

مَوْسُوعَةٌ
شُرُوحُ الْمَوْطِئَا

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
المتوفى سنة ١٧٩ هـ

الْتِمَهِيدُ وَالْاِسْتِذْكَارُ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
المتوفى سنة ٤٦٢ هـ

الْقَبَسُ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

بِمَقَامِهِ
الدَّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجْسِنِ التُّرْكِيُّ
بِالْقَائِمَةِ
مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية

الدكتور / عبد السند حسن يمامة

الجزء الخامس

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

مَوْسُوعَةُ
شُرُوحِ الْمَوْطِئَا

الترغيبُ في الصلاةِ في رمضانَ

٢٤٧ - وحدَّثني يحيى ، عن مالك ، عن ابنِ شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوجِ النبي ﷺ ، أن رسولَ الله ﷺ صلى في المسجدِ ذاتَ ليلةٍ ، فصلّى بصلاته ناسٌ ، ثم صلى الليلةَ القابلةَ ، فكثُر

مالكٌ ، عن ابنِ شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، أن رسولَ الله ﷺ صلى في المسجدِ ، فصلّى بصلاته ناسٌ ، ثم صلى القابلةَ ، فكثُر الناسُ ، ثم اجتمعوا من الليلةِ الثالثةِ أو الرابعةِ فلم يخرج إليهم رسولُ الله ﷺ ، فلما أصبح

القبس

بابُ الترغيبِ في صلاةِ رمضانَ

وروى عن ابنِ عباس ، أنه قال : إن رمضانَ اسمٌ من أسماءِ الله تعالى ، وإن القائلَ إذا قال : شهرُ رمضانَ . إنما أراد به : شهرُ الله . وهذا ضعيفٌ سندًا ومعنى ؛ أما طريقه فلم يصح ، وأما معناه فساقطٌ ؛ لقولِ النبي ﷺ : « إذا جاء رمضانُ » ^(١) . وقوله : « إذا دخلَ رمضانُ » ^(٢) . وهذا يدلُّ على أنه اسمٌ من أسماءِ الشهرِ ، وقد كانت العربُ تُسميه في الجاهلية قبل أن يأتي الشرعُ بأسماءِ الله وصفاته ، وهذا يبيِّن في بابه .

(١) البخارى (١٨٩٨) ، ومسلم (١٠٧٩) .

(٢) سيأتى تخريجه في شرح الحديث (٦٩٨) من الموطأ .

الموطأ الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ ، فلما أصبح قال : « قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم » . وذلك في رمضان .

التمهيد قال : « قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض^(١) عليكم » . وذلك في رمضان^(٢) .

هذا حديث صحيح لم يختلف في إسناده ولا في متنه . وفيه من الفقه الاجتماع في النافلة ، وأن التوافل إذا اجتمع في شيء منها على سنته لم يكن لها أذان ولا إقامة ؛ لأنه لم يذكر الأذان في ذلك ، ولو كان لذكر ونقل ، وقد أجمع العلماء أن لا أذان ولا إقامة في النافلة ، فأغنى عن الكلام في ذلك .

وفيه أن قيام رمضان سنة من سنن النبي ﷺ ، مندوب إليها ، مرغوب فيها ، ولم يسن منها عمر بن الخطاب إذ أحياها ، إلا ما كان رسول الله ﷺ يحبه ويرضاه ، ولم يمنع من المواظبة عليه إلا خشية أن يفرض على أمته ، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ﷺ ، فلما علم ذلك عمر من رسول الله ﷺ ، وعلم أن الفرائض لا يراد فيها ولا ينقص منها بعد موته عليه الصلاة والسلام ، أقامها للناس وأحياها وأمر بها ، وذلك سنة أربع عشرة من الهجرة ، وذلك شيء أذخره الله له ، وفضله

القبس

(١) في م : « يفرض » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٣٨) ، ورواية أبي مصعب (٢٧٤) . وأخرجه أحمد ٢٧٩/٤٢ (٢٥٤٤٦) ، والبخاري (١١٢٩) ، (٢٠١١) ، ومسلم (١٧٧/٧٦١) ، وأبو داود (١٣٧٣) ، والنسائي (١٦٠٣) من طريق مالك به .

به ، ولم يُلْهِمْ إِلَيْهِ أَبَا^(١) بَكْرٍ ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عُمَرَ ، وَأَشَدَّ سَبْقًا إِلَى كُلِّ خَيْرٍ
بِالْجَمْلَةِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَضَائِلُ خُصَّ بِهَا لَيْسَتْ لِصَاحِبِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وَأَقْوَاهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ ،
وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عَثْمَانُ ، وَأَقْضَاهُمْ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ ، وَأَقْرَبُهُمْ أُبَيُّ بْنُ
كَعْبٍ »^(٢) .

فَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَصْلَةً أَفْرَدَهُ بِهَا ، لَمْ يَلْحَقْهُ فِيهَا صَاحِبُهُ ، وَكَانَ
عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ يَسْتَحْسِنُ مَا فَعَلَ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ وَيَفْضُلُهُ ، وَيَقُولُ : نَوَّرَ شَهْرَ
الصَّوْمِ عَلَيْنَا^(٣) .

وَحَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْعَلَّافُ ، وَعُمَرُو بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ رُغْبَةُ ،
قَالُوا : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ
الْقَارِيُّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى
لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ »^(٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَبُو » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٢/٢٠ (١٢٩٠٤) ، وَابْنُ مَاجَه (١٥٤ ، ١٥٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٩١) ،
وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٨٢٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ق ، م . وَالْأَثَرُ سَيِّئٌ تَخْرِيجُهُ ص ١٦ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٣٣٥/٢ ، وَأَحْمَدُ ١٤٤/٩ (٥١٤٥) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٧٥٦ - مُتَخَبَّرٌ) ،
وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ ٣٢٧/٢ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ .

- ورواه ابن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله، عن النبي ﷺ^(١).
 والضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله^(٢).
 ورواه أبو ذر وأبو هريرة، عن النبي ﷺ^(٣).

أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرِّقَاشي، حدثنا بشر بن عمر، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل فرض عليكم صيام شهر^(٤) رمضان، وسننت لكم قيامه، فمن صامه وقامه إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه». قال أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني: لم يذكروه إلا أبو قلابة، عن بشر بن عمر، وكذلك قوله: «ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا». غير محفوظ لمالك عن الزهري.

قال أبو عمر: أبو قلابة ثقة، وبشر بن عمر ثقة، والحديث غريب.

ومما يدل على أن قيام رمضان سنة من سنن النبي ﷺ، ما رواه عبد الله بن

- (١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٣٣٠)، وابن عدى ١٥٢٣/٤، والخليلي في الإرشاد (١٠٣) من طريق ابن وهب به.
 (٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٨٩)، وابن شاهين في مذهب أهل السنة (٧٧)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٤٨٥) من طريق الضحاك به.
 (٣) أخرجه أحمد ١١٧/١٥ (٩٢١٣)، وأبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨) من حديث أبي هريرة وأبي ذر.
 (٤) ليس في الأصل.

وهب، قال: أخبرني مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن التمهيد
أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس في رمضان يُصلُّون في ناحية
المسجد، فقال: «مَنْ هؤلاء؟» فقيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبى بن
كعب يُصلِّي بهم، وهم يُصلُّون بصلاته. فقال النبي ﷺ: «أصابوا، ونعم ما
صنعوا»^(١). فقد أقرَّهم رسول الله ﷺ على ذلك، وما أقرَّ عليه فقد رضي به؛ وذلك
سنة. ومما يؤيد ذلك أيضًا قول عائشة: إن كان رسول الله ﷺ ليدع
العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم^(٢).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو
داود، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
بكر بن حماد، قال: جميعًا: حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا
داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، عن أبي ذر،
قال: ضُمْنَا - يعني رمضان - فلم يُقَم بنا - يعني النبي ﷺ - شيئًا من الشهر
حتى بقى سبع، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل،^(٣) فلما كانت السادسة لم يُقَم
بنا^(٤)، فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل. قال: فقال: «إنَّ
الرَّجُلَ إذا صَلَّى مع الإمام حتى ينصرف حُسِبَ له قيام ليلة». فلما كانت الرابعة

(١) أخرجه أبو داود (١٣٧٧)، وابن نصر في مختصر قيام الليل ص ٩٠، وابن خزيمة (٢٢٠٨)،
والبيهقي ٤٩٥/٢، وفي فضائل الأوقات (١٢٣) من طريق ابن وهب به.
(٢) سيأتي في الموطأ (٣٥٩).
(٣ - ٣) سقط من: م.

لم يَقمَ بنا ، فلمَّا كانت الثالثةُ جَمَعَ أَهْلَهُ ونِساءَهُ والنَّاسَ ، فقامَ بنا حتى خَشِينا أَنْ
يفوتنا الفَلاحُ . قال : قلتُ : وما الفَلاحُ ؟ قال : السُّحُورُ ، ثم لم يَقمَ بنا بَقِيَّةَ
الشَّهِرِ ^(١) .

وحدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبراهيمَ ، قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ ، قال : حدَّثنا
أحمدُ بْنُ شُعيبٍ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بْنُ سُلَيْمانَ ، قال : حدَّثنا زَيْدُ بْنُ حُبابٍ ،
قال : أَخْبَرَنِي معاويةُ بْنُ صالحٍ ، قال : حدَّثني نعيمُ بْنُ زيادٍ أَبُو طَلْحَةَ ، قال :
سَمِعْتُ التَّعْمانَ بْنَ بَشِيرٍ على منبرِ حمصَ يقولُ : قُمْنَا مع رَسولِ اللَّهِ ﷺ في
شهرِ رَمَضانَ لَيْلَةً ثلاثٍ وعشرينَ إلى ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، ثم قُمْنَا معه لَيْلَةً خمسَ
وعشرينَ إلى نِصفِ اللَّيْلِ ، ثم قُمْنَا معه لَيْلَةً سَبْعَ وعشرينَ حتى ظَنَنَّا ألا نُدرِكُ
الفَلاحَ . وكانوا يُسمُّونَهُ السُّحُورَ ^(٢) .

فهذه الآثارُ في معْنَى حديثِ مالِكٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عُروةَ ، عن عائشةَ
المذكورِ في هذا البابِ ، وفيها تفسِيرُ له وعِبارَةٌ عن معْنَى اللَّيْلَةِ القابِلَةِ واللَّيْلَةِ الثَّلاثَةِ
والرَّابِعَةِ المذكوراتِ فيه .

واختلفَ العلماءُ في عددِ قِيامِ رَمَضانَ ؛ فقال مالِكٌ : تسعَ وثلاثونَ بالوترِ ؛

- (١) أبو داود (١٣٧٥) . وأخرجه الدارمي (١٨١٨) من طريق يزيد بن زريع به ، وأخرجه الطيالسي (٤٦٨) من طريق داود بن أبي هند به .
(٢) النسائي (١٦٠٥) ، وفي الكبرى (١٢٩٩) . وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٤/٢ ، ٣٩٥ ، وأحمد ٣٥١/٣٠ (١٨٤٠٢) ، والنسائي في الكبرى (١٢٩٩) من طريق زيد بن الحباب به ، وأخرجه الحاكم ٤٤٠/١ من طريق معاوية بن صالح به .

سِتُّ وثلاثونَ ، والوترُ ثلاثٌ . وزعمُ أنَّه الأمرُ القديمُ . وقال الثَّورِيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، والشافعيُّ ، وداودُ ، ومن اتَّبَعَهُمْ : عشرونَ ركعةً سوى الوترِ ، لا يُقامُ بأكثرَ منها استحبابًا . واحتجُّوا بحديثِ السَّائِبِ بنِ يزيدَ ؛ أنَّهم كانوا يقومونَ في زمنِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ بعشرينَ ركعةً .

ذكرَ عبدُ الرَّزَّاقِ ^(١) ، عن داودَ بنِ قيسٍ وغيره ، عن محمدِ بنِ يوسفَ ، عن السَّائِبِ بنِ يزيدَ ، أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ جمعَ الناسَ في رمضانَ على أبيِّ بنِ كعبٍ ، وعلى تميمِ الدَّارِيِّ ، على إحدى وعشرينَ ركعةً ؛ يقرءونَ بالمئينِ ، ويُنصِرُّونَ في فُروعِ الفجرِ .

روى مالكٌ هذا الحديثَ عن محمدِ بنِ يوسفَ ، عن السَّائِبِ بنِ يزيدَ ، قال : أمرَ عمرُ بنُ الخطَّابِ أبيَّ بنَ كعبٍ ، وتميمًا الدَّارِيَّ أنْ يقومَا للناسِ بإحدى عشرةَ ركعةً . قال : وكان القاريُّ يقرأُ بالمئينِ ، حتى كُنَّا نَعْتَمِدُ على العصيِّ من طولِ القيامِ ، وما كُنَّا ننصرفُ إلَّا في فُروعِ الفجرِ ^(٢) .

هكذا قال مالكٌ في هذا الحديثِ : إحدى عشرةَ ركعةً . وغيره يقولُ فيه : إحدى وعشرينَ .

وقد روى الحارثُ بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أبي ذبابٍ ، عن السَّائِبِ بنِ يزيدَ ، قال : كنا ننصرفُ من القيامِ على عهدِ عمرَ وقد دَنَا فُروعُ الفجرِ ، وكان القيامُ

(١) عبد الرزاق (٧٧٣٠) .

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٥٠) .

على عهده بثلاث وعشرين ركعة^(١). وهذا محمول على أن الثلاث للوتر.

وذكر عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمران بن موسى، أن يزيد بن خضيفة أخبرهم عن السائب بن يزيد، عن عمر^(٣)، قال: جمع^(٤) الناس على أبي بن كعب وتميم الداري، فكان أبي بن كعب يوتر بثلاث ركعات. وعن معمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: كان أبي بن كعب يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في الثالثة، مثل المغرب^(٥). وقد ذكرنا أحكام الوتر في باب نافع^(٦)، وما للعلماء فيه من المذاهب ثمهدا، والحمد لله.

وقد روى مالك، عن يزيد بن رومان، قال: كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة^(٧). وقد روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر، إلا أنه حديث يدور على أبي شيبه إبراهيم بن عثمان جد بني أبي شيبه، وليس بالقوي.

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا إبراهيم بن عثمان، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يصلي

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٣٣) من طريق الحارث به.

(٢) عبد الرزاق (٧٧٢٧).

(٣) في الأصل، ق: «عمه». وفي إحدى نسخ المصنف تلتبس بـ «عمه».

(٤) بعده في النسخ: «عمر». والمثبت من مصدر التخييج.

(٥) عبد الرزاق (٧٧٢٥).

(٦) سيأتي ص ١٧٣ - ١٨٦.

(٧) سيأتي في الموطأ (٢٥١).

فى رمضان عشرين ركعة والوتر^(١). وعن على رضى الله عنه ، أنه أمر رجلاً التمهيد
يُصلّى بهم فى رمضان عشرين ركعة^(٢). وهذا أيضاً سوى الوتر .

واختلفوا أيضاً فى الأفضل من القيام مع الناس أو الانفراد فى شهر رمضان ؛
فقال مالك والشافعى : صلاة المنفرد فى بيته فى رمضان أفضل . قال مالك : وكان
ربعةً وغير واحد من علمائنا ينصرفون ، ولا يقومون مع الناس . قال مالك : وأنا
أفعل ذلك ، وما قام رسول الله ﷺ إلا فى بيته . واحتج الشافعى بحديث زيد بن
ثابت ، أن النبى ﷺ قال فى قيام رمضان : « أيها الناس ، صلوا فى بيوتكم ؛ فإن
أفضل صلاة المرء فى بيته ، إلا المكتوبة » . قال الشافعى : ولا سيما مع رسول الله
ﷺ فى مسجده ، على ما كان فى ذلك كله من الفضل .

وحديث زيد بن ثابت هذا حدّثناه خلف بن القاسم ، قال : حدّثنا إبراهيم
ابن محمد بن إبراهيم الديلمي ، قال : حدّثنا محمد بن على بن زيد الصائغ ،
قال : حدّثنا محمد بن معاوية الجمحي ، قال : حدّثنا سليمان بن بلال ، عن
إبراهيم بن أبى النضر ، عن أبيه ، عن بُسر^(٣) بن سعيد ، عن زيد بن ثابت ، أن
رسول الله ﷺ قال : « صلاة المرء فى بيته أفضل من صلاته فى مسجدي هذا ،
إلا المكتوبة »^(٤) .

- (١) ابن أبى شيبة ٢/ ٣٩٤ . وأخرجه عبد بن حميد (٦٥٢ - منتخب) ، والطبرانى (١٢١٠٢) ، وفى
الأوسط (٧٩٨ ، ٥٤٤٠) من طريق إبراهيم بن عثمان به .
(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ٢/ ٣٩٣ .
(٣) فى الأصل ، م : « بشر » . وينظر تهذيب الكمال ٤/ ٧٢ .
(٤) أخرجه أبو داود (١٠٤٤) ، والطحاوى فى شرح المعانى ١/ ٣٥٠ ، ٣٥١ ، والطبرانى =

ورؤينا عن ابنِ عُمرَ، وسالمٍ، والقاسمِ، وإبراهيمَ، ونافعٍ، أنهم كانوا ينصرفون ولا يقومون مع الناس^(١). وقال الليثُ بنُ سعدٍ: لو أنَّ الناسَ قاموا في رمضانَ لأنفسِهِم ولأهليهِم كلُّهم حتى يُتركَ المسجدُ لا يقومُ فيه أحدٌ لكان ينبغي أن يخرجوا من بُيوتِهِم إلى المسجدِ، حتى يقوموا فيه؛ لأنَّ قيامَ الناسِ في شهرِ رمضانَ من الأمرِ الذي لا ينبغي تركُهُ، وهو ممَّا يَبَيِّنُ عُمرُ بنُ الخطابِ للمسلمينَ، وجمَعَهُم عليه. قال الليثُ: فأَمَّا إذا كانت الجماعةُ، فلا بأسَ أن يقومَ الرَّجُلُ لنفْسِهِ في بيتهِ، ولأهلِ بيتهِ. وحجَّةُ مَنْ قال بقولِ الليثِ قوله ﷺ: «عليكم بسنتي، وسنةُ الخُلفاءِ الرَّاشِدينَ المَهديِّينَ بعدي»^(٢). ولا يختلِفون أنَّ عُمرَ منهم، رضيَ اللهُ عنهم. وقال قومٌ من المتأخِّرينَ، من أصحابِ أبي حنيفةَ، وأصحابِ الشَّافعيِّ؛ فمَنْ أصحابُ أبي حنيفةَ عيسى بنُ أبانٍ، وبُكَارُ بنُ قُتيبةَ، وأحمدُ بنُ أبي عمرانَ، ومن أصحابِ الشَّافعيِّ إسماعيلُ بنُ يحيى المُرزني، ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، كلُّهم قالوا: الجماعةُ في المسجدِ في قيامِ رمضانَ أحبُّ إلينا، وأفضلُ من صلاةِ المرءِ في بيتهِ. واحتجُّوا بحديثِ أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ

= (٤٨٩٣) من طريق سليمان بن بلال به، وأخرجه الطبراني (٤٨٩٤) من طريق إبراهيم بن أبي النضر به، وأخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١، ٢١٣، ٢١٤) من طريق أبي النضر به. (١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٧٧٤٢ - ٧٧٤٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧، وشرح معاني الآثار ١/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) أخرجه أحمد ٢٨/ ٣٦٧ (١٧١٤٢)، وابن حبان (٥) من حديث العرياض بن سارية.

قيام ليلة^(١) . وقد ذكرنا هذا الحديث فيما تقدّم من هذا الباب^(٢) ، وإلى هذا التمهيد ذهب أحمد بن حنبل . قال أبو بكر الأثرم : كان أحمد بن حنبل يُصلّي مع الناس التراويح كلّها . يعنى الأشفاق إلى آخرها ويوتر معهم ، ويحتجّ بحديث أبي ذر^(٣) . قال أحمد بن حنبل : كان جابر ، وعليّ ، وعبد الله يُصلّونها في جماعة^(٤) . قال الأثرم : وحدّثنا عبد الله بن رجاء ، قال : حدّثنا إسرائيل ، عن أبي سنان ، عن سعيد بن جبيرة ، قال : لأنّ أُمّ عليّ مع إمام يقرأ ب : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيَّةِ ﴾ أحبّ إلىّ من أن أقرأ مائة آية في صلاتي وحدي^(٥) .

قال أبو عمر : هذا عندي لا حجة فيه ؛ لأنّه يحتمل أن يكون أراد صلاة الفريضة ، قال الأثرم : سمعتُ أحمد بن حنبل يُسأل عن الصلاة بين التراويح ، فكرهها ، فدكر له في ذلك رخصة عن بعض الصحابة ، فقال : هذا باطل ، وإنما فيه رخصة عن الحسن ، وسعيد بن جبيرة ، وإبراهيم^(٦) . قال أحمد : وفيه عن ثلاثة من الصحابة كراهيته ؛ عبادة بن الصّاميت ، وعقبة بن عامر ، وأبو الدرداء^(٧) . قال أبو بكر الأثرم : وحدّثنا أحمد بن حباب ، قال : حدّثنا عيسى بن يونس ، قال : حدّثنا ثور بن يزيد ، عن راشد بن سعيد ، أنّ أبا الدرداء أبصر قوماً يُصلّون بين التراويح ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ أتصلّي وإمامك قاعد بين يديك ؟! ليس مِنّا من رغب عنا .

(١) تقدم تخريجه ص ١٠ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٧٧٢٢ ، ٧٧٤١) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٩٥/٢ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٢) من طريق إسرائيل به .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (٧٧٥٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٩٨/٢ .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٩٩/٢ ، ومختصر قيام الليل ص ٩٩ .

وقال : مِنْ قَلَّةٍ فَقَهِيَ الرَّجُلُ أَنْ يَرَى أَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ فِي صَلَاةٍ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ الْوَرَّاقُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ . فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ ، وَذَكَرَ سَائِرَ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِي هَذَا عَنِ الْأَثْرَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ، فَبِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَضِرُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُبَيْحٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زِيَادٍ ، قَالَ : مَرَّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَفِيهَا الْقَنَادِيلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : نَوَّرَ اللَّهُ عَلَى عُمرَ قَبْرِهِ ، كَمَا نَوَّرَ عَلَيْنَا مَسَاجِدَنَا^(١) .

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ : قِيَامُ رَمَضَانَ وَاجِبٌ عَلَى الْكُفَايَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلنَّاسِ تَعْطِيلُ الْمَسَاجِدِ عَنْ قِيَامِ رَمَضَانَ ، فَمَنْ فَقَلَهُ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ انْفَرَدَ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ الَّتِي هِيَ عَلَى الْكُفَايَةِ . قَالَ : وَكُلُّ مَنْ اخْتَارَ التَّفَرُّدَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى أَلَّا يُقْطَعَ مَعَهُ الْقِيَامُ فِي الْمَسَاجِدِ ، فَأَمَّا التَّفَرُّدُ الَّذِي يُقْطَعُ مَعَهُ الْقِيَامُ فِي الْمَسَاجِدِ فَلَا .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْقِيَامُ فِي رَمَضَانَ تَطَوُّعٌ ، وَكَذَلِكَ قِيَامُ اللَّيْلِ كُلُّهُ ، وَقَدْ خَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُفْرَضَ عَلَى أُمَّتِهِ ، فَمَنْ أَوْجَبَهُ فَرَضًا وَاقِعٌ^(٢) مَا خَشِيَهُ

(١) أخرجه الأثرم - كما في المغني ٦٠٦/٢ - من طريق إسماعيل بن زياد به .

(٢) في م : « واقع » .

٢٤٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي
 سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ [٤٢ ظ] أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ ، فَيَقُولُ : « مَنْ
 قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

التمهيد رسول الله ﷺ وَكَرِهَهُ وَخَافَهُ عَلَى أُمَّتِهِ ، وَإِذَا صَحَّ أَنَّهُ تَطَوُّعٌ فَقَدْ عَلِمْنَا بِالسُّنَّةِ
 الثَّابِتَةِ أَنَّ التَّطَوُّعَ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ لَا يَدَّ أَنْ يُقَامَ اتِّبَاعًا لِعَمَرٍ ،
 وَاسْتِدْلَالًا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ
 فَلَا أَفْضَلَ عِنْدِي حِينَئِذٍ حَيْثُ تَصِيحُ ^(١) لِلْمُصَلِّي نَيْتَهُ وَخَشَوْعَهُ وَإِخْبَاتَهُ وَتَدَبُّرَ مَا
 يَتْلُوهُ فِي صَلَاتِهِ ، فَحَيْثُ كَانَ ذَلِكَ مَعَ قِيَامِ سُنَّةٍ عُمَرَ فَهُوَ أَفْضَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
 وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ ، فَيَقُولُ : « مَنْ
 قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَتَوَفَّى
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ ،
 وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .

القبس وشهر رَمَضَانَ مُرْغَبٌ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ ، وَلِفَضْلِهِ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ الْقُرْآنَ
 جَمْلَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، ثُمَّ نَزَلَ نَجْمًا ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ مَرَّةً لِثَرٍّ أُخْرَى حَتَّى اسْتَوَفَاهُ اللَّهُ
 تَعَالَى ، فَلَمَّا اسْتَوَفَاهُ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِرَسُولِهِ وَرَفَعَهُ إِلَيْهِ ؛ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى . وَقَالَ

(١) فِي م : « تَصْلَح » .

(٢) فِي م : « مَنْجَمًا » .

قال ابن شهاب: فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر بن الخطاب.

التمهيد

اختلف الرواة عن مالك في إسناده هذا الحديث؛ فأما يحيى فزواه هكذا بهذا الإسناد ومُتصلاً، وتابعه ابن بُكير^(١)، وسعيد بن عُفَيْر، وعبدُ الرزاق، وابن القاسم، في رواية الحارث بن مسكين عنه، على هذا الإسناد، وعلى اتصاله عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ذكره النسائي، عن عمرو بن علي، عن عثمان بن عُمَرَ. وذكره الدارقطني^(٢)، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد بن الوائلي بالله، حدثنا أحمد بن الحسن الكرجي، حدثنا إسحاق بن موسى، حدثنا مَعْن، عن

القبس

النبي ﷺ: «مَنْ قام رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنبه»^(٣). يريدُ بقوله: «إيمانًا». أن فرضه من عند الله، وأن عبادته فيه إنما هي لله تعالى؛ إذ الأعمال كلها تَحْتَمِلُ أن تكون لله و«تَحْتَمِلُ أن تكون» لغيره، ولا عِبْرَةٌ بها إلا أن تكون لله على نية امتثال أمره والتقرب إليه، كَمَنْ تَوَضَّأَ تَبَرُّدًا لا يُعْتَدُّ به عبادةً، وكذلك مَنْ صَامَ إجماعًا لمُعِدَّتِهِ لا يُعَدُّ عبادةً؛ ولذلك قال علماء الحقائق: إن الرجل إذا قال: أصومُ غداً. يقصدُ بذلك التطبُّبَ، أنه لا يُجْزئُهُ، وكذلك لو قصَدَ بالصلاة رياضةً أعضائه لم

(١) أخرجه أبو عوانة (٣٠٤٢)، والبيهقي ٤٩٢/٢، والخطيب في المدرج ٣٢٠/١ من طريق ابن بكير به.

(٢) أخرجه الخطيب في المدرج ٤٥٦/١ من طريق إسحاق بن موسى به مرسلاً، وينظر علل الدارقطني ٢٢٩/٩.

(٣) بعده في د: «وما تأخر».

(٤ - ٤) سقط من: م.

مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان يُرْعَبُ في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة. فذكره مثل رواية يحيى سواء إلى آخر قول ابن شهاب.

القبس يُجزئه أيضًا حتى ينوي بذلك الخدمة لمن تجب له القربة.

وأما قوله: «احتسابًا». فمذهب المتقطعين إلى الله عز وجل، أن معناه: يصومه لامتنال الأمر لا لطلب الأجر. ومن مذهبيهم أن الإخلاص في العبادات إنما يكون بأن يطيع الرجل ربه محبة فيه، لا يختلِبُ^(١) بذلك جنة، ولا يدفع بذلك نارا، ويؤوون^(٢) في ذلك عن عمر بن الخطاب، أنه كان يقول إذا نظر إلى صهيبي: نعم العبد صهيبي؛ لو لم يخف الله لم يغصه. وآثارا في ذلك سيواه، وأنكر ذلك الفقهاء وقالوا: إنه لولا رجاء الجنة وخوف النار ما عبد الله تعالى أحد. وهو الصحيح عندي؛ لأن العبادة حظ النفس وخالصة منفعتها، لا يُبالي الباري عنها؛ إذ العبادة وتركها بالإضافة إلى^(٣) «جلال الله سواء»^(٤)، ولكنه بحكمته البالغة، ومشيتته النافذة، جعل الدنيا دار عمل، وجعل الآخرة دار جزاء، وقد صرح النبي ﷺ بذلك في الحديث المتقدم: «مثلكم ومثل أهل الكتاب من قبلكم، كمثل رجل استأجر أجرا» الحديث إلى آخره^(٥). فصرح أنها أجرة، ويكون معنى قوله: «احتسابًا». أنه يعتد الأجرة عند الله عز وجل مُدْخَرَةً إلى الآخرة، لا يريد أن

(١) في ج، م: «يستجلب».

(٢) في د، م: «يروى».

(٣ - ٣) في ج، م: «جلاله واحدة».

(٤) تقدم تخريجه في ٥٨٩/٤.

وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاهِرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ

يَسْتَعْجِلُ مِنْهَا شَيْئًا فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَمَلٍ، وَيَنَالُهُ ^(١) فِيهَا مِنْ لَذَّةٍ، مُحَسُوبٌ مِنْ أَجْرِهِ، مُحَاسَبٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ، فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَنْفَى ذَلِكَ عَنْ قَلْبِهِ، وَأَنْ يَنْوِيَ بِعَمَلِهِ الدَّارَ الْآخِرَةَ خَاصَّةً، فَإِنَّ ^(٢) يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ أَمَلًا فَذَلِكَ فَضْلُهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَلَمَّا اسْتَنْكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنَامَ عَلَى سَرِيرٍ مَنَسُوجٍ بِالْحَبَالِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَنْبِهِ حِجَابٌ حَتَّى أَثَرَتْ فِي جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَوْفَى شَكُّ أَنْتَ يَا بَنَ الْخَطَّابِ؟ أَوَّلُكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ» ^(٣). وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَابِرَ ^(٤) بَنَ عَبْدِ اللَّهِ وَقَدْ اشْتَرَى لِحْمًا بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَمَا تَخَافُ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾» ^(٥) ! [الأحقاف: ٢٠].

(١) فِي ج، م: «نَالَهُ».

(٢) فِي م: «بَانَ».

(٣) مُسْلِم (١٤٧٩).

(٤) فِي د: «جَرِير».

(٥) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٨٠٩).

غير أن يأمر بعزيمة، فيقول: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». لم يذكر قول ابن شهاب^(١). ورواه القعنبي^(٢)، وأبو مصعب^(٣)، ومطرف^(٤)، وابن رافع، وابن وهب^(٥)، وأكثرُ رُوَاةِ «الموطأ»، ووكيع بن الجراح، وجويرية بن أسماء^(٦)، كلهم عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلًا. لم يذكرُوا أبا هريرة، وساقوا الحديث بلفظ حديث يحيى هذا سواء.

وقد رَوَى هذا الحديث عن أبي المصعب في «الموطأ» مُسْنَدًا، كرواية يحيى وابن بكير سواء، وهو أصح عن أبي المصعب، والله أعلم. وعند القعنبي، ومطرف، والشافعي^(٧)، وابن نافع، وابن بكير، وأبي مصعب^(٨)، عن مالك حديثه، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة مُسْنَدًا، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». هكذا رَوَوْا هذا الحديث الآخر في «الموطأ» بهذا اللفظ مُتَّصِلًا مُسْنَدًا، ليس فيه: أن رسول الله ﷺ كان يُرْعَبُ في قيام رمضان، من غير أن

(١) أخرجه الخطيب في المدرج ٤٥٧/١ من طريق الحارث بن مسكين به مرسلًا.

(٢) أخرجه الخطيب في المدرج ٤٥٥/١ من طريق القعنبي به.

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٧٦، ٢٧٧).

(٤) ذكره أبو عوانة عقب (٣٠٤٥) عن مطرف.

(٥) سيأتي تخريجه ص ٢٥.

(٦) سيأتي تخريجه ص ٢٤، ٢٥.

(٧) الشافعي في السنن المأثورة (١٦٨).

(٨) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٧٨).

يَأْمُرُ بِعَزِيمَةٍ . كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَلَيْسَ عِنْدَ يَحْيَى فِي « الْمَوْطَأِ » حَدِيثُ حُمَيْدٍ هَذَا أَصْلًا . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، عَنْ مَالِكٍ حَدِيثُ حُمَيْدٍ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » . وَلَيْسَ عِنْدَهُ حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ .

وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ ، فيقول : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . إِلَى آخِرِ كَلَامِ ابْنِ شَهَابٍ .

هَكَذَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي فِي « الْمَوْطَأِ » فِي هَذَا الْمَتْنِ . وَقَوْلُهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ . إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لـ « الْمَوْطَأِ » ؛ مَنْ أَرْسَلَهُ مِنْهُمْ وَمَنْ وَصَّلَهُ ، وَفِي آخِرِهِ سَاقَ جَمِيعُهُمْ كَلَامَ ابْنِ شَهَابٍ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . لَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ ، وَلَا فِي آخِرِهِ كَلَامُ ابْنِ شَهَابٍ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ، وَهُوَ عِنْدِي تَخْلِيْطٌ وَغُلْطٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ إِسْنَادَ حَدِيثٍ فِي مَتْنٍ آخَرَ ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَى ذَلِكَ . ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْهُ .

وَقَدْ حَدَّثَنَا هُ خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ :

حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال : حدثني مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد
ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ كان يُرْعَبُ في قيام
رمضان^(١) . ثم ذكر مثل حديث أبي سلمة سواء .

وذكره الدارقطني^(٢) ، حدثنا علي بن محمد المصبري^(٣) ، حدثنا عبيد الله
ابن محمد العمرى ، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، حدثنا مالك ، عن الزهرى ،
عن حميد^(٤) ، عن أبي هريرة مثله . تفرد ابن أبي أويس بهذا اللفظ في هذا الإسناد .

وروى جويرية بن أسماء ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن أبي سلمة وحميد
ابن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قام
رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » . فجمع جويرية الإسنادين ،
واقصر على المعنى ، وأسند الحديثين ، وهذا مما يُقَوَّى رواية يحيى وابن بكير في
توصيلهما حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى ، حدثنا الحسن بن الحضر ، حدثنا أحمد بن
شُعَيْب ، حدثنا^(٥) عمرو بن علي ، عن عثمان بن عمر ، عن مالك ، عن
الزهرى ، قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله

(١) أخرجه البخارى (٣٧) عن إسماعيل به ، مقتصرًا على المرفوع ، وينظر علل الدارقطني ٢٢٩/٩ .

(٢) الدارقطني في غرائب مالك - كما في لسان الميزان ١١٢/٤ .

(٣) في م : « البصرى » . وينظر الأنساب ٣١٠/٥ ، وتفسير القرطبي ٢٩٧/٦ .

(٤) في م : « أبي سلمة » . والمثبت من مصدر التخريج ، وعلل الدارقطني ٢٢٩/٩ .

(٥ - ٥) في م : « عمر بن » . وينظر تهذيب الكمال ١٦٢/٢٢ .

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(١).

وَذَكَرَ النَّسَائِيُّ ^(٢) أَيْضًا حَدِيثَ جُوَيْرِيَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ^(٣) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ .

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ : كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ . مُوَسَّلًا ، وَحَدِيثَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » . عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، وَحَدِيثَ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْنَدًا .

قَالَ : حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَأَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ ، وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ عَلَى ذَلِكَ ^(٤) . فِرَاوِيَةُ جُوَيْرِيَةَ هَذِهِ مُهَذَّبَةٌ

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٢٠٢) ، والخطيب في المدرج ٤٥٩/١ عن عمرو بن علي به ، وأخرجه

أحمد ٤٩١/١٦ (١٠٨٤٣) عن عثمان بن عمر به .

(٢) النسائي (١٦٠٢) ، ٢٢٠٠ ، (٥٠٤١) .

(٣) في م : « مريم » . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٢/٢٤ .

(٤) أخرجه الخطيب في المدرج ٤٥٧/١ ، ٤٥٨ من طريق معاذ بن المثني به ، وأخرجه أبو عوانة =

وَرَوَاهُ عَبَّادُ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ مَالِكٍ بِنَحْوِ رِوَايَةِ جُوَيْرِيَّةَ عَنْ مَالِكٍ؛ فِيهِ ^(١) أَبُو سَلَمَةَ وَحَمِيدٌ ^(٢)، وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهَا، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مَرْسَلًا ^(٣). وَالثَّانِيَّةُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٤). وَالثَّالِثَةُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَحَمِيدٍ، كِرَوَايَةِ جُوَيْرِيَّةَ. وَرَوَاهُ فِي «مَوْطِئِهِ» عَنْ مَالِكٍ، وَيُونُسَ، وَابْنَ سَمْعَانَ ^(٥)، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ رِوَايَةِ يَحْيَى، وَسَاقَ كَلَامَ الزَّهْرِيِّ فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَلَمَةَ وَلَا حَمِيدًا.

وَرَوَاهُ الرِّبِّيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ ^(٦) وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ مِثْلَ رِوَايَةِ جُوَيْرِيَّةَ سِوَاءَ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي ابْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِ.

أَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ،

= (٣٠٤٣) من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء به.

(١ - ١) في م: «أبا سلمة وحميذا». والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه أبو عوانة (٣٠٤١) من طريق ابن وهب به.

(٣) أخرجه الطحاوي في المشكل (٢٣٥٤)، والبيهقي ٤٩٢/٢.

(٤) في م: «إسماعيل»، وهذا إسناد دائر في موطأ ابن وهب. ينظر (٢٢٣)، (٣٣٠)، (٣٨٧)،

(٤٥٨)، والجرح والتعديل ٦٠/٥.

(٥) أخرجه أبو عوانة (٣٠٤٠)، والبيهقي ٤٩٢/٢ من طريق الربيع بن سليمان به.

عن أبي سلمة وحמיד بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ سِوَاءً ^(١) . لَمْ يَذْكُرْ حَمِيدًا ، فَهَذَا مَا بَلَغَهُ عَلِمِي مِنْ اخْتِلَافِ رِوَاةِ « الْمُوطَأ » فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَكُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا ، وَكَذَلِكَ أَدْخَلَهُ مَالِكٌ فِي بَابِ قِيَامِ رَمَضَانَ ، وَيُصَحِّحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرَغَّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ .

وَأَمَّا أَصْحَابُ ابْنِ شِهَابٍ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي اللَّفْظِ ؛ فَأَمَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، فَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي « السُّنَنِ » ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ الْمُعْتَنِي ، قَالَا : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ^(٣) ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « مَنْ صَامَ » . مِثْلَ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سِوَاءً . قَالَ :

(١) أخرجه الخطيب في المدرج ٤٥٩/١ من طريق إسحاق بن سليمان الرازي به .

(٢) أبو داود (١٣٧٢) .

(٣) في م : « عمر » .

وقال عُقَيْلٌ، عن ابنِ شهابٍ بهذا الإسنادِ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ: «مَنْ التمهيد صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ» .

وذكرَ أبو داودَ^(١) حديثَ عبدِ الرزَّاقِ، قال: أنبأنا معمرٌ ومالكُ، عن الزهريِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمَرَ بِعَزِيمَةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ قَامَ^(٢) رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». فتوفي رسولُ الله ﷺ والأمرُ على ذلك، ثم كان الأمرُ على ذلك خلافةَ أبي بكرٍ، وصدرًا من خلافةِ عمرَ.

قال أبو عمر: روايةُ عبدِ الرزَّاقِ هذه تُصَحِّحُ روايةَ يحيى، وتشهدُ لها في حديثِ أبي هريرةَ مُسْنَدًا. قال أبو داودَ: وكذلك رَوَاهُ عُقَيْلٌ، ويونسُ، وأبو أُوَيْسٍ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ». إلا عُقَيْلٌ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ» .

قال أبو عمر: رواه أبو أُوَيْسٍ، عن الزهريِّ، قال: أخبرني أبو سلمةَ وحميدٌ، عن أبي هريرةَ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ^(٣). بلفظِ يحيى.

قال أبو عمر: عمل^(٤) على تَوْصِيلِ حديثِ أبي سَلَمَةَ جماعةُ أصحابِ ابنِ شهابٍ، فَمِمَّنْ وَصَلَهُ معمرٌ، وسفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، ويونسُ بنُ يزيدَ، وعُقَيْلٌ،

(١) أبو داود (١٣٧١).

(٢) في م: «صام». والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه الدارقطني في العلل ٢٣١/٩ من طريق أبي أُوَيْسٍ به.

(٤) في م: «حمل». والمثبت ما يقتضيه السياق.

وأبو أويس . وتبيّن بذلك صحّة ما رواه يحيى وابن بكير ، دون ما رواه القعنبي ومن تابعه من أصحاب مالك ، وتبيّن لنا أنّ القعنبي ومن تابعه لم يقيموا الحديث ولم يثبته ؛ إذ أرسلوه وهو مُتَّصِلٌ صحيح الاتّصال ، ومما يزيد في ذلك صحّة أنّ يحيى بن أبي كثير ، ومحمد بن عمرو رواه عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . وهذا كلّهُ يَشُدُّ ما رواه يحيى . ولَعَمْرِي لقد حصّلت نقله عن مالك ، وألفيته من أحسن أصحابه نقلًا ، ومن أشدهم تخلصًا في المواضع التي اختلف فيها رُوَاةُ « الموطأ » ، إلّا أنّ له وهما وتصحيحًا في مواضع فيها سَمَاجَةٌ .

قال أبو عمر : أمّا رواية محمد بن عمرو ، فحدّثني سعيد بن نصير ، قال : حدّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدّثنا ابن وضّاح ، قال : حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدّثنا محمد بن بشر^(١) ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(٢) .

وأما حديث يحيى بن أبي كثير ، فحدّثني محمد بن عبد الله ، قال : حدّثنا محمد بن معاوية ، قال : حدّثنا إسحاق بن أبي حسان ، قال : حدّثنا هشام بن عمار ، قال : حدّثنا الأوزاعي ، قال : حدّثني يحيى ، قال : حدّثني أبو سلمة ،

(١) في م : « بشير » . وينظر تهذيب الكمال ٥٢٠ / ٢٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٢٦) عن ابن أبي شيبة به ، وأخرجه أحمد ٥٤٧ / ١٤ ، ٥٤٨ ، ٣١٧ / ١٦ ، ٣١٨ (٩٠٠١ ، ١٠٥٣٧) ، والترمذي (٦٨٣) ، وابن حبان (٣٦٨٢) ، والبعثي (١٧٠٧) من طريق محمد بن عمرو به .

قال : حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(١) . هَكَذَا فِي كِتَابِي : « قَامَ رَمَضَانَ » .

وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَهَذَا مِمَّا يُصَحِّحُ رَوَايَةَ يَحْيَى .

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، يَقُولُونَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » . وَابْنُ شَهَابٍ يَقُولُ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » . كَذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ ، وَمَعْمَرٌ ، وَيُونُسُ ^(٣) ، وَأَبُو أُوَيْسٍ ، وَغَقِيلٌ ، إِلَّا أَنَّ غَقِيلًا قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ » . وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَحْدَهُ يَقُولُ : عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَمَنْ قَامَهُ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » . عَلَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي ذَلِكَ ؛ فَزَوِيَ عَنْهُ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » . كَسَائِرِ أَصْحَابِ ابْنِ شَهَابٍ ،

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٤١٦) من طريق الأزاعي به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢/٣ - ومن طريقه ابن ماجه (١٦٤١) ، وأبو يعلى (٥٩٣٠) . وأخرجه أحمد ٩١/١٢ (٧١٧٠) ، والبخاري (٣٨) ، والنسائي (٢٢٠٤) من طريق محمد بن فضيل به .

(٣) أخرجه النسائي (٢١٩٣) ، وأبو عوانة (٣٠٣٨) من طريق يونس به .

والصحيح عنه في ذلك : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَقَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا الطَّحَاوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَزْنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
 سَعِيدٍ بْنُ بِشْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرُورَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
 الْفَرَضِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
 نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمَرَ الطَّائِيُّ ، قَالُوا كُلُّهُمْ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ
 الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ
 إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ
 مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(١) .

هكذا قال هؤلاء كلهم عن ابن عُيَيْنَةَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » . وَرَوَاهُ عَنْهُ
 حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ، فَقَالَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ،
 قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ

(١) الشافعي في السنن المأثورة (١٦٧) ، وأخرجه البيهقي في المعرفة (٢٦١٩) من طريق الطحاوي
 به ، وأخرجه الحميدي (٩٥٠ ، ١٠٠٧) ، وأحمد ٢٢٥/١٢ (٧٢٨٠) ، والبخاري (٢٠١٤) ،
 وأبو داود (١٣٧٢) ، والنسائي (٢٢٠١ - ٢٢٠٣) ، وابن خزيمة (١٨٩٤ ، ٢١٩٩) من طريق ابن
 عيينة به .

يحيى ، قال : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عن الزهري ، قال : أَتَيْنَا أَبَا سَلَمَةَ ، عن أبي هريرة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . هكذا قال حامدُ بْنُ يَحْيَى عنه : « قَامَ رَمَضَانَ » . ولم يَقُلْ : صَامَ . وزاد : « مَا تَأَخَّرَ » . وهي زيادةٌ مُنْكَرَةٌ في حديثِ الزُّهْرِيِّ .

وذكر البخاري^(١) حديثَ حامدٍ ، مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ مُتَّصِلًا مُسْتَدًّا ، وذكر حديثَ أَبِي سَلَمَةَ ، مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ مَالِكٍ بِلَفْظٍ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ »^(٢) . فهذا ما بَلَّغْنَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَلْفَاظِهِ ، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ شَهَابٍ خَاصَّةً . وَقَدْ هَدَّيْنَا ذَلِكَ وَمَهَّدْنَاهُ بِمَبْلَغٍ وَسَعِينَا وَطَاقَيْنَا ، وَاللَّهُ الْمَعِينُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وفي هذا الحديثِ مِنَ الْفَقْهِ فَضْلُ قِيَامِ رَمَضَانَ ، وَظَاهِرُهُ يُبَيِّحُ فِيهِ الْجَمَاعَةَ وَالْأَنْفِرَادَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ فِعْلٌ خَيْرٌ ، وَقَدْ نَدَبَ اللَّهُ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرِ . وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ عَمْرٌو وَفَعَلَهُ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ ، قَدْ كَانَ سَبَقَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ التَّرْغِيبُ وَالْحَضُّ ، فَصَارَ ذَلِكَ مِنْ سُنَنِهِ ﷺ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُزْوَةَ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُ^(٣) .

وفي قوله ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ إِنَّمَا يَقَعُ بِهَا غُفْرَانُ الذُّنُوبِ ، وَتَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ ، مَعَ صِدْقِ النَّبِيِّاتِ ؛ يَذْلُكَ

(١) البخاري (٣٧) .

(٢) البخاري (٣٨) .

(٣) تقدم ص ٦ - ١٠ .

على ذلك قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١). وقوله لسعيد: «لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ فِيهَا»^(٢). ومُحَالٌّ أَنْ يَزُكُّوا مِنَ الْأَعْمَالِ شَيْءٌ لَا يُرَادُّ بِهِ اللَّهُ، وَفَقْنَا اللَّهَ لِمَا يَرْضَاهُ، وَأَصْلَحَ سَرَائِرُنَا وَعَلَانِيَتُنَا بِرَحْمَتِهِ، آمِينَ.

وقد اختلف العلماء في قوله في الحديث: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». فقال قومٌ: يدخل فيه الكبائر. وقال قومٌ: لا يدخل فيه الكبائر، إلا أن يقصد صاحبها بالتوبة إليها، والتَّذَمُّعُ عليها، ذاكِرًا لها. وقد مَضَى القول في هذا المعنى، في باب زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عطاء بن يسار، عن الصُّنَابِيحِيِّ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا^(٣). واللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَتَفَضَّلُ بِمَا يَشَاءُ، لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا رَادٌّ لِفَضْلِهِ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

وأما قوله: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». فعلى نحو ما سبق بيانه من تنزيل الصغائر مع الكبائر في باب الموازنة والإسقاطِ المَخْصُصِ^(٤).

ومن معظم فضائله قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتُخْتِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ، وَنَادَى مُنَادٍ: يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ هَلُمَّ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ»^(٥).

وقوله: «صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ». يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ بِأَنْ تُغْلَى بِالْحَدِيدِ، وَيَحْتَمِلُ

(١) أخرجه البخاري (١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٣٤٣٧، ٣٨٠٣) من حديث عمر بن الخطاب به.

(٢) سيأتي في الموطأ (١٥٢٩).

(٣) تقدم في ٧٧/٣ وما بعدها.

(٤) في م: «للحبط». وينظر ما تقدم في ٩٠/٣ وما بعدها.

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٦٩٨) من الموطأ.

مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».

ليس عند يحيى عن مالك، وقد ذكرنا طرق هذا الحديث في باب ابن شهاب عن أبي سلمة^(١).

المجاز، ويكون ذلك عبارة عن كَفَّها عن الاشترسال على الخلق، كما كانت تشتريسلُ على الخلق قبل ذلك؛ كقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]. عبارة عن الكف عن العطاء، والحقيقة عندى أولى؛ فإنها أبلغ في الهوان للشيطان. فإن قيل: فنحن نرى المعاصي تجرى في رمضان، كما كانت تجرى قبله، فأين التصفيد وفائدته؟

فالجواب عن ذلك من وجهين؛ أحدهما: أننا نقول: قد روى في الحديث: «وَصُفِّدَتِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ». فيحتمل أن يُريدَ به أهل الحبث والدَّهَاءِ منهم، يُصَفِّدون فيذهب جزء كثير من الشر بهم، ونحن نشاهد قلة المعاصي في رمضان، فلا يجوز إنكار ذلك. الثاني: أن يكون معناه في تصفيد الشياطين كَفَّهم عن الاستطالة بأبدانهم، وَيَتَّقَى تَسْلِيْطَهُمْ بالسوسة والدعاء إلى الشهوات والتئيبه على المعاصي. وللشيطان على الإنسان استيطانان؛ أحدهما: على بدنه^(٢) بالقتل والضرب، كما قتلوا سعد^(٣) بن عباد، وكما قتلوا الأنصارى الذى دخل على أهله من

(١) الحديث لبس في الموطأ، وينظر الحديث السابق.

(٢) فى م: «يديه».

(٣) فى ج: «سعيد». وينظر سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١.

٢٤٩ - وحدثنى يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن

الاستذكار

باب قيام رمضان

ذكر فيه مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن

القبس

الحندي^(١) ، وكان حديث عهد بغزس^(٢) . الثانية : اشتطالته على قلبه بالوسوسة ، فإذا جاء رمضان ضُفدوا عن الاشتطالة البدنية ، وبقي الاشترسال على وسوسة القلب ، وكذلك قوله أيضاً : « فُتحت أبواب الجنة ، وغُلقت أبواب النار » . يحتمل الحقيقة ، بأن يفعل ذلك فيهما ، ويحتمل المجاز ، بأن يكون ذلك عبارة عن تفسير سُبل الطاعة التى هى أبواب إلى الجنة ، وتغدير سُبل المعاصى التى هى أبواب النار . ويجوز أن تجمع الحقيقة والمجاز فى هذه الأوجه كلها ، فتكون مُزادة بالحديث ، موجودة فيه ، لكن لم يرد من الشرع تعيين فى ذلك كله .

وأكثر ما يتضاعف الفضل ويكثر الترغيب فيه ، فى العشر الأواخر ، فقد كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا ليله ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر^(٤) . يعنى بقوله : شد المئزر . أمسك عن النساء ، وأقبل على الله تعالى .

فإن أصولي : قال فى الحديث الذى صدر به مالك رحمه الله باب الترغيب : إن النبى ﷺ والناس صلوا ليلالى ، ثم ترك النبى ﷺ الصلاة واعتذر إليهم ب : « إئنى

(١) فى د : « الجيش » .

(٢) سياتى فى الموطأ (١٨٩٧) .

(٣) فى د ، م : « أبوابها يعنى » .

(٤) مسلم (١١٧٤) ، وأبو داود (١٣٧٦) .

الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه قال : خَرَجْتُ مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ؛ يُصَلِّي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط ، فقال عمر : والله إنني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل . فجمعهم على أبي بن كعب . قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى ، والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال عمر : نِعَمَتِ البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون . يعني آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله .

عبد القاري ، أنه قال : خَرَجْتُ مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل ويصلي بصلاته الرهط ، فقال عمر : والله ، إنني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان

القبس خَشِيتُ أن تُفرضَ عليكم^(١) . وذلك أنه ﷺ سألَ لأمته ليلة الإسراءِ التخفيفَ والخطَّ من خمسين صلاةً إلى خمسٍ ، فلو اجتمعوا^(٢) على هذه الصلاة لجازَ أن يقالَ له : سألتَ التَّخْفِيفَ عنهم فَحَقَّقْنَا ، فتراهم قد التَزَمُوا مِن قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ زائداً^(٣) على ذلك فيلزمُهم ! وكان النبي ﷺ بالمؤمنين رعوفاً رحيماً ، وهذا يدلُّك على فضل الجماعة ، وعظيم موقعها في الدين ؛ لأن كلَّ أحدٍ كان يُصَلِّي في بيته ليلاً ، ولم يَخَفِ النبي ﷺ تَوَجُّهَ^(٤) الفَرَضِيَّةِ بذلك ، وإنما خافها عند الاجتماعِ عليها ، فتركها رسولُ الله ﷺ مُدَّتَهُ ، وأبو بكرٍ خلافتَه ؛ لاشتغاله بتأسيسِ القواعدِ ، وربطِ المعاقِدِ ،

(١) تقدم في الموطأ (٢٤٧) .

(٢) في م : « أجمعوا » .

(٣) في ج : « زيادة » .

(٤) في م : « بوجه » .

أَمْثَلَ . فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ . قَالَ : ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ ، فَقَالَ عُمَرُ : نِعَمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ ، وَالتَّى يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّى يَقُومُونَ . يَعْنِي آخَرَ اللَّيْلِ ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : الْأَوْزَاعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُمُ الْجَمَاعَاتُ الْمُتَفَرِّقُونَ ، وَقَدْ يُقَالُ لِلْجَمَاعَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ : عِزُّونَ . قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا فَبَلَّكَ الْمُتَطْعِينَ ﴾ ^(٢) . « أَي : مُسْرِعِينَ ^(٣) ، ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [الماعز : ٣٦ ، ٣٧] .
أَي : جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ .

وَفِي حَدِيثٍ ^(٣) جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ^(٤) ، قَالَ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ جُلُوسٌ مُتَفَرِّقُونَ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ ؟ » ^(٥) . وَفِيهَا وَجُوهٌ لِأَهْلِ التَّفْسِيرِ مَعَانِيهَا كُلُّهَا مُتَقَارِبَةٌ . وَفِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَفْسِيرِ الْأَوْزَاعِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَ مُتَفَرِّقِينَ ؛ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ رَهْطٌ ، فَجَمَعَهُمْ عُمَرُ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ ،

وَبُيَّانِ الدَّعَائِمِ ، وَتَحْصِينِ الْحَوْزَةِ ، وَسَدِّ الثُّغُورِ بِأَهْلِ التَّجْدَةِ ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ وَالْأُمُورُ مُنْتَظِمَةٌ ، وَالْقُلُوبُ لِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَارِغَةٌ ، وَالنَّفُوسُ إِلَى الطَّاعَاتِ صَبِيَّةٌ ^(٥) ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤١) ، ورواية أبي مصعب (٢٧٩) . وأخرجه البخاري (٢٠١٠) ، والري في الصيام (١٦٤) ، والبيهقي ٤٩٣/٢ من طريق مالك به .
(٢ - ٢) سقط من : ص ، م .

(٣ - ٣) في ص ، م : « سمرة بن جندب » .

(٤) أخرجه أحمد ٤٤٦/٣٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ (٢٠٨٧٤) ، ٢٠٩٥٨ ، ٢٠٩٦٤ ، ومسلم (٤٣٠) ، وأبو داود (٤٨٢٣) ، والنسائي في الكبرى (١١٦٢٢) من حديث جابر بن سمرة به .
(٥) الصباية : الشوق أو رفته . وقد صبَّ إليه ، ك : « قَنَعَ » ، فهو صَبٌّ ، وهي صَبَّةٌ . ينظر التاج (ص ب ب) .

واختار لهم أقرأهم؛ امتثالاً - واللَّهُ أعلم - لقوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأُهم» الاستذكار لكتابِ الله تعالى»^(١). رواه أبو مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «وأقرأهم أبي بن كعب»^(٢).

وقال عمر بن الخطاب: عليّ أقضانا، وأبيّ أقرؤنا، وإنا لتترك أشياء من قراءة أبيّ^(٣).

وفي خروجه ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، فقال: نَعَمَت البدعة. دليل على أنه كان لا يصلّي معهم، وأنه كان يتخلف عنهم^(٤)، إما لأمر المسلمين، وإما للانفراد بنفسه في الصلاة.

روى ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، قال: سمعت ابن عباس يقول: دعاني عمر أتغذّي عنده في شهر رمضان - يعني السحور - فسمع هَيْعَةً^(٥) الناس حين انصرفوا من القيام، فقال عمر: أما إن الذي بقي من الليل أحب إليّ مما مضى منه^(٦).

في المسجد أوزاعاً، رأى أن^(٧) «نظم نَشْرهم»^(٧) بإمام واحد أفضل دينا، وأكثر انتفاعاً، القبس

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٤١٥) من الموطأ.

(٢) تقدم تخريجه ص ٧.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١٨/١٠، ٥١٩.

(٤) في ص: «معهم».

(٥) الهيعة: يعني الصباح والضجة. النهاية ٢٨٨/٥.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٤٠)، وابن أبي شيبة ٣٩٦/٢، من طريق ابن عيينة به.

(٧ - ٧) في د، م: «ينظم شملهم». والنشر بسكون الشين وتُحَوَّك: القوم المتفرون الذين لا يجمعهم رئيس. التاج (ن ش ر).

٢٥٠ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ . قَالَ : وَقَدْ كَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمِثْنِ ، [٤٣ ر] حَتَّى كُنَا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعِصِيِّ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ ، وَمَا كُنَا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ .

وفيه دليل على أن قيامهم كان أول الليل ، ثم جعله عمر في آخر الليل . فلم يزل كذلك في معنى ما ذكر مالك إلى زمن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم ، قال : كنا ننصرف في رمضان فنستعجل الخدم بالطعام ؛ مخافة الفجر ^(١) .

وروى مالك في هذا الباب ، عن محمد بن يوسف ، عن السائب بن يزيد ، أنه قال : أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ وَتَمِيمًا ^(٢) الدَّيرِيَّ - هكذا قال يحيى : الديرى . وسائر رواة « الموطأ » يقولون ^(٣) : الدارى - أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة . قال : وكان القارئ يقرأ بالمئين ، وكنا نعتمد على العصي من طول

فجمعهم على أبي ؛ اقتداء برسول الله ﷺ في لياليه الثلاث التي صلى بالناس ^(٣) فيها ، ولعلمه بأن العلة التي ترك لها النبي ﷺ الصلاة من خوف الفرضية قد زالت ، فصار قيام رمضان سنة ؛ للاقتداء بالنبي ﷺ بعد زوال العلة التي تركه لأجلها ، وصار بدعة ؛ لأنه لم يكن مفعولاً فيما سلف من الأزمنة ، ونعمت البدعة ، سنة أحييت ،

(١) سيأتي في الموطأ (٢٥٣) .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

القيام ، وما ننصرفُ إلا في فُروعِ الفجرِ ^(١) . ورواه ابنُ عيينةَ ، عن إسماعيلَ بنِ الاستذكارِ أميةَ ، عن حدثه عن السائبِ بنِ يزيدَ قال : أمرَ عمرُ أبيّ بنَ كعبٍ أن يقومَ بالناسِ في شهرِ رمضانَ ، فكان القارئُ يقرأ بالمئين ولا ينصرفُ من القيامِ حتى يرى فروعَ الفجرِ . لم يذكر ابنُ عُيينةَ في هذا الخبرِ ^(٢) تميمَ الدارِئِ مع أبيّ بنِ كعبٍ ، كما ذكره مالكٌ .

وقد يمكنُ أن يكونَ تميمُ الدارِئُ أقيم للنساءِ ؛ لأن في حديثِ ابنِ شهاب -

وطاعةٌ فُعلت ، وهذا يدلُّ على أن الحكمَ إذا ثبت بعلةٍ ^(٣) ، وُجد بوجودها وعُدمُ بعديها ، قال لنا فخرُ الإسلامِ أبو بكرٍ الشاشيُّ بمدينة السلامِ في الدرسِ : إذا ثبت الحكمُ في الشريعةِ بعلةٍ وُجد بوجودها ، وعُدمُ بعديها ، ما لم تُثير العلةَ نطقاً ^(٤) مطلقاً ، فإن أثارت نطقاً ^(٥) مطلقاً تعلقَ الحكمُ به ، ولا يُنظرُ إلى العلةِ وُجدت أو عُدمت . مثاله ما رُوي أن النبيَّ ﷺ إنما سعى في الطوافِ ؛ لإظهارِ الجَلَدِ للمشركين ^(٥) ، وقد زالت العلةُ ، لكن بقي قوله لأصحابِهِ : « اشعروا » ^(٦) . وسعَّيه ﷺ في حجةِ الوداعِ والعلةُ قد زالت ، فتعلقَ الحكمُ بذلك ، وسقط اعتبارُ العلةِ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٠) . وأخرجه النسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ٢٢/٨ (١٠٤٤٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٩٣/١ ، والبيهقي ٤٩٦/٢ من طريق مالك به .

(٢) في الأصل : « الحديث » . وبعده تأكل فيها بمقدار ست كلمات .

(٣) في د : « بعلة واحدة » ، وفي م : « لعة واحدة » .

(٤) في م : « لفظاً » .

(٥) مسلم (١٢٦٤) .

(٦) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٨٤٣) من الموطأ .

وهو أثبت حديث في هذا الباب - أنه جمعهم على أبي بن كعب .

وقد روى ابن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن عمر بن الخطاب جمع الناس في قيام شهر رمضان ؛ الرجال على أبي بن كعب ، والنساء على سليمان ابن أبي حنمة^(١) . فيمكن أن يكون تميم الداري أقيم^(٢) وقتاً ما للنساء ، والله أعلم .
وابن عيينة ، عن أبان بن أبي عيَّاش ، عن أنس بن مالك قال : لما دخلت العشر الأواخر من شهر رمضان أتق إمامنا - يعني أبي بن كعب - وكان يصلي بالرجال^(٣) .

وأما قول عمر : نعمت البدعة^(٤) . «فإن البدعة» في لسان العرب : اختراع ما لم يكن وابتدأه . فما كان من ذلك في الدين خلافاً للسنة التي مضى عليها السلف^(٥) ، فذلك بدعة لا خير فيها ، وواجب ذمها والنهي عنها والأمر باجتنابها ، وهجران مبتدعها إذا تبين له سوء مذهبه ، وما كان من بدعة لا تخالف أصل الشريعة والسنة فذلك نعمت البدعة كما قال عمر ؛ لأن أصل ما فعله سنة .

وكذلك قال عبد الله بن عمر في صلاة الضحى ، وكان لا يعرفها ، وكان

(١) أخرجه البيهقي ٤٩٣/٢ ، ٤٩٤ من طريق ابن عيينة به .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة ١٥٤/٢ (١٣٤٥) من طريق ابن عيينة به .

(٤ - ٤) سقط من : م ، وفي ص : «فالبدعة» .

(٥) في ص ، م : «العمل» .

يقول: أوللضحى صلاة^(١)؟ ذكر ابن أبي شيبه، عن ابن علية، عن الجريري، الاستذكار
عن^(٢) الحكم بن الأعرج، قال: سألت ابن عمر عن صلاة الضحى، فقال:
بدعة، ونعمت البدعة^(٣). وقد قال الله عز وجل حاكيا عن أهل الكتاب:
﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧].
وأما ابتداء الأشياء من أعمال الدنيا فهذا لا حرج فيه ولا عيب على فاعله.

وأما قوله: والتي ينأمون عنها أفضل. فلما جاء في دعاء الأسحار، وقد أثنى
الله على المستغفرين بالأسحار، وجاء عن أهل العلم بتأويل القرآن في قول الله
عز وجل حاكيا عن يعقوب عليه السلام: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾
[يوسف: ٩٨]. قالوا: أخرهم إلى السحر.

وقال رسول الله ﷺ: «يُنْزَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ
الليل - ويروى: نصف الليل - فيقول: هل من داع؟ هل من مستغفر؟ هل من
تائب؟»^(٤). وسيأتى ذكر هذا الحديث في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله
تعالى.

وفي حديث مالك، عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد، قال: أمر
عمر بن الخطاب أبي بن كعب وطيما الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة.

(١) أخرجه ابن أبي شيبه ٤٠٦/٢.

(٢) (٢ - ٢) في ص، م: «الحكم عن الأعرج». وينظر تهذيب الكمال ١٠٣/٧.

(٣) ابن أبي شيبه ٤٠٥/٢. وفيه: «محمدا» بدلا من: «ابن عمر».

(٤) سيأتي في الموطأ (٥٠٠).

هكذا قال مالك في هذا الحديث : إحدى عشرة ركعة . وغير مالك يخالفه ، فيقول في موضع إحدى عشرة ركعة : إحدى وعشرين ركعة . ولا أعلم أحدا قال في هذا الحديث : إحدى عشرة ركعة . غير مالك ، والله أعلم .

إلا أنه يحتمل أن يكون القيام في أول ما أمر^(١) به عمر بإحدى عشرة ركعة ، ثم خفف عنهم^(٢) طول القيام ، ونقلهم إلى إحدى وعشرين ركعة ، يخففون فيها القراءة ، ويزيدون في الركوع والسجود ، إلا أن الأغلب عندى في إحدى عشرة ركعة الوهم ، والله أعلم .

ذكر عبد الرزاق^(٣) ، عن داود بن قيس وغيره ، عن محمد بن يوسف ، عن السائب بن يزيد : أن عمر بن الخطاب جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب ، وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة ، يقومون بالمئين ، وينصرفون في فروع الفجر .

وروى وكيع ، عن مالك بن أنس ، عن يحيى بن سعيد ، أن عمر بن الخطاب أمر^(٤) رجلا يصلي بهم عشرين ركعة^(٥) .

وروى الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، عن السائب بن يزيد ، قال :

(١) في ص ، م : « عمل » .

(٢) في ص ، م : « عليهم » .

(٣) عبد الرزاق (٧٧٣٠) .

(٤) في م : « نهر » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٣/٢ من طريق وكيع به .

كنا ننصرف من القيام ، على عهد عمر ، وقد دنا فروع الفجر ، وكان القيام على الاستدكار عهد عمر بثلاث وعشرين ركعة^(١) .

وهذا معمول على أن الثلاث للوتر ، والحديث الأول على أن الواحدة للوتر ، والوتر بواحدة قد تقدّمها ركعات يفصل بينهن وبينها بسلام ، وبثلاث لا يفصل بينها بسلام . كل ذلك معروف معمول به بالمدينة ، وسند كثر ذلك في موضعه من هذا الكتاب ، ونذكر وجه اختيار مالك لما اختاره من ذلك إن شاء الله تعالى .

ذكر عبد الرزاق^(٢) ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عمران بن موسى أن يزيد ابن خُصيفة أخبره عن السائب بن يزيد ، قال : جمع عمر الناس على أبي بن كعب وتميم الداري ، فكان أبي يوتر بثلاث ركعات .

وعن معمر ، عن قتادة ، عن الحسين ، قال : كان أبي يوتر بثلاث لا يسلم إلا من الثالثة مثل المغرب^(٣) .

وقد سئل مالك عن الإمام الذي يوتر بثلاث لا يفصل بينهن ، فقال : أرى أن يصلي خلفه ولا يخالف .

قال مالك : كنت أنا أصلي معهم ، فإذا كان الوتر انصرف ، ولم أوتر معهم .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٣٣) من طريق الحارث به .

(٢) عبد الرزاق (٧٧٢٧) .

(٣) عبد الرزاق (٤٦٥٩ ، ٧٧٢٥) .

٢٥١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فِي رَمَضَانَ ، بِثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ رَكْعَةً .

وقد رَوَى مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَنِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ رَكْعَةً^(١) .

وهذا كله يشهد بأن الرواية يأخذى عشرة رَكْعَةٍ وَهَمْ وَغَلَطَ ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ ثَلَاثٌ وَعَشْرُونَ ، وَإِذَا خَذَى وَعَشْرُونَ رَكْعَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد رَوَى أَبُو شَيْبَةَ ،^(٢) جَدُّ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٣) ، وَاسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَثْمَانَ ، عَنْ الْحَكَمِ ،^(٤) عَنْ مِقْسَمٍ^(٥) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوَتْرَ . وَلَيْسَ أَبُو شَيْبَةَ بِالْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ .

تَقْدِيرٌ : لَيْسَ لَصَلَاةِ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهَا تَعْدِيدٌ ، إِنَّمَا التَّعْدِيدُ وَالتَّقْدِيرُ لِلْفَرَائِضِ ، وَإِنَّمَا هُوَ قِيَامُ اللَّيْلِ كُلِّهِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمَنْ اسْتَطَاعَ ، أَوْ بَعْضُهُ ، عَلَى قَدَرٍ مَا تَنْتَهَى إِلَيْهِ قُوَّتُهُ^(٦) ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُصَلِّي فِي الْقِيَامِ تِسْعًا وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً ، يَخْتَصُّ الْإِمَامَ مِنْهَا بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً^(٧) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّيُهَا تِسْعًا^(٨) وَعَشْرِينَ رَكْعَةً ، فَيَخْتَصُّ الْإِمَامَ مِنْهَا بِثَمَانٍ^(٩) .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨١) . وأخرجه الفريابي في الصيام (١٧٩ ، ١٨٠) ، والبيهقي ٤٩٦/٢ من طريق مالك به .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : ص ، م .

(٣) في ج ، م : « قدرته » .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : ج ، م .

(٥) أشار الناسخ في حاشية « د » إلى أنها في نسخة : « سبعة » .

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ ^(١) ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
عَثْمَانَ ^(٢) .

وَرَوَى عَشْرُونَ رَكْعَةً عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَشُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ ^(٣) ، وَابْنِ أَبِي
مُلَيْكَةَ ^(٤) ، وَالْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ ^(٥) ، وَأَبِي الْبَخْتَرِيِّ ^(٦) ^(٧) . وَهُوَ قَوْلُ جَمْهُورٍ

وَالْتَقْدِيرُ الشَّرْعِيُّ ثَلَاثَ كَعَدَدِ الْوَتْرِ ، أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ
رَكْعَةً ، أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ^(٨) أَوْ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، حَسَبَ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
فِي قِيَامِ اللَّيْلِ ، وَحَسَبَ ^(٩) عَدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْعَدَدِ الْآخِرِ مِنْهَا ، فَأَمَّا

(١) فِي ص ، م : « رومان » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٢ / ٢٦٥ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ١٢ ، ١٣ .

(٣) شُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ بْنُ حَمِيدِ الْقَنْسِيِّ أَبُو عَيْسَى الْكُوفِيُّ ، تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ ، وَلَأَيُّهُ صَحْبَةٌ ، كَانَ ثَقَّةً
قَلِيلَ الْحَدِيثِ ، تَوَفَّى فِي وَلايَةِ ابْنِ الزَّيْبِرِ وَقِيلَ : فِي وَلايَةِ مُصْعَبِ بْنِ الزَّيْبِرِ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٢ / ٣٧٦ ،
وَالْإِصَابَةُ ٣ / ٣٧٥ .

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، زَهْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدْعَانَ ، كَانَ عَلَمًا مُفْتِيًا
صَاحِبَ حَدِيثٍ وَإِتْقَانٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةِ وَمِائَةٍ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٥ / ٢٥٦ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ
النَّبَلَاءِ ٥ / ٨٨ .

(٥) الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ أَسَدٍ أَبُو زَهْرٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ الْأَعُورُ ، صَاحِبُ عَلِيٍّ وَابْنِ
مَسْعُودٍ ، كَانَ فَقِيهًا كَثِيرَ الْعِلْمِ عَلَى لَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِ وَسِتِّينَ بِالْكُوفَةِ . تَهْذِيبُ
الْكَمَالِ ٥ / ٢٤٤ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤ / ١٥٢ .

(٦) سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزٍ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ ، الطَّائِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، أَحَدُ الْعِبَادِ ، كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ ، يَرْسُلُ
حَدِيثَهُ ، وَيُرْوَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَبِيرٍ أَحَدٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ .
تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١١ / ٣٢ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤ / ٢٧٩ .

(٧) تَنْظُرُ هَذِهِ الْآثَارُ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢ / ٣٩٣ .

(٨ - ٩) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

العلماء، وبه قال الكوفيون، والشافعي، وأكثر الفقهاء. وهو الصحيح عن أبي
ابن كعب من غير خلاف من الصحابة. وقال عطاء: أدركت الناس وهم
يصلون ثلاثاً وعشرين ركعة بالوتر^(١).

وكان الأسود بن يزيد يصلي أربعين ركعة ويوتر سبع^(٢).

وذكر ابن القاسم، عن مالك، أنها تسع وثلاثون بالوتر؛ ست وثلاثون،
والوتر ثلاث، وزعم أنه الأمر القديم.

وذكر ابن أبي شيبة^(٣)، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن داود بن
قيس، قال: أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز، وأبان بن عثمان
يصلون ستاً وثلاثين ركعة، ويوترون بثلاث.

وقال الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، و^(٤) داود: قيام رمضان
عشرون ركعة سوى الوتر، لا يقام بأكثر منها استحباباً.

وذكر وكيع، عن حسن بن صالح، عن عمرو بن قيس، عن أبي
الحسن^(٥)، عن علي، أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة^(٦).

غير ذلك من الأعداد، فلا يتحصل^(٥) في تقدير، ولا ينتظم بدليل. والله أعلم.

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٣/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٣/٢، وفيه: «كان عبد الرحمن بن الأسود».

(٣) في ص، م: «بن».

(٤) في ص، م: «الحسين».

(٥) في ج، م: «يحصل».

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٣/٢ عن وكيع به.

وهذا هو الاختيار عندنا . وبالله توفيقنا .

وذكره أبو بكر بن أبي شيبة^(١) ، قال : حدثنا محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن السلمى ، عن علي .

واختلفوا في الأفضل من القيام مع الناس أو الانفراد في شهر رمضان ؛ فقال مالك والشافعي : صلاة المنفرد في بيته في رمضان أفضل . قال مالك : وكان ربيعة وغير واحد من علمائنا ينصرفون ولا يقومون مع الناس . قال مالك : وأنا أفعل ذلك ، وما قام رسول ﷺ إلا في بيته .

واحتج الشافعي بحديث زيد بن ثابت ، أن النبي ﷺ قال في قيام رمضان : « أيها الناس ، صلوا في بيوتكم ؛ فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة »^(٢) . قال الشافعي : ولا سيما مع رسول الله ﷺ في مسجده على ما في ذلك من الفضل . وقد ذكرنا حديث زيد بن ثابت بإسناده هذا في « التمهيد » .

ورؤينا عن ابن عمر ، وسالم ، والقاسم ، وإبراهيم ، ونافع ، أنهم كانوا ينصرفون ولا يقومون مع الناس^(٣) . وجاء عن عمر وعلي ، أنهما كانا يأمران من يقوم للناس في المسجد ، ولم يجئ عنهما أنهما كانا يقومان معهم .

وأما الليث بن سعد فقال : لو أن الناس كلهم قاموا في رمضان لأنفسهم وأهليهم حتى يترك المسجد لا يقوم فيه أحد ، لكان ينبغي أن يخرجوا من بيوتهم

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٥/٢ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٣ .

(٣) ينظر ابن أبي شيبة ٣٩٧/٢ .

إلى المسجد حتى يقوموا فيه في رمضان ؛ لأن قيام الناس في شهر رمضان من الأمر الذي لا ينبغي تركه ، وهو مما سنَّ عمرُ بنُ الخطابٍ للمسلمين وجمعهم عليه . قال الليثُ : فأما إذا كانت الجماعة قد قامت في المسجد ، فلا بأس أن يقوم الرجل لنفسه في بيته ولأهل بيته .

قال أبو عمر : حُجَّةُ الليثِ بنِ سعدٍ ومَن قال بقوله ، قولُ رسولِ الله ﷺ : « عليكم بسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بِعَدِي » . رواه العرياضُ بنُ سارية ، عن النبي ﷺ ^(١) .

وقال ﷺ : « اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي ؛ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » . رواه حذيفةُ عن النبي ﷺ ^(٢) .

وقال بقولِ الليثِ في هذه المسألة جماعةٌ من الفقهاء المتأخرين من أصحابِ أبي حنيفة وأصحابِ الشافعي ؛ فمن أصحابِ أبي حنيفة ، عيسى بنُ أبانٍ ^(٣) ، وبكارُ بنُ قتيبة ^(٤) ، وأحمدُ بنُ أبي

(١) تقدم تخريجه ص ١٤ .

(٢) أخرجه أحمد ٢٨٠/٣٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ (٢٣٢٤٥ ، ٢٣٢٧٦) ، والترمذي (٣٦٦٢) ، (٣٦٦٣) ، وابن ماجه (٩٧) ، من حديث حذيفة .

(٣) عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى ، فقيه العراق ، وقاضى البصرة ، تلميذ محمد بن الحسن ، له كتاب « الحج » ، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٤٠ ، والجواهر المضية ٦٧٨ / ٢ .

(٤) بكار بن قتيبة بن أسد بن أبي بردة بن عبيد الله بن بشير أبو بكر ، المحدث ، الفقيه الحنفى ، قاضى القضاة بمصر ، كان من أئمة أهل زمانه فى المذهب ، كان له اتساع فى الفقه ، له مصنفات =

عمران^(١)، وأبو جعفر الطحاوي. ومن أصحاب الشافعي إسماعيل بن يحيى الاستذكار
المرزني، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، كلهم قال: الجماعة في المسجد في
قيام رمضان أحب إلينا، وأفضل عندنا من صلاة المرء في بيته. واحتجوا بحديث
أبي ذر، عن النبي: «إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف حُسِبَ له قيام
ليلة». وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده في «التمهيد»^(٢)، وإلى هذا ذهب أحمد
ابن حنبل، قال أبو بكر الأثرم: كان أحمد بن حنبل يصلي مع الناس التراويح
كلها - يعني الأشفاق عندنا - إلى آخرها، ويوتر معهم، ويحتج بحديث أبي
ذر. قال أحمد بن حنبل: كان جابر يصليها في جماعة، وروى عن علي
وعبد الله بن مسعود مثل ذلك^(٣).

وقد احتج أهل الظاهر في ذلك بقول رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة
تفضل صلاة الفذ بخمسين وعشرين درجة». ويروى: «بسبع وعشرين
درجة»^(٤). ولم يخص فرضاً من نافلة^(٥).

= عديدة منها كتاب «الشروط»، و«المحاضر والسجلات»، و«الوثائق والعهود»، توفي سنة سبعين
ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥٩٩/١٢، والجواهر المضية ٤٥٨/١.

(١) أحمد بن أبي عمران أبو الفضل الهروي الصرام، الحافظ الرحال، شيخ الحرم، وكان من أوعية
الحديث، روى الكثير بمكة، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١١١/١٧،
وشذرات الذهب ١٥٣/٣.

(٢) تقدم ص ٩، ١٠.

(٣) ينظر ابن أبي شيبة ٣٩٤/٢.

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٦/٨، ٢٣٨/٩، (٤٦٧٠، ٥٣٣٢)، والبخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠)
من حديث عبد الله بن عمر.

(٥) سقط من: م.

وهذا عند أكثر أهل العلم في الفريضة، والحجة لهم قوله ﷺ في حديث زيد بن ثابت: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»^(١). وهذا الحديث، وإن كان موقوفاً في «الموطأ»^(٢) على زيد، فإنه قد رفعه جماعة ثقات. وقد ذكرنا ذلك في موضعه. وبالله التوفيق.

قال الأثرم: سمعتُ أحمد بن حنبل يُسأل عن الصلاة بين التراويح فكريها، فذكر له في ذلك رخصة عن بعض الصحابة، فقال: هذا باطل؛ إنما فيه رخصة عن سعيد بن جبير، والحسن، وإبراهيم.

قال أحمد: وفيه عن ثلاثة من الصحابة كراهيته؛ عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وعقبة بن عامر^(٣).

قال أبو عمر: القيام في رمضان نافلة، ولا مكتوبة إلا الخمس، وما زاد عليها فتطوع؛ بدليل حديث طلحة: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»^(٤). وقد قال ﷺ: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة». فإذا كانت النافلة في البيت أفضل منها في مسجد

(١) تقدم تخريجه ص ١٣.

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٩١).

(٣) ينظر ابن أبي شيبة ٣٩٨/٢، ٣٩٩.

(٤) سيأتي في الموطأ (٤٢٧).

٢٥٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، أَنَّهُ سَمِعَ الْمُوطَا
الْأَعْرَجَ يَقُولُ : مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي رَمَضَانَ .
قال : وكان القارئُ يَقْرَأُ بِسُورَةِ « الْبَقَرَةِ » فِي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ، فَإِذَا قَامَ بِهَا
فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، رَأَى النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ .

النَّبِيُّ ﷺ ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ بِالْفِ صَلَاةٍ ، فَأَيُّ فَضْلٍ أُيِّنُ مِنْ هَذَا ؟ ! وَلِهَذَا كَانَ
مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمَا يَزُونَ الْإِنْفِرَادَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلَ فِي كُلِّ
نَافِلَةٍ . فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ فِي رَمَضَانَ وَلَوْ بِأَقْلٍ عَدِيدٍ ، فَالصَّلَاةُ حِينَئِذٍ
فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ . وَقَدْ زِدْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَيَانًا فِي « التَّمْهِيدِ » ^(١) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، أَنَّهُ سَمِعَ الْأَعْرَجَ يَقُولُ : مَا
أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي رَمَضَانَ . قال : وكان القارئُ يَقْرَأُ
بِسُورَةِ « الْبَقَرَةِ » فِي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ، فَإِذَا ^(٢) قَامَ بِهَا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، رَأَى
النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ ^(٣) . فِيهِ إِبَاحَةٌ لَعَنِ الْكُفْرَةَ ؛ كَانَتْ لَهُمْ ذِمَّةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ ،
وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ ، وَلَكِنَّهُ مَبَاحٌ لِمَنْ فَعَلَهُ غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي جَحْدِهِمْ
الْحَقِّ ، وَعَدَاوَتِهِمْ لِلدِّينِ وَأَهْلِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فِي رَمَضَانَ . فَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتُلُونَ فِي الْوَتْرِ مِنْ صَلَاةِ
رَمَضَانَ ، وَيَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي الْقَنُوتِ ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَعَائِهِ فِي

القبس

(١) تقدم في ص ١٣ - ١٧ .

(٢ - ٣) في الأصل : « قرأها » .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٢) . وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٣٤) ، والفريابي في الصيام
(١٨١ ، ١٨٢) ، والبيهقي ٤٩٧/٢ من طريق مالك به .

القنوت على رِغْلٍ وَذُكْوَانَ وَبَنَى لِحْيَانَهُ ، الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ^(١) .

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ فِي الْقَنُوتِ فِي رَمَضَانَ : إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنَ الشَّهْرِ - وَهُوَ لَعْنُ الْكُفْرَةِ -^(٢) يَلْعَنُ الْكُفْرَةَ^(٣) ، وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلَفَهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَمُرَّ النِّصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَيُسْتَقْبَلَ النِّصْفُ الْآخِرُ . قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ دَعَا الْإِمَامُ عَلَى عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتَسْقَى لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا .

وَرَوَى ابْنُ نَافِعٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ لَعْنِ الْكُفْرَةِ فِي رَمَضَانَ ؛ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَمْ فِي وَسْطِهِ^(٣) ، فَقَالَ مَالِكٌ : كَانُوا يَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي رَمَضَانَ^(٢) ، فِي النِّصْفِ مِنْهُ^(٢) حَتَّى يَنْسَلَخَ رَمَضَانُ ، وَأَرَى ذَلِكَ وَاسِعًا إِنْ فُعِلَ أَوْ تُرِكَ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكَلَ الرِّبَا وَمُوكَلَّهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ^(٤) ، وَلَعَنَ مَنْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ^(٥) ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ^(٦) ، وَلَعَنَ

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٥٦٤) من الموطأ .

(٢ - ٢) سقط من : ص .

(٣) في ص ، م : « آخره » .

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٧٩٨) من الموطأ .

(٥) في ص ، م : « و » .

(٦) أخرجه أحمد ٥١/٢ (٦١٥) ، والبخاري (١٨٧٠) ، ومسلم (٤٦٨/١٣٧٠) ، وأبو

داود (٢٠٣٤) ، والترمذي (٢١٢٧) ، والنسائي في الكبرى (٤٢٧٨) من حديث علي .

المُحْتَشِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُذَكَّرَاتِ مِنَ النِّسَاءِ^(١) ، وَلَعَنَ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ^(٢) ، الاستذكار
 وَلَعَنَ الْمَكْذُوبَ بِقَدْرِ اللَّهِ وَالتَّمَسَّلَ بِالْجَبْرُوتِ لِيُذِلَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ^(٣) ، وَلَعَنَ الْوَاصِلَةَ
 وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٤) ، وَلَعَنَ جَمَاعَةً يَطُولُ ذِكْرُهُمْ قَصْداً إِلَى لَعْنِهِمْ .

وليس لعنه هؤلاء ، ولا مَنْ استحقَّ اللعنة مِنْ بَابِ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ وَشَتَّمَهُ
 عِنْدَ غَضَبٍ يَغْضِبُهُ وَهُوَ يَظُنُّهُ أَهْلاً لَذَلِكَ ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ - إِذْ كَانَ مِنَ الْبَشَرِ - غَيْرُ
 ذَلِكَ ، بَلْ يَكُونُ لَعْنُهُ لَهُ صَلَاةً وَرَحْمَةً ، كَمَا قَالَ ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، أُغْضَبُ
 كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ ، فَمَنْ سَبَّبَنِي أَوْ لَعَنَنِي ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ عَلَيْهِ رَحْمَةً »^(٥) . أَوْ كَمَا
 قَالَ .

وقد^(٦) فُسِّرْنَا هَذَا الْمَعْنَى وَأَوْضَحْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ « التَّمْهِيدِ »^(٧) .
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) أخرجه البخارى (٥٨٨٥) ، وأبو داود (٤٠٩٧) ، والترمذى (٢٧٨٤) ، وابن ماجه (١٩٠٤) ،
 وابن حبان (٥٧٥٠) - واللفظ له - من حديث ابن عباس بنحوه .
 (٢) تخوم الأرض : أى معالمها وحدودها ، واحداً تُخْم ويروى تُخُوم الأرض ، بفتح التاء على
 الأفراد وجمعه تُخْم بضم التاء والحاء . ينظر النهاية ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ .
 والحديث أخرجه أحمد ٢١٢/٢ (٨٥٥) ، ومسلم (١٩٧٨) ، والنسائى (٤٤٣٤) من حديث
 على .

(٣) أخرجه الترمذى (٢١٥٤) من حديث عائشة .
 (٤) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (١٨٣٢) من الموطأ .
 (٥) أخرجه أحمد ٢٦٢/١٢ (٧٣١١) ، ومسلم (٩٠/٢٦٠١) من حديث أبى هريرة .
 (٦ - ٦) سقط من : ص ، م .
 (٧) سيأتى فى شرح الحديث (١٧٩٨) من الموطأ .

أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، عَنْ بَقِيٍّ ^(٢) ابْنِ مَخْلَدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ ^(٣) قَتَّ فِي الْفَجْرِ يَدْعُو عَلَى قَطَرِيٍّ ^(٤) .

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ أَيَّامَ صَفَيْنَ وَبَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْهَا ، يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ وَيَلْعَنُهُمْ ، كَرِهْتُ ذِكْرَهُمْ ^(٥) . وَمِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ وَجَلَّةِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ فِي لَعْنِ الْكُفْرَةِ فِي الْقُنُوتِ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ لَعْنُ الْكُفْرَةِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجُمُعَةِ وَالِدُعَاءِ عَلَيْهِمْ . وَالْأَعْرَجُ أَدْرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ بِالْمَدِينَةِ .

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١ - ١) فِي ص : « يُونُسُ بْنُ بَقِيٍّ » . وَفِي م : « يُونُسُ بْنُ بَقِيٍّ بْنِ بَقِيٍّ » . وَيَنْظُرُ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٨٦/١٣ .
(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ رَيْبَعَةَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَارِيُّ مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ ، مَوْلَاهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَرَأَ الْقُرْآنَ وَجُودَهُ وَمَهْرُفِهِ ، وَعَرَضَ عَلَى عِثْمَانَ وَعَلَى عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ وَأُتِيَ ، وَأَخَذَ عَنْهُ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ وَغَيْرُهُ وَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِالْكُوفَةِ مِنْ خِلَافَةِ عِثْمَانَ إِلَى إِمْرَةِ الْحِجَاجِ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٠٨/١٤ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٦٧/٤ .

(٣) فِي مَصْدَرِ التَّخْرِيجِ : « فَطْلَهُ » . وَقَطَرِيٌّ هُوَ ابْنُ الْفُجَاءَةِ جَعْفَرُ بْنُ مَازِنِ الْأَمِيرِ أَبُو نَعَامَةَ التَّمِيمِيُّ الْمَازَنِيُّ رَأْسَ الْخَوَارِجِ ، خَرَجَ زَمَنُ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَهَزَمَ الْجَيُوشَ وَاسْتَفْجَلَ بِلَاؤُهُ ، جَهَّزَ إِلَيْهِ الْحِجَاجُ جَيْشًا بَعْدَ جَيْشٍ فَكَسَرَهُمْ ، وَغَلَبَ عَلَى بِلَادِ فَارَسَ ، قَتَلَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ فِي زَمَنِ الْحِجَاجِ . وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ٩٣/٤ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٥٢/٤ .

وَالْأَثَرُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣١٧/٢ .

(٤) يَنْظُرُ مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣١٧/٢ .

بكر، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أُمِيَّةَ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، الاستذكار
عن يحيى بن أبي كثير، قال: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، قال: كان
رسولُ اللهِ ﷺ يَقْنُتُ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ
الْآخِرَةِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ^(١).

وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ، عن مالك، أنه قال: ليس عليه العمل. وهذا معناه
عندى أنه ليس^(٢) سَنَةً مَسْتُونَةً^(٣) فَيُؤَظَّبُ عَلَيْهَا فِي الْقَنُوتِ، ولكنه مباح فعله
اقتداءً بالسلف في ذلك لمن شاء. وقد كان مالك يرى القنوت في النصف الثاني
من رمضان في الوتر، والدعاء على من استحقَّ الدعاء عليه، ثم ترك ذلك فيما
رواه المصريون عنه.

وَرَوَى^(٤) أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَنْهُ، أنه كان يقول: يَقْنُتُ الْإِمَامُ فِي النِّصْفِ مِنْ
رَمَضَانَ، وَيُؤْمَرُ مَنْ خَلْفَهُ. وهو قولُ أحمد وإسحاق. وروى^(٥) القنوت في
النصف الآخر من رمضان عن علي، وأبي بن كعب، وابن عمر، وابن
سيرين^(٥)، والزهري، ويحيى بن وثاب^(٦). قال ابن المنذر: ومالك،

(١) أخرجه البيهقي ١٩٨/٢ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (١٤٤٠). وأخرجه
مسلم (٦٧٦) من طريق معاذ بن هشام به، وأخرجه أحمد ٤٢٩/١٢ (٧٤٦٤)، والبخاري
(٧٩٧)، والنسائي (١٠٧٤) من طريق هشام به.

(٢) بعده في الأصل: «بواجب».

(٣) في ص: «مشهورة».

(٤ - ٤) سقط من: ص.

(٥) بعده في ص، م: «والثوري».

(٦) يحيى بن وثاب الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، الفقيه، شيخ القراء، أخذ القراءة عرضاً =

الاستذكار والشافعي ، وأحمد .

قال أبو عمر : أما رواية المصريين ؛ ابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب ، عن مالك في ذلك ، فإنهم رَوَوْا عن مالك ، أنه سئل : أيقنُّ الرجل في الوتر ؟ فقال : لا .^(١) قال : وكان الناس في زمن بني أمية يَقْنُتُونَ في الجمعة ، وما ذلك بصواب . قال أشهب : وسئل مالك عن القُنُوتِ في الصبح والوتر ، فقال : أما الصبح فنعم ، وأما الوتر فلا أَرَى فيه قنوتًا ولا في رمضان^(٢) . وقد اختلف فيه عن ابن عمر ؛ فروى ابنُ عُليَّة ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، أنه كان لا يقنُّ إلا في النصفِ من رمضان^(٣) .

وروى ابنُ ثُمير ، عن عبيد الله بنِ عمر ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ،^(١) أنه كان لا يَقْنُتُ في الفجر ولا في الوتر^(٣) . ورواية مالك عن نافع ، عن ابنِ عمر^(١) نحو ذلك^(٤) .

وأما الشافعي فقال بالعراق - فيما روى الزعفراني عنه - : يَقْنُتُ في الوتر في

القبس

= عن علقمة ، ومسروق ، والأسود ، والثيباني ، والسلمي ، توفي سنة ثلاث ومائة . تهذيب الكمال ٣٢/٢٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩ .

وتنظر هذه الآثار في مصنف ابن أبي شيبة ٢/٣٠٥ ، ومختصر قيام الليل ص ١٣١ ، ١٣٢ ، والأوسط لابن المنذر ٥/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٠٥ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٠٦ .

(٤) أخرجه محمد بن الحسن في الحجة ١/٩٩ ، والشافعي ٧/٢٤٨ ، وعبد الرزاق (٤٩٥٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/٢٥٣ من طريق مالك به .

النصف الآخر من شهر رمضان ، ولا يَقْنُتُ في الوترِ في سائرِ السَّنَةِ إلا في النصفِ الاستذكار
الآخر من رمضان . وقال بمصرَ : يَقْنُتُ في الصبحِ ، وَمَنْ قَنَتَ في كُلِّ صلاةٍ إِنْ
احتاجَ إلى الدعاءِ على أَحَدٍ لم أَعْبَهُ .

قال أبو عمرَ : لا يَصِحُّ عن النبي ﷺ في القنوتِ في الوترِ حديثٌ مسندٌ ،
وأما عن الصحابةِ فرُوى ذلك عن جماعةٍ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ الطبريُّ ، قال :
حدَّثنا حميدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، قال : حدَّثنا يزيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قال : حدَّثنا يونسُ ، عن
الحسنِ ، قال : أَمَرَ عمرُ بْنُ الخطابِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ يَصَلِّي بالناسِ ، فكان إذا مَضَى
النصفَ الأولُ واستقبلوا النصفَ الآخرَ ليلةَ سِتِّ عَشْرَةَ قَتَتُوا فدَعَوْا على
الكفرةِ^(١) .

وقال ابنُ جريجٍ : قُلْتُ لعطاءٍ : القنوتُ في شهرِ رمضانَ ؟ قال : أولُ مَنْ
قَنَتَ فيه عمرُ . قُلْتُ : في النصفِ الآخرِ ؟ قال : نعم^(٢) .

فهذا احتجَّ مَنْ أجاز القنوتَ في الوترِ مِنْ قِيامِ رمضانَ في النصفِ الآخرِ
منه ؛ لأنه عَمِنَ ذَكَرنا مِنْ جِلَّةِ الصحابةِ ، وهو عملٌ ظاهرٌ بالمدينةِ في ذلك الزمانِ
في رمضانَ ، لم يَأْتِ عن أَحَدٍ منهم إنكارُهُ . وقد رَأَى القنوتَ في النصفِ الأولِ
طائفةٌ مِنَ السلفِ ، وبه قال أبو ثورٍ . وقد قيل : يَقْنُتُ رمضانَ كُلَّهُ ، ويلعنُ الكفرةَ
في القنوتِ . وهو قولُ الأوزاعيِّ ، قال : ويقنُتُ أيضًا في الفجرِ قبلَ الركوعِ .

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٩) - ومن طريقه البيهقي ٤٩٨/٢ - من طريق يونس به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٥/٢ من طريق ابن جريج به .

وأما مقدار القراءة في كل ركعة من قيام رمضان ، ففي « الموطأ » ما قد رأيت من القراءة بالمئين عن أبي وأصحابه ، ومن قراءة « البقرة » في ثمان ركعات ، وفي اثنتي عشرة ركعة .

وذكر ابن أبي شيبة^(١) ، قال : حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن الحسن ، قال : من أم الناس في رمضان فليأخذ بهم اليسر ، فإن كان بطيء القراءة فليختم القرآن ختمة ، وإن كان بين ذلك فختمة ونصف ، وإن كان سريع القراءة فمرتين .

وكان سعيد بن جبيرة يقرأ في كل ركعة بخمسين وعشرين آية^(٢) . وكان عمر ابن عبد العزيز يأمر الذين يقرءون في رمضان يقرءون في كل ركعة بعشر آيات ، « عشر آيات »^(٣) .

وروى ابن وهب ، عن مالك ، أنه قيل له : إنهم يقرءون في كل ركعة بخمسين آيات . فقال : غير ذلك أحب إلي . فقليل له : عشر آيات في كل ركعة ؟ فقال : نعم من السور الطوال . قال : وأرى أكثر من عشر آيات إذا بلغ الطواسين و« الصافات » . وقال الزعفراني ، عن الشافعي : إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن ، وهو أحب إلي ، وإن أكثروا الركوع والسجود فحسن .

وجملة القول في هذه المسألة أنه لا حد عند مالك وعند العلماء في مبلغ

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٢/٢ .

(٢ - ٣) سقط من : ص ، م .

والأثر عند ابن أبي شيبة ٣٩٢/٢ .

٢٥٣ - مالكٌ ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ ، قال : سَمِعْتُ أباي يقولُ : الموطأ
 كنا نَنْصَرِفُ في رمضانَ ، فَتَسْتَعْجِلُ الخَدَمُ بالطعامِ ، مَخَافَةَ الفَجْرِ ^(١) .

القراءة ، وقد قال ﷺ : « من أَمَّ الناسَ فَلْيُخَفِّفْ » ^(٢) . وقال عمرُ : لا الاستذكار
 تُبَغِّضُوا اللهَ إلى عبادِهِ ^(٣) . يعنى : لا تُطَوِّلُوا عليهم فى صلاتِهِمْ . وفيما
 أَوْصَى به رسولُ الله ﷺ معاذَ بنَ جبلٍ حينَ وَجَّهه إلى اليمينِ مُعَلِّمًا
 وأميرًا ؛ قال له : « وأَطِلِ القراءةَ على قَدَرٍ ما يُطِيقُونَ ، ^(٤) لا يَمَلُّونَ أمرَ الله
 ولا يَكْرَهُونَهُ » ^(٥) . هذا فى الفرائضِ ، فكيف بالنوافلِ؟! وقال ﷺ : « مَنْ
 صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ ما شاء » ^(٦) . وقال ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ
 القيامِ » ^(٧) ؟

وهذا معناه ^(٧) : لمن صَلَّى لِنَفْسِهِ ، وَلَسْتُ أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ العُلَمَاءِ فى جَوَازِ
 صَلَاةِ العَبْدِ البالغِ فى قيامِ رمضانَ وفيما عدا الجمعةَ للناسِ .

القياس

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٣) . وأخرجه الفريابي فى الصيام (١٧٧ ، ١٧٨) ، والمروزي فى
 مختصر قيام الليل ص ٩٢ ، والبيهقى ٤٩٧/٢ من طريق مالك به .
 (٢) سيأتى فى الموطأ (٣٠١) .
 (٣) سيأتى تخريجه ص ٣٤٣ .
 (٤ - ٤) سقط من : ص ، م .
 (٥) أخرجه أبو نعيم فى الحلية ٢٤٩/٨ ، والخطيب فى الموضع ٣٩٦/٢ ، والبغوى فى شرح السنة
 (٣٥٦) .
 (٦) سيأتى تخريجه ص ٣٨٠ .
 (٧) سقط من : ص ، م .

٢٥٤ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ذكوانَ أبا عمرو - وكان عبداً لعائشة زوج النبي ﷺ، فأعتقته عن دُبرٍ منها - كان يقومُ يقرأُ لها في رمضان.

ولهذا أدخل مالك حديثه عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ذكوانَ أبا عمرو كان عبداً لعائشة أعتقته عن دُبرٍ منها^(١)، فكان يقومُ يقرأُ للناس في رمضان^(٢).

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٣)، قال: حدثنا عبد الله بن ثُمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن المهاجرين حين أقبلوا^(٤) من مكة نزلوا إلى جنبِ قُباء، فأتمهم سالم مولى أبي حذيفة؛ لأنه كان أكثرهم قرآناً، فيهم أبو سلمة بن عبد الأسد^(٥)، وعمر بن الخطاب.

وأجمع العلماء على أن الرجال لا تؤمهم النساء، واختلفوا في إمامة النساء بعضهن لبعض، وسندكُ ذلك إن شاء الله تعالى^(*).

(١) عن دبرٍ منها: يعني بعد موتها. يقال: دُبرُ العبد. إذا علقَ عتقه بموتك. ينظر النهاية ٩٨/٢.

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٤). وأخرجه الفريابي في الصيام (١٨٨، ١٨٩) من طريق مالك به.

(٣) ابن أبي شيبة ٣٤٤/١.

(٤) في الأصل: «أقبلوا».

(٥) في ص، م: «الأسود». وينظر تهذيب الكمال ١٨٧/١٥.

(*) هنا تنتهي نسخة المكتبة المتوكلية اليمنية بالجامع الكبير بصنعاء، والشار إليها بالرمز ص.

باب صلاة الليل

إن الله سبحانه وتعالى لو شاء لسوّى بين الأزمنة والأمكنة في الفضل، ولكنه يبالغ في حكمته، وواسع رحمته، جعل لبعضها مزية على بعض في الأجر، وخص كل واحد منهما^(١) بعمل من الطاعة، وإلى هذا أشار الصديق بقوله: إن لله عملاً بالليل لا يقبله بالنهار، و^(٢) عملاً بالنهار لا يقبله بالليل^(٣). فالأول: كالمغرب والعشاء^(٤) والصبح^(٥)، والوقوف بعرفة، و^(٦) المبيت بالمزدلفة^(٧) والبيتوتة ليالي منى لغير أصحاب السقاية. والثاني: كالظهر والعصر، والصوم، والتّضحية^(٨).

والليل خلق من خلق الله تعالى عظيم، جعله الله سكناً ولباساً، كما جعل النهار مشرباً ومعاشاً، ولكل واحد منهما حظ، وقد أمر النبي ﷺ بقيامه، قيل^(٩) له: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا إِلَهَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ نِصْفَهُ ۖ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ [الزمل: ١-٤]. والآية مشككة، وقد جرى الكلام عليها في موضعها من كتاب

(١) في م: «منها».

(٢) بعده في د: «إن لله».

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٩٤٢ - تفسير)، وابن أبي شيبة ٢٥٩/١٣، ٢٦٠، وأبو نعيم

في الحلية ٣٦/١، ٣٧.

(٤ - ٤) ليس في د.

(٥ - ٥) في د: «المزدلفة».

(٦) في م: «الضحية».

(٧ - ٧) في د: «ف قيل».

« الأحكام » . وفائدتها ، أن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بقيام الليل ، وحد له ما بين الثلث إلى النصف ، لا يزيد على النصف ولا ينقص من الثلث ، وقالت عائشة رضي الله عنها : كان قيام الليل فريضة ، ثم نسخه الله تعالى فقال : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ ^(١) [المزمل : ٢٠] . يعني في الصلوات . وخص الله الليل بأن جعله موضعاً لإجابة الدعاء ؛ فقال ﷺ : « جَوْفُ اللَّيْلِ أَسْمَعُ » ^(٢) . فأضاف السماع إليه وهو القبول ، كقول العرب : ليل نائم . وخص الله آخر الليل بالإجابة أكثر من أوله ؛ فقال ﷺ : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل - ورؤى : إذا انتصف الليل - فيقول : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » ^(٣) . وهذه الحصيفة لم تجعل للنهار ، وإن كان محلاً للإجابة أيضاً ، ولكن نبه على هذا ؛ لما فيه من سعة الرحمة بمضاعفة الأجر ، وتعجيل الإجابة . وقد ذهب قوم إلى أن قيام الليل واجب ، وربما مال إليه ^(٤) البخاري رحمه الله ، ونزع من ذهب إلى ذلك بقول النبي ﷺ : « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ ^(٥) أَحَدِكُمْ » . الحديث إلى قوله : « كَسَلَانٌ » ^(٦) . وهذا لا يصح ؛ لأن عائشة رضي الله عنها قد صرحت في « الصحيح » أن قيام الليل منسوخ ، ومحمّل هذا الحديث بعد ذلك على الصلاة المفروضة وهي الصبح ، وأى عُقْدَةِ الشَّيْطَانِ لَا تَحُلُّهَا صَلَاةُ الْفَجْرِ ، والعبء بأدائها قد

(١) مسلم (٧٤٦) .

(٢) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٥٠٠) من الموطأ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٥٠٠) .

(٤) في م : « إليها » .

(٥) سقط من : د .

(٦) سيأتي في الموطأ (٤٢٨) .

صارَ في ذمة الله تعالى ، حسب ما ورد في الحديث ^(١) .

تتميم : ورد فيما قدمناه من الأحاديث ألفاظ من المشكّل ، رأينا أن نعطف عليها العنان بالإشارة إلى البيان ؛ حتى لا يمتزّ القلب بها عيلاً ، أو يكون ما يراه منها عنده مجهولاً .

قوله : « ينزل ربنا » . هذا الحديث أمّ في الأحاديث المتشابهة ، وقد ذهب كثير من العلماء ، وخاصة من السلف ، إلى أن يؤمن بها ولا يخوض في تأويلها . وقد رأى شيخُ القراء ^(٢) الوقف ^(٣) على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ . ويبدأ بقوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] . وهو اختيارُ إمام الأئمة ^(٤) مالك بن أنس رضي الله عنه ^(٥) ، وهو بشهادة الله الحق ، ولو ترك الغطاء لما تكلف سير الليل ، ولا تعاطى ، وقد تكلم الناس عليها ، فرأينا أن نُخلص من ذلك التأويل ما يقوم عليه الدليل ، وعلى هذا الركن عوّلنا في تأليف كتاب « المشكّلين » وإليه أسندناه ، فأما مالك رضي الله عنه فقد بدّع السائل عن أمثاله ، وصدف ^(٦) عن إشكاليه ، ووقف عند الإيمان به ، وهو لنا

(١) مسلم (٦٥٧) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني ، الأموي الأندلسي ، المعروف بابن الصيرفي ، شيخ مشايخ المقرئين ، قال الذهبي : إلى أبي عمرو المنتهى في علم القراءات ، وعلم المصاحف مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو . صنف التصانيف المتقنة منها « التفسير » ، و« جامع البيان » ، و« التلخيص » وغيرها ، توفي بدائية سنة أربع وأربعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ٧٧ / ١٨ ، وغاية النهاية ٥٠٣ / ١ .

(٣) في م : « الوقوف » .

(٤) في م : « الأمة » .

(٥) ينظر القطع والائتناف للنحاس ص ٢١٣ .

(٦) في م : « صرف » .

أَفْضَلُ قُدُورَةٍ . وَأَمَّا الْأَوْرَاعِيُّ ، وَهُوَ إِمَامٌ عَظِيمٌ ، فَتَزَعُ بِالتَّأْوِيلِ حِينَ قَالَ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا » . فَقَالَ : يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ . فَفَتَحَ بَابًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ عَظِيمًا ،
وَنَهَجَ إِلَى التَّأْوِيلِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا .

شَرِيعَةٌ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ ،
كَمَا لَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ زَمَانٌ ، وَلَا يَشْغُلُ حَيِّزًا ، كَمَا لَا يَدْتُو^(١) بِمَسَافَةٍ إِلَى شَيْءٍ^(٢) ، وَلَا
يَغِيبُ بَعْلَمِهِ عَنْ شَيْءٍ ، مُتَقَدِّسُ الذَّاتِ عَنِ الْآفَاتِ ، مُنَزَّهٌ عَنِ التَّغْيِيرِ^(٣) وَالِاسْتِحَالَاتِ ،
إِلَهٌ فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ فِي السَّمَاوَاتِ ، وَهَذِهِ عَقِيدَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ فِي الْقُلُوبِ ، ثَابِتَةٌ بِوَاضِحِ
الدَّلِيلِ .

قَالَ لِي^(٤) شَيْخُ الْعُلَمَاءِ : لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى
وَكَمَالِهِ إِلَّا^(٥) بِهَذِهِ الْأَفْظَاظِ النَّاْقِصَةِ الَّتِي يُعَبِّرُ بِهَا عَنَّا ، فَإِذَا سَمِعْتَ الْعِبَارَةَ
عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيجِبُ عَلَيْكَ الْإِيمَانُ بِهَا^(٦) بِمَعْنَاهَا ، ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
مِثْلٌ فِي ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] .
وَهُوَ كَلَامٌ بَدِيعٌ ، وَلِسَعَةِ اللُّغَةِ فِي الْعِبَارَةِ بِالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ ، وَالْحَذْفِ وَالزِّيَادَةِ ،
وَالتَّطْوِيلِ وَالِاخْتِصَارِ ، يَتِمَكَّنُ الْعَالِمُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ ، وَالتَّنْزِيهِ لَهُ^(٧) ، وَالْعِلْمُ
بِهِ .

(١ - ١) فِي ج ، م : « إِلَى مَسَافَةٍ بِشَيْءٍ » .

(٢) فِي د ، م : « التَّغْيِيرِ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ج .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

(٥) فِي م : « بِهِ » .

عُذْنَا^(١) إلى قوله: «يُنَزَّلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا». قلنا: صَدَقَ رَبُّنَا، وَصَدَقَ نَبِيُّنَا، وَالنُّزُولُ فِي الْحَقِيقَةِ وَفِي اللُّغَةِ حَرَكَةٌ، وَالْحَرَكَةُ أَفَّةٌ^(٢) لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا الْعُدُولَ عَنْ حَقِيقَةِ النُّزُولِ إِلَى مَجَازِهِ وَهُوَ النُّزُولُ بِالْمَعَانِي، فَإِنَّ النُّزُولَ مِنَ الْعُلُوِّ الْأَمْتِنَاعِ إِلَى الْعُلُوِّ الْقَبُولِ نُّزُولٌ مَعْنَوِيٌّ، كَمَا أَنَّ التُّزُولَ مِنَ الْعُلُوِّ الْفَوْقِيَّةِ إِلَى سُفْلِ الْمَكَانِ نَزُولٌ حِسِّيٌّ، وَفِي الْحَدِيثِ: وَأَنْزِلُ لَكَ عَنْ إِحْدَى زَوْجَتَيَّ^(٣). فَإِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سُلْطَانِ نِكَاحِهِ، وَتَحْتَ حَجَرِهِ وَمَنْعِهِ، فَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ. فَقَدْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ. وَيَكُونُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ التَّعْبِيرُ عَنِ الشَّيْءِ بِفَائِدَتِهِ وَثَمَرَتِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ كَثْرَةِ مَا يُفِيضُ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى^(٥) مِنَ الرَّحْمَةِ، وَيَنْشُرُ عَلَى الْخَلْقِ مِنْهَا، وَيُوسِعُهُمْ مِنْ عَطَائِهِ، عَلَى جَمِيعِ الْمَعَانِي؛ مِنْ إِبَاجَةِ دَعْوَةٍ، وَقَضَاءِ حَاجَةٍ، وَنَيْلِ مَغْفَرَةٍ، مِمَّا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُتَمَتِّنًا عَلَيْهِمْ، كَامْتِنَاعٍ مَا يَكُونُ فِي الْعُلُوِّ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْأَوْزَاعِيُّ بِقَوْلِهِ: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ. فَجَعَلَهُ مِنْ صِفَاتِ الْفَعْلِ لَا مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَهَذَا فَصْلٌ بِالْعِ فَاتَّخِذُوهُ دَسْتُورًا، وَأَشْرَعُوهُ فِي سَائِرِ الْمَشْكِلَاتِ سَبِيلًا^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَفْقَدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ»^(٦). فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ

(١) فِي م: «عُذْنَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ: ج، م.

(٣) الطَّبَقَاتُ لِابْنِ سَعْدٍ ١٢٥/٣، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١١٧٣) مِنَ الْمُوطَأِ.

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: ج، م.

(٥) خَالَفَ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَقِيدَةَ السَّلَفِ، حِينَ نَزَعَ إِلَى التَّأْوِيلِ وَتَحْمِيلِ كَلَامِ الْأَوْزَاعِيِّ مَا لَا يَحْتَمِلُ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالنُّزُولِ بِمَا كَيْفَ وَالسَّكُوتُ عَنِ الْمَرَادِ إِلَّا أَنْ يَرِدَ ذَلِكَ مِنَ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ. يَنْظُرُ فَتَحُ الْبَارِي ٣/٣٠، وَمَا سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٥٠٠) مِنَ الْمُوطَأِ.

(٦) سَيَأْتِي فِي الْمُوطَأِ (٤٢٨).

عن ثَقَلِ النومِ ، ونُسِبَ ذلك إلى الشيطانِ حينَ كان آفةً ، كما نسبَهِ إلى نفسه تبارك وتعالى حينَ كان آيةً في قوله : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف : ١١] . وعلى نحوِ هذا وردَ في الحديثِ ، أن رجلاً نامَ عن صلاةِ الصبحِ ، فقال : « ذلك رجلٌ بالَ الشيطانُ في أُذُنِهِ » ^(١) . فضرَبَ البولَ في الأُذُنِ ؛ لأنه مُفْسِدٌ لما يَحِلُّ فيه - مثلاً لفسادِ العبادةِ على هذا النَّائمِ حينَ تركها ، وذلك جائزٌ في كلامِ العربِ ، قال الشاعرُ ^(٢) :

* بِال سَهِيلٍ فِي الْفُضَيْخِ فَقَسَدٌ ^(٣) *

فنسبَهِ إليه حينَ اقترَنَ به وإن لم يكن ذلك مِن فعلِهِ . والله أعلم .

وعلى هذا النحوِ جاءَ قولُهُ ﷺ : « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَكِلُ حَتَّى تَمْلُؤُوا » . والمَلَأُ صفةُ نَقْصٍ مصدرُها العَجْزُ ، وذلك مستحيلٌ على اللَّهِ تعالى ، ولكنه أخبرَ بها عن نفسه استِطافاً بعبده ، كما قال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١] . فأنزَلَ نفسه منزلةَ المحتاجِ وهو الغني ، وكما قال تعالى : « عَبْدِي ، مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي ، وَجُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي ، وَعَطِشْتُ فَلَمْ تُسْقِنِي . فيقولُ : وكيف تَمْرُضُ وأنت ربُّ العالمين ؟! فيقولُ : مَرِضَ عَبْدِي فلانٌ ، فلو عُذَّتْ لوجدتني عنده ، وجاعَ عَبْدِي فلانٌ وعطِشَ ، ولو أَطْعَمْتَهُ وَسَقَيْتَهُ لوجدتني عنده » ^(٤) . فكان له

(١) سيأتي تخريجه ص ١١٦ .

(٢) البيت في اللسان (ف ض خ) ، غير منسوب .

(٣) الفضيخ : عصير العنب ، وهو أيضاً شراب يتخذ من البسر المفضوخ وحده من غير أن تمسه النار ، وهو المشدوخ . يقول : لما طلع سهيل - وهو نجم - ذهب زمن البسر وأرطب ، فكأنه بال فيه . اللسان (ف ض خ) .

(٤) مسلم (٢٥٦٩) .

٢٥٥ - وحَدَّثَنِي يحيى ، عن مالك ، عن محمد بن المنكدر ، عن الموطأ
سعيد بن جبير ، عن رجلٍ عنده رِضًا ، أنه أخبره أن عائشة زوجَ النَّبِيِّ ﷺ
أخبرته ، أن رسولَ الله ﷺ [٣٤٣] قال : « ما من امرئٍ تكونُ له صلاةٌ

مالك ، عن محمد بن المنكدر ، عن سعيد بن جبير ، عن رجلٍ عنده رِضًا ، أنه
أخبره ، أن عائشة أمَ المؤمنين أخبرته ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « ما من امرئٍ تكونُ له

تعالى في ذلك فضلان ، واللَّهُ ذو الفضلِ العظيم :

القبس

أحدهما : كُنَايَتُهُ ^(١) عن المريضِ والمحتاجِ بنفسِهِ الكريمة ^(٢) بِرَأَاهُ ^(٣) .

والثاني : اشتِطافُهُ بقلوبِ عباده تَرْفِيقًا ^(٤) لهم حتى يَمِيلُوا إِلَى الطَّاعَةِ ، وصارَ هذا
في أَحَدِ قِسْمَيِ المَجَازِ وهو ^(٥) التَّسْبِيبُ ، وفي أَحَدِ قِسْمَيِ التَّسْبِيبِ ^(٦) ، وهو التَّعْبِيرُ عن
الشَّيْءِ بِفَائِدَتِهِ وَثَمَرَتِهِ ، وَثَمَرَةُ المَلَالِ التَّوَكُّؤُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتْرُكُ ثَوَابَكُمْ
حتى تَتَرَكُوا طَاعَتَهُ . وَكَانَ هَذَا أَيْنَ لِقُولِ العامةِ ، وَلَكِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ
الْكِتَابَ ؛ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ، وَمِنْهُ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ؛ لِيَرَفَعَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَيُسْفِلَ ^(٧) الزَّائِغِينَ عن سُبُلِ الْهُدَى ذَرَكَاتٍ .

حديثُ غَلْبَةِ النُّومِ عن حَزْبِ اللَّيْلِ : قَالَ فِيهِ ﷺ : « كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ » .
وهذا أَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْأُمَّةِ ، إِذَا قَطَعَ بِهِمْ عَنِ الْعَمَلِ قَاطِعٌ
وَقَدْ انْعَقَدَتْ نِيَّتُهُمْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْتُبُ لَهُمْ ثَوَابَهُ ، وَفِي « الْبَخَارِيِّ » ، عَنْ

(١) فِي ج ، م : « كُنَايَةٌ » .

(٢) - (٣) فِي م : « بِرَأَاهُ » .

(٤) فِي ج : « تَرْفِيقًا » .

(٥) - (٦) فِي م : « التَّسْبِيبُ » .

(٧) فِي م : « يُسْفِلُ » .

الموطأ بليل ، يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً .

التمهيد صلاة بليل يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ ، وَكَانَ نَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً ^(١) .

^(٢) قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةُ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ ، فِيمَا عَلِمْتُ ، وَالرَّجُلُ الرَّضَا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، قِيلَ : إِنَّهُ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

القبس النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ ^(٣) » صَحِيحًا مُقِيمًا ^(٤) . وَقَدْ اعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ سَنَدًا وَمَتْنًا ؛ أَمَّا السَّنَدُ ، فَإِنَّهُمْ ضَعَّفُوا السَّكْسَكِيَّ رَاوِيَهُ ^(٥) ، وَأَمَّا الْمَتْنُ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ الْبَارِيَّ سَبْحَانَهُ يُعْطِيهِ الْأَجْرَ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ صَحِيحًا مُقِيمًا ، وَلَكِنْ غَيْرَ مُضَاعَفٍ .

قلنا لهم : لَقَدْ حَجَرْتُمْ وَاسْعَا ، بَلْ يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى الْأَجْرَ كَامِلًا ، وَقَدْ يَبْتَنَى فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْ مَجْمُوعَاتِنَا ^(٦) أَصْلًا يُؤْجَعُ إِلَيْهِ فِي ^(٧) هَذِهِ الْأَغْرَاضِ ^(٨) ، وَهُوَ أَنَّ الْبَارِيَّ سَبْحَانَهُ إِنَّمَا يُثِيبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ نِيَّاتِهِمْ ، لَا بِحَسَبِ ^(٩) أَعْمَالِهِمْ ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ يُطِيعُ خَمْسِينَ عَامًا مَثَلًا ، فَيُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى جَزَاءَ نَعِيمِ الْأَبَدِ ، وَذَلِكَ عَلَى قَدْرِ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٥) . وأخرجه ابن وهب في موطعه (٣٣٥) ، وابن المبارك في الزهد (١٢٣٧) ، وأحمد ٢٩٢/٤٢ ، ٢٩٣ ، (٢٥٤٦٤) ، وأبو داود (١٣١٤) ، والنسائي (١٧٨٣) من طريق مالك به .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : ي ، م .

(٣) في د ، م : « يفعله » .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٧٦ .

(٥) في ج ، م : « رواية » . وينظر هدى السارى ص ٣٦٣ ، وفتح الباري ٦/١٣٦ ، ١٣٧ .

(٦) في ج : « مجموعاتها » .

(٧ - ٧) في ج ، م : « هذا الاعتراض » .

(٨) في ج ، م : « بمقدار » .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ - قَالَ : كَانَ يُقَالُ لَهُ : بُومَةُ . لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَأَبُوهُ لَيْسَ بِثَقِيٍّ وَلَا مَأْمُونٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ صَلَاةً مِنْ اللَّيْلِ، فَنَامَ عَنْهَا، كَانَ ذَلِكَ صَدَقَةً تَصَدَّقُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ » ^(١).

وَأُمَّا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ؛ فَهُوَ مَوْلَى لِبْنَى وَإِلْبَةَ مِنْ بَنَى أُسْدٍ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ شَدِيدَ الشُّغْرَةِ، وَكَتَبَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، ثُمَّ كَتَبَ لِأَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ عَلَى الْقَضَاءِ، وَقَدْ كَانَ الْحَجَّاجُ وَلَّاهُ قَضَاءَ الْكُوفَةِ، فَضَجَّ أَهْلُ الْكُوفَةِ

قَدْ اسْتَمَرَّتْ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ عُمِّرَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ لَكَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ فِي الطَّاعَةِ، فَيَقَعُ ثَوَابُهُ بِإِزَاءِ نَبِيِّهِ، وَقَدْ رَوَى فِي الْأَثَارِ عَنِ الْأَخْيَارِ ^(٢) : نَبِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ ^(٣). وَهَذَا وَجْهُ تَأْوِيلِهِ.

وَأَمَّا تَضْعِيفُهُمْ لِحَدِيثِ الشَّكْسَكِيِّ فغَيْرُ ضَائِرٍ لَنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي غَزْوَتِهِ : « إِنْ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا، مَا سَلَكْتُمْ وَادِيًا، وَلَا قَطَعْتُمْ شِعْبًا، إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ؛ حَبَسَهُمُ الْعَذْرُ » ^(٤).

(١) النسائي (١٧٨٤)، وفي الكبرى (١٤٥٨). وأخرجه ابن المبارك في الزهد (١٢٣٨) من طريق محمد بن سليمان به.

(٢) في ج، م : « الأخيار ».

(٣) سيأتي ص ٧٢.

(٤) سيأتي تخريجه ص ٧٤، ٧٥.

وقالوا: لا يصلح للقضاء مولى، ولا يصلح إلا رجل عريى. فاستقضى الحجاج حينئذ أبا بردة، وأمره ألا يقطع أمرا دون سعيد بن جبير، وكان أبو بردة على القضاء وبیت المال، وكان سعيد يكتب له، ثم خرج مع ابن الأشعث، وكان يقول: والله ما خرجت على الحجاج حتى كفر. فلما انهزم أصحاب ابن الأشعث بدير الجماح، هرب سعيد بن جبير إلى مكة، فأخذه خالد بن عبد الله القسري - وكان واليا للوليد على مكة - فبعث به إلى الحجاج، فقتله، وذلك في سنة أربع وتسعين، وهو ابن ثمان وأربعين سنة، ومات الحجاج بعده بيسير، قيل: شهر، وقيل: شهرين. وقيل: ستة أشهر. ولم يقتل بعده - فيما قال ضمرة - أحدا.

وأما الأسود بن يزيد النخعي فيكنى أبا عبد الرحمن؛ بانيه عبد الرحمن، مات سنة خمس وسبعين، وكان فاضلا عابدا، مجتهدا، حج من بين حجة وعمرة ستين، وقيل: ثمانين. وروى سفيان، عن أبي إسحاق، قال: قالت عائشة أم المؤمنين: ما بالعراق أحد أعجب إلي من الأسود^(١).

وقد جاء عن أبي الدرداء مرفوعا وموقوفا مثل حديث عائشة هذا؛ روى حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل، فغلبته عينه حتى يصبح، كتب^(٢) له ما نوى، وكان

(١) أخرجه أحمد في الزهد ص ٣٤٨ من طريق أبي إسحاق به.

(٢) بعده في الأصل، م: «الله».

نومُه صدقةٌ عليه من ربِّه» .

وذكره البزار^(١) قال : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ الرَّيْعِ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ^(٢) بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ^(٣) ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ^(٤) ، عَنْ عَبْدِ ابْنِ أَبِي لُبَابَةَ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَتَى فَرَّاشَهُ وَهُوَ يَتَوَى أَنْ يَقُومَ يُصَلِّيَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَعَلَبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يُصْبَحَ ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا نَوَى ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً » . رَوَاهُ^(٥) الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، جَمِيعًا مَوْقُوفًا^(٥) .

وفي هذا الحديث ما يدلُّ على أَنَّ المرءَ يُجَازَى على ما نَوَى من الخيرِ ، وإن لم يَعْمَلْهُ ، كما لو أَنَّهُ عَمِلَهُ ، وَأَنَّ النِّيَّةَ يُعْطَى عَلَيْهَا كَالَّذِي يُعْطَى عَلَى الْعَمَلِ ، إِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْعَمَلِ ، وَكَانَتْ نِيَّتُهُ أَنْ يَعْمَلَهُ ، وَلَمْ تَنْصَرَفْ نِيَّتُهُ عَنْهُ^(٦) حَتَّى غُلِبَ عَلَيْهِ بَنُومٌ ، أَوْ نَسْيَانٌ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْمَوَانِعِ ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كُتِبَ

(١) البزار (٤١٥٣) ، وسقط منه ذكر حبيب .

(٢) فى ي : «حسن» . وينظر تهذيب الكمال ٤٤٩/٦ .

(٣ - ٣) سقط من : النسخ . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر علل الدارقطنى ٢٠٦/٦ .

(٤) فى م : «رؤى» .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٢٤) ، وابن المبارك فى الزهد (١٢٣٩) والنسائى (١٧٨٧) ، وفى الكبرى (١٤٦٠) من طريق الثورى به ، وأخرجه ابن المبارك فى الزهد (١٢٤٠) - ومن طريقه النسائى فى الكبرى (١٤٦٠) - عن ابن عيينة به .

(٦) ليس فى : الأصل ، م .

له أجر ذلك العمل وإن لم يعملْهُ ؛ فضلاً من الله ورحمة ؛ جازى على العمل ، ثم على النية ، إن حال دون العمل حائل . وفى مثل هذا الحديث ، والله أعلم ، جاء الحديث : « نية المؤمن خير من عمله » .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أبو طالب العباس بن أحمد بن سعيد ابن مقاتل بن صالح مولى عبد الله بن جعفر ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جدّه جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه علي بن حسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « نية المؤمن خير من عمله ، ونية الفاجر شر من عمله ، وكلّ يعمل على نية » .

ومعنى هذا الحديث والله أعلم ، أنّ النية بغير عمل خير من العمل^(١) بلا نية ، وتفسير ذلك أنّ العمل بلا نية لا يُرفع ولا يصعد ، فالنية بغير عمل خير من العمل بغير نية ؛ لأنّ النية تنفع بلا عمل ، والعمل بلا نية لا منفعة فيه . ويحتمل أن يكون المعنى فيه : نية المؤمن فى الأعمال الصالحة أكثر مما يقوى عليه منها ، ونية الفاجر فى الأعمال السيئة أكثر مما يعملها منها ، ولو أنّه يعمل ما نوى^(٢) من^(٣) الشرّ أهلك الحرث والنسل ونحو هذا ، والله أعلم .

ويدلّ هذا الحديث على أنّ المؤمن قد يقع منه عمل بغير نية ، فيكون لغوا وهو

(١) فى ي : « عمل » .

(٢) فى ي : « نواه » .

(٣) فى ي ، م : « فى » .

مع ذلك مؤمنٌ . ويدلُّ أيضًا على أنَّ المؤمنَ قد ينوَى من الأعمالِ ما لا يُعانُ عليه ،
وأنَّ الفاجرَ قد ينوَى من الأعمالِ ما يُعَصِّمُ عنه ولا يَصِلُ إليه ؛ وقد روى أبو هريرة
عن النبي ﷺ ما يعارضُ ظاهره هذا الحديثُ ، وليس بمعارضٍ له إذا حُمِلَ على ما
وصفنا ، والله أعلم .

حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ ، حدَّثنا أحمدُ بنُ الفضلِ ، حدَّثنا محمدُ بنُ جريرٍ ،
حدَّثنا أبو^(١) كريبٍ ، حدَّثنا أبو خالدٍ الأحمرُ ، عن هشامِ بنِ حسانَ ، عن ابنِ
سيرينَ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « من همَّ بحسنةٍ فلم
يَعْمَلْهَا ، كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ ، ومن همَّ بحسنةٍ فَعَمِلْهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا إِلَى
سَبْعِمِائَةٍ ، ومن همَّ بِسَيِّئَةٍ فلم يَعْمَلْهَا ، لم تُكْتَبْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَمِلَهَا
كُتِبَتْ »^(٢) .

حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ الفضلِ الدِّينَوْرِيُّ ، قال :
حدَّثنا محمدُ بنُ جريرٍ ، حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ ، حدَّثنا يحيى بنُ
سعيدٍ ، حدَّثنا الحسنُ بنُ ذكوانَ ، عن أبي رجاءٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، عن النبي
ﷺ قال : « من همَّ بحسنةٍ فلم يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ عَمِلَهَا
كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا ؛ وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فلم يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ » . قال : قلتُ :

(١) ليس في الأصل ، م . وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠) ، وابن منده في الإيمان (٣٧٩) من طريق أبي كريب به ، وأخرجه
أحمد ١٢٣/١٢ (٧١٩٦) ، وأبو عوانة (٢٤١) ، وابن حبان (٣٨٤) من طريق هشام بن حسان

أَنْتِ سَمِعْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « إِذَا لَمْ يَعْمَلْهَا كُنَّ بَثْ لَهَا حَسَنَةٌ ؟ » قَالَ :
نعم ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مُخَالِفٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَتَرَكَهَا خَوْفَ اللَّهِ ؛ فَقَدْ رُوِيَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ
رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ [الرحمن : ٤٦] . هُوَ الرَّجُلُ يَهْتُمُّ بِالْمَعْصِيَةِ ، ثُمَّ يَتْرُكُهَا لَخَوْفِ الْمَقَامِ بَيْنَ
يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٢) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ قِرَاءَةً مَنَى عَلَيْهِ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَزَّازُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى ،
قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ،
قَالَ : لَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ حِينَ دَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ ، قَالَ :
« إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرُّهُمْ مَسِيرًا ، وَلَا قَطْعُتُهُمْ وَادِيًا ، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ » .
قَالُوا : وَهَمَّ بِالْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، حَبَسَهُمُ الْعَذْرُ » ^(٣) . هَذَا أَتَيْنُ شَيْءٌ فِيمَا
قُلْنَا ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا نَوَّوْا الْجِهَادَ وَأَرَادُوهُ وَحَبَسَهُمُ الْعَذْرُ ، كَانُوا فِي الْأَجْرِ

(١) أخرجه أحمد ٤٥٤/٣ (٢٠٠١) ، والطبراني (١٢٧٦١) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٢) ينظر تفسير ابن جرير ٢٣٥/٢٢ - ٢٣٧ ، وابن أبي شيبة ٥٧٠/١٣ ، وهناد في الزهد (٨٩٩) ،
(٩٠٠) ، وابن أبي الدنيا في كتاب التوبة (٥٣) .

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٦٤/٨ ، والخطيب في الموضح ٣٩٢/١ ، ٣٩٣ من طريق أبي
إسحاق به .

كمن قطع الأودية والشعاب مجاهدًا بنفسه . وهذا أشبه الأشياء^(١) بالذى التمهد غلبه^(٢) النوم ، فمنعه من صلاة كان قد عزم عليها ونوى القيام إليها .

وهذا الحديث لم يسمعه حميد من أنس ؛ حدثنا عبد الله بن محمد ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو داود ، حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا حماد ، عن حميد ، عن موسى بن أنس ، عن أبيه أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ قال : « لقد تركتم بالمدينة أقوامًا ، ما سيروهم مسيرًا ، ولا أنفقتم من نفقة ، ولا قطعتم من وادٍ ، إلا وهم معكم » . قالوا : يا رسول الله ، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : « حبسهم العذر »^(٣) . وقال الله عز وجل : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء : ٩٥] .

حدثنا أحمد بن قاسم ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، حدثنا يزيد بن هارون ، وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا هشيم ، قال : جميعًا : أخبرنا العوام بن حوشب ، قال : حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن الشكسكي أبو إسماعيل ، أنه سمع أبا بردة بن أبي موسى ، سمع أبا موسى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول غير مرة ولا مرتين : « من كان له عمل

(١) في م : « الأسباب » .

(٢) في م : « عليه » .

(٣) أخرجه البيهقي ٢٤/٩ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٢٥٠٨) . وأخرجه أحمد ٧٧/٢٠ ، ٤٤٨ (١٢٦٢٩ ، ١٣٢٣٧) ، وأبو يعلى (٤٢٠٩) من طريق حماد بن سلمة به .

يَعْمَلُهُ ، فَشَغَلَهُ عَنْهُ مَرَضٌ أَوْ سَفَرٌ ، فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ كَصَالِحٍ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ ^(١) . دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمَا فِي بَعْضٍ .

وَقَدْ مَضَى فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَرِيضِ : « إِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ فِي صِحَّتِهِ ، مَا دَامَ فِي وَثَاقٍ مَرَضِهِ » ^(٢) .

وَذَكَرَ سُنَيْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ ^(٣) أَبِي رَزِينٍ ^(٤) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : « ثُمَّ رَدَدَتْهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ » [التين : ٥] . قَالَ : إِلَى أَرْضِ الْعِمْرِ ، « إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » [التين : ٦] . قَالَ : إِذَا كَبِرَ وَلَمْ يُطِيقِ الْعَمَلَ ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ ^(٥) .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِمِثْلِهِ ؛ قَالَ : إِذَا كَبِرَ وَلَمْ يُطِيقِ الْعَمَلَ ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي قُوَّتِهِ ^(٦) .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، قَالَ : إِذَا كَبِرَ وَعَجَزَ يَجْرَى لَهُ ^(٧) أَجْرُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي شَبَابِهِ غَيْرَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ ٦٠/١ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ بِهِ ، وَأَحْمَدُ ٤٥٧/٣٢ ، ٥٢٧ (١٩٦٧٩ ، ١٩٧٥٣) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٥٣٣ - مُنْتَخَبٌ) ، وَابْنُ خَالٍ (٢٩٩٦) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٩١) عَنْ مَسْدَدَ بِهِ .
(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١٨١٧) مِنَ الْمُوطَأِ .

(٣) فِي م : « ابْنِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « رَزِيْقٌ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٧٧/٢٧ .

(٥) يَنْظُرُ تَفْسِيرُ مُجَاهِدٍ ص ٧٣٧ ، وَالزَّهْدُ الْكَبِيرُ لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٣٨) .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ٥١٩/٢٤ مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ بِهِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، م : « عَلَيْهِ » .

ممنون^(١). فهذا يُوضِّح^(٢) أيضًا ما قلنا، وقد يدخلُ ممَّا في «الموطأ» في هذا الباب التمهيد حديثُ مالك، عن داودَ بنِ الحصين، عن الأعرج، عن عبدِ الرحمن بنِ عبدِ القاري^(٣)، عن عمر، قال: من فاتته حزبه^(٤) من الليل، فقرأه حينَ تَزُولُ الشمسُ إلى صلاةِ الظهرِ فإنه لم يَفُتْه^(٥).

وهذا وإن كان فيه عملٌ، فمعلومٌ أنَّ صلاةَ الليل والقيامَ بالأَسْحَارِ^(٦) أفضلُ من النافلةِ بالنهار؛ فعلى هذا المعنى يدخلُ في هذا الباب^(٧) ومثله قولُ رسولِ الله ﷺ: «من جَهَرَ غازیًا كان له مثلُ أجره»^(٨). وهذا المعنى قد تقصَّيناهُ أيضًا عندَ قوله عليه السَّلامُ: «فإنَّه في صلاةٍ ما كانَ منتظرًا للصلاة»^(٩). وأتينا هناك من البيانِ بما لا معنى لتكريره ههنا.

وأما حديثُ مالك، عن داودَ، عن الأعرج، عن عبدِ الرحمن بنِ

(١) أخرجه ابن جرير ٥١٨/٢٤ من طريق داود به.

(٢) في ي، م: «توضيح».

(٣) في الأصل، م: «الباري».

(٤) في ي: «جزؤه».

(٥) سيأتي في الموطأ (٤٧٣).

(٦) في م: «بالأَسْمَار».

(٧) في الأصل، م: «الحديث».

(٨) أخرجه الطيالسي (٩٩٨، ١٤٢٧)، وأحمد ١٥/٣٦ (٢١٦٨١)، والبخاري (٢٨٤٣)،

ومسلم (١٨٩٥) من حديث زيد بن خالد الجهني.

(٩) سيأتي في شرح الحديث (٣٨٤) من الموطأ.

عبد القاري^(١)، عن عمر، فإنَّ قولَه فيه : فقَرَأه حينَ تَزولُ الشمسُ إلى صلاةِ الظهرِ . وَهَمَّ عِنْدِي ، واللَّهُ أَعْلَمُ ، ولا أَذْرى أَمَنَ داودَ جاء ، أم من غيرِه ؟ لأنَّ المحفوظَ فيه عن عمر ، من حديثِ ابنِ شهاب : من نام عن حزبه ،^(٢) أو عن شيءٍ من حزبه^(٣) ، فقَرَأه ما بينَ صلاةِ الفجرِ وصلاةِ الظهرِ ، كُتِبَ له كأنما قرأه^(٤) من الليل^(٥) . وقد اختلفَ في إسناده ورفعِه عن ابنِ شهاب :

فروى يونسُ بنُ يزيدَ ، عن ابنِ شهاب ، عن السائبِ بنِ يزيدَ وعبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ القاري ، عن عمرَ بنِ الخطابِ ، عن النبي ﷺ قال : « من نام عن حزبه ، أو^(٦) عن شيءٍ من حزبه ، فقَرَأه ما بينَ صلاةِ الفجرِ وصلاةِ الظهرِ كُتِبَ له^(٧) كأنما قرأه من الليلِ » . هكذا رَواه ابنُ وهبٍ وأبو صفوان ، عن يونسَ ، عن الزهري ، بإسناده مرفوعاً^(٨) .

واسمُ أبي صفوانَ عبدُ اللهِ بنُ سعيدٍ ، مَكِّيٌّ ، ثقةٌ ، رَوَى عنه الحميديُّ ،

(١) في الأصل ، م : « الباري » .

(٢ - ٢) في ي : « من الليل » .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) في م : « و » .

(٥) ليس في : الأصل ، م .

(٦) أخرجه مسلم (٧٤٧) ، وأبو داود (١٣١٣) ، وابن ماجه (١٣٤٣) ، وابن حبان (٢٦٤٣) من طريق ابن وهب به ، وأخرجه أبو داود (١٣١٣) ، والترمذي (٥٨١) ، والنسائي (١٧٨٩) من طريق أبي صفوان به .

وكبارُ الناس^(١) .

ورواه معمرٌ ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ،
عن عمر بن الخطاب ، موقوفاً عليه ، قوله^(٢) .

وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في غرائب حديث مالك ، فقال : حدثنا
أبو بكر محمد بن الحسن^(٣) بن محمد المقرئ النقاش من أصل كتابه ، حدثنا
أحمد بن طاهر بن حزملة بن يحيى ، حدثنا جدي حزملة بن يحيى ، حدثنا
عبد الله بن وهب ، أخبرنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد
وعبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، عن عمر بن الخطاب ،
قال : قال رسول الله ﷺ : « من نام عن حزيه ، أو عن شيء منه ، فقرأه ما بين
صلاة الفجر وصلاة الظهر ، كتبت له كأنا قرأه من الليل » . قال أبو الحسن : لم
يُكتب^(٤) هذا الحديث^(٥) من حديث مالك إلا من هذا الوجه ، وهو غريب عن
مالك ، ومحموظ من حديث يونس ، وعقيل ، عن الزهري ، قال : وأحمد بن
طاهر ليس بالقوي^(٥) .

(١) في ي : « الأئمة » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٤٨) عن معمر به .

(٣) في ي : « الحسين » . وينظر الأنساب للسمعاني ٥/١٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٥/٥٧٣ .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (١١٧١) ، وأبو عوانة (٢١٣٦) من طريق عقيل به .

٢٥٦ - مالك ، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، فإذا قام بسطتهما . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصايخ .

قال أبو عمر : وهذا الوقت فيه من السعة ما يتوثب عن صلاة الليل ، فيتفضل الله برحمته ^(١) على من استدرك من ذلك ما فاتته ، وليس من زوال الشمس إلى صلاة الظهر ما يستدرك فيه كل أحد حزبه ، وهذا يبين . والله أعلم .

مالك ، عن أبي النضر ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصايخ ^(٢) .

هذا من أثبت حديث يُروى في هذا المعنى ^(٣) ، وقد روى القاسم عن عائشة مثله ؛ حدثناه خلف بن القاسم ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، قال : حدثنا خالد بن الحارث ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن القاسم ،

(١) في ي : « بفضلته » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٨٩) ، ورواية أبي مصعب (٢٨٦) . وأخرجه أحمد ٧٥/٤٢ ،

٦٥/٤٣ (٢٥١٤٨ ، ٢٥٨٨٤) ، والبخاري (٣٨٢ ، ٥١٣ ، ١٢٠٩) ، ومسلم (٥١٢ / ٢٧٢) ،

والنسائي (١٦٨) من طريق مالك به .

(٣) في ص ١٧ : « الباب » .

قال : بلغ عائشة أن أبا هريرة يقول : إن المرأة تَقْطَعُ الصلاة . فقالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي ، فَتَقَعُ رِجْلِي بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِحِذَائِهِ فَيَضْرِبُهَا فَأَقْبِضُهَا .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : بَشِمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلِي فَضَمَمْتُهِمَا ^(١) إِلَيَّ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ^(٢) .

وفيه من الفقه وجوه ؛ منها أن المرأة لا تُبْطِلُ صلاة من صَلَّى إليها ، ولا صلاة من مرَّت بَيْنَ يَدَيْهِ ، وهذا موضعٌ اختلفت فيه الآثارُ واختلف فيه العلماء أيضًا ؛ فقالت طائفةٌ : يَقْطَعُ الصلاة على المصلي إذا مرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ الكلبُ ، والحمارُ ، والمرأة . ومَن قال هذا أنسُ بْنُ مَالِكٍ ، وأبو الأَحْوَصِ ، والحسنُ البصريُّ ^(٣) ، وحجة من قال بهذا القول حديثُ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَيْدٌ ^(٤) آخِرَةُ الرَّحْلِ - الْحِمَارُ ، وَالْمَرْأَةُ ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ » . فقلتُ : ما بالُ الْأَسْوَدِ

(١) في ص ١٧ : « فقبضتهما » .

(٢) أبو داود (٧١٢) ، وأخرجه أحمد ١٩٩/٤٠ ، ٣٢٠ (٢٤١٦٩ ، ٢٤٢٧٤) ، والبخاري

(٥١٩) ، والنسائي (١٦٧) ، وابن حبان (٢٣٤٣) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٣) ينظر ابن أبي شيبة ٢٨١/١ ، وابن المنذر ١٠٠/٥ ، ١٠١ .

(٤) في ص ٢٧ : « مثل » .

مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَصْفَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا بَنَ أَخِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» ^(١).

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ شُتْرَةٍ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ،
وَالْحَمَازُ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْمَرْأَةُ، وَيَجْزِي إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ» ^(٢).

وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ ^(٣). وَبِهِ
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَ: فِي نَفْسِي مِنَ الْمَرْأَةِ وَالْحَمَازِ شَيْءٌ. وَكَانَ ابْنُ
عَبَّاسٍ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ يَقُولَانِ: يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ، وَالْمَرْأَةُ
الْحَائِضُ ^(٤).

وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ بَكْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ:
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَفَعَهُ شُعْبَةُ -

(١) أخرجه أحمد ٢٥٠/٣٥ (٢١٣٢٣)، والدارمي (١٤٥٤)، ومسلم (٥١٠)، وأبو داود

(٧٠٢)، والترمذي (٣٣٨) من طريق حميد بن هلال به.

(٢) في ص ١٦: «حجر»، وفي ص ٢٧: «بحجره».

والحديث أخرجه عبد بن حميد (٥٧٤ - منتخب)، وأبو داود (٧٠٤)، والطحاوي في شرح

المعاني ٤٥٨/١، والبيهقي ٢٧٥/٢ من طريق يحيى بن أبي كثير به.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٠/١، وابن المنذر في الأوسط (٢٤٦٨).

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٣٤٧، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٨١/١،

٢٨٢، والأوسط لابن المنذر (٢٤٦٩، ٢٤٧٠).

قال : « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ ، وَالْكَلْبُ » ^(١) .

وقال جمهور العلماء : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ، والثوري ، وأبي ثور ، وداود ، والطبري ، وجماعة من التابعين .

قال أبو عمر : الآثار المرفوعة في هذا الباب كلها صحاح من جهة النقل ، غير أن حديث أبي ذرٍّ وغيره في المرأة ، والحمار ، والكلب منسوخ ومعارض ، فمما عارضه أو نسخه عند أكثر العلماء حديث عائشة المذكور في هذا الباب .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، حدثنا محمد بن عمر بن علي ، حدثنا علي بن حرب ، حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاغْتِرَاضِ الْجِنَازَةِ ^(٢) .

حدثنا محمد بن عبد الله ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا إسحاق بن أبي حسان ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا عبد الحميد ، حدثنا

(١) أبو داود (٧٠٣) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٥٨/١ ، والطبراني (١٢٨٢٤) من طريق مسدد به ، وأخرجه أحمد ٢٩٣/٥ (٣٢٤١) ، وابن ماجه (٩٤٩) ، والنسائي (٧٥٠) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٢) أخرجه أحمد ١٠٦/٤٠ ، (٢٤٠٨٨) ، ومسلم (٢٦٧/٥١٢) ، وابن ماجه (٩٥٦) من طريق سفيان به .

الأوزاعي ، قال : حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ وَالزَّهْرِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ^(١) . فَسَقَطَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، وَكَيْفَ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهَا ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ اغْتِرَاضُهَا فِي الْقِبْلَةِ نَفْسُهَا لَا يَضُرُّ ؟ !

وَرَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنْتُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ . قَالَ شُعْبَةُ : وَأَحْسَبُهَا قَالَتْ : وَأَنَا حَائِضٌ^(٢) .
قال أبو داود^(٣) : رواه الزهري ، وعطاء ، وأبو بكر بن حفص^(٤) ، وهشام بن عروة^(٥) ، وعراك بن مالك^(٦) ، وأبو الأسود^(٧) ، وتميم بن

- (١) أخرجه أحمد ١١١/٤١ (٢٤٥٦٢) من طريق الأوزاعي به .
(٢) أخرجه أحمد ١٧٦/٤١ ، ١٧٧ ، ٢٠٤ ، ٢٦٩/٤٢ (٢٤٦٢٩ ، ٢٤٦٦٤ ، ٢٥٤٣٢) ، وأبو داود (٧١٠) ، والبخاري في المجموعات (١٥٦٢ ، ١٥٦٣) من طريق شعبة به .
(٣) أبو داود ١/١٨٧ .
(٤) أخرجه أحمد ٤١/٤٢٣ ، ٤٧٨ (٢٤٩٤٧ ، ٢٥٠٢٤) ، ومسلم (٢٦٩/٥١٢) من طريق أبي بكر بن حفص به .
(٥) أخرجه أحمد ١٠١/٤٣ (٢٥٩٤٢) ، والبخاري (٥١٢ ، ٩٩٧) ، ومسلم (٢٦٨/٥١٢) ، وأبو داود (٧١١) ، والنسائي (٧٥٨) من طريق هشام به .
(٦) أخرجه البخاري (٣٨٤) من طريق عراك ، عن عروة مرسلًا .
(٧) أخرجه أحمد ٤١/٢٤١ ، ٢٤٢ (٢٤٧١٥) من طريق أبي الأسود به مطولًا .

سلمة^(١)، كلهم عن عروة، عن عائشة، ولم يذكروا فيه: وأنا حائض. قال التمهيد أبو داود: ورواه أيضاً إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة^(٢)، وأبو الضحى، عن مسروق، عن عائشة^(٣)، والقاسم^(٤)، وأبو سلمة^(٥)، عن عائشة، ولم يذكروا: وأنا حائض.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، قال: سمعت القاسم يحدث، عن عائشة، قالت: بشما عدلثمونا بالحمار والكلب، لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي، فضمتهما إلي، ثم يسجد^(٤).

وأما الحمار، ففي رواية الزهرى، عن عبيد الله، عن ابن عباس قال: جئت

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٦١٤)، وأحمد ١٠٢/٤٢، ٤٦١ (٢٥١٨٤، ٢٥٦٩٧)، ومسلم (١٣٤/٧٤٤) من طريق تميم به.

(٢) أخرجه أحمد ١٨٣/٤٠، ١٨٤، ٤١٤/٤١، ٤٦٦، ٤٦٧ (٢٤١٥٣، ٢٤٩٣٧، ٢٥٠٠٧)، والبخاري (٥٠٨، ٥١٤)، ومسلم (٢٧٠/٥١٢) من طريق إبراهيم به.

(٣) أخرجه أحمد ١٦٧/٤٠، ٩٦/٤٣ (٢٤١٣٩، ٢٥٩٢٩)، والبخاري (٥١١، ٥١٤)، ومسلم (٢٧٠/٥١٢) من طريق أبي الضحى به.

(٤) تقدم تخريجه ص ٨١.

(٥) تقدم في الموطأ (٢٥٦).

على حمار، فمررت بين يدي الصُفوف . وهذا الأغلب منه أنه مرَّ بين يدي رسول الله ﷺ ولم يذكُر سُتْرَةً . ولهذا سيق الحديث ، ولو مرَّ^(١) خلف السُتْرَةِ ما احتجَّ بالحديث من ساقه لذلك . والله أعلم .

هكذا رواه ابنُ عُيَيْنَةَ وغيره ، عن الزهري ، وقال فيه^(٢) مالك ، عن الزهري بإسناده : أقبلتُ راكبًا على أتانٍ ، فمررتُ بين يدي بعضِ الصفِّ ، فلم يُنْكِرْ ذلك عليَّ أحدٌ^(٣) .

وقد روى الليث ، عن يحيى بن أيوب ، عن محمد بن عمر بن علي ، عن عباس بن عُبيد الله بن عباس ، عن الفضل بن عباس ، قال : أتانا رسولُ الله ﷺ ونحن في بادية - ومعه عباس ، فصلَّي في صحراءٍ ليس بين يديه سِتْرٌ ، وحمارَةٌ لنا وكلبَةٌ تَعْبَثَانِ بين يديه ، فما بالي بذلك .

ذكره أبو داود^(٤) ، عن عبد الملك بن شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن جده .

ففي هذا الحديث ما يدلُّ على أن الحِمَارَ والكلبَ لا يُقَطَّعان الصلاة ، ومن جهة النظر لا يجب أن يُحْكَمَ بقطع الصلاة لشيءٍ من الأشياء إلا بما لا تنازع فيه ، وقد تعارضت الآثار في هذا الباب واضطربت ، والأصل أن

(١) في ص ١٧ ، م : « من » .

(٢) بعده في ص ١٧ ، م : « عن » .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٦٨) .

(٤) أبو داود (٧١٨) .

الحكم لا يَجِبُ إِلَّا يَتَقِين .

وقد روى مُجَالِدٌ^(١) ، عن أبي الودَّاءِ ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَقْتُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »^(٢) .

وقد ذكرنا أخبارَ هذا البابِ مُسْتَوْعِبَةً ، وذكرنا ما للعلماءِ في ذلك في بابِ ابنِ شهابٍ من هذا الكتابِ^(٣) .

وأما قوله في حديثنا في هذا البابِ : وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ ، فإذا سجدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي . وفي حديثِ القاسمِ ، عن عائشةَ : غَمَزَ رِجْلِي فَضَمَمْتُهُمَا إِلَيَّ . ففيه دليلٌ على أن المَلَامَسَةَ لَا تَنْقُضُ الطَّهَارَةَ ، ما لم يَكُنْ معها اللَّذَّةُ ، وهذا مما نَزَعَ به واشتَدَلَ جماعةٌ من أصحابنا في بابِ المَلَامَسَةِ .

قَرَأْتُ على أبي عمرَ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ ، أن أباه أَخْبَرَهُ قال : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ لُبَابَةَ ، قال : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبِي ، قال : قال لِي الْمُزَنِّي : مِنْ أَيْنَ قال مالِكُ بْنُ أَنَسٍ : إِنَّهُ مَنْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ انْتَقَضَ وُضُوؤُهُ ، وَمَنْ لَمَسَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ عَلَيْهِ وُضُوؤُهُ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ الآية [النساء : ٤٣ ، المائدة : ٦] . فكان واجبًا بظاهرِ الآيةِ انْتِقَاضُ وُضُوءِ كُلِّ مُلَامِسٍ كَيْفَ لَامَسَ ، فَدَلَّتِ السُّنَّةُ

(١) في ص ١٧ : « مجاهد » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٦٧٤ ، ٧٠١ .

(٣) سيأتي ص ٦٩٩ - ٧٠١ .

على أَنَّ الوضوءَ على بعضِ الملامسين^(١) دونَ بعضٍ . فقال : وأينَ السنَّةُ ؟ فقلتُ له : حديثُ عائشةَ : فَقَدْتُ رسولَ اللهِ ﷺ فطَلَبْتُهُ ، فوَضَعْتُ يَدِي على قَدَمَيْهِ ، وهو ساجدٌ يقولُ : « أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقُوبَتِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ ، لَا أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »^(٢) . قال قاسمٌ : فلما وَضَعْتَ يَدَهَا على قَدَمَيْهِ وهو ساجدٌ ، وَتَمَادَى فِي سَجُودِهِ - كَانَ دَلِيلًا على أَنَّ الوضوءَ لَا يَنْتَقِضُ إِلَّا على بعضِ الملامسين دونَ بعضٍ . قال المُرْنِئِيُّ : فإنِّي أقولُ : إنه كَانَ على قَدَمَيْهِ حَائِلٌ ، شَيْءٌ كَالثَوْبِ يَسْتُرُهَا أو نَحْوَهُ . قال قاسمٌ : فقلتُ له : القدمُ قَدَمٌ بلا حَائِلٍ حَتَّى يَثْبُتَ الحَائِلُ^(٣) .

قال أبو عمرَ : مَا أَذْرَى كَيْفَ يَجُوزُ على مِثْلِ المُرْنِئِيِّ - مع جَلَالَتِهِ وَفَقْهِهِ وَسَعَةِ فَهْمِهِ - مِثْلُ هَذَا الإِدْخَالِ وَالِاخْتِجَاجِ ، وَالْأَغْلَبُ أَنَّ النَّائِمَ مُشْتَمِلٌ فِي ثَوْبِهِ مُلْتَحِفٌ بِهِ ، وَإِذَا أُمَكَّنَ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يُقَطَّعَ بِمَلَامَسَةٍ فِيهَا مُبَاشَرَةٌ إِلَّا بَيَقِينَ ، وَلَا يَقِينٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ لِإِمْكَانِ سِتْرِ الْقَدَمِ وَاحْتِمَالِهِ ، وَإِذَا اخْتَمَلَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ مَا لَا تَنَازُعَ فِيهِ ، وَلَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَ الْخَصْمِ . وَحَدِيثُ هَذَا الْبَابِ أَوْلَى مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي اخْتَجَّ بِهِ قَاسِمٌ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغْمِزُ رَجُلَ عَائِشَةَ أَوْ رَجُلِيهَا ، فَهُوَ الْمَلَامِسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ بَاشَرَهَا أَوْ شَيْئًا مِنْ جَسَدِهَا بِالْمَلَامَسَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ

(١) فِي ص ١٦ : « الملاميس » ، وَفِي م : « الملامس » .

(٢) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٥٠١) .

(٣) يَنْظُرُ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ٢٢٧/٥ .

أن يَغْمِزَهَا عَلَى الثَّوْبِ ، أَوْ «يَضْرِبَ رَجْلَهَا» بِكُمِّهِ ، وَنَحْوَ هَذَا . وَالْحَدِيثُ التَّمْهِيدُ
الَّذِي اخْتَجَّ بِهِ قَاسِمُ يَزِيدَ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الثَّيْمِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَشْتَبِدُ مِنْ طَرِيقِ
صَحِيحَةٍ ، سَنَدُكُزْهَا فِي بَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا^(٢) . إِنْ
شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَلَامَسَةِ الَّتِي تَنْقُضُ الطَّهَارَةَ وَتُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَى
مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ - فَاخْتِلَافٌ قَدِيمٌ^(٣) وَجَدْنَاهُ عَنْ^(٤) السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ، وَنَحْنُ نُورِدُ
مِنْهُ وَمِنْ وُجُوهِ أَقَاوِيلِهِمْ فِيهَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَطَائِفَةٌ
مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ : الْمَلَامَسَةُ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَوْ
لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ . أَوْ «لَمَسْتُمْ»^(٥) ، عَلَى مَا قُرِئَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ - هِيَ الْجِمَاعُ نَفْسُهُ
الْمُوجِبُ لِلْغَسْلِ ، وَأَدْنَى ذَلِكَ مَسُّ الْخِتَانِ الْخِتَانِ^(٦) ، وَأَمَّا مَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ مِنْ
الْقُبْلَةِ وَالْجَسَةِ وَغَيْرِهَا ، فَلَيْسَ مِنَ الْمَلَامَسَةِ ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، وَمَسْرُوقٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَطَاوِسٍ ، وَزُرَيْوٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

(١ - ١) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ : «يَضْرِبُهَا» ، وَفِي ص ٢٧ : «يَضْرِبُ رَجْلَهَا» .

(٢) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٥٠١) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٣ - ٣) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : «وَحَدِيثُ بَيْنَ» .

(٤) هِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةِ الْكَسَائِيِّ وَخَلْفٍ ، وَبِالْأَلْفِ قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ
وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبٌ . يَنْظُرُ النِّشْرُ ١٨٨/٢ .

(٥) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، ص ٢٧ .

مثل ذلك^(١).

وقال الثوري: مَنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ عَلَى وُضْوءٍ لَمْ أَرْ عَلَيْهِ وُضْوءًا. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: مَنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ أَوْ لَمَسَهَا^(٢) أَوْ بَاشَرَهَا لَشَهْوَةٍ أَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ، فَلَا وُضْوءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَشِرَ، وَمَنْ قَصَدَ مَسَّهَا لَشَهْوَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا ثَوْبٌ، فَمَسَّهَا وَانْتَشَرَ، فَإِنْ كَانَ هَذَا انْتَقَضَ وَضْوءُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وقال محمد: لَا يَنْتَقِضُ وَضْوءُهُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَذْيٌ أَوْ غَيْرُهُ.

وقد قال الأوزاعي في الذي يُقْبَلُ امْرَأَتَهُ: إِنْ جَاءَ يَسْأَلُنِي قُلْتُ: يَتَوَضَّأُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ أُعِبْ عَلَيْهِ. وقال في الرَّجُلِ يُدْخِلُ رِجْلَهُ فِي ثِيَابِ امْرَأَتِهِ فَيَمَسُّ فَرْجَهَا أَوْ بَطْنَهَا: لَا يَنْقُضُ ذَلِكَ وَضْوءَهُ.

قال أبو عمر: كَانَهُ^(٣) ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّمَسَ^(٤) بِالْيَدِ لَا بِالرَّجْلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدِهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]. والمباشرةُ عِنْدَ مَالِكٍ بِالْجَسَدِ كَاللَّمَسِ بِالْيَدِ؛ يُرَاعُونَ فِيهِ اللَّذَّةَ عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدَ وَاضِحًا. إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وقال أبو ثور: لَا وَضْوءَ عَلَى مَنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ أَوْ بَاشَرَهَا أَوْ لَمَسَهَا.

قال أبو عمر: فَمَا اخْتَجَّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَنْ قَالَ: الْمُلَامَسَةُ

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق ١/١٣٢ - ١٣٦، ومصنف ابن أبي شيبة ١/١٦٦ وتفسير الطبري ٧/٦٣ -

٦٨، والأوسط لابن المنذر ١/١١٤ - ١٢٢.

(٢) في م: «لامسها».

(٣) في م: «كلهم».

(٤) في م: «اللمس».

واللمس نظيرها في كتاب الله المسيس والمس، والمماسه مثل^(١) الملامسه. قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وقد أجمعوا على أن رجلاً لو تزوج امرأة فمسها بيده، أو قبلها في فيها أو جسدها^(٢)، ولم يخل بها، ولم يُجامعها - أنه لا يجب عليه إلا نصف الصداق، كمن لم يصنع شيئاً من ذلك، وأن المس والمسيس غني به هلهنا الجماع، فكذلك اللمس والملامسه. قالوا: وكذلك قال ابن عباس: إن الله عز وجل حيي كريم، يكتنى عن الجماع بالمسيس، وبالمباشرة، وباللمس، وبالرفق، ونحو ذلك. وذكروا ما حدثناه إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد ابن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا أبو صالح الفراء، قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن أبي إسحاق الشيباني، عن بكير بن الأحنس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إن الله حيي كريم يكتنى؛ قال: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾ حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله. [البقرة: ٢٢٢]. فهذا باب من الجماع وقد كنى، وقال: ﴿وَلَا تَبْسُرُوهُنَّ أَنْتُمْ عَنْكُمْنَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^(٣) فهذا باب من الجماع وقد كنى، وقال: ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوهُنَّ وَابْتَغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فهذا باب

(١) في ص ١٧: «من».

(٢ - ٢) في ص ١٧: «طلقتم النساء ولم».

(٣) في ص ١٦: «صدرها».

(٤ - ٤) في ص ١٦، ص ١٧، ص ٢٧: «ولا تقربوا النساء في المحيض».

(٥ - ٥) ليس في: الأصل، م.

من الجماع ، وقد كنى . وقال تبارك وتعالى : ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ . فهذا باب من الجماع ، وقد كنى ^(١) .

وحدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أضيغ ، قال : حدثنا عبيد ^(٢) بن عبد الواحد البزاز ، قال : حدثنا أبو صالح محبوب بن موسى الفراء ، قال : حدثنا أبو إسحاق الفزاري . فذكره إلى آخره . وحدثناه عبد الوارث أيضا ، حدثنا قاسم ، حدثنا ابن وضاح ، حدثنا عبد الملك بن حبيب المصيصي ، حدثنا أبو إسحاق الفزاري . فذكره .

واحتجوا من الأثر المرفوع بما رواه وكيع وغيره ، عن الأعمش ، عن حبيب ابن أبي ثابت ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال : قلت : من هي إلا أنت ؟ فضحكت ^(٣) . ووكيع ، عن سفيان ، عن أبي روق ^(٤) ، عن إبراهيم التيمي ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ ^(٥) . قالوا : ولا معنى لظن من طعن على حديث

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٧/١ ، وابن جرير ٦٧/٧ ، وابن المنذر ١١٦/١ من طريق سعيد بن جبیر به مختصرا .

(٢) في الأصل ، ص ١٧ ، م : « عبيد الله » . وينظر سير أعلام النبلاء ٣/٣٨٥ .

(٣) أخرجه أحمد ٤٩٧/٤٢ (٢٥٧٦٦) ، وأبو داود (١٧٩) ، وابن ماجه (٥٠٢) ، والترمذي (٨٦) من طريق وكيع به .

(٤) في م : « رؤوف » . وينظر تهذيب الكمال ١٤٣/٢٠ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥/١ ، وأحمد ٥٠٠/٤٢ (٢٥٧٦٧) ، والدارقطني ١٣٩/١ ، ١٤٠ من طريق وكيع به .

حبيب بن أبي ثابت ، عن عروة في هذا الباب ؛ لأن حبيبا ثقة ، ولا يُشكُّ أنه أَدْرَكَ عُرْوَةَ وَسَمِعَ مَنْ هُوَ أَقْدَمُ مِنْ عُرْوَةَ ، فغَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عُرْوَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَمْ يَزَالُوا يَزُودُونَ الْمُؤَسَّلَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْمُنْقَطِعَ ، وَيَحْتَجُّونَ بِهِ إِذَا تَقَارَبَ عَصْرُ الْمُؤَسَّلِ وَالْمُؤَسَّلِ عَنْهُ ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْمُؤَسَّلُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الْإِخْتِجَاجِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَجُلَّ مَرَّاسِيلُ ، وَالْقَوْلُ فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَ عَائِشَةَ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ فِيمَا يُؤَسَّلُ وَيُسْنَدُ . قَالُوا : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَبْرُ ، عَنْ عَائِشَةَ مِنْ وَجْهِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا مُؤَسَّلًا ، فَإِنَّ الطَّرْقَ إِذَا كَثُرَتْ قَوَّى بَعْضُهَا بَعْضًا .

وَذَكَرُوا مَا رَوَى شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : ذَكَرُوا اللَّمَسَ ؛ فَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْمَوَالِي : لَيْسَ الْجِمَاعُ . وَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ : اللَّمَسُ الْجِمَاعُ . فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقُلْتُ : إِنْ نَاسًا مِنَ الْمَوَالِي وَالْعَرَبِ اخْتَلَفُوا فِي اللَّمَسِ ، وَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِهِمْ ، فَقَالَ : مَعَ أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ كُنْتُ ؟ قُلْتُ : مَعَ الْمَوَالِي . قَالَ : غَلِبَ فَرِيقُ الْمَوَالِي ؛ إِنَّ اللَّمَسَ وَالْمُبَاشَرَةَ الْجِمَاعُ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَكْنِي بِمَا شَاءَ ^(١) قَالُوا : وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ ، كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُلَامَسَةَ الْمَقْصُودَ إِلَى ذِكْرِهَا فِي آيَةِ الْوُضُوءِ هِيَ الْجِمَاعُ . قَالُوا : فَأَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ . يُرِيدُ : وَقَدْ

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٦٣/٧ ، ٦٤ ، والبيهقي ١٢٥/١ من طريق شعبة به .

أحدثتم قبل ذلك ، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية . فأوجب غسل الأعضاء التي ذكرها بالماء ، ثم قال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ . يُريدُ الاغتسال بالماء ، ثم قال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ . يُريدُ الجماع الذي يُوجب الجنابة ، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ تنوضئون به من الغائط ، أو تَغْتَسِلُونَ به من الجنابة كما أمرتكم في أول الآية ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة : ٦] . قالوا : فإنما أوجب في آخر الآية التيمم على من كان أوجب عليه الوضوء والاعتسال بالماء في أولها . قالوا : وقول من خالفنا : إن الله لما ذكر طهارة الجنب في أول الآية ذكر الملامسة في آخر الآية موصولاً بذكر الغائط . استدلوا بذلك على أنه غير الجنابة ، فليس كما قالوا ، وإنما كان يكون ما قالوا دليلاً لو كان إنما أوجب على الملامس في آخر الآية الطهارة التي أوجبها على الجنب في أولها ، فكان يكون دليلاً على أن اللمس غير الجنابة ؛ لأنه قد أوجب الطهارة من الجنابة في أول الآية ، فلم يكن لإعادة إيجاب الطهارة منها في آخرها معنى يصح ولكنه إنما أوجب عليه في أول الآية الاغتسال بالماء ، وأوجب عليه في آخرها التيمم بدلاً من الماء ، إذا كان مسافراً لا يجد الماء أو مريضاً . قالوا : فهذا المعنى أصح وأشبه بالتأويل مما ذهب إليه من خالفنا .

قال أبو عمر : وقال أكثر أهل الحجاز وبعض أهل العراق : اللمس ما دون الجماع ؛ مثل القبلة ، والجسّة ، والمباشرة باليد ، ونحو ذلك مما دون الجماع . وهو مذهب مالك وأصحابه ، والأوزاعي ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، إلا أنهم اختلفوا في معنى اعتبار اللدّة على ما نذكره بعد في هذا الباب

إن شاء الله . ومَنْ رَوَى عنه أن اللمس ما دونَ الجماع ؛ عمرٌ ، وابنُ مسعودٍ ، وابنُ التمهيد
عمرٌ ، وجماعةٌ من التابعين بالمدينة والكوفة والشام .

وروى مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ ، عن أبيه ، أنه كان يقولُ : قُبِّلَهُ
الرجلُ امرأته وجسَّها بيده من الملامسة ، فَمَنْ قُبِّلَهَا أو جسَّها بيده وجبَ عليه
الوضوءُ ^(١) .

ورواه الدَّراوَزْدِيُّ ، عن ابنِ أخى ابنِ شهابٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ ،
عن أبيه ، عن عمرٌ ، قال : القُبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ ، فتوضَّئوا منها ^(٢) . وهذا عندهم
خطأ ، وإنما هو عن ابنِ عمرٍ صحيحٌ ^(٣) لا عن عمرٍ .

وروى الأعمشُ ، عن إبراهيمٍ ، عن أبي عُبَيْدَةَ بنِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ ، قال :
قال عبدُ الله بنُ مسعودٍ : القُبْلَةُ مِنَ اللمسِ ، ومنها الوضوءُ ، واللمسُ ما دونَ
الجماع ^(٤) .

وذكر عبدُ الرزاقٍ ^(٥) ، عن معمرٍ ، عن أيوبَ ، عن ابنِ سيرينَ ، عن عُبَيْدَةَ
مثله ، وعن سعيدِ بنِ المسيبِ مثله .

وحكى ابنُ وهبٍ ، عن مالكٍ ، والليثُ ، وعبدُ العزيزِ بنِ أبي سلمةَ : فى قُبْلَةِ

(١) تقدم فى الموطأ (٩٤) .

(٢) تقدم تخريجه فى ٢٦٥/٣ .

(٣) سقط من : ص ٢٧ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٩ ، ٥٠٠) ، وسعيد بن منصور (٦٣٩ - تفسير) ، وابن أبي شيبة ٤٥/١ ،
١٦٦ ، ١٦٧ من طريق الأعمش به .

(٥) عبد الرزاق (٥٠٤) .

الرجل امرأته الوضوء . وحكى الزُّعْفَرَانِيُّ ، والربيعُ ، والمُزْنِيُّ ، عن الشافعي ، أنه قال : مَنْ لَمَسَ امْرَأَتَهُ أَوْ قَبَّلَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ . قال الزُّعْفَرَانِيُّ عنه : وَلَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ مَعْبُدِ بْنِ نُبَاتَةَ فِي الْقُبْلَةِ لَمْ أَرْ فِيهَا شَيْئًا ، وَلَا فِي اللَّمَسِ ؛ فَإِنْ مَعْبُدُ بْنُ نُبَاتَةَ يَزِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ^(١) . وَلَكِنْ لَا أَدْرِي كَيْفَ مَعْبُدُ بْنُ نُبَاتَةَ هَذَا ؟ فَإِنْ كَانَ ثَقَّةً فَالْحُجَّةُ فِيمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

قال أبو عمر : قد استدل أصحابنا على صحة ما ذهبوا إليه في أن الملامسة ما دون الجماع بأدلة يطول ذكرها ؛ منها أن قالوا : الملامسة لم يُردِ الله بذكرها في آية الوضوء الجماع ؛ لأنه أفردا من ذكر الجنابة بقوله : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ . فجاء بالشرط وجوابه ، ثم استأنف فقال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ . فجاء بالشرط وجوابه ، فدل ذلك على أن الملامسة غير قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ . وانتفى بذلك أن تكون الملامسة الجماع ، ودخلت في باب الحديث الموجب للوضوء والتيمم ؛ لأنه جمعها في الذكر مع الغائط ، وجاء بجواب واحد لذلك الشرط ، كما جاء في قوله : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ . فجاء بالشرط وجوابه ، ثم استأنف ذكر الجماع بحكم مُفْرَدٍ ، فقال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ . فجاء بالشرط وجوابه تامًا . قالوا :

(١) ذكره البيهقي في المعرفة ٢١٥/١ عن معبد به .

وهذا هو المفهوم من كلام العرب . قالوا : ولهذا كان ابن مسعود وعمرُ يَذْهَبَانِ التمهيد إلى أن الجنب لا يَتَيَمَّمُ ؛ لأنه أُفِرِدَ بحكم الغُسلِ ، ولم يَرِيا الجِماعَ مِنَ المَلَامَسَةِ . وقد ذَكَرْنَا وَجَهَ قولهما ، وما يَرُدُّهُ مِنَ الشُّنَّةِ فِي بابِ عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ مِنَ كتابِنَا هذا ^(١) . والحمدُ لله .

وتقديرُ الآيةِ في مذهبِ مَنْ أنكَرَ أن تكونَ المَلَامَسَةُ الجِماعَ مِمَّن يَرى التيممَ للجنبِ ، أن يكونَ فيها تَقْدِيمٌ وتأخيرٌ ، كأنه قال عزَّ وجلَّ : يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مِنَ النُّومِ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ - فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، ^(٢) وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَاْمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ^(٣) وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَاْمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ . لأنَّ القائلينَ بهذا التقديرِ في الآيةِ اِخْتَلَفُوا في تيممِ الحاضرِ الصحيحِ إذا فَقَدَ الماءَ وَخَشِيَ فَوَاتَ الوقتِ - على ما ذَكَرْنَا فِي غيرِ هذا الموضعِ - فَدَخَلَ فِي التيممِ الجنبُ وَغَيْرُهُ عَلَى هذا الترتيبِ مِنَ التَّقديمِ والتأخيرِ . قالوا : والتَّقديمُ والتأخيرُ فِي كتابِ اللَّهِ كَثِيرٌ لَا يُنْكِرُهُ عَالَمٌ .

قال أبو عمر : ثم اِخْتَلَفَ القائلونَ بأنَّ اللمسَ ما دونَ الجِماعِ ؛ فقال بعضهم : إنما اللمسُ الذي يَجِبُ مِنْهُ الوضوءُ أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لَشَهْوَةٍ ، فَإِنْ

(١) تقدم في ٤٢٣/٣ وما بعدها .

(٢ - ٣) في الأصل : « وَاْمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » ، وفي م : « وَاْمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » .

لمسها لغير شهوة فلا وضوء عليه . هذا مذهب مالك وأصحابه ، وبه قال أحمد
ابن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وروى ذلك عن الثَّعْبِيِّ ، والشَّعْبِيِّ ^(١) .
ورواه شعبة ، عن الحكم وحماد ^(٢) ، واحتج إسحاق فقال : أخبرنا محمد بن
بكر ، قال : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرنا عبد الكريم ، أنه سمع الحسن
يقول : كان النبي ﷺ جالساً في مسجده ^(٣) في الصلاة ، فقبض على قدم
عائشة غير مُتَلَذِّذٍ ^(٤) . وضعف حديث حبيب بن أبي ثابت ، عن عروة ، عن
عائشة ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يُقَبِّلُهَا ولا يَتَوَضَّأُ . وقال : ليس بصحيح ،
ولا نَظُنُّ ^(٥) أن حبيباً لقي عروة . قال : وقد يُمكنُ أن يُقَبَّلَ الرجلُ امرأته لغير
شهوة بزا بها وإكراماً لها ورحمة ، ألا ترى إلى ما جاء عن النبي ﷺ أنه قدم
من سفر ، فقبَّل فاطمة . وهذا حديث يزويه الفضل بن موسى ، عن الحسين
ابن واقد ، عن يزيد النخعي ، عن عكرمة ^(٦) . قال : فالقبلة تكون لشهوة ولغير
شهوة .

وروى عيسى بن دينار ، عن ابن القاسم ، عن مالك في المريض تَغْمِزُ امرأته

(١) ينظر عبد الرزاق (٥٠١) ، وابن أبي شيبة ٤٥ / ١ ، وابن جرير ٧١ / ٧ .

(٢) في ص ٢٧ : « أحمد بن حنبل » .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥ / ١ ، وابن جرير في تفسيره ٧١ / ٧ من طريق شعبة به ، ولا ذكر
للشهوة عندهما .

(٣) في الأصل ، م : « مسجد » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥١٤) عن ابن جريج به .

(٥) في ص ١٦ ، ص ١٧ : « يظنون » .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٧ / ٤ من طريق حسين بن واقد به .

رجليه أو رأسه : لا وضوء فيه إلا أن يلتذًا . قال : ولا وضوء عليهما وإن تماشيا ، إلا التمهيد أن يلتذًا . قال : والجسنة من فوق الثوب ومن تحته سواء إن كان للذة . وقال علي ابن زياد ، عن مالك : إن كان الثوب كثيفًا فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفًا فعليه الوضوء . وجملة مذهب مالك أن من التذ من المتلامسين ^(١) فعليه الوضوء ؛ المرأة والرجل في ذلك سواء .

وقال عبد الملك بن الماجشون : من تعمّد مس امرأته بيده لملاعبة فليتوضأ التذ أم لم يلتذ . وقال الشافعي بمصر : إذا أفضى الرجل بيده إلى امرأته ، أو ببعض جسده ، لاحائل بينها وبينه لشهوة ولغير شهوة وجب عليه الوضوء ، وكذلك إن لمسته هي وجب عليها وعليه الوضوء ، وسواء في ذلك أي بدنيتهما أفضى إلى الآخر إذا مسّت البشرة البشرة إلا الشعر خاصة ، فلا وضوء على من مسّ شعر امرأته ؛ لشهوة كان أو لغير شهوة ، والشعر مخالِفٌ للبشرة ، ولو اختلط فتوضأ إذا مسّ شعرها كان حسنًا ، ولو مسّها بيده أو مسّته بيدها من فوق الثوب فالتذًا لذلك أم لم يلتذًا لم يكن عليهما شيء حتى يُفصيا إلى البشرة . قال : ولا معنى للذة من فوق الثوب ولا من تحته ، ولا معنى للشهوة في القُبلة ، وإنما المعنى للفعل .

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي : فهذا مذهب الشافعي فيمن وافقه من أصحابه . وهو قول مكحول ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وجماعة ^(٢) . هكذا حكى المروزي عنهم . وأما الطبري ، فذكر عن الأوزاعي ما

(١) في ص ١٦ ، م : « المتلامسين » .

(٢) ينظر الأوسط لابن النذر ١/١٩٩ ، والمغني لابن قدامة ١/٢٥٧ .

تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، كَمَا حَكَى الطَّبْرِيُّ أَنَّ لِمَسَّ الْمَرْأَةِ لَا وَضُوءَ فِيهِ عَلَى حَالٍ ، وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ فِي ^(١) قَوْلِ الشَّافِعِيِّ هَذَا : هُوَ أَشْبَهُ بِظَاهِرِ الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : (أَوْ لَمَسْتُمُ ^(٢) النِّسَاءَ) . وَلَمْ يَقُلْ : لَشَهْوَةٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ ^(٣) شَهْوَةٍ . قَالَ : وَكَذَلِكَ الَّذِينَ أَوْجَبُوا فِي ذَلِكَ الْوَضُوءَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَشْتَرِطُوا الشَّهْوَةَ . قَالَ : وَكَذَلِكَ عَامَّةُ التَّابِعِينَ . قَالَ : وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنْ قَالَ : قَدْ اجْتَمَعَتْ ^(٤) الْأُمَّةُ أَنْ رَجُلًا لَوْ اسْتَكْرَهَ امْرَأَةً فَمَسَّ خِتَانَهُ خِتَانَهَا ، وَهِيَ لَا تَلْتَذُّ بِذَلِكَ ، أَوْ كَانَتْ نَائِمَةً ، فَلَمْ تَلْتَذَّ وَلَمْ تَشْتَتِهِ - أَنْ الْغُسْلَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا . قَالُوا : فَكَذَلِكَ مَنْ مَسَّ ^(٥) امْرَأَتَهُ لَشَهْوَةٍ أَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، أَوْ قَبَّلَهَا لَشَهْوَةٍ أَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، انْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْجَسَّةِ وَاللَّمْسِ وَالْقُبْلَةِ لِلْفِعْلِ لَا لِلذَّيْنِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَالْقَائِلُونَ بِقَوْلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِي مَعْنَى الْمُلَامَسَةِ إِلَّا قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجِمَاعُ . وَالْآخَرُ ، مَا دُونَ الْجِمَاعِ . وَالْقَائِلُونَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ مَا دُونَ الْجِمَاعِ إِنَّمَا أَرَادُوا مَا يَلْتَذُّ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِجِمَاعٍ ، وَلَمْ يُرِيدُوا مِنَ اللَّامِسِ اللَّطَمَ

(١) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، م .

(٢) فِي م : «لَامَسْتُم» .

(٣) سَقَطَ مِنَ النُّسخِ . وَالثَّبْتُ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ . وَيَنْظُرُ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٢٢٦/٥ .

(٤) فِي ص ٢٧ : «أَجْمَعَتْ» .

(٥) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ : «لَمَسَ» .

واللمس بغير لذة؛ لأن ذلك ليس من جنس^(١) الجماع، ولا يُشبهه، ولا يقول التمهيد إليه، ولما لم يَجُزْ أن يُقال: إن اللمس أريد به اللطم وغيره. لتباين ذلك من الجماع، لم يَتَقَّ إلا أن يُقال: إنه ما وقع به الالتئاذ. لإجماعهم على أن من لطم امرأته، أو داوى جرحها، أو المرأة تُزْضِعْ ولدها، لا وُضِئَ على هؤلاء، والله أعلم.

قال أبو عبد الله بن نصر: فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة واللذة لمن لمس امرأته من فوق الثوب، وتلذذ بمسها - أنه قد وجب عليه الوضوء، فقد وافقه على ذلك الليث بن سعيد. قال المروزي: ولا نعلم أحدا قال ذلك غيرهما. قال: ولا يصح ذلك في النظر؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لامرأته، وغير مُماسٍ لها في الحقيقة، إنما هو لابس لثوبها.

وقد أجمعوا أنه لو تلذذ واشتَهَى دون أن يلمس لم يجب عليه وضوء، فكذلك من لمس من^(٢) فوق الثوب؛ لأنه غير لابس للمرأة. هذا جملة ما احتج به المروزي لمذهب الشافعي الذي اختاره في ذلك. وفي المسألة نظر، ومن تدبر ما أوردناه اكتفى بما وصفنا، والله الموفق للصواب، والهادي إليه لا شريك له. وفي هذا الحديث ما كانوا عليه من ضيق العيش^(٣) والإقلال، ألا ترى أنهم

(١) سقط من: م.

(٢) ليس في: الأصل، ص ٢٧، م.

(٣) في ص ١٦، م: «والصبر على»

٢٥٧ - وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه،
عن عائشة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نَعَسَ

التمهيد

كانت يومئذ بيوتهم دون مصاييح، وفي قول عائشة رحمها الله: والبيوت يومئذ
ليس فيها مصاييح. دليل على أنها إذ حدثت بهذا الحديث كانت بيوتهم فيها
المصاييح، وذلك أن الله فتح عليهم بعد النبي ﷺ من الدنيا، فوسّعوا على
أنفسهم، إذ وسّع الله عليهم، وقولها: يومئذ. تريد: حينئذ؛ لأننا لو جعلنا اليوم
النهار على المعهود، استحال أن تكون المصاييح نهاراً في بيوتهم، فعلمنا أنها
أرادت بقولها: يومئذ. أي: حينئذ. وهذا مشهور في لسان العرب أنها كانت
تُعَبِّرُ باليوم عن الحين والوقت، كما تُعَبِّرُ به عن النهار، واليوم هو النهار كما قال
الشاعر:

أَجِدْكَ هَذَا اللَّيْلُ لَا يَتَرَدَّدُ وَأَيُّ نَهَارٍ لَا يَكُونُ لَهُ غَدٌ

يقول إذا طال عليه الليل: أجد أن يكون ليل لا يتَرَدَّدُ، أو أن يكون يوم لا
يكون له غَدٌ، أو ليل لا يكون له غَدٌ؟! وهذا أشهر عندهم من أن يُحتَاجَ فيه إلى
الاستيْهاد.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال:
«إذا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا

القبس

حديث: قوله ﷺ: «إذا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَرْقُدْ» الحديث إلى آخره.
ليس في الشريعة دليل على وجوب الوضوء من النوم سواه، وَوَجْهُ التَّعْلُقِ منه أنه قال:
«لعله يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُغُ نَفْسَهُ». فَأَشَارَ إِلَى اخْتِلَالِ الْحِسِّ، وَذَهَابِ الْعَقْلِ الَّذِي

الموطأ

أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ، لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ» .

التمهيد

صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ» ^(١) .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَبَهَا مَنْ لَا يَعْقِلُهَا وَيَعْقِلُ حَدُودَهَا، وَقَدْ قَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٥] . قَالَ: مِنَ النَّوْمِ .

وَأَمَّا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فَيَبَيِّنُ لَا مَدْخَلَ لِلْقَوْلِ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الاسْتِدْلَالَ مِنْهُ بِأَنَّ النَّعَاسَ وَالنَّوْمَ الْيَسِيرَ لَا يَنْقُضُ الصَّلَاةَ . اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ، وَإِذَا لَمْ يَنْقُضِ الصَّلَاةَ لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءَ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ النَّوْمِ فِي بَابِ أَبِي الزِّنَادِ ^(٢)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

القبس

يَكُونُ مَعَهُ التَّحْصِيلُ، فَرُبَّمَا اسْتَرْسَلَ وَعَاوُهُ وَانْحَلَّ وَكَأُوهُ، فَانْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ، وَهُوَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِهِ؛ لِأَنَّهَا جَبِلَّةٌ لَا تُنْكَرُ، وَحَالَةٌ لَا تُرَدُّ، فَيُعَارِضُ أَصْلَ الطَّهَارَةِ ظَاهِرُ هَذِهِ الْحَالَةِ، فَيُسْقِطُ الظَّاهِرَ الْأَصْلَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ بَدِيعَةٌ؛ إِذَا تَعَارَضَ أَصْلٌ وَظَاهِرٌ، تَخْتَلِفُ فِيهِ ^(٣) الْأَحْوَالُ، وَتَتَعَارَضُ فِيهِ ^(٣) الْأَدْلَةُ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَكَانِهَا .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٧) . وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٣٠) ، والبخاري

(٢١٢) ، ومسلم (٧٨٦) ، وأبو داود (١٣١٠) من طريق مالك به .

(٢) ينظر ما تقدم في ٤٣٨/٢ وما بعدها .

(٣) في ج ، م : «فيها» .

وفى هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أن ما شغل القلب عن الصلاة، وعن خشوعها، وتمايم ما يجب فيها، فواجب تزكته، وواجب ألا يُصَلَّى المرء إلا وقلبه مُتَفَرِّغٌ لصلاته؛ ليكون مُتَيَقِّظًا فيها مُقْبِلًا عليها، وبالله التوفيق.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾. قَالَ: سُكْرُ النُّومِ^(١). وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ ذَلِكَ غَيْرَ الضَّحَّاكِ. وَأَمَّا عِكْرَمَةُ فَقَالَ: نَسَخْتُهَا: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٢) [المائدة: ٦].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَانُوا يُصَلُّونَ وَهُمْ سُكَارَى قَبْلَ نُزُولِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾. ثُمَّ نَسَخَهَا تَحْرِيمُ الْخَمْرِ^(٣). وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانُوا يَجْتَنِبُونَ^(٤) الْخَمْرَ^(٥) حَتَّى الصَّلَاةِ^(٦)، ثُمَّ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ^(٦). وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، فَكَانُوا يَجْتَنِبُونَهَا عِنْدَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي «المائدة».

- (١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٨/٧، وابن أبي حاتم ٩٥٩/٣ (٥٣٥٦) من طريق وكيع به، وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٨/٧، وابن المنذر (١٨٠٢) من طريق سلمة بن نبيب به.
(٢) ذكره ابن أبي حاتم ٩٥٨/٣، ٩٥٩ (٥٣٥٤) عن عكرمة.
(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٧/٧.
(٤) في م: «يحتسبون».
(٥ - ٥) في ص ٢٧: «حاضرة الصلاة»، وفي م: «ثم يصلون».
(٦) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ١/١٦٣، وابن جرير في تفسيره ٤٧/٧.

٢٥٨ - وحَدَّثَنِي عن مالِك ، عن إسماعيل بن أبي حَكِيم ، أَنه بَلَغَهُ الموطأ
 أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ امْرَأَةً مِنَ اللَّيْلِ تُصَلِّي ، فَقَالَ : « مَنْ هَذِهِ ؟ » .
 فَقِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثُوَيْتٍ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ . فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ ،
 حَتَّى عُرِفَتِ الْكَرَاهِيَةُ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
 لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمُوتُوا ، اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ » .

التمهيد
 مالِك ، عن إسماعيل بن أبي حَكِيم ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ امْرَأَةً
 تُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : « مَنْ هَذِهِ ؟ » . فَقِيلَ (١) لَهُ : هَذِهِ (١) الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثُوَيْتٍ ،
 لَا تَنَامُ اللَّيْلَ . فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَتِ (٢) الْكَرَاهَةُ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ
 قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمُوتُوا ، اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ » (٣) .

قال أبو عمر : هذا حديثٌ مُنْقَطِعٌ مِنْ رِوَايَةِ إسماعيل بن أبي حَكِيم ، وَقَدْ
 يَنْصِلُ مَعْنَى وَلَفْظًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ حَدِيثِ مالِك وَغَيْرِهِ ، مِنْ طَرِيقِ صِحَاحٍ
 ثَابِتَةٍ ، وَالْحَوْلَاءُ هَذِهِ امْرَأَةٌ مِنْ قَرِيشٍ ، مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ، وَهِيَ الْحَوْلَاءُ
 بِنْتُ ثُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ .

حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ
 أَبِي الْعَقْبِ وَأَبُو المَيْمُونِ البَجَلِيُّ جَمِيعًا بِدَمَشَقَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ، قَالَ :

القبس

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) في م : « عرفنا » .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٨٨) .

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ^(١) بَنُ نَافِعٍ أَبُو الْيَمَانِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ عُرْوَةُ : أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ ، أَنَّ الْحَوْلَاءَ بِنْتَ تُوَيْتِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ مَرَّتْ بِهَا وَعِنْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتِ^(٢) ، قَالُوا : إِنَّهَا لَا تَنَامُ اللَّيْلَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَنَامُ اللَّيْلَ ؟ خذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَمُ اللَّهُ حَتَّى تَسْتَمُوا »^(٣) .

وَذَكَرَهُ الْبَزَّازُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ الطَّائِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ،^(٤) عَنْ عُرْوَةَ^(٥) ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ ، بِمَعْنَاهُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ ، فَزَوَاهِ الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « مِنْ هَذِهِ ؟ » . فَقُلْتُ لَهُ : هَذِهِ فَلَانَتْ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ ؛ تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَهْ ! عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا » .

(١) فِي ق : « الْحَكِيم » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٤٦/٧ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ق : « بَنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ » .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٠٣/٤٣ (٢٦٠٩٧) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٢٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ نَافِعٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٣٥٩) مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ بِهِ .

(٤ - ٥) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٠٢/٤٣ (٢٦٠٩٥) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٤٨٣ - مُتَخَبِّ) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٢٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ عَمَرَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٨٥) ، وَابْنُ حِبَانَ (٢٥٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بِهِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ ، قَالَ : التمهيد
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
فَذَكَرَهُ ^(١) .

وبه عن مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كَانَ
أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ^(٢) .

وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ ، قَالَ : « خذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا » . هَكَذَا
حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، وَهُوَ عِنْدِي حَدِيثٌ آخَرُ ، لَيْسَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ
عُزْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ^(٣) ، عَنْ عَائِشَةَ ، فَذَكَرَ
الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِيهِ قَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ أَحَبَّ الصَّلَاةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ مَا دِيمَ عَلَيْهَا وَإِنْ قَلْتُ . قَالَتْ : وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً دَاوَمَ عَلَيْهَا . قَالَ

(١) أخرجه البخارى (١١٥١) عن القعنبي به .

(٢) سيأتى فى الموطأ (٤٢٣) .

(٣) بعده فى م : « بن عبد الرحمن » .

أبو سلمة : إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج : ٢٣] .

أخبرنا أحمد بن محمد ، حدثنا أحمد بن الفضل ، حدثنا أبو الدُّخْدَاحِ أحمد بن محمد بن إسماعيل التميمي ، قال : أخبرنا أبو علي محمود بن خالد الدمشقي السلمي ، قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « خذوا من العمل قدر ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تمثلوا » . قالت : وكان أحب الصلاة إلى رسول الله ﷺ ، ما داوم عليها العبد وإن قلّت . قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة داوم عليها . ثم قرأ أبو سلمة : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ ^(١) [المعارج : ٢٣] .

وقد روي حديث الحولاء هذا متصلاً مُسْنَدًا من حديث إسماعيل بن أبي حكيم ، ذكره العقيلي أبو جعفر رحمه الله ، قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم البغدادي ، قال : حدثنا محمد بن أبي بكر المَدَنِي ، قال : أخبرنا حميد بن الأسود ، عن الضحاك بن عثمان ، عن إسماعيل بن أبي حكيم ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما تَضَوَّرْتُ في هذه الليلة إلا سَمِعْتُ صوتاً » . قلت : يا رسول الله ، تلك الحولاء بنت توييت ، لا تنام إذا نام الناس . قال : « عليكم من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تمثلوا » .

(١) أخرجه أحمد ٨٧/٤١ (٢٤٥٤٠) ، وابن خزيمة (١٢٨٣) ، وابن جرير ٢٣/٢٦٩ ، وابن حبان (١٥٧٨ ، ٣٥٣) من طريق الأوزاعي به .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ إِجَازَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ التَّمِيمِيّ عَنْ الْعَقِيلِيِّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُوسَى الْمَكِّيِّ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ: قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» . معناه عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعَطَاءِ عَلَى الْعَمَلِ حَتَّى تَمَلُّوا أَنْتُمْ، وَلَا يَسْأَمُ مِنْ إِفْضَالِهِ عَلَيْكُمْ إِلَّا بِسَأَمَتِكُمْ عَنِ الْعَمَلِ لَهُ، وَأَنْتُمْ مَتَى تَكَلَّفْتُمْ مِنَ الْعِبَادَةِ مَا لَا تُطِيقُونَ، لِحَقِّكُمْ الْمَلْلَ، وَأَذْرَكْكُمْ الضَّعْفَ وَالسَّامَةَ، وَانْقَطَعَ عَمَلُكُمْ، فَانْقَطَعَ عَنْكُمْ الثَّوَابُ لَانْقِطَاعِ الْعَمَلِ . يَخْضِبُهُمُ ﷺ عَلَى الْقَلِيلِ الدَّائِمِ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ النَّفْسَ لَا تَحْتَمِلُ الْإِسْرَافَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْمَلْلَ سَبَبٌ إِلَى قَطْعِ الْعَمَلِ، وَمِنْ هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا^(١) . وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَشَادُوا الدِّينَ، فَإِنَّهُ مَنْ يُغَالِبِ الدِّينَ يَغْلِبْهُ الدِّينُ»^(٢) . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ، فَإِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا يَقْطَعُ أَرْضًا، وَلَا يُنْقِى ظَهْرًا»^(٣) . وَقَالَ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، وَكَانَ يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ نَفَيْتَ نَفْسَكَ»^(٤) . يَغْنَى أَعْيَتْ وَكَلَّتْ، يَقَالُ لِلْمُعْبِي: مُتَقَّةٌ . وَ: نَافَةٌ . وَجَمْعُ نَافِيَةٍ: نُفَّةٌ . كَذَلِكَ فَسَّرَهُ

- (١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥٧/٦، ٦٦، ٦٧، ١٣٥/٧، ٢٦٨، (٣٥٨١، ٣٥٨٧، ٤٠٤١، ٤٢٢٨)،
وَالْبُخَارِيُّ (٦٨، ٦٤١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٥٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ .
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .
(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٨/٣، ١٩ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .
(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٧٧/١١، ٣٧٨، (٦٧٦٦)، وَالْبُخَارِيُّ (١٩٧٩)، وَمُسْلِمٌ (١١٥٩/١٨٧،
١٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٩٧، ٢٣٩٨) .

أبو عُبيد^(١)، عن أبي عُبيدة، وأبي عمرو، قال: وقال الأصمعي: الإيغال السيئر الشديد، وأما الوُغُولُ فهو الدُّخُولُ^(٢). وقد جعل مُطَرَفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْغُلُوَّ فِي أَعْمَالِ الْبِرِّ سَيِّئَةً، وَالتَّقْصِيرَ سَيِّئَةً، فقال: الحسنَةُ بَيْنَ سَيِّئَتَيْنِ. وأما لَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا». فلفظٌ مُخَرَّجٌ عَلَى مِثَالِ لَفْظٍ، ومعلومٌ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَمَلُّ، سِوَاءَ مَلِّ النَّاسِ أَوْ لَمْ يَمَلُّوا، وَلَا يَدْخُلُهُ مَلَالٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، جَلَّ وَتَعَالَى عُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَئِنَّمَا جَاءَ لَفْظُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، بَأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا وَضَعُوا لَفْظًا بِإِزَاءِ لَفْظٍ^(٣) وَقُبَالَتِهِ، جَوَابًا لَهُ وَجَزَاءً، ذَكَرُوهُ بِمِثْلِ لَفْظِهِ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لَهُ فِي مَعْنَاهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. وقوله: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. والجزاء لَا يَكُونُ سَيِّئَةً، وَالْقِصَاصُ لَا يَكُونُ اِعْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَجِبُّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَكْرُوءٌ وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٥٤]. وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ⑭ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]. وقوله: ﴿لَهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ ⑮ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]. وليس مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُزُؤٌ وَلَا مَكْرٌ وَلَا كَيْدٌ، إِنَّمَا هُوَ جَزَاءُ لِمَكْرِهِمْ وَاسْتَهْزَائِهِمْ، وَجَزَاءُ كَيْدِهِمْ، فَذَكَرَ الْجَزَاءَ بِمِثْلِ لَفْظِ الْاِئْتِدَاءِ، لَمَّا وُضِعَ بِحَدَائِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»، أَيْ: إِنَّ مَنْ مَلَّ مِنْ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ قُطِعَ عَنْهُ جَزَاؤُهُ. فَأُخْرِجَ لَفْظُ قُطِعَ

(١) غريب الحديث ٢١/١.

(٢) غريب الحديث ٢٧/٢، ٢٨.

(٣) بعده في ق: «هذا الحديث».

الجزء بَلَفَظَ الْمَلَالِ ؛ إِذْ كَانَ بِحِذَائِهِ وَجَوَابًا لَهُ .

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي أَكُمُ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ ^(١) .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لِكُلِّ عَامِلٍ فِتْرَةٌ ، وَلِكُلِّ فِتْرَةٍ شَرٌّ » ^(٢) ، فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ أَفْلَحَ » ^(٣) .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ لِكُلِّ عَامِلٍ شَرًّا ، وَلِكُلِّ شَرٍّ فِتْرَةٌ ، فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ اهْتَدَى ، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكَ » ^(٤) .

(١) جزء من حديث مرفوع أخرجه أحمد ٣/ ٣٥٠ ، ٥/ ٢٩٨ (١٨٥١ ، ٣٢٤٨) ، وابن ماجه (٣٠٢٩) ، والنسائي (٣٠٥٧) ، وابن حبان (٣٨٧١) .

(٢) في مصادر التخریج فی هذا الحديث والحديث الذي بعده : « شِرَّة » ، وهى النشاط والرغبة . ينظر تعليق المصنف الآتى فى الصفحة التالية ، والنهاية ٤٥٨/٢ .

(٣) أخرجه أحمد ١١/ ٣٧٥ (٦٧٦٤) ، والطحاوى فى شرح المشكل (١٢٣٧) ، وابن حبان (١١) من طريق شعبة به .

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٢١٠٥) من طريق ابن فضيل به .

هكذا قال ، جعل في مَوْضِعِ الْفَتْرَةِ الشَّرِّه ، فَقَلَبَ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى ، عَلَى مَا
فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ خَارِجٌ مَعْنَاهُ ، وَالشَّرُّهُ الْحَرِصُ ،
وَالشَّرُّهُ وَالشَّرُّهَانُ الْحَرِصُ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُطَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّجَّسِيُّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ
أَخْفُهَا ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍ : يَرِيدُ : أَخْفُهَا عَلَى الْقُلُوبِ ، وَأَحَبُّهَا إِلَى الثُّفُوسِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ
أَخْرَى أَنْ يَدُومَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ، حَتَّى يَصِيرَ لَهُ عَادَةٌ وَخُلُقًا .

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَزَوِي هَذَا الْحَدِيثَ : « أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ ^(٢) أَخْفُهَا » ^(٣) .
يَرِيدُ عِبَادَةَ الْمَرْضَى ، فَمَنْ رَوَاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا
الْبَابِ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْحُكَمَاءِ أَنَّ الشُّنَّةَ فِي الْعِبَادَةِ
التَّخْفِيفُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ يَدْعُو الصَّدِيقَ إِلَى الْأُنْسِ بِهِ . وَسَيَأْتِي
ذِكْرُ الْعِبَادَةِ وَالْقَوْلُ فِيهَا فِي بَابِ بَلَاغَاتِ مَالِكٍ ^(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ .

(١) عبد الرزاق (٦٧٦٨) . بلفظ : « أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ ... » .

(٢) فِي ق : « الْعِبَادَةُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (٦٦٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .

(٤) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١٨٣٠) مِنَ الْمُوطَأِ .

٢٥٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، [٤٤] عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ الْمَوْطَأَ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ
الَّيْلِ ، أَقْبَضَ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ ، يَقُولُ لَهُمْ : الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ . ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ
الْآيَةَ : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ
وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ
يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أَقْبَضَ أَهْلَهُ
لِلصَّلَاةِ ، يَقُولُ لَهُمْ : الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ . ثُمَّ يَتْلُو : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ
وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ الْآيَةَ ^(١) [طه : ١٣٢] .

ففيه ما كان عليه عمرُ من قيام الليل ، وأنه لم تشغله أمورُ المسلمين وما كان
إليه منهم عن الصلاة بالليل ، وذلك لفضل صلاة الليل . وفيه أنه لم يكن يكلفُ
أهله من الصلاة ما كان هو يفعلُه منها بالليل . ويحتملُ أن يكونَ إيقاظُه أهله
ليدركوا شيئاً من صلاة الأسحار والاستغفار فيها . ويحتملُ أن يكونَ إيقاظُه لهم

حديثٌ : قولُ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ
عَلَيْهَا﴾ إِلَى : ﴿التَّقْوَى﴾ . إنما مراده فيه ^(٢) أن البارئَ تعالى خلقَ العبدَ ، فأمرَه
بالخدمة ، وضمنَ له المعيشة ، فمن أراد من سيده أن يقومَ له بمضمونِ المعيشة ، فليقيمَ له
بواجبِ الخدمة .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦٩) ، وبرواية أبي مصعب (٢٨٩) . وأخرجه عبد الرزاق
(٤٧٤٣) ، وابن أبي الدنيا في قيام الليل (٤٧٧) ، والبيهقي في السنن الصغرى (٨٣١) .
(٢) في ج ، م : «فيها» .

٢٦٠ - مالك أنه بلغه ، أن سعيد بن المسيب كان يقول : يُكره النوم قبل العشاء ، والحديث بعدها .

الاستدكار

للصلاة المفروضة صلاة الصبح ، وأنها كان فإنه امتثل في ذلك الآية التي ذكر مالك ، وامتثل أيضاً ، والله أعلم ؛ قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [التحريم : ٦] .

قال أهل العلم بتأويل القرآن ومعانيه : أدبهم وعلموهم .

التمهيد

مالك ، أنه بلغه أنّ سعيد بن المسيب كان يقول : يُكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها^(١) .

وهذا وإن لم يكن فيه ذكر النبي ﷺ ، وكان على ذكر من لم يُسم فاعله ، فإنه مروى عن النبي ﷺ مشهوراً محفوظاً عند أهل الحديث من حديث أبي بزة الأسلمي وغيره .

حدثنا أحمد بن قاسم ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا هوزة بن خليفة ، قال : حدثنا عوف ، عن أبي المنهال قال : انطلقت إلى أبي بزة الأسلمي . في حديث ذكره فيه طول ، قال : وقلت له : حدثنا كيف كان رسول الله ﷺ يُصلّي المكتوبة ؟ فذكر الحديث . قال : وكان يستحب أن تؤخر العشاء التي تدعونها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وذكر تمام الحديث^(٢) .

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٩١) .

(٢) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٠٣٥) من طريق هوزة به .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،
قَالَ جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو
الْمُنْهَالِ سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّوْمِ
قَبْلَهَا وَالْحَدِيثِ بَعْدَهَا . يَعْنِي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ^(١) ، وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ ،
وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَتَمُّ .

وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَرَزْتُ لَيْلَةَ أُسْرِى بِي ، فَإِذَا
بِقَوْمٍ تُضْرَبُ رُءُوسُهُمْ بِالصَّخْرِ ، فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَنْ هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ : يَا
مُحَمَّدُ ، مِنْ أُمَّتِكَ . قُلْتُ : وَمَا حَالُهُمْ ؟ قَالَ : كَانُوا يَنَامُونَ عَنِ الْعِشَاءِ
الْآخِرَةِ » . وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ عَنْ عَلِيٍّ ضَعِيفًا ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي
بَرْزَةَ مَا يُقَوِّيه ، وَلَكِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدِي - ^(٢) « لَوْ صَحَّ » - أَنَّهُمْ كَانُوا يَنَامُونَ عَنْهَا وَلَا
يُصَلُّونَهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَعَلَى هَذَا حَمَلُ الطُّحَاوِيِّ قَوْلَهُ ﷺ فَيَمَنُ نَامَ لَيْلَهُ كُلَّهُ حَتَّى أَصْبَحَ : « ذَلِكَ

(١) النَّسَائِيُّ (٥٢٤) . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٩) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٩) ، مِنْ طَرِيقٍ مُسَدَّدٍ بِهِ ،
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٦٧٤ ، ٧٠١) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣٤٦) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
١٢/٣٣ (١٩٧٦٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ .
(٢) (٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، ر ١ ، م : « يَوْضَح » .

رجلٌ بال الشيطانُ في أذنه» ^(١). قال : هذا ، والله أعلم ، على أنه نام عن صلاةِ العشاءِ فلم يُصلِّها حتى انقضى الليلُ كله .

واختلف العلماء في هذا الباب ؛ فقال مالكٌ : أكره النومَ قبلَ صلاةِ العشاءِ الآخرة ، وأكره الحديثَ بعدها . وذكر أنه بلغه عن سعيد بن المسيب ما ذكرنا في هذا الباب عنه ، وذكر أيضًا في « الموطأ » ^(٢) أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تُرسلُ إلى بعض أهلها بعد العتمة فتقول : ألا تريحون الكتاب ؟ ومذهبُ الشافعي في هذا الباب كمذهب مالكٍ سواءً .

وروى محمد بنُ الحسن ، عن أبي حنيفة قال : حدَّثنا إسماعيل بنُ عبد الملك ، عن مجاهدٍ قال : لأن أُصلِّيها وحدي أحبُّ إليَّ من أن أنامَ قبلها ثم أُصلِّيها في جماعة . قال محمدٌ : وبه نأخذُ ؛ نكره النومَ قبلَ صلاةِ العشاءِ ^(٣) . ولم يحك عن أحدٍ من أصحابه خلافًا .

قال الثوري : ما يُعجِبُنِي النومُ قبلها . وقال الليث : قولُ عمر بن الخطاب فيمن رقدَ بعدَ المغربِ : فلا أرقَدَ اللهُ عينه ^(٤) . إنما ذلك قبل ^(٥) ثلثِ الليلِ الأولِ . وحدَّثنا خلف بنُ القاسم ، قال : حدَّثنا أحمد بنُ محمد بن عبيد بن آدم ،

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٠) ، ومسلم (٧٧٤) من حديث ابن مسعود .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٩٢١) .

(٣) الآثار لمحمد بن الحسن (١٦٧) .

(٤) تقدم في الموطأ (٥) .

(٥) في ف : « بعد » .

التمهيد حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ نَعِيمٍ ، حَدَّثَنَا آدَمُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْحَكَمَ عَنِ النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَ : قَدْ كَانُوا يَنَامُونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ^(١) .

وَرَوَى سَفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي لَيْلَتَيْنِ ، وَيَنَامُ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ^(٢) .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَرْقُدُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ^(٣) ، وَيَوْكُلُ مَنْ يُوقِظُهُ ^(٤) .

وَرَوَى أَنَّهُ مَا كَانَتْ نَوْمَةٌ أَحَبَّ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ نَوْمَةٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ قَبْلَ الْعِشَاءِ ^(٥) .

قَالَ الطَّحَاوِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهِيَةُ عَنِ النَّوْمِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ ^(٦) قَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَالْإِبَاحَةُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَا بْنِ أَعْيَنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَيْسِرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ الْفَرَيَابِيِّ ، حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ كِدَامٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا سَمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ إِلَّا لِلْمُصَلِّ أَوْ مُسَافِرٍ » ^(٧) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٥/٢ من طريق شعبة به نحوه .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢١٤٨) عن الثوري به .

(٣) بعده في ف ، ر : « الآخرة » .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٣٥/٢ .

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢١٤٧) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٣٥/٢ .

(٦ - ٦) سقط من : ف ، ر ، ر١ .

(٧) أخرجه أحمد ٣٣/٧ ، ٤٢٥ (٣٩١٧ ، ٤٤١٩) من طريق منصور به .

٢٦١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ : صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .
 قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

الاستدكار

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ : صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ^(١) .

وهذا تفسيرٌ لحديثه المجمل الذي رواه عن النبي ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » ^(٢) . ويدلُّ على ما قاله الشافعي : إنه حديثٌ خرَّجَ على جوابِ السائل ، كأنه قال : يا رسولَ الله ، كيف صَلَاةُ اللَّيْلِ ؟ فقال : « مَثْنَى مَثْنَى » . ولو سأله عن صَلَاةِ النَّهَارِ لَقَالَ أيضًا مثلاً ذلك ؛ بدليلِ هذا الحديثِ عن ابنِ عمرَ أنه قال : صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى .

^(٣) وقد رَوَى عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ الْبَارِقِيُّ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى » ^{(٤)(٣)} . وسيأتى القولُ في ذلك في بابِ الْوُتْرِ ^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وقوله : « مَثْنَى مَثْنَى » . يقتضى التسليمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، كما جاء مفسِّراً

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٩٠) .

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٦٧) .

(٣ - ٣) سقط من : ح .

(٤) بعده في م : « رَكْعَتَيْنِ » .

والأثرُ سيأتي تخريجه ص ١٧٢ ، ٦٣٠ .

(٥) سيأتي ص ١٧٠ - ١٧٣ .

فى هذا الخبر عن ابنِ عمر؛ لأنه لا يقال للظهر: مثني مثني. ولا للعصر: مثني مثني. وإن كان فيهما جلوس في كل ركعتين. وهذا كله يدل على ضعف مذهب الكوفيين في إجازتهم عشر ركعات، وثمانين، وستاً، وأربعاً،^(١) بغير سلام^(٢).

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصارى، عن نافع، عن ابنِ عمر، أنه كان يتطوّع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن^(٣).

وهذا لو صحَّ احتمل أن يكون: لا يفصل بينهن بتقدم عن موضعه ولا تأخير وجلوس طويل أو كلام، والله أعلم. وهذا المعنى يُروى عن النبي ﷺ من حديث المغيرة بن شعبة^(٤)، ومن حديث أبي هريرة.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن^(٥) الحجاج بن عبيد^(٦)، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر، أو عن يمينه أو عن شماله». يعنى فى الشُّبْحَةِ بعدَ الفريضة.

(١ - ١) ليس فى: الأصل، م.

(٢) سيأتى تخريجه ص ١٧٠.

(٣) أخرجه أبو داود (٦١٦)، وابن ماجه (١٤٢٨).

(٤ - ٤) فى الأصل، ح: «يحيى بن عبيد»، وفى م: «الحجاج عبيد». وسيأتى على الصواب فى

الإسناد التالى. وينظر تهذيب الكمال ٤٤٢/٥.

قال إسماعيلُ: هكذا حدثني به سليمانُ بنُ حربٍ، وحدثناه عارمُ بنُ الفضلِ، قال: حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ، عن ليثٍ، عن الحجاجِ بنِ عبيدٍ، عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ، عن أبي هريرةَ، عن النبي ﷺ^(١).

قال أبو عمر: إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ هذا مجهولٌ، وكذلك الحجاجُ بنُ عبيدٍ، وإنما روى حديثه ليثٌ لا أيوبُ، وهو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله. ولكن قد روى ابنُ عيينةَ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن عطيةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: إذا صلَّى أحدُكم المكتوبةَ، ثم أراد أن يصلِّي بعدها، فليَتقدم^(٢) أو ليتكلم^(٣).

قال أبو عمر: هذا حديثٌ صحيحٌ.

وسفيانُ، عن حصينٍ، عن الشعبيِّ، قال: إذا صليتَ المكتوبةَ، ثم أردتَ أن تتطوعَ^(٤)، فاخطُ خطوةً أو تكلمْ^(٥).

قال أبو عمر: قد خالف ابنُ عمرَ ابنَ عباسٍ في هذا؛ فقال: وأى فصلٍ أفصلُ من السلامِ. وسيأتى في موضعه إن شاء الله تعالى. وكان مالكٌ رحمه الله لا يرى بأساً أن يتطوعَ من سوى الإمامِ في موضعه ولا يتقدم ولا يتأخرَ ولا

(١) أخرجه البخارى فى تاريخه ١/ ٣٤٠، وأبو داود (١٠٠٦)، والبيهقى ٢/ ١٩٠، من طريق حماد بن زيد عن ليث به.

(٢ - ٢) فى م: «ولا يتكلم».

والأثر أخرجه البيهقى فى المعرفة (١٧٩٨) من طريق ابن عينة به.

(٣) فى ح، م: «تتكلم».

(٤) أخرجه ابن أبى شيبه ٢/ ٢٠٨.

يتكلم ، وكان ينكر قول من كره ذلك على معنى ما روى عن ابن عمر وغيره في الاستدكار ذلك .

ولما قلنا : إن قوله : مثنى مثنى . يقتضى السلام من كل ركعتين فى النوافل مع ما تقدم ذكره ؛ لأن ابن عمر روى عن النبى ﷺ أنه كان يصلى قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، وقبل العصر ركعتين ، وبعده المغرب ركعتين ، وبعده الجمعة ركعتين فى بيته ^(١) ، وهو كان أشد الناس امتثالاً لما روى عن النبى ﷺ .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع و غندر ، عن شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، عن علي الأزدي ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار ركعتان ركعتان » . وقال غندر : « مثنى مثنى » ^(٢) .

وذكر ابن وهب ، قال : حدثنا عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، ^(٣) عن ابن أبي سلمة ^(٣) ، أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه ، أنه سمع ابن عمر يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . يعنى التطوع ^(٤) .

فكيف يُقبل مع هذا عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ومع ما رواه علي الأزدي عنه ، عن النبى ﷺ ؟

(١) سيأتى فى الموطأ (٤٠١) .

(٢) سيأتى تخريجه ص ١٧٢ .

(٣ - ٣) سقط من النسخ ، وينظر ما سيأتى ص ١٧٣ .

(٤) سيأتى ص ١٧٣ .

صلاة النبي ﷺ في الوتر

الموطأ

التمهيد

القبس

القول في الوتر: اعلّموا بصركم الله أن الوتر خاتمة النوافل ، وذلك أن الباري سبحانه شرع الفرائض وترًا شرعًا مفروضًا ، فشرع كذلك النوافل وترًا شرعًا مسنونًا ، فإن الله وتر يحب الوتر ، ولولا الوتر ما خلق الشفّع ، وإنما خلق الشفّع ليبيّن الوتر^(١) ، فغاية الفرائض سبع عشرة ركعة ، وإلى هذا العدد انتهى النبي ﷺ بالنوافل في صلاة الليل^(٢) ، لم يزد عليها ، وإنما يكون الوتر في الليل دون النهار ، قال النبي ﷺ : « صلاة الليل^(٣) مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى^(٤) » .

وقد روى فيه : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى »^(٥) .

وهو وهم قبيح ، وكل صلاة رويت عن النبي ﷺ بالنهار^(٥) مثنى شفع^(٦) ، وكل صلاة رويت عنه بالليل فرد وتر . إذا ثبت هذا ، فإن الوتر مسنون غير مفروض ، في فعله ثواب بفضل الله تعالى ، وفي تركه عقاب إن شاء الله تعالى أو^(٧) مغفرة برحمة الله .

(١) بعده في ج ، م : « به » .

(٢ - ٢) سقط من : ج ، م .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٦٧) .

(٤) سيأتي تخريجه ص ١٧٢ ، ٦٣٠ .

(٥) في ج ، م : « في النهار » .

(٦) في د : « مثنى » . وأشار في حاشية « د » إلى أنها « شفع » في نسخة .

(٧) في م : « و » .

وقال أبو حنيفة: هو واجب يُعاقَب تاركُه وهو في المشيئة. وليس له في هذه المسألة دليل يُعَوَّل عليه، وكلُّ حديث يتعلَّق به باطلٌ، وقد نَزَعَ سُخْنُونُ بهذه المسألة إلى الحنفية، فقال: إن مَنْ ترك الوترَ يؤدَّب. وإنما التَّفَقُّه عن أسدِ بنِ الفُرَاتِ، وهى لَعَمْرُ اللَّهِ مِلْحٌ غيرُ فُرَاتٍ، فَإِنَّ ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حِمَى^(١) لا يُسْتَبَاحُ إِلا إِذَا عَصَى، وقد قال النبي ﷺ للأعرابي^(٢) الذي سأله عن مفروض^(٣) الصلاة: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ». قال^(٤): «هل على غيرهن؟» قال: «لا، إِلا أَنْ تَطَّوَّعَ». قال: فذَكَرَها في دعائم الإسلام وفي آخر الزمان، وقال ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَها اللَّهُ على عباده في اليوم والليلة»^(٥). الحديث إلى قوله: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». وإيجابُ صلاةٍ سادسةٍ خَرَقَ في الشريعة لا يُزَقِّعُ، وليس لهم فيه حديثٌ أَشْبَهَ مِنْ قولِهِ ﷺ: «أَوْتَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»^(٦). ولم يَصِحَّ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، ولا قَوَى مِنْ جِهَةِ المعنى، فإنه إنما أرادَ بأهلِ الْقُرْآنِ الذين يقومون به ليلاً، وقيامُ الليل ليس بفرضٍ في أصلِهِ، فكيف يكون فرضاً في وصفِهِ، وقد ناقضوا فقالوا: إن الوترَ يُفَعَّلُ على الراحلة. فنقول: صلاةٌ تُفَعَّلُ على الراحلة مع الأمن والقدرة فلا تكون واجبةً؛ كَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، عكسه الصبح.

(١) في ج: «مما».

(٢) في ج، م: «في جواب الأعرابي».

(٣) في ج، م: «فروض».

(٤) في ج، م: «فسأل».

(٥) سيأتي في الموطأ (٢٦٨).

(٦) سيأتي تخريجه ص ١٨٦.

٢٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ ، فَإِذَا فَرَغَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ ، فَإِذَا فَرَغَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ^(١) .

إِلَى هَلْهَنَا انْتَهَتْ رَوَايَةُ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَتَابَعَهُ الْقَعْنَبِيُّ وَجَمَاعَةٌ ^(٢) الرُّوَاةُ لـ «الموطأ» . وَأَمَّا أَصْحَابُ ابْنِ شَهَابٍ ، فَرَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِإِسْنَادِهِ هَذَا ، فَجَعَلُوا الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ لَا بَعْدَ الْوُتْرِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِيهِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ، وَكُلُّهُمْ ذَكَرَ اضْطِجَاعَهُ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ أَنَّ مَا ذَكَرُوا مِنْ ذَلِكَ هُوَ الصَّوَابُ دُونَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ .

قال أبو عمر: لا يدفع ما قاله مالك من ذلك ^(٣) لحفظه وإتقانه ^(٣) وثبوته في ابن

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦٥) ، ورواية أبي مصعب (٢٩٢) . وأخرجه أحمد ٨٠ / ٤٠ ، ٣١٢ / ٤٢ (٢٤٠٧٠ ، ٢٥٤٨٦) ، ومسلم (٧٣٦) ، وأبو داود (١٣٣٥) ، والترمذي (٤٤٠) ، (٤٤١) ، والنسائي (١٦٩٥ ، ١٧٢٥) من طريق مالك به .

(٢) في ق: «جميع» .

(٣ - ٣) في م: «لوضعه من الحفظ والإتقان» .

شِهَابٍ^(١) ، وقد وجدنا معنَى ما^(٢) جاء به^(٢) مالكٌ في^(٣) حديثه عن مخرمةَ بنِ التمهيد سليمانَ ، عن كريبَ ، عن ابنِ عباسٍ حينَ باتَ عندَ ميمونةَ خالتيه ، قال : فقام رسولُ الله ﷺ فصلَّى ركعتينَ ، ثم ركعتينَ ،^(٤) ثم ركعتينَ . الحديث^(٥) . قال : ثم أوترَ ، ثم اضطجعَ حتى أتاه المؤذنُ فصلَّى ركعتينَ^(٥) .

ففى هذا الحديثِ أنَّ اضطجاعه ﷺ كان بعدَ الوترِ وقبلَ ركعتي الفجرِ ، على ما ذكرَ مالكٌ فى حديثِ^(٦) ابنِ شهابٍ هذا . فغيرُ نكيرٍ أن يكونَ ما قاله مالكٌ فى حديثِ ابنِ شهابٍ وإن لم يتابعه عليه أحدٌ من أصحابِ ابنِ شهابٍ . وقال محمدُ بنُ يحيى الذُّهلى فى حديثِ ابنِ شهابٍ هذا ، عن عروةَ ، عن عائشةَ ، أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُصلَّى من الليلِ إحدى عشرةَ ركعةً ، فإذا انفجرَ الصُّبحُ صلَّى ركعتينِ خفيفتينِ . قال : هكذا رواه معمرٌ^(٧) ، وعُقيلٌ^(٨) ، وشعيبُ بنُ أبى حمزة^(٩) ، لم يقولوا فى حديثهم : يُسلِّمُ من كلِّ ركعتينِ . ولا

(١) بعده فى م : «وعلمه بحديثه» .

(٢ - ٢) فى م : «قاله» .

(٣) بعده فى م : «هذا الحديث منصوصا فى» .

(٤ - ٤) فى م : «حتى انتهى إلى اثنتى عشرة ركعة» .

(٥) سيأتى فى الموطأ (٢٦٥) .

(٦) فى الأصل : «حديثه عن» .

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٢١) ، وأحمد ٦٢/٤٠ ، ٢١١/٤٢ ، (٢٤٠٥٧) ، (٢٥٣٤٥) ، وعبد بن

حميد (١٤٦٨ - منتخب) ، والبخارى (٦٣١٠) من طريق معمر به .

(٨) سيأتى تخريجه ص ١٢٧ .

(٩) أخرجه أحمد ١٢٥/٤١ ، (٢٤٥٧٧) ، والبخارى (٦٢٦) ، وابن حبان (٢٦١٤) من طريق

شعيب به .

ذكروا: يُوترُّ بواحدة. قال: وذكر فيه يُونسُ الأيلي، وابنُ أبي ذئب، والأوزاعي: يُسَلَّمُ مِنْ كُلِّ اثْنَتَيْنِ^(١) ويوترُّ بواحدة. وذكر فيه مالك: يُوترُّ بواحدة. ولم يقل^(٢): يسلم من كل ركعتين.

حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمد بنِ عبدِ المؤمن، قال: حدَّثنا محمد بنُ بكر، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا عبدُ الرحمن بنُ إبراهيم دحييم ونَصْرُ بنُ عاصم الأنطاكي، قالا: حدَّثنا الوليد، قال: حدَّثنا الأوزاعي وابنُ أبي ذئب، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغَ من صلاةِ العشاءِ إلى أن ينصدغَ الفجرُ، إحدى عشرةَ ركعةً؛ يسلم من كلِّ اثنتين، ويوترُّ بواحدة، ويمكثُ في سُجودِهِ بقَدْرِ^(٣) ما يقرأُ أحدُكم خمسينَ آيةً قبلَ أن يرفعَ رأسه، فإذا سكَّت المؤذُنُ بالأوَّلِ من صلاةِ الفجرِ قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجعَ على شِقِّهِ الأيمنِ حتى يأتيه المؤذُنُ^(٤).

وذكر ابنُ وهبٍ في «موطئه»، عن عمرو بنِ الحارث، ويونس بن يزيد، وابنِ أبي ذئب، عن ابنِ شهاب، عن عروة، عن عائشة مثله^(٥).

(١) في م: «ركعتين».

(٢) في م: «يذكر».

(٣) في ق، م: «قدر».

(٤) أبو داود (١٣٣٦). وأخرجه ابن ماجه (١٣٥٨)، وابن حبان (٢٤٣١) من طريق دحييم عن الوليد عن الأوزاعي - وحده - به، وأخرجه أحمد ٨/٤١ (٢٤٤٦١)، والدارمي (١٥١٤)، وابن ماجه (١١٧٧، ١٣٥٨) من طريق ابن أبي ذئب به.

(٥) ابن وهب في موطئه (٣٣٤). وأخرجه أبو داود (١٣٣٧)، والنسائي (٦٨٤، ١٣٢٧) =

وأخبرنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني عُقَيْلٌ ، عن ابن شهاب ، قال : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ ، بِاللَّيْلِ ، سَوَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ، وَيَسْجُدُ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَوَّلِ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ ^(١) .

وفي هذا الحديث من الفقه أنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ ، وَوَاضَبَ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى مُدَاوَمَتِهِ عَلَى ذَلِكَ ﷺ ، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ مَحْفُوظٌ يُغْنِي عَنِ الْإِكْتَارِ فِيهِ . وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُومُ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ ، فَقِيلَ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ؟ قَالَ : « أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا » ^(٢) .

وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ ، وَهُوَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ بِهَا سُمِّيَ وَتْرًا ، وَإِنَّمَا هُوَ وَتْرٌ لَهَا . وَقَدْ أَوْجَبَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ فَرْضًا ، وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ الْخَمْسِ إِلَّا أَنْ يَطْوَعَ ^(٣) . مَا يَرُدُّ قَوْلَهُ ، وَسَنَبِّئُ ذَلِكَ بِحُجَّتِهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ

= من طريق ابن وهب به .

(١) أخرجه النسائي (١٧٤٨) من طريق الليث به .

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٣٧) ، ومسلم (٢٨٢٠) من حديث عائشة .

(٣) سيأتي في الموطأ (٤٢٧) .

كتابنا إن شاء الله .

وأوجب بعض التابعين قيام الليل فرضاً ، ولو كقدر حلب شاق . وهو قول شاذ متروك ؛ لإجماع العلماء على أن قيام الليل منسوخ عن الناس بقول الله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا تَقْرَأُونَ مَا تَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل : ٢٠] . والفرائض لا تثبت إلا بتقدير وتحصيل ، وللکلام في ذلك موضع غير هذا .

وأما الإحدى عشرة ركعة المذكورة في هذا الحديث ، فمحملها عندنا أنها كانت مثنى مثنى حاشاً ركعة الوتر ، بدليل قول رسول الله ﷺ في حديث ابن عمر : « صلاة الليل مثنى مثنى »^(١) . وأن ذلك قد ذكره في هذا الحديث جماعة من أصحاب ابن شهاب ؛ منهم الأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وعمر بن الحارث ، ويونس بن يزيد . وهذا موضع فيه اختلاف بين أهل العلم ؛ لاختلاف الآثار في ذلك ، وسند كثر ما قالوه فيه في باب نافع من هذا الكتاب^(٢) ، ويأتي منه ذكر في باب سعيد بن أبي سعيد^(٣) إن شاء الله .

وقد ذهب قوم إلى أن المصلّي بالليل إذا ركع ركعتي الفجر كان عليه أن يضطجع ، على ما جاء في هذا الحديث ، وزعموا أن الاضطجاع سنة في هذا

(١) سيأتي في الموطأ (٢٦٧) .

(٢) ينظر ما سيأتي ص ١٦٩ - ١٧٣ .

(٣) ينظر ص ١٣٣ - ١٣٧ .

الموضع ، واحتجوا بحديث ابن شهاب هذا عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان إذا ركع ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن . هكذا قال كل من روى هذا الحديث عن ابن شهاب ، إلا مالك بن أنس فإنه جعل الاضطجاع في هذا الحديث بعد الوتر ، واحتج أيضا من ذهب إلى الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ^(١) ، بحديث الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم ركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه » الحديث .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : حدثنا الأعمش . فذكره بإسناده سواء ^(٢) .

وأبى جماعة من أهل العلم ذلك وقالوا : ليس الاضطجاع سنة ، وإنما كان ذلك راحة لطول قيامه . واحتجوا بحديث أبي سلمة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر ؛ فإن كنت نائمة اضطجع ، وإن كنت مستيقظة حدثني ^(٣) . وفي لفظ بعض الناقلين لهذا الحديث : إن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع .

(١) بعده في م : « مع ما ذكرناه » .

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٦١) ، والبيهقي ٤٥/٣ من طريق مسدد به .

(٣) أخرجه البخاري (١١٦١ ، ١١٦٨) ، وأبو داود (١٢٦٣) من طريق أبي سلمة به .

وقد قال ابنُ القاسمِ ، وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا ^(١) : لَا بَأْسَ بِالضُّجْعَةِ بَيْنَ رَكَعَتَيْ
الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ ، إِنْ لَمْ يُرْذَ بِهَا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا . وَقَالَ الْأَثْرُمُ : سَمِعْتُ
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ عَنِ الْاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ ، فَقَالَ : مَا أَفْعَلُهُ أَنَا ،
فَإِنْ فَعَلَهُ رَجُلٌ . ثُمَّ سَكَتَ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْهَدْهُ إِنْ فَعَلَهُ . قِيلَ لَهُ : لِمَ لَمْ تَأْخُذْ بِهِ ؟ فَقَالَ :
لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ . قُلْتُ لَهُ : حَدِيثُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي
هَرِيرَةَ ؟ قَالَ : رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُرْسَلًا ^(٢) .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرُمُ مِنْ وَجْهِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : إِنَّهَا بَدْعٌ ^(٣) .
وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ ^(٤) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا مِنَ الْفَقْهِ ، فِي غَيْرِ رِوَايَةِ مَالِكٍ مِمَّا رَوَاهُ أَصْحَابُ ابْنِ
شِهَابٍ عَنْهُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥) ، اتِّخَاذُ مُؤَذِّنٍ رَاتِبٍ لِلْأَذَانِ . وَفِيهِ
إِشْعَارُ الْمُؤَذِّنِ لِلْإِمَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَإِعْلَامُهُ بِذَلِكَ . وَفِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
عَلَى الْمُؤَذِّنِينَ ارْتِقَابَ الْأَوْقَاتِ . وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ مَنْ لَا يُجِيزُ الْأَذَانَ لِلصُّبْحِ قَبْلَ
الْفَجْرِ بِحَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا ، مِنْ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ : فَإِذَا سَكَتَ
الْمُؤَذِّنُ الْأَوَّلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ^(٦) . قَالُوا : فَهَذَا يَدُلُّ

(١) بعده في م : «أنه» .

(٢) ينظر زاد المعاد ١/٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، وميزان الاعتدال ٢/٦٧٢ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٢٠ ، ٤٧٢٢) ، وابن أبي شيبة ٢/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٤٨ ، ٢٥٠ .

(٥) بعده في م : «من» .

(٦) تقدم تخريجه ص ١٢٧ .

على أن الأذان لصلاة الفجر إنما كان بعد الفجر، في حين يجوز فيه ركوع التمهيد ركعتي الفجر؛ لقوله: المؤذن الأول. وهذا التأويل قد عارضه نص قوله ﷺ: «إن بلائاً ينادى بليل». وسيأتي القول فيه في باب ابن شهاب، عن سالم^(١) إن شاء الله.

وفيه أن ركعتي الفجر خفيفتان. وفيه دليل على أن رسول الله ﷺ كان لا يترك ركعتي الفجر، وأنه كان يواظب عليهما، كما يواظب على الوتر.

واختلف العلماء في الأوكد منهما؛ فقالت طائفة: الوتر أوكد وكلاهما سنة. ومن أصحابنا من يقول^(٢): ليستا بسنة، وهما من الرغائب، والوتر سنة مؤكدة. وقال آخرون: ركعتا الفجر سنة مؤكدة كالوتر. وقال آخرون: هما أوكد من الوتر؛ لأن الوتر ليس بسنة إلا على أهل القرآن. ولكل واحد من هذه الطوائف حجة من جهة الأثر، سند كرها في أولى المواضع بها من كتابنا هذا إن شاء الله. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «ركعتا الفجر أحب إلي من الدنيا وما فيها»^(٣). وفاتنا عبد الله بن أبي ربيعة فأعتق رقبة^(٤). واحتج بعض من ذهب إلى أن ركعتي الفجر أوكد من الوتر بأن رسول الله ﷺ قضاهما

(١) تقدم في ١١٦/٤ وما بعدها.

(٢) بعده في م: «ركعتا الفجر».

(٣) أخرجه أحمد ٨٥/٤٢، ٣١٩/٤٣، (٢٥١٦٥)، (٢٦٢٨٦)، ومسلم (٧٢٥)، والترمذي

(٤١٦)، والنسائي (١٧٥٨) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٥٢٨)، وعبد الرزاق (٤٧٨٠).

٢٦٣ - مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ [٤٤٤] في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ؛ يُصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ، ثم يُصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ، ثم يُصلي ثلاثاً . فقالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، أتنام قبل أن تُوتر ؟ ! فقال : « يا عائشة ، إن عيني تنامان ، ولا ينام قلبي » .

التمهيد

حين نام عن الصلاة في سفره^(١) كما قضى الفريضة ، وأن الوتر لا يُقضى بعد صلاة الصبح ، ولا يُقضى شيء من السنن والتوافل غيرها . وبالله التوفيق .

مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ؛ يُصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ، ثم يُصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ، ثم يُصلي ثلاثاً . قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، أتنام قبل أن تُوتر ؟ ! فقال : « يا عائشة ، إن عيني تنامان ، ولا ينام

القبس

(١) تقدم في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

قال أبو عمر : هكذا هو في « الموطأ » عند جماعة الرواة ، فيما علمت ، وقد رواه محمد بن معاذ بن المستهل ، عن القعنبى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبى سلمة ، عن عائشة ، والصواب ما فى « الموطأ » فى هذا الحديث أن صلاة رسول الله ﷺ فى رمضان وغيره كانت واحدة ، وقد مضى القول فى قيام رمضان ، وما الأصل فيه ، وكيف كان بُدِّئَ أمره ، فى باب ابن شهاب (٢) من هذا الكتاب ، وأكثر الآثار على أن صلاته كانت بالوتر إحدى عشرة ركعة ، وقد روى : ثلاث عشرة ركعة . فمنهم من قال : فيها ركعتا الفجر . ومنهم من قال : إنها زائدة (٣) حفظها من تُقبل زيادته (٤) بما نقل منها ، ولا يضُرُّها تقصير من قصر عنها . وكيف كان الأمر ، فلا خلاف بين المسلمين أن صلاة الليل ليس فيها حدٌ محدودٌ ، وأنها نافلة ، وفعلٌ خير ، وعملٌ برٌّ ، فمن شاء استقلَّ ، ومن شاء استكثر .

وأما قوله : يُصَلَّى أربعاً ، ثم يصَلَّى أربعاً ، ثم يصَلَّى ثلاثاً . فذهب قوم إلى أن

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٣٩) ، ورواية أبى مصعب (٢٩٣) . وأخرجه أحمد ٨٣/٤٠ ، ٥٠٣ ، ٢٥٣/٤١ ، ٢٤٠٧٣ ، ٢٤٤٤٦ ، ٢٤٧٣٢ ، والبخارى (١١٤٧) ، ومسلم (١٢٥/٧٣٨) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والترمذى (٤٣٩) ، والنسائى (١٦٩٦) ، وابن خزيمة (٤٩) ، (١١٦٦) من طريق مالك به ص ٦ - ١٧ .

(٢) تقدم ص ٦ - ١٧ .

(٣) فى ص ١٧ ، م : « زيادة » .

(٤) فى ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « شهادته » .

الأربع لم يكن بينها سلام . وقال بعضهم : ولا جلوس إلا في آخرها . وذهب فقهاء الحجاز وجماعة من أهل العراق إلى أن الجلوس كان منها في كل مثنى والتسليم أيضًا . ومن ذهب هذا المذهب كان معنى قوله في هذا الحديث عنده : أربعا . يعنى : فى الطول والحسن وترتيب القراءة ونحو ذلك ، ودليلهم على ذلك قوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى » ^(١) . لأنه محال أن يأمر بشيء ، ويفعل خلافه ﷺ ، وقد مضى ما للعلماء من المذاهب والأقوال فى صلاة الليل ، وما نزعوا به فى ذلك من الآثار والاعتلال فى باب ابن شهاب ^(٢) ونافع ^(٣) من هذا الكتاب ، ومضى فى باب نافع أيضًا اختلافهم فى الوتر بواحدة وثلاث ، وبما زاد ، فلا معنى لتكرير ذلك ههنا .

واختصار اختلافهم فى صلاة التطوع بالليل أن مالكا ، والشافعى ، وابن أبى ليلى ، وأبا يوسف ، ومحمدا ، والليث بن سعد ، قالوا : صلاة الليل مثنى مثنى تقتضى الجلوس والتسليم فى كل ثنتين ، ألا ترى أنه لا يقال : صلاة الظهر مثنى . لما كانت الأخرى مضمّنتين بالأولتين ^(٤) ؛ ولأنه قد روى فى حديث عائشة هذا من رواية عروة عنها ، أن رسول الله ﷺ كان يسلم فى كل ركعتين منها . وقد ذكرنا من روى ذلك فى باب ابن شهاب ^(٥) .

(١) سنن أبى داود فى الموطأ (٢٦٧) .

(٢) تقدم ص ١٧ - ١٨ .

(٣) سنن أبى داود ص ١٦٢ - ١٨٦ .

(٤) فى ص ١٧ م : « بالأولتين » .

(٥) تقدم ص ١٢٢ .

وقال أبو حنيفة في صلاة الليل : إن شئت ركعتين ، أو أربعاً ، أو ستاً ، أو ثمانيتاً . وقال الثوري ، والحسن بن حي : صلّ بالليل ما شئت بعد أن تقعد^(١) في كل اثنتين ، وتسلم في آخرهن . وحجّة هؤلاء ظواهر الأحاديث عن عائشة ؛ مثل هذا الحديث ، ومثل ما رواه الأسود ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُصلّي من الليل تسع ركعات ، فلما أسنّ ، صلى سبع ركعات^(٢) . وقال فيه مسروق عنها : كان رسول الله ﷺ يُوتر بتسع ، فلما أسنّ أوتر بسبع^(٣) . ويحيى بن الجزار ، عن عائشة مثل ذلك ، على اختلاف عنه^(٤) .

وروى ابن نمير ، «ووهيب»^(٥) ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يُصلّي من الليل ثلاث عشرة ركعة ؛ يُوتر منها بخمس ، لا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة فيسلم^(٦) .

(١) بعده في ص ١٧ : «وتسلم» .

(٢) أخرجه أحمد ٢٤٥/٤٣ (٢٦١٥٩) ، وابن ماجه (١٣٦٠) ، والترمذي (٤٤٣) ، والنسائي (١٧٢٤) من طريق الأسود به ، وعندهم جميعاً : « يوتر بتسع » .

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٥٤) من طريق مسروق به وعنده : « يوتر بتسع » .

(٤) أخرجه أحمد ٤٦/٤٠ ، ٤٣/٦٨ ، (٢٤٠٤٢ ، ٢٥٨٨٩) ، والنسائي (١٧٠٨) من طريق يحيى ابن الجزار به .

(٥ - ٥) سقط من ص ١٧ ، وفي الأصل ، ص ١٦ ، م : «ووهب» . وينظر تهذيب الكمال ١٦٤/٣١ .

(٦) أخرجه أحمد ٩٩/٤٣ (٢٥٩٣٦) ، ومسلم (٧٣٧) ، والترمذي (٤٥٩) من طريق ابن نمير به . وأخرجه أبو داود (١٣٣٨) من طريق وهيب به .

ورواه مالك ، عن هشامٍ على غير هذا^(١) .

وروى يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يُصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ؛ كان يُصلي ثمان ركعات ، وأربع ركعات ، ويُوترُ برَكعة^(٢) .

وروى الدراوُزدي ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يُصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ؛ تسعاً قائماً ، واثنين جالساً^(٣) ، واثنين بين التَّدايين^(٤) .

وقد روى الأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، ويونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يُصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، يسلم في كل ركعتين^(٥) .

قال أبو عمر : فلما اختلفت الآثار عن عائشة في كيفية صلاة النبي ﷺ بالليل هذا الاختلاف ، وتدافعت ، واضطربت ، لم يكن في شيء منها حجة

(١) سيأتي في الموطأ (٢٦٤) .

(٢) في ص ١٧ : «بواحدة» .

والحديث أخرجه أحمد ٣٦٠/٤٢ (٢٥٥٥٩) ، ومسلم (١٢٦/٧٣٨) ، وأبو داود (١٣٤٠)

من طريق يحيى بن أبي كثير به .

(٣) بعده في الأصل ، م : «واثنين قاعدا» .

(٤) أخرجه أحمد ٣٢٠/٤٠ ، ٣١٣/٤٢ (٢٤٢٧٥) ، (٢٥٤٩٠) وأبو داود (١٣٥٠) ، والطحاوي

في شرح المعاني ٢٨٢/١ من طريق محمد بن عمرو به .

(٥) تقدم تخريجه ص ١٢٦ .

على غيره ، وقامت الحجة بالحديث الذي لم يُخْتَلَفَ في نقله ولا في متنه ، وهو حديث ابن عمر ، رواه عنه جماعة من التابعين ، كلهم بمعنى واحد ، أن النبي ﷺ قال : « صلاة الليل مثنى مثنى » ^(١) .

وقد ذكرنا حديث ابن عمر وطرقه في باب نافع من هذا الكتاب ، ومضى حديث ابن عمر بأن رواية من روى عن عائشة في صلاة الليل ، أن رسول الله ﷺ كان يُسَلِّمُ منها في كل ركعتين - أصح وأثبت ؛ لقوله : « صلاة الليل مثنى مثنى » . وبالله التوفيق .

وأما قولها في هذا الحديث : أتنام قبل أن تُوترَ ؟ فإنه لا يوجد إلا في هذا الإسناد ، ففيه تقديم وتأخير ؛ لأنه في هذا الحديث بعد ذكر الوتر ، ومعناه أنه كان ينام قبل أن يُصَلِّيَ الثلاث التي ذكرت . وهذا يدل على أنه كان يقوم ، ثم ينام ، ثم يقوم فينام ^(٢) ، ثم يقوم فيوتر ؛ ولهذا ما جاء في هذا الحديث : أربعا ، ثم أربعا ، ثم ثلاثا . وأظن ذلك ، والله أعلم ^(٣) ، ومن أجل أنه كان ينام بينهما ، فقالت : أربعا ، ثم أربعا ، يعني ^(٤) بعد نوم ، ثم ثلاثا ^(٥) بعد نوم . ولهذا ما قالت له : أتنام قبل أن تُوترَ ؟ وإذا كان هذا على ما ذكرنا لم يجوز لأحد أن يتأول أن الأربع كنَّ بغير تسليم ، لا سيما مع قوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى » .

(١) سيأتي في الموطأ (٢٦٧) .

(٢) في ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « ثم ينام » .

(٣) بعده في ص ١٧ : « أنه » .

(٤) ليس في : الأصل .

(٥) في ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « ثلاث » .

وأما رواية مَنْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَضْطَجِعُ بَعْدَ الْوُتْرِ . وَمَنْ رَوَى أَنَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ . فَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) ، وَذَكَرْنَا عَنْ الْعُلَمَاءِ مَا صَحَّ عَنْهُمْ ، وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، هُنَالِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » . فَهَذِهِ جِبِلُّهُ ﷺ الَّتِي طُبِعَ عَلَيْهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ أَعْيُنُنَا ، وَلَا تَنَامُ قُلُوبُنَا » ^(٢) . وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ : رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ ^(٣) .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَقْسَامَ الْوَحْيِ فِي بَابِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ^(٤) ، وَذَكَرْنَا فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ^(٥) مَعْنَى نَوْمِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَفَرِهِ حَتَّى ضَرَبَهُ حَرُّ الشَّمْسِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ هَلْهَنَا .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٦) ، وَأَبُو سَفْيَانَ ^(٧) جَمِيعًا ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قِيلَ لِي : لَتَنَمَّ عَيْنُكَ ، وَلَيَعْقِلَ قَلْبُكَ ، وَلَتَسْمَعَنَّ أَذُنُكَ . فَنَامَتِ عَيْنِي ، وَعَقَلَ قَلْبِي ، وَسَمِعْتُ أَذُنِي » . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

(١) تقدم ص ١٢٤ ، ١٣٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٤٤/٢ .

(٣) أخرجه الطبراني (١٢٣٠٢) ، والحاكم ٤٣١/٢ ، ٤٣٩٦/٤ .

(٤) سيأتي في شرح الحديث (١٨٤٨) من الموطأ .

(٥) تقدم في ٣٥٦/١ - ٣٥٨ .

(٦) عبد الرزاق في تفسيره ٢٩٣/١ .

(٧) في ص ١٦ : «يوسف» . وينظر تهذيب الكمال ١٠٩/٢٥ .

(٨) بعده في ص ١٦ : «لي» .

٢٦٤ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يُصَلِّي إذا سَمِعَ النداء بالصبح ركعتين خفيفتين.

ورَوَى عنه ﷺ أنه كان ينام حتى ينفخ ويغَطُّ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ؛ لأن قلبه لم يكن ينام، وإنما يجب الوضوء على من غلب النوم على قلبه، وغمر نفسه. وكان ﷺ مخصوصاً دون سائر أمته بأن تنام عينه ولا ينام قلبه، صلوات الله عليه وسلامه. حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد الخصيبي^(١) القاضي، قال: حدثنا^(٢) عبد الله بن الحسين بن أبي شعيب، قال: حدثنا عبيد الله بن عائشة، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ نام حتى سَمِعَ غَطِيْطَهُ، ثم صلى، ولم يتوضأ. قال عكرمة: كان رسول الله ﷺ محفوظاً^(٣).

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم ينصرف، فإذا سَمِعَ النداء بالصبح رَكَعَ ركعتين خفيفتين^(٤).

القبس

- (١) في الأصل: «الخصبي»، وفي ص ١٦: «الخصي»، وفي ص ٢٧: «الخصبي». وينظر الأنساب ٣٧٦/٢.
(٢) بعده في ص ١٧: «محمد بن». وينظر سير أعلام النبلاء ١٣/٥٣٦.
(٣) أخرجه أحمد ٧٥/٤ (٢١٩٤)، وعبد بن حميد (٦١٥ - منتخب)، والبيهقي ١/١٢١، ١٢٢ من طريق حماد بن سلمة به.
(٤) في الأصل، م: «من الليل».
(٥) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٩٤). وأخرجه أحمد ٢٧٩/٤٢، ٢٨٠ (٢٥٤٤٧)، والبخاري (١١٧٠)، وأبو داود (١٣٣٩)، والنسائي في الكبرى (١٤١٩) من طريق مالك به.

ذكر قوم من رواة هذا الحديث ، عن هشام بن عروة ، أنه كان لا يجلس في شيء من الخمس ركعات إلا في آخرهن . رواه حماد بن سلمة^(١) ، وأبو عوانة^(٢) ، ووهيب^(٣) ، وغيرهم ، وذكروا أنه كان لا يسلم بينهن ، وذلك كله لا يثبت ؛ لأنه قد عارضه عن عائشة ما هو أثبت منه ، وأكثر الحفاظ رَوَوْا هذا الحديث عن هشام ، كما رواه مالك ، والأصول تُعَضِّدُ رواية مالك ؛ لأنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال : « صلاة الليل مثنى مثنى »^(٤) . وهذا من الأحاديث التي لم يختلف في إسنادهما ولا في مثنىها ، وهو حديث ثابت مُجْتَمِعٌ على صحته ، وهو قاضٍ في هذا الباب على ما كان ظاهره خلافه ، وقد أوضحنا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا ، وذكرنا ما للعلماء في ذلك من التنازع ، وأخبرنا بالوجه المختار الصحيح عندنا ، والحمد لله ، ولا وجه لتكرار ذلك ههنا .

قال أبو عمر : الرواية المخالفة في حديث هشام بن عروة هذا لرواية مالك فيه ، إنما حدث به عن هشام أهل العراق ، وما حدث به هشام بالمدينة قبل خروجه إلى العراق أصح عندهم ، ولقد حكى علي بن المديني ، عن يحيى بن سعيد القطان ، قال : رأيت مالك بن أنس في النوم ، فسألته عن هشام بن عروة ، فقال : أمّا ما حدث به عندنا . يعني بالمدينة قبل خروجه ، فكأنه يُصَحِّحُه ، وأمّا ما حدث به بعدما خرج من عندنا . فكأنه يوهنه ، وفي هذا الحديث دليل على أن

(١) أخرجه ابن حبان (٢٤٣٩) من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) أخرجه الطيالسي (١٥٥٢) عن أبي عوانة به ، وعنده : « كان يوتر بخمس » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٣٥ .

(٤) سيأتي في الموطأ (٢٦٧) .

٢٦٥ - مالكٌ ، عن مَحْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عن كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ الموطأ
عباسٍ ، أن عبدَ الله بنَ عباسٍ أخبره أنه بات ليلةً عندَ ميمونةَ زوجِ

ركعتي الفجرِ مما كان رسولُ الله ﷺ يُواظِبُ عليهما ، وهما عندنا من مُؤكِّداتِ التمهيد
الشَّئْنِ ، وإن كان بعضُ أصحابنا يُخالفُ في ذلك ، وقد بيَّنا الوجهَ فيه في بابِ
شريكِ بنِ أبي نَمِرٍ ، وغيره من هذا الكتاب^(١) . والحمدُ لله .

وفي هذا الحديثِ مِنَ الفقهِ المُواظِبَةُ على صلاةِ الليلِ ، وأن صلاةَ الليلِ آخِرُها
الوترُ ؛ إما بواحدةٍ وإما بثلاثٍ ، وقد قيلَ غيرُ ذلك على حَسَبِ ما أَوْضَحْنَاهُ في
بابِ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ^(٢) ، وبابِ نافعٍ^(٣) . والحمدُ لله .

وفيه النداءُ للصبحِ بعدَ الفجرِ ، وتخفيفُ ركعتي الفجرِ ، وقد استدلَّ به مَنْ
زَعَمَ أن النداءَ بالصبحِ لا يكونُ إلا بعدَ الفجرِ ، وقد مضى القولُ في ذلك في بابِ
ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ^(٤) . والحمدُ لله ، وبه التوفيقُ .

مالكٌ ، عن مَحْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ^(٥) ، عن كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عباسٍ ، أن عبدَ الله
ابنَ عباسٍ أخبره أنه بات ليلةً عندَ ميمونةَ زوجِ النَّبِيِّ ﷺ وهى خالته ، قال :

حديثٌ : قال عبدُ الله بنُ عباسٍ : بَتُّ عندَ خالتي ميمونةَ في ليلةٍ القبس
كانت فيها حائِضًا ، فاضْطَجَعْتُ مع رسولِ الله ﷺ في الوسادةِ .

(١) ينظر ما سيأتى ص ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ١٣٣ - ١٣٧ .

(٣) ينظر ما سيأتى ص ١٧٣ - ١٧٩ .

(٤) تقدم في ١١٦ - ١١٩ .

(٥) قال أبو عمر : « هو محرمة بن سليمان الوالبي ، قتل يوم قُتَيْد سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة ،
وكان ثقة ، روى عنه جماعة من الأئمة » . تهذيب الكمال ٣٢٨/٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ٤١٧/٥ .

النبي ﷺ ، وهى حالته ، قال : فاضطجعتُ فى عرضِ الوسادة ، واضطجع رسولُ الله ﷺ وأهله فى طولها ، فنام رسولُ الله ﷺ ، حتى إذا انتصف الليلُ ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل ، استيقظ رسولُ الله ﷺ ، فجلسَ يمسحُ النومَ عن وجهه بيده ، ثم قرأَ العشرَ الآياتِ الخواتمَ من سورة « آل عمران » ، ثم قام إلى شئٍ معلقٍ فتوضأَ منه [٥٤ ر] فأحسنَ وضوءه ، ثم قام يُصلى .

فاضطجعتُ فى عرضِ الوسادة ، واضطجع رسولُ الله ﷺ فى طولها ، فنام رسولُ الله ﷺ حتى إذا انتصف الليلُ ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل ، استيقظ رسولُ الله ﷺ فجلسَ يمسحُ النومَ عن وجهه بيده ، ثم قرأَ العشرَ الآياتِ الخواتمَ من سورة « آل عمران » ، ثم قام إلى شئٍ معلقٍ^(١) ، فتوضأَ منها ، فأحسنَ وضوءه ،

الحديث . وإنما فعل ذلك مع النبي ﷺ تأدباً ؛ لئلا يحتاج إلى أهله فى ليلة الطهر .

وقوله : حتى^(٢) إذا انتصف الليلُ ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل . تفسيرُ لقوله عز وجل : ﴿ قَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ إِنْ مَّا يَكُونُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَالِماً بِهِ ، ومثله الحديث : ^(٣) « كُنَّا نُصَلِّيُ » الظهر والقائل يقول : زالت الشمس ، لم تزل .

(١) فى ي ، م : «معلقة» .

(٢) سقط من : ج ، م .

(٣) الخزرج : حزرك عدد الشيء بالحدس . اللسان (ح ز ر) .

(٤ - ٤) فى د : «حتى صلى» .

قال ابن عباس : فقمْتُ فصنعتُ مثلَ ما صنعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فقمْتُ إلى
جنبيه ، فوضع رسولُ اللهِ ﷺ يده اليمنى على رأسي ، وأخذ بأذني
اليمنى يَفْتِلُهَا ، فصلَّى ركعتين ، ثُمَّ ركعتين ، ثُمَّ ركعتين ، ثُمَّ ركعتين ،
ثُمَّ ركعتين ، ثُمَّ ركعتين ، ثُمَّ أوتر بواحدة ، ثُمَّ اضْطَجَعَ ، حتى أتاه
المؤذن ، فصلَّى ركعتين خفيفتين ، ثُمَّ خرج فصلَّى الصبحَ .

ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الِيْمَنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الِيْمَنَى يَفْتِلَاهَا ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمَوْذُنُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ

والنبي ﷺ كان به عالماً^(١). وقد رُوينا في «المشور» أن النبي ﷺ كان مع جبريل، فقال له: «يا جبريل، زالت الشمس؟». فقال له جبريل: لا. ثم قال: نعم. فقال له النبي ﷺ: «ما هذا؟». فقال له: إن بين قولي لك: لا. وبين^(٢) قولي لك: نعم. لقد سارت الشمس فيه مسيرة كذا وكذا ألف عام^(٣).

وقوله : ثم قام إلى شئ مُعلّق . روى أن شئ ميمونة كان من منسك^(٤) مَيْتَةٍ ، وأن النبي ﷺ قال فيه حين سُئل عنه : « دَبَاغُهُ طَهْرُهُ »^(٥) .

(۱) تقدم تخريجه في ۷۴/۲ .

(٢) سقط من : ج ، م .

(۳) کشف الخفا ۹۸/۲، قال القاری: لم يوجد له أصل.

(٤) الْمَسْكُ: الجلد، وخص به بعضهم جلد السخلة، قال: ثم كثر حتى صار كل جلد مسكاً، والجمع مُسْكٌ ومُسُوكٌ. اللسان (م س ك).

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٠٨٩) من الموطأ.

خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ^(١) .

قال أبو عمر: لم يُخْتَلَفْ عن مالك في إسناده هذا الحديث ومثله ، وقد رَوَى هذا الحديث عن مَعْرُومَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَرَوَاهُ عَنْ كُرَيْبِ جَمَاعَةً ، وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا جَمَاعَةً . وَفِي الْأَفَاطِ الْأَحَادِيثِ عَنْهُمْ مِنْ طَرَفِهِمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ .

وفى هذا الحديث من الفقه جوازُ مبيتِ الغلامِ عند ذى رَحِمِهِ المَحْرَمِ منه ، وهذا ما لا خلافَ فيه . وفيه مُرَاعَاةُ التَّحَرُّى فِي الْأَفَاطِ وَالْمَعَانِي . وَالْوَسَادَةُ هُنَا الْفِرَاشُ وَشِبْهُهُ ، وَكَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مُضْطَجِعًا عِنْدَ رَجُلَيْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ رَأْسِهِ . وفيه قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ؛ لِأَنَّهُ نَامَ النَّوْمَ الْكَثِيرَ الَّذِي لَا

وقد ثبت عن النبي ﷺ من طريق ابن عباس ، أنه قال : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرُ »^(٢) .

وفى هذه المسألة اضطرابٌ كثيرٌ بينَ العلماءِ يَتَنَاهَا^(٣) فى كتاب « الخلاف » ؛ لِتَبَاهِهِ أَنَّ ابْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : لَا يُتَنَفَّعُ بِجَلْدِ الْمَيْتَةِ بِحَالٍ وَإِنْ دُبِغَ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ : أَنَا نَاثُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ : « لَا تُتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا بِعَصَبٍ »^(٤) . قال : وهذا مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، لَكِنَّ هَذَا مَعْلُومٌ التَّارِيخِ ، وَذَلِكَ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٧٠) ، ورواية أبى مصعب (٢٩٦) . وأخرجه أحمد ٥٨/٤ ، ٣٦٧/٥ ، ٢١٦٤ ، ٣٣٧٢ ، والبخارى (١٨٣) ، ومسلم (١٨٢/٧٦٣) ، وأبو داود (١٣٦٧) ، والترمذى فى الشمائل (٢٥٤) ، وابن ماجه (١٣٦٣) ، والنسائى (١٦١٩) ، وابن خزيمة (١٦٧٥) من طريق مالك به .

(٢) سيأتى فى الموطأ (١٠٨٩) .

(٣) فى ج : « مهنداه » .

(٤) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (١٠٨٩) من الموطأ .

يُخْتَلَفُ فِي مِثْلِهِ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَقَرَأَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ بَعْدُ وَصَلَّى . وَمِنْ هَذَا التَّمْهِيدِ الْمَعْنَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَخَذَ عُمَرُ قَوْلَهُ لِلَّذِي قَالَ لَهُ : أَتَقْرَأُ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وَضْوٍ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : مِنْ ^(١) أَفْتَاكَ بِهَذَا ، أَمْسِيلِمَةُ ؟ وَكَانَ الرَّجُلُ ، فِيمَا زَعَمُوا ، مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ قَدْ صَحِبَ مَسِيلِمَةَ الْحَنْفِيِّ الْكَذَّابَ ، ثُمَّ هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ بَعْدُ ، وَأُظْنُهُ كَانَ يُتَّهَمُ بِأَنَّهُ قَاتِلُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ^(٢) أَخِي عُمَرَ ، وَقَتِلَ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ ^(٣) بِالْيِمَامَةِ شَهِيدًا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا خَبْرَهُ فِي كِتَابِ « الصَّحَابَةِ » ^(٤) .

مَجْهُولُ التَّارِيخِ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَعْلُومَ التَّارِيخِ هُوَ الَّذِي يُقَدَّمُ ، وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ : يُنْتَفَعُ بِجَلَدِ الْمَيْتَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْبَغْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مَرَّ عَلَى مَيْتَةٍ : « هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِهَا بِهَا » ^(٥) . وَلِإِسْكَالِهَا اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا مُتَبَايِنًا ؛ فَمَرَّةً قَالَ : يُسْتَعْمَلُ فِي الْجَامِدِ دُونَ الْمَائِعِ . وَمَرَّةً قَالَ : إِنْ كَانَ فِي الْمَاءِ وَحْدَهُ . وَتَارَةً قَالَ : مَنْ سَرَقَ جِلْدَ مَيْتَةٍ مَدْبُوعًا نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي قِيَمَةٍ دِباغِهِ رُبْعُ دِينَارٍ قُطِعَ . وَلَمْ يُعْتَبَرِ قِيَمَةُ ذَاتِهِ . وَتَارَةً قَالَ : يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ هَذَا « الْقَبْسُ » الْإِيضَاحُ وَالتَّطْوِيلُ ، وَلَكِنَّا نَشِيرُ لَكُمْ إِلَى مَشْرَعَةٍ ^(٦) قَرِيبَةٍ مِنَ النَّظَرِ تَسْلُكُونَ فِيهَا ، فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهَا ، فَايْضَاحُهَا فِي كِتَابِ « أَحْكَامِ الْقُرْآنِ » ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ ذَلِكُمْ فَسُقُوا ﴾ [المائدة : ٣] . وَهِيَ أُمُّ

(١) سقط من : م .

(٢) - ٢) سقط من : م .

(٣) الاستيعاب ٢ / ٥٥٠ .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٠٨٨) .

(٥) المشرعة : الموضع الذي يُنحدر إلى الماء منه ، ومشرعة الماء هي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون . اللسان (ش ر ع) .

(٦) - ٦) في ج ، م : « الأحكام » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : أَبَانُ أَبُو هَلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ ، قَالَ : أَحَدَّثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا ، فَذَكَرَ اللَّهَ ، أَوْ تَلَا آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مَرْيَمَ الْحَنْفِيُّ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، ^(١) تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ^(٢) وَقَدْ أَحَدَّثْتَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنَّهُ لَيْسَ بِدِينِ ابْنِ عَمِّكَ مُسَيَّلِمَةً . أَوْ قَالَ : مَنْ عَلَّمَكَ هَذَا ؟ مُسَيَّلِمَةً ؟

مِنْ أُمَهَاتِ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ ﴾ . نَصٌّ فِي التَّحْرِيمِ لَا كَلَامَ لِأَحَدٍ فِيهِ ، وَلَا مَجَالَ لِلنَّظَرِ مَعَهُ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ الْمَيِّتَةُ ﴾ [المائدة : ٣] . عَمُومٌ ؛ فَمِنْ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ : هُوَ عَامٌّ فِي الْجُنَّةِ كُلِّهَا ، وَجَمِيعِ أَجْزَائِهَا حَرَامٌ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ قَوْلُهُ : ﴿ الْمَيِّتَةُ ﴾ . مَا يَمُوتُ ، وَلَا يَمُوتُ إِلَّا مَا كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ ، وَالْعَظْمُ وَالشَّعْرُ لَا حَيَاةَ فِيهِ فَلَا يَمُوتُ ، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ التَّحْرِيمُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَمَّا الْعَظْمُ فَفِيهِ حَيَاةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُ ^(٣) ، وَيَأْلَمُ ، فَيَمُوتُ ، فَيَحْرُمُ ، وَأَمَّا الشَّعْرُ فَلَا حَيَاةَ فِيهِ فَلَا يَمُوتُ ، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ التَّحْرِيمُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُجَزُّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ؟ وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَمَاتِ . فَهَذَا مَجَالٌ تَخْتَلِفُ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْوَالُ ، وَيَفْتَقِرُ كُلُّ فَنٍّ مِنْهَا إِلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ ، فَلْيُؤَخَذْ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَهَذِهِ مَنْزِلَةٌ مِنَ النَّظَرِ .

مَنْزِلَةٌ أُخْرَى : لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ ﴾ . قَالَ الْمُبَيِّنُ لَنَا مَا أَشْكَلَ مِنْهُ عَلَيْنَا ، وَقَدْ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ : « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَذَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا مَيِّتَةٌ . قَالَ : « إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا » ^(٣) . فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ مُتَنَاوَلٌ

(١ - ١) فِي ي : « تَذَكَّرَ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ج ، م : « وَالتَّحْرِيمِ يَتَنَاوَلُهُ » .

(٣) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٠٨٨) .

وذكر مالك، عن أيوب السخيتاني، عن ابن سيرين، أن عمر بن الخطاب التمهيد
كان في قوم، وهو يقرأ، فقام لحاجته، ثم رجع وهو يقرأ، فقال له رجل: لم
تتوضأ يا أمير المؤمنين وأنت تقرأ. فقال عمر: من أفتاك^(١) بهذا؟ أمسيلمة^(٢)؟
وفيه ما كان عليه رسول الله ﷺ من التواضع والنوم كيف أمكنه.

وأما قوله: قام إلى شئ معلق. فالشئ القربة الخلق والإداوة الخلق، يقال
لكل واحد منهما^(٣): شئ وشئ. وجمعها شئان، ومنه الحديث: قرئوا^(٤) له الماء
في الشئان^(٥)، يعني: الإداوى والقرب.

وفيه قيامه بالليل بالقرآن في الصلاة ﷺ وقيام الليل سنة مسنونة، لا ينبغي

التحريم من عموم القرآن الأكل خاصة، وأن باقى الميتة على الإباحة الأصلية، ثم علم القبس
طريق تحصيل الانتفاع بالدباغ الذى جعله الله سبحانه بحكمته خلقا للحياة؛ فإن
الحياة تدفع الغفونة عن الجلد، ويبقى معها مهيئاً للانتفاع مع اتصاله باللحم، كما
يفعل الدباغ بالجلد عند انفراجه عن اللحم، فأما ابن شهاب فرأى قوله: «هلا أخذتم
إهابها فانتفعتم به». فأقدم عليه، وأما غيره فرأى قوله: «فدبغتموه». ولو علمه ابن
شهاب لما تعداه.

وأما أحمد بن حنبل فإنه كان يصح ما قال بشرطين؛ أحدهما: لو صح حديثه

(١) فى م: «أنباك».

(٢) سياتى فى الموطأ (٤٧٢).

(٣) سقط من: م.

(٤) فى الأصل، م: «فدسوا». وقرئوا: أى: برده فى الأسقية. النهاية ٣٩/٤.

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة ٤٥٤/٧ من حديث أبى عثمان النهدي.

تَرْكُهَا ، فَطُوبَى لِمَنْ يُسِّرَ لَهَا وَأَعِينَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَمِلَ بِهَا ، وَنَدَبَ إِلَيْهَا . وَرَوَى عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ ، عَنْ زُرَّازَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ انْجَفَلَ إِلَيْهِ النَّاسُ ، فَكَثُرَتْ فِيمَنْ خَرَجَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَتْ وَجْهَهُ ، عَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ بَوَجْهِ كَذَّابٍ ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، أَفْشُوا السَّلَامَ ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ ^(١) وَالنَّاسُ نِيَامٌ ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ » ^(٢) .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ فَرَضٌ وَلَوْ كَقَدْرِ حَلَبٍ شَاةٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَتْرُوكٍ ، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى خِلَافِهِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ،

كَصَحَّةٍ حَدِيثُنَا ؛ فَإِنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الصَّحَّةِ . وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي : فَبِأَنَّ يَتَعَارَضُ الْخَبَرَانِ لَفْظًا ، وَلَا مُعَارَضَةً بَيْنَهُمَا هَلْهُنَا ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ يُسَمَّى إِهَابًا قَبْلَ أَنْ يُذْبَعَ ، أَدِيمًا إِذَا ذُبِعَ ، فَمُتَنَاولٌ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ ^(٣) غَيْرُ مُتَنَاولٍ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

وَأَمَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فَكَانَ حَبِيرَ الشَّرِيعَةِ ، حَبِيرَ اللُّغَةِ ، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ ^(٤) ، وَلَكِنَّهُ كَانَ حَوَاطًا عَلَى الدِّينِ ، مُلْتَفِتًا إِلَى مَصَالِحِ الْخَلْقِ ^(٥) ، غَوَاصًا

(١) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، م ، وَمُسْنَدُ أَحْمَد .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٠١/٣٩ (٢٣٧٨٤) ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٣٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨٥) مِنْ طَرِيقِ عَوْفٍ بِهِ .

(٣) فِي م : « عَكِيم » . وَهُمَا وَاحِدٌ ، يَنْظُرُ الْإِصَابَةُ ١٨١/٤ ، ١٨٧/٥ .

(٤) فِي ج ، م : « الْأَعْتِرَاضَات » .

(٥) فِي ج ، م : « الْمُسْلِمِينَ » .

وفقهائ المسلمين أنَّ ذلك فضيلة لا فريضة، ولو كان قيام الليل فرضاً لكان مقدّراً مؤقّتاً معلوماً كسائر الفرائض. وقد روى قتادة، عن زُرارة بن أوفى، عن سعيد^(١) ابن هشام، عن عائشة، أنَّه قال لها: حدّثيني عن قيام الليل، فقالت: أُلستَ تقرأ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ﴾ [الزمل: ١]. قال: فقلتُ: بلى. قالت: فإنَّ أوَّل هذه السورة نزلت، فقام أصحاب رسول الله ﷺ حتى انتفخت أقدامهم، وحبس خاتمها في السماء اثني عشر شهراً، ثم نزل آخرها، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة^(٢).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن معاوية، قال: حدّثنا

على معاني الألفاظ الغريبة؛ فتارةً نظر إلى قوله: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَعْتُمُوهُ فانتفَعْتُمْ بِهِ». فأشار إلى مجرد الانتفاع، ولم يقل: إنه يعود إلى الحالة الأولى. فأعطاه درجة واحدة من الانتفاع حملاً لمُطلق اللفظ على أقل ما يقع عليه الاسم، وهو أصلٌ عظيم من أصول الفقه، اضطربت فيه أقوال العلماء، ووُفر عليه مالك رضي الله عنه حظ المعنى، ولا سيّما في الإيمان بربٍّ وحِثّاً، ثم نظر تارةً في أقل درجات الانتفاع؛ فقال تارةً: يُستعمل في الجامد. لا سيّما والنفس تنقّزُهُ في المائع خاصةً، وتارةً قال: يُستعمل في الماء وحده. إشارةً إلى أنه مخصوص في الإباحة من أصلٍ مُحَرَّم على خلاف القياس، فيقف حيث ورد به الشروع خاصةً، وتارةً قال: يُستعمل على الإطلاق. وهذا القول وإن لم يكن مشهوراً في الرواية، فإنه صحيح في الدليل؛ لأن النبي ﷺ قال في

(١) في النسخ: «سعيد».

(٢) أخرجه أحمد ٣١٤/٤٠ (٢٤٢٦٩)، ومسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، والنسائي

(١٦٠٠) من طريق قتادة به مطولاً. وينظر ما تقدم في ٣٢/٢.

أحمدُ بنُ شعيبٍ ، قال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَمُ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ » ^(١) .

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ حَمِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا ^(٢) .

وفيه ردٌّ على مَنْ لم يُجِزْ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُؤْمَّ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامَةَ مع الإحرام ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَنْوِ إِمَامَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَدْ قَامَ إِلَى جَنْبِهِ فَأُتِمَّ بِهِ ، وَسَلَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ سُنَّةَ الْإِمَامَةِ ؛ إِذْ نَقَلَهُ عَنْ شِمَالِهِ إِلَى يَمِينِهِ . وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ ؛ أَحَدُهَا هَذَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فُسَادَهُ ، وَقَالَ آخَرُونَ : أَمَّا الْمُؤَذِّنُ وَالْإِمَامُ إِذَا أَدَّيَا فَدَعَا النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ ، ثُمَّ انْتَبَهَرَ ، فَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ ، فَتَقَدَّمَ وَحْدَهُ وَصَلَّى ، فَدَخَلَ رَجُلٌ ، فَجَائِزٌ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ ، وَيَكُونَ إِمَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَعَا

«الصحيح»: «إذا دُبِغَ الإهابُ فقد طُهرَ». واستدعى الماءَ من شَنٍّ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهَا مَيْتَةٌ . فَقَالَ : «دَبَاغُهَا طَهَرُهَا» ^(٣) . وَهَذَا يُسْقِطُ كُلَّ نَظَرٍ .

(١) النسائي (١٦١٢) ، وفي الكبرى (١٣١٢) . وأخرجه مسلم (٢٠٢/١١٦٣) ، وأبو داود

(٢٤٢٩) ، والترمذي (٤٣٨ ، ٧٤٠) عن قتيبة به .

(٢) أخرجه النسائي (١٦١٣) من طريق شعبة به .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٠٨٩) من الموطأ .

الناس إلى الصلاة، ونوى الإمامة. وقال آخرون: جائز لكل من افتتح الصلاة التمهيد وحده أن يكون إماماً لمن ائتم به في تلك الصلاة؛ لأنه فعل خير لم يمنع الله منه ولا رسوله، ولا اتفق الجميع على المنع منه.

وأما قوله في هذا الحديث: فضلى ركعتين، ثم ركعتين. الحديث، فإن ذلك محمول عندنا على أنه كان يجلس في كل ائنتين ويسلم منهما، بدليل قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(١). ومحال أن يأمر بما لا يفعل ﷺ، وقد روى في هذا الخبر أنه كان يسلم من كل ائنتين من صلاته تلك، وروى عنه غير ذلك.

وقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى». يفضى على كل ما اختلف فيه من ذلك.

وأما قوله في هذا الحديث: ثم أوتر، ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن، فضلى ركعتين خفيفتين. فإن الآثار اختلفت في اضطجاعه المذكور في هذا الحديث؛ فزوى أن ذلك كان بعده وتره قبل^(٢) ركعتي الفجر، وزوى أن ذلك كان بعده ركوعه ركعتي الفجر. ورواية مالك لذلك في هذا الحديث كروايته لذلك أيضاً في حديثه عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة.

وقد مضى القول في ذلك وفي الاضطجاع، ومن عده سنة، ومن أبى من ذلك، وما روى فيه من الآثار في باب ابن شهاب عن عروة من كتابنا هذا^(٣)، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا.

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في ي: «أن يركع».

(٣) تقدم ص ١٢٥ - ١٣٠.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، أَعْنَى قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ : ثُمَّ قُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَوَضَعَ يَدَهُ الِیْمَنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الِیْمَنَى يَفْتُلُهَا . فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قَامَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَقْمِهِ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ هَذَا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَكْثَرُ الزُّوَاةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ كُرَيْبٍ ، مِنْ حَدِيثٍ مَخْرُومَةٍ وَغَيْرِهِ ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَهِيَ سُنَّةٌ مَشْنُونَةٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَامَ مَعَهُ وَاحِدٌ لَمْ يَقُمْ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ^(١) يَحْيَى بْنِ عَمْرٍ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْبٍ الطَّائِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةٌ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ - فَذَكَرَ وَضُوءًا خَفِيفًا يُخَفِّفُهُ^(٣) - ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ وَتَوَضَّأْتُ وَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَكَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَصَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اضْطَبَّجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُنَادِي ، فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ^(٤) .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي^(٤) هَلَالٍ ، عَنْ مَخْرُومَةٍ بْنِ سُلَيْمَانَ . فَذَكَرَ ذَلِكَ .

(١ - ١) فِي م : «عمر بن يحيى» . وينظر سير أعلام النبلاء ٣٥٧/١٥ .

(٢) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : «يخففه عمرو ويقلله» . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : أَيْ : يَصِفُهُ بِالْخَفِيفِ وَالتَّقْلِيلِ . فَتَحَ الْبَارِي ٢٣٩/١ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ (٤٧٢) ، وَأَحْمَدُ ٣/٣٩٣ ، ٣٩٤ (١٩١١ ، ١٩١٢) ، وَابْنُ خَلِّكَانٍ (١٣٨) ،

وَمُسْلِمٌ (١٨٦/٧٦٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ بِهِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عَنْ شُعَيْبٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ ^(٢) ابْنِ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قُلْتُ : كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ ؟ قَالَ : بَيْتٌ عِنْدَهُ لَيْلَةٌ وَهُوَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ، فَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَيْمُونَةُ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ مَحْشُورَةٍ لَيْفًا ، فَنَامَ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفُهُ اسْتَيْقَظَ ، فَقَامَ إِلَى شَنْ فِيهِ مَاءٌ فَتَوَضَّأَ وَتَوَضَّأَتْ مَعَهُ ، ثُمَّ قَامَ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى يَسَارِهِ ، فَجَعَلَنِي عَلَى يَمِينِهِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ أُذُنِي كَأَنَّهُ يُوقِظُنِي ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، قُلْتُ : قَرَأَ فِيهِمَا ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالْوَتْرِ ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى اسْتَنْقَلَ فَرَأَيْتُهُ يَنْفُخُ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو دَاوُدَ : حَتَّى اسْتَنْقَلَ فَرَأَيْتُهُ يَنْفُخُ ، ثُمَّ اتَّفَقَا - فَأَتَاهُ بِلَالٌ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى لِلنَّاسِ . زَادَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ

(١) أبو داود (١٣٦٤) .

(٢) سقط من : م .

عبد المليك بن شعيب ، وفي حديث ابن عبد الحكم أيضًا ، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في بعض حُجَرِهِ فَيَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ مَنْ كَانَ خَلْفَهُ ، وليس ذلك في حديث عبد المليك بن شعيب ، فيما ذكر أبو داود^(١) .

قال أبو عمر : أكثر ما روي عنه من رُكُوعِهِ فِي صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ ﷺ ما روي في هذا الخبر عن ابن عباس من حديث كُرَيْبٍ هذا ، وما كان مثله ، وليس في عَدَدِ الرُّكْعَاتِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ حَدٌّ مَحْدُودٌ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يُتَعَدَّى ، وإنما الصلاة خَيْرٌ مَوْضُوعٍ ، وفعلٌ بَرٌّ ، وقُرْبَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ اسْتَكْثَرَ ، وَمَنْ شَاءَ اسْتَقَلَّ ، وَاللَّهُ يُوفِّقُ وَيُعِينُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ ، لَا شَرِيكَ لَهُ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْخَصِيبِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مِمُونَةَ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، وَقَمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ ، فَقُمْتُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَقَالَ هَكَذَا ، وَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ

(١) النسائي (٦٨٥) .

(٢) أحمد ٣٧٩/٥ (٣٣٨٩) ، وأخرجه البخاري (٦٩٩) ، والنسائي (٨٠٥) من طريق ابن عليه

ابن محمد بن رشدين ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
قال : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عن سلمة بن كهيل ، عن كُرَيْبٍ ، عن ابن عباس ،
قال : بَثَّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَامَ ، ثُمَّ قَامَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ،
فَمَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ ، ثُمَّ قَامَ ^(١) .

قال أحمد بن صالح : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كُرَيْبٍ نَحْوُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لَمْ
يَقُولُوا مَا قَالَه سَلْمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ .

قال أبو عمر : أَسَدُهُ سَلْمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ ، وَقَلَبَ مَعْنَاهُ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ
عَنْ كُرَيْبٍ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، فَذَكَرَ أَنَّ اضْطِجَاعَهُ كَانَ قَبْلَ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ ،
كَمَا حَكَى مَالِكٌ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية بن
عبد الرحمن ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
ابن سَمُرَةَ أَحْمَسِيُّ كُوفِيٌّ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ، عن الأعمش ، عن حبيب ،
عن كُرَيْبٍ ، عن ابن عباس ، قال : بَعَثَنِي أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي إِبْلِ اعْطَاهُ إِثَابَهَا
مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا أَتَاهُ ، وَكَانَتْ لَيْلَةً مَيْمُونَةً ، وَكَانَتْ مَيْمُونَةً خَالَةَ ابْنِ
عباس ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ ، ثُمَّ جَاءَ فَطَرَ حُثُوبِهِ ، وَدَخَلَ مَعَ امْرَأَتِهِ فِي
ثِيَابِهَا ، فَأَخَذَتْ ثَوْبَهُ ، فَجَعَلَتْ أَطْرِيه تَحْتِي ، ثُمَّ اضْطَجَعَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قُلْتُ : لَا
أَنَا لَيْلَةً ، حَتَّى أَنْظُرَ إِلَى مَا يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ ، حَتَّى ذَهَبَ

(١) عبد الرزاق (٣٨٦٢، ٤٧٠٧) - ومن طريقه أحمد ٤/ ٣٣٩ (٢٥٥٩)، والطبراني (١٢١٨٩).

مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذْهَبَ ، ثُمَّ قَامَ فَخَرَجَ فَبَالَ ، ثُمَّ أَتَى سِقَاءً^(١) مُوَكِّي ، فَحَلَّ
وَكَاءَهُ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ، ثُمَّ وَطِئَ عَلَى فَمِ السَّقَاءِ ، فَجَعَلَ يَغْسِلُ
يَدَيْهِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ حَتَّى فَرَّغَ ، وَأَرَذْتُ أَنْ أَقُومَ فَأُصِيبَ عَلَيْهِ ، فَخَفْتُ^(٢) أَنْ يَدْعَ اللَّيْلَةَ
مِنْ أَجْلِي ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، فَقُمْتُ فَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ، فَقُمْتُ عَنْ
يَسَارِهِ ، فَتَنَازَلْنِي بِيَدِهِ فَأَقَامَنِي عَنْ كَيْبِهِ ، وَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ اضْطَجَعَ
حَتَّى جَاءَهُ بَلَالٌ ، فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ^(٣) .

وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ^(٤) هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
فُضَيْلٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ
هُشَيْمٍ^(٥) ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . فَسَاقَ الْحَدِيثَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ
بِخِلَافٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رُبِّيَّةِ الْأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا ، وَفِي آخِرِهِ دُعَاءٌ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو
دَاوُدَ حَدِيثَ ابْنِ فَضِيلٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اخْتِلَافٌ فِي الْأَفْظَانِ كَثِيرٌ ، يُوجِبُ أَحْكَامًا
كَثِيرَةً لَوْ نَحْنُ تَقْصِصُيْنَاهَا لَخَرَجْنَا عَمَّا قَصَدْنَا لَهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا ، وَإِنَّمَا شَرَطْنَا أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «سِنَاء» .

(٢) فِي ي ، م : «فَخَشِيتُ» .

(٣) النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (١٣٣٩) . وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٥٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ بِهِ مُخْتَصَرًا .

(٤) أَبُو دَاوُدَ (٥٨ ، ١٣٥٣) .

(٥) فِي ي ، م : «هَشَامٌ» .

نَتَكَلَّمُ عَلَى أَلْفَاظِ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَنَقْصِدَ إِلَى مَا يَوْجِبُ فِيهَا الْحُكْمَ ، وَالْغَرَضُ التَّمْهِيدُ
وَمَا مِنْ أَجَلِهِ جَاءَ الْحَدِيثُ فِي الْأَغْلَبِ ، أَوْ إِلَى مَعَانٍ مِنْهُ يَبَيِّنُهُ ، لَيْسَ فِيهَا تَكْلُفٌ
وَادِّعَاءُ مَا لَا يَثْبُتُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَقَدْ رَوَى الدَّرَاوَزْدِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ^(١) «عَبْدِ الْمَجِيدِ» ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) ، بِالْأَفْظَادِ خِلَافِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَذَكَرَ
فِيهِ أَنَّهُ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ ، لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُنَّ .

وَرَوَاهُ الْحُكْمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ
ذَلِكَ ، وَرَوَاهُ أُولَى .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ
شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ ^(٣) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : بَثُّ فِي
بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى
أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَامَ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَذَانَنِي فَأَقَامَنِي ^(٤) عَنْ يَمِينِهِ ،
فَصَلَّى خَمْسًا ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ - أَوْ خَطِيظَهُ ^(٥) - ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى

(١ - ١) فِي النِّسْخِ «عَبْدُ الْحَمِيدِ» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٢٦٩/١٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (٦٩٦) ، مُخْتَصَرًا ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٥٨) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٤٠٦) مِنْ طَرِيقِ الدَّرَاوَزْدِيِّ بِهِ .

(٣) فِي م : «عُيَيْنَةُ» .

(٤) فِي الْأَصْلِ : «فَأَمَّنِي» .

(٥) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : قَوْلُهُ : غَطِيظُهُ . بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ صَوْتُ نَفْسِ النَّائِمِ . قَوْلُهُ : أَوْ خَطِيظُهُ .
بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَالشُّكُّ فِيهِ مِنَ الرَّاوِي ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، قَالَهُ الدَّوَادِيُّ . وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : لَمْ أَجِدْهُ =

٢٦٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : لِأَزْمَقَنَّ اللَّيْلَةَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ - أَوْ : فُسْطَاطَهُ - فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، فَتِلْكَ ثَلَاثُ عَشْرَةَ رَكْعَةً .

رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْغَدَاةَ ^(١) .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : لِأَزْمَقَنَّ اللَّيْلَةَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ - أَوْ فُسْطَاطَهُ - فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ

حَدِيثٌ : زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لِأَزْمَقَنَّ اللَّيْلَةَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ . الْحَدِيثُ . إِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَازَ هَذَا لَزَيْدٍ وَهُوَ تَجَشُّسٌ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا تَحَسَّسُوا » الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ ^(٢) ؟ وَإِذَا أُذِنَ

القبس

= بالحاء المعجمة عند أهل اللغة . وتبعه القاضي عياض فقال : هو هنا وهم . فتح الباري ١/ ٢١٢ .
(١) أبو داود (١٣٥٧) . وأخرجه أحمد ٥/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ (٣١٦٩ ، ٣١٧٠) والبخاري (١١٧) من طريق شعبة به .

(٢) - ٢) سقط من : د .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٧٤٩) .

بَكْرٍ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أُسَيْدٍ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمَكِّيِّ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قالَا : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عن مالكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرٍ، عن أبيه، أنَّ عبدَ اللهِ بنَ قيسٍ بنِ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ، عن زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قال : لأزْمَقَنَّ اللّيلةَ صَلَاةَ رَسولِ اللهِ ﷺ. قال : فَتَوَسَّدْتُ^(١) عَتَبَتَهُ - أو فُسطاطَهُ - فَصَلَّى رَسولُ اللهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٢).

وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ، قال : حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَرَأْتُ أَيْضًا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ عِيسَى حَدَّثَهُمْ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، عن مالكٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرٍ، عن أبيه، أنَّ عبدَ اللهِ بنَ قيسٍ بنِ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ، عن زيدِ بنِ خالدِ الجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قال : لأزْمَقَنَّ صَلَاةَ رَسولِ اللهِ ﷺ اللّيلةَ. قال : فَتَوَسَّدْتُ عَتَبَتَهُ - أو فُسطاطَهُ - فَقَامَ رَسولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ الْخَضِرِ حَدَّثَهُمْ، وَقَرَأْتُ

وَالثَّانِي^(٣) : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَغِيرَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ زَيْدًا كَانَ عَلَى بُعْدٍ حَتَّى سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ، فَحِينَئِذٍ دَنَا، وَذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ.

(١) في الأصل، م : «فتوسد».

(٢) أبو داود (١٣٦٦). وأخرجه الطبراني (٥٢٤٥) عن علي بن عبد العزيز به، وأخرجه البيهقي

٨/٣ من طريق القعنبي به.

(٣) زيادة من : م .

على محمد بن إبراهيم ، أن محمد بن معاوية حدثهم ، قال : حدثنا أحمد بن التمهيد شُعَيْب ، قال : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عن مالك بن أنس ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، أن عبد الله بن قيس بن مخزومة أخبره ، عن زيد بن خالد الجهني ، أنه قال : لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قبلهما . وذكر الحديث ^(١) .

ولم يَخْتَلِفِ الرَّوَاةُ عن مالك في حديث زيد بن خالد هذا بهذا الإسناد ، أن رسول الله ﷺ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ تلك الليلة بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ صَلَّاهُمَا ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، ثم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ دُونَهُمَا . على ما في الحديث إلى آخره . وَأَشَقَطَ يَحْتَى ذِكْرَ الرَّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ ، وذلك لما عُذَّ على يحيى من سَقَطِهِ وَغَلَطِهِ ، وَالْغَلَطُ لَا يَسْلُمُ مِنْهُ أَحَدٌ .

قال أبو عمر : قد رَوَى عن النبي ﷺ أنه كَانَ يَفْتَتِحُ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ مِنْ وُجُوهِ .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالأ : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وِضَّاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا هُشَيْمٌ ، قال : أَخْبَرَنَا أَبُو جُرَّةَ ، عن الحسن ، عن سعد بن هشام ، عن عائشة ، قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي افْتَتَحَ صَلَاتَهُ

(١) النسائي في الكبرى (١٣٣٦) . وأخرجه مسلم (٧٦٥) ، والترمذي في الشمائل (٢٥٨) عن قتيبة به .

التمهيد برُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ^(١) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ »^(٢) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ يَفْتَحُ بِهِمَا صَلَاتَهُ »^(٣) .

وقد تقدّم حُكْمُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وما فى ذلك من اختلاف الآثارِ ، ومذاهبِ فقهاءِ الأمصارِ ، فى بابِ مَخْرَمَةِ بْنِ سُلَيْمَانَ^(٤) ، وبابِ نافعٍ^(٥) ، من كتابنا هذا ، وسيأتى من ذلك أيضًا ذِكْرٌ فى بابِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ من هذا الكتابِ^(٦) إن شاء الله .

(١) ابن أبى شيبة ٢٧٢/٢ - ومن طريقه مسلم (٧٦٧) . وأخرجه أحمد ١٧/٤٠ (٢٤٠١٧) ، ومسلم (٧٦٧) من طريق هشيم به .

(٢) أبو داود (١٣٢٣) . وأخرجه ابن أبى شيبة ٢٧٣/٢ ، وأبو عوانة (٢٢٣٩) ، من طريق سليمان بن حيان به ، وأخرجه أحمد ٩٩/١٢ (٧١٧٦) ، ومسلم (٧٦٨) ، والترمذى فى الشمائل (٢٥٧) من طريق هشام به .

(٣) أخرجه الحميدى (٩٨٥) عن ابن عيينة به .

(٤) تقدم ص ١٤١ - ١٥٨ .

(٥) سيأتى ص ١٦٣ - ٢٨٦ .

(٦) تقدم ص ١٣٢ - ١٣٨ .

الأمر بالوتر

الموطأ

٢٦٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ،
[٤٥ظ] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ
اللَّيْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِئِي

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ^(١) وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَجُلًا
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ

تَتِمُّيمٌ : الْوُتْرُ عِبَادَةٌ مُؤَقَّتَةٌ ؛ رَوَى مُسْلِمٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ وَقْتَ الْوُتْرِ مِنْ صَلَاةِ

القبس

(١) قال أبو عمر : « يكنى نافع أبا عبد الله . قال ابن معين : كان ديلميا . وقال غيره : كان من أهل
أبرشهر . وقيل : كان أصله من المغرب أصابه عبد الله بن عمر في غزاته وكان ثقة حافظا ، ثبتا فيما
نقل ، وكانت فيه لكنة ، وكان يلحن مع ذلك لحنا كثيرا . ذكر معاذ بن معاذ ، عن ابن عون ، قال :
كانت في نافع لكنة . وذكر الواقدي ، قال : حدثني نافع بن أبي نعيم ، وإسماعيل بن إبراهيم بن
عقبة ، وأبو مروان ، عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي فروة ، قالوا : كان كتاب نافع الذي سمع من
عبد الله بن عمر في صحيفة ، فكنا نقرؤها عليه ، فنقول : يا أبا عبد الله ، إنا قد قرأنا عليك ، فنقول :
حدثنا نافع ، فيقول : نعم . قال : وسمعت نافع بن أبي نعيم يقول : من أخبرك أن أحدا من أهل الدنيا
قرأ عليه نافع فلا تصدقه ، كان ألحن من ذلك . قال أبو عمر : قد روي عن سليمان بن موسى ، قال :
رأيت نافعا مولى ابن عمر يملأ عليه ، ويكتب بين يديه . وذكر حماد بن زيد ، عن عبيد الله بن
عمر ، أن عمر بن عبد العزيز بعث نافعا إلى أهل مصر يعلمهم السنن ، وكان مالك يقول : نشر نافع
عن ابن عمر علما جما . وقال ابن عيينة : أى حديث أوثق من حديث نافع ؟ وقال يحيى بن معين :
أثبت أصحاب نافع فيه مالك بن أنس ، وهو عندي أثبت من عبيد الله بن عمر ، وأيوب . وقال
يحيى بن سعيد القطان : أثبت أصحاب نافع أيوب ، وعبيد الله ، وابن جريج ، ومالك . قال : وابن
جرير أثبت في نافع من مالك . قال أبو عمر : هؤلاء الثلاثة ؛ عبيد الله ، ومالك ، وأيوب ، أثبت
الناس في نافع عند الناس ، وابن جريج رابعهم ، إلا أن القطان يفضلهم ، وليس يلحق بهؤلاء الثلاثة في نافع
عندهم إذا خالفوه . حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أبو الميمون ، حدثنا أبو زرعة ، قال : سمعت
سليمان بن حرب يقول : قال يحيى وعبد الرحمن بن مهدي : عبيد الله ، ومالك أثبت من أيوب في =

الموطأ **أَحَدُكُمْ الصَّبِيحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى .**

التمهيد **مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبِيحَ ، صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى ^(١) .**

القبس **العشاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ^(٢) .**

وَيُعْطِيهِ قُوَّةَ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبِيحَ صَلَّى رَكْعَةً

= نافع . ثم تعجب . حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أبو الميمون ، حدثنا أبو زرعة ، قال : سمعت أحمد بن حنبل يسأل : من أثبت في نافع عبيد الله أو مالك أو أيوب ؟ فقدم عبيد الله بن عمر ، وفضله بقاء سالم والقاسم . قلت له : فمالك بعده ؟ قال : إن مالكا أثبت . قلت : فإذا اختلف مالك وأيوب ؟ فتوقف ، وقال : ما نجتري على أيوب ، ثم عاد في ذكر عبيد الله ، ففضله ، وقال : شيخ من أهل البلد جليل . فقلت له : إنهم يحدثون عن شعبة . قال : قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة ، ومالك يومئذ حلقة ، أثبت ذلك ؟ قال : نعم . وقال الواقدي : مات نافع بالمدينة سنة سبع عشر ومائة ، في خلافة هشام ابن عبد الملك . وذكر الحسن بن علي الحلواني ، قال : حدثنا أحمد بن صالح المصري ، قال : حدثنا محمد بن إدريس الشافعي ، قال : أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع . قال : شهدت القاسم ، وسالماً ، وحضرت الصلاة ، فقال كل واحد منهما لصاحبه : تقدم أنت أسمن ، فندافعاها حتى قدما نافعا . قال : وحدثنا بشر بن عمر ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : كنت إذا سمعت نافعا يحدث حديثاً عن ابن عمر لم أبال ألا أسمعه من غيره . لمالك عنه في موطنه من حديث رسول الله ﷺ ثمانون حديثاً . تهذيب الكمال ٢٩ / ٢٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٩٤ .

(١) قال أبو عمر في باب عبد الله بن دينار عن ابن عمر ١٧ / ١١٩ : « حديث حادي عشرين لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ؛ مالك ، عن نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل ، فقال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل مثنى ، مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح ، صلى ركعة توتر له ما قد صلى . وهذا الحديث أيضًا قد مضى القول فيه - مستوعباً في معانيه - في باب نافع من هذا الكتاب ، والحمد لله كثيراً » . يشير إلى هذا الموضع . والحديث في الموطأ برواية أبي مصعب (٢٩٨) . وأخرجه البخاري (٩٩٠) ، ومسلم (١٤٥٠ / ٧٤٩) ، وأبو داود (١٣٢٦) ، والنسائي (١٦٩٣) من طريق مالك به .

(٢) مسلم (٧٥٤) .

لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث ، وكل من رَوَاه عنه ، فيما عَلِمْتُ ، من رِوَاة « الموطأ » وغيرهم ، هكذا قالوا فيه عنه : « صلاة الليل مثنى مثنى » . إلا الحُثَيْنِيَّ وحده ، فإنه رَوَى هذا الحديث عن مالك والعمري ، جميعاً عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » . فزاد

القيس

واحدة^(١) توتر له ما قد صَلَّى .

فقله : « فإذا خشي أحدكم الصبح » . فعل دليل على الخوف ، يَدَّ أَنْ مَالَكَا رضى الله عنه قال : إنه يجوز وإن طلع الفجر ما لم يُصَلِّ الصبح . وبالع حتى قال : يقطع له صلاة الصبح بعد الدخول فيها ، فإن فُعل بعد الفجر وإنما يكون على معنى القضاء^(٢) كما تُفعل ركعتا الفجر بعد طلوع الشمس وقبل صلاة الصبح على معنى القضاء^(٣) . والأمر في ذلك قريب ، فأما قطع صلاة الصبح لها فليست أراه .

وقد تعلق علماؤنا في ذلك بإسكات عبادة للمؤذنين عن الإقامة^(٤) ، والإقامة من جملة الصلاة ، وهذا ضعيف من وجهين : أحدهما : أن قول عبادة ليس بحجة . والثاني : أن الإقامة إن كانت من شروط الصلاة على قول ، فليست من أجزائها^(٥) على حال^(٦) ، وقد بيَّنا ذلك في موضعه .

غريبة : قال الشافعي : يُوتر الإنسان بواحدة . وقال مالك وأبو حنيفة : أقل الوتر

(١) سقط من : ج .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : ج .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٨٠) .

(٤) (٤ - ٤) في ج ، م : « بحال » .

(٥) تقدم في ١٣٤/٤ ، ١٣٥ .

فيه ذكر « النهار » ، وذلك خطأً عن مالك ، لم يُتابعه أحدٌ عنه على ذلك .
والحنيني ضعيفٌ كثيرُ الوهم والخطأ . والعمرى هذا هو عبدُ الله بنُ عمر بن
حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أخو عبيدِ الله بن عمر ، ضعيفٌ أيضاً ، ليس
بحجةٍ عندهم ؛ لتخليطه في حفظه ، فأما أخوه عبيدُ الله بنُ عمر فتقَّة ، أحدُ الجِلَّةِ
من أصحابِ نافع ، وروايةُ عبيدِ الله بنِ عمر لهذا الحديث عن نافع كروايةِ مالك :
« صلاةُ الليلِ مثنى مثنى » . ولم يذكر « النهار » . وكذلك روايةُ أيوبَ
السَّخْتِيَانِي له أيضاً عن نافع ، لم يذكر « النهار » ^(١) وهؤلاء الثلاثة هم الحجةُ في
نافع .

فأما روايةُ عبيدِ الله فحدثنا قاسمُ بنُ محمد ، قال : حدثنا ^(٢) خالدُ بنُ سعيد
قال : حدثنا أحمدُ بنُ عمرو ^(٣) بن منصور ، قال : حدثنا محمدُ بنُ سَنَجَر ، قال :
حدثنا محمدُ بنُ عبيدِ الطَّنَافِسي ، عن عبيدِ الله ، عن نافع ، عن ابنِ عمر قال :

ثلاث . إلا أن عليَّ بنَ زيادٍ روى عن مالك أن المسافرَ يُوترُّ بواحدة .

وهذه مسألةٌ من مسائل الخلاف ، كثر فيها النزاع ، وبُسطت فيها الأدلة ، فياليت
شغرى إذا صَلَّى ركعةً واحدةً تكونُ له وترًا ! لماذا؟ هذا مما لا أرى له وجهًا ، واللهُ
أعلم .

(١ - ١) في م : « هؤلاء » .

(٢ - ٢) في ي : « خالد بن سعيد » ، وفي م : « خلف بن سعيد » . وينظر جذوة المقتبس ص ٢٠٥ ،

وسير أعلام النبلاء ١٨ / ١٦ .

(٣) في م : « عمر » . وينظر جذوة المقتبس ص ١٣٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٦٩ .

سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ وهو على المنبرِ عن صلاةِ الليلِ ، فقال النبي ﷺ : التمهيد
« مثني مثني ، فإذا خشي أحدكم الصبحَ صَلَّى واحدةً فأوترت له ما قد
صَلَّى » ^(١) .

وأما روايةُ أيوبَ فحدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ
أصْبَغَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ يزيدَ المَعْلَمُ ، حدَّثنا يزيدُ بنُ محمدٍ ، عن إسماعيلَ
وزيدَ بنِ زريعَ ، جميعاً عن أيوبَ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّ رجلاً سأل
رسولَ الله ﷺ . فذكر مثله سواءً ^(٢) . لم يذكر « النهار » . ولا يصحُّ عن نافعٍ
في هذا الحديثِ غيرُ ذلك ، وكذلك عبدُ الله بنُ دينارٍ لا يصحُّ عنه غيرُ ذلك
أيضاً ، كما قال مالكٌ عنه .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، حدَّثنا قاسمُ بنُ أصْبَغَ ، حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ ،
حدَّثنا الحميدِيُّ ، حدَّثنا سفيانُ ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ دينارٍ ، قال : سمعتُ
ابنَ عمرَ يقولُ : سمعتُ رجلاً يسألُ رسولَ الله ﷺ وهو على المنبرِ : كيف
يصلِّي أحدنا بالليلِ ؟ فقال النبي ﷺ : « مثني مثني ، فإذا خَشِيتَ الصبحَ فأوترِ
بواحدةٍ توترُ لك ما مضى من صلاتِكَ » . قال سفيانُ : وهذا أجودها ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد ٦٢/١٠ (٥٧٩٣) ، وابن خزيمة (١٠٧٢) من طريق عبید الله به .
(٢) أخرجه أحمد ٧٩/٨ ، ١٠٣/٩ (٤٤٩٢) ، (٥٠٨٥) ، وابن خزيمة (١٠٧٢) ، وابن حبان
(٢٦٢٢) من طريق إسماعيل به .
(٣) الحميدى (٦٣١) . وأخرجه ابن ماجه (١٣٢٠) ، وابن خزيمة (١٠٧٢) من طريق سفيان به .

قال أبو عمر: عند سفيان بن عيينة في هذا الحديث أسانيد؛ منها عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عمر^(١)، وعبد الله بن أبي ليبيد، عن أبي سلمة، عن ابن عمر^(٢)، والزهرى، عن سالم، عن ابن عمر^(٣). وقال في حديثه هذا عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: إنه أجودها؛ وذلك لأن فيه: سمعتُ وحدثنا، ولأنه فيه أعلى من غيره. والله أعلم. وليس للمالك هذا الحديث عن الزهرى إلا من رواية الوليد بن مسلم خاصة. وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة؛ منهم نافع، وعبد الله بن دينار، وسالم، وطاوس، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن سيرين، وحبيب بن أبي ثابت، وحמיד بن عبد الرحمن، وعبد الله بن شقيق، كلهم قال فيه: عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٤). لم يذكرُوا: «النهار». ورواه علي بن عبد الله الأزدي البارقى، عن عبد الله بن عمر^(٥)، عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»^(٦)، فزاد فيه ذكر: «النهار». ولم يقله أحد عن ابن عمر غيره، وأنكره عليه.

- (١) أخرجه الحميدى (٦٢٩)، ومسلم (١٤٦/٧٤٩)، وابن ماجه (١٣٢٠)، وابن خزيمة (١٠٧٢) من طريق سفيان به.
- (٢) أخرجه الحميدى (٦٣٠)، وأحمد ١٧٩/٨ (٤٥٧١)، وابن ماجه (١٣٢٠)، والنسائى (١٦٦٨)، وابن خزيمة (١٠٧٢) من طريق سفيان به.
- (٣) سيأتى تخريجه ص ١٨٢.
- (٤) أخرجه أحمد ٣١٦/١٠ (٦١٧٦)، ومسلم (١٤٧/٧٤٩)، والنسائى (١٦٧٣) من طريق حميد. وستأتى بقية طرقه مسنده ص ١٨٢، ١٨٣.
- (٥) بعده فى الأصل: «عن ابن عمر».
- (٦) سيأتى تخريجه ص ١٧٢، ٦٣١.

واختلف الفقهاء في صلاة التطوع بالليل والنهار، فقال مالك، والليث بن سعيد، والشافعي، وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. وهو قول أبي ثور، وأحمد بن حنبل. وقال أبو حنيفة، والثوري: صل بالليل والنهار إن شئت ركعتين، وإن شئت أربعاً أو ستاً أو ثمانية. وقال الثوري: صل ما شئت بعد أن تقعد في كل ركعتين. وهو قول الحسن بن حي. وقال الأوزاعي: صلاة الليل مثنى مثنى، وصلاة النهار أربعاً. وهو قول إبراهيم النخعي. ذكره ابن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، قال: صلاة الليل مثنى مثنى، والنهار أربع أربع ركعات، إن شاء لا يسلم إلا في آخرهن^(١). وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يسأل عن صلاة الليل والنهار في النافلة، فقال: أما الذي اختار فمثنى مثنى، وإن صلى أربعاً فلا بأس، وأرجو ألا يضيّق عليه. فذكر له حديث يعلى بن عطاء، عن عليّ الأزدي، فقال: لو كان ذلك الحديث يثبت. ومع هذا حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يصلي ركعتين في تطويعه بالنهار^(٢)؛ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، والفطر^(٣)، والأضحى، وإذا دخل المسجد صلى ركعتين، فهذا أحب إليّ، وإن صلى أربعاً فقد روى عن ابن عمر أنه كان يصلي أربعاً بالنهار. وقال ابن عون: قال لي نافع: أما نحن فنصلي بالنهار أربعاً. قال:

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٣٦/١ من طريق أبي معشر به.

(٢) بعده في الأصل: «و».

(٣) في م: «الفجر».

فذكرته لحميد، فقال: لو صلى مثني كان أجدر أن يحفظ.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو طالب محمد بن زكريا المقدسي ببيت المقدس، قال: حدثنا أبو محمد مضر بن محمد، قال: سألت يحيى بن معين عن صلاة الليل والنهار، فقال: صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن، وصلاة الليل ركعتان. فقلت له: إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثني مثني. فقال: بأي حديث؟ فقلت: بحديث شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثني مثني»^(١). فقال: ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا؟ أذع يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن^(٢)، وأخذ بحديث علي الأزدي؟ لو كان حديث علي الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر. قال يحيى: وقد كان شعبة يتقي^(٣) هذا الحديث، وربما لم يرفعه.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «صلاة الليل مثني مثني»^(٤) خرج على جواب السائل، كأنه قال له: يا رسول الله، كيف نُصلي بالليل؟ فقال: مثني مثني. ولو قال له: وبالنهار؟ جاز أن يقول كذلك أيضاً: مثني مثني. وما خرج على جواب السائل فليس فيه دليل على ما عداه وشكت عنه؛ لأنه جائز أن يكون

(١) سيأتي تخريجه ص ١٧٢، ٦٣١.

(٢) سؤالات مضر بن محمد - كما في فتح الباري ٤٧٩/٢.

(٣) في ي، م: «ينفي».

(٤) بعده في ي، م: «كلام».

مثله ، وجائز أن يكون بخلافه ، وهذا أصل عظيم من أصول الفقيه ، فصلاة النهار موقوفة على دلائلها ، فمن الدليل على أنها وصلاة الليل مثنى مثنى جميعاً ، أنه قد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « الصلاة مثنى مثنى ، تشهد في كل ركعتين » . لم يخص ليلاً من نهار .

حدثنا عبد الله بن محمد ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو داود ، حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا معاذ ، حدثنا شعبة ، عن عبد ربه بن سعيد^(١) ، عن أنس ابن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع ، عن عبد الله بن الحارث ، عن المطلب ، عن النبي ﷺ قال : « الصلاة مثنى مثنى ، تشهد في كل ركعتين »^(٢) ، وذكر الحديث . ورواه الليث عن عبد ربه ، فخالف شعبة في إسناده . وقد ذكرنا حديث الليث في باب موسى بن ميسرة^(٣) .

ودليل آخر وهو ما رواه علي بن عبد الله الأزدي البارقى ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » . فزاد زيادة لا تدفعها الأصول ، وتعضدها فتيا ابن عمر الذي روى الحديث وعلم مخرجه ، فإنه كان يفتى بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى .

(١) في ي ، م : « سعد » . وينظر تهذيب الكمال ٤٧٦/١٦ .

(٢) أبو داود (١٢٩٦) . وأخرجه أحمد ٦٦/٢٩ ، ٦٧ ، ٧٠ (١٧٥٢٣) ، ١٧٥٢٤ ، ١٧٥٢٨ ، ١٧٥٢٩ ، والبخارى في تاريخه ٢٨٤/٣ ، والترمذي في العلل الكبير ص ٨١ ، والنسائي في الكبرى (٦١٦ ، ١٤٤١) من طريق شعبة به .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٦٢٨ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ^(١)». وَقَالَ غُنْدَرٌ: مَثْنَى مَثْنَى^(٢).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمَرَ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^(٣): «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى^(٤)».

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي «الموطأ»^(٥) أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ. فَهَذِهِ فُتْيَا ابْنِ عَمَرَ، وَهُوَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى». وَعَلِمَ مَخْرَجَهُ وَفَهِمَ مَرَادَهُ. وَحَدِيثُ مَالِكٍ هَذَا وَإِنْ كَانَ مِنْ بَلَاغَاتِهِ، فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ عَنْ ابْنِ عَمَرَ؛ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ^(٦).

(١ - ١) عند ابن أبي شيبة: «ركعتان ركعتان».

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٤/٢ - ومن طريقه الدارمي (١٤٩٩) - وأخرجه ابن ماجه (١٣٢٢) من طريق وكيع وغندر به، وسيأتي ص ٦٣٠.

(٣ - ٣) سقط من: م، وفي ي: «قال».

(٤) أخرجه النسائي (١٦٦٥)، وابن خزيمة (١٢١٠) عن ابن بشار به، وأخرجه ابن ماجه (١٣٢٢) عن ابن بشار، عن غندر وحده به، وأخرجه الترمذي (٥٩٧) عن ابن بشار، عن ابن مهدي به.

(٥) الموطأ (٢٦١).

(٦) ابن وهب في موطئه (٣٤٨).

قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج،^(١) عن ابن أبي سلمة^(٢)، أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه، أنه سمع ابن عمر يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. يعني التطوع.

ومن الدليل أيضًا على أن صلاة النهار مثنى مثنى كصلاة الليل سواء، أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين، وبعد الجمعة ركعتين، وبعد المغرب ركعتين، وركعتي الفجر، وكان إذا قدم من سفر صلى في المسجد ركعتين قبل أن يدخل بيته، وصلاة الفطر والأضحى والاستسقاء، وقال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين»^(٣). ومثل هذا كثير.

ودليل آخر، أن العلماء لما اختلفوا في صلاة النافلة بالنهار، وقام الدليل على حكم صلاة النافلة بالليل، وجب رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه قياسًا. واختلف العلماء القائلون بأن صلاة الليل يُجلس في كل ركعتين منها، في قول رسول الله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى». هل يقتضى مع الجلوس تسليمًا أم لا؟ فقال منهم قائلون: لا يقتضى قوله هذا إلا الجلوس دون التسليم، فمن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بسبع، ومن شاء أوتر بتسع، ومن شاء أوتر بإحدى عشرة^(٤) لا يسلم إلا في آخرهن. روى ذلك عن جماعة

(١ - ١) سقط من النسخ، والمثبت من مصدرى التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٤/٢٤٢، ١٥/٥٥.

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٨٩).

(٣) في م: «عشر ركعة».

من السلف من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري . وكان إسحاق بن راهويه يقول : أما من أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع فإن شاء سلم بيتهن ، وإن شاء لم يسلم إلا في آخرهن ، وأما من أوتر بإحدى عشرة ركعة^(١) ، فإنه يسلم في كل ركعتين ، ويفرد الوتر بركعة . وحجة الثوري ، وأبي حنيفة ، وإسحاق ، ومن تابعهم في هذا الباب ما روى عن عائشة في صلاة النبي ﷺ بالليل ؛ منها حديث سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ^(٢) كانت صلاته بالليل أربعاً ، ثم أربعاً ، ثم ثلاثاً . ومنها حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ^(٣) كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة لا يسلم إلا في آخرهن . وألفاظ الأحاديث في ذلك عن عائشة رضي الله عنها مضطربة جداً ، وقد ذكرناها في باب ابن شهاب ، عن عروة^(٤) ، وسيأتي منها ذكر في باب سعيد بن أبي سعيد^(٥) ، وباب هشام بن عروة^(٥) إن شاء الله .

وحديث ابن عمر هذا يقضي على ما اختلف فيه من حديث عائشة في هذا الباب ؛ لأن حديث ابن عمر لم يختلف فيه أن صلاة الليل مثنى مثنى ، وإنما اختلف في ذكر صلاة النهار فيه ، وقوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى » . يقتضي التسليم والجلوس في كل ركعتين منها ، وهذا هو الصواب إن شاء الله

(١) ليس في : « الأصل » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) تقدم ص ١٢٤ - ١٢٨ .

(٤) تقدم ص ١٣٢ - ١٣٧ .

(٥) تقدم ص ١٣٩ - ١٤١ .

الذى لا يدلُّ لفظُ « مثنى » إلَّا عليه ، ألا ترى أنَّه لا يجوزُ أن يُقالَ : صلاةُ الظهرِ التمهيدِ مثنى مثنى . وإن كان يُجْلَسُ فى الرَّكْعَتَيْنِ منها .

وأجاز جماعةُ العلماء أن يكونَ الوترُ ثلاثَ ركعاتٍ لا زيادة . واختلفوا ؛ هل يُفْضَلُ بينَ الرَّكْعَتَيْنِ والركعة بتسليم أو لا ؟ فقال منهم قائلون : الوترُ ثلاثٌ لا يُفْضَلُ بينَهُنَّ بتسليم ، ولا يُسَلَّمُ إلَّا فى آخِرِهِنَّ . روى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأنس بن مالك ، وأبى أمامة ، وعمر بن عبد العزيز ^(١) . وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، والحسن بن حنبل . وقال الثوري : أَحَبُّ إلَيَّ أن يُوترَ بثلاث ، لا يسَلَّمُ إلَّا فى آخِرِهِنَّ . قال : وإن شئت أوترتَ بركعة ، وإن شئت بثلاث ، وإن شئت ^(٢) بخمس ، وإن شئت ^(٣) بسبع ، وإن شئت بتسع ، وإن شئت بإحدى عشرة ، لا تُسَلَّمُ إلَّا فى آخِرِهِنَّ . قال : والذى أُجمع عليه مِنَ الوترِ أنه بثلاث . وقال آخرون : يُفْضَلُ بينَ الشفعِ والوترِ بتسليم . روى عن ابنِ عمر رَجَمَهُ اللهُ أنه كان يُسَلَّمُ بينَ الركعتين ^(٣) والركعة ^(٣) فى الوترِ حتى يأْمُرَ ببعض حاجتِهِ ^(٤) . وروى مثلُ قولِ ابنِ عمر فى الفصلِ بينَ الشفعِ والوترِ بالتسليم ، عن عثمان بن عفان ،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٦٣٥، ٤٦٣٧، ٤٦٣٩، ٤٦٦١)، ومصنف ابن أبى شيبة ٢/٢٩٣ - ٢٩٥، والأوسط لابن المنذر (٢٦٤٧ - ٢٦٥١، ٢٦٥٣)، وشرح معاني الآثار ١/٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، وسنن البيهقي ٣/٣٠، ٣١.

(٢) بعده فى م : « أوترت » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سيأتى فى الموطأ (٢٧٤) .

وعبد الله بن عباس، وسعيد بن مالك، وزيد بن ثابت أيضًا، وأبي موسى الأشعري، ومعاوية، وعائشة، وابن الزبير، وفعله معاذ القاري مع رجال من أصحاب النبي ﷺ^(١). وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح^(٢)، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. وقال الأوزاعي: إن فصل فحسن، وإن لم يفصل فحسن. وكل هؤلاء يجوزون الوتر بركة غير أن مالكًا، والشافعي، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، يستحبون أن يُصلِّي ركعتين قبلها، ثم يُسلم، ثم يوتر بركة. وكان مالك من بينهم يكره أن يكون الوتر ركعة واحدة منفردة لا يكون قبلها شيء. وكان يحب على أصله في إجازته التسليم بين الشفع والوتر، ألا يكره الوتر بركة مفردة.

وقد حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا المفصل^(٣) بن محمد الجندی، قال: حدثنا علي بن زياد، قال: حدثنا أبو قرّة، قال: سألت مالكًا عن الرجل ينائم^(٤) عن الوتر حتى يُصبح، فقال لي: إن كان صلى من الليل شيئًا فليوتر بركة واحدة، وإن كان لم

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٦٤١، ٤٦٤٦، ٤٦٥١ - ٤٦٥٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٩٢/٢ والأوسط لابن المنذر (٢٦٣٧، ٢٦٣٨ - ٢٦٤٠، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٩، ٢٦٥٥)، وشرح معاني الآثار ٢٨٩/١، ٢٩٤، ٢٩٥، وسنن البيهقي ٢٥٣/٢، ٢٦.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٦٥٧)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٩٢/٢.

(٣) في الأصل، م، وموارد الظمان ١/٥١٠: «الفضل». وينظر الأنساب ٩٦/٢، ولسان الميزان ٨١/٦.

(٤ - ٤) سقط من: م.

يُصَلِّ فِي لَيْلَتِهِ تِلْكَ شَيْئًا ، فَلْيُوتِرْ بِثَلَاثٍ ؛ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ ، ثُمَّ يُوتِرُ التمهيد
بِوَاحِدَةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَشْنَى مَشْنَى ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ
الصَّبْحَ ، صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً يُوتِرُ لَهَا مَا قَدْ صَلَّى » .

قال أبو عمر: وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَجَازَ الْوُتْرَ بِرَكْعَةٍ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ ،
كَأَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ ؛ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ^(١) ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ،
وَمَعَاوِيَةُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَوْتَرَ مَعَاوِيَةَ بِرَكْعَةٍ لَيْسَ قَبْلَهَا
صَلَاةٌ . فَقَالَ : أَصَابَ . وَرَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ قُلَّ : أَصَابَ الشَّنَّةَ ^(٢) . وَبِهِ
قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ .
وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الْوُتْرُ ثَلَاثٌ ، يَسَلِّمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ . قَالَ :
وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْإِمَامِ الَّذِي ^(٣) يُوتِرُ بِالنَّاسِ فِي رَمَضَانَ فَلَا يَسَلِّمُ بَيْنَ الشَّفْعِ
وَالْوُتْرِ : أَرَى أَنْ يَصَلِّيَ خَلْفَهُ وَلَا يَخَالَفَ . قَالَ مَالِكٌ : وَكُنْتُ مَرَّةً أُصَلِّي
مَعَهُمْ ^(٤) ، فَإِذَا كَانَ الْوُتْرُ انصَرَفْتُ وَلَمْ أُوتِرْ مَعَهُمْ . وَقَدْ رَدَّ هَذَا عَلَى مَالِكٍ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَالَ : الْوُتْرُ مَعَهُمْ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ
الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ ، كُتِبَتْ لَهُ بِقِيَّةُ لَيْلَتِهِ » ^(٥) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :

(١) سَيِّئَتِي فِي الْمَوْطَأِ (٢٧٥) .

(٢) يَنْظُرُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْأَثَارِ مَا تَقْدَمُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي ي ، م : « خَلْفَهُمْ » .

(٥) تَقْدَمُ تَخْرِيجُهُ ص ١٠ .

الذى أختار للمصلّي أن يصلي إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة، فإن صلى دون ذلك ركعتين ركعتين وأوتر بواحدة، وسلم من كل ركعتين، وسلم بين الركعتين وركعة الوتر، فحسن، وإن أوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلا حرج. قال: وأحب الوتر إلى إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة، ويسلم في كل ركعتين منها، ويفصل بين الوتر وبين ما قبله بسلام.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى». يوجب أن يجلس المصلّي في كل ركعتين منها ويسلم، لا يجوز غير ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يقال: صلاة الظهر مثنى مثنى. ولا: صلاة العصر مثنى مثنى. وقوله: «إذا خفت الصبح أوترت بواحدة توتر لك»^(١) ما صليّت. يوجب أن يكون الوتر واحدة مفردة، وإذا جازت الركعة بعد صلاة جازت دونها؛ لأنها منفصلة بالسلام منها. وقد ذكرنا من أجاز ذلك وفعله من الصحابة رضي الله عنهم، وسائر العلماء.

وأما كراهية مالك وأصحابه للوتر بركعة ليس قبلها شيء؛ فلقوله ﷺ في هذا الحديث: «توتر له ما قد صلى». ومن لم يصل قبل الركعة شيئاً، فأى شيء توتر له؟ والوتر عندهم إنما يكون لصلاة تقدّمته. ألا ترى إلى قول ابن عمر رحمه الله: صلاة المغرب وتر صلاة النهار^(٢). وقد روى عن ابن مسعود في هذا المعنى: ما أجزأت ركعة قط. وسماها البتيراء^(٣). وأما الشافعي فقال: لو تنقل أحد

(١) في ي، م: «به».

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٧٦).

(٣) أخرجه الطبراني (٩٤٢٢).

بركعة لم أُعْتَفَ ، ولو دَخَلَ المسجدَ فحيَّاهُ بركعة لم أَعِبْ عليه ذلك ، وركعة التمهيد أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَلَّا يَصَلِّيَ شَيْئًا ، وَلَسْتُ أَمُرُّ أَحَدًا ابْتِدَاءً أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَةً وَاحِدَةً يَتَنَفَّلُ بِهَا فِي غَيْرِ الْوَتْرِ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ أُعْتَفَ ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْتَرُوا بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ ، وَالْوَتْرُ نَافِلَةٌ ، فَكَذَلِكَ التَّنَفُّلُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : أَقْلُ النَّافِلَةِ رَكْعَتَانِ ، وَلَا يَتَنَفَّلُ أَحَدٌ بِرَكْعَةٍ ، لَا فِي تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا فِي الْوَتْرِ أَيْضًا حَتَّى يَكُونَ قَبْلَ ذَلِكَ شَفْعٌ أَقْلُهُ رَكْعَتَانِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَالثَّوْرِيِّ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَوْسَفَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَرَجِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ قُبَيْطَةَ^(١) ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ^(٢) بْنُ مُحَمَّدٍ^(٣) بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزْدِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَتِيرَاءِ ؛ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ رَكْعَةً وَاحِدَةً يُوتِرُ بِهَا^(٤) . هُوَ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ الْعَقِيلِيُّ : الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي الْوَتْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَصَلِّ الصَّبْحُ ؛ فَقَالَ مِنْهُمْ

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : «قُبَيْطَةُ» . وينظر سير أعلام النبلاء ٥٠٨/١٢ ، والتاج (ق ب ط) .

(٣ - ٣) سقط من : م . وينظر ميزان الاعتدال ٥٣/٣ .

(٤) ذكره ابن حجر في لسان الميزان ١٥٢/٤ عن المصنف .

(٥ - ٥) في م : «أبي ربيعة بن» .

قائلون : إذا انفجر الصبح فقد خرج وقت الوتر ، ولا يصلي الوتر بعد انفجار الصبح ، روى ذلك عن ابن عمر ، وعطاء ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ^(١) ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه ، إلا أن أبا حنيفة كان يقول : إذا طلع الفجر فقد خرج وقت الوتر ، وعليه قضاؤه ؛ لأنه واجب عنده . ومن حجة من جعل وقت الوتر آخره طلوع الفجر ، قوله ﷺ في حديث ابن عمر هذا : « فإذا خشي الصبح فأوتر بواحدة » . وحجتهم أيضا ما ذكره عبد الرزاق ^(٢) وغيره ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقول : من صلى من ^(٣) الليل فليجعل آخر صلاته وترا ، فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر ، فإن رسول الله ﷺ قال : « أوتروا قبل ^(٤) الفجر » .

وقال آخرون : وقت الوتر ما بين صلاة العشاء إلى أن تُصلى الصبح . ومن أوتر بعد الفجر ؛ عبادة ^(٥) ، وابن عباس ^(٦) ، وأبو الدرداء ^(٧) ، وحذيفة ^(٧) ، وابن

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٥٩٠ ، ٤٥٩٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٢٨٩ ، والأوسط لابن المنذر (٢٦٧٣) .

(٢) عبد الرزاق (٤٦١٣) .

(٣) سقط من : ي ، م .

(٤) بعده في ي : « صلاة » .

(٥) سيأتي في الموطأ (٢٧٨ ، ٢٨٠) .

(٦) سيأتي في الموطأ (٢٧٧ ، ٢٧٨) .

(٧) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٢٨٦ ، والأوسط لابن المنذر ٥ / ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

مسعود^(١)، وعائشة^(٢). وقد روى ذلك عن ابن عمر^(٣) أيضًا، وبه قال مالك، التمهيد والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، كلهم يقول: يُوتر ما لم يُصلِّ الصبح. واختلِف في هذه المسألة عن الأوزاعي، وأبي ثور. وكذلك اختلِف فيها عن الشعبي، والحسين، والنخعي^(٤)، فزوى عنهم القولان جميعًا. وقال أيوب السخيتاني، وحميد: إنَّ أكثرَ وترنا لبعْدَ الفجر. ومن أهل العلم طائفة رأت الوتر بعد طلوع الشمس وبعد صلاة الصبح، وهو قول ليس عليه العمل عند الفقهاء، إلَّا ما ذكرنا عن أبي حنيفة ومن قال بقوله في إيجاب الوتر، وقد أوضحنا خطأه في ذلك في غير موضع من كتابنا هذا. وبالله التوفيق.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا ابن وضاح، قال: حدَّثنا حامد بن يحيى، وحدَّثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث ابن سفيان، قالا: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدَّثنا الحميدي، قالا جميعًا: حدَّثنا سفيان بن عيينة، قال^(٥) حامد: عن الزهري^(٦)، عن سالم، عن أبيه. وقال الحميدي^(٧): سمعتُ الزهري^(٨) وحدَّثنا^(٩) عن سالم، عن أبيه. ثم اتَّفقا، قال: سمعتُ رسولَ الله

(١) سيأتي في الموطأ (٢٧٩).

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٨٦، ٢٨٧، والأوسط لابن المنذر ١٩١/٥ - ١٩٣.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٥٩٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٨٨ - ٢٩١.

(٤) بعده في الأصل، م: «حدَّثنا».

(٥) بعده في ي: «وحدَّثنا».

(٦) بعده في الأصل: «قال».

(٧ - ٨) سقط من: م.

ﷺ يقول: « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » . وربما قال : « بركة » ^(١) .

حدثني خلف بن قاسم قراءة مثنى عليه ، أن أبا طالب محمد بن زكريا المقدسي حدثه ببیت المقدس ، قال : حدثنا محمد بن أحمد بن بُرد ، قال : حدثنا محمد بن المبارك الصوري ^(٢) ، قال : حدثنا معاوية بن سلام ، قال : حدثني يحيى بن أبي كثير ، قال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ونافع مولى ابن عمر ، عن عبد الله بن عمر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « صلاة الليل ركعتين ركعتين » ^(٣) ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ^(٤) .

ومما يحتج به أيضا لما لك في أن الركعة في الوتر لا تكون منفردة لا شيء قبلها ، ما أخبرنا به محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا الفضيل بن

(١) الحميدي (٦٢٨) . وأخرجه أحمد ١٦٣/٨ (٤٥٥٩) ، ومسلم (١٤٦/٧٤٩) ، والنسائي في الكبرى (٤٣٩ ، ١٣٨٠) ، وابن ماجه (١٣٢٠) من طريق سفيان به .

(٢) في الأصل : « المصري » . وينظر تهذيب الكمال ٣٥٤/٢٦ .

(٣ - ٣) في الأصل : « ركعتان ركعتان » ، وفي م ، ومسنند أحمد : « ركعتان » .

(٤) أخرجه النسائي (١٦٩٤) من طريق محمد بن المبارك به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٧٨/١ من طريق معاوية بن سلام به ، وأخرجه أحمد ٣٣٠/٩ (٥٤٥٤) من طريق يحيى بن أبي كثير به .

عياض ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « صلاة المغرب وتؤ صلاة النهار » ^(١) . أرسله أشعث ، عن ابن سيرين ، عن النبي ﷺ ^(٢) . ووقفه ^(٣) مالك ^(٤) ، عن ابن عمر قوله ^(٥) .

ومن حجة من أجاز الوتر ^(٦) بواحدة ليس قبلها ^(٧) شيء ، ما رواه همام ، عن قتادة ، عن عبد الله بن شقيق ، عن ابن عمر ، أن رجلاً من أهل البادية سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل ، فقال ياصبغيه هكذا : « مثني مثني ، والوتر ركعة من آخر الليل » ^(٨) .

وروى وهب بن جرير ، ^(٩) عن شعبة ^(١٠) ، عن أبي التياح ، عن أبي مجلز ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « الوتر ركعة من آخر الليل » ^(١١) .

- (١) النسائي في الكبرى (١٣٨٢) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٦٧٥) ، وابن أبي شيبة ٢/٢٨٢ ، وأحمد ٨/٤٥٦ ، ٩/٤٢ (٤٨٤٧ ، ٤٩٩٢) من طريق هشام به .
 (٢) أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٨٣) من طريق أشعث به .
 (٣) في الأصل ، ي : « رفعه » .
 (٤) بعده في ي ، م : « عن نافع » .
 (٥) سيأتي في الموطأ (٢٧٦) .
 (٦ - ٦) في الأصل : « فواحدة ليس سلفاً » .
 (٧) أخرجه أحمد ١٠/٤٤ (٥٧٥٩) ، وأبو داود (١٤٢١) ، والنسائي (١٦٩٠) من طريق همام به .
 (٨ - ٨) سقط من : م .
 (٩) أخرجه النسائي (١٦٨٨) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٧٧/١ من طريق وهب به .

ورواه^(١) القطان، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الوتر ركعة من آخر الليل»^(٢).

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، قال: حدثنا قريش بن حيان العجلي، قال: حدثنا بكر بن وائل، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل»^(٣). وتابعه الأوزاعي.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا العباس بن الوليد بن مزيد^(٤)، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، أن رسول الله ﷺ قال: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة»^(٥).

(١) في الأصل، م: «روى».

(٢) أخرجه النسائي (١٦٨٩) من طريق يحيى القطان به.

(٣) أبو داود (١٤٢٢). وأخرجه الطبراني (٣٩٦٢)، والحاكم ٣٠٣/١ من طريق عبد الرحمن بن المبارك به.

(٤) في النسخ: «يزيد». والمثبت من مصدر التخريج. وينظر تهذيب الكمال ٢٥٥/١٤.

(٥) النسائي (١٧١٠)، وفي الكبرى (١٤٠١). وأخرجه الدارمي (١٦٢٤)، وابن ماجه (١١٩٠)، من طريق الأوزاعي به.

ورواه^(١) ابنُ عيينةَ، عن الزهرى، عن عطاءِ بنِ يزيدَ،^(٢) عن أبى أيوب^(٣) التميمي موقوفًا من قوله، وزاد: ومن غلب^(٤) فليؤمئ إيماءً^(٥).

وزهد النسائي إلى أن الصحيح عنده موقوف، وخَرَّجَه أبو داودَ مرفوعًا كما ذكرنا عنه، وهو أولى إن شاء الله. وقد شُبِّهَ على قومٍ من متقدمي الفقهاء بمثل هذا الحديث وشبهه، فقالوا: الوتر واجب. وفي^(٦) حديث الأعرابي^(٧) في حديث طلحة بن عبيد الله في الخمس صلوات: هل عليّ غيرها يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا، إلا أن تطَّوَّعَ». دليل على أن لا فرض إلا الخمس. وسنوضح هذا المعنى بما يجب من القول فيه بعد ذكر الاختلاف في ذلك، ونبيِّن الصحيح فيه عندنا، في باب أبي سهيل^(٨) نافع من كتابنا^(٩) هذا إن شاء الله.

وقد حدَّثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدَّثنا محمد بن معاوية، قال: حدَّثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمود بن غيلان، قال: حدَّثنا وكيع، قال: حدَّثنا سفیان، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي، قال: ليس الوتر بحتم^(١٠) مثل

(١) في الأصل: «رواية».

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) بعده في م: «عليه».

(٤) أخرجه النسائي (١٧١٢)، وفي الكبرى (١٤٠٢) من طريق ابن عيينة به.

(٥ - ٦) في الأصل: «قول الأوزاعي».

(٦) في الأصل: «سهل».

(٧) سيأتي في شرح الحديث (٤٢٧) من الموطأ.

(٨) في الأصل: «محتم».

٢٦٨ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ
يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى

المكتوبة ، وَلَكِنَّهُ سُنَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١) . التمهيد

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ أَيْضًا ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ^(٢) ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ » ^(٣) .

^(٤) وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا خُصَّ بِهِ أَهْلُ
الْقُرْآنِ ، وَالَّذِينَ أَوْجَبُوهُ لَمْ يَخْصُوا بِوَجوبِهِ صَاحِبَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِ . وَقَدْ
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْقُرْآنِ هَلْهَذَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ غَيْرُ ذَلِكَ . وَفِي
حَدِيثِ طَلْحَةَ وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » ^(٥) . مَعَ
قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالصَّلَاةُ أَلْوَسَطَى ﴾ . [البقرة : ٢٣٨] . مَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِ كُلِّ
قَائِلٍ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ
مُحَيْرِيزٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخَدَّجِيُّ سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُكْنَى

(١) النَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (١٣٨٥) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/٢٩٦ ، وَأَحْمَدُ ٨٠/٢ (٦٥٢) ، وَأَبُو
يَعْلَى (٦١٨) مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ بِهِ .

(٢) فِي ي : «ع» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٣/٤٩٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢/٢٢٣ (٨٧٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤١٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ بِهِ .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ي ، م .

(٥) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٢٦٨) .

المُخَدَّجِيُّ ، سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ ، يَقُولُ : إِنْ الْوِتْرَ وَاجِبٌ .
 فَقَالَ الْمُخَدَّجِيُّ : فَرَحْتُ إِلَى عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ ، فَاعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ
 إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالذِّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ، فَقَالَ عِبَادَةُ : كَذَبَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ
 كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ ، لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ
 شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ،
 وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ
 شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ » .

أَبُو مُحَمَّدٍ يَقُولُ : إِنْ الْوِتْرَ وَاجِبٌ . قَالَ الْمُخَدَّجِيُّ : فَرَحْتُ إِلَى عِبَادَةِ بْنِ
 الصَّامِتِ ، فَاعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالذِّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ،
 قَالَ عِبَادَةُ : كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ
 كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا
 بِحَقِّهِنَّ ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ . وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ
 اللَّهِ عَهْدٌ ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ » ^(١) .

لَمْ يُخْتَلَفْ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ ،
 رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ^(٢) ، وَعَبْدُ رَبِّهِ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٩٩) . وأخرجه أبو داود (١٤٢٠) ، والنسائي (٤٦٠) ، والطحاوي
 فى شرح المشكل (٣١٠٦٧) ، والبيهقى ٨/٢ ، ٤٦٧ ، ٢١٧/١٠ من طريق مالك به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٩١ .

ابن سعيد^(١)، ومحمد بن إسحاق^(٢)، وعقيل بن خالد، ومحمد بن عجلان، وغيرهم - بهذا الإسناد ومعناه سواء، إلا أن ابن عجلان وعقيل لم يذكر المحدث في إسناده، فيما روى الليث عنهما^(٣).

ورواه الليث أيضًا عن يحيى بن سعيد كما رواه مالك سواء^(٤).

وإنما قلنا: إنه حديث ثابت. لأنه روى عن عبادة من طرق ثابتة صحاح من غير طريق المحدثي بمثل رواية المحدثي.

فأما ابن محيريز فهو عبد الله بن محيريز، وهو من جلة التابعين، وهو معدود في الشاميين، يروى عن معاذ بن جبل، وأبي سعيد الخدري، ومعاوية، وأبي محذورة، وغيرهم، توفى في خلافة الوليد بن عبد الملك. وأما المحدثي فإنه^(٥) لا يعرف بغير هذا الحديث، وقال مالك: المحدثي لقب وليس بنسب في شيء من قبائل العرب. وقيل: إن المحدثي اسمه رفيع. ذكر ذلك عن يحيى بن معين. وأما أبو محمد فيقال: إنه مسعود بن أوس الأنصاري. ويقال: سعد بن أوس.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٤٠١)، والطحاوي في شرح المشكل (٣١٦٩)، وابن حبان (٢٤١٧) من طريق عبد ربه به.

(٢) أخرجه أحمد ٤١٤/٣٧ (٢٢٧٥٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٣١٧٠) من طريق ابن إسحاق به.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣١٧٢) من طريق الليث عن ابن عجلان به، وأخرجه أيضًا في (٣١٧١) من طريق عقيل بن خالد.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣١٦٨)، والبيهقي ٤٦٧/٢ من طريق الليث به.

(٥) في ف، ر: «مجهول».

ويقال: إنه بذري. وقد ذكرناه في الصحابة^(١).

وفي هذا الحديث من الفقه دليل على ما كان القوم عليه من البحث عن العلم، والاجتهاد في الوقوف على الصحة منه، وطلب الحجة، وترك التقليد المؤدى إلى ذهاب العلم. وفيه دليل على أن من السلف من قال بوجوب الوتر. وهو مذهب أبي حنيفة، وقد ذكرنا وجه قوله، والحجة عليه في غير موضع من كتابنا هذا، والحمد لله.

وقد روى أبو عصمة نوح بن أبي مريم، عن أبان بن أبي عياش، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوتر على فريضة وهو لكم تطوع، والأضحى على فريضة وهو لكم تطوع، والغسل يوم الجمعة على فريضة وهو لكم تطوع»^(٢). وهذا حديث منكّر لا أصل له، ونوح بن أبي مريم ضعيف متروك، ويقال: اسم أبيه مريم يزيد بن جعونة^(٣)، وكان نوح أبو عصمة هذا قاضي مرو، مجتمّع على ضعفه، وكذلك أبان بن أبي عياش مجتمّع على ضعفه وترك حديثه.

وفيه أن الصلوات المكتوبات المفترضات خمس لا غير، وهذا محفوظ

(١) الاستيعاب ١٣٩١/٣.

(٢) ينظر مسند الفردوس (٧٤٣٣)، وكنز العمال (١٩٥٤١).

(٣) في الأصل، ف، م: «جعدة»، وفي ر: «جعدية». والمثبت هو الصواب، وينظر تهذيب الكمال ٥٦/٣٠.

فى غير ما حديث . وفيه دليل على أن من لم يصل من المسلمين فى مشيئة الله ، إذا كان موحدًا مؤمنًا بما جاء به محمد ﷺ مصدقًا مقرًا وإن لم يعمل ، وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها . ألا ترى أن المقر بالإسلام فى حين دخوله فيه يكون مسلمًا قبل الدخول فى عمل الصلاة وصوم رمضان ، بإقراره واعتقاده وعقده نيته ؟ فمن جهة النظر لا يجب أن يكون كافرًا إلا بدفع ما كان به مسلمًا ، وهو الجحود لما كان قد أقر به واعتقده . والله أعلم .

وقد ذكرنا اختلاف العلماء فى قتل من أتى من عمل الصلاة إذا كان بها مقرًا ، فى باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب ^(١) . والحمد لله .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى ، قال : حدثنا الحميدى ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، قال : حدثنى يحيى بن سعيد ومحمد بن عجلان ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عبد الله بن محيريز ، عن المخدجى ، قال : قيل لعبادة بن الصامت : إن أبا محمد يقول : الوتر واجب . قال : وكان أبو محمد رجلاً من الأنصار . فقال عبادة : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد فى اليوم والليلة ، من أتى بهن لم ينتقص من حقهن شيئاً استخفافاً بهن كان حقاً على الله أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن

شاء غفر له ، وإن شاء عذبه ^(١) .

وروى زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله الصنابحي ، قال :
زعم أبو محمد أن الوتر فرض واجب ، فقال عبادة بن الصامت : كذب
أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خمس صلوات افترضهن الله ،
من أحسن وضوءهن ، وصلأهن لوقتهن وأتم ركوعهن وسجودهن ، كان له
عند الله عهد أن يغفر له ، وإن لم يفعل ، جاء وليس له عند الله عهد ، إن شاء
عذبه ، وإن شاء غفر له » . حدثناه ^(٢) عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد
ابن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن حرب الواسطي ، قال :
حدثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا محمد بن مطر ، عن زيد بن أسلم .
فذكره ^(٣) .

حدثنا أحمد بن قاسم ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث
ابن أبي أسامة ، قال : حدثنا محمد بن عمر الواقدي ، قال : حدثنا عبد الحميد
ابن جعفر ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة التجاري ، أنه سأل عبادة بن
الصامت عن الوتر . قال : أمر حسن جميل ، قد عمل به رسول الله ﷺ

(١) الحميدى (٣٨٨) . وأخرجه الطبراني في الشاميين (٢١٨٢) من طريق ابن عيينة به .
(٢) في م : « حدثنا » .

(٣) أخرجه البيهقي ٣٦٦/٣ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٤٢٥) . وأخرجه
البيهقي ٢١٥/٢ من طريق يزيد بن هارون به ، وأخرجه أحمد ٣٧٧/٣٧ (٢٢٧٠٤) ، والطبراني في
الأوسط (٤٦٥٨) ، وأبو نعيم في الحلية ١٣٠/٥ ، ١٣١ من طريق محمد بن مطر به .

والمسلمون بعده،^(١) وليس بواجب^(٢). قال: وكان^(٣) عبادة يوتر بثلاث، وربما خرج والمؤذن يقيم، فأمر المؤذن أن يجلس حتى يوتر، ويقيم.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا يوسف بن موسى بن عبد الله الأودي، حدثنا عبد الله بن حبيب^(٤)، حدثنا يوسف بن أسباط، عن السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن كعب بن عجرة، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «أتدرون ما قال ربكم؟». قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «يقول: مَنْ صَلَّى الصلاة لوقتها، ولم يُضيّعها استخفافاً بحقها، فله على أن أدخله الجنة. ومن لم يصلها لوقتها، وضيّعها استخفافاً بحقها، فلا عهد له على، إن شئت غفرت له، وإن شئت عذبت^(٥)». عذبت^(٥).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قالا: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا هاشم^(٥)، قال: حدثنا عيسى ابن المسيب البجلي، عن الشعبي، عن كعب بن عجرة، قال: بينا نحن جلوس في مسجد رسول الله ﷺ مسندى ظهورنا إلى قبلة مسجده سبعة رهط؛ أربعة

(١ - ١) في ر: «فواجب على».

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٠٦٨)، والبيهقي ٤٦٧/٢ من طريق عبد الحميد بن جعفر به.

(٣) في م: «حنين». وينظر الجرح والتعديل ٤٦/٥.

(٤) أخرجه الطبراني ١٤٢/١٩ (٣١٢) من طريق السري به.

(٥) في الأصل، م: «هشيم». وينظر تهذيب الكمال ٣١/١٣٠.

من موالينا ، وثلاثة من عربنا ، إذ خرج علينا رسول الله ﷺ صلاة الظهر حتى انتهى إلينا فقال : « ما يجلسكم ههنا ؟ » . قلنا : يا رسول الله ، ننتظر الصلاة . قال : فأرّم^(١) قليلاً ، ثم رفع رأسه فقال : « أتدرون ما يقول رؤسكم تبارك وتعالى ؟ » . « قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : ^(٢) يقول : مَنْ صَلَّى الصلاة لوقتها ، وحافظ عليها ، ولم يضيّعها استخفافاً بحقها ، فله على عهد أن أدخله الجنة ، ومن لم يصلها لوقتها ، ولم يحافظ عايتها ، وضيّعها استخفافاً بحقها ، فلا عهد له ، إن شئت عذبتّه ، وإن شئت غفرت له »^(٣) .

قال أبو عمرو : ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن معنى حديث عبادة المذكور في هذا الباب ، ومعنى حديث كعب بن عجرة هذا ، أن التضييع للصلاة الذي لا يكون معه لفاعله المسلم عند الله عهد هو أن لا يقيم حدودها من مراعاة وقت وطهارة ، وتمام ركوع وسجود ، ونحو ذلك ، وهو مع ذلك يصلّيها ولا يمتنع من القيام بها في وقتها وغير وقتها ، إلا أنه لا يحافظ على أوقاتها . قالوا : فأما من تركها أصلاً ولم يصلّها فهو كافّر . قالوا : وترك الصلاة كفر . واحتجوا بآثار ؛ منها حديث أبي الزبير وأبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال :

(١) أرّم : سكت ولم يجب . ينظر النهاية ٢/٢٦٧ .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ف ، م .

(٣) أحمد ٥٥/٣٠ (١٨١٣٢) . وأخرجه الطبراني ١٤٢/١٩ (٣١١) ، وفي الأوسط (٤٧٦٤) من طريق هاشم بن القاسم به .

« بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . وما كان في معنى هذا من الآثارِ قد ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ^(١) ، عِنْدَ ذِكْرِنَا اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي أَحْكَامِ تَارِكِ الصَّلَاةِ هُنَالِكَ ، فَلَا مَعْنَى لَذِكْرِ ذَلِكَ هَلْهَنَا .

أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ ^(٢) فِيمَا أَجَازَ لَنَا ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ خَمِيرٍ وَهُوَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : نُبَشِّرُ أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا يَعْلَمَانِ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ ؛ تَوَمَّنَ بِاللَّهِ وَلَا تَشْرِكْ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيْمِ الصَّلَاةَ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ لِمَوَاقِيتِهَا ، فَإِنَّ فِي تَفْرِيطِهَا الْهَلَكَةَ ، وَتَوَدَّى الزَّكَاةَ طَيِّبَ النَّفْسِ بِهَا ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ ، ^(٣) وَتَسْمَعُ ^(٤) وَتَطِيعُ لِمَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكَ ، وَتَعْمَلُ لِلَّهِ وَلَا تَعْمَلُ لِلنَّاسِ ^(٥) .

وَمَا احْتَجُّوا بِهِ فِي أَنْ مَعْنَى حَدِيثِ عِبَادَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ تَضْيِيعُ الْوَقْتِ وَشِبْهُهُ ، مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْأَشْثَانِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زُبَيْرٍ ^(٥) ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ

(١) ينظر ما سيأتى ص ٢٩٢ - ٣٠٧ .

(٢) في م : «حمد» .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٠١٣ ، ٢٠٦٨٣) ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٣٢) من طريق أيوب به .

(٥) في م : « زريق » . وينظر تهذيب الكمال ٢ / ٣٦٩ .

الوليد ، عن ضُبارة بن عبد الله ، عن دُوَيْد بن نافع ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن أبا قتادة بن ربعي أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله تبارك وتعالى افترض على أمتي خمس صلوات ، وعهد عنده عهداً ؛ مَنْ حافظ عليهن لوقتهن أدخله الله الجنة ، ومَنْ لم يحافظ عليهن فلا عهد له عنده » ^(١) .

وذكر إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن ثُمير ، قال : حدثنا حفص ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، قال : كل شيء في القرآن : ساهون ، ودائمون ، وحافظون - فعلى مواقيتها .

قال : وحدثنا ابن ثُمير ، قال : حدثني أبي ، حدثنا الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، قال : الحفاظ على الصلاة : الصلاة لوقتها ، والسهو عنها : ترك وقتها ^(٢) . وعن عبد الله بن مسعود مثل ذلك ، وقد ذكرنا خبر ابن مسعود في باب زيد بن أسلم ^(٣) .

وأصبح شيء في هذا الباب من جهة النظر ومن جهة الأثر ، أن تارك الصلاة إذا كان مقرراً بها غير جاحد ولا مستكبر ، فاسق مرتكب لكبيرة موبقة من الكبائر الموبقات ، وهو مع ذلك في مشيئة الله عز وجل ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه ؛ فإنه لا يغفر أن يُشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . وقد يكون الكفر يُطلق

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٠) ، وابن ماجه (١٤٠٣) من طريق بقية بن الوليد به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣١٦/١ عن ابن ثُمير به .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٩٧ .

على مَنْ لم يخرج من الإسلام ، ألا ترى إلى قوله ﷺ في النساء : « رأيتهن أكثر أهل النار بكفرنَّ » . قيل : يا رسول الله ، أيكفرن بالله ؟ قال : « يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان » ^(١) . فأطلق عليهن اسم الكفر لکفرن العشير والإحسان ، وقد يُسمَّى كافر النعمة كافراً . وأصل الكفر التغطية للشيء ، ألم تسمع قول لبيد ^(٢) :

* في ليلة كفر النجوم غماؤها *

فيحتمل - والله أعلم - إطلاق الكفر على تارك الصلاة أن يكون معناه أن تركه الصلاة غطى إيمانه وغيبه حتى صار غالباً عليه ، وهو مع ذلك مؤمن باعتقاده ، ومعلوم أن مَنْ صلى صلاته ^(٣) ، وإن لم يحافظ على أوقاتها ، أحسن حالاً ممن لم يصلها أصلاً وإن كان مقرراً بها .

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدَّثنا محمد بن إسماعيل الترمذی ، قال : حدَّثنا أبو صالح ، قال : حدَّثني الليث ، قال : حدَّثني يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن الصُّنَابِحِيِّ ، عن عبادة بن الصامت ، أنه قال : إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ . وقال : بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا ننتهب ، ولا نعصى ، فالجنة إن فعلنا ذلك ، فإن غشينا من ذلك

(١) سيأتي في الموطأ (٤٤٧) .

(٢) شرح ديوانه ص ٣٠٩ .

(٣) في ف : « صلواته الخمس » .

شيئاً كان أمرُ ذلك إلى الله^(١) .

وحدَّثنا عبدُ الوارثُ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ الترمذِيُّ ، قال : حدَّثنا أبو توبةَ الربيعُ بنُ نافعٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ مهاجرٍ ، عن عروةَ بنِ رُوَيْمٍ ، عن ابنِ^(٢) حَاجِبٍ ، عن عبادةَ بنِ الصامتِ ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « مَنْ مات يشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له ، وأنَّ محمدًا عبدهُ ورسولُهُ - وجبت له الجنةُ » .

وحدَّثنا عبدُ الوارثُ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ البِرْتَنِيُّ ومحمدُ بنُ غالبِ التَّمَتَامِ ، قالا : حدَّثنا أبو حذيفةَ ، قال : حدَّثنا^(٣) محمدُ ابنُ^(٣) مسلمٍ ، عن عثمانَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أوسٍ ، قال : سَمِعْتُ أوسَ بنَ عبدِ اللهِ يقولُ : سَمِعْتُ عبادةَ بنَ الصامتِ يقولُ : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « مَنْ لَقِيَ اللهَ لا يشركُ به شيئاً دَخَلَ الجنةَ »^(٤) .

وحدَّثنا عبدُ الوارثُ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا الترمذِيُّ ، قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ الحكمِ بنِ أبي مريمَ ، حدَّثنا يحيى بنُ أيوبَ ، قال : حدَّثني محمدُ

(١) أخرجه الشاشي (١٢٠٦) من طريق عبد الله بن صالح به ، وأحمد ٤٠٧/٣٧ (٢٢٧٤٢) ، والبخاري (٣٨٩٣ ، ٦٨٧٣) ، ومسلم (٤٤/١٧٠٩) من طريق الليث به .

(٢) في م : « أبي » .

(٣ - ٣) في الأصل ، ف ، م : « أبو » . وينظر تهذيب الكمال ٤١٢/٢٦ .

(٤) أخرجه البخاري في تاريخه ١٧/٢ عن محمد بن مسلم به .

ابن عجلان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الله بن محيريز الجمحي، عن الصنابحي، أنه قال: دخلت على عبادة بن الصامت وهو في الموت، فلما رأيت ما به من العجز^(١) بكيت، فقال: ما يبكيك؟ فوالله لئن شُفعت لأشفعن لك، ولئن سُئلت لأشهدن لك، ولئن استطعت لأنفعتك، ووالله ما كتبتك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢).

قال أبو عمر: محمّل هذه الأحاديث بعد القصاص و^(٣) العفو، أن يكون^(٤) آخر أمر^(٥) الموحدين إلى الجنة، والحمد لله.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، وعبد الواحد، وهشيم، ويزيد ابن زريع - قالوا: حدثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن عبادة قال: أخذ علينا رسول الله ﷺ في البيعة حيث أخذ على النساء، ألا نشرك بالله

(١) العجز: القلق والكرب عند الموت. ينظر اللسان (ع ل ز).

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢١٨٠) من طريق سعيد بن أبي مريم به، وأخرجه أحمد ٣٨٤/٣٧ من طريق محمد بن عجلان به.

(٣ - ٤) في ص: «الفقران».

(٤ - ٥) في م: «آخر من».

شيئاً، ولا نزنى، ولا نسرق، ولا نقتل أولادنا، ولا يَغْضَهُ^(١) بعضنا بعضاً، ولا نعصيه في معروف، فمن أتى منكم حداً في الدنيا فَعَجَلَتْ له عقوبته فهو كفارته، ومن أخر ذلك عنه فأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له^(٢).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: سمعتُ الزهرى يقول: حدثنى أبو إدريس الخولاني، أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال: «تبايعونى على ألا تشرکوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا - الآية - فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فذلك إلى الله، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه». قال سفيان: كنا عند الزهرى، فلما حدث بهذا الحديث أشار على أبو بكر الهذلي أن أحفظه، فكتبته، فلما قام^(٣) الزهرى أخبرت به أبا بكر^(٤).

قال أبو عمر: قوله في حديث ابن شهاب هذا: «ومن أصاب من ذلك شيئاً». يريد: مما فيه الحدود، ما عدا الشرك. وقد بان ذلك في الحديث الذى

(١) سقط من: م. لا يَغْضَهُ بعضنا بعضاً: أى لا يرميه بالعضية، وهى البهتان والكذب. النهاية ٢٥٤/٣.

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٤٠٥) من طريق يزيد بن زريع به مختصراً، وأخرجه أحمد ٣٧/٣٤١ (٢٢٦٦٨) من طريق خالد الحذاء به.

(٣) فى م: «قدم».

(٤) الحميدى (٣٨٧). وأخرجه أحمد ٣٧/٣٥١ (٢٢٦٧٨)، والبخارى (٤٨٩٤، ٦٧٨٤)، ومسلم (١٧٠٩)، والترمذى (١٤٣٩)، والنسائى (٤٢٢١، ٥٠١٧) من طريق سفيان به.

قَبْلَ هَذَا ، وَذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ ، ١١٦] . وَمُقَيَّدٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا فَلَيْسَ فِي الْمَشِيئَةِ ، وَلَكِنَّهُ فِي النَّارِ وَعَذَابِ اللَّهِ ، أَجَارَنَا اللَّهُ وَعَصَمَنَا بِرَحْمَتِهِ مِنْ كُلِّ مَا يَقُودُ إِلَى عَذَابِهِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ 'عَبْدِ الْعَزِيزِ' الْعَنْسِيُّ^(٢) ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مِزْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » . زَادَ الْحَكَمُ : « وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ » . ثُمَّ اتَّفَقَا : « وَأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ » . وَقَالَ الْحَكَمُ : « مِنْ عَمَلِهِ »^(٣) .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، م : « عَبْدُ اللَّهِ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٩٢/٢٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ر ، م : « الْعَبْسِيُّ » ، وَفِي ف : « الْقَيْسِيُّ » . وَيَنْظُرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨) مِنْ طَرِيقِ مُبَشِّرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٤٩/٣٧ (٢٢٦٧٥) ، وَابْنُ خُبَرٍ (٣٤٣٥) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (١١١٣٢) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهِ .

وذكر الطحاوي^(١)، قال : حدثنا فهد بن سليمان ، قال : حدثنا عمرو بن التمهيد عون الواسطي ، قال : حدثنا جعفر بن سليمان ، عن عاصم ، عن شقيق ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أمر بعبد من عباد الله عز وجل أن يضرب في قبره بمائة جلدة ، فلم يزل يسأل الله ويدعوه حتى صارت جلدة واحدة ، فجلد جلدة واحدة ، فامتلاً قبره عليه نازاً ، فلما ارتفع عنه أفاق ، فقال : علام جلدتموني ؟ قالوا : إنك صليت صلاة بغير طهور ، ومزرت على مظلوم فلم تنصره » .

قال الطحاوي^(٢) : وفي هذا ما يدل على أن تارك الصلاة ليس بكافر ؛ لأن من صلى صلاة بغير طهور فلم يصل . وقد أجيبت دعوته ، ولو كان كافراً ما شيعت دعوته ؛ لأن الله يقول : ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ [الرعد : ١٤ ، غافر : ٥٠] . واحتج أيضاً بقوله ﷺ : « الذي يترك صلاة العصر ، فكأنما وتر أهله وماله »^(٣) . قال : فلو كان كافراً لكان القصص إلى ذكر ما ذهب من إيمانه لا إلى ذهاب أهله وماله .

ومعلوم أن ما زاد على صلاة واحدة من الصلوات في حكم الصلاة الواحدة ، ألا ترى أن تاركها عامداً حتى يخرج وقتها يستتاب على الوجه التي ذكرنا عن العلماء على مذاهبهم في ذلك ، في باب زيد بن أسلم^(٤) ، وجملة

(١) شرح المشكل (٣١٨٥) .

(٢) شرح المشكل ٢١٢/٨ ، ٢١٣ ، ٢١٩ .

(٣) تقدم في الموطأ (٢٠) .

(٤) سيأتي ص ٢٩٢ - ٣٠٧ .

٢٦٩ - مالك، عن أبي بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار، أنه قال: كنتُ أسيرُ مع عبدِ الله بنِ عمرَ بطريقِ مكةَ. قال سعيدٌ: فلمَّا

التمهيد

القول في هذا الباب أن من لم يحافظ على أوقات الصلوات لم يحافظ على الصلوات، كما أن من لم يحافظ على "كمال وضوئها" وتمام ركوعها وسجودها فليس بمحافظ عليها، ومن لم يحافظ عليها فقد ضيعها، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع، كما أن من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ولا دين لمن لا صلاة له. ورحم الله أبا العتاهية حيث يقول^(١):

أقم الصلاة لوقتها بطهورها ومن الضلال تفاوت الميقات^(٢).
قال أبو عمر: إنما ذكرنا أحاديث هذا الباب وإن كان فيها للمرجئة تعلُّق؛ لأن المعتزلة أنكرت الحديث المروي في قوله: «ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له». وقالت: من لم يأت بهن فهو في النار مخلد. فردت الحديث المأثور في ذلك عن النبي ﷺ من نقل العدول الثقات، وأنكرت ما أشبهه من تلك الأحاديث، ودفعت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. فضلت وأضلت، فذكرنا في هذا الباب من الآثار ما يضارح هذه الآية حجة عليهم. والحمد لله.

مالك، عن أبي بكر بن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن

القيس

(١ - ١) في ر: «كمالها بوضوها».

(٢) ديوانه ص ٥٩.

(٣) في الأصل: «الأوقات».

خَشِيتُ الصَّبْحَ ، نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : ^{الموطأ}
 أَيْنَ كُنْتَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : خَشِيتُ الصَّبْحَ ، فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
 أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٤٦٧] أُسْوَةٌ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى ، وَاللَّهِ . فَقَالَ : إِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ .

الخطاب ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ ^{التمهيد}
 مَكَّةَ . قَالَ سَعِيدٌ : فَلَمَّا خَشِيتُ الصَّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ ^(١) ، فَقَالَ لِي
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ فَقُلْتُ : خَشِيتُ الصَّبْحَ فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ . فَقَالَ
 عَبْدُ اللَّهِ : أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ ^(٢) ؟ فَقُلْتُ : بَلَى وَاللَّهِ . قَالَ : فَإِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ ^(٣) يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ .

وَقَعَ عِنْدَ أَكْثَرِ شُيُوخِنَا فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ^(٤) : أَبُو بَكْرِ بْنُ عَمْرٍو ، وَكَانَ
 أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ يَقُولُ : إِنْ يَحْيَى رَوَاهُ : أَبُو بَكْرِ بْنُ عَمْرٍو ، وَهُوَ خَطَأٌ ، إِنَّمَا هُوَ أَبُو
 بَكْرِ بْنُ عُمَرَ ، كَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةُ أَصْحَابِ مَالِكٍ ^(٥) .

قَالَ أَبُو عُمَرَ : هُوَ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ : أَبُو بَكْرِ بْنُ عُمَرَ . وَهُوَ مَعْرُوفُ
 النَّسَبِ ^(٦) ، مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَحَدِيثُهُ هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ ، وَفِيهِ

• القبس •

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَدْرَكْتُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، ص ، ر ، م : « حَسَنَةٌ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْحَدِيث » .

(٥) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (٢٠٦ ، ٢٥٢) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (٣٠٠) .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « بِالنَّسَبِ » .

بيان أن الوتر نافلة لا فريضة، وردّ لقول من أوجب الوتر فرضاً؛ لأن الشئنة المجتمعة عليها أن المسافر وغير المسافر لا يُصلي الفريضة على دأبه أبداً وهو أمين قادر على الصلاة بالأرض، ولا يجوز له ذلك، وسنّ رسول الله ﷺ للمسافر أن يُصلي على دأبه النوافل، وقد تقدّم في هذا الكتاب بيان ذلك في مواضع منه.

حدّثنا خلف بن قاسم، حدّثنا أبو الميمون محمد بن عبد الله بن مطرّف العسقلاني بعشقلان، حدّثنا محمد بن عبد الرحمن^(١) بن غزوان، قال: سمعت أبا، قال: سألت مالكا عن الرجل يُصلي على دأبه، فقال: أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر قال: أوتر رسول الله ﷺ وهو راكب.

وحدّثنا خلف بن قاسم، حدّثنا أحمد بن محمود^(٢) بن خليل، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثنا أبي، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا مالك، عن أبي بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر، قال: أوتر رسول الله ﷺ على البعير^(٣).

قال أبو عمر: لما أوتر رسول الله ﷺ على البعير علمنا أن الوتر حكمه حكم

(١) في ف: «المؤمن». وينظر تهذيب الكمال ١٧/٣٣٥.

(٢) في ر: «محمد». وهو أحمد بن محمود بن أحمد بن خليل. وينظر تاريخ بغداد ٥/١٥٧.

(٣) أحمد ٨/١١٣، ١١٤، ١٧٦/٩، (٤٥١٩، ٥٢٠٩). وأخرجه ابن ماجه (١٢٠٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي به، وأخرجه أحمد ١٠/١٦٠، (٥٩٣٦)، وعبد بن حميد (٨٣٧-متخب)، والدارمي (١٦٣١)، والبخاري (٩٩٩)، ومسلم (٣٦/٧٠٠)، والترمذي (٤٧٢)، والنسائي (١٦٨٧) من طريق مالك به.

النافلة لا حكم الفريضة ، إذ لا خلاف بين المسلمين ينقل كافتهم عن كافتهم عن نبيهم ﷺ أن الفريضة لا يُصلِّيها على الدابة أحدٌ وهو آمنٌ قادرٌ على أن يُصلِّيها بالأرض ، وإنما تُصلَّى الفريضة على الدابة في شدة الخوف ؛ لقول الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ . [البقرة : ٢٣٩] .

وقالت طائفة من أهل العلم : إنما تُصلَّى في شدة الطين والماء والوحل على الدابة لعدم الاستطاعة على صلاتها في الماء ، والله لا يُكلفُ نفساً إلا وسعها . فلما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يُوتر على البعير بان بذلك أن الوتر نافلة لا فريضة ، ومما يدل على ذلك أيضاً قوله ﷺ : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » . وقال الأعرابي النجدى : هل على غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوَّع » ^(١) . وقال الله عز وجل : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ . [البقرة : ٢٣٨] . ولو كانت الصلوات سبأ لم يكن فيها وسطي .

وقد تقدَّم ذكر الحالة التي يجوز فيها التنقل على الدابة وما للعلماء في ذلك من التنازع والاعتلال في باب عبد الله بن دينار ^(٢) ، وباب عمرو بن يحيى ^(٣) من هذا الكتاب . والحمد لله .

وقد روى هذا الحديث محمد بن داود بن أبي ناجية الإسكندراني ، عن ابن وهب ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس ، قال : رأيت النبي ﷺ يُصلِّي على

(١) سيأتي في الموطأ (٤٢٧) .

(٢) سيأتي ص ٦١٦ - ٦٢٤ .

(٣) سيأتي ص ٦١٤ ، ٦١٥ .

٢٧٠ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه

قال: كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر، وكان عمر بن الخطاب يؤتر آخر الليل.

قال سعيد بن المسيب: فأما أنا، فإذا جئت فراشي أوترت.

التمهيد

راحليته^(١) حيث توجهت به. وكذلك رواه محمد بن إبراهيم بن قحطبة، عن الحنيني، عن مالك، عن الزهري، عن أنس^(٢). وهذا الإسناد خطأ عند أهل العلم بالحديث، ولا يصح فيه^(٣) إلا ما في «الموطأ»: مالك، عن أبي بكر بن عمر، عن أبي الحباب، عن ابن عمر.

الاستدكار

وأما وتر أبي بكر رضي الله عنه حين كان يأتي فراشه، وتر عمر آخر الليل، وقول سعيد بن المسيب: أمّا أنا فإذا جئت فراشي أوترت^(٤). ففيه الإباحة في تقديم الوتر في أول الليل وتأخيرها عن ذلك. وهو أمر مجتمّع عليه، لا مدخل للقول فيه؛ لأن الوتر من صلاة الليل، وصلاة الليل لا وقت لها محدود، وإنما الأوقات للمكتوبات، فما فعل الإنسان من ذلك فحسن. وسيأتي القول في آخر وقت الوتر في باب الوتر بعد الفجر^(٥). إن شاء الله تعالى.

قالت عائشة رضي الله عنها: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ، فانتهي

القبس

.....

(١) في ف ١، ر، م: «داجته».

(٢) أخرجه الدارقطني في غرائب مالك - كما في نصب الراية ١٥١/٢ - من طريق مالك به.

(٣) سقط من: ر، وفي ر ١: «أبدأ».

(٤) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٠٢).

(٥) سيأتي ص ٢١٧ - ٢٢٢.

وترّه إلى السحر^(١) .

وعن عائشة أيضًا قالت : ربما أوتر رسول الله ﷺ أول الليل ، وربما أوتر آخره^(٢) .

وأما اختيار سعيد فعل أبي بكر رضي الله عنه دون فعل عمر رضي الله عنه مع علمه بفضل الصلاة في السحر ؛ فلأن الأخذ بالحزم في أمور الدين والدنيا أولى ؛ خوف غلبة النوم فيصبح على غير وتر . وكان أبو بكر رضي الله عنه إذا استيقظ وقد كان أوتر يصلي ركعتين ركعتين بعد أن أحرز وتره^(٣) . وقد كان من وصية رسول الله ﷺ لأبي ذر ، وأبي الدرداء ، وأبي هريرة ، ألا ينام أحدهم إلا على وتر^(٤) . وحشبتك بهذا حجة لاختيار سعيد فعل أبي بكر .

وقد روى عن النبي ﷺ أنه ذكر له فعل أبي بكر في الوتر وفعل عمر ، فقال : « حذر هذا » - يعني أبا بكر - « وقوى هذا »^(٥) . يعني عمر . ولم يفضل فعل واحد منهما ولا أنكر عليه ؛ لعلمه بأنهما قد اجتهدا جهدهما .

(١) أخرجه البخاري (٩٩٦) ، ومسلم (٧٤٥) .

(٢) أخرجه أحمد ٢١١/٤٢ (٢٥٣٤٤) ، وأبو داود (٢٢٦) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٨٥ ، والبيهقي ٣/٣٦ .

(٤) سيأتي تخريج هذه الآثار ص ٦٤٧ ، ٦٤٨ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٦١٥) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/٣٤٢ ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا ، وينظر التلخيص الحبير ١٧/٢ .

٢٧١ - مالك ، أنه بلغه أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر عن الوتر :
أواجب هو ؟ فقال عبد الله بن عمر : قد أوتر رسول الله ﷺ وأوتر
المسلمون . فجعل الرجل يُرَدِّد عليه ، وعبد الله بن عمر يقول : أوتر
رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون .

٢٧٢ - مالك ، أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول :
مَنْ خَشِيَ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَلْيُوتِرْ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ، وَمَنْ رَجَا أَنْ يَسْتَيْقِظَ

وأما سؤال الرجل عبد الله بن عمر عن الوتر : أواجب هو ؟ وجواب ابن
عمر له : أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون . فردد عليه الرجل السؤال ، فلم
يزده على هذا الجواب^(١) . ففيه دليل على أن الوتر ليس بواجب ، ولو كان واجباً
عنده لأفصح له بوجوبه ، ولكنه أخبره بما دله على أنه سنة معمول بها ، ليدفع عنه
تأويل الخصوص في ذلك والنسخ ؛ لأن في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة ، فلما
تلقى المسلمون عمله^(٢) ذلك بالاتباع ، بأن بأنه لم يخص به نفسه ؛ كالوصال في
الصيام وما أشبهه .

وقول عائشة رضي الله عنها : مَنْ خَشِيَ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يُصْبِحَ فَلْيُوتِرْ قَبْلَ أَنْ
يَنَامَ ، وَمَنْ رَجَا أَنْ يَسْتَيْقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُؤَخِّرْ وَتَرَهُ^(٣) . تفسير الحديث أبي بكر

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٠٣) .

(٢) في م : « علمه » .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٠٤) .

آخِرَ اللَّيْلِ ، فَلْيُؤَخِّرْ وَتَرَهُ .

الموطأ

٢٧٣ - مالك ، عن نافع ، أنه قال : كنتُ مع عبدِ اللهِ بنِ عمرَ بمكةَ
والسماءِ مُعِيَمَةً ، فَخَشِيَ عبدُ اللهِ الصُّبْحَ ، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ ، ثُمَّ انْكَشَفَ
الْغَيْمُ ، فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا ، فَشَفَعَ بِوَاحِدَةٍ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ
رَكْعَتَيْنِ ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ .

وعمرُ في ذلك . إلا أن قولها : وَمَنْ رَجَا أَنْ يَسْتَيْقِظَ . فالرجاء قد يَقَعُ^(١) المرجوُّ
منه وقد لا يَقَعُ . ففعلُ أبي بكرٍ واختيارُ سعيدٍ ليس بمدفوعٍ بقولها ، ولكلُّ وجهٍ .
وقد بيَّنا موضعَ الاختيارِ في « الفضائلِ والمباحاتِ » ، وباللهِ العصمةُ والتوفيقُ .
وقد رَوَى عبدُ الحميدُ بنُ جعفرٍ ، عن أبيه ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي عُمَرَ ،
أنه سألَ عبادَةَ بنَ الصَّامِتِ عن الوترِ ، فقال : أمرٌ حسنٌ جميلٌ ، قد عَمِلَ به
رسولُ اللهِ ﷺ والمسلمون بعده^(٢) .

وأما حديثُ مالكٍ ، عن نافعٍ ، قال : كنتُ مع ابنِ عمرَ بمكةَ والسماءِ
مُعِيَمَةً ، فَخَشِيَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ الصُّبْحَ ، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ ،
فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا ، فَشَفَعَ بِوَاحِدَةٍ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ
أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ^(٣) .

القبس

(١) في م : « نفع » .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٩٢ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥١) ، ورواية أبي مصعب (٣٠٥) . وأخرجه الشافعي ١ / ١٤١ ،
٢٤٨ / ٧ ، والبيهقي في المعرفة (١٤١٢) عن مالك به .

فقد روى عن ابن عمر هذا المذهب في شفع الوتر بعد النوم من وجوه .

روى الثوري ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أنه كان يشفع وتره ، ثم يصلّي مثنى مثنى ، ثم يوتر . وروى الشعبي ، عن ابن عمر مثله ^(١) .

وهذه مسألة يعرفها أهل العلم بمسألة نقض الوتر .

وقد روى مثل قول ابن عمر في ذلك عن علي ، وعثمان ، وابن مسعود ، وأسامة ، ولم يختلف عنهم في ذلك ، واختلف فيها عن ابن عباس ، وسعيد بن أبي وقاص ^(٢) . وقال بمذهب ابن عمر في ذلك جماعة ؛ منهم عروة بن الزبير ، ومكحول ، وعمر بن ميمون ^(٣) . وحجّتهم قوله ﷺ : « الوتر ركعة من آخر الليل » ^(٤) . وقوله : « فإذا خشي أحدكم الصبح أوتر بركعة واحدة » ^(٥) . وخالف هذا المذهب في نقض الوتر جماعة أيضًا من السلف ، فروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من وجوه ، أنه كان يوتر قبل النوم ^(٦) ، ثم إن قام صلى ركعتين ركعتين ولم يعد الوتر . وروى ذلك عن طائفة من الصحابة أيضًا ؛ منهم عمار بن ياسر ، وعائذ بن عمرو ، وعائشة أم المؤمنين ^(٧) . وكانت عائشة تقول في ذلك :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٤/٢ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق ٢٩/٣ - ٣٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ ، والأوسط لابن المنذر ١٩٦/٥ - ٢٠٠ .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٤/٢ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥) تقدم في الموطأ (٢٦٧) .

(٦) تقدم تخريجه ص ٢٠٧ .

أَوْثَرَانِ فِي لَيْلَةٍ ۚ إِنكَارًا مِنْهَا لِنَقْضِ الْوَتْرِ^(١) . وَقَالَ بِذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ جَمَاعَةٌ ؛ الِاسْتِذْكَارُ مِنْهُمْ عُلُقْمَةُ ، وَأَبُو مِجْلَزٍ ، وَطَاوُسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ^(٢) . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَالْحَجَّةُ لَهُمْ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا وَثَرَانِ فِي لَيْلَةٍ » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا وَثَرَانِ فِي لَيْلَةٍ »^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ مَنْ شَفَعَ الْوَتَرَ بِرُكْعَةٍ ، فَلَمْ يَوْتِرْ فِي رُكْعَةٍ قِيلَ لَهُ : مُحَالٌّ أَنْ يَشْفَعَ رُكْعَةً قَدْ سَلَّمَ مِنْهَا ، وَنَامَ مُصَلِّيًا ، وَتَرَخَى الْأَمْرَ فِيهَا ، وَقَدْ كَتَبَهَا الْمَلَكُ الْحَافِظُ وَتَرَا ، فَكَيْفَ تَعُودُ شَفْعًا ؟ هَذَا مَا لَا يَصِحُّ فِي قِيَاسٍ وَلَا نَظَرٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٤٣/١ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٦٨٨ - ٤٦٩٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٨٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢/٢٨٦ . وأخرجه أحمد ٢٢٢/٢٦ (١٦٢٩٦) ، وأبو داود (١٤٣٩) ، والترمذي (٤٧٠) ، والنسائي (١٦٧٨) ، وابن خزيمة (١١٠١) من طريق ملازم به .

٢٧٤ - مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين
الركعتين والركعة في الوتر؛ حتى يأمر ببعض حاجته.

الاستدكار

وأما حديثه عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين
والركعة^(١) في الوتر^(٢) حتى يأمر ببعض حاجته^(٣).

فهذه المسألة أيضًا اختلف فيها السلف والخلف؛ فزوى الفصل بين الشفع
وركعة الوتر بالسلام عن عثمان، وسعيد، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن
عباس، وأبي موسى الأشعري، ومعاوية، وابن الزبير، وعائشة^(٤) رضي الله
عنهم^(٥). وكان معاذ القاري^(٦) يؤم جماعة من أصحاب النبي ﷺ في رمضان،
فيفعل ذلك معهم^(٧).

وبهذا قال مالك، والشافعي، وأصحابهما، وأحمد، وأبو ثور. وهو قول
سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم. وحجة
من ذهب هذا المذهب قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح

القبس

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٨)، وبرواية أبي مصعب (٣٠٦). وأخرجه الشافعي ١/٤٠،
والبخاري (٩٩١)، والبيهقي ٢٦/٣ من طريق مالك به.

(٣) في ح: «على».

(٤) ينظر الأوسط لابن المنذر ١٧٧/٥ - ١٨٠.

(٥) معاذ بن الحارث بن الأرقم الأنصاري القاري، يكنى أبا حليلة، أدرك من حياة النبي ﷺ ست
سنين، وهو ممن أقامهم عمر يصلون بالناس التراويح، قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين. أسد الغابة
١٩٧/٥، والإصابة ١٣٨/٦.

(٦) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢٦٣٩).

فصل ركعة توتر لك ما قد صليت^(١) . وما رواه جماعة من أصحاب ابن الاستذكار شهاب ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة ، يسلم بين كل ركعتين منها ويوتر بواحدة^(٢) .
وقد ذكرنا من قال ذلك عن ابن شهاب ، ومن خالفه فيه فيما تقدم من هذا الكتاب .

وقال آخرون : التوتر ثلاث ركعات ، لا يفصل بينهن بسلام .

رؤي ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس على اختلاف عنه ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وأبي أمية^(٣) . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وهو الذي استحبه الثوري ، وكان الأوزاعي يقول : إن شاء فصل قبل الركعة بسلام ، وإن شاء لم يفصل .

وحجة هؤلاء حديث عائشة إذ سُئِلَتْ عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقالت : كان يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطُولِهِنَّ ، ثم يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطُولِهِنَّ ، ثم يصلي ثلاثاً^(٤) . قالوا : صلي أربعاً بغير سلام ، وأربعاً كذلك ، وثلاثاً أوتر بها . وما رواه ابن سيرين ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه

(١) تقدم في الموطأ (٢٦٧) .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٢٦ .

(٣) ينظر الأوسط لابن المنذر ١٨٠/٥ وما بعدها .

(٤) تقدم في الموطأ (٢٦٣) .

٢٧٥ - [٤٦ ظ] مالك ، عن ابن شهاب ، أن سعد بن أبي وقاص كان يؤتِر بعد العتمة بواحدة .

قال يحيى : قال مالك : وليس على هذا العمل عندنا ، ولكن أدنى الوتر ثلاث .

الاستدكار قال : « صلاة المغرب وتر صلاة النهار » ^(١) . ومعلوم أن المغرب ثلاث ركعات ، لا يُسلم إلا في آخرهن ، فكذا وتر صلاة الليل .

وحديث أبي أيوب الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « من شاء أوتر بسبع ، ومن شاء أوتر بخمس ، ومن شاء أوتر بثلاث ، ومن شاء أوتر بواحدة » ^(٢) .

وأما حديثه عن ابن شهاب ، أن سعد بن أبي وقاص كان يؤتِر بعد العتمة بركعة واحدة ^(٣) . قال مالك : وليس على هذا العمل عندنا ، ولكن أدنى الوتر ثلاث . وقد روى مثل فعل سعد بن أبي وقاص في ذلك عن عثمان بن عفان ، وابن عمر ، وابن الزبير ^(٤) . ورؤي أن معاوية فعله ، فذكر ذلك لابن عباس ، فقال : أصاب . أو قال : أصاب السنة ^(٥) . وقال جماعة من أهل العلم من

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ١٨٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٨٤ .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٠٧) . وأخرجه الشافعي ١٤٠/١ ، ٢٠٤/٧ ، والروزي في مختصر الوتر ص ١٢٣ ، والبيهقي في السنن الصغرى (٧٩٣) ، والعرفة (١٣٨٩) من طريق مالك به .

(٤) تقدم ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٥) تقدم تخريجه ص ١٧٦ .

٢٧٦ - مالك ، عن عبد الله بن دينار ، أن عبد الله بن عمر كان الموطأ يقول : صلاة المغرب وتز صلاة النهار .

أصحاب الشافعي وغيرهم : كل من روى عنه الفصل بين الشفع وركعة الوتر الاستذكار بسلام من الصحابة والتابعين ، فهو مجيز الوتر بركعة واحدة ليس قبلها شيء . وحجتهم ما تقدم ذكره . وقالوا : ليس أحد ممن يفصل بين ذلك بسلام ويفرد الركعة مما قبلها ، يكره الوتر بواحدة ليس قبلها شيء ، إلا مالك بن أنس ومن تابعه .

وأجاز الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وداود الوتر بواحدة ليس قبلها شيء من صلاة النافلة ؛ إلا أنهم يستحبون أن يكون قبلها صلاة . قال الشافعي : أقلها ركعتان وأكثرها عشر ، على ما ثبت عن النبي ﷺ .

وأما مالك فكان يكره أن يوتر أحد بركعة لا صلاة نافلة قبلها ، ويقول : أي شيء يوتره الركعة ، وقد قال رسول الله ﷺ : « توتر له ما قد صلى » ^(١) ؟ وكره ابن مسعود الوتر بركعة ليس قبلها شيء ، وسمّاها البتراء ^(٢) . وهو مذهب كل من رأى الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام .

وأما حديثه عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : صلاة المغرب وتز صلاة النهار ^(٣) .

القبس

(١) تقدم في الموطأ (٢٦٧) .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧٨ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٩) ، وبرواية أبي مصعب (٣٠٨) .

قال يحيى: قال مالك: من أوتر أول الليل، ثم نام، ثم قام، فبدا له أن يُصلي، فليُصلِّ مثنى مثنى، فهو أحب ما سمعتُ إلى.

فقد روى مرفوعاً عن النبي ﷺ^(١). واستدل بعض أصحابنا على أن الوتر لا ينبغي أن يكون إلا بعد صلاة أقلها ركعتان بهذا الخبر. وقالوا: إذا كانت المغرب وتر صلاة النهار - يعنى المكتوبات؛ لأنها من جنسها - فكذلك ينبغي أن يكون الوتر لصلاة نافلة تقدمتها، ولا تكون ركعة مفردة.

قال مالك: من أوتر أول الليل، ثم نام، ثم قام، فبدا له أن يصلي، فليُصلِّ مثنى مثنى، فهو أحب ما سمعتُ إلى في ذلك. ولا يشفع وتره ولا يعيده، وهو خلاف لابن عمر.

وقد ذكرنا من تقدم مالكاً إلى اختياره ذلك من السلف، ومن تابع ابن عمر على مذهبه في هذا الباب.

وقد أخبر مالك أن الخلاف في ذلك قد سمعه، واختار من ذلك ما اختاره، وهو الاختيار عند أكثر الفقهاء.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٤٨/٦ من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، وتقدم تخريجه ص ١٨٣ من طريق ابن سيرين عن ابن عمر.

الوتر بعد الفجر

٢٧٧ - مالكٌ ، عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري ، عن سعيد بن جبير ، أن عبد الله بن عباس رقد ، ثم استيقظ ، فقال لخادمه : انظر ما صنع الناس . وهو يومئذ قد ذهب بصره ، فذهب الخادم ، ثم رجع فقال : قد انصرف الناس من الصبح . فقام عبد الله بن عباس فأوتر ، ثم صلى الصبح^(١) .

٢٧٨ - مالكٌ ، أنه بلغه أن عبد الله بن عباس ، وعبدادة بن الصامت ، والقاسم بن محمد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، قد أوتروا بعد الفجر .

٢٧٩ - مالكٌ ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن عبد الله بن مسعود قال : ما أبالي لو أقيمت صلاة الصبح وأنا أوتر .

الاستدكار

باب الوتر بعد الفجر^(٢)

مالكٌ ، عن ابن عباس ، وعبدادة بن الصامت ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، والقاسم بن محمد ، أنهم أوتروا بعد الفجر^(٣) .

وعن ابن مسعود ، أنه قال : ما أبالي لو أقيمت الصلاة وأنا أوتر^(٤) .

القيس

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٦) ، وبرواية أبي مصعب (٣١٠) . وأخرجه البيهقي ٤٨٠/٢ من طريق مالك به .
- (٢) بعده في الأصل ، م : «ذكر فيه» .
- (٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣١١) . وذكره محمد بن نصر في مختصر الوتر ص ١٤٠ .
- (٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٥) ، وبرواية أبي مصعب (٣١٢) . وأخرجه البيهقي ٤٨٠/٢ من طريق مالك به .

٢٨٠ - [٤٧و] مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : كان عبادة بن الصامت يؤثم قوماً ، فخرج يوماً إلى الصبح ، فأقام المؤذن صلاة الصبح ، فأسكته عبادة حتى أوتر ، ثم صلى بهم الصبح .

٢٨١ - مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، أنه قال : سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ عامرٍ بنِ ربيعة يقول : إني لأوترُ وأنا أسمعُ الإقامة . أو : بعدَ الفجرِ . يشكُّ عبدُ الرحمنِ أي ذلك قال ^(١) .

٢٨٢ - مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، أنه سمع أبا القاسم ابنَ محمدٍ يقول : إني لأوترُ بعدَ الفجرِ ^(٢) .

قال يحيى : قال مالك : وإنما يُوترُ بعدَ الفجرِ من نام عن الوترِ ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يتعمدَ ذلك حتى يضعَ وتره بعدَ الفجرِ .

وعن عبادة بن الصامت ، أنه أسكت المؤذن بالإقامة لصلاة الصبح حتى أوتر ^(٣) .

وقال مالكُ بآثر ذلك : إنما يُوترُ بعدَ الفجرِ من نام عن الوترِ ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يتعمدَ ذلك حتى يضعَ وتره بعدَ الفجرِ .

-
- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٣) ، ورواية أبي مصعب (٣١٤) .
 (٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٤) ، ورواية أبي مصعب (٣١٥) . وأخرجه ابن أبي شيبه ٢٩٠/٢ من طريق مالك به .
 (٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٥٧) ، ورواية أبي مصعب (٣١٣) . وأخرجه البيهقي ٤٨٠/٢ من طريق مالك به .

قال أبو عمر: اختلف السلف من العلماء والخلف بعدهم في آخر وقت الاستدكار الوتر، بعد إجماعهم على أن أول وقته بعد صلاة العشاء، وأن الليل كله حتى ينفجر الصبح وقت له، إذ هو آخر صلاة الليل، فقال منهم قائلون: لا يصلي الوتر بعد طلوع الفجر، وإنما وقتها من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فلا وتر. ومن قال هذا سعيد بن جبير، ومكحول، وعطاء بن أبي رباح^(١). وهو قول سفيان الثوري، وأبي يوسف، ومحمد.

وحجّتهم حديث خارجة بن حذافة العدوي، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: «إن الله قد أمّدكم بصلاة هي خير لكم من حُمُر النّعم هي الوتر، جعلها الله لكم ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر»^(٢).

وقد ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٣)، عن هشيم، عن أبي هارون^(٤)، عن أبي سعيد الخدري، قال: نادى مُنادي رسول الله ﷺ: أَلَا «لا وتر بعد طلوع الفجر». وأبو هارون العبدى ليس ممن يُحتج به. وقال آخرون: يصلي الوتر ما لم يُصل الصبح، فمن صلى الصبح فلا يصلي الوتر.

رؤى هذا القول عن ابن مسعود، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وحذيفة، وعائشة^(٥). وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل،

- (١) ينظر عبد الرزاق (٤٥٩٠، ٤٥٩٢)، وابن أبي شيبة ٢/٢٨٩، وابن المنذر ٥/١٩٠.
 (٢) أخرجه الدارمي (١٦١٧)، وأبو داود (١٤١٨)، والترمذي (٤٥٢)، وابن ماجه (١١٦٨) من حديث خارجة.
 (٣) ابن أبي شيبة ٢/٢٨٨.
 (٤) في ح: «هريرة». وينظر تهذيب الكمال ٢١/٢٣٢.
 (٥) ينظر الأوسط لابن المنذر ٥/١٩١.

الاستدكار وأبو ثور، وإسحاق، وجماعة.

وهو الصواب عندى لأننى لا أعلم لهؤلاء الصحابة^(١) مخالفاً من الصحابة . فدلّ إجماعهم على أن معنى الحديث فى مراعاة طلوع الفجر، أريد به ما لم تُصَلِّ صلاة الفجر . ويحتمل أيضاً أن يكون ذلك لمن قصده واعتمده، وأما من نام عنه وغلبته عينه حتى انفجر الصبح، وأمكته أن يُصليته مع الصبح قبل طلوع^(٢) الشمس فليس^(٣) ممن^(٤) أريد بذلك الخطاب، والله الموفق للصواب . وإلى هذا المعنى أشار مالك رحمه الله .

وأما من أوجب قضاء الوتر بعد طلوع الشمس فقد شذَّ عن الجمهور وحكم للوتر بحكم الفريضة، وقد أوضحنا خطأ قوله فيما مضى من هذا الكتاب^(٥) . روى ذلك عن طائفة من التابعين، منهم طاووس، وهو قول أبى حنيفة، وخالفه أصحابه . إلا أن من أهل العلم من استحَبَّ، ورأى إعادة الوتر بعد طلوع الشمس . وقال الثوري: إذا طلعت الشمس فإن شاء قضاها، وإن شاء لم يقضه . وقال الأوزاعي: يقضيه متى ما ذكره من يومه حتى يصلّى العشاء الآخرة، فإن لم يذكر حتى صلّى العشاء لم يقضه بعد، فإن فعل شفع وتره . قال الليث: يقضيه بعد طلوع الشمس . وقال مالك والشافعي: لا يقضيه . واختلف أصحابنا وغيرهم فيمن ذكر الوتر فى صلاة الصبح .

القيس

(١) سقط من: ح .

(٢ - ٢) فى الأصل: «الفجر فليس»، وفى م: «الشمس» .

(٣) فى الأصل، م: «مما» .

(٤) تقدم ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

واختلف في ذلك أيضاً قول مالك على قولين ؛ فقال مرة : يَقْطَعُ وَيُصَلِّي الاستدكار الوتر . واختاره ابن القاسم ، فضارع في ذلك قول أبي حنيفة في إيجاب الوتر . ومرة قال : لا يَقْطَعُ ويتمادى في صلاة الصبح ، ولا شيء عليه ولا يُعِيدُ الوتر . وهو قول الشافعي والجمهور من العلماء . وهو الصواب ؛ لأن القطع لمن ذكر صلاة وهو في صلاة لم يكن من أجل شيء غير الترتيب في صلاة اليوم . ومعلوم أنه لا رتبة بين الوتر وصلاة الصبح ؛ لأنه ليس من جنسها ، وإنما الرتبة في المكتوبات لا في النوافل من الصلوات .

وما أعلم أحداً قال : يَقْطَعُ صلاة الصبح . لمن ذكر فيها أنه لم يوتر ، إلا أبا حنيفة وابن القاسم . وأما مالك ، فالصحيح عنه أنه لا يَقْطَعُ .

”وقد قال أبو ثور ومحمد : لا يَقْطَعُ“ . وهو قول جمهور أصحابنا ، وتحصيل مذهبنا . ولولا إيجاب أبي حنيفة للوتر ما رأى القطع ، والله أعلم . فإن قيل : إنما أمر بقطع صلاة الصبح للوتر ؛ لأن الوتر لا يُقْضَى ولا يُصَلَّى بعد صلاة الصبح ، وإنما وقته قبل الفجر وقبل صلاة الصبح عندنا ، وهو من الشئ المؤكدة ، فمن نسيه ثم ذكره وهو في صلاة الصبح ، قطعها إذا كان في سعة من وقتها ، وصلّى الوتر ثم صلى الصبح ، فيكون قد أتى بالسنة والفريضة في وقتها^(١) .

قيل : ليس لهذا أصل في الشرع المجتمع عليه ، بل الأصل أن لا يُبطل

(١ - ١) سقط من : ح .

(٢) بعده في ح : «فاستحب له إذا أراد السنة في وقت لا يفوت فيه الفرض من صلاة الصبح» .

ما جاء فى ركعتى الفجر

٢٨٣ - حَدَّثَنِى يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ عَنِ الْأَذَانِ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ .

الاستدكار الإنسان عمله ، ولا يخرج من فرضه قبل أن يُتِمَّهُ لغير واجب عليه . ومعلوم أن إتمام ما وجب لإتمامه فرض ، والوتر سنة ، فكيف يُقطع فرض لسنة ؟!

وقد أجمع العلماء أنه لا يُقطع صلاة فريضة لصلاة مسنونة فيما عدا الوتر ، واختلفوا فى قطعها للوتر ، فالواجب رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه . وكذلك أجمع فقهاء الأمصار أنه لا يُقطع صلاة الصبح للوتر إن كان خلف إمام ، فكَذَلِكَ المنفرد قياساً ونظراً ، وعليه جمهور العلماء . وبالله التوفيق .

ولم يختلف قول مالك وأصحابه فيمن أحرم بالتميم ، فطرأ عليه الماء^(١) وهو فى الصلاة^(٢) أنه يتمادى ولا يُقطع ، وهذا كان أولى من القطع للوتر . وقد أوضحنا ذلك فى غير هذا الموضع^(٣) . والحمد لله .

مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَبَدَأَ الصُّبْحُ ،

التمهيد

القبس

(١ - ١) سقط من : ح .

(٢) تقدم فى ٤٥١/٣ ، ٤٥٢ .

صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ^(١) .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ رَوَايَةِ الصَّاحِبِ عَنِ الصَّاحِبِ ، وَالْمِثْلِ عَنِ الْمِثْلِ ، مِنْ الْفَقْهِ الْأَذَانُ لِلصُّبْحِ مَعَ انْفِجَارِ الصُّبْحِ ، وَفِيهِ تَخْفِيفُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّفُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ^(٢) وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّفُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ^(٣) . حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : أَقْرَأُ فِيهِمَا ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » أَمْ لَا ؟ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا عِنْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِنَا هَذَا^(٤) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَحْصَى مِنْ أَصْحَابِ نَافِعٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٥) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٤) ، ورواية أبي مصعب (٣١٧) . وأخرجه أحمد ٢٩/٤٤
(٢) (٢٦٤٢٩) ، والدارمي (١٤٨٤) ، والبخاري (٦١٨) ، ومسلم (٨٧/٧٢٣) ، والنسائي (١٧٧٢)
من طريق مالك به .
(٣) (٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .
(٤) سيأتي ٢٢٧ - ٢٣١ .
(٥) الحميدي (٢٨٨) .

يُخَفِّفُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ^(١).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو^(٢) ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ - يَعْنِي الْجَزْرِيَّ - عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، عَنْ حَفْصَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَمِعَ أَذَانَ الصُّبْحِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَحَرَّمَ الطَّعَامَ ، وَكَانَ لَا يُؤَذِّنُ لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ^(٣).

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ مِنَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ^(٤) ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ لَا يَعْرِفُ مِنْهَا مُؤَكَّدَهَا إِلَّا بِمَوَاطِبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوَاطِبُ عَلَى رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَيَنْدُبُ إِلَيْهِمَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّهُمَا مِنَ الرَّغَائِبِ وَلَيْسَتَا مِنَ السَّنَنِ . وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ^(٥) ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَطَاءٌ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ^(٦) ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ عَلَى

(١) أخرجه أبو عوانة (٢١٤٦) ، والطبراني ١٩٣/٢٣ (٣٢٤ ، ٣٢٥) من طريق عبيد الله بن عمر به .

(٢) في ن : « عمر » . وينظر تهذيب الكمال ١٩/١٣٦ .

(٣) أخرجه أحمد ٢٩/٤٤ ، ٣٠ (٢٦٤٣٠) من طريق عبيد الله بن عمرو به .

(٤) في الأصل : « المذكورة » .

(٥) في م : « جرير » . وينظر تهذيب الكمال ١٨/٣٣٨ .

(٦) في الأصل : « عمر » . وينظر تهذيب الكمال ١٩/٢٢٣ .

٢٨٤ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن عائشة زوج النبي ﷺ الموطأ
 قالت : إن كان رسول الله ﷺ لِيُخَفِّفُ ركعتي الفجر ، حتى إنني
 لأقول : أقرأ ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » أم لا ؟

شئ من التوافل أشدَّ مُعَاهِدَةً منه على الركعتين قبل الصُّبْحِ^(١) .
 التمهيد

قال أبو عمر : كل ما ليس بفريضة فهو نافلة وفضيلة إذا سَنَّ ذلك رسولُ
 الله ﷺ بقوله أو فعله ، وسنَّه طريقته التي كان عليها ، عاملاً بها ، نادياً^(٢) إليها .
 مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : إن كان
 رسول الله ﷺ لِيُخَفِّفُ ركعتي الفجر حتى إنني لأقول : أقرأ ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » أم
 لا ؟^(٣)

هكذا هذا الحديث عند جماعة الرواة لـ « الموطأ » ، وقد رواه ابن عُيينة وغيره ،
 عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عمرة ، عن عائشة .

قرأت على أحمد بن عبد الله ، أن الميمون بن حمزة حدَّثهم بمصر ، قال :
 حدَّثنا الطحاوي ، قال : حدَّثنا المزنِّي ، قال : حدَّثنا الشافعي ، وحدَّثنا
 سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ، قال :

القبس

(١) أخرجه أبو داود (١٢٥٤) ، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٣٥) من طريق مسدد به ،
 وأخرجه أحمد ١٩٧/٤٠ (٢٤١٦٧) ، والبخاري (١١٦٩) ، ومسلم (٩٤/٧٢٤) من طريق
 يحيى بن سعيد به .

(٢) في م : « نادياً » .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣١٨) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا ^(١) بِأَمِّ الْقُرْآنِ ؟ ^(٢)

وهكذا رواه أبو أسامة ، ويزيد بن هارون ، وزهير بن معاوية ، ^(٣) وغيرهم ^(٤) ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عَمْرَةَ ، عن عائشة ^(٥) . وهو حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ ، وقد رَوَى عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ^(٦) . وفيه نظرٌ .

وقد رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

ذَكَرَهُ الْبَزَّازُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ^(٧) . فذكره .

(١) في ص ، ر ، ونسخة من الحميدى : « فيها » .

(٢) الحميدى (١٨١) . وأخرجه أحمد ١٥٢/٤٠ (٢٤١٢٥) عن سفيان بن عيينة به .

(٣ - ٣) ليس فى : الأصل ، ر ، م .

(٤) أخرجه أحمد ١٢٥/٤٣ (٢٥٩٨٣) عن يزيد بن هارون به ، وأخرجه البخارى (١١٧١) ، وأبو داود (١٢٥٥) من طريق زهير بن معاوية ، وأخرجه مسلم (٩٢/٧٢٤) من طريق عبد الوهاب الثقفى به ، وأخرجه النسائى (٩٤٥) من طريق جرير به .

(٥) فى ف ، م : « عن » .

(٦) بعده فى ص : « عن عمر عن عائشة » .

والحديث ذكره الدارقطنى فى اللعل (٩٥ق/٥ - مخطوط) عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ،

عن أبى بكر بن محمد ، عن عائشة .

(٧) أخرجه مسلم (٩٠/٧٢٤) من طريق هشام بن عروة به .

وفيه من الفقه دليل على أن قراءة أم القرآن لا بُدَّ منها في كل صلاة نافلة وغيرها، وأنها تُجزئ مما سواها وفي قول رسول الله ﷺ: « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب: » « فاتحة الكتاب » ، وكل صلاة لا يُقرأ فيها ب: « أم القرآن » فهي خداج^(١) . ما يُغنى عن الاستدلال بما ذكرنا، والحمد لله .

وقد روى عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر ب: ﴿قُلْ يَتَايِبُهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ من حديث عائشة وحديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وحديث ابن مسعود ، وكلها صحاح ثابتة ، لكن المعنى فيها أن ذلك كان مع أم القرآن ؛ بدليل ما ذكرنا من قوله ﷺ: « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها^(٢) ب: » « فاتحة الكتاب »^(٣) . و: « هي خداج » . ولا حجة في ذلك لمن ذهب إلى أن أم القرآن وغيرها سواء ؛ لأن حديثه في: ﴿قُلْ يَتَايِبُهَا الْكَافِرُونَ﴾ . و: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مُرتَّب على ما ذكرنا ، وهذا يبيِّن لمن ألهم رُشدَه .

أخبرنا سعيد بن سید^(٣) ، وعبد الله بن محمد بن يوسف ، وخلف بن سعيد ، قالوا : حدَّثنا عبد الله بن محمد بن علي ، قال : حدَّثنا أحمد بن خالد ، قال : حدَّثنا إبراهيم بن محمد ، حدَّثنا عون بن يوسف : حدَّثنا علي ابن زياد ، حدَّثنا سفيان ، عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن عائشة قالت : صلى رسول الله ﷺ الركعتين قبل صلاة الفجر فقرأ فيهما : ﴿قُلْ

(١) تقدم في الموطأ (١٨٦) .

(٢ - ٢) في ف ، ر : « بأَم القرآن » .

(٣) في ر : « سند » . وينظر جذوة المقتبس ص ٢٣٠ .

يَتَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ» ، و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) . قال أحمد بن خالد : بهذا آخذ .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ ، قال : حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا الْأَثَرُمُ ، قال : حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ ب : ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ . فَيُسِرُّ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ هِشَامِ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتِي الْفَجْرِ : ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ . يُسِرُّ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قال : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوِسِ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ : ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، و : ﴿قُلْ

(١) أخرجه أبو نعيم ٣٠/١٠ من طريق سفيان به ، وأخرجه أحمد ٣٢٨/٤٢ (٢٥٥١٠) ، والدارمي

(٢) (١٤٨٢) من طريق هشام به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢/٢٤٢ .

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(١).

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَصْبِ الْقَاضِي، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَنْصُورٍ أَبُو جَعْفَرٍ الصَّائِغُ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُلَيْمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ الصُّوفِيُّ، قَالُوا كُلُّهُمْ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ : ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ ، وَ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسْرَّةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَعْدَانَ الصُّبَيْعِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زُرَّ وَأَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : مَا

(١) أخرجه الطيالسي (٢٠٠٥)، وابن أبي شيبة ٢/٢٤٢، والطبراني (١٣٥٢٨)، والبيهقي ٤٣/٣ من طريق أبي الأحوص به .

(٢) أبو داود (١٢٥٦) . وأخرجه البيهقي ٤٢/٣ من طريق يحيى بن معين به، وأخرجه مسلم (٧٢٦)، والنسائي (٩٤٤)، وابن ماجه (١١٤٨) من طريق مروان بن معاوية به .

أُحْصِيَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتِي الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتِي الْفَجْرِ^(١) :
﴿قُلْ يَتَايَنَّا الْكَاْفِرُونَ﴾ ، و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) .

قال أبو عمر : إنما قراءته لهاتين السورتين في ركعتي الفجر كقراءته فيهما الآية من « البقرة » ، والآية من « آل عمران » ، وذلك كله مع « أم القرآن » . والله أعلم .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا عثمان بن حكيم ، قال : أخبرني سعيد بن يسار ، عن عبد الله بن عباس ، أن كثيراً ما كان يقرأ رسول الله ﷺ في ركعتي الفجر : ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ هذه الآية [البقرة : ١٣٦] . قال : هذه في الركعة الأولى ، وفي الركعة الآخرة : ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾^(٣) [آل عمران : ٥٢] .

وذكره أبو بكر بن أبي شيبة^(٤) ، عن أبي خالد الأحمر ، عن عثمان بن حكيم ، عن سعيد بن يسار ، عن ابن عباس ، وقال فيه : ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا

(١) في ف ، ر : « الغداة » .

(٢) أخرجه البيهقي ٤٣/٣ من طريق أبي يحيى به بدون ذكر أبي وائل ، وأخرجه ابن ماجه (١١٦٦) من طريق بدل بن الحبر به ، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٩٨/١ من طريق عبد الملك به ، بدون ذكر زر .

(٣) أبو داود (١٢٥٩) . وأخرجه عبد بن حميد (٧٠٥ - منتخب) من طريق زهير به .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٤٢/٢ .

أَنْزَلَ إِلَيْنَا». . والتي فى «آل عمران»: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ الحسنِ الحرَبِيُّ ، حدَّثنا أبو الوليدِ ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ سلمةَ ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عمرَ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، عن حفصةَ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يُخفِّفُهما . يعنى الركعتين قبلَ الفجرِ ^(١) .

قال أبو عمر: فى مراعاة العلماء من الصحابة والسلف الصالح ، واهتبالهم ^(٢) بركعتي الفجر وتخفيفهما وما يُقرأُ فيهما ، مع مواظبة رسول الله ﷺ عليهما ، وحضه أُمَّتُه عليهما وإباحته ^(٣) إعادتهما بعد وقتيهما - دليل على أنهما من ^(٤) مؤكِّداتِ الشَّيْنِ ، وعلى ما ذَكَرْتُ لك جمهورُ الفقهاء ، إلا أن من أصحابنا من يَأْتِي أن تكونَ سُنَّةٌ وقال : هما من الرغائب وليستا بشنَّةٍ ^(٥) . وهذا لا وجهَ له فيشتغل به .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدَّثنا ابنُ وضَّاحٍ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبى شيبَةَ ، حدَّثنا حفصُ بنُ غياثٍ ، عن ابنِ

(١) تقدم تخريجه ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) الاهتبال : الاغتنام . اللسان (ه ب ل) .

(٣) فى ف ، م : «أمره» ، وفى ر : «إباحة» .

(٤) بعده فى ف : «أوكد» .

(٥) ينظر ما سيأتى ص ٢٤٠ .

جُريج ، عن عطاء ، عن عُبيد بن عُمر ، عن عائشة قالت : ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُسرِعُ إلى شيء من النوافلِ إِسْرَاعَهُ إلى ركعتي الفجرِ ، ولا إلى غنيمَةٍ^(١) .

وحدَّثنا عبدُ الوارث ، قال : حدَّثنا قاسمٌ ، قال : حدَّثنا بكرٌ ، قال : حدَّثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدَّثنا يحيى ، عن ابنِ جُريج ، قال : أخبرني عطاء ، عن عُبيد بن عُمر ، عن عائشة قالت : إنَّ رسولَ الله ﷺ لم يكنْ على شيء من النوافلِ أَشدَّ معاهدةً منه على الركعتين قبلَ الصبحِ^(٢) .

قال أبو عمر : هذا يدلُّ على أنهما أوكدُ من الوترِ ؛ لأنَّ الوترَ من صلاة الليل ، فإنما هو وترُ صلاة الليل ، وصلاة الليل نافلةٌ بإجماع المسلمين ، وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ [الإسراء : ٧٩] . فلمَّا كان رسولُ الله ﷺ أَشدَّ تعاهدًا ومواظبةً وإسراعًا إلى ركعتي الفجرِ منه إلى سائر النوافلِ - دلَّ على تأكيدها ، وإنما تُعرفُ مؤكِّداتُ السننِ بمواظبةِ رسولِ الله ﷺ عليها ؛ لأنَّ أفعالهَ كُلُّها سننٌ ، صلواتُ الله وسلامه عليه ، ولكنَّ بعضها أوكدُ من بعض ، ولا يُوقَفُ على ذلك إلا بما واظبَ عليه ، وندبَ إليه منها . وبالله التوفيق .

ومن قال : إن ركعتي الفجرِ سنَّةٌ مؤكَّدةٌ . مالكٌ فيما روى عنه أَشْهَبُ ،

(١) عند ابن أبي شيبة : « عتمة » .

والحديث عند ابن أبي شيبة ٢/ ٢٤٠ ، ٢٤١ - ومن طريقه مسلم (٩٥/٧٢٤) - وأخرجه مسلم (٩٥/٧٢٤) ، وابن خزيمة (١١٠٨) ، والطحاوي في المشكل (٤١٣٦) ، وابن حبان (٢٤٥٧) من طريق حفص به .

(٢) في م : « الفجر » . وتقدم تخرجه في ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وعلي بن زياد . وهو قولهما ، وقول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، التمهيد
وداود ، وجماعة أهل الفقه والأثر ، فيما علمت ، لا يختلفون في ذلك . واستدل
بعضهم على تأكيدها بقضاء رسول الله ﷺ لها حين نام عن صلاة الفجر^(١) ،
ولم يقض شيئاً من الشئ غير ما بعد انقضاء وقتها .

حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا بكر ، قال : حدثنا
مسدد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن زُرارة بن أوفى ، عن سعد بن
هشام ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما
فيها »^(٢) .

وأما أقاويل الفقهاء في القراءة في ركعتي الفجر ؛ فقال مالك : أمّا أنا فلا أزيد
فيهما على « أم القرآن » في كل ركعة ؛ لحديث عائشة المذكور في هذا الباب .
رواه ابن القاسم عنه . وقال ابن وهب عنه : لا يقرأ فيهما إلا ب : « أم القرآن » .
وقال الشافعي : يُخَفَّفُ فيهما ، ولا بأس أن يقرأ مع « أم القرآن » سورة قصيرة .
وروى ابن القاسم عن مالك أيضاً مثله . وقال الثوري : يُخَفَّفُ ، فإن فاتته شيء
من حزبه بالليل فلا بأس أن يقرأه فيهما ويُطَوَّل . وقال أبو حنيفة : ربما قرأت في
ركعتي الفجر حزبي من القرآن . وهو مذهب أصحابه .

قال أبو عمر : السنة تشهد لقول مالك والشافعي في هذا الباب . والله

(١) تقدم في ٢٧١/٢ .

(٢) أخرجه البيهقي ٤٧٠/٢ من طريق مسدد به ، وأخرجه مسلم (٧٢٥) ، والترمذي (٤١٦) من
طريق أبي عوانة به .

٢٨٥ - مالك ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه قال : [٤٧ ط] سَمِعَ قَوْمَ الْإِقَامَةِ ، فَقَامُوا يُصَلُّونَ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ ! » وَأَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ ! . وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فِي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ .

التمهيد الموفق للصواب .

مالك ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه قال : سَمِعَ قَوْمَ الْإِقَامَةِ فَقَامُوا يُصَلُّونَ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ ! أَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ ! » . وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ ^(١) .

لم تختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث فيما عِلِمْتُ إلا ما رواه الوليد بن مسلم ؛ فإنه رواه عن مالك ، عن شريك ، عن أنس ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَاضِي ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ غَمَيْرٍ بْنِ جَوْصَا ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِعُوا الْإِقَامَةَ فَقَامُوا يُصَلُّونَ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ ! » .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٦) ، ورواية أبي مصعب (٣١٩) .

ورواه الدراوردي، عن شريك، فأسنده عن أبي سلمة، عن عائشة، التمهيد
 حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن
 إسحاق، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد،
 حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة
 زوج النبي ﷺ، أن النبي ﷺ خرج حين أقيمت الصلاة - صلاة الصبح - فرأى
 ناساً يصلون، فقال: «أصلاتان معاً؟!»^(١).

وروى نحوه هذا المعنى عن النبي ﷺ عبد الله بن سرجس، وابن بكير، وابن
 أبي هريرة.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، أخبرنا أبو داود،
 قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد، عن عاصم، عن
 عبد الله بن سرجس، قال: جاء رجل والنبي ﷺ يصلي الصبح، فصلّى
 الركعتين، ثم دخل مع النبي ﷺ في الصلاة، فلما انصرف قال: «يا
 فلان، أيّهما صلاتك؟ التي صليت وحدك، أو التي صليت معنا؟»^(٢).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
 بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن سعد بن

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤١١٧) من طريق إبراهيم بن حمزة به.
 (٢) أبو داود (١٢٦٥). وأخرجه مسلم (٧١٢)، والنسائي (٨٦٧)، وابن خزيمة (١١٢٥)، وابن
 حبان (٢١٩٢) من طريق حماد به.

إبراهيم ، عن حفص بن عاصم ، عن ابن بُحينة ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصلي ركعتين قبل الصبح والمؤذن يُقيم ، فلما فرغ من صلاته ألاث به ^(١) ، وقال : « أتصلي الصبح أربعاً ؟ » ^(٢) .

قال أبو عمر : قوله ﷺ : « أصلاتان معاً ؟ » . وقوله لهذا الرجل : « أيُّتهما صلاتك ؟ » . وقوله في حديث ابن بُحينة : « أتصليهما أربعاً ؟ » . كل ذلك إنكارٌ منه ﷺ لذلك الفعل ، فلا يجوز لأحد أن يُصلي في المسجد ركعتي الفجر ، ولا شيئاً من النوافل إذا كانت المكتوبة قد قامت ، وقد ثبت عنه ﷺ في هذا الباب ما هو أصح من هذا ، وعليه المعول في هذه المسألة عند أهل العلم ، وذلك قوله عليه السلام : « إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . يعني التي أُقيمت ، وهذا يوضح معنى : « أصلاتان معاً ؟ » ويفسره ، وهو حديث صحيح ، رواه عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . كذلك رواه ابن جريج ، وحماد بن سلمة ، وحسين المعلم ^(٣) ، وزياد بن سعيد ، وورقاء ، وأيوب السخيتاني ، وزكريا بن إسحاق ؛ مرفوعاً ، وقد وقفه قومٌ من رواته على أبي هريرة ، والقول قولٌ من

- (١) بعده في المسند وصحيح البخاري : « الناس » . وألاث به الناس : أي : اجتمعوا حوله . يقال : لاث به يلوث ، وألاث . بمعنى . ينظر النهاية ٤ / ٢٧٥ .
- (٢) أخرجه أحمد ٩ / ٣٨ (٢٢٩٢١) عن يحيى به ، وأخرجه أيضاً ١٤ / ٣٨ (٢٢٩٢٨) ، والبخاري (٦٦٣) ، والنسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ٤٧٧ / ٦ - من طريق شعبة به .
- (٣) أخرجه أبو عوانة (١٣٥٦) من طريق حسين به .

رفعه ، وهو حديثٌ ثابتٌ ظاهرُ المعنى . وبالله التوفيقُ .

التمهيد

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ . قال أبو داودَ : وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قال : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عن ورقاء ، قال : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عن ابنِ جريجٍ ، قال : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عن حمادِ بنِ زَيْدٍ ، عن أَيُّوبَ . قال : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قال : حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ابْنُ إِسْحَاقَ - كُلُّهُمْ عن عمرو بن دينارٍ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » ^(١) .

أخبرنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قال : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ ، عن أبي هريرةَ ، عن

القبس

(١) أخرجه البيهقي ٤٨٢/٢ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٢٦٦) . وأخرجه الدارمي (١٤٩١) ، وأبو عوانة (١٣٥٦) من طريق مسلم بن إبراهيم به . وأخرجه مسلم (٦٣/٧١٠) ، وأبو عوانة (١٣٥٦) عن أحمد بن حنبل به ، وهو في مسنده ٥٣٩/١٥ (٩٨٧٣) ، وأخرجه الدارمي (١٤٨٩) ، والنسائي (٨٦٥) ، وابن خزيمة (١١٢٣) من طريق محمد بن جعفر به ، وأخرجه مسلم (٦٤/٧١٠) عن الحسن بن علي به ، وأخرجه ابن ماجه (١١٥١) من طريق يزيد بن هارون به ، وأخرجه مسلم (٦٤/٧١٠) من طريق عبد الرزاق به ، وأخرجه أحمد ٤٠٩/١٦ (١٠٦٩٨) ، وابن ماجه (١١٥١) ، والنسائي (٨٦٤) ، والترمذي (٤٢١) من طريق زكريا به ، وأخرجه عبد الرزاق (٣٩٨٧) ، وابن أبي شيبة ٧٧/٢ ، والطحاوي في شرح المشكل (٤١٢٩) من طريق ابن جريج والثوري وابن عيينة والحمداني وأيوب عن عمرو بن دينار به موقوفاً .

النبي ﷺ، مثله^(١).

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُنْبُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(٢).

وقد رَوَى هذا الحديثُ أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَيْضًا، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ وَثِيمَةَ بْنِ مُوسَى بْنِ الْفُرَاتِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ الْغَفَارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَاشٍ ابْنِ عَبَّاسٍ،^(٣) عَنْ أَبِيهِ^(٤)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ الَّتِي أُقِيمَتْ»^(٥). وفي هذا البابُ أَيْضًا حَدِيثُ جَابِرٍ^(٦)، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٧).

- (١) أخرجه أبو عوانة (١٣٥٦) عن علي بن عبد العزيز به.
 (٢) أخرجه أبو عوانة (١٣٥٦) من طريق محمد بن زنبور به، وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤١٢٥)، وأبو نعيم في الحلية ١٣٨/٨ من طريق فضيل بن عياض به.
 (٣ - ٣) ليس في النسخ. والمثبت من مصادر التخريج.
 (٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٣٧٢، والطبراني في الأوسط (٨٦٥٤) من طريق الليث به، وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٤١٢٨، ٤١٢٩) من طريق الليث، عن عبد الله بن عياش، عن أبيه، عن أبي تميم الزهري عن أبي هريرة.
 (٥) أخرجه ابن عدي ٤/١٥٠٤.
 (٦) أخرجه الطيالسي (٢٨٥٩)، وابن خزيمة (١١٢٤) بلفظ: «أتصلي الصبح أربعاً».

واختلف الفقهاء في الذي لم يُصَلِّ ركعتي الفجر وأدرك الإمام في الصلاة ، التمهيد
أو دخل المسجد ليُصَلِّيَهما فأقيمت الصلاة ؛ فقال مالك : إذا كان قد دخل
المسجد فليَدْخُلْ مع الإمام ولا يركعهما ، وإن كان لم يَدْخُلِ المسجد ، فإن لم
يَخَفْ أن يفوته الإمام بركعة فليركع خارج المسجد ، ولا يركعهما في شيء من
أفنية المسجد التي تُصَلَّى فيها الجمعة اللَّاصِقَةُ بالمسجد ، وإن خاف أن يفوته
الركعة الأولى مع الإمام فليَدْخُلْ وليُصَلِّ معه ، ثم يُصَلِّيَهما إذا طلعت الشمس إن
أحب ، ولأن يُصَلِّيَهما إذا طلعت الشمس أحب إلى وأفضل من تزكيمهما . وقال
الثوري : إن خشي فوت ركعة دخل معهم ولم يُصَلِّهما ، وإلا صلاهما وإن كان
قد دخل المسجد . وقال الأوزاعي : إذا دخل المسجد يركعهما ، إلا أن يُوقِنَ أنه
إن فعل فاتته الركعة الآخرة ، فأما الركعة الأولى فيركع وإن فاتته . وقال الحسن
ابن حي : إذا أخذ المقيم في الإقامة فلا تطوع إلا ركعتي الفجر . وقال أبو حنيفة
وأصحابه : إن خشي أن يفوته الركعتان ولا يدرك الإمام قبل رفعه من الركوع في
الثانية دخل معه ، وإن رجا أن يدرك ركعة صلى ركعتي الفجر خارج المسجد ،
ثم يَدْخُلْ مع الإمام .

قال أبو عمر : اتَّفَقَ هؤلاء كلُّهم على أنه يركع ركعتي الفجر والإمام
يُصَلِّي ، منهم من راعى فوت الركعة الأولى ، ومنهم من راعى الثانية ، ومنهم من
اشتَرَطَ الخروج عن المسجد ، ومنهم من لم يُبَالِه ، على حسب ما ذكرنا عنهم .
وحُجِّتُهُمْ أن ركعتي الفجر من الشَّئْنِ المؤكَّدة التي كان رسولُ اللهِ ﷺ يُواظِبُ
عليها ، إلا أن من أصحاب مالك من قال : هما من الرغائب وليستا من الشَّئْنِ .

وهذا قولٌ ضعيفٌ لا وجهَ له ، وكلُّ ما فعله رسولُ اللهِ ﷺ فسُنَّةٌ ، وآكدُ ما يكونُ من السُّنَنِ ما كان رسولُ اللهِ ﷺ يُواظِبُ عليه وينتدِبُ إليه ويأمرُ به ، ومن الدليلِ على تأكيدِهِما أنه صلَّاهما حينَ نَامَ عن صلاةِ الصبحِ في سفرِهِ بعدَ طلوعِ الشمسِ ، وهذا غايةٌ في تأكيدِهِما ، ولا أعلمُ خلافاً بينَ علماءِ المسلمين في أن ركعتَيِ الفجرِ من السُّنَنِ المؤكَّدةِ ، إلا ما ذكرَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ وغيرُهُ من أصحابِنَا أَنهما مِنَ الرِّغَائِبِ ، وهذا لا يُفْهَمُ ما هو ، وأعمالُ البرِّ كُلُّها مرغوبٌ فيها ، وأفضلُها ما وَاظَبَ رسولُ اللهِ ﷺ عليه منها وسَنَّها ، ولم يُخْتَلَفْ عنه ﷺ أَنه كان إذا أَضَاءَ له الفجرُ صَلَّى ركعتينِ قبلَ صلاةِ الصبحِ ، وأنه لم يَتْرُكْ ذلكَ حتى مات ، فهذا عَمَلُهُ . وقالت عائشةُ : ما كان رسولُ اللهِ ﷺ على شَيْءٍ مِنَ النوافِلِ أَشدَّ مُعَاهَدَةً منه على ركعتَيِ الفجرِ . وقال ﷺ : « ركعتا الفجرِ خيرٌ مِنَ الدنيا وما فيها » .

أَخْبَرَنَا عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو داودَ ، وَحَدَّثَنَا عبدُ الوارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قال : حَدَّثَنَا قاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ قالا : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا يحيى ، عن ابنِ جريجٍ ، قال : حَدَّثَنِي عطاءٌ ، عن عُبيدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عن عائشةَ ، قالت : إن رسولَ اللهِ ﷺ لم يَكُنْ على شَيْءٍ مِنَ النوافِلِ أَشدَّ مُعَاهَدَةً منه على الركعتينِ قبلَ الصبحِ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا عبدُ الوارِثِ ، حَدَّثَنَا قاسِمٌ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا

أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، التَّمْهِيد
قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » ^(١) .

قال أبو عمر : فاحتجَّ مَنْ قَدَّمْنَا قَوْلَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِهِمْ بِهَذِهِ الْآثَارِ وَمَا
كَانَ مِثْلَهَا فِي تَأْكِيدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ؛ قَالُوا : هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، فَإِذَا أُمِّكُنَ الْإِتْيَانُ
بِهِمَا وَإِدْرَاكُ رَكَعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ فَلَا مَعْنَى لَتَرْكِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَفَوُّتُ الصَّلَاةُ مَنْ أَدْرَكَ
رَكَعَةً مِنْهَا . وَقَالَ مِنْهُمْ آخَرُونَ : إِذَا لَمْ تَقْتُلْ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَلَا
بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ
النَّهْيَ الْمَذْكُورَ عَنْهُمْ فِي حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ مَعَ قَوْلِهِ :
« أَصَلَاتَانِ مَعًا ؟ » . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ فِي
مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، كَمَا نَهَى مَنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا تَطَوُّعًا فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ
حَتَّى يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَكَلَّمَ . هَذَا مَا نَزَعَ بِهِ الطُّحَاوِيُّ ، وَهُوَ شَيْءٌ عِنْدِي لَيْسَ بِالْقَوِيِّ .

وَمِنْ حُجَّةِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا فِي أَنْ يُصَلِّيَهُمَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ إِنْ رَجَا أَنْ
يُذَرِكَ ، مَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ
ابْنِ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ جَاءَ الْإِمَامُ يُصَلِّيُ
صَلَاةَ الصُّبْحِ ، وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَصَلَّاهُمَا فِي حَجَرَةٍ
حَفْصَةً ، ثُمَّ إِنَّهُ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ ^(٢) . فَهَذَا ابْنُ عُمَرَ قَدْ صَلَّاهُمَا - بَعْدَ أَنْ

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٣ .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٧٥/١ من طريق شيبان به .

أُقيمت المكتوبة - خارج المسجد، وهو قول مالك وأبي حنيفة.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: إذا دخل الرجل المسجد والقوم يُصلُّون، فلا يُصلِّ الركعتين قبل الغداة، ولكن ليُصلِّهما خارجاً على دُكَّانٍ^(١)، أو على شيء^(٢)، وهذا مثله أيضاً.

ومن حُجَّة الثوري والأوزاعي في أن يُصلِّيَهما في المسجد إذا رجا أن يُدرك صلاة الصبح مع الإمام، ما روى عن عبد الله بن مسعود، أنه دخل المسجد وقد أُقيمت الصلاة، فصلَّى إلى أسطوانة في المسجد ركعتي الفجر، ثم دخل في الصلاة، بمَحْضَرٍ من حذيفة وأبي موسى^(٣). قالوا: وإذا جازَ أن يشتغل بالنافلة عن المكتوبة خارج المسجد، جازَ له ذلك في المسجد.

وقال الشافعي: مَنْ دخل في المسجد وقد أُقيمت الصلاة - صلاة الصبح - فليَدْخُلْ مع الناس ولا يركع ركعتي الفجر. ومن قوله أنه إذا أُقيمت الصلاة دخل مع الإمام ولم يَزْكُفْهُمَا لا خارج المسجد ولا في المسجد. وكذلك قال الطبري: لا يتشاغل أحدٌ بنافلة بعد إقامة الفريضة. وقال أبو بكر الأثرم: سئل أحمد بن حنبل - وأنا أسمع - عن الرجل يَدْخُلُ المسجد والإمام في صلاة الصبح ولم

(١) الدكان: الدُّكَّة المبنية للجلوس عليها. النهاية ١٢٨/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٢/٢ من طريق شعبة بنحوه.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٧٤/١.

يركع الركعتين ، فقال : يدخل في الصلاة ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إذا أُقيمت التمهيد الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . واحتج أيضًا بقوله : « أصلاتان معًا ؟ » قال أحمد : ويقضيهما من الضحى . قيل له : فإن صلاهما بعد سلامه وفراغه من صلاة الفجر ؟ فقال : يُجزئُه ، وأما أنا فأختار أن يُصلِّيَهما من الضحى ، ثم قال : حدثنا إسماعيل ابنُ عُلَيْةَ ، عن أيوب ، عن نافع ، قال : كان ابنُ عمر يُصلِّيُهما من الضحى ^(١) .

قال أبو بكر الأثرم : وحدثنا عفان ، قال : حدثنا بشر بن المفضل ، قال : حدثنا سلمة بن علقمة ^(٢) ، قال : وقال محمد بن سيرين : كانوا يكرهون أن يصلُّوهما إذا أُقيمت الصلاة . وقال محمد : ما يَفُوتُهُ مِنَ المكتوبة أحبَّ إليَّ منهما ^(٣) .

قال أبو عمر : قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة التي أُقيمت » . رواه أبو سلمة ، عن أبي هريرة ، وعطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، والحُجَّةُ عند التنازع الشُّنَّةُ ، فمن أدلى بها فقد أفلج ^(٤) ، ومن استعملها فقد نجا ، وما توفيقي إلا بالله .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٥/٢ من طريق نافع به .

(٢) فى م : « عائشة » . وينظر تهذيب الكمال ٢٩٨/١١ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٢/٢ من طريق سلمة بن علقمة به .

(٤) الفلج والإفلاج : الظفر والفوز . التاج (ف ل ج) .

٢٨٦ - مالك، أنه بلغه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ فَاتَتْهُ رَكْعَتَا الْفَجْرِ ،
فَقَضَاهُمَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ^(١) .

٢٨٧ - مالك، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عن الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ ، أنه صَنَعَ مِثْلَ الَّذِي صَنَعَ ابْنُ عَمَرَ ^(٢) .

وَأَمَّا قِضَاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِ
الشَّمْسِ ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا عِنْدَهُمَا مِنْ مُؤَكَّدَاتِ السَّنَنِ .

وَأَجَازُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابُهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ
دِينَارٍ ، أَنَّ تُصَلِّيَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ . وَأَبَى ذَلِكَ
مَالِكٌ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ ؛ لَنَهْيِهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ^(٣) .
وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا
ابْنُ ثُمَيْرٍ ، ^(٤) عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ
عَمْرِو ، قَالَ : رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ الصُّبْحِ رَكْعَتَانِ » . ^(٥) فَقَالَ الرَّجُلُ : « إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ
الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَهُمَا فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ . فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ :

- (١) الموطأ برواية أَبِي مَصْعَبٍ (٣٢٠) . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٤٨٤/٢ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .
(٢) الموطأ برواية أَبِي مَصْعَبٍ الزَّهْرِيُّ (٣٢١) . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٤٨٤/٢ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ ،
وعندهما : « وَبَلَّغْنِي عَنْ الْقَاسِمِ مِثْلَ ذَلِكَ » .
(٣) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٥١٨) .
(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ح .
(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٤٨٣/٢ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ بِهِ ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٢٦٧) .

فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ

رَوَى هذا الحديث يحيى بن سعيد ، وعبدُ ربّه بنُ سعيدٍ مرسلاً ، عن جدّهم الاستذكار قيس بن عمرو .

قال أبو داود : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى ، قال : حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ ، قال : كان عطاء ابنُ أبي رباح يحدثُ بهذا الحديث عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

وقد مضى القولُ في معنى النهي عن الصلاة بعدَ الصبحِ والعصرِ ، وما للعلماء في ذلك من المذاهب في بابه من هذا الكتاب^(١) . والحمدُ لله . ويأتى القولُ فيمن دخلَ المسجدَ لصلاةِ الصبحِ وقد ركعَ ركعتي الفجرِ ، هل يركعُ الركعتين تحيةَ المسجدِ ؟ عندَ ذكرِ حديثِ أبي قتادة في موضعه في هذا الكتابِ إن شاء الله تعالى^(٢) .

التمهيد

القبس

فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ

عندَ علمائنا رحمةُ الله عليهم ، وعندَ أبي حنيفةَ والشافعي أن صلاةَ الجماعةِ من فروضِ الكفاية ؛ لأنها من شعائرِ الدينِ وليست عامّةً في جميعِ المسلمين ، وعليها تزجُم مالكٌ رحمه الله بقوله : فضلُ صلاةِ الجماعةِ على صلاةِ الفذ . ولولا أن صلاةَ الفذ مُجزئةٌ ما كان بينها وبينَ صلاةِ الجماعةِ فضلٌ ؛ لأن الفضلَ فرغُ الإجزاء ، ومن المُتَّعِ ثبوتُ الفرعِ مع عدمِ الأصلِ .

(١) سيأتى في شرح الحديث (٥١٨) من الموطأ .

(٢) سيأتى في شرح الحديث (٣٨٩) من الموطأ .

فإن قيل : فلعل ^(١) المفاضلة ^(٢) إنما وقعت فيهما ^(٣) إذا كانت صلاة الفذ عن ^(٤) عذر . قلنا : هذا لا يجوز ؛ لأن صلاة المذدور مساوية في الأجزاء لصلاة ^(٥) غير المذدور ، حسب ما بيناه من قبل ، ونص عليه النبي ﷺ حين قال : « إن بالمدينة قوما ، ما سلككم واديا ، ولا قطعتم شيعنا ، إلا وهم معكم ؛ حبسهم العذر » ^(٥) .

فإن قيل : فقد روى مسلم ^(٦) أن رجلا ضرير البصر جاء إلى النبي ﷺ يعتذر إليه بضرارته عن الإقبال إلى الجماعة ، فقال له النبي ﷺ : « أسمع النداء ؟ » . قال له : نعم . قال : « لا أجد لك رخصة » . قلنا : عنه ثلاثة أجوبة ؛ أحدها : اتفاق الأمة على أن العذر منقطع للجماعة ، ولأصل الصلاة ، ما عدا الإيمان ، فكأن النبي ﷺ رأى أن ما ذكر من ضرارة البصر ليس بعذر ؛ لأنه كان يتصرف في حوائج نفسه ، فعبادة ربه أولى . الثاني : أنه كان زمان نفاقي ، فكره النبي ﷺ إن رخص له أن يتسبب بذلك المنافقون إلى التخلف ويذكرون أعذارا . الثالث : قال علماؤنا : روى في الحديث أن هذا السؤال من هذا الضرير إنما كان في صلاة الجمعة وهي فريضة على الأعيان .

تفسير : ذكر النبي ﷺ في تحديد التفضيل بين صلاة الجماعة وصلاة الفذ

(١) في ج ، م : « ولعل » .

(٢ - ٢) في ج : « أوقع بينهما » ، وفي م : « أرفع بينهما » .

(٣) في ج ، م : « على » .

(٤ - ٤) في ج ، م : « المقدور » .

(٥) تقدم تخريجه ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) مسلم (٦٥٣) ، وسيأتي تخريجه ص ٢٥٨ .

٢٨٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُوطَا
عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ
وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » .

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلَاةُ
الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » ^(١) .

قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٢) ، وَالْفَضَائِلُ لَا تُذَرُّ بِقِيَاسٍ ، وَلَا مَدْخَلٌ فِيهَا
لِلنُّظَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا صَحَّ مِنْهَا ، وَوَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا ، فَهُوَ كَمَا
قَالَ ﷺ .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » ^(٣) .
وَكَذَلِكَ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤) . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ » . وَأَسَانِيدُهَا كُلُّهَا صِحَاحٌ ، وَاللَّهُ يَتَفَضَّلُ بِمَا
يَشَاءُ ، وَيُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ فِي وَقْتِي
هَذَا : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ ^(٥) تَفْضُلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ بِأَرْبَعِينَ دَرَجَةً » . وَأُظُنُّهُ أَنْفَرَدَ بِهِ

القبس

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٨) ، وبرواية أبي مصعب (٣٢٢) . وأخرجه أحمد ٢٣٨/٩ ، ١٠١/١٠ ، ٤٨٣ ، ٥٣٣٢ ، ٥٩٢١ ، ٦٤٥٥ ، والبخارى (٦٤٥) ، ومسلم (٢٤٩/٦٥٠) ،
والنسائي (٨٣٦) من طريق مالك به .
(٢) سيأتي في ص ٢٥١ - ٢٥٤ .
(٣) سيأتي في الموطأ (٢٨٩) .
(٤) أخرجه أحمد ٣٦/٦ (٣٥٦٧) ، وابن خزيمة (١٤٧٠) ، والطبراني (١٠٠٩٨ - ١٠١٠٢) .
(٥) في الأصل : « الجمعة » .

فَلْيُخَبِّرْ بَنُ سَلِيمَانَ ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ ^(١) بِالْقَوِيَّ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَوْطِيُّ ^(٢) ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ ^(٣) عَمَّيْرٍ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ائْتَانِمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ » ^(٤) .

وَقَدْ اسْتَدَلَّ قَوْمٌ عَلَى أَنَّ لَا فَضْلَ لكَثِيرِ الْجَمَاعَةِ عَلَى قَلِيلِهَا ، وَلَا لِلصَّغِيرِ الْمُقَدَّمِ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ بِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ . وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ فَزَعَمُوا أَنَّ الْجَمَاعَةَ كُلَّمَا كَثُرَتْ كَانَ أَفْضَلَ . وَاسْتَحْجَجُوا بِحَدِيثِ أَبِي بَصِيرٍ ^(٥) ، عَنْ أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا بِذَلِكَ ^(٦) . وَهُوَ حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيَّ ، وَزَعَمُوا أَنَّ الصَّغِيرَ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ ؛ لَمَّا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْاسْتِهْامِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا » ^(٧) . وَعَارَضَهُمْ

(١) فِي ي : «إِسْنَادُهُ» .

(٢) فِي النِّسْخِ : «الْحَوْطِيُّ» . وَهُوَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ . يَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٥١٩/١٨ .

(٣) بَعْدَهُ فِي ي : «أَبِي» . وَيَنْظُرُ الْاسْتِيعَابُ ٣٥٨/١ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٤١٥/٧ ، وَابْنُ عَدَى ١٨٩٠/٥ مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةٍ بِهِ .

(٥) فِي ي : «نَصْر» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٨١/٣٣ .

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٩٢/٣٥ (٢١٢٦٧) ، وَالدَّارِمِيُّ (١٣٠٦) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٤٧٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَصِيرٍ بِهِ .

(٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٢٠/١٢ (٧٣٦٢) ، وَمُسْلِمٌ (٤٤٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٧٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي

٢٨٩ - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن
الموطأ

التمهيد

الأولون بأن تأولوا قوله عليه السلام: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وشر صفوف النساء أولها، وخيرها آخرها». إنما خرج على قوم كانوا يتأخرون من أجل النساء حتى أنزلت: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَعْرِينَ﴾^(١) [الحجر: ٢٤]. فحينئذ قال رسول الله ﷺ ذلك القول. ولا دليل فيه على ما ذهبوا إليه إذا كان على ما ذكرنا، وفي المسألة نظر، والفضائل إنما تُعرف بما صح من التوقيف عليها، فما صح من ذلك سلم له، وطُمع في بركيته، والمعنى في فضل الصف الأول التبرُّك وانتظار الصلاة، وليس من تأخر وصار في الصف الأول كمن بكر وانتظر الصلاة، وسيأتي ذكر هذا المعنى في باب سُمي^(٢) إن شاء الله.

وفي فضل الصلاة في الجماعة أحاديث متواترة عن النبي ﷺ، أجمع العلماء على صحة مجيئها، وعلى اعتقادها والقول بها، وفي ذلك ما يوضح بدعة الخوارج ومخالفتهم لجماعة المسلمين في إنكارهم الصلاة في جماعة، وكراهيتهم لأن يأتى أحدٌ بأحدٍ في صلاته، إلا أن يكون نبياً أو صديقاً، أجازنا الله من الضلال برحمته، وعصمنا بفضلِهِ، لا إله إلا هو.

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن

القيس

(١) أخرجه أحمد ٥/٥ (٢٧٨٣)، والترمذي (٣١٢٢)، والنسائي (٨٦٩) من حديث ابن عباس.

(٢) سيأتي ص ٢٨٠.

الموطأ أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءًا » .

التمهيد رسول الله ﷺ قال: « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءًا » ^(١) .

هكذا هو في « الموطأ » عند جماعة ^(٢) الرواة ، ورواه جويرية بن أسماء ، عن مالك بإسناده فقال: « فضل صلاة الجماعة على صلاة أحدكم خمس وعشرون صلاة » .

القبس خمسة وعشرين جزءًا وسبعا وعشرين درجة ، وذلك مما لا يوقف على تعيينه ، وقد تكلف الناس جمعه ^(٣) على وجه لا أرضاه ، أمّا أنه قد جاء في الحديث ^(٤) الصحيح على لسان النبي ﷺ أنه أشار إلى ذلك في قوله: « صلاة أحدكم في المسجد تزيد على صلاته في شوقه وصلاته في بيته خمسًا وعشرين درجة ؛ وذلك أنه لا يخطو خطوة إلا كتب الله له بها حسنة » ^(٥) الحديث إلى آخره . وهذه المعاني مما لا تُدرَك بالقياس ، فاستعمال النظر فيها جهلٌ وغناء .

وقوله ﷺ: « على صلاته في شوقه » . يعنى: إذا صلى وحده . وأما لو كان في

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٢٣) . وأخرجه أحمد ١٦ / ١٢٠ ، ٢٠٧ (١٠١٢١) ، ١٠٣٠٥ ، ومسلم (٢٤٥ / ٦٤٩) ، والترمذي (٢١٦) ، والنسائي (٨٣٧) من طريق مالك به .

(٢) في م : « جميع » .

(٣) في ج ، م : « جمعها » .

(٤) سقط من : ج ، م .

(٥) تقدم تخريجه في ١٠٣ / ٣ .

ورواه عبد الملك بن زياد النخعي، ويحيى بن محمد بن عباد، عن مالك، عن التمهيد
عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

ورواه الشافعي^(١)، وروح بن عبادة^(٢)، وعمار بن مطر^(٣)، عن مالك، عن
أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

في هذا الحديث من الفقه معرفة فضل صلاة^(٤) الجماعة، والترغيب في
حضورها. وفيه دليل على أن الجماعة كثر أو قلت سواء؛ لأنه ﷺ لم يختص
جماعة من جماعة، والقول على عموميه، وقد قال ﷺ: «اثنان فما فوقهما
جماعة»^(٥). وقال ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بكذا وكذا
درجة». لم يقصد جماعة من جماعة، ولا موضعاً من المسجد من موضع، وأما

السوق مسجدٌ مُحْتَطٌّ^(٦) لكان مثل سائر المساجد، فإن لم يكن مُحْتَطّاً، وصلى في^(٧)
السوق جماعة، كان بمنزلة البيت يصلى فيه جماعة، فإنه يكتب له^(٨) فيه أجر
الاجتماع، وينقصه فضلان؛ أجر الخطي، وإعلان الشعار، وهذا بالغ فتحققوه،
وركبوا عليه وافهموه.

(١) الشافعي ١/ ١٥٤.

(٢) أخرجه البيهقي ٣/ ٦٠، وفي المعرفة (١٤٣٤) من طريق روح به.

(٣) أخرجه الدارقطني في العلل ٨/ ٢٢٤ من طريق عمار بن مطر به.

(٤) سقط من: م.

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٤٨.

(٦) اختطاط الأرض: هو أن يعلم عليها علامة بالخط؛ ليعلم أنه قد احتازها لبيعها. اللسان

(خ ط ط).

(٧) في ج، م: «أهل».

(٨) سقط من: ج، م.

حديث أنبي بن كعب : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وصلاته مع الثلاثة أزكى من صلاته مع الرجلين ، وكلما كثر فهو أزكى وأطيب »^(١) . فهو حديث ليس بالقوى ، لا يُحتج بمثله .

وفى هذا الحديث - أعنى حديث مالك هذا - دليل على جواز صلاة الفرد وحده ، وإن كانت الجماعة أفضل ، وإذا جازت صلاة الفرد وحده ، بطل أن يكون شهود صلاة الجماعة فرضاً ؛ لأنه لو كان فرضاً لم تجز للفرد صلاته ، كما أن الفرد لا يجزئه يوم الجمعة أن يصلي قبل صلاة الإمام ظهراً^(٢) ، إذا كان ممن يجب عليه إتيان الجمعة ، وقد احتج بهذا جماعة من العلماء ، وأكثر الفقهاء بالحجاز ، والعراق ، والشام ، يقولون : إن حضور صلاة الجماعة فضيلة وفضل ، وسنة مؤكدة ، لا ينبغي تركها ، وليست بفرض . ومنهم من قال : إنها فرض على الكفاية . واختلف أصحاب الشافعي عنه^(٣) في هذه المسألة ؛ فمنهم من قال : شهود الجماعة فرض على الكفاية . ومنهم من قال : شهودها سنة مؤكدة لا يرخص^(٤) في تركها للقادر عليها إلا من عذر . ولهم في ذلك دلائل يطول ذكرها للقولين جميعاً . وقال أهل الظاهر - منهم داود - : إن

(١) تقدم تخريجه ص ٢٤٨ .

(٢) بعده في م : « ولا غيرها » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « رخصة » .

حضور صلاة الجماعة فرض متعين كالجمعة^(١) سواء، وإنه لا يُجزئ الفذ صلاة، إلا بعد صلاة الناس في المسجد، وإن صلاها قبلهم أعاد. واستدل بظاهر آثار رويت في ذلك، سندك ما روى منها مالك في موضعه من كتابنا هذا إن شاء الله.

قال أبو عمر: لا يخلو قوله ﷺ: « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ». من أحد ثلاثة أوجه؛ إما أن يكون المراد بذلك صلاة التأفلة، أو يكون المراد بذلك من تخلف من غدير عن الفريضة، أو يكون المراد بذلك من تخلف عنها بغير غدير. فإذا احتمل ما ذكرنا، وكان رسول الله ﷺ قد قال: « صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة »^(٢). علمنا أنه لم يرد صلاة التأفلة بتفضيله صلاة الجماعة على الفذ، وإنما أراد بذلك الفرض. وكذلك لما قال ﷺ: « من غلبه على صلاته نوم كُتِبَ له أجرها »^(٣). وكذلك قوله: « إذا كان للعبد عمل يعمل به، فمنعه منه^(٤) مرض، أمر الله كاتبه أن يكتب له ما كان يعمل في صحته »^(٥). وكذلك قوله في غزوة تبوك لأصحابه: « إن بالمدينة قوماً، ما سلككم طريقاً، ولا قطعتم وادياً، ولا أنفقتم نفقةً، إلا وهم معكم،

(١) في م: « كالجماعة ».

(٢) تقدم تخريجه ص ١٣.

(٣) تقدم في الموطأ (٢٥٥).

(٤) سقط من: ص ٤.

(٥) تقدم تخريجه ص ٧٦.

٢٩٠ - مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب رسول الله ﷺ قال : » والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب

حبسهم الغدر» ^(١). علمنا بهذه الآثار وما كان في معناها ، أن المتخلف بعذر لم يُقصَد إلى تفضيل غيره عليه ، وإذا بطل هذان الوجهان ، صحَّ أن المراد بذلك هو المتخلف عن الواجب عليه بغير عذر ، وعلمنا أن النبي ﷺ لم يُفاضل بينهما إلا وهما جائران ، غير أن أحدهما أفضل من الآخر . ومما يدل على ما ذكرنا حديث مخبري الديلمي حين قال له رسول الله ﷺ : « ما منعك أن تصلني معنا ؟ ألسنت برجل مسلم ! » قال : بلى ، ولكنني قد صليت في رحلي ^(٢) . فعلم أنه إنما صلى في رحله منفردا . وكذلك قوله ﷺ : « إذا حضرت العشاء وأقيمت الصلاة ، فابدءوا بالعشاء » ^(٣) . وقد يكون من العذر المطر والظلمة ؛ لقوله : « ألا صلوا في الرحال » ^(٤) . ومن العذر أيضا مدافعة الأخبثين ؛ الغائط والبول . وقد ذكرنا كثيرا من هذه الآثار في مواضعها من كتابنا ، ومضى القول هناك في معانيها . والحمد لله كثيرا .

مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ

وأما حديث أبي هريرة في هم النبي ﷺ بالحرز للمتخلفين ^(٥) عن الصلاة ، فهو أضعف الحجج لهم ؛ لأن النبي ﷺ قال فيه : « فامر رجلا يؤم الناس ، ثم أخالف

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٩٦) .

(٣) تقدم تخريجه في ١٦٩/١ .

(٤) تقدم في الموطأ (١٥٥) .

(٥) في ج : « على المختلفين » ، وفي م : « على المتخلفين » .

فِيحْطَبَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا ، [٤٨ و] ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ
النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا ، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ
لَشَهِدَ الْعِشَاءَ » .

قال : « والذى نفسى بيده ، لقد هممتُ أن أَمَرَ بِحَطْبٍ فِيحْطَبَ ، ثُمَّ أَمَرَ
بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ
بُيُوتَهُمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا ، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ
حَسَنَتَيْنِ ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ » ^(١) .

رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ وَجْهِ ؛ رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ ^(٢) ، وَيَزِيدُ بْنُ

إِلَيْهِمْ » . فَقَدْ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنْ قِيلَ : تَرَكَهَا لِأُخْرَى . قُلْنَا : هَذِهِ دَعْوَى فِي مَوْضِعِ الْقَبْرِ
الْإِحْتِمَالِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

وَجْهٌ آخَرُ ، هَمَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَلَوْ كَانَ فَرَضًا لَأَنْفَذَ مَا هَمَّ بِهِ .

وَجْهٌ ثَالِثٌ ، لَمَّا ^(٣) كَانَ الْغَالِبُ عَلَى التَّارِكِ ^(٤) لِلْجَمَاعَةِ أَهْلُ النِّفَاقِ ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ
ﷺ أَنْ يُضَرِّمَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ ؛ لِيَقْطَعَ جَوَارِهِمْ ، وَيَحْسِمَ شِرَارَهُمْ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٢٤) . وأخرجه البخارى (٦٤٤ ، ٧٢٢٤) ، والنسائى (٨٤٧) ،
والطحاوى فى شرح المعانى ١/١٦٨ ، ١٦٩ ، وابن حبان (٢٠٩٦) من طريق مالك به .

(٢) أخرجه أحمد ٤٨٠/١٤ (٨٩٠٣) ، والبخارى (٦٥٧) ، ومسلم (٢٥٢/٦٥١) ، وأبو داود
(٥٤٨) ، وابن ماجه (٧٩١) من طريق أبى صالح به .

(٣) فى ج ، م : « إنما » .

(٤) فى ج ، م : « التخلف » .

الأصم^(١) ، والأعرج ، وغيرهم .

قوله : « لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب » . أى : يُجمع .

وفى هذا الحديث من الفقه معرفة يمين رسول الله ﷺ ، وأنه كان يحلف على ما يريد بالله . وفى ذلك رد لقول من قال : لا يحلف بالله صادقاً ولا كاذباً .

نُكْتَةُ أُصُولِيَّةٌ : قد بينّا فيما سَلَفَ وفى غير ما موضع^(٢) من الإملاء أن النبى ﷺ كان يَقْضِى باجتهاده ، والشرعة من ذلك مَلَأَى ؛ ولذلك هَمَّ بِحَرْقِ البيوت ، ثم تَرَكَ إِمْنَهالاً ، أولاً يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أن محمداً يَحْرِقُ بُيُوتَ^(٣) أَصْحَابِهِ ، وفيه دليل على إعدام محل المعصية ، كما قال مالك ، وخالفه فى ذلك أبو حنيفة والشافعى ، والصحيح قول علمائنا ، والدليل على صحة ذلك ما ثبت^(٤) من كسر الدنان^(٥) ، وحرق عمر بيت خمار^(٦) ، وحين ملكت أمر الدين حرق قراقز^(٧) كثيرة كانت مخصصة بالمعاصى .

فائدة فقهية : عجبت للعلماء حيث عيّنوا فى اليمين بالله وتركوا سائر الأيمان

(١) أخرجه أحمد ١١١/١٦ ، ٥٦٤ (١٠١٠١ ، ١٠٩٦٢) ، ومسلم (٢٥٣/٦٥١) ، وأبو داود

(٥٤٩) ، والترمذى (٢١٧) من طريق يزيد بن الأصم به .

(٢) فى ج ، م : « وجه » .

(٣) فى ج ، م : « دور » .

(٤) بعده فى ج ، م : « فى الأثر الصحيح » .

(٥) كان ذلك حين نزل تحريم الخمر فكسرت الدنان وأريق الخمر حتى جرت فى سكك المدينة .

ينظر تفسير القرطبى ٢٩٢/٦ .

(٦) عبد الرزاق فى المصنف (١٧٠٣٥ ، ١٧٠٣٩) ، وابن سعد فى الطبقات ٢٨٢/٣ .

(٧) القراقز : جمع قرقة ، وهى الصحراء البارزة ، أى أنه أحرق أماكن خارج المدينة كانت

مخصصة بالفجور والمعاصى . ينظر التاج (ق ر ر) .

وفى قوله ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله»^(١). كفاية، وكان ﷺ يحلفُ التمهيد كثيراً بالله، ثم إن رأى ما هو خيراً مما حلف عليه حنث نفسه وكفر، وفيه الأسوة الحسنة، وسيأتى هذا المعنى مبيناً فى باب سهيل من كتابنا هذا^(٢). إن شاء الله.

وفى هذا الحديث أيضاً أن الصلوات يؤذن لها، وفيه أيضاً إجازة إمامة المفضلين بحضرة الفاضل، وفيه إباحة عقوبة من تأخر عن شهود الجماعة لغير عذر، ولم يكن يتخلف عن رسول الله ﷺ فى الصلاة إلا منافق، أو من له عذر

التي أقسم الله بها فى كتابه، وجرت على لسان رسوله من الأيمان؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ٢٣]. وقول النبي ﷺ: «والذى نفسى بيده». وقوله عليه السلام: «لا ومقلب القلوب»^(٣). والذى ظهر^(٤) إلى فى ذلك، أن كل ما ذكر الله ورسوله من الأيمان بغير قولك: بالله. لم يكن فى مقطع الحقوق^(٥)، حتى لما جاء مقطع الحق^(٦) وذكر كيفية اليمين، قال الله عز وجل: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَيْهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]. وفى الكلام تطويل كثير اشتد فيه فى كتاب أحكام القرآن^(٧).

(١) سيأتى فى الموطأ (١٠٤٧).

(٢) سيأتى فى شرح الحديث (١٠٤٣) من الموطأ.

(٣) سيأتى فى الموطأ (١٠٤٨).

(٤ - ٤) فى ج: «إلى من»، وفى م: «لى من».

(٥) فى ج، م: «الحق».

(٦) فى ج: «ما للحق».

(٧) أحكام القرآن ٧١٧/٢ - ٧١٩.

يُتَنُّ ، وقد استدلت به طائفة على أنَّ العقوبة قد تكون في المال ، وجائز أن يكون رسول الله ﷺ يُعاقب بما ذكر في هذا الحديث ، وجائز ألا يفعل ؛ لأنَّ ترك إنفاذ الوعيد عفو ، وليس بخلف ولا كذب ، وإنما الكذب ما أئتم فيه المرء وعصى ربّه ، فجائز مثل هذا القول تأديتاً للناس ، ثم الخيار بعد في إنفاذه . واستدل به داود وأصحابه على أنَّ الصلاة في الجماعة فرض على كلِّ أحد في خاصّته ، كالجمعة ، وأنها لا تجزئ المنفرد إلا أن يُصلّيها في المسجد مع الجماعة ، أو يصلّيها بعد أن يفرغ الجماعة في المسجد منها ، كقولنا في الجمعة سواء . واحتج بقوله ﷺ : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » ^(١) . وهذا عندنا محمول على الكمال في الفضل ، كما قال : « لا دين لمن لا أمانة له » ^(٢) . وقال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ^(٣) . أى : مستكمل الإيمان . واحتج أيضاً بحديث عتبان بن مالك ، وعمرو بن أم مكتوم ، أن رسول الله ﷺ قال لهما ، أو لأحدهما : « هل تسمع النداء ؟ » . قال : نعم . قال : « ما أجد لك رخصة » ^(٤) . وهذا محمول عندنا على الجمعة . واحتج بحديث هذا الباب ؛ قوله : « لقد

- (١) أخرجه الدارقطني ٤٢٠/١ ، والحاكم ٢٤٦/١ ، والبيهقي ٥٧/٣ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٤١٢/١ من حديث أبي هريرة .
 (٢) أخرجه الطبراني (٧٩٧٢) من حديث أبي أمامة .
 (٣) سيأتي تخريجه ص ٣٠٢ .
 (٤) أخرجه أحمد ٢٤٣/٢٤ (١٥٤٩٠) ، وأبو داود (٥٥٢) ، وابن ماجه (٧٩٢) من حديث عمرو بن أم مكتوم . أما حديث عتبان بن مالك فسيأتي في الموطأ (٤١٨) .

هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبُ » . الحديث . قال : وَمُحَالٌّ أَنْ يُحَرِّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيوتَ قومٍ ، إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ . وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَنْ شُهُودَ الْجَمَاعَةِ مِنَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي تَجِبُ عَقُوبَةُ مَنْ أَدَمَّنَ التَّخْلَفَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، وَقَدْ أَوْجِبَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَضًا عَلَى الْكُفَايَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ صَحِيحٍ ؛ لِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْتَمَعَ عَلَى تَعْطِيلِ الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا مِنَ الْجَمَاعَاتِ ، فَإِذَا قَامَتِ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَصَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ فِي بَيْتِهِ جَائِزَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً » ^(١) . فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ ، وَالْخَبَرُ بِأَنْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ » ^(٢) . وَقَالَ : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَالْعِشَاءُ فَاذْبُكُوا بِالْعِشَاءِ » ^(٣) . وَقَالَ : « أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ » ^(٤) . فِي الْمَطَرِ .

وَهَذِهِ الْأَثَارُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ فَضِيلَةٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَثَارَ بِأَسَانِيدِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَدْ قِيلَ : إِنْ مَعْنَى حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجُمُعَةِ لَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْجَمَاعَةِ . وَاسْتَدُلُّ الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ فَأُحَرِّقَ

(١) تقدم في الموطأ (٢٨٩) .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٨١) .

(٣) سيأتي في شرح الحديث (٣٧٨) من الموطأ .

(٤) تقدم في الموطأ (١٥٥) .

على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة^(١). وقد جاء عن ابن مسعود في الصلوات الخمس غير هذا، وترتيب الآثار عنه في ذلك على فرض الجمعة وتأكيده فضل الجماعة، والله أعلم. ويحتمل أن يكون حديث ابن مسعود مفسراً لحديث أبي هريرة؛ حديث هذا الباب، فيكون قوله في حديث هذا الباب: «ثم أمر بالصلوة فيؤذن لها». أي: صلاة الجمعة.

حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الفضل بن دكين، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص - سميعة منه - عن عبد الله، أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: «لقد هممت أن آمر رجلاً يصلّي بالناس، ثم أحرّق على قوم يتخلفون عن الجمعة بيوتهم»^(٢). وهذا يبيّن في الجمعة.

وأما التأكيد في الندب إلى الجماعات في الصلوات الخمس، فأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن المسعودي، عن علي بن الأقرم، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، أنه كان يقول: من سرّه أن

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥١٧٠)، وأحمد ٣٢٣/٧، ٣٢٤ (٤٢٩٥، ٤٢٩٧) من طريق معمر به.

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٥/٢، ١٩١. وأخرجه البيهقي ١٧٢/٣ من طريق الفضل بن دكين به، وأخرجه أحمد ٣٦٦/٦، ١١٠/٧، ٤٠٦ (٣٨١٦، ٤٠٠٧، ٤٣٩٨)، ومسلم (٦٥٢) من طريق زهير به.

يَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا ، فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ ،
فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّهِ ﷺ سُنْنَ الْهُدَى ، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى ، وَإِنِّي لَا أَحْسِبُ
مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا لَهُ مَسْجِدٌ يُصَلِّي فِيهِ فِي بَيْتِهِ ، فَلَوْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَتَرَكْتُمْ
مَسَاجِدَكُمْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ . وَذَكَرَ تَمَامَ
الْحَدِيثِ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الْأَزْدِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
الْمُسْعُودِيِّ . فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ ^(٢) .

وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ
عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : عَلَيْكُمْ
بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ ، فَإِنَّهَا مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ
نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ ، وَلَقَدْ عَاهَدْتُنَا وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيُهَاذِيَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي
الْصَّفِّ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومٌ نِفَاقُهُ ^(٣) .

(١) النسائي (٨٤٨) ، وفي الكبرى (٩٢٢) . وأخرجه أحمد ٣٦٨/٧ (٤٣٥٥) من طريق
المسعودي به .

(٢) أبو داود (٥٥٠) . وأخرجه ابن خزيمة (١٤٨٣) من طريق وكيع به .

(٣) أخرجه أحمد ١٢٣/٦ (٣٦٢٣) ، وابن ماجه (٧٧٧) من طريق إبراهيم الهجري به .

فقد صرّحت هذه الآثار عن ابن مسعود بأن شهود الجماعة سنة، ومن تدبّرهما علم أنها واجبة على الكفاية، والله أعلم، وعبد الله بن مسعود أحد الذين رَوَوْا عن النبي ﷺ: «فضل الجميع على صلاة الفذ خمس وعشرون درجة»^(١).

حدّثنا عبد الله بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن بكر، قال: حدّثنا أبو داود، قال: حدّثنا أحمد بن يونس، قال: حدّثنا زائدة، قال: حدّثنا السائب بن حبيش، عن معدان بن أبي طلحة العمرى، عن أبي الدرداء، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة؛ فإنما يأكل الذئب القاصية». قال زائدة: قال السائب: يعنى^(٢) الجماعة.

ورواه ابن المبارك، عن زائدة بإسناده مثله سواء، وقال: قال زائدة: قال السائب: يعنى بالجماعة الصلاة فى الجماعة^(٣).

وأما قوله: «والذى نفسى بيده، لو يعلم أنه يجد عظمًا سمينا، أو مِرْمَاتين حسنتين، لشهد العشاء». فهذا توبيخ منه لمن تأخّر عن شهود العشاء معه،

(١) تقدم تخريجه ص ٢٤٧.

(٢) بعده فى سنن أبى داود: «بالجماعة الصلاة فى».

والحديث عند أبى داود (٥٤٧). وأخرجه الحاكم ٢٤٦/١ من طريق أحمد بن يونس به،

وأخرجه أحمد ٤٢/٣٦، ٤٣ (٢١٧١٠، ٢١٧١١)، وابن خزيمة (١٤٨٦) من طريق زائدة به.

(٣) أخرجه ابن المبارك فى الزهد (١٣٠٦) - ومن طريقه النسائى (٨٤٦)، والبيهقى (٧٩٣).

وتقريع وذم صريح، وعيب صحيح، إذ أضاف إليهم أن أحدهم لو علم أنه يجد الثمهيـد من الدنيا العرض القليل، والتافة الحقيـر، والنزر اليسير، في المسجد، لقصدـه من أجل ذلك، وهو يتخلف عن الصلاة فيه ولها من الأجر العظيم، والثواب الجسيم، ما لا خفاء به على مؤمن، والحمد لله، وكفى بهذا توبيخاً في أثره الطعام والملعب على شهود الصلاة في جماعة، وهذا منه ﷺ إنما كان قصداً إلى المنافقين، وإشارة إليهم، ألا ترى إلى قول ابن مسعود: ولقد رأيتنا - يريد في ذلك الوقت - وما يتأخر عنها إلا منافق معلوم نفاقه. وما أظن أحداً من أصحابه الذين هم أصحابه حقاً كان يتخلف عنه إلا لعذر يبين، هذا ما لا يشك فيه مسلم إن شاء الله.

وضرب رسول الله ﷺ بالعظم السمين، يريد بضعة اللحم السمين على عظمة - المثل في التفاهة، كما قال عز وجل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾. يريد الشيء الكثير، لم يرد القنطار بعينه، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ﴾. يريد الشيء القليل، ولم يرد الدينار بعينه، ﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

وأما المزماتان، فقليل: هما الشهمان. وقيل: هما حديدتان من حدائد كانوا يلعبون بها. وهي مئس كالأسنة، كانوا يُثَبَّتُونَهَا فِي الْأَكْوَامِ وَالْأَغْرَاضِ، ويقال لها فيما زعم بعضهم: المداحي^(١). وقال

(١) المداحي جمع المداحة: لعبة يلعب بها أهل مكة، وهي أحجار كالأقراص، وتحفر حفرة =

٢٩١ - مالك ، عن أبي النَّضْرِ مولى عمر بن عبيد الله ، عن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أن زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قال : أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ ، إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ .

التمهيد أبو عبيد^(١) : يقال : إن المِرْمَاةَ ما يَبِينُ ظِلْفَيْ الشَّاةِ . قال : وهذا حرفٌ لا أدرى ما وجهه ، إلا أن هذا تفسيره .

ويُروى : المِرْمَاتَيْنِ . بكسر الميم وفتحها ، واحداً مَرْمَاةً ، مثل مِدْحَاةٍ . ذكر ذلك الأَخْفَشُ وغيره .

الاستدكار وذكر مالكٌ أيضاً في هذا الباب حديثه عن أبي النَّضْرِ ، عن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أنه قال : أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ^(٢) .

هكذا ذُكر في جميع « الموطآت » موقوفاً على زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . وهو حديثٌ مرفوعٌ ، عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عن النَّبِيِّ ﷺ من وجوهٍ صحاح ، ويستحيل أن يكون مثله رأياً ؛ لأن الفضائل لا مدخلَ فيها للاجتهاد والقياس ، وإنما فيها التوقيفُ .

= بقدرها ، يتنحون عنها قليلاً ثم يدحون بتلك الأحجار إلى تلك الحفرة ، فإن وقع فيها الحجر فقد غلب صاحبها ، وإن لم يقع غلب . الوسيط (د ح ي) .

(١) غريب الحديث ٢٠٢/٣ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٧) ، وبرواية أبي مصعب (٣٢٥) . وأخرجه النسائي في الكبرى (١٢٩٣) ، والطحاوي في شرح المشكل ٧٣/٢ ، ٧٤ من طريق مالك به .

ومن طُرُقِ هذا الحديث مرفوعاً ما رواه جماعة، عن موسى بن الاستدكار عقبة، عن «أبي النضر، عن^(١) بُسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ، أنه قال: «أيُّها الناس، صلُّوا في بيوتكم؛ فإن أفضل صلاة المرء في بيته، إلا المكتوبة». وقد ذكرنا إسناده في «التمهيد»^(٢). ولم يَدْكُرْ فيه مسجد النبي ﷺ، وهو عندى أولى بالصواب. واللَّهُ أعلم.

(١ - ١) سقط من النسخ، والمثبت مما تقدم ص ١٣.
(٢) قال أبو عمر في التمهيد: «ومالك، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، حديث آخر موقوف عند مالك، وقد وصله غيره من الثقات؛ منهم موسى بن عقبة وغيره. حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا وهيب، قال: سمعت موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ قال: «صلوا أيُّها الناس في بيوتكم؛ فإن أفضل صلاة المرء في بيته، إلا الصلاة المكتوبة». ورواه ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن بسر، عن زيد مثله، عن النبي ﷺ مرفوعاً. وهو حديث ثابت مرفوع صحيح، ومثله لا يكون رأياً وإذا كانت صلاة النافلة في البيت أفضل منها في مسجد النبي ﷺ؛ لأنه عليه خرج هذا الخبر، فما ظنك بها في غير هذا البلد، ولهذا قال بعض الحكماء: إخفاء العمل نجاة وإخفاء العلم هلكة. والمأمور بستره من أعمال البر النوافل دون المكتوبات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات».

والأثر أخرجه النسائي (١٥٩٨)، وفي الكبرى (١٢٩٢). وأخرجه أحمد ٤٥٨/٣٥ (٢١٥٨٢)، والبخاري (٧٢٩٠)، وابن خزيمة (١٢٠٤)، وغيرهم من طريق عفان به.

ما جاء فى العَتَمَةِ والصَّبح

٢٩٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَلَةَ

الاستذكار

وفى هذا الحديث تفسير لما قبله من الأحاديث أنها فى المكتوبات لا فى النوافل، ويُستدل بذلك على أن لا جماعة إلا فى الفريضة. وقد مضى القول فيما سنه عمر رضى الله عنه فى رمضان خاصة فى التراويح. وفيه دليل على أن الانفراد بكل ما يعملهُ المؤمن من أعمال البر ويستره ويُخفيه أفضل؛ ولذلك قال بعض الحكماء: إخفاء العلم هلكة، وإخفاء العمل نجاة. وقال الله عز وجل فى الصدقات: ﴿وَلَا تَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ يَتْلُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وإذا كانت النافلة فى البيوت أفضل منها فى مسجد النبى ﷺ، فما ظنك بها فى غير ذلك الموضع، إلى ما فى صلاة المرء فى بيته عن اقتداء أهله به من بنين وعيال، والصلاة فى البيت نور له. وفقنا الله لما يرضى من القول والعمل، آمين، برحمته، إنه ولي ذلك.

التمهيد

مالك، عن عبد الرحمن بن حزملة الأسلمى، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَنَّا وَيَتَنَ الْمَنَاقِبِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ^(١) وَالصُّبْحِ؛ لَا

القبس

حديث: أرسل مالك رحمه الله عن سعيد بن المسيب فى فضل العَتَمَةِ والصَّبح،

(١) فى ص ١٧: «العَتَمَةُ».

الأسلمي ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال : « بيننا وبين المنافقين شهودُ العشاءِ والصبح ، لا يستطيعونهما » . أو نحو هذا .

يَسْتَطِيعُونَهُمَا » . أو نحو هذا ^(١) .
التمهيد

قال أبو عمر : قوله : أو نحو هذا . شك من المحدث ، ولم يختلف عن مالك في إسناده هذا الحديث وإرساله ، ولا يحفظ هذا اللفظ عن النبي عليه السلام مُسْنَدًا ، ومعناه محفوظ من وجوه ثابتة .

وأما قوله : « لقد هممتُ بالصلاة تُقام ، ثم أمرُ بخطب » الحديث . فحديث صحيح أيضًا ، وقد مضى في باب أبي الزناد ^(٢) .

وأوقف على عثمان فضلهما ^(٣) . وقد بينا أن مسلمًا أسنده ^(٤) ، وإنما خصَّهما النبي ﷺ في هذا الموطن بالتبني على الفضل ؛ لأن الصبح يأتي في وقتٍ يخلو فيه النوم ، والعَمَّة تأتي في وقتٍ يشتول فيه على البدن النَّصَب ، فإذا قابل استيلاء النَّصَبِ وغلبة النوم إيمانًا ضعيفًا أخرهما أو تركهما استخفافًا وتكاسلًا ، وإذا غلب اليقين قام إلى فعلهما ، وضرب المثل بالمنافقين مجازًا ؛ لأنه قد يتركهما من ليس بمنافق ، ووجه المجاز في ذلك ، أن الله تبارك وتعالى قال في صفة المنافقين : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٤٢] .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٢٦) . وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٨٥٦) من طريق مالك به .

(٢) تقدم في الموطأ (٢٩٠) .

(٣) في د : « فضلها » . والأثر سيأتي في الموطأ (٢٩٥) .

(٤) مسلم (٦٥٦) .

(٥) سقط من : م .

وقال يحيى فى هذا الحديث : « العِشاءُ والصُّبحُ » . وقال القعنبي ، وابنُ بكير ، وجمهورُ الرُّواة لـ « الموطأ » عن مالك فيه : « صَلَاةُ الْعَتَمَةِ والصُّبحُ » . على ما فى تَرْجَمَةِ الباب ، وفى ذلك جوازُ تَسْمِيَةِ الْعِشاءِ الْآخِرَةِ بِالْعَتَمَةِ ، وَرَدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ . وفىه أَنَّ التَّفَاقَ بَعِيدٌ مِنَ الَّذِينَ يُوَاطِبُونَ عَلَى شُهُودِ الْعِشاءِ والصُّبحِ فى جماعة ، وَمَنْ وَاظَبَ عَلَى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فى جماعة فَأَحْرَى أَنْ يُوَاطِبَ عَلَى غَيْرِهِمَا .

قال عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ شَهِدَ مَعَنَا الصَّلَوَاتِ شَهِدْنَا لَهُ بِالْإِيمَانِ . ثم تلا : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ﴾ [التوبة : ١٨] .

وَأَمَّا الْإِثَارُ الْمُسْنَدَةُ فى معنى هذا الحديث ؛ فمنها ما حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمِسْوَرِ ابْنُ أَبِي طُنَّةَ وَبُكَيرُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّازِئِ ، قالا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، قال : حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قال : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عن أَبِي بَشِيرٍ ، عن أَبِي عُمَيْرٍ ، عن عُثُمَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « مَا يُشَاهِدُهُمَا مُنَافِقٌ » . يعنى الْعِشاءَ والفَجْرَ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عن شُعْبَةَ ، عن أَبِي بَشِيرٍ ، قال : حَدَّثَنِي أَبُو عُمَيْرٍ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، عن عُثُمَةَ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالُوا : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا

شَهِدَهُمَا مُنَافِقٌ» . يعنى صلاة العشاء وصلاة الصُّبْح . قال أبو بَشِيرٍ : وأنا أشْهَدُ التمهيد
أنَّهُ لا يُحَافِظُ عليهما مُنَافِقٌ^(١) .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ النَّيْسَابُورِيُّ بِمِصْرَ ، قال :
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قال : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، قال : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ،
عن شُعْبَةَ ، عن أَبِي بَشِيرٍ ، عن أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ ، عن عُمُومَتِهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قال فى صلاة الصبح والعشاء : « ما يَشْهَدُهُمَا مُنَافِقٌ » .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ الْوَرْدِ ، قال :
حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنَا معاويةُ بْنُ
صَالِحٍ ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ ، عن نَافِعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّهُ قال : كُنَّا إِذَا
فَقَدْنَا الرَّجُلَ فى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ ؛ صلاة العشاء وصلاة الصُّبْح - أَسَأْنَا به
الظَّنَّ^(٢) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ ، قال :
حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ ، قال : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قال : بَلَّغْنَا أَنَّ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ قال : مَنْ
أَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ مِنَ الَّذِينَ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِمُ الْعَذَابَ عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، فَلْيُحَافِظْ
على هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فى الجماعة ؛ الصُّبْحِ وَالْعَتَمَةِ .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٣٢/١ ، وأحمد ١٨٧/٣٤ (٢٠٥٨٠) من طريق شعبة به .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٣٢/١ من طريق يحيى بن سعيد به .

٢٩٣ - مالك، عن سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، إِذْ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ». وقال: «الشهداء خمسة؛ المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله». وقال: «لو يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَا سَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، [٤٨ظ] لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا».

وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَثْقَلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَصَلَاةُ الصُّبْحِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا»^(١).

مالك، عن سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ إِذْ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ

نَكْتَةُ أَصُولِيَّةٍ: غَفَرَ اللَّهُ لِلَّذِي وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَنَزَعَهُ، كَمَا غَفَرَ لِلْبَغِيِّ الَّتِي سَقَتِ الْكَلْبَ بُمُوقَهَا^(٢)، وَهَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْحَسَنَاتِ^(٣) لَا يُؤَاوِي^(٤) أَجْرُهُ قَدَرُ

(١) أخرجه أحمد ٢٩٤/١٥، ٧١/١٦، ١١١ (٩٤٨٦، ١٠٠١٦، ١٠١٠٠)، والبخاري (٦٥٧)، ومسلم (٢٥٢/٦٥١) من طريق الأعمش به.

(٢) الموقان والموق: الذي يليس فوق الحف، فارسي معرب. وفي المحكم: والموق ضرب من الخفاف، والجمع أمواق، عربى فصيح. المحكم ٣٦٩/٦، واللسان (م و ق).

والحديث سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (١٨٧٨) من الموطأ.

(٣ - ٣) فى ج، م: «لم يواز».

على الطريقِ فَأُخِّرَهُ^(١) ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَغَفَرَ لَهُ . وقال : «الشهداء خمسة ؛ التمهيد
المَطْعُونُ ، والمَبْطُونُ ، والغَرِقُ ، وصاحبُ الهدَمِ ، والشهيدُ في سبيلِ الله» .
وقال : «لو يعلمُ الناسُ ما في النداءِ والصفِّ الأولِ ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهيموا
عليه لاستهيموا ، ولو يعلمون ما في التهجيرِ^(٢) لاستبَقُوا إليه ، ولو يعلمون ما في
العَتَمَةِ والصبحِ لَأَتَوْهُمَا ولو حَبْوًا»^(٣) .

القبس

وَزِرِ الزُّنَى فِي السَّيِّئَاتِ ، وَلَكِنْ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ هَذَا الْفِعْلَ انْضَافَ إِلَى مَا سِوَاهُ ، وَذِكْرَ دُونَ غَيْرِهِ تَنْبِيْهَا
عَلَى قَدْرِهِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ كَانَ سَبَبًا لِلتَّوْبَةِ ، فَتَرْتَّبَ الْغَفْرَانُ عَلَيْهَا ، وَتَرْتَّبَتْ هِيَ عَلَى هَذَا
السَّبَبِ ، فَأُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى السَّبَبِ الْأَوَّلِ تَنْبِيْهَا عَلَى اكْتِسَابِ الْحَسَنَاتِ ، فَإِنْ
الْحَسَنَةُ إِلَى الْحَسَنِ وَلَايَةً ، وَالسَّيِّئَةُ إِلَى السَّيِّئَةِ غَوَايَةً .

الثَّالِثُ : مَعْنَى : « غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » . أَيْ : غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ذُنُوبِهِ بِمَقْدَارِ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ
الْأَجْرِ .

(١) فِي م : « فَأَخَذَهُ » .

(٢) التَّهْجِيرُ : التَّبْكَيرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ وَالْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ . أَرَادَ ﷺ الْمُبَادَرَةَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . النِّهَايَةُ
٢٤٦/٥ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٠٣) ، وبرواية أبي مصعب (٣٢٧) ، وأخرجه أحمد ٥٨/١٤ ،
٥٢٢/١٦ (٨٣٠٥ ، ١٠٨٩٦ - ١٠٨٩٨) ، والبخارى (٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٧٢٠ ، ٢٤٧٢ ، ٢٨٢٩ ،
٥٧٣٣) ، ومسلم (١٩١٤) ، ٢٠٢١/٤ (١٢٧/١٩١٤) ، والنسائي في الكبرى (٧٥٢٨) ،
والترمذى (١٠٦٣ ، ١٩٥٨) من طريق مالك به ، وتقدم تخريج قوله : « لو يعلم الناس ... » في
الموطأ (١٤٧) .

قال أبو عمر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد، كذلك يرويه جماعة من أصحاب مالك، وكذلك هي محفوظة عن أبي هريرة؛ أحدها، حديث الذي نزع غصن الشوك عن الطريق. والثاني، حديث الشهداء. والثالث، قوله: «لو يعلم الناس ما في النداء» إلى آخر الحديث. وهذا القسم الثالث سقط ليحيى من باب، وهو عنده في باب آخر، منها ما كان ينبغي أن يكون في باب العتمة

حديث: «لو يعلم الناس ما في النداء...» إلى آخره.

أما فضل النداء فمعلوم، وأصوله أربعة:

أحدها: ما فيه من توحيد الله تعالى، وتفضيحه، والشهادة لرسوله، والدعاء لعبادته.

ثانيها: ما^(١) في حديث أبي سعيد الخدري من فضيلة^(٢)، حسب ما تقدم من

صفته.

ثالثها: أن الخلق كلهم في حفظ الوقت في صحيفته؛ يذكروا غافلهم، ويحرضون متكاسلهم، فكلهم يشركه في أجره؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول: لولا الخليفة لأذنت.

رابعها: تجديد الشهادة في كل حين، وقد روى عن النبي ﷺ أنه أذن مرة واحدة على راحلته في مطر وبلة. خرجه الترمذي وغيره^(٣)، وقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة». روى بفتح الهمزة، جمع

(١) سقط من: م.

(٢) في ج، م، «فضيلته».

(٣) الترمذي (٤١١)، والدارقطني ٣٨٠/١.

والصبح . وقوله : «ولو يَعْلَمُ الناس ما فى النداء» . إلى قوله : «ولو حَبَّوْا» . فلم يروه عنه ابنه عُبيدُ اللهِ فى ذلك الباب ^(١) ، ورواه ابنُ وضَّاح ، عن يحيى ، وهو عند جماعة الرِّوَاة «للموطأ» عن مالك ، لا يختلفون فى ذلك فيما عِلِمْتُ .

وفى هذا الحديث من الفقه ، أن نَزَعَ الأذى من الطَّرِيق من أعمال البرِّ ، وأن أعمال البرِّ تُكْفِّرُ السيئات ، وتُوجِبُ الغُفْرانَ والحسنات ، ولا ينبغي للعاقِلِ المؤمنِ

عُنُقٍ ، يشيرُ بذلك إلى عِزَّتِهِمْ ^(٢) وأَمْنَتِهِمْ وارتفاع ^(٣) أقدارِهِمْ ، فإن الرجلَ إذا كان بهذه الصفة مَدَّ جِيدَهُ وتعالى لما يريده ، قال النبىُّ ﷺ : «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ ويُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ» ^(٤) . فتطاوَلَ لها أصحابُ محمدٍ ؛ أَيُّهُمْ يُقْطِئُهَا . وفى ضده قال اللهُ تعالى : ﴿مُتَّعِيتُ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم : ٤٣] . ويَحْتَمِلُ أن يُشِيرَ بطولِ أعناقِهِمْ إلى سلامَتِهِمْ من العَرَقِ فى العَرَقِ ، ورُوى : «إِغْنَاقًا» . بكسرِ الهمزة ، مِن العُنُقِ ، والعُنُقُ بفتحِ الفاءِ والعينِ ضربٌ مِنَ السَّيْرِ ، تأويلُهُ أَنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُسْرِعِينَ غَيْرَ مُتَأَقِّلِينَ ، بِرَبِّهِمْ واثقين .

وأما الصفُّ الأولُ فليس فيه أثَرٌ صحيحٌ يُعَوَّلُ عليه حاشا قوله : «خيرُ صُفُوفٍ الرجالِ أَوْلُهَا» ^(٥) . وقوله : «لِيلِنَى» ^(٦) منكم أُولو الأحلامِ والنَّهَى ^(٦) . وهى أربعُ

(١) تقدم فى الموطأ (١٤٧) .

(٢ - ٢) فى ج : «وأمنهم ورفع» .

(٣) سيأتى فى شرح الحديث (١٠٢٦) من الموطأ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٤٨ .

(٥) فى م : «لِيلِنَى» .

(٦) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (٣٩٣) من الموطأ .

أن يحتقر شيئاً من أعمال البر، فربما عُفِرَ له بأقلها؛ ألا ترى إلى ما في هذا الحديث من أن الله شكر له إذ نزع غصن الشوك عن الطريق فغفر له ذنوبه، وقد قال ﷺ: «الإيمان بضغ وسبعون شعبة، أعلاها^(١) لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٢). وقال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]. وقال الحكيم:

مراتب؛ الأول: سبق إلى المسجد ودخل في^(٣) الصف الأول وهو أفضلها. القبس

ثانيها: تأخر إقباله وصلى في الصف الآخر^(٤)، فذلك شرها.

ثالثها: سبق إلى النداء لكنه صلى في الصف الآخر^(٥).

رابعها: تأخر عن إجابة الداعي، فلما جاء المسجد حصل في الصف الأول، قال العلماء: هما سواء.

وعندي أن الرابع أفضل من الثالث، وفي ذلك تطويل لا يحتمله هذا «القبس»، قد أطلنا في غير موضع فيه النفس.

وأما قوله: «لاستهموا عليه». فيتصور الاستهماء في الصف الأول عند ضيقه وإقبال الرجال إليه في حالة واحدة، فإن كان أحدهما أفضل فالموضع له، وإن تساوت

(١) في م: «إحداها».

(٢) أخرجه أحمد ٢١٢/١٥، ٤٦٥ (٩٣٦١، ٩٧٤٨)، ومسلم (٣٥)، وأبو داود (٤٦٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) في ج، م: «إلى».

(٤) في م: «الأخير».

(٥ - ٥) سقط من: م.

ومتى تفعل الكثير من الخير - إذا كنت تاركاً لأقله -
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

حَالَهُمَا أَوْ تَشَاحَا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا تَصَوُّرُ الْاِسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ فَمُشْكِلٌ ، وَقَدْ اخْتَصَمَ
 قَوْمٌ بِالْقَادِسِيَّةِ ^(١) فِي الْأَذَانِ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ ^(٢) ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِشَرْطَيْنِ ؛
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْأَمَانَةِ ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدُّنُ مُؤْتَمَنٌ » .
 الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ الْوَقْتِ ، فَهَكَذَا يَكُونُ الْاِسْتِهَامُ إِذَا وَقَعَ التَّشَاحُ ^(٣) ،
 فَإِذَا أُذِّنَ أَمِينَ الْوَقْتِ أُذِّنَ بَعْدَهُ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ . وَيُتَصَوَّرُ الْاِسْتِهَامُ أَيْضًا فِي الْأَذَانِ
 فِي صُورَةٍ أُخْرَى وَهِيَ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مُؤَدُّنٌ وَاحِدٌ .

^(٤) وَأَمَّا فَضْلُ التَّهَجِيرِ ، فَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي التَّحْدِيدِ ، بَلْ إِنَّهُ رُوي أَنَّهُ
 قَالَ : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ » ^(٥) . وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ^(٦) جَمَلَةٌ كَافِيَةٌ وَهِيَ
 قَوْلُهُ : « لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرَ الصَّلَاةَ » ^(٧) ^(٨) .

وَأَمَّا فَضْلُ الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ ، فَفِيهِمَا ^(٨) أَحَادِيثُ صِحَاحٍ كَثِيرَةٌ ، أُمَمَاتُهَا أَرْبَعَةٌ ؛

(١) القادسية : قرية قرب الكوفة ، من جهة البر ، بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخاً . مرآة
 الاطلاع ١٠٥٤ / ٣ .

(٢) ينظر صحيح البخاري ١ / ١٥٩ ، وسنن البيهقي ١ / ٤٢٩ .

(٣) في د ، ج : « التشاحي » .

(٤ - ٥) سقط من : ج .

(٥) تقدم في ١ / ١٩٦ .

(٦) بعده في د ، م : « فيه » .

(٧) تقدم في الموطأ (١٤٨ ، ٢٤٠) ، وسيأتي في الموطأ (٣٨٤) .

(٨) في د ، م : « ففيها » .

التمهيد صالح ، قال : حَدَّثَنَا النُّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ ، عن مالكِ بْنِ مَرْثِدٍ ، عن أبيه ، عن أبي ذَرٍّ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «تَبَشُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَإِرْشَادُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ الضَّلَالَةِ صَدَقَةٌ ، وَنَظْرُكَ لِلرَّجُلِ الرَّدَى الْبَصِيرَ صَدَقَةٌ ، وَإِمَاطَتُكَ الْحَجَرَ وَالشُّوكَةَ وَالْعَظْمَ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ

القبس الأول : قوله ﷺ : «لَوْلَا أَنِ اشْتُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْرَجْتُ الْعِشَاءَ إِلَى سَطْرِ اللَّيْلِ» ^(١) .
 الثاني : قوله : «أَثْقُلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعَتَمَةُ وَالصُّبْحُ» ^(٢) . وهذا صحيح ؛ فإنه لَا يَنْشَطُ لهما إِلَّا مُنْشَرِحُ الصَّدْرِ ، خَفِيفٌ إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ ^(٣) ، ثَقِيلٌ عَنِ ^(٤) دَاعِيِ الْبَطَالَةِ وَالرَّاحَةِ .

الثالث : قوله : «يَتَعَاقَبُونَ» ^(٥) فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ^(٦) . إلى قوله : ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء : ٧٨] . والصُّبْحُ فاتحةُ الحياة ، ومبتدأُ الأعمال ؛ كما أن العَصْرَ والعَتَمَةَ خاتمةُ ^(٧) الصُّبْحِ ، وربما إذا صَلَّى الْعَتَمَةَ لَمْ يُصَلِّ بِعَدهَا أَبَدًا .

الرابع : حديثُ عثمانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ

(١) تقدم في ٨٧/٢ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٧٠ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في ج ، م : « على » .

(٥) في د : « يتعاقب » .

(٦) سيأتي في الموطأ (٤١٤) .

(٧) في م : « فاتحة » .

دَلَوْكَ فِي دَلْوِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ^(١) .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَهُ^(٢) ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ لَيْلِهِ^(٣) . فَمَنْ عَلِمَ الْقَبْسَ هَذِهِ الْفَضَائِلَ يَقِرَّ عَلَيْهَا ، وَقَدَّرَهَا حَقَّ قَدْرِهَا ، سَعَى إِلَيْهَا يَخْبُو ، وَجَاءَهَا يَسْتَقِيلُ^(٤) تَارَةً وَيَكْبُو . وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ .

°فصل في° الشهادة:

خُطِّطَ الْإِسْلَامُ أَرْبَعَةً ؛ بُيُوتٌ ، صِدِّيقِيَّةٌ ، شَهَادَةٌ ، صَلَاحٌ .

وَقَدْ بَيَّنَّا مَعَانِيَهَا وَمَرَاتِبَهَا فِي كِتَابِ « الْمُشْكِلِينَ » عَلَى الْإِسْتِيفَاءِ وَالْإِشَارَةِ فِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ مَنْ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِوَحْيِهِ^(٦) ، وَالصُّدِّيقَ مَنْ صَدَّقَ فِعْلُهُ^(٧) قَوْلَهُ وَاعْتَقَادَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَالصَّالِحَ مَنْ سَلِمَ عَمَلُهُ مِنَ الْمُفْسَدَاتِ ، وَقَوْلُهُ مِنَ الْمُبْطَلَاتِ ، وَاعْتَقَادُهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَإِنْ نَالَ عَمَلُهُ رَخَصٌ مِنَ الْكُدُورَاتِ^(٨) ، وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ :

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥٦) ، وَابْنُ حَبَانَ (٤٧٤) ، وَابْنُ حَبَانَ (٥٢٩) مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (٨٩١) ، وَابْنُ نَصْرِ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ (٨١٢) مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ بْنِ عِمَارَ بِهِ .

(٢) فِي د ، ج : « لَيْلَةٌ » .

(٣) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(٤) فِي د : « يَشْقِلُ » . وَيُقَالُ : اسْتَقْلَ الطَّائِرُ فِي طَيْرَانِهِ : نَهَضَ لِلطَّيْرَانِ . اللَّسَانُ (ق ل ل) .

(٥ - ٥) فِي م : « فَضْلٌ » .

(٦) فِي ج : « بَوْصِيَّةٌ » .

(٧) بَعْدَهُ فِي د : « وَ » .

(٨) فِي م : « الْكُدُورَاتُ » .

أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّازُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ بْنِ سَابِقٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ ، عن هشامِ بْنِ عروَةَ ، عن أبيه ، عن أبي هريرةَ ، عن النبي ﷺ قال : «خُوسِبَ رَجُلٌ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا غَصْنُ شَوْكِ نَحَاهُ عَنِ الطَّرِيقِ ، فَعَفِرَ

الأولُ : أنهم الذين شهد لهم بالإيمان ، وَضُمِنَ لَهُمْ حُسْنُ الخاتمةِ ، وهذا كقول النبي ﷺ : «أنا شهيدٌ على هؤلاء» ^(١) . وليس في الحقوقِ أثبتُ مِنْ حقِّ شهيدٍ به النبي ﷺ . فعِلٌّ بمعنى مفعولٍ . الثاني : أنه حضرَ ^(٢) يقينه مُعَانِيَةً ^(٣) مُشَاهِدًا على جوارحه لائِحًا ^(٤) لغيره ؛ لأنه قال : أنا مؤمِنٌ بقلبي ، مُحَقِّقٌ ^(٥) بيقيني . فيصومُ وَيُصَلِّي وَيُحُجُّ وَيَتَصَدَّقُ ، وكلُّها مُحْتَمِلَةٌ أَنْ تَكُونَ صَدَرَتْ عَنْ إِخْلَاصٍ أَوْ لَغْرِضٍ ^(٥) ، فإذا بَذَلَ نَفْسَهُ وَعَرَضَهَا لِلْإِتْلَافِ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فهو دليلٌ قطعِيٌّ على صدقِ النيةِ ؛ لأنَّ الجُودَ بالنفسِ أَقْصَى غَايَةِ الجُودِ . فعِلٌّ بمعنى فاعِلٍ . الثالثُ : أنه جَرَى دُمُهُ على الأرضِ أَوْ أُجْرِيَ ، والشهادةُ وَجْهُ الأرضِ ^(٦) . فعِلٌّ مطلقٌ أو بمعنى مفعولٍ . الرابعُ : أن الملائكةَ شَهِدَتْهُ . فعِلٌّ بمعنى مفعولٍ . الخامسُ : أن دليْلَهُ معه لا يُفَارِقُهُ ؛ قال النبي ﷺ : « ما مِنْ أَحَدٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ » الحديث . فعِلٌّ بمعنى فاعِلٍ أَوْ مفعولٍ .

الشهداءُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ؛ ثمانيةٌ فِي حَدِيثِ مالِكٍ ^(٧) . التاسعُ : مَنْ قُتِلَ دُونَ

(١) سيأتي في الموطأ (١٠١١) .

(٢ - ٣) في ج : « يقينا معانيها » .

(٣) سقط من : ج ، وفي د : « لائح » ، وفي م : « لائحا » .

(٤) في ج ، م : « محق » .

(٥) في د : « بغرض » .

(٦) ينظر التاج (ش هـ د) .

(٧) سيأتي في الموطأ (٥٥٦) .

له^(١) . هكذا رواه أبو معاوية عن هشام بهذا الإسناد ، وخالفه فيه غيره من أصحاب هشام .

وأما قوله : «الشهداء خمسة» . فهكذا جاء في هذا الحديث ، وقد جاء في غيره مما قد ذكرناه في باب عبد الله بن جابر بن عتيك من كتابنا هذا عن النبي ﷺ أنه قال : «الشهداء سبعة سوى القتل^(٢) في سبيل الله^(٣) . وهذه زيادة ، وقد مضى القول في ذلك كله ومعانيه في ذلك الباب من هذا الكتاب . والحمد لله .

أخبرني خلف بن القاسم ، حدثنا علي بن جعفر بن محمد بن عيسى البغدادي ، حدثنا جعفر بن محمد ، حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا مالك ، عن

ماله^(٤) . العاشر : الغريب^(٥) . الحادي عشر : صاحب النظرة شهيد ، واختلِف فيه القبس على قولين ؛ فقيل : هو المخبول الذي^(٦) اتَّخَذَ نظرة^(٧) . وقيل : هو المعين^(٨) . ووراء هذا تغريز^(٩) لا أرضاه ، وكلُّهم يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ إلا ذا المغترِك ؛ فإن مالكا رحمه الله والشافعي عوَّلا على حديث جابر في قتل^(١٠) أحد ، والمسألة معروفة .

(١) أخرجه هناد (١٠٧٨) ، وابن حبان (٥٣٨) ، والإسماعيلي (٣٢٩) من طريق أبي معاوية به .

(٢) في ص ١٧ ، ص ٢٧ : «القتيل» .

(٣) سيأتي في الموطأ (٥٥٦) .

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٠٠٨) من الموطأ .

(٥) ابن ماجه (١٦١٣) .

(٦ - ٦) في د : «انحد بنظره» .

(٧) أى المصاب بالعين .

(٨) في ج ، م : «تعديل» .

(٩) في د : «قتيل» . وسيأتي عقب الحديث (١٠١٥) من الموطأ .

سُمِّيَ ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن رسولَ الله ﷺ قال : «الشهداء خمسة ؛ المطعون ، والمبطون ، والغريق ، وصاحبُ الهدم ، والشهيدُ في سبيلِ الله» ^(١) .

وروى مالكٌ ، عن عبدِ الله بن عبدِ الله بن جابر بن عتيك ، ^(٢) عن عتيك ^(٣) بن الحارث بن عتيك ، ^(٣) عن جابر بن عتيك ^(٣) ، أن رسولَ الله ﷺ قال : «الشهداء سبعةٌ سوى القتلِ في سبيلِ الله ؛ المطعون ، والغريق ، وصاحبُ ذاتِ الجنب ، والمبطون ، والحرق ، والذي يموتُ تحتَ الهدم ، والمرأةُ تموتُ بجُمعٍ» ^(٤) . يعني : كلُّهم شهيدٌ .

وقد تقدّم تفسيرُ معاني هذا البابِ مُمهِّداً في بابِ عبدِ الله بن جابرٍ من هذا الكتابِ فلا وجهَ لإعادةِ ذلك ههنا . والحمدُ لله .

وفي هذا الحديثِ أيضًا فضلُ النداءِ وهو الأذانُ ، وفضلُ الصفِّ الأولِ ، وفضلُ البكورِ بالهجرةِ إلى الصلاةِ في المسجدِ في الجمعةِ وغيرها ، ولا أعلمُ خلافاً بين العلماءِ أن مَنْ بكرَّ وانتظرَ الصلاةَ ، وإن لم يُصلِّ في الصفِّ الأولِ - أفضلُ ممن تأخَّر ثم تخطى إلى الصفِّ الأولِ ، وفي هذا ما يوضحُ لك معنى فضلِ الصفِّ الأولِ أنه وردَ من أجلِ البكورِ إليه والتقدُّم ، والله أعلمُ .

وفيه فضلُ شهودِ العتمةِ والصبحِ في جماعةٍ ، وقد مضت هذه المعاني مكرَّرةً

(١) أخرجه البخارى (٦٥٣) ، والترمذى (١٠٦٣) ، والنسائى فى الكبرى (٧٥٢٨) من طريق قتيبة . ٤٥ .

(٢ - ٢) ليس فى : الأصل ، ص ١٧ ، م .

(٣ - ٣) سقط من : ص ١٧ ، م .

(٤) سيأتى فى الموطأ (٥٥٦) .

فى غير موضع من كتابنا هذا ، فلا معنى لتكريرها بعد ههنا .

التمهيد

وفى هذا الحديث أيضًا جواز تسمية العشاء بالعتمة ، وهو موضع اختلاف بين أهل العلم ، فمن كره ذلك احتج بأن الله عز وجل سماها العشاء بقوله : ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ﴾ [النور : ٥٨] . واحتج أيضًا بحديث أبى سلمة ، عن ابن عمر ، عن النبى ﷺ أنه قال : « لا تغليئكم الأعراب على اسم صلاتكم هذه ، إنما هى العشاء ، وإنما يسمونها العتمة ؛ لأنهم يعتمون بالليل » ^(١) . ومن أجاز تسمية العشاء بالعتمة ، فحججه حديث سمي المذكور فى هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

وأما قوله ﷺ : « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » . فإنما أراد ^(٢) الاستهماء على الصف الأول ^(٣) لا على الأذان ، وعليه رجع الضمير فى « عليه » . وقال ابن حبيب : إنما ذلك فى الموضع الذى لا يؤذن فيه إلا واحد كالمغرب والجمعة مع ^(٤) كثرة المؤذنين .

قال أبو عمر : يحضهم على ذلك ؛ لئلا يزهّدوا فى الأذان ، فتبطل السنة فيه بالتواكل وقلة الرغبة ، وقد روى أبو حمزة الشكرى ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الإمام ضامن ، والمؤذن

القبس

(١) قال النوى : معناه أن الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الليل ، أى : يؤخرونها إلى شدة الظلام .

والحديث أخرجه أحمد ١٧٩ / ٨ ، ٣١٥ ، (٤٥٧٢ ، ٤٦٨٨) ، ومسلم (٦٤٤) ، وأبو داود (٤٩٨٤) من طريق أبى سلمة به .

(٢) سقط من : م .

(٣) فى م : « تجمع » .

٢٩٤ - مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أبي بكرٍ بنِ سليمانَ بنِ أبي حثمةَ ، أن عمرَ بنَ الخطابِ فقدَ سليمانَ بنَ أبي حثمةَ في صلاةِ الصبحِ ، وأن عمرَ بنَ الخطابِ غدا إلى السوقِ ، ومسكنُ سليمانَ بينَ السوقِ والمسجدِ ، فمرَّ على الشفاءِ أمِّ سليمانَ ، فقال لها : لم أرَ سليمانَ في الصبحِ ؟! فقالت : إنه بات يُصلِّي ، فغلبته عَيْنَاه . فقال عمرُ : لأنَّ أشهدَ صلاةَ الصبحِ في الجماعةِ ، أحبُّ إليَّ من أن أقومَ ليلةً .

التمهيد مؤتمنٌ ، اللهم أرشد الأئمةَ واغفر للمؤذنين . قالوا : يا رسولَ الله ، لقد تركتنا بعدك تنافسُ في الأذانِ . فقال : «إن بعدكم قوماً سفلتهم مؤذنونهم»^(١) . وهذا حديثٌ انفرد به أبو حمزة هذا ، وليس بالقوى . وبالله التوفيقُ .

الاستدكار وأما قولُ عمرَ بنِ الخطابِ رضيَ الله عنه في هذا البابِ : لأنَّ أشهدَ صلاةَ الصبحِ^(٢) في جماعةٍ ، أحبُّ إليَّ من أن أقومَ ليلةً^(٣) . وكذلك قولُ عثمانَ بنِ عفانَ في هذا البابِ أيضًا : مَنْ شهدَ العشاءَ فكأنما قامَ نصفَ ليلةٍ ، ومَنْ شهدَ الصبحَ فكأنما قامَ ليلةً .

(١) تقدم في ٥٠ / ٤ .

(٢) في ح : «العشاء» .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٣) ، وبرواية أبي مصعب (٣٢٨) . وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٨٧٧) من طريق مالك به .

٢٩٥ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن الموطأ
عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري ، أنه قال : جاء عثمان بن عفان إلى
صلاة العشاء ، فرأى أهل المسجد قليلاً ، فاضطجع في مؤخر المسجد ،
ينتظر الناس أن يكثرُوا ، فأتاه ابنُ أبي عمرة فجلس إليه ، فسأله مَنْ هو ،
فأخبره ، فقال : ما معك من القرآن ؟ فأخبره ، فقال له عثمان : مَنْ شَهِدَ
العشاء فكأنما قام نصفَ ليلة ، وَمَنْ شَهِدَ الصبح فكأنما قام ليلة .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن
أبي عمرة ، أنه قال : جاء عثمان بن عفان إلى صلاة العشاء ، فرأى أهل المسجد
قليلاً ، فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظرُ الناس أن يكثرُوا ، فأتاه ابنُ أبي عمرة
فجلس إليه ، فسأله مَنْ هو ؟ فأخبره ، فقال له : ما معك من القرآن ؟ فأخبره ،
فقال عثمان : مَنْ شَهِدَ العشاء فكأنما قام نصفَ ليلة ، وَمَنْ شَهِدَ الصبح فكأنما قام
ليلة^(١) .

وهذا أيضًا لا يكونُ مثله رأيًا ، ولا يُدركُ مثلُ هذا بالرأي ، وقد روى مرفوعًا
عن النبي ﷺ .

ورواه ابنُ جريج ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني محمد بن إبراهيم بن
الحارث التيمي ، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة قال : خرج عثمان إلى العشاء
الآخرة . فذكر مثلَ حديثِ مالك سواءً إلى آخره بلفظه ومعناه موقوفًا لم يرفعه .

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٢٩) . وأخرجه البيهقي في المعرفة (٦٤٩) من طريق مالك به .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَوْقُوفًا
كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ ^(٢)، يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ^(٣).

وَرَوَاهُ عَثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ عَبَادٍ بْنِ حُنَيْفٍ - وَهُوَ عِنْدَهُمْ ثِقَةٌ لَا بَأْسَ بِهِ،
وَلَيْسَ كِيحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي الْإِتْقَانِ وَالْجَلَالَةِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ
أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَثْمَانَ مَرْفُوعًا. رَوَاهُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ،
وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ الْعَبْدِيُّ ^(٤).

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٥)، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ
فَهُوَ كَنَصْفِ قِيَامِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ».

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي
سَهِيلٍ، يَعْنِي عَثْمَانَ بْنَ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ
عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ
كَقِيَامِ نَصْفِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ» ^(٦).

(١) عبد الرزاق (٢٠٠٩).

(٢) بعده في م: «و».

(٣) ذكره الدارقطني في الإلزامات ص ٣٦٠ عن عبد الوهاب الثقفي به.

(٤) أخرجه مسلم (٦٥٦)، وأبو عوانة (١٢٥٥)، وابن حبان (٢٠٦٠) من طريق عبد الواحد به.

(٥) عبد الرزاق (٢٠٠٨).

(٦) أحمد ٥٢٦/١ (٤٩١)، وأبو داود (٥٥٥). وأخرجه أحمد ٤٦٨/١ (٤٠٨)، ومسلم

(٦٥٦)، والترمذي (٢٢١) من طريق سفيان به.

هكذا في حديث عثمان بن حكيم هذا المرفوع : « من صَلَّى العشاء والفجر التمهيد في جماعة ^(١) فكأنما قام ليلة ^(٢) ». وفي حديث يحيى بن سعيد من قول عثمان رضي الله عنه : مَنْ شَهِدَ الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً . لم يذكر معها العشاء ، وكذلك في حديث الشفاء ، عن عمر بن الخطاب من قوله .

ذكره مالك ^(٣) ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حثمة في صلاة الصبح ، وأن عمر غدا إلى السوق ، ومسكن سليمان بين المسجد والسوق ، فمر على الشفاء أم سليمان ، فقال : لم أر سليمان في الصبح . فقالت : إنه بات يصلي فغلبته عيناه . فقال عمر : لأن أشهد صلاة الصبح أحب إلي من أن أقوم ليلة .

هكذا رواه مالك ، وخالفه معمر في إسناده ، والقول في ذلك قول مالك . والله أعلم .

ورواه أبو حفص الأبار ، عن يحيى بن سعيد مرفوعاً ، إلا أنه جعل في موضع العشاء الصبح ، وفي موضع الصبح العشاء .

حدثناه أحمد بن محمد ، حدثنا أحمد بن الفضل ، حدثنا أحمد بن الحسن الصيرفي ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، عن عمر بن عبد الرحمن الأبار ، عن يحيى

(١ - ١) في ص ، ر : « كان كقيام ليلة هكذا في حديث عثمان بن حكيم » .
(٢) الموطأ (٢٩٤) .

ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة العشاء في جماعة تعدل قيام ليلة، وصلاة الصبح في جماعة تعدل قيام نصف ليلة»^(١).

ذكر عبد الرزاق^(٢)، عن معمر، عن الزهري، عن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء ابنة عبد الله قالت: دخل علي بيتي عمر بن الخطاب، فوجد عندى رجلين نائمين، فقال: ما شأن هذين؟ أما شهدا معنا الصلاة؟ قالت: يا أمير المؤمنين، صلينا مع الناس - وكان ذلك في رمضان - فلم يزالا يصليان حتى أصبحا، ثم صلينا الصبح، ثم ناما. فقال عمر: لأن أصلي الصبح في جماعة أحب إلي من أن أصلي ليلة حتى أصبح.

ليس في هذا الحديث حكم، وإنما فيه فضل صلاة الفريضة في جماعة، وقد زعم بعض الناس أن فيه دليلاً على جواز صلاة الرجل وحده وإن كانت مفضولة، وليس ذلك بالبين في هذا الحديث؛ لأنه يجوز أن يكون صلاًها بعد كالفائتة، وقد مضى القول في هذه المسألة.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٩٩١)، وفي الصغير ٢٦٧/١ - ومن طريقه الخطيب في تاريخه ٤٣٩/١٢ - من طريق الزهراني به، وينظر علل الدارقطني ٤٨/٣.
(٢) عبد الرزاق (٢٠١١).

إعادة الصلاة مع الإمام

الموطأ

٢٩٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّيْلِ يُقَالُ لَهُ : بُسْرُ بْنُ مِخْجَنِ . عَنْ أَبِيهِ مِخْجَنِ ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأُذِّنَ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ رَجَعَ ، وَمِخْجَنُ فِي مَجْلِسِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ » . فَقَالَ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ » .

مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّيْلِ يُقَالُ لَهُ : بُسْرُ بْنُ مِخْجَنِ ، عَنْ أَبِيهِ مِخْجَنِ ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأُذِّنَ^(١) بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى ثُمَّ رَجَعَ ، وَمِخْجَنُ فِي مَجْلِسِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ » قَالَ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ »^(٢) .

القبس

حديث : ذكر مالك عن مِخْجَنِ حديث إعادة الصلاة .

اعلموا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ ، إِلَّا أَنْ الشَّرِيعَةَ

(١) فِي ص : « بَشْر » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ص ، س : « رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢١٧) ، ورواية أبي مصعب (٣٣٠) . وأخرجه ابن وهب في =

اختلف الناس عن زيد بن أسلم في اسم هذا الرجل ؛ فقال مالك وأكثر الرواة^(١) عن زيد فيه : بُشَيْرُ بْنُ مِخْجَنِ . بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ ، كذلك هو في « الموطأ » عند جمهور رواته ، وقال^(٢) فيه بشير بن عمر الزُّهْرَانِيُّ : عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن بِشْرِ بْنِ مِخْجَنِ . فقل له في ذلك ، فقال : كان مالك بن أنس يزوي هذا الحديث قديماً عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، فيقول فيه : بِشْرٌ . فقل له : هو بُشَيْرٌ ، فقال : عن بُشَيْرٍ أَوْ بِشْرِ . وقال بعد ذلك : عن زيد بن أسلم ، عن ابن مِخْجَنِ . ولم يقل : بُشَيْرٌ وَلَا بِشْرٌ .

أذنت في إعادة الفذِّ صلَّاته في الجماعة لفائدتين ؛ إحداهما خاصة ، وهي استجلاب الأجر للمُصَلِّي . والثانية عامة ، وهي تنقسم قسمين ؛ أحدهما : إظهار شعائر الدين . والثاني : نفْيُ الرِّبِّيَّةِ وسوء الظنِّ ، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ : « أَلَسْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ » .

فإن قلنا : إن الصلاة تُعَادُ في الجماعة لطلب الأجر . فتعَادُ في كلِّ جماعة ، وكذلك لإظهار الشُّعار . وإن قلنا : تُعَادُ لِنَفْيِ الرِّبِّيَّةِ وسوء الظنِّ . فتعَادُ مرةً واحدةً ، ومن ههنا نشأ الخلاف .

وقد روى سليمان بن يسار عن عبد الله بن عمر ، أنه وجدته في المسجد والناس

= موطئه (٤٤٠) ، والشافعي ٢٠٦/٧ ، وأحمد ٣١٩/٢٦ (١٦٣٩٥) ، والنسائي (٨٥٦) من طريق مالك به .

(١) بعده في م : « له » .

(٢) في م : « قيل » .

وقال فيه الثَّورِيُّ^(١) ، عن زيد بن أسلم : بشرٌ . بالشَّينِ المنقوطة . وكان أبو التمهيد نعيم يقول بالسين^(٢) كما قال مالكٌ ومن تابعه .

ورواه الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عن زيد بن أسلم^(٣) ، فقال فيه : عن بشرٍ . بالمنقوطة كما قال الثَّورِيُّ .

ورواه ابنُ جُرَيْجٍ ، عن زيد بن أسلم^(٤) ، فقال فيه : بُشْرٌ . كما قال مالكٌ ،

يُصَلُّونَ ، قال له : ما هذا يا أبا عبد الرحمن ؟ قال له : سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول : « لا صلاةٌ في يومٍ واحدٍ مرتين » . خرَّجه أبو داود^(٥) . وقولٌ مِخْجَنٍ : كنتُ صَلَّيتُ في أهلي . حكايةً حالٍ ، وقضيةً في عَيْنٍ ، يَحْتَمَلُ بأن يكونَ صَلَّيَ في أهله فذاً ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ صَلَّيَ في جماعةٍ ، والظاهرُ أنه كان وحده .

وقد رَوَى مسلمٌ^(٦) ، عن أبي ذرٍّ ، أنه قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أمراءُ يكونون بعدى يُمَيِّتُونَ الصلاةَ عن وقتيها » . قال له : فماذا ترى يا رسولَ اللَّهِ ؟ قال له^(٧) : « صَلِّ في بيتك ، فإن أدركتَ الصلاةَ معهم فهي لك نافلةٌ » .

(١) أخرجه أحمد ٣١٦/٣١ (١٨٩٧٨) ، والبخارى في تاريخه ٤/٨ ، والطبرانى ٢٩٤ ، ٢٩٣/٢٠ (٦٩٦) من طريق الثوري به .

(٢) في س : « الصواب فيه بسر » .

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٥٨) ، والدارقطنى ٤١٥/١ ، وابن قانع ٦٨/٣ ، والحاكم ٢٤٤/١ من طريق الدراوردي به ، وعندهم بالسين المهملة .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٩٣٢) ، والطحاوى في شرح المعانى ٣٦٢/١ ، ٦٨/٣ ، والطبرانى ٢٩٤/٢٠ (٦٩٨) من طريق ابن جريج به ، وعند ابن قانع بالشين المنقوطة .

(٥) أبو داود (٥٧٩) . وسيأتى تخريجه ص ٣٠٩ .

(٦) مسلم (٦٤٨) . وتقدم في ٥٧/٢ ، ٥٨ .

(٧) سقط من : ج ، م .

وروى هذا الحديث أيضًا حنظلة بن علي الأسلمي^(١)، عن بشر بن معجب، ولم يذكر أباه.

ورواه عبد الله بن جعفر بن نجيج، عن زيد بن أسلم، عن بشر بن معجب، عن أبيه. بالمنقوطة كما قال الثوري في رواية أصحاب الثوري عنه. وقد قيل فيه

وكذلك خرجه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، أن الثانية هي النافلة^(٢).

وروى أبو داود عن يزيد بن عامر قال: صَلَّى في أهلي ثم جثَّ النبي ﷺ فوجدته يُصَلِّي، فجلستُ حتى انصرف، فقال لي: «ألسْتَ برجلٍ مسلم؟». فقلت: بلى. قال له: «ما منعك أن تُصَلِّي معنا؟». قال: قد كنتُ صَلَّى في أهلي. قال: «إذا صَلَّى في أهلِكَ فصلَّ معنا؛ تكونُ تلك^(٣) لك نافلةً، وهذه مكتوبة^(٤)».

وقد اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال؛ فالقولان كما ذكرنا الآن في الحديث، والثالث: أن ذلك إلى الله سبحانه وتعالى يجعلُ أيهما شاءَ صلاته. والصحيح أن الأولى هي الفريضة؛ لأنها ابتدئت وتُويت وفعلت على شرطها في وقتها.

وإذا اختلفت الرواية عن النبي ﷺ وجب الترجيح، ورواية من روى أن الأولى هي الفرض أولى؛ لأن زواتها أكثر، هذا إذا استوت الدرجة، فكيف ورواية أبي داود لا تُساوي رواية مسلم لاختلاف شرطيهما^(٥) ١٩

(١) أخرجه أحمد ٢٩/٤٢٠ (١٧٨٩٠)، وابن قانع ٨٦/١ من طريق حنظلة به.

(٢) الترمذي (١٧٦)، أبو داود (٤٣١)، والنسائي (٨٥٨).

(٣) سقط من: ج، م.

(٤) أبو داود (٥٧٧).

(٥) في ج: «شرطها»، وفي م: «شرطهما».

عن الثوري: بُشِّرَ أَيضًا^(١).

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْرَةَ الْحُسَيْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي^(٢) دَاوُدَ الْبَرْلُسِيِّ^(٣) يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِمَصْرَ يَقُولُ: سَأَلْتُ^(٤) جَمَاعَةً مِنْ وَلَدِهِ وَمِنْ رَهْطِهِ فَمَا اخْتَلَفَ عَلَيَّ مِنْهُمْ إِثْنَانِ أَنَّهُ بُشِّرَ كَمَا قَالَ الثَّوْرِيُّ.

قَالَ أَبُو عَمَرَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوهٌ مِنَ الْفَقْهِ؛ أَحَدُهَا قَوْلُهُ ﷺ لِحُجَّجِنِ الدَّيْلِيِّ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟». وَفِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَا يُصَلِّي لَيْسَ بِمُسْلِمٍ وَإِنْ كَانَ مُؤَحَّدًا، وَهَذَا مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الْخَطَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَكُونُ مُسْلِمًا إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَ، فَمَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ.

وَفِيهِ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَبَعْمَلِهَا وَإِقَامَتِهَا أَنَّهُ يُوَكَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي أَصَلِّي. لِأَنَّ مُحَجَّجًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي. فَقَبِلَ مِنْهُ، وَلَا

(١) أخرجه أحمد ٢٦/٣١٨، ٣١٩ (١٦٣٩٣، ١٦٣٩٤)، والطحاوي في شرح المعاني ١/٣٦٣ من طريق الثوري به.

(٢) سقط من: س. وينظر سير أعلام النبلاء ١٢/٦١٢.

(٣) البرلسي: بضم الباء والراء واللام المشددة، كذا ضبطه السمعاني، وضبطه ياقوت بفتح الباء والراء وضم اللام وتشديدها. ينظر الأنساب ١/٣٢٨، ومعجم البلدان ١/٥٩٣.

(٤) في م: «سمعت».

حُجَّةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِقْرَارَ بِالصَّلَاةِ دُونَ إِقَامَتِهَا يَحْقِقُنُ الدَّمَ . لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : إِنِّي مُؤْمِنٌ بِالصَّلَاةِ مُقَرَّبٌ بِهَا ، غَيْرَ أَنِّي لَا أَصَلِّي ، بَلْ قَالَ لَهُ : قَدْ صَلَّيْتُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُنْجِهْ إِلَّا قَوْلَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَامِدًا وَهُوَ عَلَى فَعْلِهَا قَادِرٌ ؛ فَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، تَكْفِيرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ؛ قَالُوا : مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ ^(١) .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا دِينَ لَهُ ^(٣) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّخَعُمِيُّ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ^(٤) ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارِكِ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً مُتَعَمِّدًا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا لِغَيْرِ عُذْرٍ ، وَأَنَّى مِنْ قَضَائِهَا وَأَدَائِهَا وَقَالَ : لَا أَصَلِّي . فَهُوَ كَافِرٌ ، وَدَمُهُ وَمَالُهُ حَلَالٌ ، وَلَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ ، وَلَا أُقْتِلَ ، وَحَكْمُ مَالِهِ مَا وَصَفْنَا كَحَكْمِ مَالِ الْمُؤْتَدِّ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو خَيْثَمَةَ ^(٥) وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

(١) يَنْظُرُ تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ (٨٩١ ، ٩٣٣ ، ٩٣٩ ، ٩٤٥ ، ٩٤٧) ، وَشَرْحُ أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ (١٥٣٦ ، ١٥٣٧) ، وَشُعْبُ الْإِيمَانِ (٤٢) .

(٢) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (٨١) .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ (٧٧٢) ، وَابْنُ نَصْرِ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ (٩٣٦) ، (٩٣٧) ، وَالتَّحْرِيقُ (٨٩٤١ ، ٨٩٤٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الشُّعْبِ (٤٣) .

(٤) فِي ص : « عَيْنَةٌ » .

(٥) فِي س : « حَنِيفَةٌ » . وَيَنْظُرُ تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ ص ٦٠٧ .

قال إسحاق بن راهويه : وكذلك كان رأى أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى زماننا هذا ؛ أن تارك الصلاة عمداً من غير عُذرٍ حتى يذهب وقتها كافراً إذا أبى من قضائها وقال : لا أصليها . قال إسحاق : وذهب الوقت أن يؤخر الظهر إلى غروب الشمس ، والمغرب إلى طلوع الفجر . قال : وقد أجمع العلماء على ^(١) أن من سب الله عز وجل ، أو سب رسوله ﷺ ^(٢) ، أو دفع شيئاً أنزله الله ، أو قتل نبياً من أنبياء الله ، وهو مع ذلك مُقرّ بما أنزل الله - أنه كافرٌ ، فكذلك تارك الصلاة حتى يخرج وقتها عمداً . قال : ولقد أجمعوا في الصلاة على شيء لم يجمعوا عليه في سائر الشرائع ؛ لأنهم بأجمعهم قالوا : من عُرف بالكفر ثم رآه يُصلي الصلاة في وقتها ، حتى صلى صلوات كثيرة في وقتها ، ولم يعلموا منه إقراراً باللسان ، أنه يُحكّم له بالإيمان ، ولم يحكّموا له في الصوم والزكاة والحج بمثل ذلك . قال إسحاق : فمن لم يجعل تارك الصلاة كافراً فقد ناقض وخالف أصله وقول غيره . قال : ولقد كفر إبليس إذ لم يسجد السجدة التي أمر بسجودها . قال : وكذلك تارك الصلاة عمداً ^(٣) حتى يذهب وقتها كافراً إذا أبى من قضائها . وقال أحمد بن حنبل : لا يكفر أحدٌ بذنبٍ إلا تارك الصلاة عمداً . ثم ذكر استنابته وقتله .

وحجة من قال بهذا القول ما روي من الآثار عن النبي ﷺ في تكفير تارك

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في س : « من المسلمين » .

(٣) سقط من : ص ، س .

الصلاة؛ منها حديث جابر عن النبي ﷺ، أنه قال: «ليس بين العبد وبين الكفر - أو قال: بين الشرك - إلا ترك الصلاة»^(١). وحديث بُريدة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٢). وقوله ﷺ: «من ترك صلاة العصر - يعني مُتَعَمِّدًا - فقد حِطَ عمله»^(٣).

هذا كله مما احتج به إسحاق بن راهويه في هذه المسألة لقوله المذكور، واحتج^(٤) أيضًا بأن رسول الله ﷺ كان إذا غزا قومًا لم يُعز عليهم حتى يُصبح، فإذا أصبح كان إذا سمع أذانًا أمسك، وإذا لم يسمع أذانًا أغار ووضع السيف^(٥).

واحتج أيضًا بقول الله عز وجل: ﴿أَصَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. وبقوله عز وجل: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ١٣]. وبقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [فاطر: ١٨]. وبقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]. وبآيات نحو هذا كثيرة وآثار.

واحتج غيره ممن ذهب مذهبه في هذه المسألة بحديث أبي هريرة، قال: «من ترك الصلاة حُشِرَ مع قارون وفرعون وهامان». وبحديث أنس عن

(١) سيأتي تخريجه ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٢٩٦.

(٣) أخرجه أحمد ٥٤/٣٨ (٢٢٩٥٧)، والبخاري (٥٥٣، ٥٩٤)، وابن ماجه (٦٩٤) من حديث بريدة.

(٤) في س: «احتجوا».

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٠٢٦) من الموطأ.

النبي ﷺ: « من صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا فذلِكَ الْمُسْلِمُ »^(١).

قالوا: هذا دليل على أن من لم يُصَلِّ صَلَاتَنَا، ولم يَسْتَقْبِلْ قِبْلَتَنَا فليس بمسلم. وبما رواه شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: أوصاني خليلي أبو القاسم ﷺ بسبع: « لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُطِعَتْ وَإِنْ حُرِّقَتْ، وَلَا تَتْرُكْ مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ بَرَّثَ مِنْهُ الدِّمَّةُ، وَلَا تَشْرَبِ الْخَمْرَ؛ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ، وَأَطْعِ وَالِدَيْكَ وَإِنْ أَمَرَكَ أَنْ تَخْرُجَ لِهَما مِنْ دُنْيَاكَ فَافْعَلْ، وَلَا تُنَازِعِ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ أَنْتَ، وَلَا تَفِرَّ مِنَ الرَّخِفِ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْهَلَكَةَ، وَأَثْفِقْ عَلَى أَهْلِكَ مِنْ طَوْلِكَ، وَأَخْفِهِمْ^(٢) فِي اللَّهِ، وَلَا تَرْفَعِ عَصَاكَ عَنْهُمْ »^(٣). وبما رَوَى عن الصحابة الذين قَدَّمْنَا الذِّكْرَ عَنْهُمْ بِذلِكَ.

وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي، رَجَمَهُ اللَّهُ، بِخَطِّهِ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ سَعِيدٍ بْنَ حَزْمٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَدْرِ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَرِيحٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا كَاتِبُ الْعُمَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَنْ الْعَبْدِ وَيَنْ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ »^(٤). وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٣٩١)، والنسائي (٥٠١٢) عن أنس.

(٢) في س: « أحبهم ».

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٨)، وابن ماجه (٣٣٧١، ٤٠٣٤) مختصراً وابن نصر (٩١١) من طريق شهر بن حوشب به. وعند البخاري: « بتسع ».

(٤) أخرجه الدارقطني ٥٣/٢ من طريق محمد بن يوسف الفريابي به، وأخرجه أبو داود (٤٦٧٨)، وابن ماجه (١٠٧٨)، والترمذي (٢٦٢٠)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٨٨٧) من طريق سفيان به.

النبي ﷺ ، مثله .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيْعَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ^(١) . فَذَكَرَهُ .

وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ ، فَمَنْ تَرَكَهَا ، فَقَدْ كَفَرَ » ^(٣) .

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ ، قَالَ : أَتَانِي الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٤) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قِيلَ لَعَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ اللَّهَ يُكَثِّرُ ذِكْرَ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ [المعارج : ٢٣] ، ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ

(١) النسائي (٤٦٣) ، وفي الكبرى (٣٣٠) - ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل (٣١٧٨) - وأخرجه الدارمي (١٢٦٩) ، ومسلم (٨٢) ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٨٨٨ ، ٨٩١) من طريق ابن جريج به .

(٢) في س : « حرب » . وينظر تهذيب الكمال ٦/٣٥٨ .

(٣) النسائي (٤٦٢) ، وفي الكبرى (٣٢٩) . وأخرجه الترمذي (٢٦٢١) ، والحاكم ٦/١ ، ٧ من طريق الحسين بن حريث به ، وأخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٨٩٤) من طريق الفضل بن موسى به ، وأخرجه أحمد ٢٠/٣٨ (٢٢٩٣٧) ، وابن ماجه (١٠٧٩) ، والترمذي (٢٦٢١) من طريق الحسين بن واقد به .

(٤) في ص : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ٦/١٦٣ .

فقال عبدُ الله : على مواقيتها . فقال : ما كنَّا نرى إلا أن تُتْرَكَ . فقال عبدُ الله : تَرْكُهَا الكُفْرُ ^(١) .

وفى هذه المسألة قولُ ثانٍ ؛ قال الشافعيُّ : يقولُ الإمامُ لتاركِ الصلاةِ : صلِّ . فإن قال : لا أصلي . سُئِلَ ؛ فإن ذَكَرَ عِلَّةً بجسَمِهِ ^(٢) أُمِرَ بالصلاةِ على قدرِ طاقتِهِ ، فإن أبى من الصلاةِ حتى يَخْرُجَ وقتُها قَتَلَهُ الإمامُ ، وإنَّما يُسْتَتَابُ ما دام وقتُ الصلاةِ قائماً ، فيُسْتَتَابُ في أدائها وإقامتها ، فإن أبى قُتِلَ وورثته ورثته . وهذا قولُ أصحابِ مالِكٍ ومذهبهم ، وبعضُهم يرويه عن مالِكٍ .

وروى محمدُ بنُ عليٍّ البجليُّ ^(٣) ، قال : حَدَّثَنَا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : سَمِعْتُ ابنَ وَهْبٍ يَقُولُ : قال مالِكٌ : مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ وَأَبَى أَنْ يُصَلِّيَ قُتِلَ . وبه قال أبو ثورٍ وجميعُ أصحابِ الشَّافِعِيِّ ، وهو قولُ مَكْحُولٍ ، وحمادُ بنِ زَيْدٍ ، ووَكَيْعٍ ، ومن حَجَّةٍ مَنْ ذَهَبَ هذا المذهبُ أن أبا بكرٍ الصديقَ اسْتَحْلَلَ دِمَاءَ مانعي الزَّكَاةِ ، وقال : واللَّهِ لأُقَاتِلَنَّ من فَرَّقَ بَيْنَ الصلاةِ والزَّكَاةِ . فقاتلهم على ذلك في جمهورِ الصحابةِ ، وأراقَ دماءَهم لَمَنْعِهِم الزَّكَاةَ وإِباءَتِهِم

(١) أخرجه اللالكائي (١٥٣٤) ، والطبراني (٨٩٤٠) ، وابن المنذر في الأوسط (١٠٧٩) من طريق المسعودي به .

(٢) في م : « تحبسه » .

(٣) في ص : « الجبلي » . وينظر الانتقاء لابن عبد البر ص ٩٢ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٢٤٢ .

من أدائها . فمن امتنع من الصلاة وأبى من إقامتها كان أحرى بذلك ، ألا ترى أن أبا بكرٍ شَبَّهَ الزُّكَاةَ بالصلاة ، ومعلومٌ أنَّهم كانوا مُقَرَّرِينَ بالإسلام والشهادة ، يُوضِّحُ لك ذلك قولُ عمرَ لأبي بكرٍ : كيف تُقاتِلُهُم وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » ؟ فقال أبو بكرٍ : هذا من حَقِّهَا ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا أَوْ عَقَالًا مِمَّا كَانُوا يُعْطُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ^(١) .

ولو كَفَرَ القَوْمُ ، لَقَالَ لَهُ ^(٢) أَبُو بَكْرٍ : قَدْ تَرَكُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَصَارُوا مُشْرِكِينَ . وَقَدْ قَالُوا لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ الْإِسَارِ : مَا كَفَرْنَا بَعْدَ إِيْمَانِنَا ، وَلَكِنْ شَحَحْنَا عَلَى أَمْوَالِنَا . وَذَلِكَ يَبَيِّنُ فِي شِعْرِهِمْ ؛ قَالَ شَاعِرُهُمْ ^(٣) :

أَلَا فَاصْبِحْنَا قَبْلَ نَائِرَةِ الْفَجْرِ لَعَلَّ مَنَايَانَا قَرِيبٌ ^(٤) وَمَا نَذِرِي
أَطَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ يَنْتَنَّا فَيَا عَجَبًا مَا بَالُ مُلْكِ أَبِي بَكْرٍ
فَإِنَّ الَّذِي سَأَلَكُمْ فَمَنَعْتُمْ لَكَالتَّغْرِيرِ أَوْ أَشْهَى إِلَيْهِمْ مِنَ الثَّمْرِ

(١) أخرجه أحمد ١/٢٢٨ ، ٢٧٠ ، ٣٥٨ ، ٤١٦ ، (٦٧ ، ١١٧ ، ٢٣٩ ، ٣٣٥) ، والبخارى (١٣٩٩ ، ١٤٠٠) من حديث عمر .

(٢) سقط من : م ، وفي ص : « لهم » .

(٣) الأبيات في تاريخ الطبري ٣/٢٤٦ منسوبة للخطيل بن أوس أخى الخطيئة ، والبيت الثاني منسوب للخطيئة في ديوانه ص ٣٢٩ ، وفي الأغاني ٢/١٥٧ .

(٤) في ص : « قربت » .

فرأى أبو بكر في عاتمة الصحابة ومعه عمر قتالهم ، وبعث خالد بن الوليد التمهيد وغيره إلى قتال من ارتد ، هذا كله احتج به الشافعي رحمه الله ، وقال : ففي هذا دلالة على أن من امتنع مما افترض الله عليه كان على الإمام أخذه به وقتاله عليه ، وإن أبي^(١) ذلك على نفسه .

وأما توريث ورثتهم أموالهم فلا أن عمر بن الخطاب لما ولي رد على ورثة مانعي الزكاة كل ما وجد من أموالهم بأيدي الناس .

وقد كان أبو بكر سباهم كما سبى أهل الردة ، فخالفه في ذلك عمر لصلاتهم وتوحيدهم ، ورد إلى ورثتهم أموالهم في جماعة الصحابة ، ولم يُنكر ذلك عليه أحد .

وقال أهل السير : إن عمر لما ولي أرسل إلى النسوة اللاتي كان المسلمون أحرزوهن^(٢) ، فخيرهن أن يمتكن عند من هنّ عنده بتزويج وصدّاق ، أو يرجعن إلى أهلهنّ بالفداء ، فاخترن أن يمتكن عند من كنّ عنده ، فمكّن عندهم بتزويج وصدّاق . قال : وكان الصدّاق الذي جعل لمن اختار أهله عشر أواق لكل امرأة ، والأوقية أربعون درهما . فاحتج الشافعي بفعل عمر هذا في جماعة الصحابة أيضا من غير تكبير .

وروى سفيان بن عُيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن طلحة بن يزيد ،

(١) في م : « أتى » .

(٢) في م : « حازوهن » .

قال : قال عمرو بن الخطاب : لأن أكون سألت رسول الله ﷺ عن ثلاث أحب إلي من حُمْرِ النَّعَم ؛ الخليفة بعده ، وعن قوم أفرّوا بالزكاة ولم يؤدّوها أيحِلُّ لنا قتالهم ؟ وعن الكلالة^(١) .

وروى حماد بن زيد ، عن عمرو بن مالك التُّكْرِي ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ، قال : قواعد الدين ثلاثة : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة ، وصوم رمضان . ثم قال ابن عباس : تجده كثير المال ولا يُزَكَّى ، فلا يُقال لذلك : كافراً . ولا يحِلُّ دمه^(٢) ، وتجده كثير المال لا يحُجُّ ، فلا نراه بذلك كافراً ولا يحِلُّ دمه^(٣) . وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده في كتاب الزكاة من كتاب « الاستيذكار »^(٤) .

ومن حُجَّتِهِ أيضاً ما حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حَدَّثَنَا أحمد بن جعفر بن حمدان ، قال : حَدَّثَنَا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، قال : حَدَّثَنَا يزيد بن هارون ، قال : أَخْبَرَنَا هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن ضَبَّة بن مَخْصَن ، عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّهُ سَيَكُونُ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ ،

(١) أخرجه الحاكم ٣٠٣/٢ من طريق ابن عيينة به .

(٢ - ٣) سقط من : س ، م .

والأثر أخرجه أبو يعلى (٢٣٤٩) من طريق حماد بن زيد به ، وقال حماد : ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ .

(٣) سيأتى تخريجه في شرح الحديث (٦١١) من الموطأ .

ولَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ . قالوا : يا رسولَ الله ، أَلَا نُقَاتِلُهُمْ ؟ قال : « لا ، ما صَلَّوْا التَّهْمِيدُ الْخَمْسَ » ^(١) .

وفيه دليلٌ على أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُصَلُّوا الْخَمْسَ قُوتِلُوا ، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ : « نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ » ^(٢) . وفي ذلك دليلٌ على أَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ لَمْ يُنَّهَ عَنْ قَتْلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَاوَرُوهُ فِي قَتْلِ مَالِكِ بْنِ الدُّخَشُمِ : « أَلَيْسَ يُصَلِّي ؟ » قالوا : بَلَى ، وَلَا صَلَاةَ لَهُ ^(٣) . فَنَهَاهُمْ عَنْ قَتْلِهِ لَصَلَاتِهِ ، إِذْ قالوا : بَلَى إِنَّهُ يُصَلِّي . وَلَوْ قالوا : إِنَّهُ لَا يُصَلِّي . مَا نَهَاهُمْ عَنْ قَتْلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَمْ يَخْتَجَّ عَلَيْهِمْ فِي الْمَنْعِ مِنْ قَتْلِهِ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ وَالصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ قال لَهُمْ : « أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » . قالوا : بَلَى ، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ . فَقَالَ : « أَلَيْسَ يُصَلِّي ؟ » . قالوا : بَلَى ، وَلَا صَلَاةَ لَهُ . قال : « أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ » . وَقَدْ قال فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ : « نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ » .

واعتلُّوا فِي دَفْعِ الْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ بِأَنْ قالوا : مَعْنَاهَا فِيمَنْ ^(٤) تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا لَهَا ، مُعَانِدًا ، مُسْتَكْبِرًا ، غَيْرَ مُقِرٍّ بِفَرْضِهَا . قالوا :

(١) أحمد ١٤٩/٤٤ (٢٦٥٢٨) . وأخرجه الترمذی (٢٢٦٥) من طريق يزيد بن هارون به ، وأخرجه أحمد ٢٢٣/٤٤ (٢٦٦٠٦) ، ومسلم (٦٤/١٨٥٤) ، وأبو داود (٤٧٦٠) من طريق هشام بن حسان به .

(٢) أخرجه الطبرانی ٢٦/١٨ (٤٤) من حديث أنس ، وأخرجه أبو داود (٤٩٢٨) من حديث أبي هريرة .

(٣) سيأتي في الموطأ (٤١٦) .

(٤) في س ، م : « من » .

وَيَلْزَمُ مَنْ كَفَرَهُمْ بِتِلْكَ الْآثَارِ وَقَبِلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِيهِمْ أَنْ يُكَفِّرَ الْقَاتِلَ وَالشَّاتِمَ
لِلْمُسْلِمِ ، وَأَنْ يُكَفِّرَ الزَّانِيَ ، وَشَارِبَ الْخَمْرِ ، وَالسَّارِقَ ، وَالْمُشْتَهَبَ ، وَمَنْ رَغِبَ
عَنْ نَسَبِ أَبِيهِ ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ
كَفْرٌ » ^(١) . وَقَالَ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ
يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً
ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ^(٢) .

وَقَالَ : « لَا تَزْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فَإِنَّهُ كَفَرٌ بِكُمْ أَنْ تَزْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ » ^(٣) .
وَقَالَ : « لَا تَزْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا ؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » ^(٤) . إِلَى آثَارٍ
مِثْلِ هَذِهِ لَا يُخْرِجُ بِهَا الْعُلَمَاءُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِفَعْلٍ ذَلِكَ فَاسْقًا
عِنْدَهُمْ ، فَغَيْرُ نَكِيرٍ أَنْ تَكُونَ الْآثَارُ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ كَذَلِكَ . قَالُوا : وَمَعْنَى قَوْلِهِ :
« سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كَفْرٌ » . أَنَّهُ لَيْسَ بِكَفْرِ يُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ ، وَكَذَلِكَ
كُلُّ مَا وَرَدَ مِنْ تَكْفِيرٍ مِنْ ذَكَرْنَا مَنْ يَضْرِبُ بَعْضُهُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .
وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ تَكْفِيرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، أَنَّهُ

(١) أخرجه أحمد ١٥٧/٦ (٣٦٤٧) ، والبخاري (٤٨) ، ومسلم (٦٤) من حديث ابن مسعود .
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ، ٥٥٧٨ ، ٦٧٧٢ ، ٦٨١٠ ، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة .
(٣) أخرجه أحمد ٤٧٥/١٦ (١٠٨١٣) ، والبخاري (٦٧٦٨) ، ومسلم (٦٢) من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه أحمد ٥٠٤/٣١ (١٩١٦٧) ، والبخاري (١٢١) ، ٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩ ، ٧٠٨٠ ،
ومسلم (٦٥) من حديث جرير بن عبد الله البجلي .

قال فى حكم الحاكم الجائر: كفر ذوون كفر.

حدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطر، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال: قال ابن عباس: ليس بالكفر الذى تذهبون إليه، إنه ليس بكفر ينقل عن الملة. ثم قرأ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١) [المائدة: ٤٤].

واحتجوا أيضاً بقول عبد الله بن عمر: لا يتلغ المرء حقيقة الكفر حتى يدعوا مثنى مثنى. وقالوا: يحتمل قوله ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن». يريد مستكمل الإيمان؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وكذلك السارق، وشارب الخمر، ومن ذكر معهم. وعلى نحو ذلك تأولوا قول عمر بن الخطاب: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة. قالوا: أراد أنه لا كبير حظ له، ولا حظاً كاملاً له فى الإسلام. ومثله قول ابن مسعود وما أشبهه، وجعلوه كقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد»^(٢). أى: أنه ليس له صلاة كاملة.

ومثله الحديث: «ليس المسكين بالطواف عليكم»^(٣). يريد ليس هو

(١) أخرجه ابن نصر فى تعظيم قدر الصلاة (٥٦٩) من طريق ابن عيينة به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٥٨.

(٣) أخرجه أحمد ١٤٥/٦ (٣٦٣٦) من حديث ابن مسعود، والبخارى (٤٥٣٩)، ومسلم

(١٠٣٩) من حديث أبى هريرة.

المسكين حقاً؛ لأنَّ هناك من هو أشدُّ مسكناً منه، وهو الذي لا يسأل، ونحو هذا ممَّا اغتُلِّوا به.

وقد رأى مالك استتابة الإباضية والقدرية، فإن تابوا وإلا قُتلوا. ذكر ذلك إسماعيل القاضي، عن أبي ثابت، عن ابن القاسم، وقال: قلت لأبي ثابت: هو^(١) رأى مالك في هؤلاء وحسب؟ قال: بل في كل أهل البدع. قال القاضي: وإنما رأى مالك ذلك فيهم لإفسادهم في الأرض، وهم أعظم إفساداً من المحاريين؛ لأنَّ إفساد الدين أعظم من إفساد المال، لا أنهم كفار.

قال أبو عمر: فهذا مالك يُريق دماء هؤلاء وليسوا عنده كفاراً؛ فكذلك تارك الصلاة عنده^(٢) من هذا الباب قتله، لا من جهة الكفر.

ومما يدلُّ على أنَّ تارك الصلاة ليس بكافرٍ كفرًا يَنقُضُ عن الإسلام إذا كان مؤمناً بها، مُعْتَقِداً لها، حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أُمِرَ بَعِيدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ أَنْ يُضْرَبَ فِي قَبْرِهِ مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُ اللَّهَ وَيَدْعُوهُ، حَتَّى صَارَتْ جَلْدَتُهُ وَاحِدَةً فَاثْتَلَا قَبْرُهُ نَارًا، فَلَمَّا أَفَاقَ، قَالَ: عَلَامَ جَلْدَتُمُونِي؟ قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ صَلَاةً بَغَيْرِ طُهْوَرٍ، وَمَرَزْتَ عَلَى مَظْلُومٍ فَلَمْ تَنْصُرْهُ»^(٣). قال الطحاوي: في هذا الحديث ما يدلُّ على أنَّ تارك الصلاة ليس بكافرٍ؛ لأنَّ من صَلَّى صَلَاةً بَغَيْرِ طُهْوَرٍ لَمْ يُصَلِّ، وَقَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا مَا

(١) في م: «هذا».

(٢) في س: «عندهم».

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٠١.

أُجِيبَتْ لَهُ دَعْوَةٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر : ٥٠] . وقد ذكرنا إسنادَ حديثِ ابنِ مسعودٍ هذا في بابِ يحيى بنِ سعيدٍ ، عندَ قوله ﷺ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ » . ثم قال : « وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ » ^(١) .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَفَرَ مِنْهُ مَا لَا يَنْقُلُ عَنِ الْإِسْلَامِ قَوْلُهُ ﷺ : « يَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ » ^(٢) . وكافرُ النعمةِ يُسَمَّى كَافِرًا ، وَأَصْلُ الْكَفْرِ فِي اللُّغَةِ السَّتْرُ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّيْلِ : كَافِرٌ . لِأَنَّهُ يَسْتُرُ ؛ قَالَ لَبِيدٌ ^(٣) :

* فِي لَيْلَةِ كَفَرِ النُّجُومِ غَمَامُهَا *

أُنًى : سَتَرَهَا .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ ثَالِثٍ قَالَهُ ابْنُ شَهَابٍ ؛ رَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْهُ ، قَالَ : إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا تَرَكَهَا لِأَنَّهُ ابْتَدَعَ دِينًا غَيْرَ الْإِسْلَامِ قُتِلَ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ فَاسِقٌ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ ضَرْبًا مُبَرِّحًا وَيُسَجَّنُ حَتَّى يَرْجِعَ . قَالَ :

وَالَّذِي يُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ كَذَلِكَ .

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ : وَهُوَ قَوْلُنَا ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ جَمَاعَةٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ .

(١) تقدم تخريجه ص ١٩١ .

(٢) سيأتي في الموطأ (٤٤٧) .

(٣) شرح ديوانه ص ٣٠٩ .

قال أبو عمر: بهذا يقول داود بن علي، وهو قول أبي حنيفة في ترك الصلاة: إنه يُسَجَّن ويضرب ولا يُقتل.

وابن شهاب القائل ما ذكرنا هو القائل أيضاً في قول النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١): كان ذلك في أوّل الإسلام، ثم نزلت الفرائض بعد. وقوله هذا يدل على أنّ الإيمان عنده قول وعمل، والله أعلم، وهو قول الطائفتين اللتين ذكرنا قولهم قبل قول ابن شهاب، كلهم يقول: الإيمان قول وعمل.

وقد اختلفوا في ترك الصلاة كما رأيت^(٢)، واحتجّ من ذهب هذا المذهب، أغنى مذهب ابن شهاب، في أنه يضرب ويسجن^(٣) ولا يُقتل - بقول رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فإذا قالوها عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا». قالوا: وحقّها الثلاث التي قال النبي ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ: كَفَرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ»^(٤).

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٨.

(٢) في م: «علمت».

(٣) بعده في م: «ولا».

(٤) في س: «حق».

والحديث أخرجه أحمد ١١٩/٦ (٣٦٢١)، والبخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث ابن مسعود.

قالوا: والكافر جاحدٌ، وتارك الصلاة المقر بالإسلام ليس بجاحدٍ ولا كافرٍ، وليس بمستكبرٍ ولا معانيد، وإنما يكفرُ بالصلاة من جحدّها واستكبر عن أدائها. قالوا: وقد كان مؤمنًا عند الجميع يتيقن قبل تركه للصلاة، ثم اختلفوا فيه إذا ترك الصلاة، فلا يجب قتله إلا يتيقن، ولا يقين مع الاختلاف، فالواجب القول بأقل ما قيل في ذلك، وهو الضرب والسجن، وأما القتل ففيه اختلاف، والحدود تُدرأ بالشبهات. واحتجوا أيضًا بقوله ﷺ: «سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلُوا بِهَا نَفْسًا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً»^(١). قالوا: وهذا يدلُّ على أنَّهم غيرُ كفَّارٍ بتأخيرها حتى يخرج وقتها، ولو كفروا بذلك ما أمرهم بالصلاة خلفهم بسبحة ولا غيرها.

قال أبو عمر: هذا قولٌ قد قال به جماعة من الأئمة من يقول: الإيمان قول وعمل. وقالت به المرجئة أيضًا، إلا أنَّ المرجئة تقول: المؤمن المقرُّ مُستكمل الإيمان. وقد ذكرنا اختلاف أئمة أهل السنة والجماعة في تارك الصلاة، فأما أهل البدع؛ فإنَّ المرجئة قالت: تارك الصلاة مؤمنٌ مُستكمل الإيمان إذا كان مُقرًّا غير جاحدٍ، ومُصدِّقًا غير مُستكبرٍ. وحكيَّت هذه المقالة عن أبي حنيفة وسائر المرجئة، وهو قولُ جهم. وقالت المعتزلة: تارك الصلاة فاسقٌ، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، وهو مُخلَّدٌ في النار إلا أن يتوب. وقالت الصُّفريَّة والأزارقة من الخوارج: هو كافرٌ حلالُ الدِّم والمال. وقالت الإباضية: هو كافرٌ، غير أنَّ دمه وماله مُحَرَّمَانِ. ويُسمُّونه كافرَ نعمة. فهذا جميع ما اختلف فيه أهل القبلة في تارك الصلاة.

(١) تقدم تخريجه في ٥١/٢، وينظر ما سيأتى ص ٣١٩.

وفى هذا الحديث أيضًا أنَّ من صَلَّى فى بيته ثم دَخَلَ المسجدَ فَأَقِيمَتْ عليه تلك الصلاةُ، أَنَّهُ يُصَلِّيها معهم، ولا يَخْرُجُ حتى يُصَلِّيَ وإنْ كان قد صَلَّى فى جماعةٍ أَهله أو غيرهم؛ لأنَّ فى حديثنا فى هذا الباب: بلى يا رسولَ الله، ولكنى قد صَلَّيْتُ فى أَهلى. فَأَمَرَهُ ^(١) رسولُ الله ﷺ أَن يُصَلِّيَ وإنْ كان قد صَلَّى فى أَهله، ولم يُبَيِّنْ أَنَّهُ كان صَلَّى مُتَفَرِّدًا، وهذا موضعُ اِخْتَلَفِ العلماءِ فيه؛ فقال جمهورُ الفقهاء: إِنَّمَا هذا لمن صَلَّى وحده، وأما من صَلَّى فى بيته أو غير بيته فى جماعةٍ فلا يُعِيدُ تلك الصَّلَاةَ؛ لأنَّ إِعَادَتَهَا فى جماعةٍ لا وجهَ له، وإِنَّمَا كانت الإِعادةُ لفضلِ الجماعةِ، وهذا قد صَلَّى فى جماعةٍ، فلا وجهَ لإِعَادَتِهِ فى جماعةٍ أخرى، ولو جاز أَن يُعِيدَ فى جماعةٍ أُخْرَى من صَلَّى فى جماعةٍ، لَلَزِمَهُ أَن يُعِيدَ فى جماعةٍ أُخْرَى ثالثةٍ ورابعةٍ، إلى ما لا نِهَايَةَ لَهُ فى تلك الصَّلَاةِ، وهذا لا يَجُوزُ أَن يَقُولَ به أَحَدٌ، واللَّهُ أَعْلَمُ، واحتجُّوا بقوله ﷺ: «لا تُعَاذُ الصَّلَاةُ فى يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

وقالوا: معنى هذا الحديث أَن من صَلَّى فى جماعةٍ لا يُعِيدُ فى جماعةٍ. ومَنْ قال بهذا القولِ مالِكُ بنُ أنسٍ، وأبو حنيفة، والشَّافعى، وأصحابُهم.

أخبرنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قراءةً منى عليه، أَن قاسمَ بنَ أصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ، قال: حَدَّثَنَا عُبيدُ بنُ عبدِ الواحدِ البزَّازُ، قال: حَدَّثَنَا عليُّ بنُ المدينى، قال: حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ، قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وهو المَعْلَمُ، عن عمرو بنِ شُعَيْبٍ،

(١) فى س، م: «فقال».

(٢) بعده فى ص: «له على ذلك».

عن سليمان مولى ميمونة، قال: أثبت على ابن عمر وهو على البلاط^(١)، وهم يصلون، فقلت: ألا تُصلي معهم؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُصلوا صلاة في يوم مرتين»^(٢).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن محمد البرقي، قال: حدثنا أبو معمر، قال: حدثنا عبد الوارث^(٣)، قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن سليمان بن يسار، قال: مررت بابن عمر وهو جالس على البلاط^(٤)، والقوم يصلون. قال: فقلت: ألا تُصلي معهم؟ قال: قد صليت. قال: قلت: القوم يصلون. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُصلوا صلاة في يوم مرتين».

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وهو قول داود: جائز لمن صلى في جماعة ثم دخل المسجد فأقيمت تلك الصلاة أن يُصلّيها ثانية في جماعة. قال أحمد: ولا يجوز له أن يخرج إذا أُقيمت عليه الصلاة حتى يُصلّيها وإن كان قد صلى في جماعة. واحتج بحديث أبي هريرة؛ قوله في الذي خرج عند الإقامة من المسجد: أمّا هذا فقد عصي

(١) البلاط: ضرب من الحجارة تفرش به الأرض، ثم سمي به المكان اتساعاً، وهو موضع بالمدينة بين المسجد وسوق المدينة. ينظر النهاية ١/١٥٢.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٧٩) من طريق يزيد بن زريع به، وأحمد ٣١٥/٨ (٤٦٨٩)، والنسائي (٨٥٩)، وابن خزيمة (١٦٤١)، وابن حبان (٢٣٩٦) من طريق حسين المعلم.

(٣) في س: «الرزاق». وينظر تهذيب الكمال ١٨/٤٧٨.

(٤ - ٤) في م: «البلاط».

أبا القاسم رحمته الله ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَحذيفةَ بْنِ اليمَانِ ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَصَلَةَ بْنِ زُفَرٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالتَّحِيَّيَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ لِمَنْ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ؛ حَكَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَنْ سَائِرِ مَنْ ذَكَرْنَا ، كَمَا ذَكَرْنَا بِالْأَسَانِيدِ ، فَمَنْ ذَلِكَ أَنْ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسٍ : قَدِمْنَا مَعَ أَبِي مُوسَى حِينَ بَعَثَهُ عُمَرُ عَلَى الْبَصْرَةِ ، فَصَلَّى بِنَا الْغَدَاةَ فِي الْمَرْبَدِ ^(٣) ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْنَا ، فَصَلَّيْنَا مَعَ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ^(٤) .

قَالَ : وَأَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَسَفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ ^(٥) أَبِي هَنْدٍ ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ ^(٦) ، عَنْ صِلَةَ ^(٧) بْنِ زُفَرٍ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ مَعَ حَذِيفَةَ فِي حَاجَةٍ فَأَتَيْنَا عَلَى مَسْجِدٍ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ ، فَصَلَّيْنَا مَعَهُمْ ؛ ثُمَّ خَرَجْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مَسْجِدٍ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ ، فَصَلَّيْنَا مَعَهُمْ . وَذَكَرَ مِثْلَ

(١) أخرجه أحمد ١٥/١٨١ ، (٩٣١٥) ، ومسلم (٦٥٥) ، وأبو داود (٥٣٦) .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٣) المرید : موضع بالبصرة . ينظر معجم البلدان ٤/٤٨٣ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٧٧ من طريق حميد به نحوه .

(٥) في ص : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ٢٩/٤٩٧ .

(٦) في م : « خراش » . وينظر سير أعلام النبلاء ٤/٣٥٩ .

(٧) في س : « جبلة » . وينظر تهذيب الكمال ١٣/٢٣٣ .

ذلك في العصر والمغرب ؛ من إعادتهما في جماعة ، قال : فذهبتُ أقومُ في الثالثة التمهيد فأجلسني ^(١) .

قال : وحَدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ ، قال : حَدَّثنا أبو عَوَانَةَ ، عن إسماعيلَ بنِ سالمٍ ، عن عامرٍ ، قال : إذا دخلتُ المسجدَ وقد صَلَّيتُ صلاةَ وحدك ، أو في جماعةٍ ، فَأُقيمتَ تلك الصلاةُ وأنتَ في المسجدِ فَإِنِّي أَكرَهُ أَنْ تَخْرُجَ كما تَخْرُجُ اليهودُ والنصارى ، ولكن صَلِّها معهم فتكونُ صلاتُك التي قد صَلَّيتَ قبلَ ذلك الفريضةَ ، وصلاتُك هذه التَّطَوُّعُ ؛ صَلِّها معهم وإن كانت العصرَ . حَدَّثنا سليمانُ بنُ حربٍ ، قال : صَلَّيتُ ثم أتيتُ مسجدَ حمَّادِ بنِ زَيْدٍ ، وذلك في صلاةِ العصرِ ، وقد عَلِمَ حمَّادُ بنُ زَيْدٍ أَنِّي أَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَلْهنا ، فَأُقيمتَ الصلاةُ ، فقال لي حمَّادُ : صَلِّ . قلتُ : قد صَلَّيتُ . قال : صَلِّ . فصلَّيتُ . قلتُ لسليمانَ ابنِ حربٍ : مَنْ صَلَّيْتُ فِي جماعةٍ أُعيَّدُ ؟ قال : نعم . حَدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ ، حَدَّثنا عبدُ الحميدِ بنُ أحمدَ ، حَدَّثنا الخضرُ بنُ داودَ ، حَدَّثنا أبو بكرٍ الأثرمُ . فذكر الأحاديثَ إلى آخرها .

وَاتَّفَقَ أحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهويه على أَنَّ معنى حديثِ ابنِ عمرَ الذي قَدَّمنا ذِكرَهُ عن النبي ﷺ : « لا تُصلُّوا صلاةً في يومٍ واحدٍ مَرَّتَيْنِ » . قالوا : إِنَّمَا ذلك أَنَّ يُصَلِّيَ الإنسانُ الفريضةَ ، ثم يَقُومَ فيصَلِّيها ثانيةً يَتَوَيَّ بها الفرضَ مَرَّةً أُخرى يَغْتَقِدُ ذلكَ ، فأَمَّا إذا صَلَّاهَا مع الإمامِ على أَنَّها سُنَّةٌ تَطَوُّعًا فليس بإعادةٍ للصلاةِ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٦/٢ من طريق ليث به . وليس فيه : « عن ربي بن خراش » .

قال أبو عمر: قد عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ الَّذِي صَلَّى فِي أَهْلِهِ وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَجْلِ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ؛ لِيَتَلَفَى مَا فَاتَهُ مِنْ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ قَدْ صَلَّى مُنْفَرِدًا، وَالْمُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ قَدْ حَصَلَ لَهُ الْفَرْضُ وَالْفَضْلُ، فَلَمْ يَكُنْ لِإِعَادَتِهِ الصَّلَاةَ وَجْهًا إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا، وَسُنَّةُ التَّطَوُّعِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ^(١). وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْنِي مِثْنِي»^(٢). يَعْنِي فِي التَّطَوُّعِ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْقَصْدِ إِلَى التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ، فَمِنْ هَلَهْنَا لَمْ يَكُنْ لِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ لِمَنْ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ وَجْهٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْأَحَادِيثُ عَنِ السَّلَفِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِفَضْلِ الْجَمَاعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرٍو^(٣) السَّهْمِيُّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أُسَيْدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَلَّيْتُ فِي بَيْتِي ثُمَّ أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ، فَأَجَدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي أَفْأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: نَعَمْ، فَصَلِّ مَعَهُ، وَمَنْ صَنَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ سَهْمَ جَفِيعٍ، أَوْ مِثْلَ سَهْمِ جَمِيعٍ^(٤). قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي يُضْعَفُ لَهُ الْأَجْرُ.

قال أبو عمر: قول ابن وهب هذا، والله أعلم، خير من قول من قال: إنَّ

(١) سقط من: س، م.

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧٢، وسيأتي ص ٦٣٠.

(٣) في س، م: «عمر». وينظر تهذيب الكمال ١٨٢/٢٠.

(٤) سيأتي في الموطأ (٢٩٩).

الجمع ههنا الجيش ، وإنَّ له أجزر الغازی أو الغزاة ؛ من قوله : ﴿ تَرَى الْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء : ٦١] يعنى الجيشين . وليس هذا عندی بشیء ، والوجه ما قاله ابن وهب ، وهو المعروف عن العرب .

أخبرني عبد الله بن محمد ، حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل ، حدثنا محمد بن الحسن ، حدثنا الزبير بن أبي بكر ، قال : حدثني عمي مصعب بن عبد الله ، أنَّ في وصية المنذر بن الزبير : إنَّ لفلان بعلتي الشهباء ، ولفلان عشرة آلاف درهم ، ولفلان سهم جمع . قال مصعب : فسألت عبد الله بن المنذر بن الزبير : ما يعنى بسهم جمع ؟ قال : نصيب رجلين ^(١) .

واختلف الفقهاء أيضاً فيما يُعاد من الصلوات مع الإمام لمن صلاها في بيته ؛ فقال مالك : تُعاد الصلوات ^(٢) مع الإمام إلا المغرب وحدها ؛ فإنه لا يُعيدُها لأنها تصير شقفاً . قال : ومن صلى في جماعة ولو مع واحد فإنه لا يُعيد تلك الصلاة إلا أن يُعيدَها في مسجد النبي ﷺ ، أو المسجد الحرام ، أو بيت المقدس ^(٣) . قال : وإن دخل الذي صلى وحده المسجد فوجدهم جلوساً في آخر صلاتهم فلا يجلس معهم ، ولا يدخل في صلاتهم حتى يعلم أنه يُدرك منها ركعة . ومن قول مالك أنه لا يُدري أي الصلاتين فريضته ، وإنما ذلك عنده إلى الله يجعلها أيتهما شاء ، ولا يقول : إنها نافلة .

(١) أخرجه ابن عساكر ٢٧/٥٦ من طريق الزبير بن بكار به .

(٢) بعده في م : « كلها » .

(٣ - ٣) في م : « المسجد الأقصى » .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(١) وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(٢) مِثْلُ قَوْلِهِ هَذَا : ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ يَجْعَلُ أَيُّهُمَا شَاءَ . وَاخْتَلَفَتْ أَجُوبَتُهُ وَأَجُوبَةُ أَصْحَابِهِ فِيمَنْ أَحَدَثَ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ ذَكَرَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا أَنَّ الْأَوَّلَى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ، أَوْ اسْتَقَطَ مِنْهَا سَجْدَةً ، بِمَا لَمْ أَرِ لِدُكْرِهِ وَجْهًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِي « الْمُوطَأ » : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَحَدَثَ فِي هَذِهِ فَصَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ هِيَ صَلَاتُهُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلِ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا يُعِيدُ الْمُصَلِّيُ وَحْدَهُ الْعَصْرَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَلَا الْفَجْرَ ، وَلَا الْمَغْرِبَ ، وَيُصَلِّيُ مَعَهُ الظُّهْرَ وَالْعِشَاءَ ، وَيَجْعَلُ صَلَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ نَافِلَةً . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : لِأَنَّ النَّافِلَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ لَا تَجُوزُ ، وَلَا تُعَادُ الْمَغْرِبُ لِأَنَّ النَّافِلَةَ لَا تَكُونُ وَتَرًا فِي غَيْرِ الْوَتْرِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُعِيدُ مَعَ الْإِمَامِ جَمِيعَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَالْفَجْرَ . وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^(٣) . وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ الْوَتَرَ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنَى مِثْنَى » . وَلِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّافِلَةَ غَيْرَ الْوَتْرِ لَا تَكُونُ وَتَرًا ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا وَتْرَانُ فِي لَيْلَةٍ » ^(٤) . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ

(١) سَيِّئِي فِي الْمُوطَأ (٢٩٧) .

(٢) سَيِّئِي فِي الْمُوطَأ (٢٩٨) .

(٣) سَيِّئِي فِي الْمُوطَأ (٣٠٠) .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٦٦/٢١٧ ، ٢٢٢ (١٦٢٨٩ ، ١٦٢٩٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٣٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ

(٤٧٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٦٧٨) مِنْ حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ .

الشمس»^(١). وصَلَّى بعدَ العصرِ ركعتين^(٢). وجاءَ عن جماعةٍ من السلفِ أنَّهم كانوا يَطْوَوْنَ بعدَ العصرِ ما كانتِ الشمسُ يَبْضَاءُ نَقِيَّةً، ولم يَجِئْ ذلكَ عن واحدٍ منهم في الصلاةِ بعدَ الصُّبْحِ، والنَّهْيُ عندَ ابنِ عمرَ ومن قالَ بقوله عن الصلاةِ بعدَ العصرِ معناه إذا اصْفَرَّتِ الشمسُ وكانتِ على الغُروبِ، وأما إذا كانتِ يَبْضَاءُ نَقِيَّةً فلا بأسَ عندهم بِصلاةِ النافلةِ.

وللقولِ في هذا التأويلِ موضعٌ من كتابنا غيرُ هذا، يأتي ذكره في بابِ محمدِ بنِ يحيى بنِ حَبَّانٍ^(٣) إن شاء الله؛ فلذلك لم يَرِ ابنُ عمرَ بإعادةِ العصرِ بأَسَا، وكَرِهَ إعادةَ الصُّبْحِ. وقالَ الشَّافِعِيُّ: يُصَلِّي الرجلُ الذي صَلَّى وحدهَ مع الجماعةِ كُلَّ صلاةٍ؛ المغربَ وغيرِها؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ لمُحَجِّجِ الدَّيْلِيِّ: «إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مع النَّاسِ وإن كنتَ قد صَلَّيتَ». ولم يَخْصُ صلاةً من صلاةٍ. قالَ: والأوَّلَى هي الفريضةُ والثانيةُ سُنَّةٌ تَطَوُّعًا، سَنَّها رسولُ اللهِ ﷺ. وهو قولُ داودَ بنِ عليٍّ، إلَّا أنَّ داودَ يَرى الإعادةَ في الجماعةِ على من صَلَّى وحدهَ فرضًا، ولا يَحْتَسِبُ عندهَ بما صَلَّى وحدهَ، وفَرَضُهُ ما أدركه من صلاةِ الجماعةِ، وأما مَنْ صَلَّى في جماعةٍ، ثم أدركَ جماعةً أخرى، فالإعادةُ هَلْهنا عنده^(٣) استحبابٌ.

(١) سيأتى تخريجه في شرح الحديث (٥١٨) من الموطأ.

(٢) سيأتى في شرح الحديث (٥١٨) من الموطأ.

(٣) سقط من: م.

واختُلِفَ عن الثوريّ ؛ فروى عنه أنّه يُعيدُ الصلوات كلّها مع الإمام كقول الشافعيّ سواء، وروى عنه مثل قول مالك ، ولا خلاف عن الثوريّ أنّ الثانية تطوّع وأنّ التي صلّى وحده هي المكتوبة . وقال أبو ثور : يُعيدُها كلّها إلّا الفجر والعصر ، إلّا أن يكونَ في مسجدٍ فتقام الصلاة ، فلا يخرج حتى يُصلّيها ؛ وحجّته النّهى عن صلاة النافلة بعد العصر وبعد الصبح .

فأمّا ما احتجّ به مالك من قول ابن عمر وسعيد بن المسيّب : ذلك إلى الله يجعل أيّهما شاء . ولم يقل واحدٌ منهما أنّ الثانية نافلة ، فإن ابن عمر وسعيد بن المسيّب قد اختلفا عنهما في ذلك ، وإن كان نقل مالك أصح .

حدّثنا سعيد بن نصير ، قال : حدّثنا أبو عبد الملك محمد بن عبد الله بن أبي دُليم ، قال : حدّثنا ابن وضّاح ، قال : حدّثنا آدم بن أبي إياس العسقلانيّ ، قال : حدّثنا ابن أبي ذئب ، عن عثمان بن عبد الله ، قال : سألت عبد الله بن عمر عن رجلٍ صلّى العصر ثم أعاد في الجماعة ، أيّهما المكتوبة ؟ قال : الأولى ^(١) .

حدّثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدّثنا عبد الحميد بن أحمد الورّاق ، قال : حدّثنا الخضر بن داود ، قال : حدّثنا أبو بكر الأثرم ، قال : حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدّثنا الثقفى ، عن عبد الله بن عثمان ، عن مجاهد ، قال : خرجت مع ابن عمر من دار عبد الله بن خالد حتى نظرنا إلى باب المسجد ، فإذا الناس في صلاة العصر ، فلم يزل واقفاً حتى صلّى الناس ، وقال : إنّي قد

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٥/٢ من طريق عثمان بن عبد الله به .

صَلَّيْتُ فِي الْبَيْتِ ^(١).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ^(٢) بْنِ مُحَمَّدٍ، قَرَأَهُ مِنِّي عَلَيْهِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ،
قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ^(٣) بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِي بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو
بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرُمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ،
قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: إِذَا صَلَّيْتُ وَحْدِي ثُمَّ أَذْرَكْتُ
الْجَمَاعَةَ؟ فَقَالَ: أَعِذْ، غَيْرَ أَنَّكَ إِذَا أَعَدَّتِ الْمَغْرِبَ صَلَّيْتُ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى
تَشْفَعُ بِهَا، وَاجْعَلْ صَلَاتَكَ وَحْدَكَ تَطَوُّعًا. وَهَذَا حَدِيثٌ لَا وَجْهَ لَهُ، كَيْفَ
يُشْفَعُ الْمَغْرِبَ وَتَكُونُ الْأُولَى تَطَوُّعًا، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا تُشْفَعُ
بِرَكْعَةٍ إِذَا نَوَى بِهَا الْفَرِيضَةَ، وَأَنَّ التَّطَوُّعَ لَا يَكُونُ وَتَرَا فِي غَيْرِ الْوُتْرِ؟! وَقَدْ كَانَ
جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُنْكِرُونَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
مِنْهَا هَذَا، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ فِي «مَوْطِئِهِ»، وَمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ
عَنْهُ هَلُنَا، فَإِنَّ الْحَدِيثَيْنِ وَإِنْ تَدَافَعَا فَإِنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرِجَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ
التَّدَافُعِ؛ بَأَن يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الْقَبُولَ، أَيْ: أَنَّهُ
يَتَقَبَّلُ أَيُّهُمَا شَاءَ، فَقَدْ يَتَقَبَّلُ اللَّهُ النَّافِلَةَ التَّطَوُّعَ وَلَا يَتَقَبَّلُ الْفَرِيضَةَ، وَقَدْ يَتَقَبَّلُ
اللَّهُ الْفَرِيضَةَ دُونَ التَّطَوُّعِ، وَقَدْ يَتَقَبَّلُهُمَا بِفَضْلِهِ جَمِيعًا، وَقَدْ لَا يَقْبَلُ وَاحِدَةً

(١) ابن أبي شيبة ٢/٢٧٩.

(٢ - ٢) في ص: «عبد الصمد». وينظر سير أعلام النبلاء ١٧/٧٤.

(٣ - ٣) في م: «عبيد الله». وينظر سير أعلام النبلاء ١٦/٣٧٧.

منهما ، وليس كل صلاة مقبولة ، وقد كان بعض الصالحين ^(١) يقول : طوبى لمن تُقبِلَتْ منه صلاة واحدة . قال ذلك على جهة الإشفاق ، وقد رَوَيْنَا عن ابن عمر مثل هذا ومغناه .

أخبرنا أحمد بن قاسم ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ، قال : حَدَّثَنَا عليُّ ابنُ عبد العزيز ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ ، قال : حَدَّثَنَا هشامُ بنُ عمارٍ ، قال : حَدَّثَنَا هشامُ بنُ يحيى الغساني ، عن أبيه ، قال : جاء سائلٌ إلى ابنِ عمر ، فقال لابنه : أعطه ديناراً . فقال له ابنته : تقبل الله منك يا أبتاه . فقال : لو علمتُ أنَّ اللهَ تقبَّلَ مني سجدةً واحدةً ، أو صدقةً درهمٍ واحدٍ لم يكن غائبٌ أحبَّ إليَّ من الموت ، أتدري من يتقبلُ اللهُ : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) [المائدة : ٢٧] .

فكان ابنُ عمر ، والله أعلم ، وسعيدُ بنُ المسيب إذا سأل كل واحدٍ منهما السائل : أيُّهما صلاتي ؟ أي : أيُّهما التي يتقبلُ اللهُ مني ؟ أجابه كل واحدٍ منهما بأن ذلك ليس إليه علمه ، وأنَّ ذلك أمرٌ علمه إلى الله ، وهو تأويلٌ مُحتمَلٌ صحيح ، وقد تأوَّل هذا التأويلَ عبدُ الملك بنُ الماجشون ، وقال : إنَّ الأولى هي صلاته . والنظرُ يُصَحِّحُ ما قاله ؛ لإجماع الفقهاء القائلين بأنَّ شهود الجماعة ليس بفرض واجب ، على أنَّ الذي صلَّى وحده لو لم يدخل المسجد فيعيد مع الجماعة لم يكن عليه شيء ، وفي قول ابنِ عمر : تُعَادُ مع الإمام كل صلاة إلا المغرب والفجر . دليلٌ على أنَّ الأخرى عنده تطوُّعٌ وسنة .

(١) في ص : « المصلين » .

(٢) ذكره ابن الجوزي في صفة الصفوة ٥٧٦/١ عن هشام بن يحيى الغساني به .

وَيَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(١) عَنْهُ ^(٢) ، التمهيد
أَنَّ الْأَوَّلَى صَلَاتُهُ .

وَمَّا يُصَحِّحُ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ أَبُو ذُرٍّ ^(٣) ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ^(٤) ، وَجَمَاعَةٌ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ
مَوَاقِيتِهَا ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقِيتِهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً » . أَيْ : نَافِلَةً .
وَحَدِيثُ يَزِيدَ ^(٥) بْنِ الْأَسْوَدِ الْخَزَاعِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي
رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا النَّاسَ وَهُمْ يُصَلُّونَ فَصَلُّيَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ » . وَهَذِهِ
الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى فَرَضُهُ وَالثَّانِيَّةُ تَطَوُّعٌ لَهُ ، وَتَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ ^(٦)
إِعَادَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَنَّهُ أَمْرٌ عَامٌّ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ وَلَا تَعْيِينٍ .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ،
قَالَ : سَمِعْتُ حَمَادًا قَالَ : كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَقُولُ : إِذَا نَوَى الرَّجُلُ صَلَاةً وَ ^(٧) كَتَبَتْهَا
الْمَلَائِكَةُ ، فَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحَوِّلَهَا ؟ فَمَا صَلَّيَ بَعْدَهَا فَهوَ تَطَوُّعٌ ^(٨) .

(١ - ١) فى ص ، س : « عبيد الله » . وينظر تهذيب الكمال ٤٢٢/١٩ .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه فى ٥٨/٢ .

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٩/١٤ ، ٥٤٢/١٦ ، (٨٦٦٣ ، ١٠٩٣٠) ، والبخارى (٦٩٤) .

(٥) فى ص : « زيد » . وينظر تهذيب الكمال ٨٢/٣٢ .

(٦) سقط من : ص ، م .

(٧) ذكره ابن قدامة فى المغنى ٥٢٢/٢ عن حماد به .

قرأتُ على عبد الوارث بن سفيان: حَدَّثَكُمْ قاسمُ بْنُ أَصْبَغَ؟ قال: نعم، حَدَّثَنَا، قال: حَدَّثَنَا عبيدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شريكٍ، قال: حَدَّثَنَا عليُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ، قال: أَخْبَرَنَا يعلَى بْنُ عطاءٍ، عن جابرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسودِ، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أَنَّهُ أَتَى بَرْجُلَيْنِ بَعْدَ مَا صَلَّى الْغَدَاةَ، كَانَا فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ، لَمْ يُصَلِّيا مَعَنَا، قَالَا: كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. قال: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(١). وهذا نصٌّ في موضعِ الْخِلَافِ يَقْطَعُهُ. وباللهِ التوفيقُ.

وَرَوَى شُعْبَةُ، عن يعلَى بْنِ عطاءٍ، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً^(٢).

وَالْحُجَّةُ لِلْمَالِكِ وَالْقَائِلِينَ بِقَوْلِهِ؛ أَنَّ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا تُعَادُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا الْمَغْرِبَ، قَوْلُهُ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي». وقَوْلُهُ ﷺ: «لَا وِتْرَانَ فِي لَيْلَةٍ». ومَعْلُومٌ أَنَّ الْمَغْرِبَ إِنْ أَعَادَهَا كَانَتْ إِحْدَى صَلَاتَيْهِ تَطَوُّعًا، وَسُنَّةُ التَّطَوُّعِ أَنْ تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ وِتْرَانٌ فِي لَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَارَ شَفْعًا وَبَطَلَ مَعْنَى الْوِتْرِ، فَلَمَّا كَانَ فِي إِعَادَةِ الْمَغْرِبِ مَخَالَفَةً لِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَنَعَ مَالِكٌ مِنْ إِعَادَتِهَا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ فِي إِعَادَةِ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ مَعَ الْإِمَامِ مَخَالَفَةُ الْحَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ التَّطَوُّعِ بِالنَّافِلَةِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٨/٢٩ (١٧٤٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٥٧)، وَابْنُ حِبَانَ (١٥٦٥) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٥، ٥٧٦)، وَابْنُ حِبَانَ (١٥٦٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ.

بعدَ الصبحِ والعصرِ؛ لأنَّهم لا يقولون أنَّ الثانيةَ نافلةٌ، بل يقولون: إنا لا نعلمُ أيَّ الصَّلَاتَيْنِ فرضُهُ. ولا يأْمُرُونَهُ أَنْ يَدْخُلَ مع الإمامِ إِلَّا بنيةَ الفرضِ؛ ثم ^(١) ذلك إلى الله ^(٢) «يَجْعَلُهَا أَيَّتَهُمَا شَاءَ، فَأَيَّتَهُمَا» جعلها، فالأخرى تَطَوُّعٌ.

والأغلبُ عندهم في الظَّنِّ أنَّ الثانيةَ فرضُهُ؛ لَفَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ على صَلَاةِ الْفَذِّ، وتأولوا ^(٣) قولَ رسولِ الله ﷺ في حديثٍ يزيدُ ابنُ الأسود: «فإنَّها لكما نافلةٌ». قالوا: معنى نافلةٍ: فضيلةٌ وزيادةٌ خَيْرٌ، ولا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ معنى قوله ذلك أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا، واحتجُّوا بقولِ الله تعالى: ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾ [الإسراء: ٩٧]. أى: فضيلةٌ، وبقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] أى: فضيلةٌ.

ومن أدلِّ دليلٍ على أنَّ الأولى فرضُهُ والثانيةُ نَفْلٌ على مَذْهَبِ مالِكٍ وأصحابِهِ ممَّا لم يَخْتَلِفُوا فيه، أنَّهم لم يَخْتَلِفُوا أنَّ من صَلَّى وحده لا يَكُونُ إمامًا في تلك الصَّلَاةِ، فدلَّ على أنَّها غيرُ فريضةٍ، وإذا كانتْ فريضةً كانتْ تَطَوُّعًا. وبالله التوفيقُ.

(١) بعده في س: «يجعل».

(٢ - ٢) في س: «أَيَّتَهُمَا شَاءَ».

(٣) بعده في ص، م: «في».

٢٩٧ - مالك، عن نافع، أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر فقال: إني أصلي في بيتي، ثم أدرك الصلاة مع الإمام، أفأصلي معه؟ فقال له عبد الله بن عمر: نعم. فقال الرجل: أيتهما أجعل صلاتي؟ فقال له ابن عمر: أودلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله يجعل أيتهما شاء^(١).

ذكر مالك في «الموطأ» عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: من صلى المغرب أو الصبح، ثم أدركهما مع الإمام فلا^(٢) «يُعذ لهما». وهو قول الأوزاعي^(٣)، والحسين البصري^(٤)، وسفيان الثوري^(٥)، وقال مالك وأصحابه: يعيد الصلوات كلها من صلاتها وحده إلا المغرب^(٦) وحدها. وهو قول أبي موسى الأشعري^(٧)، والنعمان بن مقرن^(٨)، وأبي مجلز وطائفة^(٩)؛ روى حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني^(١٠)، عن أنس بن مالك، قال: صليت الفجر ثم أتيت المسجد، فوجدت أبا موسى الأشعري يريد أن يصلي، فجلست ناحية، فلما صلى قال: مالك لم تصل؟ قلت: إني قد صليت. قال: إن الصلاة كلها تعاد إلا المغرب؛ فإنها وتر صلاة النهار^(١١).

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٣١). وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (١١٢١)، والبيهقي ٢/ ٣٠٢ من طريق مالك به.
- (٢ - ٣) في الأصل: «يعدهما»، وفي ح: «يعيدهما».
- والأثر سيأتي في الموطأ (٣٠٠).
- (٣ - ٤) سقط من: ح.
- (٤) ينظر الأوسط ٢/ ٤٠٣، ٤٠٤.
- (٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١١١٤) من طريق حماد به.

^(١) وحماد، عن حميد، عن أنس، عن الأشعري والنعمان بن مقرن، مثله ^(٢). الاستذكار
وحماد، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز، قال: الصلوات كلها تعاد
إلا المغرب؛ فإنها وتر ^(٣).

وقال مالك: تعاد الصلوات كلها إن صلاها وحده إلا المغرب وحدها ^(٤) فإنه
لا يعيدها؛ لأنها تصير شفعاً. كذلك قال في «موطئه».

وفي رواية قال مالك: ومن صلى في جماعة ولو مع واحد، فإنه لا يعيد
تلك الصلاة إلا أن يعيدها في مسجد النبي ﷺ، أو المسجد الحرام، أو
مسجد بيت المقدس. قال مالك: فإن دخل الذي صلى وحده المسجد،
فوجد القوم جلوساً في آخر صلاتهم، فلا يدخل معهم، وإنما يدخل معهم
من علم أنه يُدرك ^(٥) من صلاتهم ركعة بسجديها. وقال أبو حنيفة
وأصحابه: لا يعيد المصلي وحده مع الإمام العصر ولا الفجر ولا المغرب،
ويعيد معه الظهر والعشاء ^(٥)، ويجعل صلاته مع الإمام نافلة. قال محمد بن
الحسن: لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز، ولا تعاد المغرب؛ لأن النافلة
لا تكون وترًا في غير الوتر.

(١ - ١) سقط من: ح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٧/٢ من طريق حميد به.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٨/٢ من طريق عمران به.

(٤) في م: «يدري».

(٥) بعده في ح: «فقط».

قال أبو عمر: احتج بهذا بعض أصحابنا لما لك في قوله: لا تعاد المغرب. وهو أصح من قوله: تكون شفعا. وقد تقدم القول في صلاة الليل مثنى مثنى، وقوله: «لا وتران في ليلة»^(١). وهو المعنى الذي نزع به محمد بن الحسن في المغرب.

والعجب من مالك رحمه الله يقول: لأنها تصير شفعا. وهو يحتج بقول ابن عمر: لا «فصل أفضل»^(٢) من السلام^(٣). فكيف وبعد السلام^(٤) مثنى وعمل؟! فكيف تنضاف مع ذلك صلاة إلى أخرى؟ وحجة من ذهب إلى قول ابن عمر والأوزاعي، أن رسول الله ﷺ صلى بعد العصر ركعتين، فيما ذكرت عائشة^(٥). وقد روى عنها أنها قالت: ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر في بيتي قط^(٥). وقالت أم سلمة: ركعهما بعد العصر حين شغله الوفد عنهما قبل العصر^(٥).

وقد ذكرنا هذه الآثار فيما سلف من كتابنا؛ فرأى ابن عمر إعادة العصر لهذا، ولأنه المذهب الذي كان يذهب إليه في النهي عن الصلاة بعد العصر، أنه عند اصفرار الشمس، وعند الطلوع، وعند الغروب.

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٤.

(٢ - ٣) في ح: «فضل أفضل»، وفي م: «فضل أفضل».

(٣) أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٢٠٠/٢ (١٤٠٥) من طريق مالك عن نافع، عن ابن عمر.

(٤) بعده في ح: «فصل و».

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٥١٨) من الموطأ.

وقد ذكرنا مذهبه في ذلك والحجة له ، في باب النهي عن الصلاة بعد الصبح الاستذكار والعصر ، فيما تقدم من هذا الكتاب ^(١) ، والحجة له ولغيره في المغرب ما ذكرنا في هذا الباب ، والحمد لله . وقال الشافعي : من صلى وحده أعاد صلاته مع الجماعة إذا وجدها وأمكنه في تلك الصلاة ، والصلوات كلها في ذلك سواء ؛ لأن النبي ﷺ قال لمحجن الديلي : «إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت» ^(٢) . ولم يخص صلاة من صلاة ، ^(٣) ولم يذكّر عصرًا ولا مغربًا ولا صُبْحًا ^(٤) . قال : والأولى هي الفريضة ، والثانية تطوُّع سَنَّها رسول الله ﷺ ، كما سنَّ الوتر والعيدان وغيرهما . وهو قول داود بن علي في إعادة الصلوات كلها في جماعة ؛ لأنه يرى الصلاة في الجماعة فرضًا على ما تقدم عنه ^(٥) . واختلف عن الثوري ؛ فزوى عنه أنه يعيد الصلوات كلها مع الإمام كقول الشافعي . وزوى عنه مثل قول مالك سواء . ولا خلاف عن الثوري ، أن الأولى فريضة ، والثانية تطوُّع .

وقال أبو ثور : يعيدها كلها إلا الصبح ^(٥) والعصر ، إلا أن يكون في مسجد فتقام الصلاة ، فلا يخرج حتى يُصلِّيها . وحجته حديث أبي هريرة ، أنه رأى

(١) سيأتي في شرح الحديث (٥١٨) من الموطأ .

(٢) تقدم في الموطأ (٢٩٦) .

(٣ - ٣) سقط من : ح .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣١٥ .

(٥) في ح : «الفجر» .

٢٩٨ - مالك، عن يحيى بن سعيد، أن رجلاً سأل سعيد بن

المسيب فقال: إني أصلي في بيتي، ثم أتى المسجد، فأجد الإمام يصلي، أفأصلي معه؟ فقال سعيد: نعم. فقال الرجل: فأيتيها صلاتي؟ فقال سعيد: أوأنت تجعلهما؟ إنما ذلك إلى الله.

الاستدكار رجلاً خارجاً من المسجد إذ أقيمت الصلاة، فقال: أمّا هذا فقد عصى أبا القاسم عليه السلام^(١). ونهيه عليه السلام عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر.

وذكر مالك في هذا الباب أيضاً، عن نافع، عن ابن عمر^(٢)، وعن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب^(٣) - بمعنى واحد - أن سائلاً سأل كل واحد منهما، قال له: إنه يصلي في بيته، ثم يأتي المسجد فيجد الناس يصلون يصلي معهم؟ فقالا: نعم. قال السائل: فأيتيها أجعل صلاتي؟ فقالا: ذلك إلى الله تعالى يجعل أيتيها^(٤) شاء.

وذكر أصحاب مالك، عن مالك، أن هذا مذهبه، لا يُدرى أي صلاتيه فريضته، ولا أيتيها هي النافلة، وإنما ذلك إلى الله يجعلها أيتيها شاء. هذه جملة حكاها أصحابه عنه، لم يختلفوا عنه في ذلك، واختلفوا عنه في مسائل تدل على المراد من ذلك، واختلفت أجوبة أصحابه في تلك المسائل؛ منها:

القيس

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٠.

(٢) تقدم في الموطأ (٢٩٧).

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٣٢). وأخرجه البيهقي ٣٠٢/٢ من طريق مالك به.

(٤) في م: «أيتيها».

الرجل يُحَدِّثُ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْإِمَامِ . وَمِنْهَا : أَنْ يَذْكُرَ أَنَّ الْأُولَى كَانَتْ عَلَى غَيْرِ اسْتِذْكَارٍ وَضُوءٍ . وَمِنْهَا : أَنْ يُسَقِّطَ مِنْ إِحْدَاهُمَا سَجْدَةً نَاسِيًا ، وَلَا يَدْرِى مِنْ أُيْتِهِمَا ^(١) أَسَقَطَهَا ، بِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ « اِخْتِلَافِ » مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ . وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ عَلَيْهِ مَذْهَبُهُ عِنْدِي ، مَا ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي « مَوْطِئِهِ » عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَصَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ هِيَ صَلَاتُهُ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَّاقَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَعَادَهَا فِي جَمَاعَةٍ ، أُيْتُهُمَا الْمَكْتُوبَةُ ؟ قَالَ : الْأُولَى ^(٢) . وَهَذِهِ رَوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، ظَاهِرُهَا مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْهُ فِي « الْمَوْطَأِ » فِي قَوْلِهِ : ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ . لِأَنَّهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ قَطَعَ بِأَنَّ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِلَةٌ . وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ شَكٌّ فَلَمْ يَذَرِ أُيْتُهُمَا صَلَاتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ مُمْكِنٌ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى ، وَمُمْكِنٌ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ . وَالنَّظَرُ عِنْدِي يَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ رَوَايَةُ مَالِكٍ مُتَقَدِّمَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغْ لَهُ حِينَئِذٍ أُيْتُهُمَا صَلَاتُهُ ، ثُمَّ بَانَ لَهُ بَعْدُ أَنَّ الْأُولَى صَلَاتُهُ ، فَانصَرَفَ مِنْ شَكِّهِ إِلَى يَقِينٍ عَلَيْهِ ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ يَقِينِهِ إِلَى شَكٍّ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ . قَدْ بَانَ لَهُ فَأُفْتِيَ بِهِ . فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ عِنْدَهُ الْأُولَى الْمَكْتُوبَةُ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِلَةٌ فِي الْعَصْرِ ، وَلَا نَافِلَةٌ بَعْدَ الْعَصْرِ ؟ قِيلَ : مَعْلُومٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ التَّنْفَلَ بَعْدَ الْعَصْرِ جَائِزٌ عِنْدَهُ ، وَمَذْهَبُهُ

(١) فِي م : « أُيْتُهُمَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ح : « قَوْل » .

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ص ٣١٦ .

الاستدكار أن^(١) العصر والظهر والعشاء تعادُ عنده دون المغرب^(٢) والصبح^(٣) لمن صلى وحده .

وقد ذكرنا في «التمهيد» الروايات عن ابن عمر في ذلك بالأسانيد^(٤) .

واختلف في ذلك أيضًا عن سعيد بن المسيب ، كما اختلف عن ابن عمر ؛ فزوى همام ، عن قتادة ، قال : قلت لسعيد بن المسيب : إذا صليت وحدي ، ثم أدركت الجماعة ؟ فقال : أعد ، غير أنك إذا أعدت المغرب ، فاشفع بركعة ، واجعل صلاتك وحدك تطوعًا .

قال أبو عمر : هذا شيء لا يُعرف وجهه ، كيف يشفع المغرب بركعة^(٥) وتكون الأولى تطوعًا ، وقد أجمع العلماء على أن المغرب إذا نوى بها الفريضة ، لم يشفعها بركعة^(٦) ؟ وما أظن الحديث ، والله أعلم ، إلا والأولى فرضه ، فإن صح ما ذكرناه عنه فهو وهم من قتادة ، أو من دونه في الإسناد . وقد ذكرنا الإسناد في «التمهيد»^(٧) . وقد كان جماعة من العلماء يُضعفون أشياء من حديث قتادة ، عن سعيد بن المسيب .

وأما قول ابن عمر ، وسعيد : ذلك إلى الله . فقد تأول فيه قوم ؛ منهم ابن الماجشون وغيره ، أن ذلك في القبول ، كأنه قال : أيتهما يتقبل الله مني ؟ فقالا

(١ - ١) سقط من : ح .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٣) تقدم ص ٣١٧ .

له : ذلك إلى الله . لأنه قد يتقبل النافلة دون الفريضة ، ويتقبل الفريضة دون الاستدكار النافلة ، على حسب النية في ذلك والإخلاص ، مع أنه تعالى يتفضل على من يشاء من عبادِهِ بما شاء من رحمته . وعلى هذا التأويل لا يتدافع قول من قال : إن الفريضة هي الأولى . مع قوله : ذلك إلى الله تعالى . وقد أجمع مالك وأصحابه على أن من صلى في بيته وحده ، أنه لا يؤم في تلك الصلاة غيره . وهذا يوضح لك أن الأولى هي عندهم الفريضة ، وعلى هذا جماعة أهل العلم .

حتى لقد قال إبراهيم النخعي : من صلى صلاة وحده ، وقصد بذلك أداء فرضه ، وكتبت الملائكة الحفظه ذلك ، لم يستطع أحد أن يردّه إلى نافلة^(١) . أو نحو ذلك ، هذا معنى قوله . واختارت طائفة من أصحاب مالك أن تكون الثانية فرضه ؛ لأنها صلاة جماعة ، ويأمرونه ألا يدخل مع الإمام إلا بنية الفرض . وتأولوا في قوله ﷺ للذين أمرهم أن يُعيدوا الصلاة مع الإمام : «فإنها لكم نافلة»^(٢) . قالوا : نافلة ههنا بمعنى فضيلة .

واحتجوا بقول الله عز وجل : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء : ٧٢] . أى : فضيلة . وكذلك تأولوا في قول الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَلَّيْلَ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء : ٧٩] . أى : فضيلة . قالوا : وإنما لم يؤم في تلك الصلاة أحدا ؛ لأننا لا ندرى أى الصلاتين صلاحته حقيقة ، فاختطنا ألا

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢٠ .

٢٩٩ - مَالِكٌ ، عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرِو السَّهْمِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي
أَسَدٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ فَقَالَ : إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيْتِي ، ثُمَّ آتَى
الْمَسْجِدَ فَأَجَدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي ، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ ؟

فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ : نَعَمْ ، فَصَلِّ مَعَهُ ، فَإِنْ مَنَ صَنَعَ ذَلِكَ فَإِنْ لَهُ سَهْمٌ
جَمْعٌ ، أَوْ مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٍ .

الاستدكار يؤمُّ أحدًا ؛ خوفًا مِنْ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ تَطَوُّعًا ، فَيَأْتَمُّ بِهِ فِيهَا مَنْ هِيَ فَرِيضَتُهُ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرِو السَّهْمِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي
أَسَدٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ ^(١) الْأَنْصَارِيَّ ، فَقَالَ : إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيْتِي ثُمَّ آتَى
الْمَسْجِدَ ، فَأَجَدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي ، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ : نَعَمْ صَلِّ مَعَهُ ؛ فَإِنْ
مَنَ صَنَعَ ذَلِكَ لَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ . أَوْ : مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٍ ^(٢) . فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَفِيفَ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ : حَدَّثَنِي
رَجُلٌ مِنْ ^(٣) أَسَدِ بْنِ خَزِيمَةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، فَقَالَ : أَحَدُنَا يُصَلِّي
فِي مَنْزِلِهِ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ ، فَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَيُصَلِّي مَعَهُمْ ؟ فَقَالَ
أَبُو أَيُّوبَ : سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : «لَهُ بِذَلِكَ سَهْمٌ جَمْعٌ» ^(٤) .

القيس

(١) فِي ح : «مَسْعُود» .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢١٩) ، وبرواية أبي مصعب (٣٣٣) . وأخرجه البخاري في
تاريخه ٧/٧٥ ، والبيهقي ٣٠٠/٢ من طريق مالك به .

(٣) بعده فِي ح : «بَنِي» . وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْمَزْي .

(٤) أخرجه أبو داود (٥٧٨) - ومن طريقه البيهقي ٣٠٠/٢ ، والطبراني (٣٩٩٨) ، والمزى =

ولو استدلُّ مُستدِلٌّ على سقوط فرض الجماعة ، وأنها مُستَحَبَّةٌ وسنةٌ لا فريضةٌ ، الاستدكار بهذه الآثار كُلِّها ، وما كان مثلها عن النبي ﷺ ، ثم عن أصحابه ؛ فإنهم لم يقولوا لأحدٍ ممن سألهُم في إعادة الصلاة مع الإمام ، وقد صَلَّى وحده : بئس ما فعلتَ إذ صليتَ وحدك ، وكيف تصلِّي وحدك ؟ ولا صلاةَ لمن صَلَّى وحده . بل جميعهم سكَّت له عن ذلك ، ونَدَبه إلى إعادة الصلاة للفضل لا لغيره ، والله يُمَنُّ على مَنْ يشاء بفضله وتوفيقيه .

وأما قوله : «سهمُ جمعٍ» . فقال ابنُ وهبٍ : يُضَعَّفُ له الأجرُ .

قال أبو عمر : هذا التأويلُ أشبهُ عندي مِنْ قولٍ مَنْ قال : إن الجمعَ هنا الجيشُ ، وإن له أجرَ الغازي وأجرَ الغزاةِ في سبيلِ الله ، وإن ذلك مأخوذٌ مِنْ قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء : ٦١] . يعنى الجيشين . وقولُ ابنِ وهبٍ في ذلك أصوبُ .

وقد ذكّرنا في «التمهيد»^(١) الخبرَ عن المنذرِ بنِ الزبيرِ ، أنه أوصى في وصيته ، فقال : لفلانٍ كذا ، ولفلانٍ كذا ، ولفلانٍ سهمُ جمعٍ . قال مصعبُ بنُ عبدِ الله : فسألتُ عبدَ الله بنَ المنذرِ بنِ الزبيرِ : ما يعنى بسهم جمعٍ ؟ قال : نصيبُ رجلين . وهذا يَشْهَدُ لما قاله ابنُ وهبٍ ، وهو المعروفُ عن فصحاءِ العربِ . والله أعلمُ .

= في تهذيب الكمال ١٨٣/٢٠ من طريق ابن وهب به .

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٣ .

٣٠٠ - مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : مَنْ صَلَّى المغرب أو الصبح ، [٩٤؛ ظ] ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ ، فَلَا يَعْدُ لَهُمَا .
قال يحيى : قال مالك : وَلَا أَرَى بِأَسَا أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ مَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَتْ شَقْعًا .

العملُ في صلاة الجماعة

٣٠١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ؛ فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ » .

الاستذكار

ذَكَرَ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ ، فَلَا يَعْدُ لَهُمَا ^(١) .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ ، وَالسَّقِيمُ ، وَالْكَبِيرُ ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ » ^(٢) .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢١٨) ، و برواية أبي مصعب (٣٣٤) . وأخرجه الشافعي ٢٠٦/٧ ، والبيهقي في المعرفة (١٠٧٣) من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٨) ، و برواية أبي مصعب (٣٣٦) . وأخرجه أحمد ٢٠٧/١٦ (١٠٣٠٦) ، والبخاري (٧٠٣) ، وأبو داود (٧٩٤) ، والنسائي (٨٢٢) من طريق مالك به .

أكثر الرواة عن مالك في «الموطأ» لا يقولون في هذا الحديث : «والكبير» .
وقاله جماعة ؛ منهم يحيى ، وقتيبة ، وهكذا رواية أبي الزناد من حديث مالك
وغيره ، لم يذكروا في حديثه هذا : «وذا الحاجة» . وهو محفوظ من حديث أبي
هريرة أيضاً ، وأبي مسعود^(١) ، وعثمان بن أبي العاصي^(٢) .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن
وضّاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا علي بن مُشهر ، عن
محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «إذا كان
أحدكم إماماً فليُخَفِّفْ ، فإن وراءه الكبير ، والضعيف ، وذا الحاجة ، فإذا صلى
أحدكم لنفسه فيطوّل ما شاء»^(٣) .

وأكثر ما في هذا الحديث أمر الأئمة بالتخفيف ، وترك التّطويل ، لعلّ قد
بانث في قوله : «فإن فيهم الكبير ، والسقيم ، والضعيف ، وذا الحاجة» .
والتخفيف لكل إمام أمر مُجتمَع عليه ، مندوب عند العلماء إليه ، إلا أن ذلك
إنما هو أقلّ الكمال ، وأما الحذف والتقصان فلا ؛ لأن رسول الله ﷺ قد نهى
عن نقر الغراب ، ورأى رجلاً يصلي ولم يُتم ركوعه وسجوده ، فقال له :
«ارجع فصل ، فإنك لم تُصل»^(٤) . وقال ﷺ : «لا ينظرُ الله عز وجل إلى

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٤١ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٣٩ .

(٣) أخرجه أحمد ٣١٠/١٦ (١٠٥٢٢) من طريق محمد بن عمرو به ، وأخرجه مسلم (١٨٥/٤٦٧) ،

وابن حبان (٢١٣٦) من طريق أبي سلمة به .

(٤) تقدم تخريجه في ١٧٣/٤ - ١٧٥ .

.....
 مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ^(١). وَقَالَ أَنَسٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْفَ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَخْفَ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ ^(٢).

وَرَوَى هَذَا عَنْ أَنَسٍ مِنْ وَجْهِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بُدَيْلٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ ^(٣). فَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ لَهُ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بُدَيْلٍ شَامِيٌّ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ بِحَمَلِ الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ تُعْرَفُ لَهُ جُرْحَةٌ ^(٤) يَجِبُ بِهَا رَدُّ رَوَايَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، حَدَّثَهُ عَنْ تَمِيمِ بْنِ مَحْمُودٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبِلٍ

(١) أخرجه أحمد ٢٢٤/٢٦ (١٦٢٩٧)، وابن ماجه (٨٧١، ١٠٠٣)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٩٠١) من حديث علي بن شيبان.

(٢) النسائي (٨٢٣)، وفي الكبرى (٨٩٨). وأخرجه مسلم (١٨٩/٤٦٩)، والترمذي (٢٣٧) عن قتيبة به، وأخرجه مسلم (١٨٩/٤٦٩)، وابن خزيمة (١٦٠٤) من طريق أبي عوانة به.

(٣) أخرجه الخطيب ٢٣٢/٣ من طريق عبد الملك بن بديل به.

(٤) في الأصل: «خزبة»، وفي ص ١٦: «حرمة». والخزبة؛ يقال للمشهد عليه: هل معك جُرْحَةٌ. وهي ما تخرج به الشهادة. أساس البلاغة (ج ر ح).

(٥) بعده في ص، ص ١٧: «عبد». وينظر تهذيب الكمال ٦٤/٥.

الأنصارى، أنه قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَقْرِ الْغَرَابِ، وافتراشِ التَّمْهِيدِ الشَّيْبِ^(١).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا: قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْلى، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَكِيمِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا يَفْتَرِشْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ».

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَعَارِمْ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَاصِلُ الْأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا يُصَلِّي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ دَعَاهُ، فَقَالَ: مُذْ كَمْ صَلَّيْتَ هَذِهِ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: صَلَّيْتُهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ حَذِيفَةُ: مَا صَلَّيْتَ. أَوْ قَالَ: مَا صَلَّيْتَ لِلَّهِ. وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَإِنْ مِتَّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ^(٣) مُحَمَّدٍ ﷺ^(٤).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرِو النَّعْمَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

(١) أخرجه أحمد ٢٩٤/٢٤ (١٥٥٣٣)، وأبو داود (٨٦٢) من طريق الليث به.

(٢) في م: «محمد».

(٣) في ص ١٧: «ملة».

(٤) أخرجه أحمد ٣٨١/٣٨ (٢٣٣٦٠)، والبخاري (٣٨٩، ٨٠٨) من طريق مهدي بن ميمون به.

سليمان، عن عُمارة بن عُمير، عن أبي معمر، عن أبي مسعود البدرى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُجزئ صلاة الرجل حتى يُقيم ظهره في الركوع والسجود»^(١).

قال أبو عمر: في حديث أبي هريرة ورفاعة بن رافع، عن النبي ﷺ في تعليم الأعرابي: «ثم اركع فاعتدل قائماً، ثم اسجد فاعتدل ساجداً، ثم اجلس فاطمئن جالساً، ثم اسجد فاعتدل، فإذا صليت صلاتك على هذا فقد أتممت صلاتك»^(٢). وقد ذكرنا هذا الخبر في غير موضع من كتابنا، والحمد لله.

واختلف الفقهاء فيمن صار من الركوع إلى السجود ولم يرفع رأسه؛ فروى ابن وهب عن مالك أنه لا يُجزئه. قال: ويُلغى تلك الركعة ولا يعتد بها من صلاته إن لم يرفع صُلبه. وروى ابن عبد الحكم عنه: إذا رفع رأسه من الركوع ثم أهوى ساجداً قبل أن يعتدل أنه يُجزئه. وقال ابن القاسم: ومن رفع رأسه من الركوع ولم يعتدل قائماً حتى خرَّ ساجداً، فليستغفر الله ولا يُعَدُّ، فإن خرَّ من الركوع إلى السجود ولم يرفع شيئاً فلا^(٣) يعتد بتلك^(٤) الركعة. وهو قول مالك. قال ابن القاسم: ومن رفع رأسه من السجود فلم يعتدل جالساً حتى سجد أخرى، فليستغفر الله ولا يُعَدُّ، ولا شيء عليه في صلاته. قال ابن القاسم:

(١) أبو داود (٨٥٥). وأخرجه الطبراني ٢١٣/١٧ (٥٧٩) من طريق حفص بن عمر به، وأخرجه أحمد ٣٠٥/٢٨ (١٧٠٧٣)، وابن خزيمة (٥٩٢)، وابن حبان (١٨٩٣) من طريق شعبة به.

(٢) تقدم تخريجه في ١٧٣/٤ - ١٧٥.

(٣ - ٣) في ص، ص ١٧: «يعيد تلك».

وأحب إليّ في الذي خرّ من الركعة ساجداً قبل أن يرفع رأسه أن يتمادى مع الإمام ثم يُعيد الصلاة. وقال عيسى بن دينار: إن فعل ذلك في الركعة الأولى قطع صلاته وابتدأها، وإن فعل ذلك في الركعة الثانية جعلها نافلةً وسلم، وإن فعل ذلك في الركعة الثالثة أتم صلاته وجعلها نافلةً ثم أعادها بتمام ركوعها وسجودها، وهذا فيمن صلى وحده، وأما من صلى مع الإمام وفعل مثل ذلك تماذى معه ثم أعادها.

قال أبو عمر: لا معنى للفرق بين الركعة الأولى وغيرها في أثر ولا نظير، وكذلك لا معنى لقول من صيّرَها نافلةً، والصواب إلغاء تلك الركعة على ما روى ابن وهب وغيره، عن مالك؛ لأن الاعتدال فرض كالركوع والسجود، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «ارفع^(١) حتى تعتدل^(٢) قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن^(٣) ساجداً، ثم اجلس حتى تعتدل جالساً». وقد ذكرنا هذا الخبر فيما سلف من هذا الكتاب. وقال ﷺ: «لا تجزئ رجلاً صلاته حتى يُقيم فيها ظهره في ركوعه وسجوده». وقال أبو حنيفة فيمن صار من الركوع إلى السجود ولم يرفع رأسه: إنه يُجزئه. وقال أبو يوسف: لا يجزئه. وقال الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وداود، والطبري: إذا لم يرفع رأسه من الركوع لم يعتد بتلك الركعة حتى يقوم فيعتدل ضلّبه قائماً.

(١) في الأصل: «ثم اركع»، وفي ص: «اركع».

(٢) في ص ١٦: «تطمئن».

(٣) في الأصل، ص ١٦: «تعتدل».

قال أبو عمر: أحاديثُ هذا الباب تدلُّ على صحة هذا القول، وما روى فيه ابنُ وهب، عن مالكٍ هو الصواب، وعليه العلماء، وروايةُ ابنِ عبدِ الحكم قد روى مثلها ابنُ القاسم، ولا أعلمُ أحداً تقدَّم إلى هذا القول غيرَ أبي حنيفة، والأحاديثُ المرفوعةُ في هذا الباب تردُّه. وبالله التوفيق.

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد، قال: حدَّثنا حمزة بنُ محمد، قال: حدَّثنا أحمد بنُ شعيب، قال: أخبرنا إسماعيل بنُ مسعود، قال: حدَّثنا خالد، وهو ابنُ الحارث، عن ابنِ أبي ذئب، قال: أخبرنا الحارث بنُ عبدِ الرحمن، عن سالمِ ابنِ عبدِ الله، عن عبدِ الله بنِ عمر، قال: كان رسولُ الله ﷺ يأمرنا^(١) بالتَّخْفِيفِ، ويؤمُّنا ب: «الصفات»^(٢).

قال أبو عمر: زاد بعضهم في هذا الحديث: في الصبح. وقد قيل: في المغرب. ولا حدٌّ في إكمال الصلاة وتخفيفها أكثر من الاعتدال في الركوع، والسجود، والجلوس، وأقلُّ ما يُجزى من القراءة «فاتحة الكتاب» بقراءة تفههم حروفها. قال ابنُ القاسم عن مالكٍ في الركوع: إذا أمكن يديه من ركبتيه وإن لم يُسَبِّح فهو مُجْزِيٌّ عنه. وكان لا يُوقَّتُ تسبيحاً. وقال الشافعي: أقلُّ ما يُجزى من عمل الصلاة أن يُحرَّم ويقرأ ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ»^(٣) إن أحسنها، ويركع حتى

(١) في ص، ص ١٧: «يأمر».

(٢) النسائي (٨٢٥)، وفي الكبرى (٩٠٠). وأخرجه ابن خزيمة (١٦٠٦) من طريق خالد بن الحارث به، وأخرجه أحمد ٤١٥/٨، ٤١/٩، (٤٧٩٦، ٤٩٨٩)، وابن خزيمة (١٦٠٦)، وأبو يعلى (٥٤٤٥) من طريق ابن أبي ذئب به.

(٣) في ص، ص ١٧: «الكتاب».

يطمئن راکعًا، ويرفع حتى يعتدل قائمًا، ويسجد حتى يطمئن ساجدًا على الجبهة، ثم يرفع حتى يعتدل جالسًا، ثم يسجد الأخرى كما وصفت، ثم يقوم حتى يفعل ذلك في كل ركعة، ويجلس في الرابعة، ويتشهد، ويصلي على النبي ﷺ، ويسلم تسليمًا يقول: السلام عليكم. فإذا فعل ذلك أجزأته صلاته، وقد ضيع حظ نفسه فيما ترك.

قال أبو عمر: أما التشهد، والصلاة على النبي ﷺ، والتسليم، فمختلف في ذلك، وقد ذكرناه فيما سلف من كتابنا هذا في مواضع منه. والحمد لله.

قال أبو عمر: لا أعلم بين أهل العلم خلافًا في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتيان بأقل ما يجزئ، والفريضة والنافلة عند جميعهم سواء في استحباب التخفيف فيما إذا ضللت جماعة بإمام، إلا ما جاء في صلاة الكسوف على شئها على ما قد بينا من مذاهب العلماء في ذلك في باب زيد بن أسلم^(١). والحمد لله.

روى مطرف بن الشخير، عن عثمان بن أبي العاصي، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أوّم الناس، وأن أقدرهم بأضعفهم، فإن فيهم الكبير، والسقيم، والضعيف^(٢)، وذا الحاجة.

ذكره الشافعي^(٣)، عن ابن عينة، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي

(٣) في ص، ص ١٧: «الكتاب».

(١) سيأتي في شرح الحديث (٤٤٧) من الموطأ.

(٢) في ص، ص ١٦، ص ١٧: «الصغير».

هندي، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير، عن عثمان بن أبي العاصي .

وأحسنُ شَيْءٍ رَوَى عِنْدِي فِي تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالتَّجَوُّزِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ الْحَاجَةِ
وَالْحَادِثِ يَعْرِضُ - ^(١) حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ ^(٢) وَ حَدِيثُ أَنَسٍ مَعَ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ
الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أُسَيْدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ
السَّكَنِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا
ابْنُ بَشَارٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي ^(٣) الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ
فَأَتَجَوَّزُ ، لِمَا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ » ^(٤) .

وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
مَعَاوِيَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي
كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي
لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشَقَّ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) البخاري (٧١٠) . وأخرجه ابن خزيمة (١٦١٠) عن ابن بشار به ، وأخرجه أحمد ١٢٣/١٩

(١٢٠٦٧) ، وأبو يعلى (٣١٥٨) من طريق ابن أبي عدي به ، وأخرجه البخاري (٧٠٩) ، ومسلم

(١٩٢/٤٧٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة به .

فإذا جازَ التخفيفُ والتجوُّزُ في الصلاةِ لمثلِ ما في هذا الحديثِ ، فكذلك
يجوزُ ويجبُ من أجلِ الضعيفِ ، والكبيرِ ، وذو الحاجةِ ، فكيف وقد وردَ فيه
النَّصُّ الثابتُ . والحمدُ لله .

حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ الملكِ ، قال : حدَّثنا ابنُ الأعرابيِّ ، قال : حدَّثنا
سعدانُ^(٢) بنُ نصرٍ ، حدَّثنا سفيانُ بنُ عيينةَ ، عن إسماعيلَ ، عن قيسٍ ، عن
أبي مسعودٍ ، قال : جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال : إني لأتخلفُ عن صلاةِ
الصباحِ مما يطوُلُ بنا فلائ . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « إنَّ منكم مُتَفَرِّين ، فأَيُّكم أُمُّ
النَّاسِ فليُخَفِّفْ ؛ فإنَّ فيهم الكبيرَ ، والسقيمَ ، وذو الحاجةِ »^(٣) .

وذكره البخاريُّ^(٤) ، عن محمدِ بنِ يوسفَ الفريابيِّ ، عن سفيانَ ، عن
إسماعيلَ ، عن قيسٍ ، عن أبي مسعودٍ ، مثله .

وروى شعبَةُ ، عن مُحاربِ بنِ دثارٍ ، قال : سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ قال :
أقبلَ رجلٌ مِنَ الأنصارِ معه ناضحان^(٥) له وقد جَنَحَتِ الشمسُ ، ومعاذٌ يصليُّ

(١) النسائي (٨٢٤) ، وفي الكبرى (٨٩٩) . وأخرجه أحمد ٢٨٨/٣٧ (٢٢٦٠٢) من طريق ابن
المبارك به ، وأخرجه البخاري (٧٠٧ ، ٨٦٨) ، وأبو داود (٧٨٩) ، وابن ماجه (٩٩١) من طريق
الأوزاعي به .

(٢) في م : « سعيد » . وسعيد اسمه ، وسعدان لقبه . وينظر سير أعلام النبلاء ٣٥٧/١٢ .

(٣) أخرجه الحميدي (٤٥٣) ، ومسلم (٤٦٦) من طريق ابن عيينة به .

(٤) البخاري (٧٠٤) .

(٥) الناضح : ما استعمل من الإبل في سقى النخل والزرع . فتح الباري ٢/٢٠٠ .

المغرب ، فدخل معه في الصلاة ، فاستفتح معاذ « البقرة » أو « النساء » - مُحَارِبُ
الذي يشك - فلما رأى ذلك الرجل صلى ثم خرج . قال : فبلغه أن معاذًا نال
منه ، قال : فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « أَفْتَانُ يَا معاذُ ؟ أَفْتَانُ يَا معاذُ ؟ فهلا
قرأت ب : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و : ﴿ اَلشَّمْسُ وَحُجَّتْهَا ﴾ . فَإِنَّ وراءك الكبير ،
وذا الحاجة ، والضعيف » .

ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ^(١) ، وَبُندَارٌ ، جَمِيعًا عَنْ عُندَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ حَبَابَةَ ، حَدَّثَنَا الْبَغَوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
الْجَعْدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . فَذَكَرَهُ سِوَاهُ ^(٢) .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تُبْعِضُوا اللَّهَ إِلَى عِبَادِهِ ؛ يُطَوَّلُ
أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَشُقَّ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ . فِي ^(٣) كَلَامٍ هَذَا مَعْنَاهُ .

قَرَأْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ فَتْحٍ ، أَنَّ « مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكْرِيَا النِّيسَابُورِيَّ
حَدَّثَنِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ
مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ ، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي زِيَادٌ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بْنُ أَبِي حَبِيبَةَ ، عَنْ
عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا

(١) أحمد ٩٩/٢٢ (١٤١٩٠) .

(٢) البغوي في المجلديات (٧١٩) .

(٣) في ص ، ص ١٧ : « أو » .

(٤ - ٤) سقط من : م . وينظر بغية الملتبس ص ١٩٩ .

٣٠٢ - مَالِكٌ ، عن نافعٍ ، أنه قال : قَمْتُ وراءَ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ في الموطأ صلاةٍ من الصلواتِ ، وليسَ معه أحدٌ غيري ، فخالفَ عبدُ اللهِ بيده ، فجعلني حذاءه عن يمينه .

تُبَغِّضُوا لِلَّهِ إِلَى عِبَادِهِ . فقال قائلٌ منهم : وكيف ذلك ؟ قال : يكونُ الرجلُ إمامًا التمهيد للناسِ يُصَلِّيَ بهم ، فلا يزالُ يطوُّلُ عليهم حتى يُبَغِّضَ إليهم ما هم فيه ، أو يجلسُ قاصًّا ، فلا يزالُ يطوُّلُ عليهم حتى يُبَغِّضَ إليهم ما هم فيه ^(١) .

مَالِكٌ ، عن نافعٍ ، أنه قال : قَمْتُ وراءَ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ في صلاةٍ من الاستدكار الصلواتِ ، وليسَ معه أحدٌ غيري ، فخالفَ عبدُ اللهِ بيده ، فجعلني حذاءه عن يمينه ^(٢) .

قال أبو عمر : هذا من فعلِ ابنِ عمرَ سنةً وإجماعًا ، فالسنةُ ما رواه ابنُ عباسٍ وغيره في ذلك .

رَوَى الحميدِيُّ ^(٣) ، عن ابنِ عيينةَ ، عن عمرو بنِ دينارٍ ، أنه أخبره قال : أخبرني كريبٌ ، أنه سمعَ ابنَ عباسٍ يقولُ : بُتُّ عندَ خالتي ميمونةَ ، فقام النبي ﷺ من الليلِ ^(٤) فتوضأَ ، فصنعتُ مثلَ ذلك ، ثم جئتُ فقمْتُ عن يساره ، فأخلفني فجعلني عن يمينه ، فصلَّى ما شاء اللهُ ، ثم نام .

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٧٠ / ٩ ، والبيهقي في الشعب (٨١٣٩) من طريق ابن عجلان به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٧٧) ، وبرواية أبي مصعب (٣٣٧) .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٥٢ .

(٤) - ٤) ليس في الأصل ، م .

٣٠٣ - مالك، عن يحيى بن سعيد، أن رجلاً كان يؤم الناس بالعقيق، فأرسل إليه عمر بن عبد العزيز فنهاه .
قال مالك : وإنما نهاه ؛ لأنه كان لا يُعرفُ أبوه .

الاستدكار

ولا خلاف بين العلماء أن هذه سنة^(١) من صلّى مع إمام وحده أن يقوم عن يمينه ، فإن كان مع الإمام ثلاثة رجالٍ سواه ، فالسنةُ المجتمعةُ عليها أيضًا أن يقوموا خلفه ، لا خلاف بين علماء الأمة في ذلك .

واختلفوا إذا كان مع الإمام اثنان ؛ فقالت طائفة : يقوم الإمام بينهما . روى ذلك عن ابن مسعود^(٢) . وبه قال جماعة من فقهاء الكوفة . وقال آخرون : حكم الاثنين كحكم الثلاثة ، لا يقومون إلا خلفه ، وكذلك حكم الاثنين في أكثر أحكام الصلاة حكم الجماعة .

والى هذا ذهب مالك والشافعي في حكم الرجلين مع الإمام ، أنهما يقومان خلفه ولا يقوم بينهما .

وأجمع العلماء أيضًا أن من صلّى بامرأة لا تقوم المرأة إلا خلفه لا تقوم عن يمينه بخلاف الرجل ، وسيأتى حكم ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وذكر مالك في هذا الباب أيضًا عن يحيى بن سعيد ، أن رجلاً كان يؤم

القبس

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) في ح : «عباس» .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٨٦/٢ .

الناس بالعقيق ، فأرسل إليه عمرُ بنُ عبد العزيز فنهاه ^(١) .

قال : وإنما نهاه ؛ لأنه كان لا يعرفُ أبوه .

قال أبو عمر : هذه عندهم كنايةٌ كالتيصريح ؛ لأنه كان ولدَ زنى ، فكره عمرُ بنُ عبد العزيز رحمه الله أن يُنصَّب مثله إمامًا ؛ لأنه خلق من نطفةٍ خبيثة . وقد روى أنه شرُّ الثلاثة كما يُعابُ مَنْ حملت به إن كانت حائضًا ، أو من سكران ، وإن كان هو فى ذلك كله لا ذنب له .

وقد يحتملُ أن يكونَ نهاه عن التعرض للإمامة ؛ لأنه فيها كمالٌ وجمالٌ حالٌ بنفسٍ صاحبها ، ويُحسدُ عليها .

فمَنْ كان لغيرِ رشده وطلب ذلك ، فقد عرَّض نفسه للقول فيه ، وجعلها غرضًا للألسنة ، وأثار على نفسه مَنْ كان سكَّت عنه لو لم يصِرْ فى حاله تلك . والله أعلم .

واختلف الفقهاء فى إمامة ولد الزنى ؛ فقال مالكٌ : أكره أن يكونَ إمامًا راتبًا . قال : وشهادته جائزة فى كلِّ شيءٍ إلا فى الزنى ، فإنها لا تجوزُ .

وهو قولُ الليثِ بنِ سعيد .

وقال سفيانُ الثوري ، والأوزاعي : لا بأس بأن يؤمَّ ولدُ الزنى . وقال أبو حنيفةٌ وأصحابه : غيره أحبُّ إلينا .

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٣٣٨) . وأخرجه الشافعى ١/١٦٦ ، والبيهقى ٣/٩٠ عن مالك به .

الاستدكار

التمهيد

القَبَس

۳۴۶

فصلَّى صلاةً مِنَ الصَّلواتِ وهو قاعِدٌ ، وصلَّينا وراءه قُعودًا ، فلما انصرف قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ؛ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : [وَهُوَ] سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا ، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » .

حميده . فقولوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا التمهيد أَجْمَعُونَ ^(١) .

لَمْ يَخْتَلِفْ رُؤَاةُ « الْمُوطَأ » فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ . وَرَوَاهُ سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(٢) ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا ، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . فَأَخْطَأَ سُوَيْدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأً لَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ فِيمَا عَلِمْتُ ، وَزَادَ فِيهِ : « إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » . وَلَمْ يَقُلْ : « إِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا » .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكْرِيَا النِّسَابُورِيُّ ،

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٧) ، وبرواية أبي مصعب (٣٣٩) . وأخرجه الدارمي (١٢٩١) ، (١٣٤٩) ، والبخاري (٦٨٩) ، ومسلم (٨٠/٤١١) ، وأبو داود (٦٠١) ، والنسائي (٨٣١) من طريق مالك به .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : ص ٤ ، وفي م : « سعيد » . وينظر علل الدارقطني ٨ / ٢٢٢ ، وتهذيب الكمال ١٢ / ٢٥٥ ، وسيأتي على الصواب في الصفحة التالية .

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبيدٍ ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ » . فَذَكَرَهُ ^(١) . وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، ^(٢) عَنْ أَنَسٍ ^(٣) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ فِيهِ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ » ^(٤) . وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ، أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ ^(٥) وَابْنُهُ يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي « الْمَوْطَأِ » إِلَّا فِي بَلَاغَاتِ مَالِكٍ ؛ أَعْنَى قَوْلَهُ : « فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ » ^(٥) .

وَقَدْ رَوَاهَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى ، وَأَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ » . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَسَنَدُ كُرْهُهُ بِتَمَامِهِ فِي بَابِ بَلَاغَاتِ مَالِكٍ ^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَيْضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَإِذَا كَثُرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » . وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ وَجُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ ^(٦) . وَذَكَرَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ مَالِكٍ التَّكْبِيرَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّجُودَ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ١٢٦١/٣ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ بِهِ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م ، وَسَيَأْتِي عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ .

(٣) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٢٩١ ، ١٣٤٩) عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ بِهِ .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الْمَوْطَأِ عَقِبَ الْحَدِيثِ (٢٠٦) .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (٢١٠٣) مِنْ طَرِيقِ جُوَيْرِيَةَ بِهِ ، كَرَوَايَةِ « الْمَوْطَأِ » بِدُونِ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وليس في «الموطأ» قوله: «إذا كَبَّرَ فكَبِّروا». ولا قوله: «إذا سجد التمهيد فاسجدوا».

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ويونس بن عبد الأعلى، قالا: حدثنا عبد الله ابن وهب، قال: أخبرني يونس بن يزيد، ومالك بن أنس، والليث بن سعيد، وابن سمعان، أن ابن شهاب أخبرهم، قال: أخبرني أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصرع عنه، فجحش شقه الأيمن، فصلَّى لنا^(١) صلاة من الصلوات وهو جالس، وصلينا معه جلوساً، فلما انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلِفُوا عليه، فإذا صلى قائماً فصلُّوا قياماً، وإذا كَبَّرَ فكَبِّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سميع الله لمن حمده. فقولوا: ربنا ولك الحمد. وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى قاعداً فصلُّوا قعوداً أجمعون»^(٢).

فقوله في هذا الحديث: «فلا تختلِفُوا عليه». ليس في «الموطأ»، ولا رواه بهذا الإسناد عن مالك غير ابن وهب، وإبنيه يحيى بن مالك، وأبى عليّ الحنفى. والله أعلم.

(٦) أخرجه ابن حبان (٢١٠٣) من طريق جويرية به، كرواية «الموطأ» بدون الزيادة المذكورة.

(١) ليس في: ص ٤، وسنن البيهقي.

(٢) أخرجه أبو عوانة (١٦١٧) عن يونس بن عبد الأعلى به، بدون ذكر ابن سمعان وهو في موطأ

وقوله : « وإذا كَبُرَ فَكَبِّرُوا ، وإذا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » . ليس في « الموطأ » ، ولا رواه عن مالك غير ابن وهب ، وابن مهدي ، وجويزية ، والله أعلم .

ورواه أبو حنيفة قَحَزَمٌ ^(١) بن عبد الله بن قَحَزَمٍ ^(٢) الأسواني ، عن الشافعي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس ، فزاد فيه : في بيته . وقال فيه أيضًا : فأشار إليهم أن اجلسوا . ولم يقل ذلك في هذا الحديث عن مالك أحد غير الشافعي في رواية قَحَزَمٍ عنه خاصة ، وإنما قال مالك : فأشار إليهم أن اجلسوا . في حديثه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ^(٣) . قال الدارقطني : ليس يحفظ في هذا الحديث أنه صلى في بيته ، إلا من رواية أبي حنيفة قَحَزَمٍ ، عن الشافعي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس . وهو محفوظ من رواية أيوب ، عن الزهري ، عن أنس ، أن النبي ﷺ صرع عن فرسه ، فجَحَشَ جَنْبَهُ ، فدخلوا عليه يعوذونه ، فصلَّى بهم قاعدًا ، وأومأ إليهم أن اقعدوا ، فلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ، قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الإمامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ » . وذكر الحديث ^(٤) .

قال أبو عمر : وأما حديث قَحَزَمٍ ، عن الشافعي فأخبرناه علي بن إبراهيم ، حَدَّثَنَا الحسن بن رشيقي ، حَدَّثَنَا أبو الحسن فقير بن موسى بن عيسى الأسواني ، حَدَّثَنَا أبو حنيفة قَحَزَمٌ بن عبد الله بن قَحَزَمٍ الأسواني ، حَدَّثَنَا أبو عبد الله محمد

(١) في ص ٤ : « فحدم » . وينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٦٠ / ٢ .

(٢) في ص ٤ في هذا الموضع وما سيأتي : « محزم » .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٠٥) .

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٥١٥) ، وابن عدي ٢٢٠١ / ٦ من طريق أيوب به .

ابن إدريس الشافعي، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ ركب فرسا فصبر عنه، فجحش شقه الأيمن، فصلى في بيته قاعدا، وصلى خلفه قوم قياما، فأشار إليهم أن اجلسوا، ثم قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى جالسنا فصلوا وجلوسا أجمعون».

فخلط فيه قحزم، وزاد ونقص ولم يئتمه، والصحيح عن مالك فيه ما في «الموطأ»، والله أعلم.

وفي هذا الحديث من الفقه ركوب الخيل،^(١) وحركتها، والتقلب عليها، وهو يؤد ما روى عن عمر من كراهية ركوب الخيل لما فيه من الخلاء. وأما السقوط من ظهورها، فإنه لا يكون في الأغلب لمن يحسن ركوبها، إلا مع حركتها ودفعها^(٢) وإجرائها، وكان رسول الله ﷺ من أحسن الناس تقلبا عليها. وفي حديث قتادة وثابت، عن أنس، أن رسول الله ﷺ ركب فرسا غزيا^(٣) لأبي طلحة. قال بعض أهل السير: كان ذلك منه في حين أغار عيينة بن حصن على إقاح المدينة، فخرج رسول الله ﷺ. وفي حديث أنس أن خيل المشركين أغارت على إقاح بالمدينة، فوقعت الصيحة، فخرج رسول الله ﷺ على فرس لأبي طلحة غزيا، ثم انصرف فقال: «إن وجدناه لبحرا».

وذكر ابن المبارك، وغندر، وابن أبي عدي، عن شعبة، عن قتادة، قال:

(١ - ١) سقط من: ص ٤.

(٢) فرس عري: أي لا سرج عليه وغيره، واغروزي فرسه إذا ركبه غريا، فهو لازم ومتعد، أو يكون أتى بفرس معروزي، على المفعول، ويقال: فرس غري وخيل أعراء. النهاية ٣/ ٢٢٥.

سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، يقولُ: كانَ بالمدينةِ فرْعٌ، فاستعار رسولُ اللهِ ﷺ فرساً لأبي طلحةَ يقالُ له: مَندُوبٌ. فركبه، فلمَّا انصرف قال: «إِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»^(١).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُنْبُورٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَجْمَلَ النَّاسِ وَجْهًا،^(٢) وَأَجْوَدَ النَّاسِ كَفًّا،^(٣) وَأَشْجَعَ النَّاسِ قَلْبًا، خَرَجَ وَقَدْ فَرَعَ^(٤) أَهْلَ الْمَدِينَةِ^(٥)، فَركبَ فَرَسًا لأبي طلحةَ عُزَيًّا، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ يَقُولُ: «لَنْ تُرَاعُوا، لَنْ تُرَاعُوا». ثُمَّ قَالَ: «إِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»^(٦).

قال أبو جعفر الدَّيْلَمِيُّ: قال لنا ابنُ زُنْبُورٍ: لم أسمعَ مِن حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ غيرَ هذا الحديثِ، لَقِيْتُهُ^(٧) بِزَمَرٍ فَحَدَّثَنِي بِهِ^(٨).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَحِشَ شِقُّهُ». فَإِنَّ ذَلِكَ كَمَا لَوْ زَاخَمَ إِنْسَانٌ جَدَارًا، فَانْخَدَشَ خَدَشًا بَيِّنًا، كَمَا نَقُولُ نَحْنُ: انْسَلَخَ وَانْجَرَحَ. فَالْجَحِشُ فَوْقَ الْخَدَشِ،

(١) أخرجه البخارى (٢٨٦٢) من طريق ابن المبارك به، وأخرجه أحمد ١٥٥/٢٠، ٢٢١ (١٢٧٤٤، ١٢٨٥١)، والبخارى (٢٨٥٧)، ومسلم (٤٩/٢٣٠٧)، والترمذى (١٦٨٦) من طريق غندر به، وأخرجه الترمذى (١٦٨٦) من طريق ابن أبى عدى به.

(٢ - ٣) ليس فى: ص ٤، والسنن الكبرى للنسائى.

(٣ - ٣) فى م: «الناس».

(٤) أخرجه النسائى فى الكبرى (١٠٩٠٤) عن محمد بن زنبور به، وأخرجه أحمد ٤٧٧/١٩ (١٢٤٩٤)، والبخارى (٢٨٢٠، ٢٩٠٨، ٣٠٤٠، ٦٠٣٣)، ومسلم (٤٨/٢٣٠٧)، والترمذى (١٦٨٧)، وابن ماجه (٢٧٧٢) من طريق حماد بن زيد به.

(٥ - ٥) فى م: «عند زمزم بهذا الحديث».

وحسبك أنه لم يقدِر على الصلاة قائماً فصللي قاعداً .

وأما قوله : « إنما يجعل الإمام ليؤتم به » . فقد أجمع العلماء على أن الائتِمام واجب على كل مأمووم بإماميه في ظاهر أفعاليه ، وأنه لا يجوز له خلافه لغير عُذر . وفيه حجةٌ لمالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابيهما ، في إبطال صلاة من خالفت نيته نيته إماميه ، فصللي ظهراً خلف إمام يصلي عصراً ، أو صلي فريضة خلف إمام يصلي نافلة ؛ لأنه لم يأت به في صلاته ، فوجب ألا يُعجزه . وأما اختلاف نيته الإمام والمأمووم ، " فقد أرجأنا " القول في هذه المسألة إلى بلاغات مالك ومرسلاته عن نفسه ، حيث قال رسول الله ﷺ : « إنما يجعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلِفوا عليه » . فهناك أولى المواضع به ، وقد ذكرنا هذه اللفظة مسندة من غير حديث مالك في هذا الباب بإسناد صحيح ، وذكرنا هنالك ما للعلماء في جواز اختلاف نيته المأمووم والإمام من المذاهب والأقوال والتنازع والاعتدال ^(٢) إن شاء الله .

وأما قوله : « فإذا صلي قائماً فصلُّوا قياماً » . فهذا كلام خرج على صلاة الفريضة ^(٣) ؛ لأنه صلي بهم صلاة من الصلوات الخمس ، حين ذكر ذلك لهم ، وأمرهم بما في هذا الحديث ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وقد أجمعوا على جواز صلاة الجالس خلف القائم في النافلة ، فدل ذلك على ما ذكرنا ، إلا أن المصلي

(١ - ١) في ص ٤ : « فسيتأتى ذكر ذلك » .

(٢) تقدم في ٤٤٩/٤ - ٤٥٢ .

(٣) بعده في ص ٤ : « وهذا ما لا خلاف فيه » .

في النافلة جالساً وهو قادرٌ على القيام ، له نصف أجر صلاة القائم ، وقد مضى القول في حكم صلاة القاعد في النافلة ، وحكم صلاة المريض في باب إسماعيل ابن محمد بن سعد بن أبي وقاص^(١) .

وفى قوله : « فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً » . بيان لقوله عز وجل : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . وأجمع العلماء على أن القيام في صلاة الفريضة فرض واجب على كل صحيح قادر عليه ، لا يُجزئُه غير ذلك إن كان مُنفرداً أو إماماً .

واختلفوا في المأموم الصحيح يُصلي قاعداً خلف إمام مريض لا يستطيع القيام ، فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم ؛ اتباعاً لهذا الحديث وما كان مثله من قوله ﷺ في الإمام : « وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » . روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طرق كثيرة متواترة ؛ من حديث أنس ، وحديث أبي هريرة^(٢) ، وحديث عائشة^(٣) ، وحديث ابن عمر^(٤) ، وحديث جابر^(٥) ، كلها عن النبي ﷺ بأسانيد صحاح ، وممن ذهب إلى هذا ؛ حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن زهويه ، وإليه ذهب داود في رواية عنه . قال أحمد بن

(١) سيأتي ض ٣٨٠ - ٣٨٨ .

(٢) أخرجه أحمد ٤٩٤/١٣ (٨١٥٦) ، و البخاري (٧٢٢) ، ومسلم (٤١٤) .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٠٥) .

(٤) أخرجه أحمد ٤٩٠/٩ (٥٦٧٩) ، وأبو يعلى (٥٤٥٠) .

(٥) أخرجه أحمد ١١٦/٢٢ (١٤٢٠٥) ، وأبو داود (٦٠٢) ، وابن حبان (٢١١٤) .

حنبل: وفعله أربعة من الصحابة بعده؛ أسيد بن حضير، وقيس بن قهيد،^(١) وجابر، وأبو هريرة.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا ابن وضاح، قال: حدَّثنا أبو الطاهر، قال: حدَّثنا أنس بن عياض، قال: حدَّثني يحيى بن سعيد الأنصاري، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ بَنَى عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَاشْتَكَى، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ شُكْوَاهِ، فَأَمَرُوهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَهُمْ، فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. فَقَالُوا: لَا يُصَلِّي بِنَا مَا كُنْتَ فِينَا غَيْرُكَ. فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصَلِّيَ قَائِمًا فَاقْعُدُوا. فَصَلَّى قَاعِدًا، وَصَلُّوا قُعُودًا^(٢).

أخبرنا إبراهيم بن شاكر قراءة مني عليه، قال: حدَّثنا عبد الله بن عثمان، قال: حدَّثنا سعيد بن عثمان، قال: حدَّثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدَّثنا يعلى بن عبيد، قال: حدَّثنا إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن قيس الأنصاري، قال: اشتكى إمامنا أيامًا، فكنَّا نُصَلِّي بِصَلَاتِهِ جُلُوسًا^(٣).

وروى أبو معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: إنَّما الإمام أميرٌ، فإذا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وإذا صَلَّى^(٣)

(١) أخرجه ابن المنذر (٢٠٤٥) من طريق يحيى بن سعيد به، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٦/٢، ٣٢٧ من طريق يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن هبيرة، أن أسيد بن حضير كان يوم قومه. فذكره.
(٢) أخرجه عبدالرزاق (٤٠٨٤)، وابن أبي شيبة ٣٢٧/٢ من طريق إسماعيل به.
(٣) في ص ٤: «أكل».

جالسًا فصلوا^(١) جلوسًا^(٢) .

وروى الليث بن سعيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي الزبير ، أنهم شيعوا جابر بن عبد الله وهو مريض ، فصلّى بهم^(٣) قاعدًا ، وصلوا معه قعودًا^(٤) .

وقال جمهور أهل العلم : لا يجوز لأحد أن يُصلّى في شيء من الصلوات المكتوبات جالسًا وهو صحيح قادر على القيام ؛ لا إمامًا ، ولا منفردًا ، ولا خلف إمام . ثم اختلفوا ؛ فمنهم من أجاز صلاة القائم خلف القاعد المريض ؛ لأنّ كلاً يؤدّي فرضه على قدر طاقته ، اقتداءً وتأسّيًا برسول الله ﷺ إذ صلّى في مرضه الذي توفّي فيه قاعدًا ، وأبو بكر إلى جنبه قائمًا يُصلّي بصلاته ، والناس قيام خلفه يُصلّون بصلاته ، فلم يُشْرَ إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس ، وأكمل صلاته بهم جالسًا وهم خلفه قيام^(٥) . ومعلوم أنّ ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه ، وصلاته حينئذٍ قاعدًا ، وقوله : « فإذا صلّى جالسًا فصلوا جلوسًا » . فعلم أنّ الآخر من فعله ناسخ للأوّل ، فإنّهم ما قاموا خلفه وهو جالس إلّا لعلمهم بأنّه قد نسخ ذلك بفعله ﷺ ، والدليل على أنّ حديث هذا الباب منسوخ بما كان منه في

(١) في ص ٤ : « فكلوا » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٢٦ ، وابن المنذر (٢٠٤٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد به .

(٣) في ص ٤ : « لهم » .

(٤) أخرجه الشافعي ١/٢٥٦ (٣٣٣) ، وابن أبي شيبة ٢/٣٢٦ ، وابن المنذر (٢٠٤٣) من طريق

يحيى بن سعيد به .

(٥) سيأتي في الموطأ (٣٠٦) .

مرضيه ﷺ، إجماع العلماء على أن حكم القيام في الصلاة على الإيجاب لا التمهيد على التخيير، ولما أجمعوا على أن القيام في الصلاة لم يكن فرضه قط على التخيير، وجب طلب الدليل على النسخ في ذلك، وقد صح أن صلاة أبي بكر والناس خلفه قيامًا، وهو قاعد في مرضه الذي توفي فيه، متأخر عن صلاته في حين سقوطه عن فريسه، فبان بذلك أنه ناسخ لذلك. وممن ذهب^(١) هذا المذهب واحتج بنحو هذه الحجة؛ الشافعي، وداود بن علي، وأصحابهما. وقد أوضحنا معاني الآثار في صلاة النبي ﷺ في مرضه، وأتينا على حكاية قول من قال: كان أبو بكر المقدم في تلك الصلاة. ومن قال: كان رسول الله ﷺ فيها المقدم. في باب هشام بن عروة بما يغني عن ذكره ههنا^(٢). وقد روى الوليد بن مسلم، عن مالك، أنه أجاز للإمام المريض أن يصلي بالناس جالسًا وهم قيام، قال: وأحب إلي أن يقوم إلى جنبه من يعلم الناس بصلاته. وهذه الرواية غريبة^(٣) عن مالك، ومذهبه عند أصحابه على خلاف ذلك. ذكر أبو المصعب، عن مالك في «مختصره»، قال: لا يؤثم الناس أحدًا قاعدًا، فإن أمهم قاعدًا فسدت صلاته وصلاتهم؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدٌ بعدي قاعدًا»^(٤). قال: فإن كان الإمام عليلًا تمت صلاة الإمام، وفسدت صلاة من خلفه. قال: ومن صلى قاعدًا من غير علة أعاد الصلاة.

(١) بعده في ص ٤: «إلى».

(٢) سيأتي في ص ٣٧٢ - ٣٧٦.

(٣) في ص ٤: «مدنية».

(٤) سيأتي تخريجه الصفحة التالية.

قال أبو عمر: فعلى رواية أبي المصعب هذه، عن مالك، في قوله في الإمام المريض يصلي جالساً بقوم قيام: أن صلاة من خلفه فاسدة، تجب الإعادة عليهم في الوقت وغيره. وقد روى عن مالك في هذه أنهم يعيدون في الوقت خاصة. وذلك عندي والله أعلم لما ذكره في «موطئه»^(١) عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن أبا بكر كان يصلي بصلاة النبي ﷺ وهو جالس، وأبو بكر إلى جنبه قائم، والناس قيام خلف أبي بكر. ولما رواه في غير «الموطأ» عن ربيعة، أن أبا بكر كان المقدم، وأن رسول الله ﷺ كان يصلي بصلاته^(٢). فلما رأى الاختلاف في ذلك احتاط، فرأى الإعادة في الوقت؛ لأن كلاً قد أدى فرضه على حسب حاله، وكثير من مذهبه احتياطاً.

قال أبو عمر: قد احتج محمد بن الحسن لقوله ومذهبه في هذا الباب بالحديث الذي ذكره أبو المصعب، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدٌ بعدي قاعداً». وهو حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث، إنما يرويه جابر الجعفي، عن الشعبي مرسلاً^(٣). وجابر الجعفي لا يحتج بشيء يرويه مسنداً، فكيف بما يرويه مرسلاً! وأما قول محمد بن الحسن في هذا الباب، فإنه قال: إذا صلى الرجل لمرض به قاعداً؛ يركع ويسجد، ولا يطيق إلا ذلك، بقوم قيام يركعون ويسجدون، فإن صلاته جائزة، وصلاة من خلفه ممن لا يستطيع القيام،

(١) سيأتي في الموطأ (٣٠٦).

(٢) سيأتي الصفحة التالية.

(٣) أخرجه الدارقطني ٣٩٨/١، والبيهقي ٨٠/٣ من طريق جابر الجعفي به.

حُكْمُهُ كحُكْمِهِ ، جَائِزَةٌ أَيْضًا ، وَصَلَاةٌ مِّنْ صَلَّيْ خَلْفَهُ مِّنْ حُكْمِهِ الْقِيَامُ بِاطِلَّةٍ . التمهيد
وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُمْ جَائِزَةٌ . وقالوا : لو صَلَّي وهو
يَوْمِي بِقَوْمٍ يَرَكْعُونَ وَيَسْجُدُونَ ، لَمْ يُجْزِئَهُمْ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، وَأَجْزَأَتِ
الْإِمَامَ صَلَاتُهُ . وَكَانَ زُفَرٌ يَقُولُ : تُجْزِئُهُمْ صَلَاتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ صَلَّوْا عَلَى فَرَضِهِمْ ،
وَصَلَّيْ إِمَامُهُمْ عَلَى فَرَضِهِ . وَأَمَّا ابْنُ الْقَاسِمِ فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَأْتُمُ الْقَائِمُ بِالْجَالِسِ فِي
فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْتُمَ الْجَالِسُ بِالْقَائِمِ . قَالَ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَوْمَّ أَحَدٌ فِي
نَافِلَةٍ وَلَا فِي فَرِيضَةٍ قَاعِدًا . قَالَ : وَإِنْ عَرَضَ لِلْإِمَامِ مَا يَمْتَنِعُهُ مِنَ الْقِيَامِ اسْتَخْلَفَ .
وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي إِمَامَةِ الْمَرِيضِ بِالْمَرَضَى جُلُوسًا ، فَأَجَازَهَا
بَعْضُهُمْ وَكَرِهَهَا أَكْثَرُهُمْ ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيمَنْ صَلَّي شَيْئًا مِنْ فَرَضِهِ جَالِسًا وَهُوَ
قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ أَبَدًا .

وَذَكَرَ سُحْنُونٌ ، عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَهُوَ مَرِيضٌ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ ،
فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الْإِمَامَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي
بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَالَ : « مَا مَاتَ نَبِيٌّ حَتَّى يَوْمُهُ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِهِ » ^(١) . قَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَمَلُ عِنْدَنَا عَلَى حَدِيثِ رِبْعَةَ هَذَا ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ صَلَّي بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ . قَالَ سُحْنُونٌ : بِهَذَا الْحَدِيثِ أَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ ،
وَلَيْسَ فِي « الْمَوْطَأِ » .

قال أبو عمر : أكثر الآثار الصَّحاح المستندة في هذا الباب أن رسول الله ﷺ

(١) ذكره ابن قدامة في المغني ٦٣/٣ ، وابن حجر في فتح الباري ١١٥/٢ .

كَانَ الْمُقَدَّمُ ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ . وَهُوَ الَّذِي أَقَرَّهُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « مَوْطِئِهِ » ، وَفُرِّيَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ مَاتَ . وَسُنِّيَتْهُ فِي بَابِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ مَعَ اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْاسْتِخْلَافِ لِلْمَرِيضِ مِنَ الْأَثَمَةِ مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ مَرِضَ ، فَقَالَ : « مُزُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ » ^(٢) . فَإِنْ صَلَّى بِهِمْ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا . وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : « وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا » . فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَمَلَ الْمَأْمُومِ يَكُونُ بِعَقِبِ عَمَلِ الْإِمَامِ وَبَعْدَهُ بِمَا فَصَّلَ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَوْجِبُ التَّعْقِيبَ وَالْاسْتِعْجَالَ ، وَلَيْسَتْ مِثْلَ « ثُمَّ » الَّتِي تَوْجِبُ التَّعْقِيبَ وَالتَّرَاخِي . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّ عَمَلَ الْمَأْمُومِ كُلَّهُ مَعَ عَمَلِ الْإِمَامِ ؛ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ ، وَخَفْضَهُ وَرَفْعَهُ ، مَا خَلَا الْإِحْرَامَ وَالتَّسْلِيمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ عَمَلِ الْإِمَامِ وَبَعْقِيهِ . وَرَوَى عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا ، مَا خَلَا الْإِحْرَامَ ، وَالْقِيَامَ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، وَالسَّلَامَ . وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَمَرَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَاشِمٍ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ يَذْهَبُ إِلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، وَرَأَيْتُهُ مِرَازًا لَا أَحْصِيهَا كَثْرَةُ يَقُومُ مَعَ الْإِمَامِ

(١) ذكره ابن قدامة في المغنى ٣/٦٣ ، وابن حجر في فتح الباري ٢/١١٥ .

(٢) سيأتي ص ٣٧٢ - ٣٧٦ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٤١٥) .

(٣) أحمد بن عبد الملك الإشبيلي أبو عمرو المعروف بالْمُكْرِي ، وَكَانَ أَحْفَظَ النَّاسِ لِقَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ، جَمَعَ كِتَابَ «الاستيعاب» فِي رَأْيِ مَالِكٍ . تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعَمِائَةٍ . تَرْتِيبَ الْمَدَارِكِ

فى حين قيامه من اثنتين ، ولا يُراعى اعتداله ولا تكبيره ، وكان يقول : هى أصح التمهيد
عن مالك . وقد روى عن مالك أيضاً أن الأحب إليه فى هذه المسألة أن يكون
عمل المأموم بعد عمل الإمام ويعقبه فى كل شىء .

قال أبو عمر : هذا أحسن لما حدثناه عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن
نصر ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن عبد السلام وعبد الله
ابن أبي مسرة ، قالا : حدثنا محمد بن المثني ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن
سعيد ، عن قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، قال :
خطبنا أبو موسى فعلمنا صلاتنا ، ويئن لنا سكتنا ، فقال : إذا صليتم فأقيموا
صُفُوفَكُمْ ، وليؤمكم أحدكم ، فإذا كبر الإمام فكبروا ، وإذا قال : ﴿ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا : آمين . يُجِبْكُمْ ^(١) الله ، فإذا كبر
وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ، ويرفع قبلكم ، قال نبي الله ﷺ :
« فتلك بتلك » . وإذا قال : سميع الله لمن حمده . فقولوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . يسمع
الله لكم ، فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام يسجد قبلكم ، ويرفع
قبلكم ، قال نبي الله ﷺ : « فتلك بتلك » . وذكر تمام الحديث ^(٢) .

قال أبو عمر : ففى هذا الحديث بيان أن عمل المأموم يعقب عمل الإمام دون

(١) فى م : « يحيكم » .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٥٨٤ ، ١٥٩٣) من طريق ابن أبي عدي به ، وأخرجه أحمد ٣٦٦/٣٢ ،
٤٠١ (١٩٥٩٥ ، ١٩٦٢٧) ، ومسلم (٦٣/٤٠٤) ، والنسائي (٨٢٩) من طريق سعيد به .

فصل ولا تراخ، وهو الذى يُوجِبُه حُكْمُ الفاءِ فى قوله: «فكَبِّروا واركَعوا». وقد ثبت من جهة الأثر والنظر أنَّ حُكْمَ قوله: «فإذا كَبَّرَ فكَبِّروا». فى تكبيرة الإحرام أن يكون فراغ المأموم منها بعد فراغ الإمام منها، وابتدأه بها بعد ابتداء الإمام بها، وإن كان ذلك معاً، فالقياس أن يكون الركوع والسجود وسائر العمل كذلك. وسيأتى ذكر التكبير، والحكم فيه عند الحفظ والرفع والإحرام، فى باب ابن شهاب، عن أبى سلمة^(١)، وعن على بن حسين^(٢)، من هذا الكتاب إن شاء الله. قال أبو بكر الأثرم: سمعتُ أحمد بن حنبل يُسأل: متى يُكَبِّرُ مَنْ^(٣) خلف الإمام؟ ومتى يركع؟ فذكر الحديث: «إذا كَبَّرَ فكَبِّروا، وإذا ركع فاركَعوا». ثم قال: يتبعه فى كل شىء يصنعه؛ كلُّما فعل شيئاً فعله بعده.

وأما قوله: «وإذا قال: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ. فقولوا: ربَّنَا ولك الحمد». فإنه يقتضى ما قاله مالك ومن قال بقوله فى ذلك، أنَّ الإمام يقتصر على قول: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ. وهو حُجَّةٌ على من قال: إنَّ الإمام يقول: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، ربَّنَا ولك الحمد. كما يفعل المنفرد، وإنَّ المأموم كذلك يقول أيضاً. ولا أعلم خلافاً أنَّ المنفرد يقول: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، ربَّنَا لك الحمد. أو: ولك الحمد. وإنما اختلفوا فى الإمام والمأموم؛ فقالت طائفة من أهل العلم: الإمام إنما يقول: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ. فقط، ولا يقول: ربَّنَا ولك الحمد. ومَن قال بذلك

(١) تقدم فى ١٩٠/٤ وما بعدها.

(٢) تقدم فى ١٦٣/٤ وما بعدها.

(٣) سقط من: م.

أبو حنيفة، ومالك، والليث، ومن تابعهم. وحجّتهم ظاهر حديث أنس هذا التمهيد وما كان مثله. وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأحمد بن حنبل: يقول الإمام: سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وحجّتهم حديث أبي هريرة^(١)، وأبي سعيد^(٢)، وعبد الله بن أبي أوفى^(٣)، كلهم حكى عن النبي ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». وذكر الدارقطني حديثاً غريباً من طريق ابن أبي حنبل، عن وهب، عن عمه، عن مالك والليث، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ولو كان هذا صحيحاً عن^(٤) مالك والليث لم يُخالفاه في الفتوى، والله أعلم. وقال الشافعي: ويقول المأموم أيضاً: سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. كما يقول الإمام والمنفرد؛ لأنَّ الإمام إِنَّمَا جُعِلَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ. وقال مالك، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، وأحمد بن حنبل: لا يقول المأموم: سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ. وإنما يقول: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. فقط، وحجّتهم حديث أنس هذا، وحديث أبي موسى المذكور في هذا الباب، وما كان مثلهما. وسيأتي هذا المعنى

(١) أخرجه أحمد ٧/١٤، ٥٢١/١٥، (٨٢٥٣، ٩٨٣٧)، والبخاري (٧٩٥).

(٢) أخرجه أحمد ٣٤٣/١٨، ٣٤٤، (١١٨٢٧، ١١٨٢٨)، ومسلم (٤٧٧)، وأبو داود

(٨٤٧)، والنسائي (١٠٦٧).

(٣) أخرجه أحمد ٤٥١/٣١، (١٩١٠٤)، ومسلم (٤٧٦)، وأبو داود (٨٤٦)، وابن ماجه

(٨٧٨).

(٤) في م: «عند».

٣٠٥ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ وهو شاك، فصلّي جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف

التمهيد في هذه المسألة، في باب ابن شهاب، عن سالم^(١) إن شاء الله. وفي هذا الحديث أيضًا دليل على أن ما اختاره مالك رحمه الله من قول: ربنا ولك الحمد. بالواو وذكره ابن القاسم وغيره عنه.

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الحميد بن أحمد، قال: حدثنا الحضر بن داود، قال: حدثنا أبو بكر الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله يثبت أمر الواو في: «ربنا ولك الحمد». وقال: روى الزهرى فيه ثلاثة أحاديث؛ عن أنس بن مالك، وعن سعيد، عن أبي هريرة^(٢)، وعن سالم، عن أبيه^(١). قال: وفي حديث علي الطويل: «ولك الحمد»^(٣). والله الموفق.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ وهو شاك، فصلّي جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا،

(١) تقدم في ١٥٩/٤ وما بعدها.

(٢) أخرجه أحمد ٤٣١/١٢ (٧٤٦٥)، ومسلم (٦٧٥)، والنسائي (١٠٧٣)، وابن ماجه (٨٧٥).

(٣) أخرجه أحمد ١٨٣، ١٣٢/٢ (٧٢٩)، ومسلم (٢٠٢/٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٣، ٢٦٦).

قال : « إنما جُعِلَ الإمام ليؤْتَمَّ به ؛ فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، ^{الموطأ} وإذا صَلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا » .

٣٠٦ - مالكٌ ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن رسولَ الله ﷺ خرج في مرضه ، فاتى فوجد أبا بكرٍ وهو قائمٌ يُصَلِّي بالناسِ ، فاستأخَرَ

فلما انصرف قال : « إنما جُعِلَ الإمام ليؤْتَمَّ به ؛ فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع ^{التمهيد} فارفعوا ، وإذا صَلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا » ^(١) .

وقد تقدَّم القولُ في معنى هذا الحديثِ مُستوعبًا مُهذَّبًا في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن أنسٍ ^(٢) من هذا الكتابِ ، وقد روى هشامُ بنُ عروة ، عن أبيه ، رسالةً في روايةِ مالكٍ ^(٣) ، ومُسندًا في روايةٍ غيره ، نسخَ هذا المعنى في الصلاةِ جالسًا للصحيحِ خلفَ الإمامِ الجالسِ العليلِ ، وسيأتى في بابِه من هذا الكتابِ إن شاء الله .

مالكٌ ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن رسولَ الله ﷺ خرج في مرضه ، فاتى فوجد أبا بكرٍ وهو قائمٌ يُصَلِّي بالناسِ ، فاستأخَرَ أبو بكرٍ ، فأشار إليه رسولُ الله ﷺ أن كما أنت ، فجلسَ رسولُ الله ﷺ إلى جنبِ أبي بكرٍ ، فكان أبو بكرٍ

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٤٠) . وأخرجه أحمد ٧٥/٤٢ ، ٧٦ (٢٥١٤٩) ، والبخارى (٦٨٨ ، ١١١٣ ، ١٢٣٦) ، وأبو داود (٦٠٥) من طريق مالك به .
(٢) تقدم ص ٣٥٣ - ٣٦٤ .
(٣) سيأتى تخريجه في الصفحة التالية .

أبو بكر، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت، فجلس رسول الله ﷺ إلى جنب أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله ﷺ، وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر.

يصلي بصلوة رسول الله ﷺ، وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر^(١).

لم يختلف عن مالك فيما علمت - في إرسال هذا الحديث، وقد أسنده جماعة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ منهم حماد بن سلمة^(٢)، وابن نمير^(٣)، وأبو أسامة.

وفي هذا الحديث نسخ لقوله ﷺ في الإمام: «إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً»^(٤)؛ لأن رسول الله ﷺ في هذه الصلاة صلى جالساً، وأبو بكر إلى جنبه قائم^(٥) يصلي بصلاته ويقتدي به، والناس يصلون ويقتدون بأبي بكر قياماً، ومعلوم أن صلاته هذه في مرضه الذي توفي منه، وأن قوله: «إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً». كان في حين سقط من فرسه، فجحش شقه قبل هذا الوقت، والآخر من فعله ينسخ الأول؛ لأنه كان جالساً في هذه الصلاة، وأبو بكر قائم خلفه والناس، فلم يأمر أبا بكر بالجلوس ولا أحداً، وهذا يبين غير

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٤١). وأخرجه الشافعي ١٩٩/٧، والبيهقي في المعرفة (١٤٦٢) من طريق مالك به.

(٢) أخرجه الشافعي ١٩٩/٧، وابن سعد ٢١٤/٢، والبيهقي ٣٠٤/٢ من طريق حماد بن سلمة به.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٦٨.

(٤) تقدم في الموطأ (٣٠٤، ٣٠٥).

(٥) في م: «قائماً».

مُشْكِلٍ، والحمد لله . ومع هذا، فإن النظر يعضد هذا الحديث ؛ لأن القيام فرض التمهيد في الصلاة بإجماع المسلمين على كل من قدر على القيام، وأظن ذلك أيضًا لقول الله عز وجل : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . وإذا كان القيام فرضًا في الصلاة على كل أحد في خاصيته، فمحال أن يسقط عنه فرض قد وجب عليه لضعف غيره عنه وهو قوي عليه، إلا أن يسقط بكتاب أو سنة أو إجماع، وذلك معدوم في هذه المسألة، ألا ترى أنه لا يُحْمَلُ عنه ركوعًا ولا سجودًا، فإن احتجَّ مُحْتَجٌّ بأن الآثار متواترة عنه ﷺ، أنه قال في الإمام : « إذا صَلَّى جالسًا فصلوا جلوسًا » . رواها أنس^(١)، وعائشة^(٢)، وأبو هريرة^(٣)، وجابر^(٤)، وابن عمر^(٥) . قيل له : لسنا ندفع ثبوت تلك الآثار، ولكننا نقول : إن الأخير من فعله ﷺ ينسخ الأول^(٦) . فإن قيل له : إنه قد اختلف عن عائشة في صلاته تلك ؛ فروى عنها أن أبا بكر كان المقدم . قيل له : ليس هذا باختلاف ؛ لأنه قد يجوز أن يكون أبو بكر هو المقدم في وقت . ورسول الله ﷺ المقدم في وقت آخر . وقد روى الثقات الحفاظ أن أبا بكر كان خلف رسول الله ﷺ يصلي بصلاته، والناس قيام^(٧) يصلون بصلاة أبي بكر، فهذه زيادة حافظ

(١) تقدم في الموطأ (٣٠٤) .

(٢) تقدم في الموطأ (٣٠٥) .

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٥٤ .

(٤) في م : « ذلك » .

(٥) سقط من : ص .

التمهيد وصف الحال ، وأتى بالحديث على وجهه .

حدثنا سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا عبد الله بن نمير ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه ، فكان يصلي بهم . قال عروة : فوجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة ، فخرج وإذا أبو بكر يؤم الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخر ، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت ، فجلس رسول الله ﷺ جذاء أبي بكر إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر^(١) .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا يوسف بن عدي ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة ، فقال : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » . قالت : فلما دخل أبو بكر في الصلاة ، وجد رسول الله ﷺ خفة ، فقام يهادي بين رجلين ورجلاه تخطان في الأرض حتى أتى المسجد^(٢) ، فلما دخل المسجد ، وجد أبو بكر حسه فذهب يتأخر ، فأومأ إليه رسول الله ﷺ أن قم كما أنت ، فجاء

(١) أخرجه مسلم (٩٧/٤١٨) ، وأبو نعيم في المستخرج (٩٣٥) من طريق ابن أبي شيبة به ، وأخرجه مسلم (٩٧/٤١٨) ، وأبو عوانة (١٦٤٤) من طريق ابن نمير به .
(٢) بعده في ف ، م : « قالت » .

رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، فكان رسول الله ﷺ يصلي التمهيد بالناس جالساً، وأبو بكر قائماً يفتدي بصلاة رسول الله ﷺ، والناس يفتدون بصلاة أبي بكر^(١).

فإن قيل: إن شعبة روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ صلى^(٢) خلف أبي بكر^(٣). قيل له: ليس هذا بخلاف؛ لأنه يمكن أن يكون رسول الله ﷺ صلى خلف أبي بكر في غير تلك الصلاة في مرضه ذلك، وليس بين المسلمين تنازع في جواز صلاة الجالس المريض خلف الإمام القائم الصحيح؛ لأن كلاً يؤدى فرضه على قدر طاقته، وإنما التنازع بينهم في الصحيح القادر على القيام؛ هل يجوز له أن يصلي جالساً خلف إمام مريض جالس في صلاته أم لا؟ فقال قوم: ذلك جائز؛ لقوله ﷺ: «إذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً». ومن ذهب إلى هذا أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية قالوا: جائز أن يصلي الإمام بالناس جالساً من علة، ويصلون وراءه قعوداً وهم قادرون على القيام. واحتجوا بقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً». قال أحمد ابن حنبل: وفعله أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ؛ وهم جابر، وأبو هريرة،

(١) أخرجه أحمد ٦٠/٤٣ (٢٥٨٧٦)، والبخاري (٧١٣)، ومسلم (٩٥/٤١٨) من طريق أبي معاوية به.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٧٢.

وأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَقَيْسُ بْنُ قَهْدٍ^(١). قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرِيُّ: قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَمَنْ احْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ: آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمٌ يَأْتُمُّ بِهِ، وَالنَّاسُ قَائِمُونَ يَأْتُمُونَ أَبَى بَكْرٍ؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ يَحْتَجُّ بِهَذَا، وَلَيْسَ فِي هَذَا حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ قَائِمًا بِقِيَامِ.

قَالَ أَبُو عَمَرَ: فَهَذَا قَوْلٌ. وَقَالَ آخَرُونَ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُونُسَ، وَزُفَرٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: جَائِزٌ أَنْ يَقْتَدِيَ الْقَائِمُ بِالْقَاعِدِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا. وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ. وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ جَالِسًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا. قَالُوا: وَجَائِزٌ أَنْ يَصَلِّيَ الْإِمَامُ لَعَلَّةَ تَمْنَعُهُ مِنَ الْقِيَامِ وَهُوَ جَالِسٌ بِقَوْمٍ قِيَامًا؛ لِأَنَّ كَلًّا يُوَدَّى فَرَضَهُ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ. وَحُجَّةٌ قَائِلِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ وَاقِفًا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ يَقْتَدِي بِهِ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ. وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكٍ،^(٢) أَنَّهُ أَجَازَ لِلْإِمَامِ الْمَرِيضِ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ. قَالَ: وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ إِلَى جَنْبِهِ مَنْ يُعَلِّمُ بِصَلَاتِهِ، وَنَحْنُ^(٣) هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَرَوَى جَمَاعَةُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِ، أَنَّ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَوْمَّ جَالِسًا وَهُوَ مَرِيضٌ بِقَوْمٍ أَصْحَاءَ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَصَلَاتُهُ

(١) فِي ف، م: «قَهْد». وَيَنْظُرُ الْاسْتِيعَابُ ١٢٩٨/٣.

وَالْآثَارُ تَقْدِمُ تَخْرِيجَهَا ص ٣٥٥، ٣٥٦.

(٢ - ٢) فِي ف: «أَنَّ مِثْلَ هَذَا جَائِزٌ فِي الصَّلَاةِ، عَلَى».

فاسدة^(١) وعليهم الإعادة؛ منهم من قال: في الوقت. ومنهم من قال: أبداً. وبعضهم قال: لا يعيد الإمام المريض. وبعضهم قال: يعيد. كما ذكرنا كل ذلك، قاله أصحاب مالك^(٢). وقد ذكرنا الحجة لمالك، ومن قال بقوله في هذه المسألة مستوعبة في باب ابن شهاب، عن أنس من هذا الكتاب^(٣). والحمد لله. وقال أبو حنيفة وأكثر أصحابه في مريض صلى قاعداً، يركع ويسجد، فائتم به قوم، فصلوا خلفه قياماً. قال: يجزئه ويجزئهم. قالوا: وإن كان الإمام يؤمئ إيماء، أو كان مضطجعا، والقوم يصلون خلفه قياماً لم يُجزئهم، ويُجزئه هو. وقال محمد بن الحسين، ومالك، والحسن بن حي، والثوري في قائم اقتدى بجالس، أو جماعة صلوا قياماً خلف إمام جالس مريض: إنه يجزئه ولا يجزئهم. وذكر ابن خواز بندا، عن مالك قال: لا يؤم قاعداً قياماً، فإن فعلوا أعادوا في الوقت. وقال عبد الملك بن عبد العزيز ومطرف: يُعيدون أبداً. وقال سُحنون: اختلف في ذلك قول مالك، وأتفق أبو حنيفة، وأبو يوسف ومحمد، أنه لا يقتدى من يركع ويسجد قائماً أو قاعداً بالمومئ. وقال زُفر: يقتدى به إذا زال العذر في الصلاة. وأتفق الشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، وزُفر، والأوزاعي، وأبو ثور، على جواز اقتداء القائم الصحيح بالقاعد المريض. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: لا يقتدى القائم بالمضطجع، ولا بالمومئ. قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: وإنما يقتدى بالقاعد. وقال محمد بن الحسن: ولا

(١ - ١) في ف: «وهو مذهب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة».

(٢) تقدم ص ٣٥٧ - ٣٦٠.

بالقاعدي . وهو قول مالك في غير رواية الوليد بن مسلم ، واحتج محمد بن الحسن لمذهبه في هذا الباب بأن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدٌ بعدى جالساً »^(١) . وهذا حديث مرسل ضعيف ، لا يرى أحدٌ من أهل العلم كتابه ولا روايته ، وهو حديث انفرد به جابر الجعفي ، فرواه عن الشعبي ، عن النبي عليه السلام . وجابر^(٢) قد تكلم فيه ابن عينة ، ومراسيل الشعبي ليست عندهم بشيء^(٣) ، فإن قيل : قد روى شعبة عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عائشة ، أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ خلفه^(٤) . فالجواب في ذلك كالجواب في حديث شعبة ، عن الأعمش . وقد مضى في هذا الباب .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن^(٥) عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا شعبة ، عن سليمان الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف . ومنهم من يقول : كان النبي ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر^(٥) .

قال أبو عمر : فأكثر أحوال حديث عائشة هذا عند المخالف أن يجعل

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٨ .

(٢) (٢ - ٢) في ف : « متروك الحديث لا يشتغل به لضعفه وسوء مذهبه » .

(٣) أخرجه أبو عوانة (١٦٣٣) ، وابن خزيمة (١٦٢١) من طريق شعبة به .

(٤) (٤ - ٤) في ف : « عبد الله » . وينظر سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤٥٩ .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (١٦١٨) عن محمد بن بشار به .

متعارضاً ؛ فلا يُوجبُ حكماً ، وإذا كان ذلك كذلك ، كانت رواية ابن عباس^(١) التمهيد
تقضي على ذلك ، فكيف ورواية من روى أن أبا بكرٍ كان يصلّي بصلاة
رسول الله ﷺ ، والناس يصلّون بصلاة أبي بكرٍ ، فيها بيانٌ وزيادةٌ يجبُ قبولُها
وهي مُفسّرةٌ ، ورواية من روى أن أبا بكرٍ المقدمُ مُجملةٌ محتملةٌ للتأويل ؛ لأنه
جائزٌ أن تكونَ صلاةٌ أخرى ، ولو صحَّ أنها كانت صلاةً واحدةً ؛ كان في رواية
من روى عن عائشة وغيرِها ، أن رسولَ الله ﷺ كان المقدمُ زيادةً بيانٌ ؛ لأنه قد
أثبت ما قال غيره من تقدّم أبي بكرٍ ، وزاد تأخّره وتقدّم رسولِ الله ﷺ ، ومن
روى أن أبا بكرٍ كان المقدمُ ، لم يحفظ قصة تأخّره وتقدّم رسولِ الله ﷺ ،
وتقديرُ ذلك أن تكونَ جماعتهم رأوا أبا بكرٍ في حالٍ دخوله في الصلاة ، فلما
خرج رسولُ الله ﷺ وانتهى إلى الصفِّ الأول - والصفوفُ كثيرةٌ - عليمٌ من
قرب تغيّر حالِ أبي بكرٍ ، وانتقال الإمامة إلى النبي ﷺ ، ولم يعلم ذلك من بعد ؛
فلهذا قلنا : إن من نقل انتقال الإمامة إلى رسولِ الله ﷺ ، عليمٌ ما خفي على من
قال : إن الإمام كان أبا بكرٍ . وقد يحتملُ وجهاً آخرٌ ؛ وذلك أن يكونَ أراد القائلُ
أن أبا بكرٍ كان الإمام ، يعني كان إماماً في أول الصلاة . وأراد^(٢) القائلُ بأن النبي
ﷺ كان إماماً . يعني أنه كان إماماً في آخر تلك الصلاة . هذا لو صحَّ أنها كانت
صلاةً واحدةً ، ولو جاز أن تكونَ رواية عائشة متعارضةً ، لكانت رواية ابن عباس
التي لم يُختلف فيها قاضيةً في هذا الباب على حديث عائشة المختلف فيه ؛ وذلك

(١) سيأتي تخريجها ص ٣٧٦ .

(٢) في الأصل ، م : « زاد » .

أن ابن عباس قال : إن أبا بكرٍ كان يصلِّي بصلاةِ رسولِ الله ﷺ ويقتدي به ، والناس يصلُّون بصلاةِ أبي بكرٍ كما قال هشامُ بنُ عروة ، « عن أبيه »^(١) في حديث عائشة . فبانَ بروايةِ ابنِ عباسٍ أن الصحيحَ في حديثِ عائشةَ الوجهُ الموافقُ لقوله ، وباللهِ التوفيقُ ؛ لأنه يعضدُه ويشهدُ له .

وأما حديثُ ربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمنِ^(٢) فمَنقُطعٌ لا حُجَّةَ فيه ، وقد تكلَّمنا على معناه في تقديمِ أبي بكرٍ ، وقولِ ربيعةَ فيه : « ما مات نبيٌّ حتى يؤمَّهُ رجلٌ من أمته » . فليس فيه ما يدلُّ على أن أبا بكرٍ المقدمُ ؛ لأنه قد صلَّى ﷺ خلفَ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ في السفرِ^(٣) . وقولُ ربيعةَ لا يتصلُّ ولا يحتجُّ به أحدٌ له أدنى فهمٍ بالحديثِ اليومَ ، وكذلك ليس في قولٍ من قال : لعله نُسيخ ؛ لأنه لم يفعلهُ أبو بكرٍ ولا من بعده . ما يُشتغلُ به .

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ عبدِ المؤمنِ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحميدِ بنُ أحمدَ الوراقُ ، قال : حدَّثنا الخضرُ بنُ داودَ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ الأثرمُ ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ رجاءٍ ، قال : أخبرنا إسرائيلُ ، عن أبي إسحاقَ ، عن أرقمَ بنِ سُرخبيلٍ ، قال : سافرتُ مع ابنِ عباسٍ مِنَ المدينةِ إلى الشامِ ، فسألتهُ : أكان رسولُ الله ﷺ أوصى ؟ فقال : إن رسولَ الله ﷺ لما مَرِضَ مرضَهُ الذي مات فيه . فذكرَ حديثًا طويلاً ، وفيه قال : « ليُصلِّ للناسِ أبو بكرٍ » . فتقدَّم أبو بكرٍ

(١ - ١) في ف : « وأبو معاوية وغيرهم » .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٥٩ .

(٣) تقدم في الموطأ (٧٠) .

فصلّى بالناس ، ورأى رسول الله ﷺ من نفسه خفة ، فخرج يُهادى بين رجلين ، فلما أحسّ به الناس سبّحوا ، فذهب أبو بكر يتأخّر ، فأشار إليه بيده مكانك ، فاستفتح رسول الله ﷺ من حيث انتهى أبو بكر من القراءة وأبو بكر قائم ، ورسول الله ﷺ جالس ، فائتم أبو بكر برسول الله ﷺ ، وائتم الناس بأبي بكر^(١) . فهذا حديث صحيح عن ابن عباس ، يعضد ما رواه عروة وغيره ، عن عائشة ،^(٢) ولو انفرد لكان^(٣) فيه كفاية وغنى عن غيره . والحمد لله .

وأرقم بن شرحبيل^(٣) هو أخو هزبل^(٤) بن شرحبيل ، وأخو عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة ، ثقة جليل . ذكر العقيلي ، عن محمد بن إسماعيل الصائغ ، عن الحسن بن علي الحلواني ، عن أبي أسامة ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، قال : كان أرقم بن شرحبيل أخو أبي ميسرة من أشراف الناس وخيارهم^(٥) .

قال العقيلي : وحدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : أخبرنا الفضل بن زياد الواسطي ، قال : حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن أبي إسحاق ، عن الأرقم بن شرحبيل ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ انتهى إلى أبي بكر وهو يؤم الناس ، فجلس إلى جنب أبي بكر عن يمينه ، وأخذ من

(١) أخرجه البيهقي في الدلائل ٢٢٦/٧ ، ٢٢٧ من طريق عبد الله بن رجاء به ، وأخرجه أحمد ٣٥٨/٥

(٢) (٣٣٥٦) ، وابن ماجه (٢٣٥) مطولاً ومختصراً من طريق إسرائيل به .

(٢ - ٢) في ص : « فكيف و » .

(٣) بعده في م : « هذا » .

(٤) في م : « هذيل » . وينظر تهذيب الكمال ١٧٢/٣٠ .

(٥) ينظر تهذيب التهذيب ١/١٩٩ .

الآية التي انتهى إليها أبو بكر، فجعل أبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ، والناس يأتئون بأبي بكر^(١).

قال أبو عمر: قد قال أبو إسحاق المزوزي: من جعل أبا بكر المقدم، وأنكر تقدم رسول الله ﷺ في تلك الصلاة، زعم أن تقدم رسول الله ﷺ خلاف سنته ﷺ، وأن قيام أبي بكر إلى جنبه كذلك أيضاً ليس معروفاً من سنته ولا معنى له. قال أبو إسحاق: وهذا خطأ من قائله؛ لأن قيام أبي بكر إلى جنب النبي ﷺ له معنى حسن، وهو أن الإمام يحتاج إلى أن يسمع الناس تكبيره، و^(٢) يحتاج إلى أن تظهر لهم أفعاله، ويؤدى قيامه وركوعه؛ ليقننوا به، فلمّا ضعف النبي ﷺ عن ذلك، أقام أبا بكر إلى جنبه لينوب عن النبي ﷺ في إسماعهم تكبيره، ورؤيتهم لحفضه ورفعهم؛ ليعلموا أنه يفعل ذلك بفعل النبي ﷺ، كما يفعل في مساجد الجماعات؛ أن يُقام فيها من يرفع صوته بالتكبير لعجز الإمام عن إسماع جماعتهم، فهذا المعنى في قيام أبي بكر خلف النبي ﷺ، وقد مضى القول في خلافة أبي بكر فيما تقدم من حديث هشام بن عروة في هذا الكتاب^(٣)، والحمد لله.

(١) أخرجه أحمد ٤٨٧/٣ (٢٠٥٥)، وابن سعد ٢٢١/٢ عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة به.

(٢) سقط من: م.

(٣) سيأتي في شرح الحديث (٤١٥) من الموطأ.

فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

٣٠٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ مَوْلَى لَعْمَرِ بْنِ الْعَاصِي ، أَوْ لَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِي ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ [هـ.ظ] الْعَاصِي ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ مِثْلُ نِصْفِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ » .

مَالِكٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ^(١) ، عَنْ مَوْلَى لَعْمَرِ

القميس

باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

هذه الترجمة تُداني الترجمة السابقة في المعنى ؛ مِنْ أَنْ النَّظَرَ فِي التَّفَاضُلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّسَاوِي فِي الْإِجْزَاءِ ، وَلَا يَخْلُو أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا فِي الْفَرَضِ أَوْ فِي النَّافِلَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي الْفَرَضِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِزِّ وَالْعُدْرِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ أَجْرَى فَرَسًا

(١) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ : أَحَدُ الْجَلَّةِ الْأَشْرَافِ ، قُرَشِيٌّ زَهْرِيٌّ ثِقَةٌ ، حُجَّةٌ فِيمَا نَقَلَ وَرَوَى مِنْ أَثَرٍ فِي الدِّينِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا نَسَبَهُ عِنْدَ ذِكْرِ جَدِّهِ فِي كِتَابِ « الصَّحَابَةِ » ، وَأَبُوهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، قَتَلَهُ الْحِجَابُ صَبْرًا لَخُرُوجِهِ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ . أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الزَّيْبِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزَّيْبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَوْسِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَوِيطٍ ، قَالَ : وَفَدَتْ عَلَيَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَيَّامَ قَتْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : يَا بَنَ حَوِيطٍ ، مَا يَقُولُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي قَتْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَشْعَثِ ؟ قَالَ : قُلْتُ : سَرَّهُمْ مَا كَانَ مِنْ ظَفَرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ وَأَيَّدَهُ . قَالَ : فَقَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ يَا بَنَ حَوِيطٍ لَقَدْ عَلِمْتُ قَرِيضَ أُنَى أَقْتَلَهَا لَهَا قَصْعًا ، وَأَعْفَاَهَا بَعْدَ عَنْ مَسِيئَتِهَا . قَالَ : ثُمَّ وَافَيْنَا الْعِشَاءَ ، فَأَتَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَبِعِثْمَانُ بْنُ =

ابن العاصي أو لعبد الله بن عمرو بن العاصي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ،
أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة أحدكم وهو قاعدٌ مثل نصف صلاته وهو

فصبر عنه ، ففجش بثقه الأيمن ، وانفكت ^(١) قدّمه فصلّى قاعدًا . الحديث
المشهور من رواية أنس وجابر رضي الله عنهما ، إلا أن جابر بن عبد الله زاد في روايته ،

= عمر بن موسى بن عبيد الله التيمي . قال : فقال ليحيى بن الحكم : يا يحيى ، قم فانظر إلى حال
هذين الغلامين ؛ هل أنبتا ؟ قال : فقام ثم رجع فقال : يا أمير المؤمنين ، ما ذلك منهما إلا مثل
خدودهما . فأقبل عليهما عبد الملك فقال : لا رحم الله أبيكما ، ولا جبر يتمكما ، اخرجنا عنى .
قال محمد بن حسن : فحدثني عيسى بن موسى الخطمي ، عن محمد بن أبي بكر الأنصاري ،
قال : كان الحجاج قتل أبيهما صبرًا ، وكانا ممن أسر من أصحاب عبد الرحمن بن محمد بن
الأشعث . قال أبو عمر : روى ابن شهاب ، عن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي
وقاص حديث المغيرة في المسح على الخفين ، وحسبك . قال البخاري : سمع إسماعيل أباه ،
وعامر بن سعد ، ومصعب بن سعد . سمع منه الزهري ، ومالك ، وابن عيينة . وذكر الحسن بن
على الحلواني ، قال : حدثنا يحيى بن آدم ، قال : حدثنا ابن المبارك ، عن مصعب بن ثابت ، عن
إسماعيل بن محمد بن سعد ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه قال : رأيت رسول الله ﷺ يسلم عن
يمينه ، وعن يساره ؛ كأنني أنظر إلى صفحة خده ﷺ . فقال الزهري : ما سمعنا هذا من حديث
رسول الله ﷺ ، فقال له إسماعيل بن محمد ، أكل حديث رسول الله قد سمعته ؟ قال : لا .
قال : فنصفه ؟ قال : لا . قال : فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع . قال أبو عمر : وإسماعيل
ابن محمد هذا يكنى أبا محمد ، سكن المدينة ، ومات بها سنة أربع وثلاثين ومائة ، في خلافة أبي
العباس فيما ذكر الواقدي والطبري . لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي ﷺ حديث واحد ،
يجرى مجرى المتصل ، اختلف على إسماعيل في إسناده ، والمتن صحيح من طرق . التاريخ الكبير
٣٧١/١ ، وتهذيب الكمال ١٨٩/٣ .

(١) الانفكاك : ضرب من الوهن والخلع ، وهي أن تنفك بعض أجزائها عن بعض . النهاية
٤٦٦/٣ .

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك ، لا خلاف بينهم فيه عنه . ورواه ابن عُيَيْنَةَ ، عن إسماعيل بن محمد بن سعيد ، عن أنس ، والقول عندهم قول مالك ، والحديث محفوظ لعبد الله بن عمرو بن العاصي ، وقد ذكرنا طُرُقَهُ في باب مرسل ابن شهاب من كتابنا هذا مُسْتَقْصَاةً^(٢) . وباللّٰه التوفيق .

قال : فلما انصرف قال^(٣) : « لَقَدْ كِدْتُمْ تَفْعَلُونَ بِي فِعْلَ فَارَسٍ وَالرُّومِ يَمْكُلُو كُهُمَا ؛ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ »^(٤) الحديث .

تنبيه على وهم : قال النبي ﷺ : « إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا »^(٥) . فَأَمَرَ بِمُتَابَعَتِهِ ، وَلَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ إِمَّا أَنْ يُتَابَعَهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَيَتَدَيَّ^(٦) مَعَهُ التَّكْبِيرَ وَالرُّكُوعَ . وَإِمَّا أَنْ يُكَبَّرَ وَيَرْكَعَ فِي أَثْنَاءِ تَكْبِيرِ^(٧) الْإِمَامِ وَرُكُوعِهِ . وَإِمَّا أَنْ يُكَبَّرَ^(٨) وَيَرْكَعَ^(٩) بَعْدَ ذَلِكَ . فَلَمَّا احْتَمَلَ اللَّفْظُ هَذِهِ الْمَعَانِيَ الثَّلَاثَةَ تَلَبَّسَ الْحَلْقُ بِهَا ، فَجَعَلُوا يَفْعَلُونَ مَعَ إِمَامِهِمْ ذَلِكَ كُلَّهُ ، ثُمَّ تَمَكَّنَ الشَّيْطَانُ مِنْ نَوَاصِيهِمْ فَجَذَبَهَا حَتَّى فَعَلُوهَا قَبْلَ إِمَامِهِمْ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٥) ، ورواية أبي مصعب (٣٤٦) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٤٣٠) من طريق مالك به .

(٢) سيأتي ص ٣٨٨ - ٣٩٣ .

(٣) سقط من : م .

(٤) مسلم (٤١٣) . وينظر ما تقدم تخريجه ص ٣٥٤ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٣٤٩ .

(٦) في ج ، م : « ويتدَّى » .

(٧) في ج ، م : « تكبيرة » .

(٨ - ٩) سقط من : م .

ومعنى هذا الحديث المقصود بالخطاب إليه الفضل؛ يريد أن صلاة أحدكم وهو قائم أفضل من صلاته وهو قاعد مَرَّتَيْنِ، وَضِعْفَيْنِ فى الفضل، وفضل صلاته وهو قاعد مثل نصف صلاته فى الفضل إذا قام فيها، وذلك والله أعلم، لِمَا فى القيامِ مِنَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ لِمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِهِ. وقد سئل رسول الله ﷺ عن أفضل الصلاة^(١)، فقال: «طُولُ الْقُنُوتِ»^(٢).

والمراد بهذا الحديث ومثله صلاة النافلة، والله أعلم؛ لأنَّ المصلى فرضاً جالساً، لا يخلو من أن يكون مُطِيقاً على القيام، أو عاجزاً عنه؛ فإن كان مُطِيقاً وصلى جالساً فهذا لا تُجْزئُه صلاته عند الجميع، وعليه إعادتها، فكيف يكون لهذا نصف فضل مُصَلٍّ، بل هو عاصٍ بفعله، وأما إذا كان عن القيام عاجزاً، فقد سقط فرض القيام عنه إذا لم يَقْدِرْ عليه؛ لأنَّ الله لا يُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا، وإذا لم يَقْدِرْ على ذلك، صار فرضه عند الجميع أن يُصَلِّيَ جالساً، فإذا صلى كما أُمِرَ، فليس المصلى قائماً بأفضل منه؛ لأنَّ كلاً قد أدَّى فرضه على وجهه،

وقد روى مسلم فى «صحيحه»^(٣): «لا تَسْجُدُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ وَضَعْتُ جَبِينِي عَلَى الْأَرْضِ». ولو كَثُرَ مع الإمام، فقد روى عن مالك، أنه لا تجزئُه ولو تَمَّ بعده أو معه؛ لأنه اقتدى بمن لم تنعقد صلاته بعد. فأما إن تَمَّ قَبْلَ تَمَامِهِ، فلا تجزئُه، قولاً واحداً.

(١) فى الأصل، م: «الصلوات».

(٢) أخرجه أحمد ٢٣/٣٨١، ٣٨٢ (١٥٢١٠)، ومسلم (٧٥٦) من حديث جابر.

(٣) مسلم (١٩٨/٤٧٤) بلفظ: «لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع رسول الله ﷺ ساجداً، ثم نفع سجوداً بعده».

والأصل في هذا الباب ؛ أنَّ القيام في الصلاة لما وجب فرضاً بقوله : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، وقوله : ﴿ قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الزمل : ٢] . وقعت الرخصة في النافلة أن يُصلِّيها الإنسان جالساً من غير عُذر ؛ لكثرتها واتصال بعضها ببعض . وأمَّا الفريضة فلا رخصة في ترك القيام فيها ، وإنما يسقط ذلك بعدم الاستطاعة عليه ، وقد أجمعوا على أنَّ القيام في الصلاة فرض على الإيجاب لا على التحخير ، وأنَّ النافلة فاعلها مُحَيَّرٌ في القيام فيها ، فكفَى بهذا بياناً شافياً ، وبالله التوفيق .

وهذا الحديث أصل في إباحة الصلاة جالساً في النافلة .

حدَّثني أبو عثمان سعيد بن نصير ، قال : حدَّثنا أبو عمر أحمد بن دُحَيْم ، قال : حدَّثنا محمد بن الحسين بن زيد أبو جعفر ، قال : حدَّثنا أبو الحسن عَلَانُ ابنُ المغيرة ، قال : حدَّثنا عبدُ الغفار بنُ داودَ ، قال : حدَّثنا عيسى بنُ يونسَ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الله بن بَازِئِ ، عن عبد الله بن عمرو ابنِ العاصي ، قال : مرَّ بي رسولُ الله ﷺ ، وأنا أصلي قاعداً ، فقال : « أَمَا إِنَّ لِلْقَاعِدِ نِصْفَ صَلَاةِ الْقَائِمِ » ^(١) . وهذا إسناده صحيح أيضاً عند أهل العلم .

وأما صلاتهم خلف النبي ﷺ مجلوساً ، فهو منسوخٌ بصلاتهم خلفه قياماً في مرضه ، وقد قال به مالك ، وهو الصحيح . وقد روى جابر بن عبد الله في حديثه المذكور في صرعة الفرس : وكان أبو بكر عن يسار النبي ﷺ يُسمعُ الناسَ . فأما كونه معه في مرضه ، فأشهرُ من ذلك كله حديثُ عبد الله بن عمرو بن العاصِ قال : قال رسولُ الله ﷺ : « صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ » . قال

(١) أخرجه ابن ماجه (١٢٢٩) من طريق الأعمش به .

وقد رَوَى هذا المعنى عن النبي ﷺ عمران بن حصين، والسائب بن أبي السائب^(١)، وأُم سلمة^(٢)، وأنس^(٣)، وفي حديث عمران بن حصين، زيادة ليست موجودة في غيره وهي: « وصلاة الرّاقِد مثل نصف صلاة القاعد ».

وجمهور أهل العلم لا يُجيزون النافلة مُضَطَّجًا، وهو حديث لم يروِه إلا حسين المعلم، وهو حسين بن ذكوان، عن عبد الله بن بُريدة، عن عمران بن حصين^(٤)، وقد اختلف أيضًا على حسين المعلم في إسناده ولفظه اختلافًا يُوجب

عبد الله بن عمرو: فجئتُ رسولَ الله ﷺ فوجدته يُصَلِّي، فوضعتُ يدي على رأسه، فقلتُ له: يا رسولَ الله، قلتُ: ... الحديث^(٥).

قال الإمام أبو بكر: وإنما وُضِعَ يده على «رأس رسول الله ﷺ»^(٦) لأحد وجهين^(٧)؛ إمّا تعظيمًا، كأنه قبلها بعد ذلك على سبيل التبرُّك. وإمّا لأنه كان في ظلمة فلم يشعُر به حتى^(٨) وُضِعَ يده على^(٩) رأسه الكريم، وهذا إنما يكون في النافلة. وأما في الفريضة، فأجز القاعد كأجر القائم، ولا سيَّما إن كان من كبار سن^(٩)، أو من

(١) أخرجه أحمد ٢٤/٢٦٠ (١٥٥٠١)، والنسائي في الكبرى (١٣٦٧).

(٢) أخرجه ابن نصر في مختصر قيام الليل ص ٨٣، والحاثر بن أبي أسامة (٢٢١ - بغية)، والبقوى في المجمديات (٢٦٨).

(٣) سيأتي تخريجه ص ٣٩١.

(٤) أخرجه أحمد ٣٣/١١٧ (١٩٨٨٧)، والبخاري (١١١٦) وأبو داود (٩٥١) من طريق حسين به.

(٥) مسلم (٧٣٥)، وأبو داود (٩٥٠).

(٦ - ٦) في ج، م: «رأسه».

(٧ - ٧) في د: «لوجهين».

(٨ - ٨) في ج، م: «وجد».

(٩) في د: «السن».

التَّوَقُّفَ عنه ، وإنَّ صَحَّ حديثُ حسين ، عن ابنِ بُريدة ، عن عمرانَ بنِ حصين التمهيد هذا ، فلا أدري ما وجهه ! فإنَّ كانَ أحدُ من أهلِ العلمِ قد أجازَ النافلةَ مُضْطَجِعًا لمن قَدَرَ على القُعودِ أو القيام ، فوجهُ ذلك الحديثِ النافلةُ ، وهو حُجَّةٌ لمن ذهب إلى ذلك ، وإنَّ أَجْمَعُوا على كراهيةِ النافلةِ راقِدًا لمن قَدَرَ على القُعودِ أو القيام فيها فحديثُ حسين هذا إمَّا غَلَطٌ وإمَّا مَنْسُوخٌ ، وقد رَوَى بِالْفَاضِلِ تَدُلُّ على أَنَّهُ لم يُقْصِدْ به النافلةُ ، وإمَّا قُصِدَ به الفريضةُ ، وهو الذي تدلُّ عليه ألفاظُ مَنْ يَحْتَجُّ بنقله له .

أخبرنا^(١) عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ عبدِ المؤمنِ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ بن داسة ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ سليمانَ الأنباريُّ ، قال : حدَّثنا وكيعٌ ، عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ ، عن حسينِ المعلمِ ، عن ابنِ بُريدة ، عن عمرانَ بنِ حصين ، قال : كانَ بي النَّاسُورُ ، فسألتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فقال : « صَلِّ »

القبس

حالة تَشُقُّ ، فإن ذلك أدعى إلى كمالِ الأجرِ .

وقد رَوَى عمرانُ بنُ حصين ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال : « صَلِّ قائمًا ، فإن لم تَسْتَطِعْ فقاعداً ، فإن لم تَسْتَطِعْ فعلى جنبٍ » . زاد البخاريُّ : « فَصَلِّ نائِمًا »^(٢) . يعني مُضْطَجِعًا ؛ لأنها حالة النوم ، عبَّرَ به^(٣) عنه مجازًا بأحدِ قِسْمَي المجازِ ، وهو الخبرُ عن الشيءِ بفائدتِهِ .

(١) في الأصل ، م : « قال أخبرنا » .

(٢) البخاري (١١١٥ ، ١١١٦) .

(٣) سقط من : م .

قائماً ، فإن لم تَسْتَطِيعْ فقاعداً ، فإن لم تَسْتَطِيعْ فعلى جنب^(١) .

قال أبو عمر : هذا يُبَيِّنُ لك أَنَّ القيامَ لا يَسْقُطُ فرضُه إلا بعدمِ الاستطاعةِ ، ثم كذلك القعودُ إذا لم يَسْتَطِيعْ ، ثم كذلك شَيْءٌ شَيْءٌ ، يَسْقُطُ عندَ عدمِ القدرةِ عليه ، حتى يَصِيرَ إلى الإغماءِ ، فيَسْقُطُ جميعُ ذلك . وهذا كُلُّهُ في الفرضِ لا في النافلةِ ، وأمَّا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي في هذا البابِ فإِنَّمَا هو في النافلةِ ، والدَّلِيلُ على ذلك ، أَنَّ^(٢) في نقلِ ابنِ شهابٍ له ، أَنَّ أصحابَ^(٣) رسولِ اللهِ ﷺ ، كانوا يُصَلُّونَ في سُبُحَتِهِمْ قُعودًا ، فخرجَ عليهم رسولُ اللهِ ﷺ ، فقال ذلك القولَ^(٤) ، والسُّبُحَةُ عندَ أهلِ العلمِ النَّافِلَةُ ، ودليلُ ذلك أيضًا ، قوله ﷺ في الأمراءِ الذين يُؤَخَّرُونَ الصلاةَ عن ميقاتِها : « صَلُّوا الصلاةَ لوقتها ، واجعلوا صلاتكم معهم سُبُحَةً »^(٥) . يعنى نافلةً . وفرضُ القيامِ في الصلاةِ المكتوبةِ ثابتٌ من وَجْهَيْنِ ؛ أَحدهما ، إجماعُ الأُمَّةِ كافَّةً عن كافَّةٍ ، في المصلِّي فريضةً وحده أو كان إمامًا ، أَنَّهُ لا تُجْزِئُهُ صلاتُهُ إذا قَدَّرَ على القيامِ فيها وصَلَّى قاعداً ، وفي إجماعِهِمْ على ذلك دليلٌ واضحٌ^(٥) ، على أَنَّ حديثَ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي المذكورَ في هذا البابِ معناه النافلةُ على ما وَصَفْنَا . والوجهُ

(١) أبو داود (٩٥٢) . وأخرجه أحمد ٥٢/٣٣ (١٩٨١٩) ، وابن ماجه (١٢٢٣) من طريق وكيع

به ، وأخرجه البخارى (١١١٧) من طريق إبراهيم بن طهمان به .

(٢ - ٢) سقط من : ق .

(٣) سيأتى في الموطأ (٣٠٨) .

(٤) تقدم تخريجه في ١٤٣/١ .

(٥) سقط من : ق .

الثاني ، قوله عز وجل : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . أى : قائمين ، ففي هذه الآية التمهيد فرض القيام أيضا عند أهل العلم ، لقوله عز وجل : ﴿ وَقُومُوا ﴾ . ولقوله : ﴿ قَانِتِينَ ﴾ . يريد : قوموا قائمين لله - يعنى فى الصلاة - فخرج على غير لفظه ؛ لأنه أعم فى الفائدة لاحتمال القنوت وجوها كلها تجب فى الصلاة . والدليل على أن القيام يُسمى قنوتا قول النبي ﷺ إذ سئل : أى الصلاة أفضل ؟ قال : « طول القنوت » . يعنى طول القيام . وزعم أبو عبيد أن القنوت فى الوتر ، وهو عندنا فى صلاة الصبح ، إنما سُمي قنوتا لأن الإنسان فيه قائم للدعاء من غير أن يقرأ القرآن ، فكأنه سكوت وقيام إذ لا يقرأ فيه ، وقد يكون القنوت الشكوت ، روى عن زيد بن أرقم أنه قال : كُنَّا نَتَكَلَّمُ فى الصلاة حتى نزلت : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . فأمرنا بالسكوت ^(١) . وليس فى هذا الحديث رد لما ذكرنا ؛ لأن الآية يقوم منها هذان المعنيان وغيرهما ، لاحتمالهما فى اللغة لذلك ؛ لأن القنوت فى اللغة له وجوه ؛ منها أن القنوت الطاعة ؛ دليل ذلك ، قول الله عز وجل : ﴿ كُلُّ^(٢) لَكُمْ قَانِتُونَ ﴾ [البقرة : ١١٦ ، الروم : ٢٦] . أى : مطيعون ، وقوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل : ١٢٠] . أى : مطيعا لله ^(٣) ، وهذا كثير مشهور .

ومنها أن القنوت الصلاة ، فيما زعم ابن الأنباري ، واحتج بقول الله :

(١) تقدم تخريجه فى ٤/٤٧٠ ، ٤٧١ .

(٢) فى النسخ : « وكل » . والمثبت صواب التلاوة .

(٣) فى ق : « له » .

﴿يَمْرِمُ أَفْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي﴾ [آل عمران : ٤٣] . ثم بقول الشاعر :

قَانَتْ لَهُ يَتْلُو كُتُبَهُ وعلى عميدٍ من الناس اعتَزَلُ
وقال : تَحْتَمِلُ هذه الآيةُ وهذا البيتُ جميعاً عندِي معنى الطَّاعَةِ أيضاً . واللهُ
أَعْلَمُ .

ومنها أَنَّ الْقُنُوتَ الدُّعَاءُ ، دليلُ ذلك القنوتُ في الصلاة وقولهم : قَتَتْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شهراً يدْعُو^(١) . ومثلُ هذا كثيرٌ . وبالله التوفيقُ .

واختلف الفقهاء في كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْقَاعِدِ في النافلةِ وصلَاةِ الْمَرِيضِ ؛ فذكر
ابنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عن مالِكٍ في المَرِيضِ ؛ أَنَّهُ يَتَرَبَّعُ في قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ ، فإذا أَرَادَ
السُّجُودَ ، تَهَيَّأَ لِلسُّجُودِ فَسَجَدَ على قَدَرٍ مَا يُطِيقُ ، وكذلك الْمُتَنَفِّلُ قَاعِداً . وقال
الثَّوْرِيُّ : يَتَرَبَّعُ في حَالِ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ ، ويثنى رِجْلَيْهِ في حَالِ السُّجُودِ
فيسجدُ . وهذا نحوُ مذهبِ مالِكٍ ، وكذلك قال اللَّيْثُ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ .
وقال الشافعيُّ : يَجْلِسُ في صَلَاتِهِ كُلِّهَا كَجُلُوسِ التَّشَهُّدِ . في روايةِ المَزْنِيِّ .
وقال البُزْطِيُّ عنه : يُصَلِّي مُتَرَبِّعا في موضعِ الْقِيَامِ .

وقال أبو حنيفةَ وزفرٌ : يَجْلِسُ كَجُلُوسِ الصَّلَاةِ في التَّشَهُّدِ ، وكذلك يَرَكْعُ
وَيَسْجُدُ . وقال أبو يوسفَ ومحمدٌ : يَكُونُ مُتَرَبِّعا في حَالِ الْقِيَامِ وحَالِ الرُّكُوعِ .
وقد رَوَى عن أبي يوسفَ أَنَّهُ يَتَرَبَّعُ في حَالِ الْقِيَامِ ، وَيَكُونُ في حَالِ رُكُوعِهِ
وسجوده كَجُلُوسِ التَّشَهُّدِ .

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٠ ، ٣٠٦٤ ، ٤٠٩٠) ، ومسلم (٦٧٧) من حديث أنس .

قال أبو عمر: روى عن ابن مسعود أنه كره أن يتربّع أحد في الصلاة، قال عبد الرزاق^(١): يقول: إذا صلى قائماً فلا يجلس للتشهد مُترَبِّعاً، فأماً إذا صلى قاعداً فليتربّع.

وروى عن ابن عباس أنه كان يكره التربّع في صلاة التطوّع. قال شعبة: فسألت عنه حمّاداً، فقال: لا بأس به في التطوّع^(٢).

وروى عن إبراهيم، ومجاهد، ومحمّد بن سيرين، وأنس بن مالك، أنهم كانوا يُصلُّون في النافلة جُلوساً مُترَبِّعين^(٣).

ومالك أنه بلغه عن عروة وسعيد بن المسيّب أنهما كانا يُصلّيان النافلة وهما مُحْتَبِيَانِ^(٤).

ومعمر، عن أيوب أن ابن سيرين كان يُصلّي في التطوّع مُحْتَبِيّاً^(٥).

قال معمر: ورأيت عطاء الخراسانيّ يحتبّي في صلاة التطوّع. وقال: ما أراي أخذته إلا من ابن المسيّب^(٦). ومعمر، عن الزهري، عن ابن المسيّب، أنه كان يحتبّي في آخر صلاته في التطوّع^(٧).

وذكر الثوري، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيّب مثله قال:

(١) عبد الرزاق (٤١٠٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١٠٩).

(٣) ينظر عبد الرزاق (٤١٠٤ - ٤١٠٧، ٤١١٢)، وابن أبي شيبة ٢/ ٢١٩ - ٢٢١.

(٤) سيأتي في الموطأ (٣١٢).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤١١٦) عن معمر أو غيره، عن ابن سيرين.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤١١٤) عن معمر به.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٤١٠٢) عن معمر به.

٣٠٨ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنه قال : لما قَدِمْنَا المدينة ، نالْنَا وباءً مِنْ وَغْكِهَا شَدِيدٌ ، فخرَجَ رسولُ اللَّهِ ﷺ على الناسِ وهم يُصَلُّونَ في سُبُحَتِهِمْ قُعودًا ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « صلاةُ القاعدِ مِثْلُ نصفِ صلاةِ القائمِ » .

فإذا أراد أن يسجد ثني رجليه وسجد^(١) . وكان عمرُ بنُ عبد العزيز يُصَلِّي جالسًا مُحْتَبيًا ، فقلَّ له في ذلك ، فقال : بلغني أن رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يَمُتْ حتى كان أكثرَ صَلَاتِهِ وهو جالسٌ^(٢) . وسيأتى القولُ فيمن صَلَّى بعضَ صَلَاتِهِ مَرِيضًا ، ثم صَحَّ فيها ، في بابِ هشامِ بنِ عروة إن شاء اللَّهُ عزَّ وجلَّ^(٣) . وصَلَّى اللَّهُ على محمدٍ .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، أنه قال : لما قَدِمْنَا المدينة نالْنَا وباءً مِنْ وَغْكِهَا شَدِيدٌ ، فخرَجَ رسولُ اللَّهِ ﷺ على الناسِ وهم يُصَلُّونَ في سُبُحَتِهِمْ قُعودًا ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « صلاةُ القاعدِ مِثْلُ نصفِ صلاةِ القائمِ »^(٤) .

هكذا رَوَى هذا الحديثُ عن مالكِ جماعةُ الرُّوَاةِ - فيما عَلِمْتُ - بهذا الإسنادِ ، مرسلًا . ورَوَى فيه : عن ابنِ أبي زائدة ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . ولا يصحُّ .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤١٠٣) عن الثوري به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١١٣) .

(٣) سيأتي ص ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٦) ، وبرواية أبي مصعب (٣٤٧) ، وعوالي مالك (١٢٠) - رواية الحاكم الكبير) .

ورواه الحسين بن الوليد ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عيسى بن طلحة ، عن عبد الله بن عمرو . ولم يُتابعه على ذلك أحد من رواة مالك ، وإنما يرويه هكذا : عن ابن شهاب ، عن عيسى بن طلحة ، عن عبد الله بن عمرو - ابن عيينة وحده من بين أصحاب ابن شهاب ، على اختلاف عن ^(١) ابن عيينة في ذلك أيضًا .

ومن اختلاف أصحاب ابن شهاب في ذلك ، أن صالح بن أبي الأخضر وابن جريج رواه عن ابن شهاب ، عن أنس كذلك . ذكره عبد الرزاق ، عن ابن جريج . وكذلك رواه الثوري بن شميل ، عن صالح بن أبي الأخضر . ورواه صالح بن عمر ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن المطلب بن أبي وداعة .

ورواه معمر ، عن الزهري ، أن عبد الله بن عمر قال : قدمنا المدينة . بمثل رواية مالك سواء في الإسناد والمتن . هذه رواية الدبري ، عن عبد الرزاق ^(٢) ، عن معمر . رواه خشيش ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن رجل ، عن عبد الله بن عمرو .

وحديثنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا قاسم بن محمد ، قال : حدثنا أبو عاصم خشيش

(١) في م : « على » .

(٢) عبد الرزاق (٤١٢٠) .

التمهيد ابنُ أَصْرَمَ ، قال : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن رجلٍ ، عن ^(١)عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي . فذَكَرَهُ .

ورواه بَكْرُ بْنُ وائِلٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن مَوْلَى لَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي ^(٢) .

ورواه حَجَّاجُ بْنُ مَنِيعٍ ، عن جَدِّهِ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو .

ورواه يَزِيدُ بْنُ عِيَّاضٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ^(٣) .

ورواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَّةَ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَمَرَ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سَالِمٍ ، عن أَبِيهِ ^(٤) . وَكُلُّ هَذَا خَطَأٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَأَمَّا رِوَايَةُ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ ، عن صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ ، فَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ بْنُ خَلِيلٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَفْصِ الشَّعْرَانِيِّ بَيْتَنِيْسَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفْقَارُ ، حَدَّثَنَا خَلَادٌ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ ، عن ابنِ شَهَابٍ ، عن أَنَسٍ ، قال : لَمَّا قَدِمَ النَّاسُ الْمَدِينَةَ ، أَصَابَهُمْ وَغَلٌّ مِنْ وَبَاءِ الْمَدِينَةِ ، فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) علقه البزار عقب الحديث (٢٤٢٠) من طريق الزهري به .

(٣) أخرجه الخطيب ٣٢٩/١٤ من طريق يزيد بن عياض به .

(٤) أخرجه الطبراني (١٣١٢٢) من طريق عبد الرزاق بن عمر به .

يُصَلُّونَ فِي سُبُحَتِهِمْ قُعُودًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى نِصْفِ التَّهْمِيدِ صَلَاةُ الْقَائِمِ » .

وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ ، فَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلَّانُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي ، قَالَا : حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهِيَ مَحْمَةٌ ^(١) ، فَحَمَّ النَّاسُ . فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ قُعُودٌ ، فَقَالَ : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ » . فَتَجَشَّعَ النَّاسُ الْقِيَامَ ^(٢) .

وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ عِيْنَةَ ، فَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عِيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . فَذَكَرَهُ ^(٣) .

وَأَمَّا رَوَايَةُ صَالِحِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ

(١) محمّة أى : ذات حمى أو كثيرة الحمى ، كالمأسدة والمذابة لموضع الأسود والذئاب . يقال : أَحَمَّتْ الْأَرْضُ : أى صارت ذات حمى . ينظر النهاية ٤٤٦/١ .
(٢) عبد الرزاق (٤١٢١) - ومن طريقه الضياء فى المختارة (٢٦٣٢) .
(٣) عوالى مالك (١٢١) - رواية الحاكم الكبير . وأخرجه النسائى فى الكبرى (١٣٧٢) ، والبيهزار (٢٤١٩) من طريق ابن عيينة به .

عَلَّانُ ، قال : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَمْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عن الْمُطَّلِبِ ، قال : رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي قَاعِدًا ، فقال : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ » . قال : فَتَجَسَّمُ النَّاسُ الْقِيَامَ ^(١) . وهذا عندي خطأ من صالح بن أبي الأخضر ، أو ممن دونه في الإسناد .

وَأَمَّا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ ، عن السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عن الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ ، عن حفصة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ ، وَيَقْرَأُ بِالشُّورَةِ ، وَيُرْتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا ^(٢) . هكذا حَدَّثَ بِهِ الْحَقَّافُ عن ابن شهاب بهذا الإسناد ، ومنهم مالكٌ وغيره .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو المذکورُ في هذا البابِ من غيرِ روايةِ ابنِ شهابٍ ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عن سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ ، عن هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عن أَبِي يَحْيَى ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي جَالِسًا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَدِّثْ أَنتَ قُلْتَ : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ » ، وَأَنْتَ تُصَلِّي جَالِسًا ؟ قال : « أَجَلْ ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ » ^(٣) .

(١) أخرجه الطبراني ٢٩١/٢٠ (٦٨٨) من طريق صالح بن عمر به .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٠٩) .

(٣) أخرجه أحمد ٦٠/١١ (٦٥١٢) ، ومسلم (٧٣٥) ، والنسائي (١٦٥٨) ، وابن خزيمة =

وأخبرنا سعيد بن عثمان ، حدثنا أحمد بن دحيم ، حدثنا محمد بن الحسين التمهيد
ابن زيد ، حدثنا أبو الحسن علاء بن المغيرة ، حدثنا عبد الغفار بن داود ، حدثنا
عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الله بن بآئيه ،
عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، قال : مرَّ بي رسولُ الله ﷺ وأنا أصلي قاعداً
فقال : «أما إنَّ للقاعد نصفَ صلاة القائم»^(١) .

قال أبو عمر : ذكرنا في هذا الباب من القول في إسناده حديثه ، ما بلغه علمنا
مختصراً مهذباً ، ولم نذكر شيئاً من معانيه ؛ لتقدم القول فيها مُمهّدة في باب
الألف من هذا الكتاب .

وأما الوباء ، فمهموزٌ مقصورٌ ، وهو الطاعون ، يقال : أرضٌ وبيئةٌ . أى :
ذاتُ وباءٍ وأمراضٍ . وأما الوبعُ ، فقال أهل اللغة : لا يكونُ إلّا من الحمى دونَ
سائرِ الأمراض . وأما الشبحةُ ، فهي النَّافلة من الصلاة ، وقد قيل : إنَّ كلَّ صلاةٍ
شُبحةٌ . والأوّلُ أصحُّ ، ويشهدُ لصِحَّتِهِ حديثُ ابنِ شهابٍ في هذا الباب ؛ لأنَّه
لا وجهَ له إلّا النَّافلةُ ، والله أعلم . وقد مضى القولُ في هذا المعنى مُجَوِّداً ، في
بابِ إسماعيلَ بنِ محمدٍ من هذا الديوانِ^(٢) ، والحمدُ لله لا شريكَ له .

= (١٢٣٧) من طريق يحيى به ، وأخرجه عبد الرزاق (٤١٢٣) ، وأحمد ٤٩٧/١١ (٦٨٩٤) وأبو
عوانة (١٩٩٩) من طريق سفيان به .

(١) تقدم ص ٣٨١ .

(٢) تقدم ص ٣٨٤ ، وينظر ما سيأتي ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

ما جاء في صلاة القاعد في النافلة

٣٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا قَطُّ ، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بَعَامٍ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا ، وَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ^(١) ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

التمهيد

القبس

(١) قال أبو عمر : « وهو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي . يقال : إنه مخزومي . ولا يصح . ويقال : إنه كنانى . ويقال : ليشى . ويقال : هذلى . ويقال : أزدي وقال الزهرى : هو من الأزدي ، وعداده في كنانة . وقال مصعب الزبيرى : السائب بن يزيد ، ابن أخت النمر ، وهو ينسب في كندة . قال أبو عمر : يقال إنه من كندة ، وهو حليف لبنى أمية ، أو بنى عبد شمس ، يكنى أبا يزيد ، رأى رسول الله ﷺ . وهو صغير ، وحفظ عنه أنه رأى خاتم النبوة بين كتفيه كزهر الحجلة وأنه مسح رأسه ودعا له بالبركة ، وأنه تلقاه في انصرافه من غزوة تبوك ، وقال أبو معشر عن يوسف ابن يعقوب المدني : سمعت السائب بن يزيد ابن أخت النمر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ استخرج يوم الفتح من تحت أستار الكعبة - عبد الله بن خطل ، فضرب عنقه صبراً ، وأبوه يزيد له صحبة ، والسائب بن يزيد يقال : هو ابن أخت النمر بن جبل ، والنمر بن جبل خاله . وتوفى السائب بن يزيد سنة ثمانين . وقيل : سنة ست وثمانين . وقد ذكر أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفى ، قال : حدثنا النضر بن محمد ، قال : حدثنا عكرمة ، قال : حدثنا عطاء مولى السائب بن يزيد أخى النمر بن قاسط ، قال : كان وسط رأس السائب أسود وبقيّة رأسه ولحيته أبيض ، قال : فقلت له : يا سيدى ، والله ما رأيت مثل رأسك هذا قط ، هذا أبيض ، وهذا أسود !! قال : أفلا أخبرك يا بنى ؟ قلت : بلى قال : إني كنت مع الصبيان ألعب ، فمر بى النبي ﷺ ، فاعترضت له ، فسلمت عليه فقال : وعليك ، من أنت ؟ قال : قلت : أنا السائب بن يزيد أخو النمر بن قاسط . قال : فمسح رأسى ، وقال : بارك الله فيك . فلا والله لا يبيض أبداً ، ولا يزال هكذا أبداً . هكذا قال أحمد بن صالح =

صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا قَطُّ ، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بَعَامٌ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا ، وَيَقْرَأُ بِالشُّوْرَةِ فَيُرْتَلِّهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا^(١) .

هكذا رواه جماعة زُواة «الموطأ» بهذا الإسناد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن السائب. ورواه أبو حنيفة محمد بن يوسف، عن أبي قرة موسى بن طارق، عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الجندعي، عن المطالب بن أبي وداعة. فأخطأ فيه. ورواه علي بن زياد، عن موسى بن طارق، عن مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد كما رواه الناس، وهو الصواب.

وفى هذا الحديث من الفقه إجازة صلاة النافلة جالساً لمن يطيق القيام. والشفعة: النافلة. دليل ذلك قوله ﷺ: «سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها، فصلُّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم شعبة»^(٢). يغنى نافلة. قال الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣]. جاء

= الكوفى، وهو وهم وغلط منه أو من نقل عنه، لم يتابع على قوله: أخو النمر بن قاسط، وذكر قاسط ههنا خطأ، وأظنه لما لم يعرف من النمر خال السائب؛ لأنه لا يكاد يوجد منسوباً - توهمه النمر بن قاسط لشهرته فى أنساب ربيعة. فأخطأ، والغلط لا يسلم منه أحد وقد ذكرناه فى كتابنا فى «الصحابة»، وذكرنا طرفاً من أخباره هناك، فأغنى عن أخباره ههنا». الاستيعاب ٥٧٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٣٧/٣.

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٤)، ويزوارة أبى مصعب (٣٤٢). وأخرجه أحمد ٣٩/٤٤ (٢٦٤٤٢)، والدارمى (١٤٢٦)، ومسلم (١١٨/٧٣٣)، والترمذى (٣٧٣)، والنسائى (١٦٥٧)، وابن خزيمة (١٢٤٢) من طريق مالك به.
(٢) تقدم تخريجه فى ٥١/٢.

فى التفسير: لولا أنه كان من المصلين . وقد يحتمل فى اللغة أن تكون الشبهة اسماً لجنس الصلاة كلها ؛ نافلةً وغيرها . وفى اللغة أن الصلاة أصلها الدعاء ، لكن الأسماء الشرعية أولى ؛ لأنها قاضية على اللغوية ، وفى قول رسول الله ﷺ : « اجعلوا صلاتكم معهم سبحةً » . وقد روى : « اجعلوا صلاتكم معهم نافلةً » ^(١) . وكذلك قوله للذين لم يصلوا معه بمسجد الخيف : « إذا صليتما فى رحالكما ثم أتيتما المسجد ، فصليا مع الناس ، تكون لكما سبحةً » ^(٢) . وروى : « تكون لكما نافلةً » . وهذا كله دليل على أن الشبهة حقيقة فى الاسم الشرعى النافلة دون الفريضة ؛ لأنه مرة يقول : « سبحة » . ومرة يقول : « نافلة » .

وفيه ترتيل القرآن فى الصلاة ، وهو الذى أمر الله به رسوله ، واختاره له ولسائر أمته ، قال الله عز وجل : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزل : ٤] والترتيل التمهّل والترسل ؛ ليقع مع ذلك التدبّر وكذلك كانت قراءته ﷺ حذوفاً ، فيما حكّت أم سلمة وغيرها ^(٣) . وقد ذكرنا فضل الترتيل على الهذ ^(٤) فى كتاب جمعناه فى « البيان عن تلاوة القرآن » . وفى قول حفصة : فيترتلها حتى تكون أطول من أطول منها . دليل على إباحة الهذ ؛ لأنه محال أن تكون أطول من أطول

(١) تقدم تخريجه فى ٥٨/٢ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢٠ .

(٣) أخرجه أحمد ٤٤/٢٠٦ ، ٣٢٤ (٢٦٥٨٣ ، ٢٦٧٤٢) ، وأبو داود (٤٠٠١) ، والترمذى

(٢٩٢٧) من حديث أم سلمة .

(٤) الهذ : سرعة التلاوة . ينظر النهاية ٢٥٥/٥ .

(٥) فى ص ٤ : « على » .

منها إذا رُتِلَتِ التي هي أطولُ منها مثلَ تَرْتِيلِها ، وأما أَرَادَتْ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ منها التمهيد إذا حُدِرَتْ تلك وهذَّ بها قَارِئُها .

وفيه أَنَّ رسولَ الله ﷺ لم يكن يُصَلِّي في النَّافِلَةِ جَالِسًا إِلَّا في آخِرِ عُمرِهِ ، وذلك حينَ أَسَنَّ وَضَعَفَ عن القيامِ وَبَدَنَ ^(١) ، وأَنَّه كان صابِرًا طَوْلَ عُمرِهِ على القيامِ والاجتهادِ في العَمَلِ ، حتى كَانَتْ تَرْمُ قَدَمَاهُ ، صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عليه . وفي هذا دَلِيلٌ على أَنَّ الفَضْلَ في النَّافِلَةِ قائِمًا مِثْلَيْنِ ^(٢) ذلك فيها جَالِسًا ؛ دَلِيلُ ذلك قولُه ﷺ : « صَلَاةُ القَاعِدِ على النُّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ » ^(٣) . يَغْنَى في الأَجْرِ . وقد تَقَدَّمَ القولُ في هذا الحديثِ ، فَأُغْنَى عن إِعادَتِهِ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عن زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ : قام رسولُ الله ﷺ حتى وَرِمَتْ قَدَمَاهُ ، فقالوا : يا رسولَ الله ، قد غَفَرَ اللهُ لك ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ ! قال : « أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا ؟ » ^(٤) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ

(١) بَدَنَ : يعنى كبر وأسن . ينظر غريب أبى عبيد ١٥٢/١ ، والنهاية ١٠٧/١ .

(٢) في م : « مثلما » .

(٣) تقدم في الموطأ (٣٠٧) .

(٤) أخرجه مسلم (٨٠/٢٨١٩) عن ابن أبى شيبه به ، وأخرجه أحمد ١٣٨/٣٠ (١٨١٩٨) ، والبخارى (٤٨٣٦) ، ومسلم (٨٠/٢٨١٩) ، وابن ماجه (١٤١٩) ، والنسائي (١٦٤٣) من طريق ابن عيينة به .

الرَّقَاشِيُّ ، قال : حدثنا أبو زيد ، قال : حدثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي حتى تَرِمَ قَدَمَاهُ فَقِيلَ لَهُ : تَفْعَلُ هَذَا وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ! قال : « أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا ؟ » ^(١) .

وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ ، مِثْلَهُ ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قال : حدثنا قاسم بن أَصْبَغَ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحميدى ، قال : حدثنا سفیان قال : حدثنا ابن عَجَلَانَ ، قال : حدثنا محمد بن يَحْيَى بن حَبَّانَ ، عن ابن مُحَيْرِيزٍ ، عن معاوية بن أبي سفيان ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُبَاذِرُونِي بِرُكُوعٍ وَلَا بِسُجُودٍ ، فَإِنِّي مَهْمَا أَسِيقُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ ، تُذَرِكُونِي » ^(٣) إِذَا رَفَعْتُ ، إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ » ^(٤) . كَذَا قَالَ : « بَدَنْتُ » . بِالضَّمِّ ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُ حَمَلَ اللَّحْمَ وَثَقَلَ . كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٥) . قال : وَأَمَّا مَنْ قَالَ : « إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ » . بَفَتْحِ الدَّالِ

(١) أخرجه تمام في فوائده (٤٠٦ - الروض) من طريق أبي قلابة به ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٠٥/٧ من طريق أبي زيد به ، وأخرجه ابن ماجه (١٤٢٠) ، والترمذى فى الشمائل (٢٥٢) من طريق الأعمش به .

(٢) أخرجه تمام فى فوائده (٤٠٦ - الروض) من طريق الثورى به .

(٣) بعده فى م : « به » .

(٤) الحميدى (٦٠٣) . وأخرجه أحمد ١٠٢/٢٨ (١٦٨٩٢) ، وابن ماجه (٩٦٣) من طريق سفیان به .

(٥) غريب الحديث ١/١٥٢ ، ١٥٣ .

٣١٠ - مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها أخبرته ، أنها لم تَر رسولَ الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أَسَنَّ ، فكان يقرأ قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع ،

وتشديدها ، فيغني أنه أَسَنَّ وضعف بأخذ السن منه .

حدثني عبيد بن محمد ، قال : حدثنا عبد الله ، قال : حدثني عيسى بن مسكين ، قال : قال لي ابن أبي أُويس : قال إبراهيم بن سعيد : هذا الذي يُروى : « قد بدئت »^(١) إنما هو : « بدئت »^(٢) . فقلت : ما الحجة فيه ؟ قال : قول الشاعر^(٣) :

قامت ثريك بدنا مكنونا كغرقى^(٤) البيض استمات لنا
وخلت أن الشيب والتبدينا والنأي مما يذهل القرينا

مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها أخبرته أنها لم تَر رسولَ الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أَسَنَّ ، فكان يقرأ قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ، ثم ركع^(٥) .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) البيت الثاني في غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٢/١ منسوباً للكُميت ، ونسبهما في اللسان (ب د ن) إلى حميد الأرقط . برواية : وكنت خلت ... واللهم ..

(٣) في م : « كعرقى » . والغرقى : القشرة الرقيقة الملتزمة بياض البيض . الوسيط (غ ر ق) .

(٤) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٤٣) . وأخرجه أحمد ٢٨٠/٤٢ (٢٥٤٤٨) ، والبخاري (١١١٨) من طريق مالك به .

التمهيد

فى هذا الحديث ما كان عليه رسول الله ﷺ من الصبر على الصلاة بالليل ، وفيه إباحة صلاة النافلة جالسًا ، وهو أمرٌ مُجْتَمَعٌ عليه لا خلاف فيه ، وفيه ردٌّ على مَنْ أبى أن يكون المصلى يُصلى النافلة بعضُها جالسًا وبعضُها قائمًا ، والذي عليه جمهورُ الفقهاء فيمن افتتح صلاة النافلة قاعدًا ، أنه لا بأس أن يقوم فيها ويقرأ بما أحبَّ على ما فى هذا الحديث وشبهه .

واختلفوا فيمن افتتحها قائمًا ثم قعد ؛ فقال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي : يجوز أن يقعد فيها كما يجوز له أن يفتتحها قاعدًا . وقال الحسن بن حري ، وأبو يوسف ، ومحمد : يُصلى قائمًا ولا يجلس إلا من ضرورة ؛ لأنه افتتحها قائمًا . وقال ابن جريج : قلت لعطاء : استفتحت الصلاة قائمًا ، فركعتُ ركعةً ، وسجدتُ ^(١) ثم قُمتُ ، أفأجلس إن شئتُ بغير ركوع ولا سجود ؟ قال : لا ^(٢) . فأما المريض ، فقال ابن القاسم فى المريض يُصلى مُضْطَجِعًا أو قاعدًا ، ثم يخفُّ عنه المرضُ فيجدُ القوة : إنه يقوم فيما بقى من صلاته ، ويتننى على ما مضى منها . وهو قولُ الشافعي ، وزُفر ، والطبري .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، فيمن صلى مُضْطَجِعًا ركعةً ، ثم صَحَّ : إنه يستقبلُ الصلاة من أولها . ولو كان قاعدًا ؛ يركعُ ويتسجدُ ، ثم صَحَّ ، بنى فى قولِ أبى حنيفة ، ولم يثنِ فى قولِ محمد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا

القبس

(١) بعده فى ص ٢٧ : « سجدة » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١١٨) عن ابن جريج به .

٣١١ - مالك ، عن عبد الله بن يزيد المدني ، وعن أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي
ﷺ ، أن رسول الله ﷺ كان يُصلي جالساً ، فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي
من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية ، قام فقرأ وهو قائم ، ثم ركع
وسجد ، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك .

افتتح الصلاة قائماً : ثم صار إلى حال الإيماء فإنه يثنى . وروى عن أبي يوسف أنه
يُسْتَقْبَلُ .

وقال مالك في المريض الذي لا يستطيع الركوع ولا السجود ، وهو يستطيع
القيام والجلوس : إنه يُصلي قائماً ويؤمُّ إلى الركوع ، فإذا أراد السجود جلس
فأومأ إلى السجود . وهو قول أبي يوسف ، وقياس قول الشافعي . وقال أبو حنيفة
وسائر أصحابه : يُصلي قاعداً .

وقال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما : إذا صلى مُضْطَجِعاً ، تكون رجلاه
مما يلي القبلة مُسْتَقْبِلِ القبلة . وقال الثوري ، والشافعي : يُصلي على جنبه ووجهه
إلى القبلة . وقد ذكرنا كيفية صلاة القاعد في باب إسماعيل بن محمد ^(١) .
والحمد لله .

مالك ، عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ،
عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يُصلي جالساً ، فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي

٣١٢ - مالك ، أنه بلغه أن عروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، كانا يُصليان النافلة وهما مُحْتَبِيَان .

التمهيد

مِنْ قِرَائَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ^(١) .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ جَالِسًا ، وَجَوَازُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي فِي بَعْضِهَا قَائِمًا وَفِي بَعْضِهَا جَالِسًا ، وَجَائِزُ أَنْ يَفْتَتِحَهَا جَالِسًا ثُمَّ يَقُومَ ، عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَجَائِزُ أَنْ يَفْتَتِحَهَا قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسَ ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ ، وَالصَّلَاةُ عَمَلٌ بَرٌّ ، وَقَدْ وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِإِبَاحَةِ الْجُلُوسِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ ، وَذَلِكَ لِإِجْمَاعِ تَنْقُلِهِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، غَيْرَ أَنَّ ^(٢) الْمُصَلِّي فِيهَا جَالِسًا عَلَى مِثْلِ نِصْفِ أَجْرِ الْمُصَلِّي قَائِمًا ، وَقَدْ مَضَى هَذَا الْمَعْنَى مُجَوِّدًا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(٣) ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلْهَنًا ^(٤) .

الاستدكار

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزَّبِيرِ ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، كَانَا يُصَلِّيَانِ النَّافِلَةَ ، وَهُمَا مُحْتَبِيَانِ ^(٥) . فَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٤٤) . وأخرجه أحمد ٢٨١ / ٤٢ ، ٢٨٠ / ٤٢ ، (٢٥٤٤٩) ، والبخاري (١١١٩) ، ومسلم (١١٢ / ٧٣١) ، وأبو داود (٩٥٤) ، والنسائي (١٦٤٧) من طريق مالك به .
(٢) بعده في ص ١٦ : «أجر» .

(٣) ينظر ما تقدم ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٤) بعده في ص ١٦ : «وسياتي في باب سالم أبي النضر الكلام على إسناد هذا الحديث ووهم يحى فيه» .

(٥) الاحتباء : هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها . وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب . النهاية ٣٣٥ / ١ .

والأثر في الموطأ برواية أبي مصعب (٣٤٥) .

الصلاة الوسطى

الموطأ

المسيب ، أنه كان يَحْتَبِي فِي آخِرِ صَلَاتِهِ . ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ^(١) . الاستذكار
وَذَكَرَ عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مِثْلَهُ ، قَالَ :
فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ ثَنَّى رِجْلَهُ وَسَجَدَ ^(١) .

قال معمرٌ : ورأيتُ عطاءَ الخراسانيّ يحتبّي في الصلاة التطوع ، وقال : ما
أُرَانِي أَخَذْتُهُ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(١) .

ومعمرٌ ، عن أيوب ، عن ابنِ سيرين ، أنه كان يصلي في التطوع مُحْتَبِيًا ^(١) .
وكان عمرُ بنُ عبد العزيز يصلي جالسًا مُحْتَبِيًا ، فقليل له في ذلك ، فقال :
بَلَّغْنِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمُتْ حَتَّى كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ ^(٢) .

الصلاة الوسطى

القبس

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾
[البقرة : ٢٣٨] . تَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْكَلَامِ فِيهَا ^(٣) عَلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ ؛ فَقِيلَ : إِنَّهَا الصُّبْحُ .
وقيل : إنها الظهر . وقيل : إنها العصر . وقيل : إنها العشاء . وقيل : العشاء الآخر ^(٤) .
وقيل : الجمعة . وقيل : هي مَخْبُوءَةٌ فِي جَمَلَةِ الصَّلَوَاتِ خَبِيئَةُ السَّاعَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ،

(١) تقدم تخريجه ص ٣٨٧ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٨٨ .

(٣) في ج ، م : « فيه » .

(٤ - ٤) في ج : « المغرب وقيل العشاء » ، وفي م : « المغرب وقيل العشاء الآخر » .

وليلة القدر في الشهر، والكبائر في جملة الذنوب؛ ترغيباً في فعل الطاعة، وتزهيباً لاجتناب المعصية. وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «شغلونا عن الصلاة الوسطى؛ صلاة العصر»^(١).

ونكتة المسألة أن (وسط) في تركيب لسان العرب عبارة عن أحد معنيين؛ إما عن الغاية في الجيد، وإما عن معنى يكون ذا طرفين، ينسبته إلى الطرفين من جهتيهما سواء، وذلك يكون بالعدد والزمان والمكان.

فأما الصبح، فهي وسط في الزمان؛ فإنها زاهقة عن ظلمة الليل، مشرفة^(٢) على ضوء النهار، وهي أيضاً وسط في العدد؛ لأنها ثنتان، وللعدي طرفان؛ واحد وأربعة، وما بينهما وسط، وهي وسط في الفضل؛ لأنها مشهودة، وتشاركها فيه العصر، ولأن النبي ﷺ قال: «من صلى البردين^(٣) دخل الجنة»^(٤). وصلاة الصبح في أولهما^(٥)، وتشاركها فيه العصر، وهي وسط في الفضل أيضاً؛ لأنها أثقل الصلاة على المنافقين^(٦) لقوله: «لويلعمون^(٧) ما في العتمة والصبح»^(٨). وتشاركهما^(٩) فيه

(١) سيأتي تخريجه ص ٤٢١، ٤٢٣.

(٢) في ج، م: «مشرقة».

(٣) قال الحافظ: قال الخطابي: سميتا بردين لأنهما تصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سؤرة الحر. فتح الباري ٥٣/٢.

(٤) البخاري (٥٧٤)، ومسلم (٦٣٥).

(٥) في م: «أولها».

(٦) سقط من: د، م.

(٧) في د: «تعلمون».

(٨) تقدم في الموطأ (٢٩٣).

(٩) في م: «تشاركها».

الموطأ

التمهيد

الْعَتَمَةُ، ولأنها وَسَطٌ في الفضلِ أَيضاً ؛ إذ مُصَلِّيها في جماعةٍ كَمَنَ قَامَ لَيْلَهُ ^(١) ، وهي خَصِيصَةٌ لها ، لا يُشارِكُها ^(٢) غَيْرُها فيها ^(٣) من الصلوات .

وأما الظُّهْرُ ، فهي وَسَطٌ في الزمانِ ؛ لأنها نصفَ النهارِ ، وَسَطٌ في الفضلِ ؛ لأنها أولُ صلاةٍ صَلَّيَتْ .

وأما العصرُ ، فإنها وَسَطٌ في الفضلِ ؛ لأنها مَشْهُودَةٌ ، ولأنها في أَحَدِ اليَومَينِ ، ولقولِ النَّبِيِّ ﷺ فيها : « مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ ^(٤) حَبِطَ عَمَلُهُ » . خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) ، ولحديثُ الْبُخَارِيِّ : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى ؛ صَلَاةِ الْعَصْرِ » ^(٥) . وهذا نَصٌّ . وقد تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ بأنها كانت وَسْطَى ^(٦) في الزمانِ ؛ لأنها مَفْعُولَةٌ عِنْدَ إِدْبَارِ الثَّلَاثِ ^(٧) التي فَاتَتْهُ . وهذا ضَعِيفٌ .

وأما المغربُ ، فإنها وَسْطَى في الزمانِ ؛ لأنها مَفْعُولَةٌ عِنْدَ إِدْبَارِ النَّهَارِ والإِشْرَافِ عَلَى اللَّيْلِ ، ولأنها وَسَطٌ في الْعَدَدِ ، ولأنها وَثَرٌ ، والوَتَرُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّفْعِ : « اللَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ » ^(٧) . ولأنها جَمَعَتْ أَحْوََالَ الصَّلَوَاتِ كُلِّها حَتَّى الْجَهْرَ فِي الْقِرَاءَةِ وَالسِّرِّ .

(١) في د : « ليلة » .

(٢ - ٣) في ج ، م : « فيه واحدة » .

(٣) سقط من : ج ، م .

(٤) الْبُخَارِيُّ (٥٥٣ ، ٥٩٤) .

(٥) الْبُخَارِيُّ (٤٥٣٣) .

(٦ - ٦) في د : « الثلاثة » .

(٧) تقدم تخريجه ص ١٨٦ .

وأما العتمة، فإنها وسطى فى الفضل؛ بما تقدّم من فضائلها، ولأن الصحيفة بها تُختتم كما تُفتتح^(١) بالصبح، ولأنها مصونة بالتهني عن الحديث بعدها^(٢) برؤا بها^(٣).

وأما الجمعة، فإنها وسطى فى الفضل؛ لكثرة شروطها، وكثرة شروط الشيء دليل على فضله، ولأنها مخصوصة بهذه الأمة.

هذا مُنتهى الإشارة إلى جماع الفضائل، فمن نظر إلى تعارض هذه الأدلة قال: كلُّها وسطى. ومنهم من قال كما قلنا: هي مخبوءة ليحافظ^(٤) على الكل، وإذا أردت أن تقيّف على الصحيح فى ذلك بسلوك مدرجة النظر إليه، فاعلم أن حديث عائشة فى «الموطأ»^(٥): «حافظوا على^(٦) الصلوات^(٧) والصلاة الوسطى وصلاة العصر» الحديث. لا حجة فيه؛ لاتفاق الأمة على أن القراءة الشاذة لا تُوجب علماً ولا عملاً.

وقد أدخل مالك فى الباب عن عليّ رضى الله عنه، أنها الصبح؛ ردّاً^(٨) على أهل الكوفة الذين يقولون: إنها العصر^(٩).

وأما سائر الأدلة فى سائر الصلوات فبيّنة، وإنما يكون مأزق الإشكال بين الصبح والعصر، والصبح أكثر فضائل منها، حسب ما سطرناه من قبل، وربما توهم الشاذى

(١) فى ج، م: «تفتح».

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣) فى م: «للحفاظ».

(٤) سيأتى فى الموطأ (٣١٣).

(٥) فى ج، م: «رأداً».

(٦) سيأتى فى الموطأ (٣١٦).

٣١٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ الْقَعْقَاعِ الْمَوَاطِئُ
ابن حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّهُ قَالَ :
أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا ، ثُمَّ قَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ
الآيَةَ فَادْنِي : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ
قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . فَلَمَّا بَلَغْتُهَا ، فَأَمَلْتُ عَلَى : (حَافِظُوا عَلَى
الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) . قَالَتْ
عَائِشَةُ : سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى
عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا ، ثُمَّ
قَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَادْنِي : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى
وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذْنَتْهَا ، فَأَمَلْتُ عَلَى : (حَافِظُوا
عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) . ثُمَّ قَالَتْ :

أَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ » . مَرْيَةُ^(١) لَهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَهُوَ^(٢) وَهُمْ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ أَيْضًا حَبِطَ عَمَلُهُ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْبِطُ
بِتَرْكِ^(٣) صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَكَذَلِكَ بِتَرْكِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، فَقَوِيَ بِهَذَا كُلُّهَا أَنَّهَا صَلَاةُ
الصَّبْحِ ، حَسَبَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ ، فَمَا كَانَ أَرْحَبَ ذِرَاعَهُ
فِي النَّظَرِ ، وَأَوْسَعَ حُوزِصَلَتِهِ فِي الْوَعْيِ ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١ - ١) فِي د : « لَهُ عَلَيْهَا وَهَذَا » .

(٢) فِي د : « عَمَلُهُ فِي تَرْكِ » .

التمهيد سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) .

فى هذا الحديث من الفقه جواز دخول مملوك المرأة عليها . وفيه ما يدل على مذهب من قال : إن القرآن نُسِخَ منه ما ليس فى مصحفنا اليوم . ومن قال بهذا القول يقول : إن النسخ على ثلاثة أوجه فى القرآن ؛ أحدها ، ما نُسِخَ خطُّه وحكمه وحفظه ونُسِيَ . يعنى : رُفِعَ خطُّه من المصحف ، وليس حفظه على وجه التلاوة ، ولا يُقَطَّعُ بصحته على^(٢) الله ، ولا يحكم به اليوم أحد ، وذلك نحو ما روى أنه كان يُقرأ : (لا تَرْعَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فإنه كفرٌ بكم أن تَرْعَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ)^(٣) . ومنها : (لو أن لابن آدم وادياً من ذهبٍ لا بُتَغى إليه ثانياً ، ولو أن له ثانياً لا بُتَغى إليه ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب)^(٤) . قيل : إن هذا كان فى سورة « ص » . ومنها : (بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ) . وهذا من حديث مالك ، عن إسحاق ، عن أنس ، أنه قال : أنزل الله فى الذين قَتَلُوا بَيْتَرَ مَعُونَةَ قُرْآنًا قرآنه ثم نُسِخَ بعدُ : (بَلِّغُوا قَوْمَنَا)^(٥) . وذكره . ومنها قول عائشة : كان فيما أنزل الله من القرآن عشر

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠٠٠) ، ورواية أبى مصعب (٣٤٨) . وأخرجه أحمد ٥٠٥ / ٤٠ ، ٢٨١ / ٤٢ (٢٤٤٤٨ ، ٢٥٤٥٠) ، ومسلم (٦٢٩) ، وأبو داود (٤١٠) ، والنسائى (٤٧١) ، والترمذى (٢٩٨٢) من طريق مالك به .

(٢) فى س : « عن » .

(٣) سيأتى تخريجه ص ٤١٠ .

(٤) أخرجه البخارى (٦٤٣٦ ، ٦٤٣٧ ، ٦٤٣٩) ، ومسلم (١٠٤٨ ، ١٠٤٩) من حديث ابن عباس وأنس .

(٥) أخرجه أحمد ٤٥٧ / ٢٠ (١٣٢٥٥) ، والبخارى (٢٨١٤ ، ٤٠٩٥) ، ومسلم (٦٧٧ / ٢٩٧) من طريق مالك به .

رَضَعَاتٍ ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ مِمَّا يُقْرَأُ^(١) .
إِلَى أَشْيَاءَ فِي مُصْحَفِ أَبِي ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وَمَصْحَفِ^(٢) حَفْصَةَ ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّا يَطُولُ
ذِكْرُهُ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ سُورَةَ « الْأَحْزَابِ » كَانَتْ نَحْوَ سُورَةِ
« الْبَقَرَةِ » أَوْ^(٣) « الْأَعْرَافِ » .

رَوَى سَفِيَّانُ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ : قَالَ لِي أَبِي
ابْنُ كَعْبٍ : كَأَيْنَ تَقْرَأُ سُورَةَ « الْأَحْزَابِ » ، أَوْ كَأَيْنَ تُعَدُّهَا ؟ قُلْتُ : ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ
آيَةً . قَالَ : قَطُّ ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتَعَادِلُ « الْبَقَرَةَ » ، وَلَقَدْ كَانَ فِيهَا قَرَأْنَا فِيهَا :
(الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَّا فَاذْجُمُوهَا أَلْبَتَّةَ نِكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^(٤) .

وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ : كَانَتْ سُورَةُ « الْأَحْزَابِ »
تُقَارَنُ سُورَةَ « الْبَقَرَةِ » .

وَرَوَى أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَيْفٌ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ :
كَانَتْ « الْأَحْزَابُ » مِثْلَ سُورَةِ « الْبَقَرَةِ » أَوْ أَطْوَلَ ، وَلَقَدْ ذَهَبَ يَوْمَ مُسْلِمَةَ قِرَاءَتُ
كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهُ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ^(٥) .

(١) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٣٢٣) .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ص ٤ ، م .

(٣) فِي س : « وَ » .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ ١٣٤/٣٥ (٢١٢٠٧) ، وَالْحَاكِمُ ٣٥٩/٤ مِنْ طَرِيقِ

حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٣٦٣) مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ بِهِ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي نَوَاسِخِ الْقُرْآنِ ص ١١٢ ، ١١٣ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ بِهِ .

أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ سَعْدَانَ^(١) الْمُقَرِّيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الْخَزَقِيُّ الْمُقَرِّيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَيْرَاطِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ بْنِ فَرَوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ عَمِيرَةَ بْنِ فَرَوَةَ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِأَبِيٍّ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ : أَوْلَيْسَ كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ : (إِنَّ انْتِفَاءَكُمْ مِنْ آبَائِكُمْ كَفَرٌ بِكُمْ) ؟ فَقَالَ^(٢) : بَلَى . ثُمَّ قَالَ : أَوْلَيْسَ كُنَّا نَقْرَأُ : (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) . فِيمَا فَقَدْنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ أَبِيٌّ : بَلَى^(٣) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنْ يُنْسَخَ خَطُّهُ وَيَبْقَى حُكْمُهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : لَوْلَا أَنْ يَقُولَ قَوْمٌ : زَادَ عَمْرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبْتُهَا بِيَدِي : (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ بَمَا قَضَيَا مِنَ اللَّذَّةِ نِكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) . فَقَدْ قَرَأْنَاهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤) . فَهَذَا مِمَّا تُنْسَخُ وَرُفِعَ خَطُّهُ مِنَ الْمَصْحَفِ وَحُكْمُهُ بَاقٍ فِي النَّبِيِّ مِنَ الزُّنَاةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : «وَصَلَاةُ الْعَصْرِ» . فِي مَذْهَبٍ مِنْ

(١) فِي س : «سعد» . وَيَنْظُرُ جَذْوَةُ الْمُقْتَبَسِ ص ٢٩٨ .

(٢) فِي س : «فقالوا» .

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٥٦) مِنْ طَرِيقِ عَدِيٍّ بِهِ بَدُونَ ذِكْرِ عَنْ جَدِّهِ ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٦٣١٨) ، وَالتَّبْرَانِيُّ (٤٨٠٧) مِنْ طَرِيقِ عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَمِّهِ ، وَعِنْدَهُمَا : فَقَالَ عَمْرٌ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ .

(٤) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٥٩٨) .

نفى أن تكون الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

وقد تأول قوم في قول عمر : قرأناها على عهد رسول الله ﷺ . أى : تلونها ، والحكمة ثلثي ، بدليل قول الله عز وجل : ﴿ وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾ [الأحزاب : ٣٤] . وبين أهل العلم في هذا نزاع^(١) يطول ذكره .

والوجه الثالث ؛ أن ينسخ حكمه ويبقى خطه يُتلى في المصحف ، وهذا كثير نحو قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحوْلِ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] . نسختها : ﴿ يَرِثُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ الآية [البقرة : ٢٣٤] . وهذا من الناسخ والمنسوخ المجتمع عليه .

وقد أنكر قوم أن يكون هذا الحديث في شيء من معنى الناسخ والمنسوخ ، وقالوا : إنما هو من معنى السبعة الأحرف التي أنزل الله القرآن عليها ، نحو قراءة عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، رحمهما الله : (فامضوا إلى ذكر الله)^(٢) . وقراءة ابن مسعود : (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما)^(٣) . وقراءة أبي وابن عباس : (وأما الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين)^(٤) . وقراءة ابن مسعود وابن

(١) في ص ٤ ، م : «تنازع» .

(٢) وهي قراءة شاذة . ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٧ ، والبحر المحيط ٢٦٨ / ٨ .

(٣) وهي قراءة شاذة . ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٨ .

(٤) وهي قراءة شاذة . ينظر البحر المحيط ١٥٤ / ٦ ، ١٥٥ .

عباس : (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ الْإِنْسُ أَنْ لَوْ كَانَ الْجَنُّ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ)^(١) . ونحو هذا من القراءات المضافة إلى الأخراف السبعة ، وقد ذكرنا ما للعلماء^(٢) من المذاهب في تأويل قول رسول الله ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » . في باب ابن شهاب ، عن عروة^(٣) ، من هذا الكتاب . وقد أثبت طائفة أن يكون شيء من القرآن إلا ما بين لؤحى مصحف عثمان . واحتجوا بقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمْ حَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] . إلى أشياء احتجوا بها يطول ذكرها .

وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان ، وهو الذى بأيدي المسلمين^(٤) اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا ، هو القرآن المحفوظ الذى لا يجوز لأحد أن يتجاوزَه ، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه ، وأن كل ما روى من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ ، أو عن أبيه ، أو عمر بن الخطاب ، أو عائشة ، أو ابن مسعود ، أو ابن عباس ، أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور ، لا يقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل ، ولكن ذلك فى الأحكام يجرى فى العمل مجرى خبر الواحد . وإنما حل مصحف عثمان رضى الله عنه هذا المحل ؛ لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه ، ولم يجمعوا على ما سواه ، وبالله التوفيق . ويبين لك هذا أن من دفع شيئاً مما فى مصحف عثمان كفر ، ومن

(١) ينظر تفسير القرطبي ٢٧٩/١٤ .

(٢) فى س : « للفقهاء » .

(٣) سيأتى فى شرح الحديث (٤٧٥) من الموطأ .

(٤) فى س : « الناس » .

دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القراءات لم يكفر .

ومثال ذلك من أنكّر صلاة من الصلوات الخمس واعتقد أنها ليست واجبة عليه كفر ، ومن أنكّر أن يكون التسليم من الصلاة ، أو قراءة أم القرآن أو تكبيرة الإحرام فرضاً^(١) لم يكفر ، ونوظر ، فإن بان له فيه الحجة ولا عذر إذا قام له دليله ، وإن لم يقم له على ما ادّعه دليل مُحْتَمِلٌ هَجَرَ وَبُدِّعَ ، فكذلك ما جاء من الآيات المضافات إلى القرآن في الآثار ، فقف على هذا الأصل ،^(٢) فإنه أصل عظيم في معناه^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل على أن الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر ؛ لقوله فيه : «صلاة العصر» . وهذه الواو تُسمّى الواو الفاصلة .

وحديث عائشة هذا صحيح لا أعلم فيه اختلافاً . وقد روي عن حفصة في هذا نحو حديث عائشة سواء ؛ رواه مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عمرو بن رافع ، أنه قال : كنت أكتب مصحفاً لحفصة أم المؤمنين ، فقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . فلما بلغتْها ، أذنتها فأملت على : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)^(٣) . هكذا رواه مالك موقوفاً ، وحديث حفصة هذا قد اختلف في رفعه وفي مثنه أيضاً ، وممن رفعه عن

(١) في ص ٤ ، م : « فرض » ، ومطموسة في س .

(٢) - (٢) سقط من : س ، م .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣١٤) .

التمهيد زيد هشام بن سعيد .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرْتَنِي حَفْصَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ آيَةَ الصَّلَاةِ مِنَ « الْبَقَرَةِ » فَتَعَالَ أُمْلِهَا عَلَيْكَ . قَالَ : فَلَمَّا بَلَغْتُهَا جِئْتُهَا ، فَقَالَتْ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) . هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ^(١) .

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ حَفْصَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُكْتَبَ لَهَا مَصْحَفٌ ، فَقَالَتْ : إِذَا أَتَيْتَ عَلَى ذِكْرِ * الصَّلَوَاتِ فَلَا تَكْتُبْ حَتَّى أُمْلِيَهَا عَلَيْكَ كَمَا سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) . قَالَ نَافِعٌ : فَرَأَيْتُ الْوَاوَ فِيهَا . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ : صَلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ جَيِّدٌ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ ، وَوَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ أَبِي رَجِمَهُ اللَّهُ ، بِخَطِّهِ ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمِ بْنِ هَلَالٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ ،

القبس

(١) أخرجه ابن جرير ٣٦٥/٤ من طريق ابن أبي هلال ، عن زيد بن أسلم به .

* إلى هنا آخر ما لدينا من النسخة : س .

(٢) أخرجه البيهقي ٤٦٢/١ من طريق حماد بن زيد به ، بدون قول عبید الله .

قال : أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عبيدِ اللَّهِ بْنِ التمهيد عمر ، عن نافع ، عن حفصة زوجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ لَكَاتِبٍ مَصْحَفُهَا : إِذَا بَلَغْتَ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ فَأَخْبِرْنِي حَتَّى أُخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . فَلَمَّا أَخْبَرْتُهَا قَالَتْ : اكْتُبْ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) ^(١) .

وَرَوَى هُشَيْمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ ، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَمَرَتْ رَجُلًا أَنْ يَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ . فَلَمَّا بَلَغَتْهَا أَغْلَمْتُهَا ذَلِكَ ، فَقَالَتْ لَهُ : اكْتُبْ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ) ^(٢) . هَكَذَا ذَكَرَهُ سُنيْدٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ هُشَيْمٍ . فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهَا جَعَلَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ بَدَلًا مِنَ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى ، ^(٣) إِذْ لَمْ تَأْتِ ^(٣) فِيهِ بِالْوَاوِ ، فَلَوْ صَحَّ هَذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ هِيَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى . وَاحْتَجَّ بَعْضُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ بِحَدِيثِ هُشَيْمٍ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ، وَقَالَ : إِنَّ سَقُوطَ الْوَاوِ وَثُبُوتَهَا فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ سَوَاءٌ .

(١) أخرجه ابن جرير ٣٦٤/٤ من طريق أسد بن موسى به ، وابن أبي داود في المصاحف ص ٨٥ ، ٨٦ من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) أخرجه أبو عبيد في الفضائل ص ١٦٥ ، وابن أبي شيبة ٥٠٣/٢ ، ٥٠٤ عن هشيم به ، وأخرجه ابن جرير ٣٦٣/٤ ، ٣٦٤ ، وابن أبي داود في المصاحف ص ٨٥ من طريق أبي بشر جعفر بن إياس به ، وسمى الرجل : عبد الله بن يزيد الأزدي . وعندهما : صلاة العصر .

(٣ - ٣) في م : « ولم يأت » .

التمهيد واحتج بقول الشاعر^(١) :

إلى الملكِ القَرْمِ^(٢) وابنِ الهَمَامِ وليثِ الكَتِيبَةِ في المزدحمِ
يريدُ الملكَ القَرْمَ ابنَ الهَمَامِ ليثَ الكَتِيبَةِ^(٣) . والعربُ تقولُ : اشترِ ثوبًا قُطْنًا ،
كثًّا صُوفًا . وقالوا : إنَّ من هذا البابِ قولَ اللهِ تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَكَّهُهُ وَفَخْلٌ
وَرَمَانٌ ﴾ [الرحمن : ٦٨] . أى : فيهما فاكهةٌ نخْلٌ ورمانٌ . وكذلك قالوا في قوله
تعالى : ﴿ وَمَلَكَيْتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ﴾ [البقرة : ٩٨] . يريدُ :
وملائكته جبريلَ وميكائيلَ . وهذا خلافُ ما تقدَّم ، وخلافُ ما رُوِيَ عن
عائشةَ ، وحديثُ عائشةَ أصحُّ . وكذلك روايةٌ من أثبتَ (الواو) في حديثِ
حفصةَ أصحُّ إسنادًا ، واللهُ أعلمُ . وحسبك بقولِ نافع : فرأيتُ الواوَ فيها .

وقد اختلفَ العلماءُ في الصلاةِ الوسطى ؛ فقالت طائفةٌ : الصلاةُ الوسطى
صلاةُ الصُّبْحِ . ومَن قال بهذا عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ ، وهو أصحُّ ما رُوِيَ عنه في
ذلك إن شاء اللهُ ، وعبدُ اللهِ بنُ عمرَ وعائشةُ على اختلافٍ عنهم في ذلك .
ورُوِيَ زهيرُ بنُ محمدٍ ومُضْعَبُ بنُ سعيدٍ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن ابنِ عمرَ
قال : الصلاةُ الوسطى صلاةُ الصُّبْحِ .

وذكرَ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ ، قال : أخبرنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ وعليُّ بنُ

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥ ، ٢/ ٥٨ ، والكشاف ١/ ١٣٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥١ ،
١٠٧/٥ بغير نسبة .

(٢) القرم : السيد العظيم . اللسان (ق ر م) .

(٣) بعده في ص ٤ : « قال » .

المَدِينِيَّ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ ^(١) .

قال أبو عمر : وهذا قول طائوس ، وعطاء ، ومجاهد ^(٢) . وبه قال مالك بن أنس وأصحابه .

ذكر إسماعيل ، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ثَوْرٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ ، تُصَلَّى فِي سَوَادٍ مِنَ اللَّيْلِ وَيَبَاضٍ مِنَ النَّهَارِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ الصَّلَوَاتِ تَقُوتُ النَّاسَ ^(٣) .

قال إسماعيل : وَحَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ .

قال إسماعيل : الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] . فَخُصَّتْ بِهَذَا النَّصِّ مَع أَنَّهَا مَنْفَرْدَةٌ بِوَقْتِهَا لَا يُشَارِكُهَا غَيْرُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا الْوَسْطَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَزَادَ غَيْرُهُ أَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَ غَيْرِهَا لَا فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَضُمَّهَا إِلَى

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٣٩٨- تفسير)، وابن أبي شيبة ٥٠٦/٢ من طريق عبد العزيز بن محمد به .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥٠٥/٢ ، وتفسير ابن جرير ٣٧٠/٤ ، والأوسط لابن المنذر ٣٦٧/٢ .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٧١/١ من طريق عبد العزيز بن محمد به .

التمهيد غيرها في وقت واحد .

قال أبو عمر : وقال قائلون : إن الصلاة الوسطى صلاة الظهر . روى ذلك عن زيد بن ثابت . وهو أثبت ما روى عنه . وروى ذلك أيضًا عن عبد الله بن عمر ، وعائشة ، وأبي سعيد الخدري ، على اختلاف عنهم . وروى أيضًا عن عبد الله بن شداد ، وعروة بن الزبير ، أنها الظهر ^(١) .

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : أخبرنا أبو داود ، قال : أخبرنا محمد بن المثنى ، قال : أخبرنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرنا شعبة ، قال : حدثني عمرو بن أبي حكيم ، قال : سمعت الزبير بن عروة عن عروة بن الزبير ، عن زيد بن ثابت قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها ، فنزلت : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ . وقال : « إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين » ^(٢) .

وروى شعبة أيضًا ، عن سعد بن إبراهيم ، قال : سمعت حفص بن عاصم يحدث عن زيد بن ثابت قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر ^(٣) .

القبس

(١) ينظر تفسير ابن جرير ٤ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، وشرح معاني الآثار ١ / ١٦٧ ، وسنن البيهقي ١ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) أبو داود (٤١١) - ومن طريقه البغوي (٣٨٩) - وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٥٧) ، وابن جرير ٤ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ عن ابن المثنى به ، وأخرجه أحمد ٤٧١ / ٣٥ (٢١٥٩٥) عن غندر به .

(٣) في النسخ : « عمر » . والمثبت من مصدرى التخريج . وينظر تهذيب الكمال ١٧ / ٧ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢ / ٥٠٥ ، وابن جرير ٤ / ٣٦٠ من طريق شعبة به .

وشعبة^(١)، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب^(٢)، عن ابن عمر^(٣)، عن زيد بن
التمهيد ثابت مثله^(٤).

ومالك، عن داود بن الحصين، عن ابن يربوع المخزومي، سميع زيد بن
ثابت، مثله^(٥).

وقال إسماعيل: من قال: إنها الظُّهْر. ذهب إلى أنها وسط النهار، أو لعل
بعضهم روى في ذلك أثراً فاتبعه.

قال أبو عمر: وقال آخرون: الصلاة الوسطى صلاة العصر. ومن قال
بذلك على بن أبي طالب^(٦)، لا خلاف عنه من وجه معروف صحيح. وقد روى
من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي
طالب، أنه قال: الصلاة الوسطى صلاة الصُّبْح. وحسين هذا متروك الحديث،
مدني، ولا يصح حديثه بهذا الإسناد. وقال قوم: إن ما أرسله مالك رحمه الله
في «موطئه»^(٧) عن علي بن أبي طالب في الصلاة الوسطى أنها الصُّبْح، أخذه
من حديث ابن ضميرة هذا؛ لأنه^(٨) لا يوجد عن علي إلا من حديثه. والصحيح
عن علي من وجوه شتى صحاح أنه قال في الصلاة الوسطى: صلاة العصر.

(١ - ١) سقط من: ص، م. والمثبت من مصدرى التخريج.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٠٥/٢، وابن جرير في تفسيره ٣٥٩/٤ من طريق شعبة به.

(٣) سيأتي في الموطأ (٣١٥).

(٤) سيأتي تخرجه ص ٤٢٤.

(٥) سيأتي في الموطأ (٣١٦).

(٦) في م: «إلا أنه».

وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ مِنْهُمْ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، وَشُتَيْرُ بْنُ شَكْلٍ ، وَيَحْيَى بْنُ الْجَزَّارِ ، وَالْحَارِثُ ^(١) وَالْأَحَادِيثُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ صَحَائِحٌ ثَابِتَةٌ أَصَانِيدُهَا حَسَنٌ .

ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زُرَّ ، قَالَ : قُلْتُ لِعُبَيْدَةَ : سَلْ عَلَيْنَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى . فَسَأَلَهُ ، قَالَ : كُنَّا نُرَاهَا الْفَجْرَ ، حَتَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ : «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَأَجْوَافَهُمْ وَيُوتَهُمْ نَارًا» ^(٢) .

وَمَنْ قَالَ أَيْضًا : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ . أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ الدُّوسِيُّ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَالضُّحَّاكِ بْنِ مَرْزَاحٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ^(٣) . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِمْ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْأَثَرِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ

(١) سَيِّئَاتِي تَخْرِيجُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ص ٤٢١ - ٤٢٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الدِّمِاطِيُّ فِي الصَّلَاةِ الْوَسْطَى (٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٣٩٠) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ ٤/ ٣٥١ ، ٣٥٢ ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٤٤٨/ ٢ (٢٣٧٤) ، وَابْنُ حَزْمٍ ٤/ ٣٦٠ ، ٣٦١ ، وَالدِّمِاطِيُّ فِي الصَّلَاةِ الْوَسْطَى (٦ ، ٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢١٩٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢/ ٥٠٤ ، وَأَحْمَدُ ٢/ ٢٨٤ (٩٩٠) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١/ ١٧٤ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١/ ٤٦٠ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِهِ . (٣) يَنْظُرُ مُصَنِّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢١٩٦) ، وَمُصَنِّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢/ ٥٠٤ - ٥٠٦ ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ جُرَيْرٍ ٤/ ٣٤٤ - ٣٥٨ .

عبدُ الملكِ بنُ حبيبٍ . ورَوَى ذلكَ أيضًا عن ابنِ عباسٍ ، وابنِ عمرَ ، وعائشةَ ، التمهيد
على اختلافٍ عنهم كما ذكرنا .

وأما حديثُ ابنِ عمرَ ، فرواهُ شعبَةُ ، عن أبي حَيَّانَ ، قال : سَمِعْتُ ابنَ عمرَ
سُئِلَ عن الصلاةِ الوسطى فقال : هي العصرُ ^(١) .

وأما حديثُ عائشةَ ، فرواهُ وكيعٌ ، عن محمدِ بنِ عمرو ، عن القاسمِ بنِ
محمدٍ ، عن عائشةَ قالت : هي العصرُ ^(٢) .

ورَوَى ذلكَ إسماعيلُ أيضًا ، عن محمدِ بنِ بكرٍ ، عن ابنِ مَهْدِيٍّ ، عن
محمدِ بنِ عمرو ، عن القاسمِ ، عن عائشةَ .

واحتجَّ من قال : إنها العصرُ . بما حَدَّثَنَاهُ عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال :
حدثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدثنا أبو داودَ ، قال : أَخْبَرَنَا عثمانُ بنُ أبي
شيبَةَ ، قال : أَخْبَرَنَا يحيى بنُ زكريا بنِ أبي زائدةَ ويزيدُ بنُ هارونَ ، عن هشامِ
ابنِ حسانَ ، عن محمدِ بنِ سيرينَ ، عن عبيدةَ ، عن عليٍّ ، أَنَّ رسولَ الله
ﷺ قال يومَ الخَنْدَقِ : «حَبَسُونَا عن الصلاةِ الوسطى صلاةِ العصرِ ، مَلَأَ اللهُ
ثِيوبَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا» ^(٣) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبَةَ ٥٠٥/٢ من طريق شعبَةَ به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبَةَ ٥٠٤/٢ ، وابن جرير ٣٤٦/٤ من طريق وكيع به .

(٣) أبو داود (٤٠٩) - ومن طريقه الدِّمَاطِي فِي الصلاةِ الوسطى (١٧) . وأخرجه أحمد ٣٩٢/٢

(١٢٢١) ، والبخاري (٤٥٣٣) ، وعبد بن حميد (٧٧- منتخب) ، والدارمي (١٢٦٨) من

طريق يزيد - وحده - به .

وحدثنا^(١) عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : أخبرنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا أبان بن يزيد ، قال : حدثنا قتادة ، أن أبا حسان أخبره عن عبيدة السلماني ، أنه سمع عليًا قال : إن رسول الله ﷺ قال يوم الخندق : «اللهم املأ قلوبهم وقبورهم نازًا كما حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس» .

ورواه شعبة ، عن قتادة ، عن أبي حسان ، عن عبيدة ، عن علي ، مثله مرفوعاً^(٢) .

وذكر إسماعيل القاضي ، قال : حدثنا محمد بن أبي بكر ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن حسان ، عن محمد ، عن^(٣) عبيدة السلماني ، عن علي ، عن النبي ﷺ ، أنه قال يوم الخندق : «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ، ملأ الله قلوبهم وقبورهم نازًا»^(٤) .

قال القاضي : أحسن الأحاديث المرفوعة في هذا الباب عن علي حديث هشام بن حسان ، عن محمد ، عن^(٣) عبيدة .

وحدثني محمد بن إبراهيم ، قال : أخبرنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا^(١)

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) أخرجه أحمد ٣٥٩/٢ (١١٥٠ ، ١١٥١) ، ومسلم (٦٢٧) ، والنسائي (٤٧٢) من طريق شعبة به .

(٣) في م : «بن» . والمثبت من مصادر التخريج .

(٤) أخرجه مسلم (٦٢٧/عقب ٢٠٢) من طريق محمد بن أبي بكر به ، وأخرجه أحمد ٢٨٧/٢

(٩٩٤) ، والبخاري (٤٥٣٣) من طريق يحيى بن سعيد به .

^(١) أحمدُ بنُ شعيبٍ ، قال : أخبرنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ ، قال : أخبرنا عيسى ، عن التمهيد الأعمش ، عن مسلمٍ ، عن شُتيرِ بنِ شَكَلٍ ، عن عليٍّ ، قال : شَغَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عن صلاةِ العصرِ حتى صَلَّاهَا بَيْنَ صَلَاتَيِ الْعِشَاءَيْنِ ، فقال : «شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوَسْطَى ، مَلَأَ اللَّهُ يُبُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا» ^{(٢)(٣)} .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قال : أخبرنا قاسمُ بنُ أصْبَغٍ ، قال : أخبرنا بكرُ بنُ حَمَّادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عن سَفِيَّانَ ، قال : حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ ، عن مُسْلِمِ أَبِي الضُّحَى ، عن شُتيرِ بنِ شَكَلٍ ، عن عليٍّ قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ : «شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، مَلَأَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَأَجْوَأَهُمْ نَارًا» ^(٣) .

وَرَوَى شُعْبَةُ أَيْضًا ، عن الْحَكَمِ ، عن يَحْيَى بنِ الْجَزَّارِ ، عن عليٍّ قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فُرْضَةٍ ^(٤) مِنْ فُرُضِ الْخَنْدَقِ ، فَقَالَ : «شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُطُونَهُمْ وَيُيُوتَهُمْ نَارًا» ^(٥) . قال شُعْبَةُ : لَمْ يَسْمَعْ يَحْيَى بنُ الْجَزَّارِ مِنْ عَلِيٍّ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) النسائي في الكبرى (٣٥٨) .

(٣) أخرجه أحمد ٢/٣٠٤ ، ٤٠٤ (١٠٣٦ ، ١٢٤٦) ، وأبو يعلى (٣٨٩) ، وابن جرير في تفسيره ٣٥٢/٤ من طريق سفيان به .

(٤) الْفُرْضَةُ مِنَ الْجِلْدِ : مَا انْحَدَرَ مِنْ وَسْطِهِ وَجَانِبِهِ ، وَفُرْضَةُ النَّهْرِ : مَشْرِعَتُهُ . النهاية ٣/٤٣٣ .

(٥) أخرجه أحمد ٢/٣٤٩ ، ٤٣٢ (١٣٠٦ ، ١١٣٢) ، ومسلم (٦٢٧) ، وأبو يعلى (٣٨٨) من طريق شعبة به .

وروى سفيان الثوري وإسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ويوم الحج الأكبر يوم النحر^(١) .

واحتج من قال : إنها الصبح . بحديث مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي يونس ، عن عائشة المذكور في هذا الباب . ويجوز أن يحتج به أيضا من قال : إنها الظهر . لأن قوله : (والصلاة الوسطى وصلاة العصر) . يقتضى أن الوسطى ليست صلاة العصر . وقد عارض بعض المتأخرين حديث عائشة هذا بحديث زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَلِيلًا ﴾^(٢) . قال : فهذا زيد بن أرقم يذكر أن الآية هكذا أنزلت ليس فيها : (وصلاة العصر) . وهو الثابت بين اللّوحيين بنقل الكافة . واحتج أيضا من قال : إنها العصر . بقول رسول الله ﷺ : «الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله»^(٣) . قالوا : فلم يخصها رسول الله ﷺ بالذكر إلا لأنها الوسطى التي خصها الله بالتأكيد . والله أعلم .

وروى عن قبيصة بن ذؤيب ، أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة المغرب ، ألا ترى أنها ليست بأقلها ولا أكثرها ، ولا تقصر في السفر ، وأن رسول الله ﷺ لم يؤخرها عن وقتها ، ولم يعجلها^(٤) . وهذا لا أعلمه قاله غير قبيصة .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٠٤/٢ ، وابن جرير ٣٤٢/٤ ، والدمياطي في الصلاة الوسطى (٤٨) من طريق سفيان به .

(٢) تخريجه في ٤٦٥/٣ .

(٣) تقدم في الموطأ (٢٠) .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٦٧/٤ .

٣١٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ [١٥١] أَسْلَمَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الموطأ
 رَافِعٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَكْتُبُ مَصْحَفًا لِحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ
 هَذِهِ آيَةَ فَأَذِنِّي : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ
 قَانِتِينَ ﴾ . فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذِنْتُهَا ، فَأَمَلْتُ عَلَى : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ
 وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) .

قال أبو عمر : كُلُّ مَا ذَكَرْنَا قَدْ قِيلَ فِيهَا وَصَفْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا ، وَهُوَ أَعْلَمُ التمهيد
 بِمُرَادِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ . وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ
 وَسَطَى ؛ لِأَنَّ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ صَلَاتَيْنِ وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ ^(١) ، كَمَا قَالَ زَيْدُ
 ابْنُ ثَابِتٍ فِي الظَّهْرِ ، وَالْحَافِظَةُ عَلَى جَمِيعِهِنَّ وَاجِبٌ . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وعن زيد بن أسلم ، عن عمرو بن رافع ، أنه قال : كُنْتُ أَكْتُبُ مَصْحَفًا الاستذكار
 لِحَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَثَلٍ مَعْنَاهُ ^(٢) . قَالَ : فَأَمَلْتُ عَلَى : (حَافِظُوا عَلَى
 الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) ^(٣) وَلَمْ يَرْفَعْ حَدِيثَ
 حَفْصَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

القبس

(١) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمْرِيُّ لِإِمَامٍ مَا وَرَاءَ
 الْبَحْرِ ، وَإِنَّمَا لِإِحْدَى الْكِبَرِ ، إِذْ اخْتَارَ مَعَ إِطْلَاعِهِ وَحِفْظِهِ ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ
 وَلَا أَثَرٍ . تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٤٣٤ / ١ .

(٢) يَعْنِي حَدِيثَ عَائِشَةَ الْمَرْفُوعَ الْمُتَقَدِّمَ بِرَقْمِ (٣١٣) .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٩٩) ، ورواية أبي مصعب (٣٤٩) . وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي
 مُسْنَدِ مَالِكٍ - كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٢٣ / ٢٢ - وَأَبُو عَبِيدٍ فِي الْفَضَائِلِ ص ١٦٥ ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي
 شَرْحِ الْمَعَانِي ١ / ١٧٢ ، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي الْمَصَاحِفِ ص ٨٦ ، ٨٧ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ١ / ٤٦٢ ، وَالدِّمِيَاطِيُّ
 فِي الصَّلَاةِ الْوُسْطَى (١١١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

٣١٥ - مالك ، عن داود بن الحصين ، عن ابن يَزْبُوع المخزومي ، أنه قال : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الظَّهِيرِ ^(١) .

٣١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، كَانَا يَقُولَانِ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصَّبْحِ .

قال يحيى : قال مالك : وقول علي وابن عباس أحب ما سمعتُ إليَّ في ذلك .

ذكر مالك في «موطئه» أنه بلغه عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، أنهما كانا يقولان : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصَّبْحِ ^(٢) .

وهذا صحيح عن ابن عباس من وجوه صحاح ثابتة عنه ، وغير صحيح عن علي .

ولا يوجد هذا القول في الصلاة الوسطى عن علي إلا من طريق حسين بن عبد الله بن ضَمِيرَةَ ، عن أبيه ، عن جده ضَمِيرَةَ بن أبي ضَمِيرَةَ ، عن علي رضي الله عنه . وحسين هذا متروك الحديث مجتمع على ضعفه .

روى حديث حسين هذا عنه إسماعيل بن أبي أويس ، ويحيى بن يحيى

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٩٨) ، وبرواية أبي مصعب (٣٥١) . وأخرجه عبد الرزاق

(٢١٩٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٦٧/١ من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٠) . وأخرجه البيهقي ٤٦١/١ من طريق مالك به .

الأندلسي ، وغيرهما .

والمحفوظ المعروف عن علي أنها صلاة العصر ، وسند كثر هذا عنه فيما بعد إن شاء الله .

ولنما قول ابن عباس في الصلاة الوسطى أنها صلاة الصبح ، فمعلوم عنه ذلك من طرق كثيرة ؛ منها ما حدثناه إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي ، قال : حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان ، قال : حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك ، قال : حدثنا أبو مزوان العثماني ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن ثور بن زيد الديلي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه كان يقول : الصلاة الوسطى صلاة الصبح ، تُصلّى في سواك من الليل وبياض من النهار ، وهي أكثر الصلاة تفوت الناس ^(١) .

وذكره إسماعيل بن إسحاق ، عن إبراهيم بن حمزة ، عن الدراوردي بإسناده مثله .

قال إسماعيل : وحدثنا به محمد بن أبي بكر ، قال : حدثنا عبد الله بن جعفر ، عن ثور بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، مثله .

قال إسماعيل : وحدثنا إبراهيم بن حمزة أيضا وعلي بن المديني ^(٢) ، قالا :

(١) تقدم تخريجه ص ٤١٧ .

(٢) في النسخ : « المديني » . وينظر تهذيب الكمال ١٨ / ١٩١ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصَّبْحِ^(١).

قال إسماعيل: يدلُّ على قول ابن عباس وابن عمر في ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَرَأَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. فَخُصَّتْ صَلَاةُ الصَّبْحِ بهذا النصِّ مع أنها منفردةٌ بوقتها، ولا يشارِكها غيرها في وقتها^(٢)، ولا تجمعُ مع غيرها في سفرٍ ولا حضرٍ، فدلَّ على أنها الوسطى. واللَّه أعلم.

قال أبو عمر: قد اختلف عن ابن عمر في هذا^(٣)، وعن عائشة أيضًا؛ قد رُوي عنها الصبح^(٤)، ورُوي عنها العصر^(٥). وكذلك اختلف عن ابن عباس في أنها الصبح والعصر جميعًا^(٦). إلا أن الرواية عنه أنها الصبح من رواية أهل المدينة، وهي أثبتُّ عنه عندنا، واللَّه أعلم. ومَن قال: إنها صلاةُ الصبح. طاووس،

(١) تقدم تخريجه ص ٤١٧.

(٢) في م: «هذا الوقت».

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٥٠٥، ٥٠٦ وتفسير الطبري ٤/٣٦١، ٣٧١، والأوسط لابن المنذر ٢/٣٦٧.

(٤) ينظر كشف المغطى للدمياطي ص ١٢٣.

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٢٠١، ٢٢٠٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٥٠٤، ٥٠٦.

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٢٠٧)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٥٠٤، ٥٠٦، والأوسط لابن المنذر ٢/٣٦٦، ٣٦٧، وشرح معاني الآثار ١/١٧٠، ١٧٢.

وعطاء، ومجاهد^(١). وبه قال مالك، وأصحابه. الاستذكار

وقال آخرون: الصلاة الوسطى صلاة الظهر. روى ذلك عن زيد بن ثابت، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك. وروى أيضاً عن ابن عمر، وعائشة، وأبي سعيد الخدري، على اختلاف عنهم، أنها الظهر. وروى ذلك أيضاً عن عبد الله بن شداد وعروة بن الزبير^(٢). وقد ذكرنا الطرق بذلك عن زيد بن ثابت في «التمهيد»^(٣).

وهو عند مالك، عن داود بن الحصين، عن ابن يربوع المخزومي، عن زيد بن ثابت^(٤). وقال إسماعيل: من قال: إنها الظهر. ذهب إلى أنها وسط النهار، أو لعل بعضهم روى في ذلك أثراً فأتبعه.

وقال آخرون: الصلاة الوسطى صلاة العصر. وروى ذلك عن النبي ﷺ، رواه عنه جماعة من أصحابه؛ منهم علي بن رضوان الله عليه وغيره. رواه عن علي بن يحيى بن الجزار، وشطي بن شكلي، وزر بن حبيش، والحارث الهمداني^(٥) عن علي قال: قال رسول الله ﷺ يوم الخندق: «شغلونا عن

(١) تقدم ص ٤١٧.

(٢) تقدم تخريجه ص ٤١٨.

(٣) تقدم ص ٤١٨، ٤١٩.

(٤) تقدم في الموطأ (٣١٥).

(٥ - ٥) في الأصل بياض بمقدار كلمتين تقريباً. وفي م: «والأحاديث في ذلك صحاح ثابتة =

الاستدكار

الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا». هذا لفظ أحدهم، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وقد ذكرنا ذلك في «التمهيد»^(١). ومن قال: إنها العصر. علي بن أبي طالب، روى ذلك عنه من وجه. وأبو أيوب الأنصاري، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، علي اختلاف عنهم، وعن عائشة، علي اختلاف عنها. وهو قول عبدة السلماني، والحسين البصري، ومحمد بن سيرين، والضحاك بن مزاحم، وسعيد بن جبيرة^(٢). وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهما، وأكثر أهل الأثر. وروى عن ابن عباس خلاف الرواية الأولى. وقد ذكرنا في «التمهيد» الطرق عن علي، وعائشة، وابن عمر، وأبي سعيد، وابن عباس، بالاختلاف عنهم^(٣).

واحتج من قال: إنها العصر. بقوله ﷺ: «الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله»^(٤). فخصها بالذكر والتأكيد، كما قال تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى

القبس

= أسانيدنا حسان. ذكر إسماعيل قال: أخبرنا محمد بن أبي بكر قال: حدثنا يحيى وعبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن زر قال: قلت لعبيدة: سل عليا عن الصلاة الوسطى فسأله قال: كنا نراها الفجر حتى سمعت. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(١) تقدم ص ٤٢٠ - ٤٢٣.

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٢٠.

(٣) تقدم - ٤٢٥.

(٤) تقدم في الموطأ (٢٠).

الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴿ [البقرة: ٢٣٨] . تأكيدًا لها وتعظيمًا ، والله الاستذكار أعلم . واحتج أيضًا بحديث زيد بن أرقم ، قال : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] . فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . قالوا : فهذا زيد ابن أرقم يذكر أن الآية هكذا أنزلت ، ليس فيها : وصلاة العصر ، وهو الثابت بين اللوحين ^(١) بنقل الكافية .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسيد ، قال : حدثنا بكر بن محمد ابن العلاء القشيري ، قال : حدثنا زياد بن الخليل ، قال : ^(٢) حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى القطان ، قال : ^(٣) حدثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن الحارث بن شبيل ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن زيد بن أرقم ، قال : كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم أحدهنا صاحبه في حاجته ، حتى نزلت هذه الآية : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ ﴾ . فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام ^(٤) .

ومما يؤكد أنها العصر حديث عمارة بن ربيعة ، قال : سمعت رسول الله

(١) في النسخ : «الوحين» . والمثبت كما تقدم ص ٤٢٤ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) ليس في : الأصل ، م . والمثبت مما تقدم في ٤/٤٧٠ ، وينظر تهذيب الكمال ٣/٦٩ .

(٤) تقدم تخريجه في ٤/٤٧٠ ، ٤٧١ .

ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^(١).

وهذا الحَضُّ يَتَّبِعُ يَقْتَضِي صَلَاةَ الصُّبْحِ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ . والاختلافُ القَوِيُّ فِي الصَّلَاةِ الْوَسْطَى إِنَّمَا هُوَ فِي هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ ، وَمَا رُويَ فِي الصَّلَاةِ الْوَسْطَى فِي غَيْرِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ . وَقَدْ رَوَى عَاصِمٌ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿ وَسَيِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ [ق : ٣٩] . قَالَ : الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ . يَعْنِي الصُّبْحَ وَالْعَصْرَ . وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ^(٢) . وَقَالَ آخَرُونَ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْمَغْرِبِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ ، وَقَالَ : أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَقْلَبُهَا رُكْعَاتٍ وَلَا أَكْثَرُهَا ، وَأَنَّهَا لَا تُقْصَرُ فِي السَّفَرِ^(٣) ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُؤَخِّرْهَا عَنْ وَقْتِهَا وَلَمْ يُعَجِّلْهَا^(٤) !؟

قَالَ أَبُو عَمَرَ : كُلُّ مَا ذَكَرْنَا قَدْ قِيلَ فِيهَا وَصَفْنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِهِ مِنْ قَوْلِهِ ذَلِكَ تَبَارَكَ اسْمُهُ . وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ وَسَطَى ؛ لِأَنَّ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا صَلَاتَيْنِ^(٥) وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ^(٥) فَهِيَ وَسَطَى ، وَالْحَافِظَةُ عَلَى جَمِيعِهِنَّ وَاجِبَةٌ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١) أخرجه أحمد ٤٥٦/٢٨ (١٧٢٢٠) ، ومسلم (٢١٣/٦٣٤ ، ٢١٤) ، وأبو داود (٤٢٧) .

(٢) ينظر تفسير الطبري ٤٦٧/٢١ .

(٣) في الأصل : «الصلاة» . والمثبت مما تقدم ص ٤٢٤ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٢٤ .

(٥ - ٥) سقط من : م .

الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد

٣١٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مُشْتَمِلًا بِهِ ، فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاضِعًا طَرْفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى التَّمْهِيد
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاضِعًا طَرْفَيْهِ
عَلَى عَاتِقَيْهِ ^(١) .

الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

رَأَى عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا .

هَيْئَاتُ اللَّبَاسِ كَثِيرَةٌ ، وَزَدَ مِنْهَا هَلْهَنًا خَمْسُ هَيْئَاتٍ ؛ التَّفَاعُ ، وَهُوَ الْاِشْتِمَالُ الَّذِي يُشْتَرَكُ فِيهِ الرَّأْسُ . وَالتَّحَافُ ، وَهُوَ اللَّبَاسُ الْمَطْلُوقُ مِنْ غَيْرِ تَفَارِيجَ . وَالاِشْتِمَالُ ، وَ^(٢) هُوَ تَغْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَلْبُوسِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ ؛ صَمَاءً وَمُنْفَرَجٍ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٢) . وأخرجه النسائي (٧٦٣) ، وأبو عوانة (١٤٦٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ٣٨١/١ ، والطبراني (٨٢٧٢) من طريق مالك به .
(٢) سقط من : ج ، م .

لم يُخْتَلَفَ عن مالك في إسناده الحديث ولفظه ، وكذلك رواه جماعة أصحاب هشام ، كما رواه مالك بإسناده ، وقد روى ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن أبي أمية أخى أم سلمة ، أنه أبصر رسول الله ﷺ يصلي في بيت أم سلمة ملتجئاً في ثوب .

واختلف في تفسير اشتغال الصائم ؛ فقليل : هو أن يلبس الثوب فيشتري به ^(١) ويكون فزجه مكشوقاً ^(٢) . والثاني : أن تكون يده تحته ، ولا يتخذ لها مخرجاً . والصلاة في الأول لا تجوز ، والنهي فيها على التحريم ، والنهي في الثاني على الكراهية ^(٣) ؛ لأنه ذريعة إلى أن ينسقط الثوب فينكشيف الفرج ، إلا أن يكون تحته إزار أو ^(٤) سراويل ، فإن النهي ينسقط حراماً و ^(٥) مكروهاً ، فإن كان ليس تحته ثوب ، فليشتغل به على بدنه ، وليجعل طرفيه مخالفاً على عاتقيه ، وليعقده على عنقه ، وليفعل كما قال النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع : « زره ولو بشوكة » ^(٦) . فإن لم يجعل طرفيه على عاتقيه وشده تحت ذراعيه ، فهو الاضطباع ؛ افتعال من الضبع ، فإن شده كذلك وهو جالس من الركبة إلى الفقا ، فهو الاختباء . وهذا تنبيه على وجوب ستر العورة في الصلاة ، وقد تقدم القول فيها ، وأقل ما يجزئ ^(٧) في الصلاة ^(٧) ثوب واحد

(١) بعده في م : « قد » .

(٢) في ج ، م : « منكشفاً » .

(٣) في م : « الكراهية » .

(٤) في م : « و » .

(٥) في م : « أو » .

(٦) سيأتي تخريجه ص ٤٤٦ .

(٧ - ٧) في ج : « الصلاة في » ، وفي م : « فيه الصلاة » .

ذكره ابنُ أبي مُدَيْكٍ ، عن ابنِ أبي الزُّنَادِ^(١) ، وهذا عندي ، والله أعلم ، التمهيد
خطأً ، والقول قولُ مالكٍ ، وكذلك رواه الناسُ عن هشامٍ ، كما رواه مالكٌ ،
وروايةُ هشامٍ أولى من روايةِ ابنِ أبي الزُّنَادِ عندهم ، وابنُ أبي الزُّنَادِ^(٢) ضعيفٌ
لا يُحتجُّ به وبما خولفَ فيه أو انفردَ به ، ولو انفردَ بروايته هذه لكان الحديثُ
مرسلًا ؛ لأنَّ عروةَ لم يدركَ عبدَ اللهِ بنَ أبي أميةَ أخا أُمِّ سلمةَ ؛ لأنه استشهدَ
يومَ الطائفِ ، شهدَ مع رسولِ اللهِ ﷺ المشهدَ ورُميَ بسهمٍ يومئذٍ فماتَ منه
بعدَ ذلك .

وقال الأخفشُ : الاشتِمَالُ أن يلتفَّ الرجلُ بِرِدَائِهِ وبِكِسَائِهِ من رأسِهِ إلى
قَدَمَيْهِ ، يَرُدُّ طَرَفَ الثوبِ الأيمنَ على مَنكِبِهِ الأيسرِ ، فهذا هو الاشتِمَالُ .

قال : وقد حَدَّثَنَا عُبيدُ اللهِ بنُ موسى ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبيه ،
عن عمرَ بنِ أبي سلمةَ قال : رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يصلي في ثوبٍ واحدٍ

يَشْتَرُهَا . وقد رَوَى أبو الفرجِ عن مالكٍ ، أن البدَنَ كُلَّهُ عَوْرَةٌ في الصلاةِ مِنَ الرجلِ ،
وهي روايةٌ ضعيفةٌ . وقد صَلَّى جابرٌ في ثوبٍ واحدٍ مُؤْتَرِزًا به ، وثيابه على
المِشْجَبِ^(٣) ، وقال لَمَنْ أَنْكَرَ عليه : إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِإِرَانِي^(٤) أَحَقُّ مِنْكَ^(٥) .

(١) أخرجه أحمد ٢٥٩/٢٦ (١٦٣٤٢) من طريق ابن أبي الزناد به ، وينظر علل ابن أبي حاتم
٨٧ ، ٨٦/١ .

(٢) بعده في م : « عبد الرحمن » .

(٣) المشجب : عيدان تُضمُّ رءوسها ، ويفرَّج بين قوائمها ، وتوضع عليها الثياب . النهاية ٤٤٥/٢ .

(٤) بعده في د ، م : « من هو » .

(٥) أخرجه البخاري (٣٥٢) ، ومسلم (٣٠٠٨) .

٣١٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ
الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : [٥٠٢] « أَوْ لِكُلِّكُمْ
ثَوْبَانِ ؟ » .

التمهيد قد خالفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ^(١) . قال : وهذا هو التَّوَشُّعُ ، وهو أن يأخذَ طَرَفَ
الثَّوْبِ الْأَيْسَرَ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ الْيُسْرَى فَيُلْقِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُلْقِي
طَرَفَ الثَّوْبِ الْأَيْمَنِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ . قال : فهذا
هو التَّوَشُّعُ الَّذِي جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
مَتَوَشَّعًا بِهِ .

وقد مَضَى الْقَوْلُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْعِبًا مُمَهَّدًا فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ سَائِلًا
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ ؟ » ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري (٣٥٤) ، وأبو عوانة (١٤٦٣) ، والبيهقي ٢٣٧/٢ من طريق عبيد الله بن موسى به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦٠) ، وبرواية أبي مصعب (٣٥٤) . وأخرجه البخاري (٣٥٨) ، ومسلم (٢٧٥/٥١٥) ، وأبو داود (٦٢٥) ، والنسائي (٧٦٢) من طريق مالك به .

لم يَخْتَلِفِ الرواةُ عن مالكٍ في إسنادهِ هذا الحديثِ ولا متنه .
 ورواه معمرٌ، عن الزهرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثله سواءً^(١) .
 وكذا رواه ابنُ جريج^(٢) .
 ورواه يونس، وعقيل، عن ابنِ شهاب، عن سعيد وأبي سلمة^(٣)، عن أبي
 هريرة، عن النبي ﷺ مثله^(٤) .

ورواه ابنُ سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله سواءً^(٥) .
 وهذا الحديثُ حجةٌ لإجازة الصلاة في ثوبٍ واحدٍ . فكلُّ ثوبٍ سَتَرَ العورةَ
 والفَخِذَينِ مِنَ الرجلِ جازَتْ الصلاةُ فيه على ظاهرِ الحديثِ ؛ لأنَّه يقعُ عليه اسمُ
 ثوبٍ ، وقد أجمعوا أنَّ مَنْ صَلَّى مستورَ العورةِ ، فلا إعادةَ عليه .
 فإنَّ كانت امرأةٌ ، فكلُّ ثوبٍ يُغَيِّبُ ظهورَ قَدَميها ، ويستُرُ جميعَ جسدِها
 وشعرِها ، فجائزٌ لها الصلاةُ فيه ؛ لأنها كلُّها عورةٌ إلَّا الوجهَ والكفَّينِ ، على

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٤)، وأحمد ٤٩/١٣ (٧٦٠٦) عن معمر به .
 (٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٤)، وأحمد ٤٩/١٣ (٢٢٨، ٧٦٠٦، ٧٨٣٠)، والطحاوي في
 شرح المعاني ٣٧٩/١ من طريق ابن جريج به .
 (٣) في م : « ابن » .
 (٤) أخرجه مسلم (٥١٥) عقب (٢٧٥) من طريق يونس وعقيل به .
 (٥) أخرجه أحمد ٦١/١٢، ٢٦٣/١٦، ٢٨٤ (٧١٤٩، ١٠٤١٨، ١٠٤٦٤)، والبخاري
 (٣٦٥)، ومسلم (٢٧٦/٥١٥)، من طريق محمد بن سيرين به .

هذا أكثر أهل العلم، وقد أجمعوا على أن المرأة تكشف وجهها في الصلاة والإحرام، وقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، وهو قول الأوزاعي وأبي ثور: على المرأة أن تغطي منها ما سوى وجهها وكفيها. وقال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: كل شيء من المرأة عورة، حتى ظفرها.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا الفضل بن الصباح، قال: حدثنا عبد الله بن رجاء، عن ابن عجلان، عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن،^(١) عن أبي بكر بن عبد الرحمن^(٢)، قال: كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها^(٣).

قال أبو عمر: قول أبي بكر هذا خارج عن أقاويل أهل العلم؛ لإجماع العلماء على أن للمرأة أن تغطي المكتوبة ويدها ووجهها مكشوف ذلك كله منها، تبشّر الأرض به. وأجمعوا على أنها لا تغطي متنقبة، ولا عليها أن تلبس قفازين في الصلاة. وفي هذا أوضح الدلائل على أن ذلك منها غير عورة. وجائز أن ينظر إلى ذلك منها كل من نظر إليها بغير رية ولا مكروه. وأما النظر للشهوة، فحرام تأملها من فوق ثيابها لشهوة، فكيف بالنظر إلى وجهها مسفرة؟! وقد روى نحو قول أبي بكر بن عبد الرحمن عن أحمد بن حنبل: قال الأثرم: سئل

(١ - ١) سقط من: ص ٤.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤/٤٢٠ عن عبد الله بن رجاء به.

أحمد بن حنبل عن المرأة تصلّي وبعض شعرها مكشوف وقدمها؟ قال: لا يعجبني، إلا أن تغطّي شعرها وقدميها. قال وسمعتُه يُسأل عن أم الولد^(١) كيف تصلّي؟ فقال: تغطّي رأسها وقدميها؛ لأنها لا تباغ، وهي تصلّي كما تصلّي الحرّة. قال: وسمعتُه يُسأل عن الرجل يصلّي في قميص واحد غير مززور، فقال: ينبغي أن يزُرّه. قيل: فإن كانت لحيته تغطّي، ولم يكن القميص متسع الجيب، أو نحو هذا؟ فقال: إن كان يسيراً فجائز. قال: ولا أحب لأحد أن يصلّي في ثوب واحد^(٢) إلا أن يكون على عاتقه منه أو من غيره شيء. وقال^(٣) مالك: إن صلّت المرأة الحرّة وشعرها مكشوف، أو قدماها، أو صدرها، أعادت ما دامت في الوقت. وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد: تُعيد أبدأ إن انكشف شيء من شعرها، أو صدرها، أو صدور قدميها. وقال أبو حنيفة وأصحابه: قدم المرأة ليست بعورة، فإن صلّت وقدمها مكشوفة، فلا شيء عليها، وإن صلّت وجلّ شعرها مكشوف، فصلاتها فاسدة، وإن كان الأقل من شعرها مكشوفاً، فلا شيء عليها، وإن انكشف شيء منها غير ما ذكرنا، فصلّت بذلك، فصلاتها فاسدة، علّمت أم لم تعلم. وقال إسحاق: إن علّمت فسدت صلاتها، وإن لم تعلم فلا إعادة عليها. والأصل في هذا الباب أن أم سلمة سُئِلت: ماذا تصلّي فيه المرأة من الثياب؟ فقالت: تصلّي في الدرع والخمار السابغ، الذي يغيب ظهور

(١) في ص ٤: «الوليد».

(٢ - ٣) في م: «غير مززور؟ فقال: ينبغي أن يزُرّه. قيل: فإن كانت لحيته».

قدميها^(١). وعن عائشة^(٢) وميمونة^(٣) مثل ذلك ؛ درع وخمار . وهذه الآثار عن أم سلمة ، وعائشة ، وميمونة في « الموطأ » ؛ فحديث عائشة من بلاغات مالك ، وحديث ميمونة عن الثقة عنده ، عن بكير بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن عبيد الله الخولاني ، عن ميمونة ، أنها كانت تصلّي في درع وخمار ، دون إزار . وحديث أم سلمة رواه مالك ، عن محمد بن زيد بن قنفذ ، عن أمه ، سألت أم سلمة : ماذا تصلّي فيه المرأة من الثياب ؟ فقالت : تصلّي في درع وخمار سابغ إذا غيّب ظهور قدميها . وقد روى حديث أم سلمة مرفوعاً ،^(٤) والذين وقفوه^(٥) على أم سلمة أكثر وأحفظ ؛ منهم مالك ، وابن إسحاق ، وابن أبي ذئب ، وبكر بن مضر ، وحفص بن غياث ، وإسماعيل بن جعفر ، كلهم رووه عن محمد بن زيد ، عن أمه ، عن أم سلمة ، موقوفاً^(٥) . قاله^(٦) أبو داود . ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، عن محمد بن زيد ، عن أمه ، عن أم سلمة ، أنها سألت النبي ﷺ . فذكره^(٧) . عبد الرحمن هذا ضعيف عندهم ، إلا أنه قد خرج البخاري بعض حديثه . والإجماع في هذا الباب أقوى من الخبر فيه .

وحدّثنا عبد الوارث ، قال : حدّثنا قاسم ، قال : حدّثنا جعفر بن محمد ،

(١) سيأتي في الموطأ (٣٢٤) .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٢٣) .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٢٥) .

(٤ - ٤) في ص ٤ : « الذي رفعوه » .

(٥) في ص ٤ : « مرفوعاً » .

(٦) في النسخ : « قال » . وينظر أبو داود ١/ ١٧١ ، وتحفة الأشراف ١٣/ ٦٣ (١٨٢٩١) .

(٧) أخرجه أبو داود (٦٤٠) ، والحاكم ١/ ٢٥٠ من طريق عبد الرحمن به .

قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، قال : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ،
عن صفية بنت الحارث ، عن عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « لا يقبل الله
صلاةً حائضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »^(١) .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في تأويل قول الله عز وجل : ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور : ٣١] . فزوى عن ابن عباس وابن عمر : ﴿إِلَّا
مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ : الوجه والكفان . وزوى عن ابن مسعود : ﴿مَا ظَهَرَ
مِنْهَا﴾ : الثياب ، قال : لا يُبْدِيَنَّ قُرْطًا ، ولا قلادةً ، ولا سوارًا ، ولا خلخالًا ،
إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنَ الثَّيَابِ^(٢) . وقد زوى عن أبي هريرة في قوله تعالى : ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ . قال : الْقَلْبُ وَالْفَتْحَةُ .

رواه ابن وهب ، عن جرير بن حازم ، قال : حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَنَّ أَبَا
هَرِيرَةَ كَانَ يَقُولُ ، فذكره . قال جرير بن حازم : الْقَلْبُ : السَّوَارُ ، وَالْفَتْحَةُ^(٣) :
الْخَاتَمُ . وقال جابر بن زيد : هِيَ كُحْلٌ فِي عَيْنٍ ، أَوْ خَاتَمٌ فِي خِنْصِرٍ . وقال سعيد
ابن جبيرة : الْجَلْبَابُ وَالرِّدَاءُ . وعن عائشة مثل قول أبي هريرة^(٤) .

(١) أخرجه أحمد ٨٧/٤٢ ، ٢٩/٤٣ (٢٥١٦٧ ، ٢٥٨٣٤) ، وابن المنذر في الأوسط
(٢٤٠٣) ، من طريق عفان به ، وأخرجه أحمد ٢٨/٤٣ ، ٢٩ ، ٢٨٢ (٢٥٨٣٣ ، ٢٦٢٢٦) ،
وأبو داود (٦٤١) ، والترمذي (٣٧٧) ، وابن ماجه (٦٥٥) ، وابن حبان (١٧١١) ، من طريق
حماد بن سلمة به .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣/٤ ، ٢٨٤ ، وتفسير ابن جرير ٢٥٦/١٧ - ٢٥٩ .

(٣) بعده في م : « و » .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٣/٤ ، وابن جرير ٢٦٠/١٧ .

وقد رُوِيَ عن ابن مسعود، ولا يصحح: البنان، والقرط، والدملج^(١)، والخلخال، والقلادة^(٢). يريد موضع ذلك، والله أعلم. واختلف التابعون فيها أيضًا على هذين القولين، وعلى قول ابن عباس وابن عمر الفقهاء في هذا الباب، فهذا ما جاء في المرأة وحكمها في الاستار في صلاتها وغير صلاتها.

وأما الرجل فإن أهل العلم يستحبون أن يكون على عاتق الرجل ثوب إذا لم يكن مترزا؛ لئلا تقع عينه على عورة نفسه، ويستحبون للواحد المطبق على الثياب، أن يتجمل في صلاته ما استطاع بثيابه، وطيبه، وسواكه. قال معمر، عن أيوب، عن نافع: رآني ابن عمر أصلي في ثوب واحد، فقال: ألم أكسك ثوبين؟ قلت: بلى. فقال: أرايت لو أرسلتكَ إلى فلان، أكنت ذاهبًا في هذا الثوب؟ قلت: لا. قال^(٣): فالله أحق أن^(٤) تزين له. أو: من تزينت له^(٥). وقد جاء عن النبي ﷺ مثل هذا. ومحملة عندنا على الأفضل، ولا سيما إن كان إمامًا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:

(١) الدملج والدملوج: المِقَصْدُ من الحُلِيِّ. النهاية ١٣٤/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ٢٥٧٣/٨، ٢٥٧٤.

(٣) في م: «قلت».

(٤) في م: «من».

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٣٩١) عن معمر به.

التمهيد حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ السَّكَنِ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ - عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيَّةِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَصَلِّيَ فَلْيَتَزَوَّذْ وَلْيَتَوَدَّ»^(١).

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَيَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ بْنُ أَصْبَغٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِزْزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: شَعَّلَنِي شَيْءٌ، فَجَاءَ ابْنُ عَمْرٍ وَأَنَا أَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. قَالَ: فَأَمَهَّلَنِي حَتَّى فَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ تُكْسَ ثَوْبَيْنِ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَلَوْ أُرْسِلْتَ خَارِجًا مِنَ الدَّارِ أَكُنْتَ تَذْهَبُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَزَيَّنَ لَهُ أَمِ النَّاسُ؟ قُلْتُ: بَلَى اللَّهُ. قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ أَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ثَوْبَيْنِ، فَلْيَصِلْ فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا وَاحِدًا، فَلْيَتَزَوَّذْ بِهِ ائْتَرَا، وَلَا يَشْتَمِلِ اسْتِمَالُ الْيَهُودِ»^(٢).

(١) أخرجه البيهقي ٢/٢٣٥ من طريق المثني وعبيد الله به، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٣٧٨،

وابن حبان (١٧١٣) من طريق عبيد الله بن معاذ به.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٥٦.

وفى قوله ﷺ: «أَوَلِكُلُّكُمْ ثوبان؟». دليل على أن من كان معه ثوبان يتزوّ بالواحد، ويلبّس الآخر، أنّه حسنٌ في الصلاة، وإنما قلنا: حسنٌ. ولم نقل: واجبٌ. لأنّ رسولَ الله ﷺ وأصحابه، قد صلّوا في ثوبٍ واحدٍ ومعهم ثيابٌ، وحسبك بأبي هريرة، وهو راوى هذا الحديث.

ذكر مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، أنّه قال: سئل أبو هريرة: هل يصلي الرجل في ثوبٍ واحد؟ قال: نعم. فقيل له: هل تفعل أنت ذلك؟ قال: نعم، إنني لأصلي في ثوبٍ واحد، وإن ثيابي لعلّى المشجب^(١). وقد حدّثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدّثنا أبو سعيد بن الأعرابي، قال: حدّثنا الحسن بن محمد الزعفراني، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على منكبیه منه شيء»^(٢).

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا محمد بن الجهم السمرّي، قال: حدّثنا جعفر بن عون، قال: أنبأنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، قال: رأيت رسولَ الله ﷺ في بيت أم سلمة يصلي في ثوبٍ واحد، واضعاً طرفيه على عاتقيه^(٣).

(١) سيأتي في الموطأ (٣١٩).

(٢) أخرجه أحمد ٢٥٧/١٢ (٧٣٠٧)، ومسلم (٥١٦)، وأبو داود (٦٢٦)، والنسائي (٧٦٨) من طريق ابن عيينة به.

(٣) أخرجه البيهقي ٢٣٧/٢ من طريق جعفر بن عون به. وتقدم في الموطأ (٣١٧).

وروى عكرمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى التمهيد أحدكم في ثوب فليخالف بطرفيه على عاتقيه»^(١). من حديث يحيى بن أبي كثير عن عكرمة.

قال أبو عمر: فهذه سنة الصلاة في الثوب الواحد إذا كان واسعاً، وإن كان ضيقاً فحديث جابر وحديث ابن عمر؛ أمّا حديث جابر، فرواه أبو حزرّة يعقوب ابن مجاهد، عن عبادة بن الوليد، قال: أنبأني جابر، أن رسول الله ﷺ قال له: «إن كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإن كان ضيقاً فاشدّه عليك». وبعضهم يقول فيه: «فاشدّه على حقوك»^(٢). وعند مالك حديث جابر هذا بلاغاً عن جابر، عن النبي ﷺ، وقال في آخره: «وإن كان قصيراً فليترز به». وقد ذكرنا هذا الخبر في بلاغات مالك^(٣). والحمد لله.

وأمّا حديث ابن عمر، فرواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ - أو قال عمر - : «إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما، وإن لم يكن له إلا ثوب فليترز به، ولا يشتمل اشتمال اليهود»^(٤). وروى أبو المنيب عبيد الله العتكي، عن عبد الله بن يزيد، عن أبيه، قال:

(١) أخرجه أحمد ٤٣٣/١٢ (٧٤٦٦)، والبخاري (٣٦٠)، وأبو داود (٦٢٧)، من طريق يحيى ابن أبي كثير به.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٥٥.

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٢٢).

(٤) سيأتي تخريجه ص ٤٥٦.

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصَلَّى فِي سُرَاوِيلَ لَيْسَ عَلَيْهَا رَدَاءٌ^(١). وهذا خبر لا يُحتجُّ به لضعفه، ولو صحَّ كان معناه التَّدْبِ لِمَنْ قَدَّرَ، وقد جاء ما يعارضه؛ رَوَى أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ، بَعْضُهُ عَلَيْهَا^(٢). وهذا لا محالة دُونَ السَّرَاوِيلِ. وَيُرْذُهِ أَيْضًا حَدِيثُ جَابِرٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ؛ قَوْلُهُ: «وَلَوْ كَانَ ضَيْقًا فَلْيَتَرَزَّ بِهِ».

وَقَدْ رَوَى سَلْمَةُ بِنْتُ الْأَكْوَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «صَلِّ فِي قَمِيصٍ». وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي حَدِيثِ سَلْمَةَ هَذَا أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي أَتَصَيَّدُ أَفَأَصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَزُرَّةٌ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ»^(٣). وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ إِزَارُكَ وَاسِعًا فَتَوَشَّعْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَزْ بِهِ»^(٤). وَهَذِهِ الْآثَارُ كُلُّهَا تَبَيَّنُ لَكَ مَا قَلَنَاهُ وَفَسَّرْنَاهُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعَاوِيَةَ، وَسَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَطَاوُسٍ، وَمَجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ؛

- (١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٣٦)، وَابْنُ أَبِي حَصِينٍ ٢٣٦/٢، مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَتَكِيِّ بِهِ.
 (٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٧٥/٤٠، ٤٧٦، ٢٣٢/٤٣، ٢٣٣ (٢٤٤١٣)، وَابْنُ دَاوُدَ (٦٣١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَصِينٍ بِهِ.
 (٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥٠/٢٧، ٥١ (١٦٥٢٠)، وَابْنُ خَالِزٍ ٢٩٧/١، وَالنَّسَائِيُّ (٧٦٤)، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ.
 (٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣١١/١، وَابْنُ سَعْدٍ ٣٠/٣، وَابْنُ الْبَرِّ ٤٦٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ. وَيَنْظُرُ عَلِلُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٨٦/٣.

أنهم أجازوا الصلاة في القميص الواحد ، إذا كان لا يَصِفُ ^(١) . وهو قول عامة التمهيد فقهاء الأمصار في جميع الأقطار ، ومن العلماء من استحَبَّ الصلاة في ثوبين ، واستحبوا أن يكون المصلّي مخمَّرَ العاتقين ، وكرهوا أن يصلّي الرجل في ثوب واحد مؤتزراً به ، ليس على عاتقه منه شيء . إذا قَدَرَ على غيره ، وأجمع جميعهم أن صلاة من صلى بثوب يستر عورته جائزة . وكان الشافعي يقول : إذا كان الثوب ضيقاً يَزُرُّه ، أو يخلله بشيء ؛ لئلا يتجافى القميص ، فيرى من الجيب العورة ، وإن لم يفعل ورأى عورته ، أعاد الصلاة . وهو قول أحمد ، وقد رخص مالك في الصلاة في القميص محلول الإزار ليس عليه سراويل ولا إزار . وهو قول أبي حنيفة ، وأبي ثور ، وكان سالم يصلّي محلول الإزار ^(٢) . وقال داود الطائفي ^(٣) : إذا كان عظيم اللحية فلا بأس به . وأجمعوا على أن ستر العورة فرض واجب بالجملة على الآدميين . واختلفوا هل هي من فروض الصلاة أم لا ؟ فقال أكثر أهل العلم ، وجمهور فقهاء الأمصار : إنها من فروض الصلاة . وإلى هذا ذهب أبو الفرج عمر بن محمد المالكي ، واستدل بأن الله عز وجل قرن أخذ الزينة بذكر المساجد ، يعنى الصلاة ، والزينة المأمور بها في قول الله عز وجل : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ . [الأعراف : ٣١] : هي الثياب الساترة للعورة ؛ لأن الآية نزلت من أجل

- (١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ - ١٤٠٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢٦ - ٢٢٨ ، والأوسط لابن المنذر ٥/ ٦١ - ٦٣ .
 (٢) أخرجه الخطيب في الموضح ٢/ ٢٢٣ .
 (٣) داود بن نصير أبو سليمان الطائفي الكوفي ، ولد بعد المائة بسنوات ، وكان من كبار أئمة الفقه والرأى ، برع في العلم بأبى حنيفة . مات سنة اثنين وستين ومائة . سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٢ .

الذين كانوا يطوفون بالبيتِ عُراةً ؛ وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء .

وأخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حَدَّثَنَا حمزةُ بنُ محمدٍ ، قال : أنبأنا أحمدُ بنُ شعيبٍ ، قال : أنبأنا محمدُ بنُ بشارٍ ، قال : حَدَّثَنَا عُندَرٌ ، عن شعبةٍ ، عن سلمةٍ ، قال : سَمِعْتُ مسلماً البطينَ ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : كانتِ المرأةُ تطوفُ بالبيتِ وهى عُريانةٌ ، وتقولُ ^(١) :

اليومَ يبْدُو بعضُه أو كلُّه فما بَدَا منه فلا أحلُّه
فنزلت : ﴿يَبْنِيْءَآدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ^(٢) .

قال أبو عمر : لا يختلف العلماء بتأويل القرآن أنَّ قوله عز وجل : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ . نزلت فى القوم الذين كانوا يطوفون بالبيتِ عُراةً ؛ رَوَيْنَا عن مجاهدٍ ، وطاوسٍ ، وأبى صالحٍ ، ومحمد بنِ كعبٍ القرظيِّ ، ومحمد بنِ شهابٍ الزُّهريِّ ، فى ذلك معنى ما نورده بدخولِ كلامٍ بعضهم فى بعضٍ ، وأكثره على لفظِ ابنِ شهابٍ ، قال : كانت العربُ تطوفُ بالبيتِ عُراةً إلا الحُمْسَ ؛ قريشٌ وأحلافُهم ، فمن جاء من غيرهم وُضِعَ ثيابه ، فطافَ فى ثوبينِ أَحْمَسِيٍّ ؛ يستعيرُهما منه ، فإن لم يجد من يعيره استأجر من ثيابهم ، فإن لم يجد

(١) قال السهيلي : يذكر أن هذه المرأة هى ضباعة بنت عامر بن صعصعة . الروض الأنف ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٢) النسائي (٢٩٥٦) ، وفى الكبرى (٣٩٤٧ ، ١١١٨٢) . وأخرجه مسلم (٢٥/٣٠٢٨) ، عن ابن بشار به ، وأخرجه مسلم (٢٥/٣٠٢٨) ، وابن جرير ١٥٠/١٠ من طريق غندر به .

مَنْ يَسْتَأْجِرُ مِنْهُ ثَوْبَهُ مِنَ الْحُمْسِ ، وَلَا مَنْ يَعِيرُهُ ذَلِكَ - كَانَ بَيْنَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُلْقَى عَنْهُ ثِيَابُهُ وَيَطُوفَ غُرِيَانًا ، وَإِمَّا أَنْ يَطُوفَ فِي ثِيَابِهِ ؛ فَإِنْ طَافَ فِي ثِيَابِهِ أَلْقَاهَا عَنْ نَفْسِهِ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ ، وَحَرَّمَهَا عَلَيْهِ فَلَا يَقْرُبُهَا وَلَا يَقْرُبُهَا غَيْرُهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ الثَّوْبُ يَسْمَى اللَّقَى . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ ^(١) :

كَفَى حَزْنًا كَرَّيَ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ لَقِيَ بَيْنَ أَيْدِي الطَّائِفِينَ حَرِيمُ
وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ وَالرَّجُلُ سِوَاهُ ، إِلَّا أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَطْفَنَ بِاللَّيْلِ ، وَالرَّجَالُ
بِالنَّهَارِ ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ لَهَا هَيْئَةٌ وَجَمَالٌ ، فَطَافَتْ عَرِيَانَةً . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ كَانَ
عَلَيْهَا مِنْ ثِيَابِهَا مَا يَنْكَشِفُ عَنْهَا ، فَجَعَلَتْ تَقُولُ :

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ فَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا أُحِلُّهُ
فَكَانُوا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ : ^(٢) ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ قَدْ
أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرِّى سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِيَاسُ النَّقْوَى﴾ [الأعراف : ٢٦] ؛ لِأَنَّهُمْ
كَانُوا يَطُوفُونَ عَرَاءَ . وَنَزَلَتْ ^(٣) : ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ .
وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا فَنَادَى : «أَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرِيَانٌ» ^(٤) .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ : كَانَتْ قَرِيشٌ تَطُوفُ عَرَاءَ ، وَلَا يَلْبَسُ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا طَافَ
فِيهِ ^(٤) . وَقَالَ غَيْرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) البيت في اللسان (ح ر م) غير منسوب .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) ينظر تفسير ابن جرير ١٠/١٥٢ - ١٥٤ .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٠/١٢٠ ، ١٢١ .

وقال أبو عمر: استدللَّ مَنْ جعل سترَ العورةِ مِنْ فرائضِ الصلاةِ بالإجماعِ على إفسادٍ^(١) مَنْ تركَ ثوبَهُ وهو قادرٌ على الاستتارِ به وصلَّى غريباً. وقال آخرون: سترُ العورةِ فرضٌ عن أعينِ المخلوقين، لا مِنْ أجلِ الصلاةِ، وسترُ العورةِ سنَّةٌ مؤكدةٌ مِنْ سننِ الصلاةِ، ومن تركَ الاستتارَ وهو قادرٌ على ذلك وصلَّى غريباً فسدت صلاتُهُ؛ كما تفسدُ صلاةٌ مَنْ تركَ الجلِسةَ الوسطىَ عامداً وإن كانت مسنونةً. وليكلا الفريقين اعتيلاً يطولُ ذكرُهُ، والقولُ الأولُ أصحُّ في النظرِ، وأصحُّ أيضاً مِنْ جهةِ الأثرِ، وعليه الجمهورُ. واختلفوا في العورةِ مِنَ الرُّجُلِ ما هي؟ فقال الشافعيُّ، وأبو حنيفةٌ وأصحابُهما، والأوزاعيُّ، وأبو ثورٍ: ما دونَ الشُرَّةِ إلى الركبةِ عورةٌ. وقال أبو حنيفةٌ: الركبةُ عورةٌ. وقال الشافعيُّ: ليست الشُرَّةُ ولا الرُّكبتان مِنَ العورةِ. وحكى أبو حامدٍ الترمذِيُّ أنَّ^(٢) للشافعيِّ في السرةِ قولين، واختلف المتأخرونَ مِنْ أصحابِهِ في ذلك أيضاً على ذَيْنِكَ القولين؛ فطائفةٌ قالت: الشُرَّةُ مِنَ العورةِ. وطائفةٌ قالت: ليست الشُرَّةُ عورةً. وقال عطاءٌ: الركبةُ عورةٌ^(٣). وقال مالكٌ: الشُرَّةُ ليست بعورةٍ، وأكرهُ للرجلِ أن يكشفَ فخذَهُ بحضرةِ زوجته. وقال ابنُ أبي ذئبٍ: العورةُ مِنَ الرجلِ الفرجُ نفسه؛ القبْلُ والدبرُ دونَ غيرِهما. وهو قولُ داودَ، وأهلِ الظاهرِ، وقولُ ابنِ عليَّةَ، والطبريِّ^(٤). فمن حجةٍ مَنْ قال: إنَّ الفخذَ ليست بعورةٍ. حديثُ عائشةَ

(١) بعده في ص ٤: « صلاة ».

(٢) سقط من: م.

(٣) ذكره ابن المنذر في الأوسط ٦٧/٥.

(٤) قال الحافظ: في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من =

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ جَالِسًا فِي بَيْتِهِ كَاشِفًا عَنْ فِخْذِهِ ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ عَمَرُ التَّمْهِيدِ
فَأْذَنَ لَهَا وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عَثْمَانُ ، فَسَوَّى عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ثُمَّ أْذَنَ
لَهُ ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : « أَلَا أُسْتَحْيَى بِمَنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ » ^(١) . وَهَذَا
حَدِيثٌ فِي أَلْفَاظِهِ اضْطِرَابٌ . وَاحْتِجَّ الْبُخَارِيُّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ ، قَالَ : حَسَر النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فِخْذِهِ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فِخْذِ
نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ^(٢) . وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَالَ : مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ عَوْرَةٌ . قَوْلُهُ
ﷺ : « الْفِخْذُ عَوْرَةٌ » . رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٣) ،
وَابْنُ عَبَّاسٍ ^(٤) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَحْشٍ ^(٥) ، وَجَزْهَدُ الْأَسْلَمِيُّ ^(٦) ، وَقَبِيصَةُ بْنُ
مُخَارِقٍ ^(٧) ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالُوا : وَالرَّكْبَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْفِخْذِ .
وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَبَّلَ سُرَّةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَقَالَ : أُقْبَلُ

= زعم أن الفخذ ليست بعورة . فتح الباري ٤٨١/١ .

(١) أخرجه أحمد ٥٣٨/١ ، ٤٢/١٢٠ ، ١٢١ (٥١٤ ، ٢٥٢١٦) ، ومسلم (٢٤٠١ ، ٢٤٠٢) .

(٢) البخاري (٣٧١) .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٧٤/١ ، وفي شرح المشكل (١٦٩٧) ، والبيهقي ٢/٢٢٨ .

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٥/٤ (٢٤٩٣) ، والترمذي (٢٧٩٦) .

(٥) أخرجه أحمد ١٦٥/٣٧ (٢٢٤٩٤) ، والبخاري في تاريخه ١/١٢ ، ١٣ ، والطبراني ١٩/٢٤٦ .

(٥٥١) .

(٦) أخرجه أحمد ٢٧٤/٢٥ (١٥٩٢٦) ، وأبو داود (٤٠١٤) ، والترمذي (٢٧٩٥ ، ٢٧٩٧) .

(٢٧٩٨) .

(٧) ذكره ابن حزم في المحلى ٣/٢٧٦ .

٣١٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَلْ يَصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: هَلْ تَفْعَلُ أَنْتَ ذَلِكَ؟

التمهيد

مَنْكَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ مِنْكَ^(١). فَلَوْ كَانَتِ السَّرَةُ عَوْرَةً مَا قَبَّلَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَا مَكْنَهُ مِنْهَا الْحَسَنُ، وَمَحَالٌ أَنْ يَقْبَلَهَا حَتَّى يَنْظُرَ إِلَيْهَا.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَعْدِ الْوَشَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّزَّسِيُّ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ^(٣). قَالَ مَعْتَمِرٌ: أَظُنُّهُ فِي مَرَضِهِ.

الاستدكار

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبَانِ فَيَتَزَيَّرُ بِالوَاحِدِ وَيَلْبَسُ الْآخَرَ أَنَّهُ حَسَنٌ أَنْ يَصَلِّيَ فِيهِمَا مَعًا. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنْ ذَلِكَ حَسَنٌ وَلَيْسَ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ قَدْ صَلَّوْا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

القبس

(١) أخرجه أحمد ٤٢٧/١٢، ٤٢٨ (٧٤٦٢)، والطحاوي في شرح المشكل (١٧١٢)، وابن حبان (٥٥٩٣، ٦٩٦٥).

(٢) في النسخ: «الرنسي». والمثبت من مصدر التخريج. وينظر تهذيب الكمال ٣٤٨/١٦.

(٣) أخرجه الضياء في المختارة (١٩٧٠) من طريق معتمر به.

فقال: نعم، إني لأصلي في ثوب واحد، وإن ثيابي لعلَى المشجب^(١). الموطأ

٣٢٠ - وحدثنى عن مالك، أنه بلغه أن جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب الواحد^(٢).

٣٢١ - وحدثنى يحيى، عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن محمد بن عمرو بن حزم كان يصلي في القميص الواحد^(٣).

ومعهم ثياب، وذلك عندى تعلیم منهم لمن يأخذ الدين عنهم، وقبول الاستدكار لرخصة الله تعالى فيما رخص عنه من دينه. وهذا يغنى عن إعادة القول في حديث أبي هريرة حيث يقول: إني لأصلي في ثوب واحد وإن ثيابي لعلَى المشجب. جواباً منه لمن سأل عن الصلاة في الثوب الواحد. وكذلك القول في حديث جابر أنه كان يصلي في الثوب الواحد. وحديث محمد بن عمرو بن حزم أنه كان يصلي في القميص الواحد. وقد استحَبَّ مالك لمن صلي في قميص أن يكون على عاتقه ثوب أو عمامة؛ لما وصفنا قبل، ولا يختلف العلماء في استحباب ما ذكرنا ولا فيمن صلي في ثوب واحد، أنه يُجزئه إذا ستر منه عورته. والاختيار التَّجَمُّلُ بالثياب في الصلاة، فهي من الزينة، وكان مالك رحمه الله مع استحبابه أن يكون على عاتق المصلي في القميص ثوب، وقد

القميص

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٥)، وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢٣٧١) من طريق مالك به.
(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٦).
(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٧). وأخرجه البيهقي في المعرفة (١٠٠٦) من طريق مالك به.
(٤ - ٤) سقط من: م.

٣٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا ، فَلْيَتَرَزَّ بِهِ » .

قال يحيى : قال مالك : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ الَّذِي يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ثَوْبًا أَوْ عِمَامَةً .

الاستدكار رخص له في الصلاة في القميص محلول الأزرار ، ليس عليه سراويل ولا إزار .

التمهيد مالك ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا فَلْيَتَرَزَّ بِهِ » ^(١) .

وهذا الحديث محفوظ عن جابر من رواية أهل المدينة ، حدثناه عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا هشام بن عمار ، وسليمان بن عبد الرحمن ، ويحيى بن الفضل السخستاني ^(٢) ، قالوا : حدثنا حاتم بن إسماعيل ، قال : حدثنا يعقوب بن مجاهد أبو حنزة ^(٣) ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال : أنبأنا جابر بن عبد الله ، قال : سرت مع رسول الله ﷺ في غزوة فقام يصلي ،

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٥٣) . وأخرجه ابن عدى في الكامل ١٣٥٩/٤ من طريق مالك به .
 (٢) في الأصل ، م : « عبيد » . تقدم على الصواب مرارا .
 (٣) في ص : « السخستاني » . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٦/٣١ .
 (٤) في ر ١ ، م : « حرزة » . وينظر تهذيب الكمال ٣٦١/٣٢ .

وكانت عليّ بُودّةً، ذهبْتُ أخالفُ بينَ طرفيها فلم تَبْلُغْ بي، وكانت لها التمهيد ذَبَابُ^(١) فَتَكَّسَتْهَا ثُمَّ خَالَفْتُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، ثُمَّ تَوَاقَصْتُ^(٢) عَلَيْهَا لَا تَسْقُطُ، ثُمَّ جِئْتُ حَتَّى قَمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي^(٣) عَنْ يَمِينِهِ، فَجَاءَ ابْنُ صَخْرٍ حَتَّى قَامَ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنَا بِيَدَيْهِ جَمِيعًا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ، قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمُقُنِي وَأَنَا لَا أَشْعُرُ، ثُمَّ فَطِنْتُ بِهِ^(٤)، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَتَزَرَّ بِهَا. فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا جَابِرُ». قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِذَا كَانَ وَاسِعًا فَخَالَفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاشْدُدْهُ عَلَيْكَ»^(٥).

وقد رَوَى هذا الحديثُ عن جابرٍ من طريقٍ، وروى هذا المعنى عن النبي ﷺ جماعةٌ من أصحابِهِ، وقد ذَكَرْنَا الْآثَارَ بِذَلِكَ^(٦) فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^(٧).

(١) ذباب: أى: أهداب وأطراف، واحدها ذَبَابٌ بالكسر، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَتَحَرَّكُ عَلَى لَابِسِهَا إِذَا مَشَى. النهاية ٢/ ١٥٤.

(٢) فى ر، ر، م: «تراقصت». وتواقصت: أى: انحنيت وتقاصرت لأَمْسِكُهَا بِنَعْقَى. النهاية ٥/ ٢١٤.

(٣) فى الأصل: «قمت».

(٤) فى ر ١: «له».

(٥) أخرجه ابن بشكوال فى غوامص الأسماء المبهمة ٣٦٦/١ من طريق المصنف، وهو عند أبى داود

(٦٣٤)، ومن طريقه البغوى فى شرح السنة (٨٢٧).

(٦) فى ص، ر، ر ١: «فى ذلك».

(٧) تقدمت الآثار ص ٤٤٣ - ٤٤٦.

الرخصة في صلاة المرأة في الدُّرْع والخمار

٣٢٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدُّرْعِ وَالْخِمَارِ .

التمهيد

وفي هذا الحديث دليل على أن الواجب ستره في الصلاة العورة فقط ، وقد ذكرنا مذاهب العلماء في العورة من الرجل والمرأة مع سائر أحكام هذا الباب في باب ابن شهاب المذكور^(١) ، والحمد لله ، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ عَمْرٌ - : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٢) إِلَّا ثَوْبٌ فَلْيَتَرَزَّ بِهِ ، وَلَا يَشْتَمِلِ اشْتِمَالَ الْيَهُودِ »^(٣) .

الاستدكار

باب الرخصة في صلاة المرأة في الدُّرْع

ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدُّرْعِ

القبس

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَتْ قَدَمُهَا عَوْرَةً .

(١) تقدم ص ٤٣٧ - ٤٥٢ .

(٢) بعده في ر ١ : « له » .

(٣) أبو داود (٦٣٥) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٣٧٧ ، والبيهقي ٢/٢٣٦ من طريق

حماد بن زيد به وتقدم ص ٤٤٣ .

٣٢٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قُتَيْبٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، الموطأ
أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : مَاذَا تَصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنْ [٥٢ ط] الثِّيَابِ ؟
فَقَالَتْ : تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالذَّرْعِ السَّابِغِ إِذَا غَيَّبَ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا .

٣٢٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الاستذكار

وَالْخِمَارِ ^(١) .

وعن محمد بن زيد بن ^(٢) قُتَيْبٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عنها : مَاذَا تَصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَتْ : تَصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالذَّرْعِ السَّابِغِ
إِذَا غَيَّبَ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا ^(٣) .

وعن الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ

وقد ثبت أمر النبي ﷺ للنساءِ بِإِسْبَالِ الذَّرْعِ عَلَى الْأَقْدَامِ ^(٤) ، وهذا نص . القبس
وَأَكْمَلُ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ أَنْ يَكُونَ فِي ثَوْبَيْنِ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ : إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ
عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا : جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ^(٥) . الحديث .

وقد كان من شيوخ الزُّهَادِ مَنْ لَهُ ثِيَابٌ مَطْوِيَّةٌ لَا يَنْشُرُهَا إِلَّا إِذَا صَلَّى ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ
الصَّلَاةِ أَعَادَهَا عَلَى غَرِّهَا ^(٦) ، ويقولُ : لِقَاءُ اللَّهِ أَفْضَلُ حَالٍ تَزَيُّنٌ لَهَا .

(١) درع المرأة : قميصها . النهاية ١١٤ / ٢ .

والأثر في الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٠) . وأخرجه البيهقي ٢٣٣ / ٢ من طريق مالك به .

(٢) ليس في : الأصل . والثبت من مصادر التخریج ، وينظر تهذيب الكمال ٢٥٠ / ٢٣٠ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦٣) ، وبرواية أبي مصعب (٣٦١) . وأخرجه عبد الله بن وهب في
موطئه (٤٤٨) ، وعبد الرزاق (٥٠٢٨) ، وأبو داود (٦٣٩) ، والبيهقي ٢٣٢ / ٢ من طريق مالك به .

(٤) تقدم تخریجه ص ٤٤٠ .

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٥) .

(٦) في م : « عودها » . وأعادها على غَرِّها . أي : كما كانت مطوية . ينظر النهاية ٣٠٧ / ٣ ، والتاج (غ ر) .

ابن الأشجج ، عن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ الأسودِ الخولانيّ ،
وكان في حَجَرٍ ميمونةَ زوجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أن ميمونةَ كانت تُصَلِّي في
الدَّرْعِ والخِمَارِ ليس عليها إزارٌ .

عبيدِ اللَّهِ الخولانيّ وكان في حَجَرٍ ميمونةَ ، أن ميمونةَ كانت تُصَلِّي في الدَّرْعِ
والخِمَارِ ، ليس عليها إزارٌ ^(١) .

فأما حديثُ عائشةَ رضي الله عنها ، فذكره أبو بكر بنُ أبي شيبة ^(٢) قال :
حدَّثنا ابنُ فضيلٍ ، عن عاصمِ بنِ سليمانَ الأحمولِ ، عن معاذةَ ، عن عائشةَ ، أنها
كانت تُصَلِّي في دِرْعٍ وخِمَارٍ .

قال ^(٣) : وحدَّثنا عيسى بنُ يونسَ ، عن الأوزاعيِّ ، عن مكحولٍ ، قال :
سُئِلَت عائشةُ : في كم تُصَلِّي المرأةُ ؟ فقالت : اثنتَ عليّا فاسأله ثم ارجعْ إليَّ .
فقال : في دِرْعٍ سابِغٍ وخِمَارٍ . فرجعَ إليها فأخبرها ، فقالت : صدق .

وزَوَى حمادُ بنُ سلمةَ ، عن قتادةَ ، عن ابنِ سيرينَ ، عن صفيةَ بنتِ الحارثِ ،
عن عائشةَ ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « لا يقبلُ اللَّهُ صلاةَ حائِضٍ إلَّا بِخِمَارٍ » ^(٤) .
وأما حديثُ أمِّ سلمةَ ، فرواه موقوفًا على أمِّ سلمةَ ، كما رواه مالكٌ ،
ومحمدُ بنُ إسحاقَ ، وابنُ أبي ذئبٍ ، وبكرُ بنُ مضرٍ ، وحفصُ بنُ غياثٍ ،

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٢) . وأخرجه البيهقي ٢٣٣/٢ من طريق مالك به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٦/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٢٤/٢ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٤١ .

وإسماعيل بن جعفر، كلهم رَوَوْه عن محمد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة الاستذكار موقوفاً عليها، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن محمد بن زيد بن قنفذ، عن أمه، أنها سألت أم سلمة، أنها سألت النبي ﷺ ماذا تصلّي فيه المرأة؟ قال: « في الخمار والدَّرْعِ السابغ الذي يغيبُ ظهورَ قدميها »^(١).

وأما حديث ميمونة، فالثقة الذي رواه عنه مالك هو الليث بن سعيد.

ذكر أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني، قال: حدّثنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن الصّفّار، قال: حدّثنا محمد بن الفرّج الأزرق، حدّثنا منصور بن سلمة، قال: حدّثنا الليث بن سعيد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بشر بن سعيد، عن عبيد الله الخولاني، قال: رأيت ميمونة تصلّي في دِرْع سابغ ولا إزارَ عليها^(٢). قال أبو سلمة منصور بن سلمة: وهذا ما رواه مالك بن أنس، عن الليث بن سعيد.

قال أبو عمر: أكثر ما^(٣) يقول مالك: حدّثني الثقة. فهو مخرمة بن بكير بن الأشج. يقول أصحابه: ابن وهب وغيره: «إنه أخذه»^(٤) من كتب بكير، كان^(٥)

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٤٠.

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة (١٣٤ - بغية) من طريق الليث به.

(٣ - ٣) تأكل في الأصل. والمثبت موافق لما في شرح الزرقاني.

(٤) سقط من: م.

(٥ - ٥) في م: «كل ما أخذه مالك».

(٦) في الأصل: «فإن»، وفي م: «فإنه». والمثبت من تنوير الحوالك ١/١٢٢، وشرح الزرقاني

٤١٢/١.

الاستدكار يأخذها من مخرمة ابنه فينظر فيها^(١) تصلي في الخمار والدرع السابغ عن ابن عباس ، وعروة بن الزبير ، وعكرمة ، وجابر بن زيد ، وإبراهيم ، والحكم^(٢) . وقال جابر بن زيد : تصلي المرأة في درع صفيق وخمار صفيق^(٣) . وهو قول فقهاء الأمصار . وقال ابن عمر : إذا صلت المرأة^(٤) فلتصل في ثيابها كلها ؛ الدرع والخمار والملحفة^(٥) . وروى عن عبيدة أن المرأة تصلي في الدرع والخمار والحيقو . رواه ابن أبي شيبة ،^(٦) وقال فيه : كانت الأنصار تسمى الإزار الحيقو . وقال مجاهد : لا تصلي المرأة في أقل من أربعة أثواب^(٧) . وهذا لم يقله غيره^(٨) فيما علمت^(٩) ، وهذه الأثواب ؛ الخمار ، والدرع ، والملحفة ، والإزار .

قال أبو عمر : لهذا - والله أعلم - ترجم مالك رحمه الله : باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار .

حدثنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا ابن الأعرابي ، قال : حدثنا محمد...^(٨) ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال : حدثنا سليمان

(١) تأكل في الأصل بمقدار أربع كلمات ، ولعل تقدير العبارة : وقد روى أن المرأة .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٢٦ .

(٤ - ٥) يباض في : الأصل . والمثبت موافق لما في مصدر التخريج .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٢٥ .

(٦ - ٧) سقط من : م .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٢٥ .

(٧ - ٨) تأكل في : الأصل . والمثبت من شرح الزرقاني ١/٤١١ .

(٨) تأكل وطمس في الأصل بمقدار خمس كلمات ، وفي م : « بن إبراهيم التيمي » .

٣٢٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ الْمَوْطَأَ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ فَقَالَتْ : إِنْ الْمِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ ، أَفَأَصَلِّي فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِعًا .

التيمي ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، ^(١) عن عمر بن الخطاب ، قال : الاستدكار تصلِّي ^(٢) المرأة في ثلاثة أثواب ؛ إزار ، ودرع ، وخمار .

وأما حديث مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أَنَّ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ فَقَالَتْ : إِنْ الْمِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ ، أَفَأَصَلِّي فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِعًا ^(٣) .

فإن المنطق ههنا الحقو ، وهو الإزار والسراويل . والذي عليه فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق ، أن على المرأة الحرة أن تغطي جسمها كله بدرع سابغ ، وتُخَمِّرَ رأسها ، فإنها كلها عورةٌ إلَّا وجهها وكفيها ، وأن عليها ستر ما عدا وجهها وكفيها . واختلفوا في ظهور قدميها ؛ فقال مالك والليث بن سعيد : تستر قدميها في الصلاة . قال مالك : فإن لم تفعل أعادت ما دامت في الوقت . وعند الليث تعيد أبداً . وقال الشافعي : ما عدا وجهها وكفيها عورةٌ ؛ فإن انكشف ذلك منها في الصلاة أعادت . ولا إعادة عنده مقصورة على الوقت في

القبس

(١ - ١) تأكل في الأصل . وفي م : «عن النبي ﷺ أنه قال : تصلِّي» . والمثبت من مصدرى التخريج .

(٢) أخرجه البيهقي ٢٣٥/٢ من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري به ، وابن أبي شيبة ٢٢٤/٢ من طريق سليمان التيمي به .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٣) .

شئ من الصلاة وكل ما قال فيه : عليه الإعادة . وذلك عنده في الوقت
وبعد . وقال أبو حنيفة والثوري : قدم المرأة ليست بعورة ، إن صلت وقدمها
مكشوفة لم تُعَد .

قال أبو عمر : لا خلاف علمته بين الصحابة في ستر ظهور قدمي المرأة في
الصلاة ، وحسبك بما جاء في ذلك عن أمهات المسلمين رضى الله عنهن . وقد
أجمعوا أن الرجل إذا صلى وشيء من عورته مكشوف أعاد أبداً ، والمرأة الحرة
عورة كلها حاشا ما لا يجوز لها ستره في الصلاة والحج ؛ وذلك وجهها
وكفها ، فإن المرأة لا تلبس القفازين مُحَرَّمَةً ، ولا تنتقب^(١) في الصلاة ولا تبرقع
في الحج . وأجمع العلماء على أنها لا تصلّي متنقبة ولا متبرقة . وفي هذا أوضح
الدلائل على أن وجهها وكفها ليس شيء من ذلك عورة ، ولهذا يجوز النظر إلى
وجهها في الشهادة عليها ، وأما النظر لشهوة إلى غير حليّة أو ملك يمين مع
التأمل ، فمحظور غير مباح .

وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أنه قال : كل
شئ من المرأة عورة حتى ظفرها^(٢) .

وأقول : لا نعلمه قاله غيره إلا أحمد بن حنبل ، فإنه جاء عنه رواية بمثل
ذلك . واختلف العلماء في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا ﴾

(١) في الأصل ، م : « تلفت » ، والمثبت موافق للسياق .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٣٨ .

الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر

الموطأ

الاستذكار

مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴿ [النور : ٣١] .

فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ . قَالَا :
الْوَجْهُ وَالْكَفَايَةُ ^(١) .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الْبَنَانُ ، وَالْقُرْطُ ، وَالذُّمْلُجُ ^(٢) . وَرَوَى عَنْهُ
أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : الْحَلْخَالُ ، وَالْحَاتَمُ ، وَالْقِلَادَةُ ^(٣) . وَاخْتَلَفَ التَّابِعُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى
هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

الجمع بين الصلاتين

القيس

نَصَبَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ مَحْدُودَةً الطَّرْفَيْنِ ، مُتَغَايِرَةً الذَّاتَيْنِ ، وَجَعَلَ
لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتًا يَخْتَصُّ بِهَا ، ثُمَّ لَمَّا عَلِمَ مِنْ ضَعْفِ الْعِبَادِ ، وَقِلَّةِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ
فِي الْإِعْتِيَادِ ، وَمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُهُمْ دَفْعُهَا عَنْ أَنْفُسِهِمْ - أَرْخَصَ
لَهُمْ فِي نَقْلِ صَلَاةٍ إِلَى صَلَاةٍ ، وَفِي جَمْعِ الْمُفْتَرِقَيْنِ مِنْهَا ، كَمَا أُذِنَ فِي تَفْرِيقِ الْمُجْتَمِعِ
أَيْضًا ؛ رُخْصَةً فِي قِضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا أَفْطَرَهُ بَعْذَرُ الْمَرِضِ أَوْ السَّفَرِ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ ذَلِكَ ، وَأُطْنِبَ فِيهِ مَالِكٌ ؛ لِأَجْلِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ^(٣) أَهْلِ الْعِرَاقِ : إِنْ جُمِعَ
بِدْعَةٍ إِلَّا فِي عَرَفَةَ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ ثَبَتَتْ تَوَاتُرًا ، فَلَا تُنْسَخُ بِأَحَادِيثِ
الْجَمْعِ وَهِيَ أَحَادٌ ، وَجَازَ الْجَمْعُ بِعَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ الْكَافَّةَ نَقَلَتْهُ عَنِ الْكَافَّةِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛

(١) تقدم ص ٤٤١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٢ .

(٣) (٣ - ٣) سقط من : م .

لأنه يقال له : كما ثَبَّتْ أوقاتها تَوَاتُرًا ، كذلك ثَبَّتْ أَعْدَادُهَا تَوَاتُرًا ، ثم زِدَتْ أَنْتَ فيها ^(١) صلاةً سادسةً ؛ وهى الوِثْرُ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ ، فالجمعُ بالأحاديثِ الصحيحةِ المتعددةِ أَوْلَى ، وليس لهم بعدَ هذا كلامٌ فيه اختِفَالٌ .

وللجمعِ حالتان ؛ حالةُ سَفَرٍ ، وحالةُ إقامَةٍ .

وللإقامةِ حالتان ؛ حالةُ مطَرٍ ، وحالةُ مرضٍ .

فأما جمعُ السَّفَرِ ؛ فَمَنْ رَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ مَنْزِلِهِ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ ، أَخَّرَ الْأَوَّلَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ رَحَلَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ غُرُوبِهَا قَدَّمَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْأَوَّلَى ، وقال الشافعيُّ : الجمعُ فى السَّفَرِ رخصةٌ مُتعلِّقةٌ بِعَيْنِ السَّفَرِ ، سواءً ارتحلَ المسافرُ أَوْ أَقامَ يومَهُ بِمَنْزِلِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَواتِ كما يَقْصُرُ . وهذا ضَعِيفٌ ؛ لأنَّ صورةَ الجمعِ للمسافرِ إِنما وَرَدَتْ مع الرِّحْلِ وَجَدَّ السَّيْرِ ، والرَّخْصُ لا يَتَعَدَّى بِهَا مَحَالُهَا .

فإن قيل : فقد رُوى مِنْ طَرِيقٍ ، منها فى « الموطأ » ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ وَخَرَجَ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشاءَ . ولا يُعَيَّرُ بِهِ « دَخَلَ » وَ « خَرَجَ » إِلَّا عَنْ حَالِ الْمُقِيمِ ، فَأَمَّا السَّائِرُ ^(٢) فإِنما يُقالُ فيه : نَزَلَ وَرَكِبَ .

قلنا : هذه حكايةُ حَالٍ ، وقضيةٌ فى عَيْنٍ ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فى آخِرِ وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا فى أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وكذلك صَلَّى الْمَغْرِبَ فى آخِرِ وَقْتِهَا ، ثُمَّ قامَ إِلَى الْعِشاءِ فَصَلَّاهَا فى أَوَّلِ وَقْتِهَا ، فيَكُونُ جَمْعًا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ

(١) فى ج ، م : « فيه » .

(٢) فى ج ، م : « المسافر » .

٣٢٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ الْمُوطَأِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ .

مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ^(١) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ ^(٢) .

وهذا الحديث هكذا رواه ^(٣) جماعة ^(٤) أصحاب مَالِكٍ مُرْسَلًا ، إِلَّا أَبَا الْمُضْعَبِ فِي غَيْرِ « الْمُوطَأِ » وَمَحَمَّدَ بْنَ الْمُبَارَكِ الصُّورِيَّ ، وَمَحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ ، ابْنَ عَثْمَةَ ، وَمُطَرِّفًا ^(٥) ، وَالْحَنَفِيَّ ^(٦) ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ دَاوُدَ الْحِزْرِيَّ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : عَنْ

لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ فِيهِ كَمَا أوردناه . وَإِذَا احْتَمَلَ الْقَبْسُ هَذَا ^(٧) سَقَطَ الاحتجاج به .

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُقِيمِ بِالْمَرِضِ ^(٨) ، فَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ إِلَّا بِحَسَبِ مَا يَجِدُ الْمَرِيضُ مَنْ يُنَاولُهُ وَيُوضِّئُهُ ، أَوْ بِحَسَبِ مَا يَقْلَمُ أَنَّهُ يُغْلَبُ عَلَى عَقْلِهِ فِيهِ .

(١) قال أبو عمر : « الأعرج هذا هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، من خيار التابعين ، توفي سنة سبع عشرة ومائة بالإسكندرية ، يكنى أبا أيوب » . تهذيب الكمال ٤٦٧/١٧ ، وسير أعلام النبلاء ٦٩/٥ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٣) . وأخرجه سحنون في المدونة ١١٨/١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) بعده في ك ١ ، م : « من » .

(٥) في النسخ : « مطرف » .

(٦) في ك ١ : « الحسن » .

(٧) في د ، م : « بهذا » .

(٨) في م : « المريض » .

التمهيد مالِك ، عن داود بن الحصين ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مُسْنَدًا .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ^(١) بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عُثْبَةَ الرَّازِيَّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ بِشِيرٍ ^(٢) الرَّازِيَّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْغَضَنِ الرَّازِيَّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ دَاوُدَ الْخِرَاقِيَّ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْقَاشِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَقْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ عِيسَى ، حَدَّثَنَا الْمُزَوَّزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ دَاوُدَ الْخِرَاقِيَّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ^(٣) بْنُ الْخَضِرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ بِشِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ ^(٤)عَثْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

(١) في م : «الحسين» . وينظر سير أعلام النبلاء ١١٣/١٦ .

(٢) في ك ١ ، م : «بشر» . وينظر سير أعلام النبلاء ١٤٥/١٤ .

(٣) في ك ١ ، م : «الحسين» . وينظر سير أعلام النبلاء ٧٥/١٦ .

(٤) في النسخ : «عن» . والمثبت من مصادر التخریج ، وينظر تهذيب الكمال ١٤٣/٢٥ .

فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ^(١) .

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ ابْنِ عَثْمَةَ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ .

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْحُثَيْنِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ^(٢) ، مُسْنَدًا . قَالَ : وَأَصْحَابُ مَالِكٍ جَمِيعًا عَلَى إِزْسَالِهِ عَنِ الْأَعْرَجِ .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُرَيْقٍ بِنِ جَامِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ^(٣) .

هَكَذَا حَدَّثَنَا بِهِ فِي «مَوْطَأُ أَبِي مُصْعَبٍ»^(٤) عَنْهُ مُرْسَلًا . وَكَذَلِكَ هُوَ^(٥) عِنْدَ أَكْثَرِ رَوَاةِ أَبِي الْمَصْعَبِ^(٥) عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأُ» مُرْسَلٌ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ

(١) أخرجه ابن عدى ٩٥٩/٣ من طريق محمد بن خالد ابن عثمة به ، وينظر علل الدارقطني ٣٠٠/١٠ .

(٢) ذكره ابن عدى ٩٥٩/٣ ، والدارقطني في العلل ٣٠٠/١٠ عن الحثيني به .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٤) .

(٤ - ٥) في م : «الموطأ أبو مصعب» .

(٥ - ٥) سقط من : ك ، م .

يَحْتَنِي بَنُ يَحْتَنِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصْبِيِّ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى ثَبُوكَ ، مُسْتَنَدًا . قَالَ : وَأَصْحَابُ مَالِكٍ جَمِيعًا عَلَى إِزْسَالِهِ . ^(١) كَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ يَحْيَى ، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ جَمَاعَةِ شَيْوَحِنَا إِلَّا مَرْسَلًا .

عَنْ الْأَعْرَجِ فِي نُسَخَةِ يَحْتَنِي وَرِوَايَتِهِ ، وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ وَضَّاحٍ طَرَحَ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ يَحْتَنِي ؛ لِأَنَّهُ رَأَى ابْنَ الْقَاسِمِ وَغَيْرَهُ مِمَّنِ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُوطَأ » قَدْ أُرْسِلَ الْحَدِيثُ ، فَظَنُّ أَنْ رِوَايَةَ يَحْتَنِي غَلَطَ لَمْ يَتَابَعِ عَلَيْهِ ، فَرَمَى أَبَا هُرَيْرَةَ وَأُرْسِلَ الْحَدِيثُ ، فَإِنْ كَانَ فَعَلَ هَذَا فَبِهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى ذِي لُبٍّ وَقَدْ كَانَ لَهُ عَلَى يَحْتَنِي تَسْوَرٌ فِي « الْمُوطَأ » ، ^(٢) غَلَطَ فِيهِ فِي مَوَاضِعَ غَلِطَ هُوَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا ^(٣) ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ أَنَّ رِوَايَةَ يَحْتَنِي لِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْنَادِ وَالْإِتِّصَالِ ، وَلَا فَقَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ وَهُمْ مِنْهُ . وَمَا أَذْرِي كَيْفَ هَذَا ؟ لِأَنَّ ^(٤) رِوَايَتَنَا لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي « الْمُوطَأ » عَنْ يَحْتَنِي مُرْسَلًا ، فَإِنْ كَانَ يَحْتَنِي قَدْ أَسْنَدَهُ كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ؛ فَقَدْ تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّوْرِيُّ ، وَأَبُو الْمُضْعَبِ فِي غَيْرِ « الْمُوطَأ » ، وَالْحَيْثَنِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ دَاوُدَ الْخِرَاقِيُّ ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مَعَهُمْ . وَقَدْ تَأَمَّلْتُ رِوَايَةَ يَحْتَنِي فِيمَا أُرْسِلَ مِنَ الْحَدِيثِ وَوَصَلَ فِي « الْمُوطَأ » ، فَزَأَيْتُهَا أَشَدَّ

(١ - ١) سقط من : ك ، م .

(٢ - ٢) في س : « غلط في بعضه » ، وفي م : « في بعضه » .

(٣) في م : « إلا أن » .

(٤) في م : « قال » .

مُوافقةً لرواية أبي^(١) المصعب في «الموطأ» كله من غيره، وما رأيت في^(٢) رواية التمهيد في^(٣) «الموطأ» أكثر اتفاقاً منها.

حدثني أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد الحافظ بمصر، قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح، قال: حدثنا أبو المصعب، عن مالك، عن داود بن الحصين، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك^(٤).

قال أبو الحسن^(٥) علي بن عمر الدارقطني: لم يُسند عن أبي المصعب غير جعفر بن الصباح، وهو في «الموطأ» عند أبي المصعب وغيره مُرسَل^(٥).

قال أبو عمر: لم يُذكر في هذا الحديث الجمع بين المغرب والعشاء، وهو محفوظ عن النبي ﷺ^(٦) أنه كان^(٦) في سفره إلى تبوك يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، من حديث معاوية بن جبل وغيره، عن النبي ﷺ. ورواه مالك وغيره، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاوية. وسيأتي ذكر حديث مالك، في باب أبي الزبير من كتابنا هذا إن شاء الله^(٧).

(١) في م: «ابن».

(٢ - ٢) في س: «رواة».

(٣) ذكره الدارقطني في الملل ٣٠٠/١٠ عن جعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح به.

(٤) في م: «الحسين». وينظر سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦.

(٥) ذكر الدارقطني في الملل ٣٠٠/١٠ أن عبد الكريم بن الهيثم رواه أيضاً عن أبي المصعب مسنداً.

(٦ - ٦) سقط من: م.

(٧) سيأتي في الموطأ (٣٢٨).

وقال أحمدُ بنُ عَمْرِو البَرَّاءُ : وقد رَوَى في الجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عن أبي هُرَيْرَةَ ، عن النبي ﷺ من طَرِيقَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عن أبي هُرَيْرَةَ . وَالْآخَرُ ^(١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ ، عن أَبِيهِ ، عن الْأَعْرَجِ ، عن أبي هُرَيْرَةَ . قالَ : وقد رَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ عَمْرٍ ، ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، عن النبي ﷺ من ^(٢) وَجْهِهِ يُحْتَجُّ بِهَا .

قالَ أبو عَمْرٍ : في حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ذِكْرُ جَمْعِهِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ؛ قَرَأْتُ على سَعِيدِ بْنِ نَصْرِ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُمْ ، قالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَاكِرٍ ، قالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، عن أبي الزُّبَيْرِ ، عن أبي الطُّفَيْلِ ، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّهُ قالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ تَبُوكَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ الْفَرَّاءُ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى ، قالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ ، عن سُفْيَانَ ، عن أبي الزُّبَيْرِ ، عن عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ ، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ^(٣) .

(١) بعده في م : « عن » .

(٢) سقط من : ك ، م .

(٣) أخرجه أحمد ٣٦/٣٣٨ ، ٣٨٣ (٢٢٠١٢ ، ٢٢٠٦٢) ، وابن ماجه (١٠٧٠) من طريق سفيان

وحدَّثنا عبد الوارث، قال : حدَّثنا قاسم، قال : حدَّثنا محمد بن يونس التميمي، قال : حدَّثنا أبو بكر الحنفى، قال : حدَّثنا سُفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن مُعاذ بن جبل، قال : جَمَعَ رسولُ اللهِ ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء.

وحدَّثنا عبد الوارث، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدَّثنا أحمد بن محمد البرقي، قال : حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال : حدَّثنا علي بن مُشهر، عن ابن^(١) أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر، قال : جَمَعَ رسولُ اللهِ ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء^(٢).

حدَّثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال : حدَّثنا محمد بن بكر، قال : حدَّثنا أبو داود، قال : حدَّثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرَّمْلِي، قال : حدَّثنا المفضل بن فضالة^(٣) اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عن هِشَامِ بن سَعْدٍ، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن مُعاذ بن جبل، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زَاغَتِ الشَّمْسُ قبلَ أن يَرْتَحِلَ جَمَعَ بينَ الظهر والعصر، وإن ارتحلَ قبلَ أن تَزِيغَ^(٤) الشَّمْسُ أَخَّرَ الظهرَ حتى يَنْزِلَ للعصر، وفي المغرب والعشاء مثلُ

(١) سقط من : م .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٥٦/٢، ٦٦/١٤.

(٣) في النسخ، وسنن البيهقي : « عن »، وفي بعض نسخ الدارقطني : « وعن »، وفي بعضها : « عن ». والمثبت من سنن أبي داود، وجزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر، وينظر تحفة الأشراف (١١٣٢٠).

(٤) في ك ١، م : « ترتفع ».

ذلك ؛ إن غابت الشمس قبل أن يوتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم جمع بينهما^(١) . قال أبو داود : رواه ابن أبي فذيلك ، عن هشام بن سعد ، عن أبي الزبير . على معنى حديث مالك .

ورواه هشام بن عروة ، عن حسين بن عبد^(٢) الله ، عن كريب ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل^(٣) .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا^(٤) قتيبة ، قال : حدثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الطفيل^(٥) عامر بن وإثلة ، عن معاذ بن جبل ، أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس . فذكر مثل حديث الفضل بن فضالة سواء إلى آخره^(٦) .

(١) أخرجه البيهقي ١٦٢/٣ ، ١٦٣ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٢٠٨) - ومن طريقه الدارقطني ٣٩٢/١ - وأخرجه أبو الشيخ في أحاديث أبي الزبير عن غير جابر (٤٣) من طريق يزيد ابن موهب به .

(٢) في م : « عبيد » . وينظر تهذيب الكمال ٣٨٣/٦ .

(٣) أخرجه الطبراني (١١٥٢٥) من طريق هشام بن عروة به .

(٤) بعده في ك ١ ، م : « ابن » . وينظر تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٣ .

(٥) بعده في م : « عن » .

(٦) أبو داود (١٢٢٠) - ومن طريقه الدارقطني ٢٩٢/١ - وأخرجه أحمد ٤١٣/٣٦ (٢٢٠٩٤) ، والترمذي (٥٥٣) من طريق قتبية به .

٣٢٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ الْمَوِطَّاءِ
عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ ، أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَامَ تَبُوكَ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ . قَالَ : فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ
جَمِيعًا ، ثُمَّ دَخَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا ، ثُمَّ قَالَ :
« إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَيْنَ تَبُوكَ » ، [٥٠٣] وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتُوهَا حَتَّى
يَضْحَى النَّهَارُ ، فَمَنْ جَاءَهَا فَلَا يَمَسَّ مِنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آتِيَ » . فَجِئْنَاهَا
وَقَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ ، وَالْعَيْنُ تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ ، فَسَأَلَهُمَا

التمهيد قال أبو عمر: اختلف الفقهاء في كيفية الجمع بين الصلاتين في السفر؛ في
الحال التي للمسافر أن يجمع فيها بين الصلاتين^(١) وفي وقت ذلك^(٢). وقد ذكرنا
ذلك كله، ووضّحنا وجه الصواب فيه عندنا في باب أبي الزبير من كتابنا
هذا^(٣). وبالله توفيقنا.

مالك^(٣)، عن أبي الزبير^(٣)، عن أبي الطفيل عامر بن وائلة، أن معاذ بن جبل
أخبره، أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فكان رسول الله ﷺ
يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. قال: فأخر الصلاة يومًا، ثم خرج
فصلى الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعًا،

القيس

(١ - ١) ليس في: ك ١، م.

(٢) هو الحديث التالي برقم (٣٢٨).

(٣ - ٣) سقط من النسخ.

رسول الله ﷺ: «هل مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟». فقالا: نعم. فسَبَّهَما رسول الله ﷺ، وقال لهما ما شاء الله أن يقول، ثم غَرَفَا بِأَيْدِيهِم مِنَ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا، حتى اجْتَمَعَ فِي شَيْءٍ، ثم غَسَلَ رسول الله ﷺ فِيهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثم أَعَادَهُ فِيهَا، فَجَرَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى النَّاسُ، ثم قال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ يَا مَعَاذُ إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةُ أَنْ تَرَى مَا هَلْهَنَا قَدْ مُلِئَ جَنَانًا».

ثم قال: «إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَيْنَ تَبُوكَ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتُوهَا حَتَّى يَضْحَى النَّهَارُ، فَمَنْ جَاءَهَا مِنْكُمْ فَلَا يَمَسْ مِنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آتَى». قال: فجَنَانَهَا، وَقَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا رِجَالُنَا، وَالْعَيْنُ تَبِضُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟» فقالا: نعم. فسَبَّهَما رسول الله ﷺ وقال لهما ما شاء الله أن يقول، ثم غَرَفَا بِأَيْدِيهِم مِنَ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى اجْتَمَعَ فِي شَيْءٍ، ثم غَسَلَ رسول الله ﷺ مِنْهُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثم أَعَادَهُ فِيهَا، فَجَرَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى النَّاسُ، ثم قال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ يَا مَعَاذُ إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةُ أَنْ تَرَى مَا هَلْهَنَا قَدْ مُلِئَ جَنَانًا»^(١).

قال أبو عمر: هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ، وأبو الطُّفَيْلِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَجَلَّتْهُمْ وَعِلْمَائُهُمْ؛ مَنْ وُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٥). وأخرجه أحمد ٣٨٨/٣٦ - ٣٩٠ (٢٢٠٧٠، ٢٢٠٧١)، والدارمي (١٥٥٦)، ومسلم ١٧٨٤/٤ (٧٠٦)، وأبو داود (١٢٠٦)، والنسائي (٥٨٦)، وابن خزيمة (٩٦٨، ١٧٠٤) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ.

في « الصحابة »^(١) على شرطنا فيه ، فأعنى عن ذكره ههنا ، وقد ذكرنا معاذ بن التميمي جبل هناك ذكرنا مجوذاً إن شاء الله^(٢) ، وكان أبو الطفيل محباً في علي ، غير مُتَنَقِّصٍ لغيره من الصحابة ، وجهل أمره من جعله من الشيعة الغالية .

وفي هذا الحديث من الفقه غزو الإمام بنفسه العدو مع عسكره . وفيه غزو الروم ؛ لأن غزوة تبوك كانت إلى الروم بأرض الشام ، وهي غزاة لم يلق فيها رسول الله ﷺ كيذاً ولا قتالاً ، وانصرف لما قد ذكره أهل السير . وقد قيل : إن غزو الروم وسائر أهل الكتاب أفضل من غيرهم .

حدَّثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدَّثنا محمد بن بكر ، قال : حدَّثنا أبو داود ، قال : حدَّثنا عبد الرحمن بن سلام ، قال : حدَّثنا حجاج بن محمد ، عن فرج بن فضالة ، عن عبد الحبير بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس ، عن أبيه ، عن جده ، قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ يقال لها : أم خلاد . وهي مُتَنَقِّبَةٌ تسأل عن ابنها وهو مقتول ، فقال لها بعض أصحاب رسول الله ﷺ : تسألين عن ابنك وأنت مُتَنَقِّبَةٌ ؟ فقالت : إن أُرِزْتُ^(٣) ابني ، فلن أُرِزَّ حيائي . فقال رسول الله ﷺ : « ابئك له أجرُ شهيدَين » . قالت : ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال : « لأنَّه قتلَه أهلُ الكتابِ »^(٤) .

(١) الاستيعاب ٢/ ٧٩٨ .

(٢) الاستيعاب ٣/ ١٤٠٢ .

(٣) بعده في ي : « في » .

(٤) أخرجه البيهقي ١٧٥/٩ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٢٤٨٨) . وأخرجه أبو يعلى (١٥٩١) من طريق الفرغ بن فضالة به .

قال أبو عمر: فليُفَضِّلْ غَزْوُ الرُّومِ واللَّهُ أَعْلَمُ غَزَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال أبو عمر: قال أهل السَّيْرِ: إِنَّ غَزْوَةَ تَبُوكَ إِلَى الرُّومِ كَانَتْ فِي رَجَبٍ مِنْ سَنَةِ تِسْعٍ. وَفِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ صَلَاتِي النَّهَارِ وَبَيْنَ صَلَاتِي اللَّيْلِ لِلْمُسَافِرِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بِهِ السَّيْرَ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرُ سَائِرٍ، مَا كُنْتُ فِي خِبَائِهِ وَفُسْطَاطِهِ، يَخْرُجُ فَيَقِيمُ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى خِبَائِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَقِيمُهَا، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِدَ بِهِ السَّيْرَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْضَحُ الدَّلَائِلِ، وَأَقْوَى الْحُجَجِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَجْمَعُ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ؛ فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ رَأْيُهُ، قَالَ: لَا يَجْمَعُ الْمُسَافِرُ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ إِلَّا أَنْ يَجِدَ بِهِ السَّيْرَ وَيَخَافُ فَوَاتَ أَمْرٍ، فَيَجْمَعُ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، إِلَّا أَنْ يَرْتَحِلَ عِنْدَ الزَّوَالِ، فَلْيَجْمَعْ حَيْثُ كَانَ فِي الْمَرْحَلَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْعِشَاءِ الْجَمْعَ عِنْدَ الرَّحِيلِ أَوَّلَ الْوَقْتِ. قَالَ سُحُنُونُ: وَهُمَا كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَ فِي آخِرِ وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا، وَإِنْ شَاءَ فِي وَقْتِ الْآخِرَةِ مِنْهُمَا، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَ الْأُولَى فَصَلَّاهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَصَلَّى الثَّانِيَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا. قَالَ: وَذَلِكَ

كجواز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة.

قال أبو الفرج: وأصل هذا الباب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعشاء بالمزدلفة؛ لأن رسول الله ﷺ سافر فقصر وجمع بينهما كذلك، والجمع أيسر خطباً من التقصير، فوجب الجمع بينهما في الوقت الذي جمع بينهما فيه رسول الله ﷺ.

قال سُخْنُونُ: وفي سماع ابن القاسم: وأحب ما فيه إلَيَّ والذي سمعتُ من مالك أن يجمع المسافرين في آخر وقت الظهر وأوّل وقت العصر، وإن جمع بعد الزوال بينهما أجزأ ذلك عنه؛ لأنّ النبي ﷺ فعله. قال ابن حبيب: وللمسافر أن يجمع ليقطع سفره، وإن لم يخف شيئاً ولم يُبادِرْه.

وقال الليث بن سعيد: لا يجمع إلا من جدّ به السَيْرُ. وكان الأوزاعي يقول: لا يجمع بين الصلاتين إلا من عُذِرَ؛ لأنّ النبي ﷺ كان إذا جدّ به السَيْرُ جمع^(١). وعن الثوريّ نحو هذا. وعنه أيضاً ما يدلُّ على إجازة جمع الصلاتين في وقت إحداهما للمسافر وإن لم يَجِدْ به^(٢) السَيْرُ.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجمع أحد بين الصلاتين في سفر ولا حَضَرٍ، لا صحيح ولا مريض، في صحو ولا في مطر؛ إلا أن للمسافر أن يؤخّر الظهر إلى آخر وقتها، ثم ينزل فيصليها في آخر وقتها، ثم يمكث قليلاً ويصلي العصر في

(١) سيأتي في الموطأ (٣٢٩).

(٢) سقط من: م.

التمهيد
أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وكذلك المريضُ . قالوا : فَأَمَّا أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً فِي وَقْتٍ أُخْرَى فَلَا ،
إِلَّا بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ لَا غَيْرُ . وَحُجَّتُهُمْ مَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا صَلَّيَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً قَطُّ إِلَّا لَوْقَتِهَا ، إِلَّا صَلَاتَيْنِ ؛ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ يَوْمَ
عَرَفَةَ ، وَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ^(١) .

قال أبو عمر : ليس ^(٢) هذا حِجَّةً ؛ لِأَنَّ غَيْرَ ابْنِ مَسْعُودٍ حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ بِغَيْرِ عَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ ، وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ
يَحْفَظْ وَلَمْ يَشْهَدْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ : مَنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ ، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا ؛ إِنْ شَاءَ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، وَإِنْ شَاءَ فِي وَقْتِ
الْآخِرَةِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ ^(٣) ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ^(٤) ،
وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ بَشِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
ذُلَيْمٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

(١) أخرجه أحمد ١٤٦/٦ (٣٦٣٧) ، والبخاري (١٦٨٢) ، ومسلم (٢٩٢/١٢٨٩) ، وأبو داود (١٩٣٤) ، والنسائي (٦٠٧) ، (٣٠١٠) من طريق الأعمش به .

(٢) بعده في م : « في » .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٤١٠) .

(٤) سيأتي في الموطأ (٣٣٢) .

عمرو، وإبراهيم بن أيوب، وغير واحد، قالوا: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ^(١)، قال: حَدَّثَنَا التمهيد
 سليمان بن عبد العزيز ابن أخي رزيق بن حكيم، قال: مرَّ بنا بأئلة ربيعة،
 وأبو الزناد، ومحمد بن المنكدر، وصفوان بن سليم، في أشياخ من أهل المدينة،
 أرسل إليهم الوليد بن يزيد ليسألهم عن يمين كان حلف بها. قال: فَأَتَيْنَاهُمْ فِي
 مَنْزِلِهِمْ وَقَدْ أَخَذُوا فِي الرَّحِيلِ، فَصَلُّوا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ
 وَرَكِبُوا، ثُمَّ أَتَيْنَا الْمَسْجِدَ، فَإِذَا رُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ يُصَلِّي لِلنَّاسِ الظُّهْرَ^(٢).

وذكر الحسن بن علي الحلواني، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ زَبَّانَ^(٣) الأيلي، قال:
 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدِ الأيلي، عن يونس بن يزيد الأيلي قال: مرَّ بنا القَعْقَاعُ بْنُ
 حَكِيمٍ، ومحمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم، وأبو حازم، وأبو الزناد، وربيعه بن
 عبد الرحمن، خارجين إلى الرباط، فَنَزَلُوا، وَأَتَيْنَاهُمْ نُسْلَمُ^(٤) عليهم،
 فوجدناهم قد شَدُّوا مَحَامِلَهُمْ، وَسَوَّوْا وِطَاءَهُمْ، فَصَلُّوا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ
 رَكِبُوا، وَمَشِينَا مَعَهُمْ إِلَى خَلْفِ بَسْتَانِ ابْنِ وَهَبٍ، ثُمَّ وَدَّعْنَاهُمْ وَانصَرَفْنَا، وَأَتَيْنَا
 الْمَسْجِدَ وَرُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ يُصَلِّي لِلنَّاسِ الظُّهْرَ. قال أبو محمد الحسن بن علي:
 قُلْتُ لِعَمْرٍ: إِلَى أَيِّ رِبَاطٍ ذَهَبُوا؟ قال: إِلَى عَشَقْلَانَ.

قال: وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ زَبَّانَ، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدِ، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ

(١) في م: «حمزة». وينظر تهذيب الكمال ٣١٦/١٣.

(٢) أخرجه الفسوى في المعرفة ٦٩٨/١، وابن عساكر ١٢٣/٢٤ من طريق ضمرة به.

(٣) في م: «زيان».

(٤) في النسخ: «فسلم».

ابن يزيد، قال: صحبْتُ ابنَ شهابٍ إلى مكةَ ثمانينَ سنينَ، فكان يُصلِّي الظهرَ والعصرَ جميعًا، والمغربَ والعشاءَ جميعًا. وبه قال أبو ثور، وإسحاقُ ابنُ راهويته، وداودُ. وقال الشافعي، وداودُ: ليس للمسافر أن يجمعَ بين الصلاتين، ولا يؤخِّرَ صلاةً عن وقتها إلا بنية الجمع. وقال الطبري: للمسافر أن يجمعَ بين الظهر والعصر ما بين الزوال إلى أن تغيب الشمس، وبين المغرب والعشاء ما بين مغيب الشمس إلى طلوع الفجر. قال: والجمعُ في المطر كذلك. وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: وجهُ الجمع أن يؤخِّرَ الظهرَ حتى يدخلَ وقتُ العصر، ثم ينزلَ فيجمعَ بينهما، ويؤخِّرَ المغربَ حتى يغيب الشفقُ، ثم يجمعَ بين المغرب والعشاء. قال: فإنْ قَدِمَ العصرَ إلى الظهرِ، والعشاءَ إلى المغربِ، فأرجو ألا يكونَ به بأسٌ. قال إسحاقُ: لا بأسٌ بذلك بلا رجاءٍ.

قال أبو عمر: في حديثٍ معاذٍ المذكورِ في هذا البابِ ما يقطعُ الالتباسَ في أن للمسافر أن يجمعَ بين الصلاتين وإن لم يجدْ به السيئرُ، وليس فيما روى^(١) عن النبي ﷺ أنه كان إذا جدَّ به السيئرُ جمعَ بين المغرب والعشاء. ما يُعارضُ حديثَ معاذِ بنِ جبلٍ؛ لأنَّ المسافرَ إذا كان له في السنة أن يجمعَ بين الصلاتين نازلاً غيرَ سائرٍ، فالذي يجدُّ به السيئرُ أحرى بذلك وليس في واحدٍ من الحديثين ما يُعترضُ على الثاني به، وهما حالان، ولأما كانا يكونان مُتعارضين لو كان في أحدهما أن رسولَ الله ﷺ قال: لا يجمعُ المسافرُ بين الصلاتين إلا أن

يَجِدُّ بِهِ السَّيْرُ . وَفِي الْآخِرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ نَازِلًا غَيْرَ سَائِرٍ . فَأَمَّا أَنْ يَجْمَعَ وَقَدْ جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ، وَيَجْمَعَ وَهُوَ نَازِلٌ لَمْ يَجِدْ بِهِ السَّيْرَ ، فَلَيْسَ هَذَا بِمُتَعَارِضٍ عِنْدَ أَحَدٍ لَهُ فَهْمٌ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِحَدِيثِ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ اسْتُضْرِخَ عَلَى صَفِيَّةَ فِي مَسِيرِهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ عَنْ وَقْتِهَا الَّذِي كَانَ يُصَلِّيُهَا فِيهِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، حَتَّى كَادَ الشَّفَقُ أَنْ يَغِيبَ ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّاهَا ، وَغَابَ الشَّفَقُ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ ، وَأَخْبَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ ^(١) .

قِيلَ لَهُ : قَدْ رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ اسْتُضْرِخَ عَلَى صَفِيَّةَ ^(٢) ، فَسَارَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَبَدَتِ الثُّجُومُ ، وَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ ^(٣) فِي سَفَرِهِ جَمَعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ . فَسَارَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ^(٤) . وَهَذَا الْإِسْنَادُ وَاضِحٌ ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوْضَحُ ، وَلَوْ صَحَّاحًا جَمِيعًا ، كَانَا دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ كَيْفَ شَاءَ الْمَسَافِرُ مِنَ الْوُجْهَيْنِ جَمِيعًا . وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بَعْرَةٌ ؛ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلِفَةِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَذَلِكَ سَفَرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ . وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيهِ ، فَكُلُّ

(١) أخرجه أبو داود (١٢١٢) ، والدارقطني ٣٩٣/١ من طريق فضيل بن غزوان به .

(٢) أى جاءه صارخ يعلمه بموت زوجه صفيه .

(٣) كتب في حاشية ي : « في نسخة أُمز » . وهو لفظ أبي داود .

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٠٧) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٦٢/١ من طريق حماد بن زيد به .

التمهيد ما اختلف فيه من مثله فمردود إليه .

روى مالك ، عن ابن شهاب ، أنه قال : سألت سالم بن عبد الله : هل يُجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال : نعم ، لا بأس بذلك ، ألم تر إلى صلاة الناس بعرفة^(١) ؟ فهذا سالم قد نزع بما ذكرنا ، وهو أصل صحيح لمن ألهم رشده ، ولم تمل به العصية إلى المعاندة . ومعلوم أن الجمع بين الصلاتين للمسافر رخصة وتوسعة ، ولو كان الجمع على ما قال ابن القاسم والعراقيون ؛ من مراعاة آخر وقت الظهر وأول وقت العصر ، لكان ذلك أشد ضيقاً وأكثر حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ؛ لأن وقت كل صلاة أوسع ، ومراعاته أمكن من مراعاة طرفي الوقتين ، ومن تدبر هذا وجده كما وصفنا . وبالله توفيقنا .

ولو كان الجمع بين الصلاتين في السفر على ما ذهب إليه هؤلاء أيضاً ، لجاز الجمع بين العصر والمغرب على ذلك المذهب ، وبين العشاء والفجر ، وقد أجمع العلماء على أن السنة إنما وردت في الجمع بين صلاتي النهار ؛ الظهر والعصر ، وبين صلاتي الليل ؛ المغرب والعشاء ؛ للرخصة في اشتراك وقتيهما في السفر ، لأنه عُذرٌ ، وكذلك عُذر المطر . وليس ما قاله أبو حنيفة وأصحابه في كيفية الجمع جمعاً إذا كانت كل واحدة من الصلاتين يؤتى بها في وقتها . وقد ثبت عن النبي ﷺ في هذا الحديث وغيره أنه كان يجمع^(٢) مسافراً في وقت أحدهما .

(١) سيأتي في الموطأ (٣٣٢) .

(٢) بعده في م : « بينهما » .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : التمهيد
 حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ الرَّمْلِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ
 فَضَالَةَ ^(١) وَاللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ،
 عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ
 أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ
 حَتَّى يَنْزَلَ لِلْعَصْرِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلَ ذَلِكَ ، إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ
 بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزَلَ
 لِلْعِشَاءِ ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ^(٢) . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
 سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، بِإِسْنَادِهِ هَذَا عَلَى ^(٣) مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .

قَالَ : وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ ^(٤) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
 حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي
 غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ
 فَيُصَلِّيُ بَيْنَهُمَا جَمِيعًا ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ

(١) فِي النسخ: «عَنْ» . وَتَقَدَّمَ عَلَى الصَّوَابِ ص ٤٧١ .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٤٧٢ .

(٣) فِي م: «عَنْ» .

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٤٧٢ .

التمهيد سارَ، وكذلك إذا ارتحلَ قبلَ المغربِ، أخرَ المغربَ حتى يُصَلِّيَها معَ العشاءِ، وإذا ارتحلَ بعدَ المغربِ عَجَّلَ العشاءَ فصلاًها معَ المغربِ^(١).

ولمَّا لِكِ رَحِمَهُ اللهُ، عن أبي الزُّبَيْرِ، حديثٌ غريبٌ صحيحٌ، ليس في «الموطأ» عندَ أَحَدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ فيما عَلِمْتُ واللهُ أَعْلَمُ. وهو حديثٌ يَدْخُلُ في هذا البابِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُسْرَةَ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَارِيُّ^(٢)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن مالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ بِمَكَّةَ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا يَعْنِي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِسَرِفٍ^(٣).

وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: تَابَعَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ، قُدَّامَةُ بْنُ شِهَابٍ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَافِلِيُّ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا قُدَّامَةُ بْنُ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ بِمَكَّةَ، فَصَلَّاهَا بِسَرِفٍ، وَذَلِكَ تِسْعَةُ أَمْيَالٍ.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٧٢.

(٢) في النسخ: «الحارثي». والمثبت من سنن النسائي وأبي داود. وينظر تهذيب الكمال ٥٢٢/٣١.

(٣) أخرجه أبو داود (١٢١٥)، والنسائي (٥٩٢) من طريق يحيى بن محمد الجارِى به، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦١/١ من طريق الدراوردي به.

التمهيد

وفى هذا الحديث أيضًا تقدّم الإمام إلى أهل العسكرٍ بالتَّهْيِ عَمَّا يُرِيدُ، وإن خالفه مُخَالِفٌ كان له مُعَاقِبَتُهُ بما يكونُ تَأْدِيبًا لِمِثْلِهِ، وردّعا عن مثلِ فعلِهِ، ألا تَرَى أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ مع حليمِهِ، وما كان عليه من الخُلُقِ العظيمِ، كيف سَبَّ الرُّجُلَيْنِ، فقال لهما ما شاء الله أن يقولَ، إذ خالفاه وأتيا ما نَهَى عنه.

وفيه علَمٌ عظيمٌ من أعلامِ نُبُوَّتِهِ، إذ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِقَلِيلِ ماءٍ تلكَ العينِ، ثم صَبَّهُ فِيهَا، فَجَرَّتِ الْعَيْنُ بِماءٍ كَثِيرٍ عَمَّهُمْ وَفَضَّلَ عَنْهُمْ، وتَمَادَى إِلَى الْآنِ، وَيَتَمَادَى إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهَكَذَا النُّبُوَّةُ، وَأَمَّا السُّحْرُ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ مُفَارَقَةِ عَيْنِ صَاحِبِهِ أَلْبَتَّةَ، وَهَذَا مَا لَا يَدْفَعُهُ مُسْلِمٌ.

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مُسْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: أَنَا رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ كُلَّهُ حَوْلَ تِلْكَ الْعَيْنِ جَنَانًا خَضِرَةً نَضِرَةً.

وفيه إخبارُهُ ﷺ بِغَيْبٍ كَانَ بَعْدَهُ، وَهَذَا غَيْرُ عَجِيبٍ مِنْهُ ﷺ، وَلَا مَجْهُولٍ مِنْ شَأْنِهِ ﷺ وَأَعْلَى ذِكْرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: وَالْعَيْنُ تَبْضُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ. فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَسِيلُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ ضَعِيفٍ، قَالَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ^(١):

مُنْعَمَةٌ لَوْ يُصْبِحُ الذَّرُّ سَارِيًا عَلَى جَلْدِهَا بَضُتْ مَدَارِجُهُ دَمًا وَتَقُولُ الْعَرَبُ لِلْمَوْضِعِ حَيْنٌ يَنْدَى: قَدْ بَضَّ. وَتَقُولُ: مَا بَضَّ بِقَطْرَةٍ.

٣٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ :
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ ، يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .
 ٣٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 جَبْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ
 وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ .
 قَالَ مَالِكٌ : أَرَى ذَلِكَ كَانَ فِي مَطَرٍ .

وهذه الرواية الصحيحة المشهورة في « الموطأ » : تَبَيَّنَ . بِالضَّادِ الْمَنْقُوطَةِ ، وَمَنْ
 رَوَاهُ بِالضَّادِ وَضَمُّ الْبَاءِ ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُضِيءُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ وَيَتَرَقُّ ، وَيُزَيَّرُ
 لَهُ بَصِيصٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْ بَصِيصٍ . وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْأُولَى النَّاسُ .
 مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ
 السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ^(١) .
 قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَغَيْرِهِ مُسْتَوْعِبًا فِي بَابِ
 أَبِي الزُّبَيْرِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٢) ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلْهَنَا .
 مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ :

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَطَرِ ، فَلَا يَكُونُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِحَالٍ ، وَلَكِنْ مَنْ شَاءَ مَشَى إِلَى
 الْمَسْجِدِ ، وَمَنْ شَاءَ صَلَّى فِي بَيْتِهِ ، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُنَادِيَ أَنْ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠١) ، ورواية أبي مصعب (٣٦٦) . وأخرجه أحمد ١٢٦/٨ ،
 ٢٢٣/٩ (٤٥٣١ ، ٥٣٠٥) ، ومسلم (٧٠٣) ، والنسائي (٥٩٧) من طريق مالك به .
 (٢) تقدم في الموطأ (٣٢٨) .

صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ والعَصْرَ جميعًا ، والمغرب والعشاء جميعًا ، في غير خوف ولا سفر . قال مالك : أَرَى ذلك كان في مطر^(١) .

أَمَّا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ، فَأَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْفُضَلَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ صَبْرًا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَهُوَ مَوْلَى لَبْنَى أَسَدٍ ، وَلَهُ أَخْبَارٌ

يُنَادِي إِذَا بَلَغَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . أَنْ يَقُولَ : « أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ »^(٢) .

القبس

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ وَالطَّيْنِ ، فَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِيهَا عَنْ عُلَمَائِنَا ؛ فَرَوَى عَنْ مَالِكٍ^(٣) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ^(٤) إِلَّا فِي الْبِلَادِ الْمَطِيرَةِ الْبَارِدَةِ كَأَرْضِ الْأَنْدَلُسِ . وَعَجَبْنَا لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ يَأْتُرُونَهَا عَنْ مَالِكٍ ، وَهُوَ يَرَى النَّبِيَّ ﷺ يَجْمَعُ بِالْمَدِينَةِ ، وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ لَا تُلْجُ بِهَا وَلَا بَرْدٌ . وَأَعْجَبُ مِنْهَا أَنَّهُ رَوَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ^(٥) يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ وَالطَّيْنِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ . وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَكُونَ الظَّلَامُ ، فَيُصَلِّي حِينَئِذٍ جَمْعًا ، وَيَنْصَرِفُ وَعَلَى النَّاسِ إِسْفَارٌ . وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ الْمَغْرِبَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَلْنَا : إِنَّ لَهَا وَقْتًا وَاحِدًا . يَكُونُ قَدْ أَخْرَجَ الصَّلَاتَيْنِ عَنْ وَقْتَيْهِمَا ، وَسَنَّهُ الْجَمْعَ أَنْ يُخْرِجَ الْوَاحِدَةَ عَنْ وَقْتِهَا ، وَلَا يَطْمِئِنُّ إِلَى الْجَمْعِ وَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا جَمَاعَةٌ مَطْمِئِنَّةٌ النَّفْسِ بِالسُّنَّةِ^(٦) ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكْبَعُ^(٧) عَنْهُ إِلَّا أَهْلُ الْجَفَاءِ وَالْبَدَاوَةِ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٨) . وأخرجه مسلم (٧٠٥) ، وأبو داود (١٢١٠) ، والنسائي (٦٠٠) ، وابن خزيمة (٩٧٢) من طريق مالك به .

(٢) تقدم في الموطأ (١٥٥) .

(٣ - ٣) في ج ، م : « أنها لا تجوز » .

(٤) في م : « أن » .

(٥) في د : « بالنية » .

(٦) في م : « يكع » ، ويكعب عنه . أى : يهابه ويجبن عنه . ينظر التاج (ك و ع ، ك ي ع) .

يطولُ ذكرُها ، وكان فقيهاً فاضلاً ، شديداً على السُّلطانِ في تغييرِ المنكرِ .
وهذا حديثٌ صحيحٌ ، إسناده ثابتٌ ؛ رَوَاهُ جماعةٌ عن أبي الزبيرِ كما رَوَاهُ
مالكٌ ، منهم ؛ حمَّادُ بنُ سلمة^(١) ، وغيره ، ولم يتأوَّلوا فيه المطرَ .
ورَوَاهُ قُرَّةُ بنُ خالدٍ ، عن أبي الزبيرِ ، فقال فيه : في سفرةٍ سافرَها إلى
تبوك^(٢) . ذكره أبو داود^(٣) .

وقد تقدَّم القولُ في جمعِ الصلاتينِ في السَّفرِ ، وأمَّا في الحضرِ ؛ فأجمعَ
العلماءُ على أنَّه لا يجوزُ الجمعُ بينَ الصلاتينِ في الحضرِ لغيرِ عُذرٍ على حالِ البتَّةِ ،
إلا طائفةٌ شذَّتْ ، سنوردُ ما إليه ذهبتِ إن شاء الله .

وَرَوَيْنَا عن النبيِّ ﷺ من حديثِ ابنِ عباسٍ أنَّه قال : « الجمعُ بينَ الصلاتينِ
في الحضرِ لغيرِ عُذرٍ من الكبائرِ »^(٤) . وهو حديثٌ ضعيفٌ .

واختلفوا في عُذرِ المرضِ والمطرِ ؛ فقال مالكٌ وأصحابُه : جائزٌ أن يُجمعَ بينَ
المغربِ والعشاءِ ليلةَ المطرِ . قال : ولا يُجمعُ بينَ الظُّهرِ والعصرِ في حالِ المطرِ .
قال : ويجمعُ بينَ المغربِ والعشاءِ ، وإن لم يكنْ مطرٌ ، إذا كان طيناً وظلمةً . هذا
هو المشهورُ من مذهبِ مالكٍ في مساجدِ الجماعاتِ في الحضرِ ، وما يُنتابُ منها

- (١) أخرجه البيهقي ١٦٦/٣ من طريق حماد بن سلمة به .
(٢) أخرجه مسلم (٥١/٧٠٥) ، وابن خزيمة (٩٦٧) ، والبيهقي ١٦٧/٣ من طريق قره به .
(٣) سنن أبو داود عقب الحديث (١٢١٠) .
(٤) أخرجه الترمذی (١٨٨) ، والدارقطني ٣٩٥/١ ، وابن شاهين في ناسخه (٢٤٤ ، ٢٤٥) ،
والحاكم ٢٧٥/١ ، والخطيب في الموضح ٥٥٦/١ .

من المواضع البعيدة التي في سلوكها مشقة. وقال مرة: ينصرفون مع مغيب التمهيد الشفق؛ يؤخروا المغرب حتى يؤذن لها ويقام، فتصلي، ثم يؤذن المؤذن في المسجد للعشاء، ويقومونها وتصلي، ثم ينصرفون مع مغيب الشفق. وقال مرة أخرى: ينصرفون وعليهم إسفار.

وروى زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون، عن مالك، أنه قال: لا يجمع بين الصلاتين ليلة المطر في شيء من المواضع إلا بالمدينة؛ لفضل مسجد رسول الله ﷺ، ولأنه ليس هناك مسجد غيره، وهو يقصد من بعيد.

وروى عن ابن عمر^(١)، وأبان بن عثمان، وعروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومروان، وعمر بن عبد العزيز^(٢)، أنهم كانوا يجمعون بين الصلاتين ليلة المطر. وبه قال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وروى عبد الرحمن بن مهدي^(٣)، عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، قال: رأيت أبان بن عثمان يجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة، فيصلّيها معه عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر ابن عبد الرحمن، لا ينكرونها^(٤).

(١) سيأتي في الموطأ (٣٣١).

(٢) أخرجه البيهقي ١٦٨/٣، ١٦٩.

(٣) في النسخ: «و». والمثبت من مصنف ابن أبي شيبة.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٣٤، ٢٣٥ عن ابن مهدي.

وقال عُبيدُ اللهِ بنُ عمرَ: رأيتُ سالمًا والقاسمَ يُصَلِّيَانِ معهم، يعنى الأمراء، فى الليلة المطيرة. وروى أبو عوانة، عن عمر بن أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: من السنة إذا كان يومٌ مطيرٌ أن يجمع بين المغرب والعشاء. قال: وكان يُصلى المغرب، ثم يمكث هنيئة^(١) ثم يُصلى العشاء. وقال أبو بكرٍ الأثرم: سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ: أيجمع بين الصلاتين فى المطر؟ قال: نعم، المغرب والعشاء. قلتُ له: بعد مغيب الشفق؟ قال: لا، إلا قبل، كما صنع ابنُ عمرَ.

وقال الأثرم: قلتُ لأبى عبدِ اللهِ يعنى أحمدَ بنَ حنبلٍ: يُجمع بين الصلاتين؛ الظهر والعصر فى المطر؟ قال: ما سمعتُ. قلتُ له: فالمغرب والعشاء؟ قال: نعم. قلتُ له: فسنة الجمع بين المغرب والعشاء عندك مغيب الشفق؟ قال: نعم، وفى السفر يؤخر حتى يغيب الشفق. وقال الشافعى: يُجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء فى المطر، إذا كان المطر قائمًا دائمًا، ولا يُجمع فى غير حال المطر. وبه قال أبو ثورٍ والطبري؛ لحديث ابن عباس هذا، أن رسولَ اللهِ ﷺ جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء

(١) فى م: «هنيئة». وهنيئة: بالنون بلفظ التصغير، وهو عند الأكثر بتشديد الياء. وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمز، وأما النوى فقال: الهمز خطأ. قال: وأصله هنوة فلما صار هنوة فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت. قال غيره: لا يمنع ذلك إجازة الهمز، فقد قلب الياء همزة. ينظر فتح البارى ٢/٢٢٩.

فى غير خوف ولا سفر، وتأولوا ذلك فى المطر .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجمع أحد بين الصلاتين فى المطر ؛ لا الظهر والعصر ، ولا المغرب والعشاء . وهو قول الليث بن سعيد ، وأكثر أصحاب داود .

ومن حجتهم أن حديث ابن عباس هذا ليس فيه ^(١) صفة الجمع ، ويمكن أن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها ، وجمع بينها وبين العصر فى أول وقتها ، وصنع كذلك بالمغرب والعشاء ، وهذا قد يسمى جمعا . قالوا : ولسنا نحيل أوقات الحضر إلا بيقين . وقالت طائفة : الجمع بين الصلاتين مباح فى الحضر وإن لم يكن مطر ؛ إذا كان عذراً يُخرج به صاحبه ، ويشق عليه ، واحتجوا بأنه روى عن ابن عباس فى هذا الخبر : فى غير خوف ولا مطر . وأنه قيل له : لم فعل ذلك يا ابن عباس ؟ قال : أراد أن لا يُخرج أمته .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر . قيل لابن عباس : ما أراد ^(٢) إلى ذلك ؟ قال : أراد ألا يُخرج أمته ^(٣) .

(١) فى ي : « فى » .

(٢ - ٢) فى ي : « بذلك » .

(٣) أبو داود (١٢١١) . وأخرجه أحمد ٤٢٠/٣ (١٩٥٣) ، ومسلم (٥٤/٧٠٥) ، والترمذى =

قال أبو عمر: هكذا يقول الأعمش في هذا الحديث: عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: من غير خوف ولا مطر. وحديث مالك، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال فيه: من غير خوف ولا سفر. وهو الصحيح فيه إن شاء الله، والله أعلم. وإسناد حديث مالك عند أهل الحديث والفقهاء أقوى وأولى. وكذلك رواه جماعة عن أبي الزبير، كما رواه مالك: من غير خوف ولا سفر؛ منهم الثوري، وغيره؛ إلا أن الثوري لم يتأول فيه المطر، وقال فيه: لئلا يخرج أمته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن يونس الكديمي، قال: حدثنا أبو بكر الحنفی، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر. قال: قلت: فلم فعل ذلك؟ قال: ألا يخرج أحد من أمته^(١).

ورواه صالح مولى التوءمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فقال فيه: من غير خوف ولا مطر^(٢). وصالح مولى التوءمة ضعيف لا يحتج به، والله

= (١٨٧)، من طريق أبي معاوية به.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٤٣٥)، وأحمد ٣٣٨/٤ (٢٥٥٧)، وأبو عوانة (٢٣٩٨) من طريق الثوري به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٤٣٤)، وابن أبي شيبة ٤٥٦/٢، وأحمد ٢٨٩/٥ (٣٢٣٥)، وعبد بن حميد (٧٠٨ - منتخب)، وأبو يعلى (٢٦٧٨)، والطحاوي في شرح المعاني ١/١٦٠، والطبراني (١٠٨٠٣، ١٠٨٠٤)، وابن عدي في الكامل ١٣٧٥/٤ من طريق صالح مولى التوءمة به، وعندهم =

وكان ابن سيرين لا يرى بأساً أن يُجمع بين الصلاتين ، إذا كانت^(١) حاجة أو شيء ، ما لم يتخذها عادة .

وأجمع المسلمون أنه ليس لمسافر ولا مريض ، ولا في حال المطر ، أن^(٢) يجمع بين الصبح والظهر ، ولا بين العصر والمغرب ، ولا بين العشاء والصبح ، وإنما الجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء ؛ صلاتي النهار ، وصلاتي الليل ؛ لأن الصلاتين منهما مشتركتان في الوقت للمسافر وصاحب العذر ؛ ألا ترى اشتراكهما للحائض تطهر ، والمغص عليه يفيق ، ونحوهما ، وأجمعوا أن الصبح لا تجمع مع غيرها أبداً في حال من الأحوال . وقال أشهب من رأيه : لا بأس بالجمع بين الصلاتين ، كما جاء في الحديث ؛ من غير خوف ولا سفر ، وإن كانت الصلاة في أول الوقت أفضل . وهذا يحتمل عندي أن يكون على مذهبيهم في الجمع ؛ في تأخير الأولى وتقديم الثانية .

وقد حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا عبد الحميد بن أحمد ، قال : حدثنا الخضر بن داود ، قال : حدثنا أبو بكر الأثرم ، قال : سمعت أحمد بن حنبل يسأل : ما وجه حديث النبي ﷺ أنه جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب

= جميعاً عدا ابن أبي شيبة والطبراني وابن عدى : « في غير مطر ولا سفر » .

(١) في ي : « كان » .

(٢) سقط من : م .

والعشاء بالمدينة؟ فقال: أليس قد قال ابن عباس: لئلا يُخرج أمته، إن قدم رجل أو أخر نحو هذا.

قال أبو بكر: وأخبرنا عبد السلام بن أبي قتادة، أنه سمع أبا عبد الله يقول: هذا عندي رخصة للمريض والمرضع.

قال أبو عمر: قد يحتمل أن يكون جمع بينهما بأن صلى الأولى في آخر وقتها، وصلى الثانية في أول وقتها، فكانت رخصة في التأخير بغير عذر إلى آخر الوقت للسعة، والله أعلم، وقد روينا نحو هذا خبراً، وإن كان في إسناده نظر.

حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا أحمد بن دحيم، حدثنا محمد بن الحسين ابن زيد، حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني، حدثنا شفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، بالمدينة من غير خوف ولا علة للرخصة^(١).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن حرب، ومسدد، وعمرو بن عوف، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بالمدينة ثمانيتاً، وسبعا؛ الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. ولم يقل سليمان ومسدد: بنا^(٢).

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦١/١ من طريق الربيع بن يحيى الأشناني به.
(٢) أبو داود (١٢١٤). وأخرجه البيهقي ١٦٧/٣ من طريق سليمان بن حرب ومسدد به، وأخرجه البخاري (٥٤٣)، ومسلم (٥٦/٧٠٥) من طريق حماد بن زيد به.

قال أبو عمر: رواه ابنُ عُيَيْنَةَ، وهو أثبتُّ الناسِ في عمرو بنِ دينارٍ، عن التمهيد
عمرو بنِ دينارٍ، ^(١) عن جابر بنِ زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ مثله، وزاد: قال عمرو: قلتُ لأبي الشَّعْثَاءِ: أظنُّ أَخَرَ الظُّهْرِ وعَجَلَ العَصْرِ، وأَخَرَ المَغْرِبَ وعَجَلَ العِشَاءِ. قال: وأنا أظنُّ ذلك. فهذا على ما ذكرنا، ومن روى حديثًا كان أعلمَ بمخرجه، وسند كُرِّ حديث ابنِ عُيَيْنَةَ فيما بعدُ إن شاء الله.

واختلفوا أيضًا في جمعِ المريضِ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، والمَغْرِبِ والعِشَاءِ؛ فقال مالكٌ: إذا خافَ المريضُ أنْ يُغْلَبَ على عَقْلِهِ جمعَ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ عندَ الزَّوَالِ، وبينَ العِشَاءَيْنِ عندَ الغُرُوبِ. قال: فأما إنْ كانَ الجمعُ أرفقَ به لشدَّةِ مرضٍ، أو بطنٍ. يعنى ولم يخشَ أنْ يُغْلَبَ على عَقْلِهِ - فليُجمعَ بينهما في وسطِ وقتِ الظُّهْرِ، وعندَ غَيْبِوَةِ الشَّفَقِ. قال مالكٌ: والمريضُ أَوْلَى بالجمعِ من المسافرِ وغيره؛ لشدَّةِ ذلكَ عليه. قال مالكٌ: وإنْ جمعَ المريضُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ وليسَ بمضطرٍّ إلى ذلكَ أعادَ ما دامَ في الوقتِ، فإنْ خرجَ الوقتُ فلا شئَ عليه. وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهويَّة: يَجْمَعُ المريضُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ. وكانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ لا يرى أنْ يَجْمَعَ المريضُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ. وقال اللَّيْثُ: يجمعُ المريضُ والمبطونُ. وقال أبو حنيفة: يجمعُ المريضُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ كجمعِ المسافرِ عنده، على ما قدَّمنا ذِكرَه في ^(٢) البابِ قبلَ هذا عنه؛ يُصَلِّي الظُّهْرَ في آخرِ

(١ - ١) سقط من النسخ.

(٢) بعده في م: «هذا». وينظر ما تقدم ص ٤٧٧، ٤٧٨.

وقتيها ، والعصر في أول وقتيها ، لا يجوز له ولا للمسافر عنده وعند أصحابه غير هذا . وأما في المطر ؛ فلا يجمع عندهم على حال . ومن حجتهم ما حدثناه محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا أحمد بن مطرف ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان ، قال : حدثنا إسحاق بن إسماعيل ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، قال : صلينا مع النبي ﷺ ثمانين جميعاً ، وسبعاً جميعاً . قال عمرو : قلت : يا أبا الشعثاء ، أظنه أخر الظهر وعجل العصر^(١) ، وأخر المغرب وعجل العشاء . قال : أنا أظن ذلك^(٢) .

رواه قتيبة بن سعيد ، عن ابن عيينة بإسناده مثله ، فأقحم في الحديث قول أبي الشعثاء ، وعمرو بن دينار ؛ أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : أخبرنا حمزة بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا قتيبة ، قال : حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ؛ قال : صلينا مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانين جميعاً ، وسبعاً جميعاً ؛ أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء^(٣) .

قال أبو عمر : الصحيح في حديث ابن عيينة هذا غير ما قال قتيبة ؛ حين جعل التأخير والتعجيل في الحديث ، وإنما هو ظن عمرو وأبي الشعثاء .

(١) بعده في م : « وأخر العصر » .

(٢) أخرجه أحمد ٣/٣٩٨ (١٩١٨) ، والبخاري (١١٧٤) ، ومسلم (٥٥/٧٠٥) من طريق سفيان ابن عيينة به .

(٣) النسائي (٥٨٨) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ التَّمِيمِيُّ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ : أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ثَمَانِيًا جَمِيعًا، وَسَبْعًا جَمِيعًا. قُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَظْنَهُ أَخَّرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ. قَالَ : وَأَنَا أَظُنُّ ذَلِكَ ^(١).

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا جَمْعٌ مُبَاحٌ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، إِذَا صَلَّيَ الْأَوَّلَى فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَصَلَّى الثَّانِيَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَلَّى هُوَ بِالنَّاسِ فِي الْمَدِينَةِ عِنْدَ سُؤَالِ السَّائِلِ عَنِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَصَلَّى فِي آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى فِي أَوَّلِهِ، وَقَالَ لِلْسَّائِلِ : « مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ » ^(٢).

وَعَلَى هَذَا تَصَحُّحُ رَوَايَةٍ مَنِ رَوَى : لَوْلَا يُخْرِجُ أُمَّتَهُ. وَرَوَايَةٌ مَنِ رَوَى : لِلرُّخْصَةِ. وَهَذَا جَمْعٌ جَائِزٌ فِي الْحَضَرِ وَغَيْرِ الْحَضَرِ، وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَمَنْ ^(٣) لَمْ يَتَأَوَّلْ فِيهِ الْمَطَرُ، وَتَأَوَّلَ مَا قَالَ أَبُو الشَّعْثَاءِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) الحميدى (٤٧٠).

(٢) تقدم فى الموطأ (٢).

(٣) سقط من : م.

٣٣١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو كَانَ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ ، جَمَعَ مَعَهُمْ ^(١) .

٣٣٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ [٥٣هـ] بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، لَا بِأَسَ بَذَلِكَ ، أَلَمْ تَرَ إِلَى صَلَاةِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ ؟

الاستدكار

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، لَا بِأَسَ بَذَلِكَ ، أَلَمْ تَرَ إِلَى صَلَاةِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ ^(٢) ؟

هذا دليلٌ على جوازِ الجمعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا ؛ إِنْ شَاءَ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْأُولَى كَالصَّلَاةِ بِعَرَفَةَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَ الْأُولَى إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ جَمَعَهُمَا كَالصَّلَاةِ بِمَزْدَلِفَةَ .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٤) ، ورواية أبي مصعب (٣٦٩) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٤٣٨) ، والبيهقي ١٦٨/٣ من طريق مالك به .
(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٧٠) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٤١٤) ، والبيهقي ١٦٥/٣ من طريق مالك به .

وبعده في الأصل : « عبد الرزاق قال أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة قال جاءت امرأة إلى طاوس فقالت أنكر يا الناس يجمعون بين الصلاتين صلاة الهاجرة وصلاة العصر بعرفة والمغرب والعشاء بجمع » . وبعده في م : « عبد الرزاق قال : أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي ، عن إبراهيم بن ميسرة قال : جاءت امرأة إلى طاوس فقالت : إني أكره أبي حملني على الجمع بين الصلاتين . قال : لا يضرك أما ترين أن الناس يجمعون بين الصلاتين صلاة الهاجرة وصلاة العصر بعرفة والمغرب والعشاء بجمع . قال أبو عمر » .

وقال الليث بن سعد: لا يجمع بين الصلاتين إلا من جدد به السير.

الاستدكار

وقال الأوزاعي: لا يجمع بين الصلاتين إلا من عذر؛ لأن النبي ﷺ كان إذا جدد به السير جمع بينهما^(١). وعن الثوري نحو هذا. وعنه أيضاً ما يدل على جواز الجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما للمسافر، وإن لم يجد به السير.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجمع أحد بين الصلاتين في سفر ولا حضر، لا صحيح ولا مريض، في صحو ولا مطر، إلا أن للمسافر أن يؤخر الظهر إلى آخر وقتها، ثم ينزل فيصلّيها، ثم يمكث قليلاً يصلّي العصر في أول وقتها، وكذلك المريض. قالوا: وأما أن يصلّي صلاة في وقت أخرى فلا، إلا بعرفة والمزدلفة لا غير.

وحجّتهم ما رواه الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: قال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله غيره، ما صلّي رسول الله ﷺ صلاة قط إلا في وقتها، إلا صلاتين^(٢)؛ جمع بين الظهر والعصر يوم عرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع^(٣).

قال أبو عمر: ليس في هذا حجة؛ لأن غير^(٤) ابن مسعود حفظ^(٥) عن النبي ﷺ، أنه جمع بين الصلاتين في السفر بغير عرفة والمزدلفة، ومن حفظ

القبس

(١) سيأتي في الموطأ (٣٢٩).

(٢) في ح: «في يومين».

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٧٨.

(٤) في الأصل، م: «عند». وينظر ص ٤٧٨.

(٥) في الأصل، م: «فقط». وينظر ص ٤٧٨.

الاستذكار وشهد حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ ولم يشهد .

وقال الشافعي وأصحابه : مَنْ كان له أن يقصُرَ فله أن يجمع بين الصلاتين في وقتٍ إحداهما ؛ إن شاء في وقتِ الأولى ، وإن شاء في وقتِ الآخرة .

وهو قولُ عطاءِ بنِ أبي رباح ، وسالمِ بنِ عبدِ الله بنِ عمر ، وجمهورِ علماءِ الحجاز^(١) . وبه قال إسحاقُ بنُ راهويه ، وداودُ بنُ علي . وهو قولُ ربيعة ، وأبي الزناد ، ومحمدِ بنِ المنكدر ، وصفوانُ بنِ سليم ، وأبي حازم ، وزيدُ بنِ أسلم . وقد ذكرنا الآثارَ عنهم بذلك في « التمهيد »^(٢) .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ : وجهُ الجمعِ للمسافرِ أن يؤخَرَ الظهرَ حتى يدخلَ وقتُ العصرِ ، ثم ينزلَ فيجمعَ بينهما ، ويؤخَرَ المغربَ حتى يغيبَ الشفقُ ، ثم يجمعَ بينَ المغربِ والعشاءِ . قال : فإن قَدِمَ العصرُ إلى الظهرِ ، والعشاءُ إلى المغربِ ، فأرجو ألا يكونَ به بأسٌ . قال إسحاقُ بنُ منصورٍ^(٣) : فذكرتُ قولَ أحمدَ لإسحاقَ ، فقال إسحاقُ : لا بأسٌ بذلك^(٤) « بلا رجاء » .

(١) في التمهيد : « المدينة » . كما في ص ٤٧٨ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٤٧٨ - ٤٨٠ .

(٣) إسحاق بن منصور بن نهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، نزيل نيسابور أحد الأئمة من أصحاب الحديث ، ومن الزهاد المتمسكين بالسنة ، اعتمده في « الصحيحين » أي اعتماداً ، وهو صاحب « المسائل » عند أحمد بن حنبل الذي يستهزئ به المتدعة والمتجربون ، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين . تهذيب الكمال ٤٧٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٢ .

(٤ - ٤) سقط من : ح ، م .

وقال الطبري: للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر ما بين الزوال إلى أن الاستدكار تغيب الشمس، وبين المغرب والعشاء^(١) ما بين أن تغيب الشمس^(٢) إلى طلوع الفجر. قال: والجمع في المطر كذلك.

قال أبو عمر: الحجة عند الاختلاف سنة رسول الله ﷺ فيما لا يوجد فيه نص من كتاب الله عز وجل، وقد مضى ذكر السنة من حديث معاذ بن جبل وغيره، وما أجمعوا عليه في صلاتي عرفة والمزدلفة، فأغنى ذلك عما سواه، والحمد لله. ولا معنى للجمع الذي ذهب إليه أبو حنيفة ومن قال بقوله؛ لأن ذلك جائز في الحضر؛ بدليل قوله ﷺ في طرفي وقت الصلاة: «ما بين هذين وقت»^(٣). فأجاز الصلاة في آخر الوقت، ولو لم يُجز في السفر^(٤) من سعة الوقت^(٥) إلا ما جاز في الحضر، بطل معنى السفر ومعنى الرخصة والتوسعة من أجله.

ومعلوم أن الجمع بين الصلاتين في السفر رخصة لمكان السفر وتوسعة في الوقت، كما أن القصر في السفر لم يكن إلا من أجل السفر، وما يُلَقَى فيه من المشقة في الأغلب، وفي ارتقَاب المسافرين ومراعاته ألا يكون نزوله إلا في الوقت الذي حدّه أبو حنيفة - مشقة، وضيق لا سعة.

وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز الجمع بين العصر والمغرب، ولا بين العشاء

(١ - ١) ليس في: الأصل، م. وينظر ما تقدم في ص ٤٨٠.

(٢) تقدم في الموطأ (٢).

(٣ - ٣) سقط من: ح.

والصبح ، ولو كان الجمع^(١) على ما ذهب أبو حنيفة إليه والقائلون بقوله لجاز الجمع بين العصر والمغرب ؛ بأن تُصَلَّى العصر في آخر وقتها ، ثم يَمُهل قليلاً وتُصَلَّى المغرب .

وهذا كله شاهدٌ على فساد^(٢) ما ذهبوا إليه في الجمع بين الصلاتين ، ودليلٌ على أنهم دَفَعُوا الآثارَ في ذلك برأيهم ، وبالله التوفيق لا شريك له .

وفى حديث مالك ، عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل ، عن معاذٍ في هذا الباب^(٣) تقدم الإمام إلى العسكرِ بالنهي عما لا يريدُ فعله^(٤) ، فإن خالفه مخالفٌ كانت له معاقبته بما يراه ردعاً له عن مثلِ فعله ، وله العفو عنه ؛ فإن الله عَفُوٌّ يُحِبُّ العَفْوَ . ألا ترى أن رسولَ الله ﷺ مع حلمه وما كان عليه من الخُلُقِ العظيم كيف سبَّ الرجلين وقال لهما ما شاء الله أن يقول ، إذ خالفاه وأتيا ما قد نهى عنه ، وفيه علمٌ عظيمٌ من أعلامِ نبوته ﷺ إذ غَسَلَ وجهه ويديه بقليلِ ماءٍ تلك العين ، ثم صبَّه فيها ، فجرت العينُ بماءٍ كثيرٍ عنهم وفضلٌ عنهم وتمادى إلى الآن ، ولعله يتمادى إلى قيامِ الساعة ، وهكذا النبوة ، وأما السحرُ فلا يبقى بعدَ مفارقةِ عينِ صاحبه ، والله أعلم .

وقال ابنُ وضاحٍ : أنا رأيتُ ذلك الموضعَ كله حوالى تلك العينِ

(١) بعده فى م : « بين الصلاتين فى السفر » .

(٢) ليس فى : الأصل ، م .

(٣) تقدم فى الموطأ (٣٢٨) .

جَنَانًا^(١) خَضِرَةً نَضِرَةً^(٢) بَعْدَهُ .

وفيه إخباره ﷺ بغيب كان بعده ، وهذا وغيره ليس عجيباً منه ولا مجهولاً من شأنه ، ولا مستغرباً من فعله ﷺ .

وأما قوله في الحديث : « والعَيْنُ تَبْضُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ » . وهي الرواية عندنا بالضاد المنقوطة ، فمعناه أنها كانت تسيلُ بشيءٍ من ماءٍ ضعيفٍ .

قال حميدُ بنُ ثورٍ الهلالي^(٣) :

مُنْعَمَةٌ لَوْ يُصْبِحُ الذَّرُّ سَارِيًا عَلَى جَلْدِهَا بَضَّتْ مَدَارِجَهُ دَمًا

هذه رواية الأصمعي في شعر حميد بن ثور .

ورواية غيره^(٤) :

مِهَاءٌ لَوْ أَنَّ الذَّرَّ يَمْشِي ضِعَافُهُ عَلَى مَتْنِهَا بَضَّتْ مَدَارِجَهُ دَمًا

وقد فسر « بَضَّتْ » بمعنى سالت ، وهو^(٥) التفسير الأولي بمعنى الحديث .

(١ - ١) في الأصل : « خلدرة » .

(٢) سقط من : م . وهو حميد بن ثور بن حزن بن عمرو بن عامر بن صعصعة الهلالي أبو المثنى ، قيل : إنه رأى النبي ﷺ ، أحد الشعراء المخضرمين ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان أحد الشعراء الفصحاء ، وكان كل من هاجاه غلبه ، عاش إلى خلافة عثمان . معجم الأدباء ٨/١١ ، والإصابة ١٢٦/٢ .
والبيت في ديوانه ص ١٧ .

(٣) ينظر البيت في الأغاني ٣٥٤/٤ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

٣٣٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ يَوْمَهُ ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ لَيْلَهُ ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

وتقول العرب للموضع الذى يَنْدَى : قد بَضَّ . وتقول : ما بَضَّ بقطرة .

وأما مَنْ رَوَاهُ بِالْصَّادِ مِنَ الْبَصِيصِ ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا كَانَتْ يُضَيُّ فِيهَا الْمَاءُ وَيَبْرُقُ وَيُزَى لَهُ بِصِيصٍ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَكْثَرُ .

مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ يَوْمَهُ ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ لَيْلَهُ ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ^(١) .

قد تَقَدَّمَ الْآثَارُ الْمُسْنَدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ^(٢) ، وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ فِي بَابِ أَبِي الزَّبِيرِ ^(٣) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٦٧) .

(٢) تقدم ص ٤٦٥ - ٤٧٣ .

(٣) تقدم ص ٤٧٨ - ٤٨٤ .

٣٣٤ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ

قَصْرُ الصَّلَاةِ

هَذَا بَابٌ عَظِيمٌ ، أَحَادِيثُهُ كَثِيرَةٌ وَمَسَائِلُهُ مُتَشَعِّبَةٌ ، قَدِ جَمَعَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا ^(١) أَوْرَاقًا ^(٢) وَنَصَبُوا لِلْبَيَانِ رِوَاقًا ^(٣) ، فِيهَا ^(٤) لِلطَّالِبِ ظِلٌّ وَارِفٌ ، وَكُلُّ أَحَدٍ مِنْ عِلْمَانِنَا بِهَا عَارِفٌ ، إِلَّا أَنَا نَشِيرُ إِلَى شُدُورٍ ، نُجَمِّلُ لَكُمْ بِهَا ذَلِكَ الْمَسْطُورَ ، فنَقُولُ : أَصْلُ الْأَحَادِيثِ حَدِيثَانِ : أَحَدُهُمَا : حَدِيثُ عَائِشَةَ : فَرَضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ ^(٥) .

الثَّانِي : حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، قَالَ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّا نَجِدُ صَلَاةَ الْحَضَرِ فِي الْقُرْآنِ وَصَلَاةَ الْخَوْفِ ، وَلَا نَجِدُ صَلَاةَ السَّفَرِ . قَالَ لَهُ عَمْرٌ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ : « هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ^(٦) ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » ^(٧) .

التفسيرُ : إِنَّ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ يُعْطَى أَنَّ الْقَصْرَ مَشْرُوطٌ بِالْخَوْفِ وَالسَّفَرِ ، فَيُجَنَّبُ

(١) فِي د : « فِيهِ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَيِّئِي فِي الْمَوْطَأِ (٣٣٥) .

(٤) فِي ج ، م : « عَلَى عِبَادِهِ » .

(٥) سَيِّئِي تَخْرِيجُهُ ص ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥٢٢ .

إِنَّا نَجِدُ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَصَلَاةَ الْحَضَرِ فِي الْقُرْآنِ ، وَلَا نَجِدُ صَلَاةَ السَّفَرِ ؟
فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ : يَا بَنَ أَخِي ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَلَا
نَعْلَمُ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ .

التمهيد

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّا نَجِدُ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَصَلَاةَ
الْحَضَرِ فِي الْقُرْآنِ ، وَلَا نَجِدُ صَلَاةَ السَّفَرِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ : يَا بَنَ أَخِي ،
إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ
يَفْعَلُ^(١) .

القبس

عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْقَضَرَ مَعَ الْأَمَنِ فِي السَّفَرِ صَدَقَةٌ
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ثَبَّتَ بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَانَ يَقْضِي الصَّلَاةَ وَهُوَ مُسَافِرٌ
خَائِفًا وَأَمَنًا . وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو فِي جَوَابِ الْأَسِيدِيِّ^(٢)
حِينَ قَالَ لَهُ : إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ
يَفْعَلُ . إِلَّا أَنَّ الْإِشْكَالَ الْأَكْبَرَ مَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : فَرَضَ
اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا ، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي
الْخَوْفِ رَكْعَةً^(٣) .

قال علماؤنا رحمة الله عليهم : هذا الحديث مزودٌ بالإجماع .

جَوَابُ آخَرُ : إِنَّ هَذَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ وَالَّذِينَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٧٥) . وأخرجه أحمد ٢٣٨/٩ (٥٣٣٣) ، وابن بشكوال في
غوامض الأسماء المبهمة ٦٠٦/٢ من طريق مالك به .

(٢) في د ، م : « الأسدي » .

(٣) تقدم تخريجه في ٣٩/٢ ، ٤٠ ، وسيأتي تخريجه ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ من هذا الجزء .

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك، ولم يُقَمِّ مالكُ إسناده هذا الحديث التمهيد
أيضاً؛ لأنه لم يُسَمِّ الرجل الذي سأل ابنَ عمرَ، وأُسْقَطَ مِنَ الإِسْنَادِ رجلاً،
والرجل الذي لم يُسَمِّه هو أُمَيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدِ بْنِ أَبِي الْعَيْصِ بْنِ
أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ .

وهذا الحديث يُزَوِّيه ابنُ شُهَابٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرٍ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ
الحارِثِ بنِ هشامٍ، عن أُمَيَّةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ خَالِدٍ^(١) بنِ أَسِيدٍ، عن ابنِ عمرَ .
كذلك رواه مَعْمَرٌ، واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، ويُوْنُسُ بنُ يَزِيدَ . مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ .
وقال ابنُ وَهْبٍ، عن يُوْنُسَ، عن ابنِ شُهَابٍ، عن عبدِ المَلِكِ بنِ أبي بَكْرٍ، عن
أُمَيَّةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ خَالِدٍ^(٢) . فجعل موضعَ عبدِ اللهِ بنِ أبي بَكْرٍ، عبدَ المَلِكِ بنَ

القيس
الصَّلَاةُ إِنْ خِفْتُمْ» [النساء: ١٠١] . فخطبَ المُسَافِرِينَ الَّذِينَ صَلَّاتُهُمْ رَكَعَتَانِ بِالْقَصْرِ
لَعَلَّ الخَوْفَ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً، وَإِذَا ظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ كَمَا ظَهَرَ لِيُقْلَى، وَسَأَلَ كَمَا
سَأَلَ، لَوْ جَدَّ العِلْمَ، فَإِنَّمَا «شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^(٣) .

على أنه قد رُوِيَ فِي صَلَاةِ الخَوْفِ صُورَةٌ مِنْ جَمَلَةِ صُورِهَا، آخَرُ الرِّوَايَاتِ فِيهَا،
فَكَانَتْ: لِلنَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَانِ، وَلِلْقَوْمِ رَكَعَةٌ، رَكَعَةٌ^(٤) .

وسَيَأْتِي تَمَامُ الكَلَامِ فِي بَابِ صَلَاةِ الخَوْفِ^(٥) إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

(١) بعده في النسخ: «بن عبد الله» . وينظر تهذيب الكمال ٣/ ٣٣٤ .

(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة ١/ ٣٧٢، والبيهقي ٣/ ١٣٦، وابن بشكوال في غوامض الأسماء ٢/ ٦٠٦،
٦٠٧ من طريق ابن وهب به .

(٣) تقدم تخريجه في ٣/ ٣٩٥ .

(٤) سقط من: ج، م، وسيأتي في شرح الحديث (٤٤٤) من الموطأ .

(٥) سيأتي في الموطأ (٤٤٢ - ٤٤٥) .

أبى بكرٍ . فَعَلِطَ وَوَهَمَ .

ولابن شهاب عن عبد الملك بن أبى بكرٍ غيرُ هذا الحديث ، رَوَى عنه ، عن أبى هريرة ، قوله : إني لأُصَلِّي في الثوب الواحد وإنَّ ثيابي لعلى المشجب . ورواية ابن شهاب عن أيهما^(١) لا تُجْهَلُ .

فأما حديث مَعْمَرٍ ، فذكر عبد الرزاق^(٢) ، قال : أنبأنا مَعْمَرٌ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عبد الله بن أبى بكرٍ ، عن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله ، أنه قال لابن عمر : هذه صلاة الخوف وصلاة الحَضَرِ في القرآن ، ولا نجد صلاة المسافرين ؟ فقال ابن عمر : بعث الله إلينا نبيّه عليه الصلاة والسلام ونحن أجفَى الناس ، نصنعُ كما صنع رسول الله ﷺ .

هكذا في كتاب عبد الرزاق : عبد الله بن أبى بكرٍ ، عن عبد الرحمن بن أمية ، وإنما هو عبد الله بن أبى بكرٍ بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله . وهو من غَلِطَ الكاتب ، والله أعلم . وإنما قلنا : إنَّ ذلك في كتاب عبد الرزاق ؛ لأننا وجدناه في كتاب^(٣) الدَّبَرِيِّ وغيره عنه كذلك . وكذلك ذكره الذهلي محمد بن يحيى ، وقال : لا أدرى هذا الوهم أم من معمرٍ جاء أم من عبد الرزاق ؟

قال أبو عمر : هو عندي من كتاب عبد الرزاق ، والله أعلم .

(١) في النسخ : «أيهما» . والمثبت يستقيم به السياق ، وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٢ ، ٤٢٤ .

(٢) عبد الرزاق (٤٢٧٦) .

(٣) في حاشية ي : «في نسخة : رواية» .

وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال : حدثنا التمهيد
 محمد بن زبَّان ، قال : حدثنا محمد بن رُمج ، قال : أنبأنا الليث بن سعيد ، قال :
 أنبأنا ابن شهاب ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله
 ابن خالد بن أسيد ، أنه قال لعبد الله بن عمر : إننا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف
 في القرآن ، ولا نجد صلاة السفَر ؟ فقال ابن عمر : إن الله تعالى بعث إلينا
 محمداً ﷺ ونحن لا نعلم شيئاً ، فإمّا نفعل كما رأيناه يفعل^(١) .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا
 مُطَلِّب بن شُعَيْب ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال :
 حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، أن عبد الله بن أبي بكر بن
 عبد الرحمن ،^(٢) أخبره ، أن^(٣) أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أخبره ، أنه
 سأل عبد الله بن عمر . فذكره .

وذكر النسائي بورئى ، قال : حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد مولى الحبطية^(٤) ،
 قال : حدثني أبي ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبد الله بن أبي
 بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، أن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أخبره ، أنه
 سأل عبد الله بن عمر . بهذا الخبر .

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٦٦) عن محمد بن رمح به ، وأخرجه أحمد ٤٩٥/٩ (٥٦٨٣) ،
 والنسائي (١٤٣٣) ، وابن خزيمة (٩٤٦) من طريق الليث به .
 (٢ - ٢) فى النسخ : « بن » . والمثبت من نسخة فى حاشية المطبوع ، وينظر تهذيب الكمال ٣٤٦/١٤ .
 (٣) فى ى : « الحطية » ، وفى حاشية ى : « الحمصة » ، وفى م : « الحطة » . وينظر الأنساب ١٦٩/٢ ،
 وتهذيب الكمال ٣٢٧/١ .

قال أبو عمر: أُمِّيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ أَبِي سَيْدٍ كَانَ عَامِلًا لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مروانَ عَلَى خُرَاسَانَ، وَلَهُ إِخْوَةٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهُمْ أَهْلُ النَّسَبِ، وَمِنْ أَعْمَامِهِ مَنْ يُسَمَّى أُمِّيَّةَ بْنَ خَالِدٍ، وَلِخَالِدِ بْنِ أَبِي سَيْدٍ ^(١) جَدُّهُ بَنُونَ كَثِيرٌ ^(٢) أَيْضًا، أَسْنَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ قَصْرَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ سُنَّةٍ لَا فَرِيضَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا ذِكْرَ لَهَا فِي الْقُرْآنِ، وَأَمَّا الْقَصْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ إِذَا كَانَ سَفَرًا وَخَوْفًا وَاجْتِمَاعًا جَمِيعًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فَلَمْ يُبَحِّ الْقَصْرُ إِلَّا مَعَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، وَمِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾. يَغْنَى الْحَرَائِرُ ﴿فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ أَلَمَنَّتْ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]. فَلَمْ يُبَحِّ نِكَاحَ الْإِمَاءِ إِلَّا بَعْدَ الطَّوْلِ إِلَى الْحُرَّةِ وَخَوْفِ الْعَنَتِ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. أَيْ: فَأَتَمُّوا الصَّلَاةَ. فَهَذِهِ صَلَاةُ الْحَضَرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَعَ السَّفَرِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْقُرْآنُ. وَقَصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى اثْنَتَيْنِ، إِلَّا الْمَغْرِبَ، فِي أَسْفَارِهِ كُلِّهَا، أَمَّا لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى. فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ سُنَّةً مَسْنُونَةً ﷺ، زِيَادَةً مِنْهُ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ، كَسَائِرِ مَا سَنَّهُ وَبَيَّنَّهُ مِمَّا لَيْسَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرٌ، مِمَّا لَوْ ذَكَرْنَا بَعْضَهُ لَطَالَ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ، وَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَ أَهْلِ

التمهيد

العلم، أشهر من أن يحتاج فيه إلى القول في غير موضعه. فحديث ابن عمر في هذا الباب، قوله: «إِنَّمَا نَفَعَلُ كَمَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ». مع حديث عمر، حيث سأل رسول الله ﷺ عن القَصْرِ في السَّفَرِ من غير خوف، فقال له: «تلك صدقة تصدق الله تعالى بها عليكم، فاقبلوا صدقته». يدلان على أن الله عز وجل قد يبيح في كتابه الشيء بشرط، ثم يبيح ذلك الشيء على لسان رسوله ﷺ بغير ذلك الشرط، ألا ترى أن القرآن إنما أباح القَصْرَ لِمَنْ كَانَ خَائِفًا ضَارِبًا فِي الْأَرْضِ، وأباحه رسول الله ﷺ أمتنا.

والدليل على أن قَصَرَ الصلاة في السَّفَرِ من غير خوف سنة مشنونة، مع ما تقدم من حديث هذا الباب، ما حدثنا عبد الله بن محمد،^(١) حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن حنبل، ومُسَدَّدٌ، قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة، عن عبد الله بن بريدة، عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: إقصاء الناس الصلاة اليوم، وإنما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. فقد ذهب ذلك. فقال: عجبت مما عجبت منه، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «صدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(٢).

القبس

(١ - ١) في النسخ: «بن أبي». وتقدم على الصواب مراؤا.

(٢) أخرجه البيهقي ١٤٣/٣ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (١١٩٩)، وأحمد

٣٦٠/١ (٢٤٤). وأخرجه ابن حبان (٢٧٤١) من طريق مسدد به، وأخرجه مسلم (٦٨٦)، وأبو

يعلى (١٨١)، وابن حبان (٢٧٤٠) من طريق يحيى بن سعيد به.

قال أبو داود، وحدثنا حُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ. فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ ^(١).

قال عليُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَابِيهِ مَكِّيَّانِ يُقْتَانِ.

قال أبو عمر: اخْتَلَفَ عَلَى عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي اسْمِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، فَرَوَى عَنْهُ حُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ. فِيمَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ ^(٢). وَكَذَلِكَ ^(٣) قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ ^(٤)، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ ^(٥)، وَحَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ^(٦)، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ. وَقَالَ فِيهِ ابْنُ إِدْرِيسَ ^(٧)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ: عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، لَمْ يَقُلْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

(١) أبو داود (١١٩٩)، وعبد الرزاق (٤٢٧٥) ومن طريقه أحمد ٣٦١/١ (٢٤٥)، والترمذي (٣٠٣٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٠٠) من طريق عبد الرزاق به.

(٣) في النسخ: «لذلك».

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٠٠).

(٥) أخرجه الدارمي (١٥٤٦) عن أبي عاصم، ولم يسمه.

(٦) ذكره أبو داود عقب الحديث (١٢٠٠).

(٧) سيأتي تخريجه ص ٥٢٢.

ورواه الشافعي^(١)، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جُرَيْج، قال: التمهيد
حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، كما قال يحيى القطان. وهو
الصواب إن شاء الله لا شك فيه.

فروى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، ابن جُرَيْج وغيره.
وأما أبوه عبد الله بن أبي عمار، فروى عنه ابن أبي مُلَيْكَةَ، وعكرمة بن
خالد، ويوسف بن ماهك^(٢). ويروى هذا عن عمر بن الخطاب، ومعاذ بن
جَبَل. وأما عبد الله بن بابته، ويُقال ابن باباه. ويقال: ابن بابي. فرجل
مكي أيضًا، مولى آل حُجَيْر بن أبي إهاب، يروى عن جُبَيْر بن مُطْعِم، وابن
عمر، وعبد الله بن عمرو، روى عنه عمرو بن دينار، وأبو الزبير، وابن أبي^(٣)
نجيح، وكلهم يثقات.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، قال: حدثنا
محمد بن إسماعيل الترمذي أبو إسماعيل، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا
مالك بن مَعْوَل، عن أبي حنظلة قال: سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال:
ركعتين. فقلت: وأين قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْبَلَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. ونحن

(١) الأم ١/١٧٩.

(٢) في النسخ: «ماهر». وينظر تعجيل المنفعة ١/٧٥٤.

(٣) سقط من النسخ. وينظر تهذيب الكمال ١٤/٣٢٠.

التمهيد آمِنُونَ؟ فقال: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

فهذا ابنُ عُمَرَ قد أَطْلَقَ عليها سُنَّةً. وكذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ، فَأَيْنَ المَذْهَبُ عنهما؟

حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنْجَرٍ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن موسى بن سلمة، قال: سألتُ ابنَ عَبَّاسٍ، قال: قلتُ: أَكُونُ بِمَكَّةَ فَكَيْفَ أَصَلِّي؟ قال: ركعتين، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ^(٢).

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبَانَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قال: أَنْبَأَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قال: سَأَلَ حُمَيْدُ الضَّمَيْرِيُّ ابْنَ عَبَّاسٍ، فقال: إِنِّي أَسَافِرُ، أَفَأَقْصِرُ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ أَمْ أُتِمُّهَا؟ فقال ابنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ بِقَصْرِهَا، وَلَكِنْ^(٣) تَمَامُهَا، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آمِنًا لَا

(١) أخرجه أحمد ٣٣١/١٠ (٦١٩٤) عن أبي نعيم به.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٧٥٥) من طريق هشام بن عبد الملك به، وأخرجه أحمد ٣٨٥/٤،

٢٢٧/٥ (٢٦٣٢)، (٣١١٩)، ومسلم (٦٨٨)، والنسائي (١٤٤٢) من طريق شعبة به.

(٣) في م: «لكنه».

يخافُ إلا الله ، فصَلَّى ركعتين حتى رجع ، ثم خرج أبو بكرٍ آمناً لا يخافُ إلا الله ، فصَلَّى ركعتين حتى رجع ، ثم خرج عمرُ آمناً لا يخافُ إلا الله فصَلَّى اثنتين حتى رجع ، ثم فعل^(١) ذلك عثمانُ ثلثي إمارته أو شطرها ، ثم صلاها أربعا ، ثم أخذَ بها بئو أمية . قال ابنُ جريج : وبلغني أنه إنما أوفاهما عثمانُ أربعا بمنى فقط ؛ من أجل أن أعرابيا ناداه^(٢) في مسجد الحيف بمنى ، فقال : يا أمير المؤمنين ، ما زلتُ أصليهما ركعتين منذ رأيتك عام الأول . فحشي عثمانُ أن يظنَّ جهالُ الناس إنما الصلوة ركعتان . قال ابنُ جريج : وإنما أوفاهما بمنى فقط^(٣) .

قال عبدُ الرزاق^(٤) : وأخبرنا معمرٌ ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابنِ عمرَ قال : صَلَّيْتُ مع رسولِ الله ﷺ بمنى ركعتين ، ومع أبي بكرٍ ركعتين ، ومع عمرَ ركعتين ، ومع عثمانَ صدرا من خلافته ، ثم صلاها أربعا . قال الزهري : فبلغني أن عثمانَ إنما صلاها أربعا لأنه أزمع أن يُقيم^(٥) بعد الحج .

قال^(٦) : وأخبرنا معمرٌ ، عن أيوب ، عن ابنِ سيرين ، عن ابنِ عباسٍ قال :

(١) في ي : « صلى » .

(٢) في ي : « نادى » .

(٣) عبد الرزاق (٤٢٧٧) .

(٤) عبد الرزاق (٤٢٦٨) ومن طريقه أحمد ٤٢٢/١٠ (٦٣٥٢) ، ومسلم (٦٩٤) .

(٥) في النسخ : « يعتمر » . والمثبت من مصنف عبد الرزاق ، وسيأتي على الصواب ص ٥٥١ .

(٦) عبد الرزاق (٤٢٧٠) .

كان رسول الله ﷺ يسافر من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله ، فيصلي ركعتين ركعتين .

قال ^(١) : وأخبرنا هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن ابن عباس ، مثله .
وقال الأثرم ، عن أحمد بن حنبل قال : زعموا أن عثمان إنما أتم في سفره لأنه تزوج بمى فصلى أربعاً . قال : وابن عباس يقول : إذا قدمت على أهيك ، أو ماشية لك ، فأتم الصلاة ^(٢) . قال : وقال بعض الناس : لا ، إنما صلى خلفه أغرابي ركعتين ، فجعل يصلي أبداً ركعتين ، فبلغه ذلك ، فصلى أربعاً ، ليعرف الناس كيف الصلاة .

قال الأثرم :.. وحدَّثنا عفان ، قال : حدَّثنا حماد بن سلمة ، قال : حدَّثنا أيوب ، عن الزهري ، أن عثمان أتم الصلاة لأن الأعراب حجوا ، فأراد أن يعلمهم أن الصلاة أربع ^(٣) .

حدَّثنا قاسم بن محمد ، قال : حدَّثنا خالد بن سعيد ، قال : حدَّثنا أحمد بن عمرو ، قال : حدَّثنا محمد بن سنجرة ، قال : حدَّثنا الفضل بن دكين ، قال : حدَّثنا شريك ، عن جابر ، عن عامر ، عن ابن عباس وابن عمر ، قالوا : سَنَّ رسول الله ﷺ ركعتين وهما تمام . وقالوا : الوتر في السفر من السنة ^(٤) .

(١) عبد الرزاق (٤٢٧١) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٧) ، وابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٩٤) .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢٥/١ من طريق حماد بن سلمة به .

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢٢/١ من طريق شريك به ، وأخرجه البزار (٦٨٠-كشف) ،

والطحاوي في شرح المعاني ٤٢٢/١ من طريق جابر به .

قال^(١) : وحَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ . قَالَ : قُلْتُ لَهُ : فِيمَ جُعِلَ الْقَصْرُ وَقَدْ
أَمِنَ النَّاسُ ؟ يَعْنِي : فَمَا لَهُمْ يَقْصُرُونَ آمِنِينَ ؟ قَالَ : السُّنَّةُ . قُلْتُ : رُخْصَةٌ ؟ قَالَ :
نعم .

قال^(٢) : وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : أَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ
كَفَرُوا ﴾ . فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا خَافُوا ، وَسَنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ ، فَهُمَا وَفَاءٌ وَلَيْسَ
بِقَصْرِ .

فهَذَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ يُصَرِّحُ بَأَنَّهَا سُنَّةٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ مِثْلُهُ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُحْنُونٌ ، قَالَ : أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَنبَأَنَا ابْنُ
لَهَيْعَةَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ : عَجِبْتُ مِنْ
عَائِشَةَ حِينَ كَانَتْ تُصَلِّي أَرْبَعًا فِي السَّفَرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ! فَقَالَ
لَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَلَيْكَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَإِنَّ^(٣) مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا
يُعَابُ^(٤) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَوْلُ الْقَاسِمِ هَذَا فِي عَائِشَةَ يُثْبِتُهُ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَيْثُ

(١) عبد الرزاق (٤٢٧٢) .

(٢) عبد الرزاق (٤٢٧٤) .

(٣) فِي م : « قَالَ » .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِحْكَامِ ٢٩١/٦ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ بِهِ .

التمهيد قال : ليس من عالم ولا شريف ولا ذو فضل ، إلا وفيه عيب ، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه ، ومن كان فضله أكثر من نقصه ، ذهب نقصه لفضله ^(١) .

قال أبو عمر : وقد قال قوم في إتمام عائشة أقاويل ، ليس منها شيء يزوى عنها ، وإنما هي ظنون وتأويلات لا يصحها دليل . قال ابن شهاب : تأولت ما تأول عثمان ^(٢) . وهذا ليس بجواب موعب ، وأضعف ما قيل في ذلك : إنها أم المؤمنين ، وإن الناس حيث كانوا بثوها ، وكان منازلهم منازلها . وهذا أبعد ما قيل في ذلك من الصواب ، وهل كانت أمًا للمؤمنين إلا أنها زوج أبي المؤمنين ﷺ ، وهو الذي سنَّ القصر ^(٣) في أسفاره ؛ في غزواته وحجّه وعمره ﷺ . وفي قراءة أبي بن كعب ومصحفه (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم) ^(٤) .

أخبرني خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أحمد بن صالح بن عمر المقرئ ، حدثنا أحمد بن جعفر المنادي ، حدثنا العباس بن محمد بن حاتم الدورئ ، حدثنا عبد الرحمن بن مصعب أبو يزيد القطان ، قال : حدثنا سفيان الثوري ، عن ليث ، عن مجاهد في قوله عز وجل : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ [هود : ٧٨] . قال : كل نبي

(١) في ي : « بفضله » .

والأثر أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٧٩ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٥١ / ٢ ، وسنن الدارمي (١٥٥٠) ، وصحيح مسلم (٦٨٥ / ٣) .

(٣) في النسخ : « الغزو » . والمثبت هو الصواب .

(٤) ينظر البحر المحيط ٢١٢ / ٧ .

أبو أمّته^(١).

وذكر الفريائي ، عن سفيان ، عن طلحة ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أنه كان يقرأ هذه الآية : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أب لهم وأزواجه أمهاتهم)^(٢).

وأخبرنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا ابن وضاح ، حدثنا موسى بن معاوية ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن ليث ، عن مجاهد في قوله : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ . قال : لم يكن بناته ، ولكن نساء أمته ، وكل نبي هو أبو أمته^(٣).

وأحسن ما قيل في قصر عائشة وإتمامها أنها أخذت برخصة رسول الله ﷺ لثري الناس أن الإتمام ليس فيه حرج ، وإن كان غيره أفضل ؛ فإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ، ولعلها كانت تذهب إلى أن القصر في السفر رخصة وإباحة ، وأن الإتمام أفضل ، فكانت تفعل ذلك ، وهي التي روت عن رسول الله ﷺ أنه لم يخير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً^(٤) . فلعلها ذهبت إلى أن رسول الله ﷺ لم يختار القصر في أسفاره إلا توسعة

(١) تفسير سفيان ص ١٣١.

(٢) أخرجه الحاكم ٤١٥/٢ من طريق سفيان به .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٢/٥٠٢ ، وابن أبي حاتم في تفسيره ٦/٢٠٦٢ من طريق وكيع به .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٧٣٦) .

على أُمِّهِ وأخذًا بأيسرٍ أمرِ الله . وبنحو هذا القولِ ذَكَرْنَا جوابَ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ فيما تقدَّم عنه أنَّ القصرَ سنةٌ ورُخصةٌ ، وهو الذي رَوَى عن عائشةَ ما حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ نَصْرِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قال : حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ زَيْادٍ ، عن عطاءٍ ، عن عائشةَ ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يُتِمُّ في سفرِهِ وَيَقْصُرُ^(١) .

وقد أتمَّ جماعةٌ في السفرِ ؛ منهم سعدُ بْنُ أَبِي وقاصٍ^(٢) ، وعثمانُ بْنُ عفانٍ^(٣) ، وعائشةُ^(٤) ، وقد عاب ابنُ مسعودٍ عثمانَ بالإتمامِ وهو بمنى ، ثم لما أقام الصلاةَ عثمانُ مرَّ ابنُ مسعودٍ فصلَّى خَلْفَهُ ، فقليل له في ذلك ، فقال : الخلافُ شرٌّ . ولو أنَّ القصرَ عنده فرضٌ ما صلَّى خلفَ عثمانَ أربَعًا .

أخبرنا أحمدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، قال : حَدَّثَنَا طَلْحَةُ ، عن عطاءٍ ، عن عائشةَ قالت : كُلاَّ^(٥) قد فعلَ رسولُ اللهِ ﷺ ؛ قد صامَ وأفطَرَ ، وأتمَّ وقصرَ في السفرِ^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٤٥٢/٢ . وأخرجه البزار (٦٨٢ - كشف) ، والدارقطني ١٨٩/٢ ، والبيهقي ١٤١/٣ ، ١٤٢ من طريق المغيرة بن زياد به .

(٢) سيأتي تخريجه في ص ٥٢٧ .

(٣) سيأتي تخريجه في ص ٥٥٠ .

(٤) في م : « كان » .

(٥) الحارث بن أبي أسامة (١٨٧ - بغية) . وأخرجه الدارقطني ١٨٩/٢ ، والبيهقي ١٤٢/٣ من طريق أبي نعيم به .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا محمد بن التمهيد الجهم ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : أنبأنا طلحة بن عمرو ، عن عطاء ، عن عائشة ، أنها قالت : كل ذلك كان يفعل رسول الله ﷺ ؛ صام وأفطر ، وقصر الصلاة وأتم .

وقد روى زيد العمى - وإن لم يكن ممن يُحتج به ، فإنه ممن يُستظهر به - عن أنس قال : كنا أصحاب رسول الله ﷺ نُسافر ، فنتيم بعضنا ويقصر بعضنا ، ويصوم بعضنا ويُفطر بعضنا ، فلا يعيب أحد على أحد^(١) . وإن كان زيد العمى وطلحة بن عمرو ممن لا يُحتج بهما ، فإن الأحاديث الثابتة ، والاعتبار بالأصول - تُصحح ما جاء به ، مع فعل عائشة رحمها الله تعالى .

فإن قال قائل : ما معنى قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى^(٢) ؟ قيل له : أما ظاهر هذا القول فيدل على أن الركعتين في السفر فرض ، ولكن الآثار والنظر والاعتبار ، كل ذلك يدل على غير ما دل عليه ظاهر الحديث ، وسنبيّن ذلك في باب صالح بن كيسان^(٣) ، من كتابنا هذا إن شاء الله تعالى . وقد أوردنا في هذا الباب ما فيه بيان لمن تدبر ، وحسبك بتوهين ظاهر حديث عائشة وخروجه عن ظاهره - مخالفتها له ، وإجماع جمهور فقهاء المسلمين أنه ليس بأصل يُعتمد في صلاة المسافرين خلف المقيم . ومن الدليل أيضًا

(١) أخرجه البيهقي ١٤٥/٣ من طريق زيد العمى به .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١/٢ .

(٣) سيأتي ص ٥٤٤ - ٥٦١ .

التمهيد على أَنَّ القَصْرَ فِي السَّفَرِ سَنَةٌ وَتَوْسَعَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ كَافِيًا - حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَاتِيئَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ : سَأَلْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قُلْتُ : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] . وَقَدْ آمَنَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ : عَجِبْتُ مِمَّا تَعْجَبُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ : « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ » ^(١) .

وهذا كله يدلُّ على أَنَّ القَصْرَ سَنَةٌ وَتَوْسَعَةٌ، وكذلك قال ابنُ عمرَ، وابنُ عباسَ، وعطاءٌ، وعمرُو بنُ دينارٍ، والقاسمُ بنُ محمدٍ، كلُّهم قال : سَنَةٌ مَسْنُونَةٌ . ولم يقلْ واحدٌ منهم : إِنَّهَا فَرِيضَةٌ . وقد ذَكَرْنَا الْأَخْبَارَ عَنْهُمْ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَتَدَبَّرْهُ ^(٢) .

ومعلومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ، بَلْ هِيَ ^(٣) أَعْظَمُ أَرْكَانِهِ

(١) ابن أبي شيبة ٤٤٧/٢ - ومن طريقه مسلم (٦٨٦)، وابن ماجه (١٠٦٥) - وأخرجه أحمد ٣٠٨/١ (١٧٤)، ومسلم (٦٨٦)، والنسائي (١٤٣٢)، من طريق عبد الله بن إدريس به . وينظر ما تقدم ص ٥١٢ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٥١٤ - ٥١٧ .

(٣) سقط من : م .

بعد التوحيد ، ومحال أن يُضاف إلى أحد من الصحابة الذين أتموا في أسفارهم
 وإلى سائر السلف الذين فعلوا فعلهم أنهم زادوا في فرضهم عامدين ما يفسد
 عليهم به فرضهم . هذا ما لا يحل لمسلم أن يتأوله عليهم ، ولا ينسبه إليهم . وقد
 حكى أبو مصعب ، عن مالك وأهل المدينة ، في « مختصره » قال : القصر في
 السفر سنة للرجال والنساء . وحسبك بهذا في مذهب مالك ، مع أنه لم يختلف
 قوله أن من أتم في السفر يُعبد ما دام في الوقت ، وذلك استحباب عند من فهم ،
 لا إيجاب .

أخبرنا إبراهيم بن شاكر ، قال : حدثنا عبد الله بن عثمان ، قال : حدثنا
 سعد^(١) بن معاذ ، قال : حدثنا الربيع بن سليمان ، عن الشافعي ، قال : القصر
 في الخوف مع السفر بالقرآن والسنة ، والقصر في السفر من غير خوف
 بالسنة^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا عبد الحميد بن أحمد
 الوراق ، قال : أنبأنا الخضر بن داود ، قال : أنبأنا أبو بكر - يعني الأثرم - قال :
 حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا أبان ، قال : حدثنا قتادة ، عن صفوان
 ابن مخرز المازني^(٣) ، أنه سأل عبد الله بن عمر عن الصلاة في السفر ، فقال :

(١) في ي : « سعيد » . وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخه : « سعد » . وينظر جذوة المقتبس
 ص ٢٢٧ ، ٢٦٣ .

(٢) الشافعي ١/ ١٧٩ .

(٣) في النسخ : « القاري » . وينظر تهذيب الكمال ١٣ / ٢١١ .

ركعتان، مَنْ خَالَفَ السَّنَةَ فَقَدْ كَفَرَ^(١).

ورواه معمرٌ، عن قتادة، عن مُوَرِّقِ الْعِجْلِيِّ قال: سئل ابنُ عمرَ عن صلاةِ السفرِ، فقال: ركعتين ركعتين؛ مَنْ خَالَفَ السَّنَةَ كَفَرَ^(٢).

قال أبو عمر: الكفرُ ههنا كفرُ النعمةِ وليس بكفرٍ ينقلُ عن الملةِ، كأنه قال: كفرُ نعمة^(٣) التأسي التي أنعم الله على عباده بالنبى ﷺ، ففيه الأسوةُ الحسنةُ في قبولِ رخصته. كما في امتثالِ عزمته ﷺ. والكلامُ في هذا على قول^(٤) المعتزلة والخوارجِ يطولُ، وليس هذا موضعه؛ الحُجُوجُنا عَمَّا لَهُ قَصَدْنَا، وباللهِ توفيقُنا.

واختلفَ الفقهاءُ فيمن صَلَّى أربعاً في السفرِ عامداً أو ساهياً؛ فقال مالكٌ: مَنْ صَلَّى في سفرٍ تُقْصَرُ فيه الصلاةُ أربعاً، أعاد في الوقتِ صلاةَ سفرٍ. ولم يفرِّق بينَ عامِدٍ وناسٍ. هذه روايةُ ابنِ القاسمِ. قال ابنُ القاسمِ: ولو رجع إلى بيته في الوقتِ لأعادها أربعاً. قال: ولو أحرمَ مسافراً وهو يَتَوَيَّأُ أربعاً، ثم بدا له فسَلَّمَ من اثنتين لم يُعْزِزْهُ.

وروى ابنُ وهبٍ، عن مالكٍ، في مسافرٍ أمَّ قومًا فيهم مسافراً ومقيمٌ، فأتمَّ الصلاةَ بهم جاهلاً. قال: أَرَى أَنْ يُعِيدُوا الصلاةَ جميعاً. وهذا قد يَحْتَمِلُ أَنْ

(١) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى ٤٢٢/١، وأبو نعيم فى الحلية ١٨٥/٧ من طريق قتادة به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٨١)، وعبد بن حميد (٨٢٧ - منتخب)، وابن المنذر فى الأوسط

(٢٢٣٥) من طريق معمر به.

(٣) فى م: «لنعمه».

(٤) فى حاشية ي: «فرق».

تكون الإعادة في الوقت . وقال ابن المؤاز^(١) : مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا نَاسِيًا لِسَفَرِهِ ، أَوْ لِإِقْصَارِهِ ، أَوْ ذَاكِرًا لِلذِّكْرِ - وَقَالَ سُخْنُونُ : أَوْ جَاهِلًا - فَلْيُعِدْ فِي الْوَقْتِ ، وَلَوْ افْتَتَحَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَأَتَمَّهَا أَرْبَعًا تَعَمَّدًا أَعَادَهَا أَبَدًا ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا سَجَدَ لِسَهْوِهِ وَأَجْزَأُتُهُ . وَقَالَ سُخْنُونُ : بَلْ يُعِيدُ لكَثْرَةِ سَهْوِهِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَيْسَ هُوَ سَهْوٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِنْ قَعَدَ فِي اثْنَتَيْنِ قَدَّرَ التَّشَهُُّدَ مَضَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا قَعَدَ فِي اثْنَتَيْنِ لَمْ يُعِدْ .

وقال حماد بن أبي سليمان : إِذَا صَلَّى أَرْبَعًا مُتَعَمَّدًا أَعَادَ ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا لَمْ يُعِدْ . وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ : إِذَا صَلَّى أَرْبَعًا مُتَعَمَّدًا أَعَادَ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ الشَّيْءُ الْيَسِيرَ ، فَإِذَا طَالَ ذَلِكَ فِي سَفَرِهِ وَكَثُرَ لَمْ يُعِدْ . وَقَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : الصَّلَاةُ فِي السَّفَرِ رَكْعَتَانِ حَتْمًا ، لَا يَصْلُحُ غَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ قَامَ الْمَسَافِرُ لثَلَاثَةٍ وَصَلَّاهَا ثُمَّ ذَكَرَ ، فَإِنَّهُ يُلْغِيهَا وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ . وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : فَيَمَنْ صَلَّى فِي سَفَرٍ أَرْبَعًا مُتَعَمَّدًا : بئسَ مَا صَنَعَ ، وَقَضَتْ عَنْهُ . ثُمَّ قَالَ لِلْسَّائِلِ : لَا أَبَا لَكَ ، تَرَى أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ تَرْكُوهَا لِأَنَّهَا ثَقُلَتْ عَلَيْهِمْ !

وقال الشافعي : الْقَصْرُ فِي غَيْرِ الْخَوْفِ سَنَةٌ ، وَأَمَّا فِي الْخَوْفِ مَعَ السَّفَرِ فَبِالْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَلَا أُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُتِمَّ فِي السَّفَرِ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ ، كَمَا لَا أُحِبُّ لِأَحَدٍ نَزَعَ خُفَّيْهِ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ ، وَلَيْسَ

(١) محمد بن إبراهيم بن زياد أبو عبد الله الإسكندراني المالكي ، فقيه الديار المصرية ، المعروف بابن المؤاز ، انتهت إليه رئاسة المذهب ، تفقه بابن الماجشون ، وابن عبد الحكم ، وأصبغ ، وابن بكير ، له تصانيف كثيرة ، أشهرها وأجلها «الموازية» ، و «الوقوف» ، توفي سنة تسع وستين - وقيل : إحدى وثمانين - ومائتين . سير أعلام النبلاء ٦/١٣ ، والديباج المذهب ١١٦/٢ .

للمسافر أن يُصَلِّيَ ركعتين إلا أن يَتَوَيَّ الْقَصْرَ مع الإحرام ، فإن أَحْرَمَ ولم يَتَوَيَّ الْقَصْرَ ، كان على أَصْلِ فَرَضِهِ أَرْبَعًا .

قال أبو عمر: قول الشافعي في هذا الباب أعدل الأقاويل إن شاء الله ، وقول مالك قريب منه ونحوه ؛ لأن أمره بالإعادة في الوقت استحباب . وكذلك قول أحمد بن حنبل في هذا الباب ؛ قال الأثرم : قلت له : للرجل أن يُصَلِّيَ في السفر أربعا ؟ قال : لا يُعْجِبُنِي . ثم قال : السنة ركعتان . وأما قول الكوفيين فضعيف لا أصل له إلا أصل لا يثبت ، وقد أوضحنا فساد أصلهم واعتبارهم القعود مقدار التشهد في غير هذا الموضع .

ومما يدل على ما اخترناه ، إتمام من أتم من الصحابة ولم يُنكِرْ ذلك عليه ، وقد أخبر الله عنهم أنهم خير أمة أخرجت للناس ، يأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ^(١) ، فما لم يُنكِرُوهُ وأقْرُوهُ فحق وصواب . ولنا : إنَّ القصر أولى ؛ لأنه المشهور من فعل رسول الله ﷺ في سفره ، وهو فعل أكثر الصحابة والتابعين ، فإن تكن رخصة ويسرا وتوسعة ، فلا وجه للرغبة عنها ، فإنَّ الله قد أحبَّ أن تُقبَلَ رخصته وصدقته ونأييها ، وإن تكن فضيلة فهو الذي ظننا ، وكيف كانت الحال ، فامثال فعله في كل ما أبيع لنا أفضل إن شاء الله . وعلى هذا قال جماعة من أهل العلم : إنَّ المسح أفضل من الغسل ؛ لأنه كان يمسح ﷺ على خُفَيْهِ ، وهو المُبَيَّنُّ لعباد الله عز وجل مراد الله من كتابه ، وهو الهادي ﴿إِنِّي صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ ﴿٥٦﴾ صِرَاطُ اللَّهِ ﴿[الشورى: ٥٢، ٥٣] - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) يشير إلى الآية (١١٠) من سورة «آل عمران» .

أخبرنا عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن يحيى التميمي ابن عبد العزيز، وأخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال: أخبرنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أنبأنا ابن جريج، عن عطاء قال: لا أعلم أحدا من أصحاب النبي ﷺ كان يؤقي الصلاة في السفر إلا سعد بن أبي وقاص وعائشة، فإنهما كانا يؤقيان الصلاة في السفر ويصومان. قال: وسافر سعد في نفر من أصحاب النبي ﷺ فأوقى سعد الصلاة وصام، وقصر القوم وأفطروا. فقالوا لسعيد: كيف نُفْطِرُ ونَقْصُرُ الصلاة وأنت تُتِمُّها وتصوم؟ فقال: دونكم أمركم، فإنني أعلم بشأني. قال: فلم يُحرِّمه سعد عليهم، ولم ينههم عنه. قال ابن جريج: فقلت لعطاء. فأئى ذلك أحب إليك؟ قال: قَصْرُهَا، وكل ذلك قد فعله الصالحون والأخيار^(١).

قال عبد الرزاق^(٢): أنبأنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أنها كانت تُتِمُّ في السفر.

قال^(٣): وأنبأنا الثوري، عن عاصم، عن أبي قلابة، أنه كان يقول: إن صَلَّيْتُ في السفر أربعا فقد صَلَّيْتُ مَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، وإن صَلَّيْتُ ركعتين فقد صَلَّيْتُ

(١) عبد الرزاق (٤٤٥٩، ٤٤٦٠).

(٢) عبد الرزاق (٤٤٦١).

(٣) عبد الرزاق (٤٤٦٤).

التمهيد مَنْ لَا بَأْسَ بِهِ .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ أَيْضًا فِي مَقْدَارِ السَّفَرِ الَّذِي يُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاللِّيثُ : أَرْبَعَةُ بُرُودٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ^(١) . قَالَ مَالِكٌ : ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا ، وَمَسِيرَةٌ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِالْهَاشِمِيِّ ، أَوْ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : الْيَوْمُ التَّامُّ . وَهَذِهِ كُلُّهَا أَقَاوِيلُ مُتَقَارِبَةٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهَا ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ : لَا يُقْصَرُ أَحَدٌ فِي أَقَلِّ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا . وَقَالَ دَاوُدُ : مَنْ سَافَرَ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ غَزْوٍ ، قَصَرَ فِي قَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ . وَمِنْ حُجَّتِهِ حَدِيثُ شُعْبَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلِ بْنِ السَّمْطِ إِلَى قَرْيَةٍ لَهُ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ أَوْ ثَمَانِيَّةِ عَشَرَ مِيلًا ، فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ ، فَقُلْتُ لَهُ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ عَمَرَ صَلَّيْتُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ . فَقُلْتُ لَهُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ^(٢) .

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيمَنْ لَهُ أَنْ يُقْصَرَ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّيْدِ مُتَلَدِّدًا لَمْ أَحِبَّ لَهُ أَنْ يُقْصَرَ ، وَمَنْ خَرَجَ فِي مَعْصِيَةٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُقْصَرَ ، وَمَنْ كَانَ

(١) ينظر الأوسط لابن المنذر (٢٢٦١) .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٨٩ .

الصَّيْدُ مَعَاشَهُ قَصَرَ . وقال الشافعي : إن سافر في معصية فلا يَقْصُرُ ، ولا يمسح التمهيد
مَسْحَ المسافر . وهو قول داود ، والطبري . وقال أحمد بن حنبل : لا يَقْصُرُ مسافرٌ
إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ ^(١) . ورواه عن ابن مسعود ^(٢) . وهو قول داود ، إِلَّا أَنَّ داودَ
قال : في حجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ غَزْوٍ . ولأحمد بن حنبل قول آخرٌ مثل قول الشافعي :
مَنْ سافرَ في غيرِ معصية قَصَرَ ومسح . وقصر على رضى الله عنه في خُرُوجِهِ إلى
صِفَيْن ^(٣) . وخرج ابن عباسٍ إلى مالِه بالطائف فقصر الصلاة ^(٤) . وقال نافع : كان
ابن عمر يُطالِعُ مالَه بِخَيْبَرٍ فيَقْصُرُ الصلاة ^(٥) .

وأكثرُ الفقهاء على إباحةِ القصرِ للمسافرِ تاجراً ، وفي أمرٍ أُيِّحَ له الخروجُ
إليه . وكان الأوزاعي يقولُ في رجلٍ خرجَ في بعثٍ إلى بعضِ المسلمين : يَقْصُرُ
وَيُفْطِرُ في رمضانَ في مسيرِهِ ذلك ، وافقَ ذلك طاعةً أَوْ معصيةً . واختلفَ
أصحابُ داودَ في ذلك ؛ فقال بعضهم بقوله : لا قصرَ إِلَّا في حجٍّ ، أَوْ عَمْرَةٍ ، أَوْ
جهادٍ . وقال بعضهم : للعاصي أن يَقْصُرَ . وقال أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ،
والأوزاعي : يَقْصُرُ المسافرُ عاصياً كان أَوْ مطيعاً .

- (١) بعده في م : « أَوْ غَزْوٍ » . وينظر مسائل أحمد برواية عبد الله ٣٨٧/٢ .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٦/٢ ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٥٦ ، ٢٢٥٧) بلفظ : « حجٍّ أَوْ
جهادٍ » .
(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٢٢) ، وابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٥٢) ،
والطحاوي في شرح المعاني ٤١٩/١ .
(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٢) ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٥٣) .
(٥) سيأتي في الموطأ (٣٤٠) .

واختلفوا في مدة الإقامة؛ فقال مالك، والشافعي، والليث، والطبري، وأبو ثور: إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم. وهو قول سعيد بن المسيب في رواية عطاء الخراساني عنه^(١). وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً أتم، وإن كان أقل قصر. وهو قول ابن عمر^(٢)، وقول سعيد بن المسيب في رواية هشيم، عن داود بن أبي هند عنه^(٣). وقال الأوزاعي: إن نوى إقامة ثلاثة عشر يوماً أتم، وإن نوى أقل قصر. وعن سعيد بن المسيب قول ثالث: إذا أقام ثلاثاً أتم^(٤).

وعن السلف في هذه المسألة أقاويل متباينة؛ منها إذا أزمع المسافر على مقام اثنتي عشرة أتم الصلاة. رواه نافع، عن ابن عمر. قال نافع: وهو آخر فعل ابن عمر وقوله^(٥).

وروى عكرمة، عن ابن عباس قال: أقام رسول الله ﷺ تسع عشرة يقصر الصلاة، فنحن إذا سافرونا تسعة عشر قصرنا، وإن زدنا أتمنا^(٦).

(١) سيأتي في الموطأ (٣٤٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٣)، وابن أبي شيبة ٤٥٥/٢.

(٣) سقط من النسخ. والمثبت من مصدري التخریج، وينظر تهذيب الكمال ٨/ ٤٦١.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٨)، وابن أبي شيبة ٤٥٤/٢ من طريق داود به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٢)، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٧٨، ٢٢٧٩) من طريق نافع به، دون قول نافع.

(٧) أخرجه أحمد ٤٢٧/٣ (١٩٥٨)، والبخاري (٤٢٩٨، ٤٢٩٩)، والترمذي (٥٤٩)، وابن =

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ أَقَامَ عَشْرَ لَيَالٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ ^(١) . وَالطَّرْقُ التَّمْهِيدُ عَنْهُمَا فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ ، وَبِذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ : مَنْ أَقَامَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةَ أَتَمَّ ^(٢) وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ الْمَسَافِرَ يُصَلُّى رَكَعَتَيْنِ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ ^(٣) . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا أَجْمَعَ الْمَسَافِرُ مَقَامَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً قَصَرَ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَتَمَّ .

فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَقْوَالٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَفِيهَا قَوْلُ عَاشِرٍ ، أَنَّ الْمَسَافِرَ يَقْصُرُ أَبَدًا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ يَنْزِلَ وَطَنًا لَهُ .

وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ أَقَامَ سِتْنِينَ بَنِيْسَابُورَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ^(٤) .

وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ : قُلْتُ لَابْنِ عَمْرٍ : أَتَى الْمَدِينَةَ فَأَقِيمَ بِهَا السَّبْعَةَ أَشْهُرَ وَالثَّمَانِيَةَ طَالِبًا حَاجَةً . فَقَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ^(٥) . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ : أَقَمْنَا بِسَجِسْتَانَ وَمَعَنَا رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ سِتْنِينَ نُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ ^(٦) . وَأَقَامَ ابْنُ عَمْرٍو بِأَذْرَبِجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ، وَكَانَ الثَّلَاثُ حَالًا بَيْنَهُمْ

= ماجه (١٠٧٥) من طريق عكرمة به .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٣٣٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ ، والأوسط لابن المنذر (٢٢٨١) .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٤/٢ ، والأوسط لابن المنذر (٢٢٨٧) ، والكبير للطبراني (٦٨٢) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٦٤) ، وابن المنذر في الأوسط (٢٩٩٢) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٨) ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٩١) .

وَبَيِّنَ الْقُفُولَ^(١) .

وأقام مسروق بالسَّلسِلَةِ^(٢) سنتين وهو عاملٌ عليها يُصَلِّي ركعتين ركعتين حتى انصرف ، يَلْتَمِسُ بذلك السَّنَةَ^(٣) .

وذكر يعقوبُ بنُ شيبَةَ ، حَدَّثَنَا معاويةُ بنُ عمرو^(٤) ، حَدَّثَنَا زائدةُ ، عن منصورٍ ، عن شقيقٍ قال : خَرَجْتُ مع مسروقٍ إلى السَّلسِلَةِ حِينَ اسْتُعْمِلَ عليها ، فلم يَزَلْ يَقْصُرُ حتى بَلَغَ ، ولم يَزَلْ يَقْصُرُ في السَّلسِلَةِ حتى رَجَعَ . فقلتُ : يا أبا عائشةَ ، ما يَحْمِلُكَ على هذا ؟ قال : اتَّبَاعُ السَّنَةِ^(٥) .

وقال أبو جَمْرَةَ^(٦) نَصَرُ بنُ عمرانَ : قلتُ لابنِ عباسٍ : إِنَّا نُطِيلُ الْمَقَامَ بِالْعَزْوِ بِخُرَّاسَانَ ، فكيف تَرَى ؟ قال : صَلِّ ركعتين وإن أَقَمْتَ عَشْرَ سِنِينَ^(٧) .

قال أبو عمر : مَحْمَلُ هذه الأحاديثِ عِنْدَنَا على مَنْ لَا نَبِيَّةَ لَهُ فِي^(٨) إِقَامَةِ الْمَدَةِ^(٩) ، مثلُ أن يقولَ : أَخْرُجْ اليَوْمَ ، أَخْرُجْ غَدًا . وإذا كان هكذَا فلا عَزِيمَةَ ههنا

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٣٩) .

(٢) هي سلسلة واسط ، كانت على نهر دجلة لمنع عبور السفن وتحصيل العشور على ما تحمله من تجارات ، وقد ولاه هذا العمل زياد بن أبيه . ينظر تاريخ واسط ص ٣٦ - ٣٨ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٦) من طريق شقيق ، عن مسروق .

(٤) في النسخ : « عمر » . وينظر تهذيب الكمال ٢٨/٢٠٧ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٥٧) من طريق منصور به .

(٦) في النسخ : « حمزة » . والمثبت من مصنف ابن أبي شيبة ، وينظر تهذيب الكمال ٢٩/٣٦٢ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٤٥٣ ، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٨٥) من طريق نصر بن عمران به .

(٨ - ٨) في م : « الإقامة لواحد من هؤلاء المقيمين هذه المدد المتقاربة وإنما ذلك » .

وقال الأثرم : سئل أحمد بن حنبل عن حديث أنس ، أن النبي ﷺ أقام عشراً يقصُر الصلاة^(١) . فقال : قدم النبي ﷺ مكةَ لصبح رابعة ، قال : فرابعة ، وخامسة ، وسادسة ، وسابعة ، وثامنة يومَ التروية ، وتسعة ، وعاشرة . قال : فإنما حسب أنس مقامه بمكةَ ومنى ، لا وجه لحديث أنس غير هذا . قال أحمد : فإذا قدم لصبح رابعة قصر ، وما قبل ذلك يُستَم . قال : أقام النبي ﷺ اليومَ الرابع والخامس والسادس والسابع ، وصلى الصُّبح بالأبطح في اليوم الثامن ، فهذه إحدى وعشرون صلاةً قصرَ فيها في هذه الأيام ، وقد أجمع على إقامتها ، فمن أجمع أن يُقيم كما أقام النبي ﷺ قصر ، فإن أجمع على أكثر من ذلك أتم . قلتُ له : فلم لا تقصُر فيما زاد على ذلك ؟ قال : لأنهم اختلفوا ، فتأخذ بالاحتياط وتُتَم . قيل لأحمد بن حنبل : فإذا قال : أخرج اليوم ، أخرج غداً . يقصُر ؟ قال : هذا شيء آخر ، هذا لم يعزَم .

قال أبو عمر : أصبح شيء في هذه المسألة قول مالك ومن تابعه ، والحجة في ذلك حديثُ العلاء بن الحضرمي ، عن النبي ﷺ ، أنه جعل للمهاجر أن يُقيم بمكةَ ثلاثة أيام ، ثم يصدر^(٢) . ومعلوم أن الهجرة إذا كانت مُفترضةً قبل الفتح كان المقام بمكةَ لا يجوز ولا يحل ، فجعل رسولُ الله ﷺ للمهاجر ثلاثة أيام لتفضية حوائجه ، وتهذيب أسبابه ، ولم يحكم لها بحكم المقام ، ولا جعلها في

(١) أخرجه أحمد ٢٧٤/٢٠ (١٢٩٤٥) ، والبخاري (١٠٨١ ، ٤٢٩٧) ، ومسلم (٦٩٣) .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٣٥ .

حَيْرِ الإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ دَارَ مُقَامٍ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَيَّامَ إِقَامَةٍ لِمَنْ نَوَاهَا ، وَأَقْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ ، وَمَنْ نَوَى إِقَامَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَمَا ذُوْنَهَا ، فَلَيْسَ بِمُقِيمٍ وَإِنْ نَوَى ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ نَوَى إِقَامَةَ سَاعَةٍ أَوْ نَحْوِهَا لَمْ يَكُنْ بِسَاعَتِهِ تِلْكَ دَاخِلًا^(١) فِي حَكْمِ الْمُقِيمِ ، وَلَا فِي أَحْوَالِهِ . وَمِنْ الْحُجَّةِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَجَلَّى الْيَهُودَ جَعَلَ لَهُمْ إِقَامَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي قَضَاءِ أُمُورِهِمْ^(٢) . وَإِنَّمَا نَفَاهُمْ عُمَرُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَتَقَى دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ »^(٣) . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُمْ بِأَرْضِ الْعَرَبِ مُقِيمِينَ بِهَا ، فَحِينَ نَفَاهُمْ عُمَرُ وَأَمَرَهُمْ بِالْحُرُوجِ ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الثَّلَاثَةُ أَيَّامَ إِقَامَةٍ . وَهَذَا يَبَيِّنُ لِمَنْ لَمْ يُعَانِدْ ، وَيَصُدِّدُهُ عَنِ الْحَقِّ هَوَاهُ وَعَمَاهُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ وَحَفْصُ^(٥) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) فِي النسخ : « دَاخِل » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٤٧/٣ ، ١٤٨ ، ٢٠٩/٩ .

(٣) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٧١٥ ، ١٧١٦) .

(٤) فِي النسخ : « الْحَمِيد » . وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْمُسْتَخْرَجِ ، وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤١٩/٣١ . وَسَيَأْتِي عَلَى الصُّوَابِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١٩٠٦) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٥) بَعْدَهُ فِي النسخ : « بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ » . وَحَفْصُ هُوَ ابْنُ غِيَاثٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٧٧/١١ .

يقول: « يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ » قال سفيان: « بَعْدَ نُسْكِهِ ثَلَاثًا » قال حفص: « بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا »^(١).

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « يَمُكُّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَائِ نُسْكِهِ ثَلَاثًا ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ أَبِي: مَا كَانَ أَشَدَّ عَلَى ابْنِ عَيِّنَةَ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا^(٢).

وَاحْتَجَّ أَبُو ثَوْرٍ لِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنْ قَالَ: لَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى مَا دُونَ الْأَرْبَعِ أَنَّهُ يَقْصُرُ فِيهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَرْبَعِ فَمَا فَوْقَهَا، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَمَّ، وَذَلِكَ أَنَّ فَرْضَ التَّمَامِ لَا يَزُولُ بِاخْتِلَافٍ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ أَيْضًا فِي الْمَسَافِرِ يَدْخُلُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً صَلَّى صَلَاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَقَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَلَى اخْتِلَافٍ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ (٣١٤٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٥٥٣) مِنْ طَرِيقِ حَفْصَ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: « بَعْدَ الصَّدْرِ ». أَيْ: بَعْدَ الرَّجُوعِ مِنْ مَنَى. يَنْظُرُ فَتَحُ الْبَارِي ٢٦٧/٧.

(٢) أَحْمَدُ ٣٢١/٣١ (١٨٩٨٥): وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٤٢/١٣٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٥٤) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِهِ.

عنهما^(١). وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، وأصحابهم: يُصَلِّي صلاةً مقيم وإن أذركه في التشهيد. ورؤي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، والحسين، وإبراهيم، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد، ومكحول^(٢). وهو قول معمر بن راشد، وبه قال أحمد، وإسحاق، وأبو ثور.

واختلَفوا أيضًا في مسافرٍ صَلَّى بمقيمين؛ فقال مالك: إذا سَلَّمَ المسافرُ فأحَبُّ إلَيَّ أن يُقدِّموا رجلًا يُتِمُّ بهم، وفي ذلك سعة. وقال الشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، والأوزاعي: يُصلُّون فرادى ولا يُقدِّمون أحدًا. وحجَّتهم قولُ رسولِ الله ﷺ لأهل مكة: «أتمُّوا صلاتكم فإنَّا قومٌ سَفَرٌ»^(٣). وقد فعله عمر ولم يأْمُرْ أن يُتِمَّ أحدُهم بهم^(٤).

واختلَفوا أيضًا في المسافرِ يُؤمُّ قومًا فيهم مسافرون ومقيمون، فيُحدِّثُ بعدَ ركعةٍ فيقدِّمُ مُقيمًا؛ فقال مالك: يُصَلِّي المقيمُ تمامَ صلاةِ الأوَّلِ، ثم يُشيرُ إلى مَنْ خلفه بالجلوس، ثم يقومُ وحده فيتِمُّ صلاته أربعًا، ثم يقعدُ ويتشَهَّدُ، ويُسَلِّمُ مَنْ خلفه مِنَ المسافرين، ويقومُ مَنْ خلفه مِنَ المقيمين فيتِمُّوا لأنفسِهِمْ. وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري: يُتِمُّ المُستَخْلَفُ صلاةَ الأوَّلِ، ثم يتأخَّرُ ويُقدِّمُ

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٣٨٢، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥).

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٣٨١، ٤٣٨٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٨٢/١، ٣٨٣.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٥٥٩.

(٤) سيأتي في الموطأ (٣٤٧، ٣٤٨).

٣٣٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ
الزَّيْبِرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
رَكْعَتَيْنِ ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ
الْحَضَرِ .

التمهيد مسافراً يُسَلَّمُ بِهِمْ ، فَيُسَلَّمُ مَعَهُ الْمَسَافِرُونَ ، وَيَقُومُ الْمُقِيمُونَ فَيَقْضُونَ وَحْدَانًا .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعِيدٍ : يُتِمُّونَ كُلَّهُمْ صَلَاةً مُقِيمًا .
قَالَ أَبُو عَمَرَ : مَسَائِلُ السَّفَرِ تَكْثُرُ جِدًّا ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا مَا كَانَ فِي مَعْنَى
حَدِيثِنَا ، وَمَا يُعَيَّنُ عَلَى فَتْحِ مَا انْغَلَقَ مِنْهَا مِنْ مَعْنَاهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

مَالِكٌ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ،
فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ ^(١) .

القبس وأما حديثُ عائِشَةَ : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ . فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ عِلْمَاؤُنَا
بِخَمْسَةِ أَجَوِبَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَمْ تُخْبِرْ بِذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنَّمَا أُخْبِرَتْ عَنْ حَالٍ يُذَرِّكُهَا كُلُّ
أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرَ فَرَضُهُ رَكْعَتَانِ ، وَالْمُقِيمَ فَرَضُهُ أَرْبَعٌ ، وَهَذَا ثَابِتٌ فِي الدِّينِ قَطْعًا ،
فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ مُخْبِرَةً عَنْ حَالٍ ، وَلَمْ تَسْتَنْدِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَقَالٍ - لَمَا كَانَ
فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ كَانَ يَعْلَمُ مَا ذَكَرَتْ ، وَهِيَ كَانَتْ أَفْقَهُ مِنْ ذَلِكَ !

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٩)، وبرواية أبي مصعب (٣٧٦). وأخرجه البخاري
(٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥)، وأبو داود (١١٩٨) والنسائي (٤٥٤) من طريق مالك به .

هذا حديث صحيح الإسناد عند جماعة أهل الثقل، لا يختلف أهل الحديث في صحة إسناده، وكل من رواه قال فيه: عن عائشة: فرضت الصلاة. لا يقول: فرض الله. ولا فرض رسول الله ﷺ. إلا ما حدث به أبو إسحاق

قلنا: قد روى الدارقطني أنها رضى الله عنها سافرت مع النبي ﷺ فأتممت والنبي ﷺ يقصر مع غيرها، وصامت والنبي ﷺ يفطر^(١)، وإنما هذا كله تحويم على أن المسافر، هل يجوز له أن يصلي أربعاً أم لا؟ وهي مسألة خلاف مشهورة، والأدلة فيها كثيرة، وعندها^(٢) أن المسافر عندنا فرضه التحخير بين الاثنين والأربع، إلا أن القصر أفضل؛ لمواظبة النبي ﷺ عليه، ولفعل الصحابة له؛ قد أتمت عائشة رضى الله عنها في السفر^(٣)، وقد أتم عثمان رضى الله عنه في السفر^(٤).

وقد روى أنس بن مالك الكعبي عن النبي ﷺ، أنه قال له: «أما علمت أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة؟»^(٥).

فنص ﷺ على أن الأربع أصل، وأن صلاة السفر حط من^(٦) الأصل، وهذا أولى من حديث عائشة؛ لأنه من لفظ النبي ﷺ، لا يحتمل تأويلاً، وحديث عائشة إخبار منها، فالله أعلم كيف لقنته^(٧)؟ ومن أين تلقته^(٧)؟ وهو أيضاً يحتمل التأويل.

(١) أخرجه الدارقطني ١٨٨/٢.

(٢) في د، م: «عمدتنا».

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٢٧.

(٤) سيأتي تخريجه ص ٥٥٠.

(٥) تقدم تخريجه في ٣٣٣/١، وسيأتي تخريجه ص ٥٥٨، ٥٥٩.

(٦) في د: «عن».

(٧) في ج: «تلقته»، وفي م: «نقلته».

الْحَزْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَجَّاجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: التَّمْهِيدُ حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

هَكَذَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ. وَغَيْرُهُ يَقُولُ^(١): فُرِضَتْ. إِلَّا أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ^(٢) قَالَتْ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ^(٣). وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَهَشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ^(٤). وَلَمْ يَرَوْهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، وَلَا عَنْ هَشَامٍ، إِلَّا أَنَّ شَيْخًا يُسَمَّى يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ هَانِئٍ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي الزُّهْرِيِّ، جَمِيعًا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ، فَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ مَالِكٍ، وَالصَّحِيحُ فِي إِسْنَادِهِ عَنْ مَالِكٍ مَا^(٥) فِي «الْمَوْطَأِ»، وَطُرُقُهُ عَنْ عَائِشَةَ مُتَوَاتِرَةٌ، وَهُوَ عَنْهَا صَحِيحٌ لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَذَهَبَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ إِلَى ظَاهِرِهِ وَعَمُومِهِ، وَمَا يُوجِبُهُ لَفْظُهُ؛ فَأَوْجَبُوا الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ فَرَضًا، وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ

(١ - ١) فِي م: «عَنْهُ نَقُولُ».

(٢ - ٢) لَيْسَ فِي: الْأَصْلُ، م.

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤٥٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٣٢٤، ١٣٢٥)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٦٣/١) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهِ.

(٤) لَيْسَ فِي: الْأَصْلُ، م.

يُصَلِّي فِي السَّفَرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ؛ كُلُّ صَلَاةٍ أَرْبَعٌ .

قال أبو عمر: فأما المغرب والصُّبْحُ فلا خِلافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمَا كَذَلِكَ فُرِضَتَا، وَأَنَّهُمَا لَا قَصْرَ فِيهِمَا فِي السَّفَرِ وَلَا غَيْرِهِ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَ عَائِشَةَ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ. قَوْلُ ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي قَوْلِهَا: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ. وَكَذَلِكَ الصُّبْحُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي قَوْلِهَا: فَرِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ. لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الصُّبْحَ لَمْ يُزِدْ فِيهَا، وَلَمْ يُنْقَضْ مِنْهَا، وَإِنِهَا فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ سَوَاءٌ، فَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِبْجَابِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ فَرَضًا قَوْلَ عَائِشَةَ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ. وَهَذَا وَاضِحٌ فِي أَنَّ الرُّكَعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ لِلْمُسَافِرِ فَرَضٌ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ، وَلَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ فِي الْحَضَرِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ سِتًّا، وَلَا الْعَصْرَ، وَلَا الْعِشَاءَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ أَرْبَعًا، وَلَا الصُّبْحَ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ زَائِدًا فِي فَرَضِهِ، عَامِدًا لِمَا يُفْسِدُهُ؛ وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ لِلْحَضَرِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ.

قالوا: فكذلك المسافر لا يجوز له أن يُصَلِّيَ فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّ فَرَضَهُ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَانِ عَلَى مَا ذَكَرَتْ عَائِشَةُ.

وَيَمْنَنَ ذَهَبَ إِلَى هَذَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - إِنْ صَحَّ عَنْهُ - وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي

سليمان^(١)، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وقول بعض أصحاب مالك، وقد التمهيد
 روى عن مالك أيضًا - وهو المشهور عنه - أنه قال: من أتم في السفر أعاد في
 الوقت. ومن حجة من ذهب إلى إيجاب القصير فوضًا في السفر حديث عمر بن
 الخطاب، قال: صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ.
 وهو حديث رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر. وقال ابن معين وعلي بن
 المديني: لم يسمع من عمر، ورجاله ثقات.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:
 حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن
 زبيد^(٢)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر - قال سفيان: قال زبيد
 مرة: ^(٣) عن عمر - قال: صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر، على لسان
 النبي ﷺ^(٤).

قال أبو عمر: روى هذا الحديث يزيد بن هارون، عن الثوري، عن زبيد،
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: سمعت عمر^(٥). فخطئوه فيه؛ لقوله:

(١) ينظر ما تقدم ص ٥٢٤ - ٥٢٦، وما سيأتي ص ٥٦٣، والأوسط لابن المنذر ٣٣٤/٤.

(٢) في م: «زبير». وينظر تهذيب الكمال ٢٨٩/٩.

(٣ - ٣) كذا في النسخ. وفي مسند أحمد: «أراه عن عمر».

(٤) أخرجه البيهقي ٢٠٠/٣ من طريق أبي نعيم به، وأخرجه أحمد ٣٦٧/١ (٢٥٧)، والنسائي
 (١٥٦٥) من طريق الثوري به.

(٥) أخرجه أبو خيثمة في مسنده - كما في تهذيب التهذيب ٢٦١/٦، ٢٦٢ - عن يزيد بن
 هارون به.

التمهيد سمعتُ عمرَ . وقد رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ ، قال : حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلَى ، قال : خَطَبَنَا عمرُ ، فقال : أَلَا إِنَّ صَلَاةَ يَوْمِ الْفَطْرِ ، وَصَلَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَصَلَاةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَصَلَاةَ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ رَكَعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ ، عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١) . فَوَهُمَ أَيْضًا فِيهِ .

وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ ، عن زُبَيْدٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى ، عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، عن عمرَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ ^(٢) . فَزَادَ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ؛ أَدْخَلَهُ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَيْنَ عُمَرَ ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ هَذَا الْإِسْنَادِ ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ يُعَلِّلهُ وَيُضَعِّفُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَحِّحُ إِسْنَادَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ هَذَا فِيهِ . قال عليُّ بنُ المدينيِّ : هو أَسْنَدُهَا وَأَحْسَنُهَا وَأَصَحُّهَا .

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ أَيْضًا ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ ، قال : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ ، قالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عن بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، عن مجَاهِدٍ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا ، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ ، وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةً ^(٣) .

- (١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢١/١ من طريق محمد بن طلحة به .
 (٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٦٤) ، والنسائي في الكبرى (٤٩٠) ، وابن خزيمة (١٤٢٥) من طريق يزيد بن زياد به .
 (٣) أخرجه أبو داود (١٢٤٧) عن مسدد به ، وأخرجه أحمد ٢٨/٤ (٢١٢٤) ، والبخاري في =

وهذا أيضًا حديث انفرد به بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ ، وليس بِحُجَّةٍ فيما انفرد به ، التمهيد واحتجوا أيضًا بأن قالوا : وأما قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء : ١٠١] . فغيرُ جائزٍ لِمَنْ جَعَلَ الطَّوَافَ بَيْنَ الصَّفا والمروة من أركانِ الحجِّ ، مع قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة : ١٥٨] . أن يحتجَّ بهذه الآية في إباحةِ القصرِ في السفرِ . وقالوا : إنما نزلت على النبي ﷺ بعُسْفَانَ بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ ، في صلاةِ الخوفِ . وذكرُوا في ذلك حديثًا رواه مُجَاهِدٌ ، عن أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرَقِيُّ ، عن النبي عليه السلام^(١) .

وقالوا : ذلك يَدُلُّ على أَنَّ القصرَ إنما هو قصرُ المأمومِ خلفَ إمامِهِ ، يُصَلِّيُ معه بعضُها بشرطِ الخوفِ ولا يُتِمُّها معه ، وإذا كان ذلك كذلك كان حديثُ عائشةَ في معنى غيرِ معنى الآية ، قد أفادَ حُكْمًا زائدًا . واحتجوا أيضًا بأن جابروا وابنَ عمرَ قالَا : ليس الرَّكْعَتَانِ^(٢) في السفرِ بقصرٍ . وأنَّ ابنَ عباسٍ قال : من صَلَّى في السفرِ أربعًا ، كمن صَلَّى في الحضرِ ركعتين^(٣) . فهذه جملةُ ما نَرَعُ به الذين ذهبوا إلى أَنَّ القصرَ في السفرِ فرضٌ على ظاهرِ حديثِ عائشةَ .

= جزء القراءة خلف الإمام (٢٢٦) ، ومسلم (٥/٦٨٧) ، وابن ماجه (١٠٦٨) من طريق أبي عوانة به .

(١) أخرجه أحمد ١٢٠/٢٧ (١٦٥٨٠) ، وأبو داود (١٢٣٦) وابن حبان (٢٨٧٦) من طريق مجاهد به .

(٢) في النسخ : « الركعتين » .

(٣) أخرجه ابن المنذر (٢٢٣٨) ، ومسند في مسنده - كما في المطالب (٧٣١) .

وقال آخرون : القصرُ في السفرِ سنةٌ مسنونةٌ ، ورخصةٌ وتوسعةٌ ؛ فمن شاء قصرَ في السفرِ ، ومن شاء أتمَّ ، كما أنَّ المسافرَ مُخَيَّرٌ ؛ إن شاء صامَ ، وإن شاء أفطرَ . وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْثِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء : ١٠١] . قالوا : فالقرآن يدلُّ على أنَّ القصرَ ليس بحتمٍ ؛ لأنَّ الحتمَ لا يُقالُ فيه : ليس عليكم جناحُ أن تفعلوه . قالوا : كلُّ ما قيلَ فيه : « لا جناحَ » . فإنما هو رخصةٌ لا حتمٌ ؛ مثلُ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٨] . و : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [البقرة : ٢٣٦] و : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة : ٢٣٤] . وما كان مثلَ هذا ، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ في الصَّفا والمروة : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة : ١٥٨] . نزلت في إباحةِ ما كان عندهم محظوراً ؛ لأنَّ العربَ كانت تتحرَّجُ مِنَ العَمرةِ في أشهرِ الحجِّ ، وتتحَرَّجُ مِنْ فعلِ ما كانت تفعله في جاهليَّتها ؛ وقد بيَّنا معنى هذه الآية في مواضعٍ من كتابنا هذا ، والحمدُ لله .

قالوا : وإن كان شرطُ الخوفِ مذكوراً في الآية ، فإنَّ النبيَّ ﷺ - وهو المُبَيَّنُّ عن الله مُرَادَه - قد يَتَنَبَّهُ أَنَّ المسافرَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ في الخوفِ وفي غير الخوفِ ؛ لأنَّه كان يَقْصُرُ وهو آمنٌ لا يخافُ إلاَّ اللهَ ، فكان القصرُ في السفرِ مع الأمنِ زيادةً بيانٍ على لسانِ رسولِ الله ﷺ ، وإن لم ينزلْ به وحى يُتْلَى ، ومثله كثيرٌ في الشَّرْعِ . واحتجُّوا مِنَ الأثرِ بما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

وَمُسَدَّدٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ ^(١) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيَّةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ : أَرَأَيْتَ إِقْصَارَ النَّاسِ الصَّلَاةَ الْيَوْمَ ، وَإِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] . فَقَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ؟ فَقَالَ : عَجِبْتُ بِمَا عَجِبْتَ مِنْهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فَاقْبَلُوا صِدْقَتَهُ » ^(٢) . هَكَذَا قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُزْجَانِيُّ ، وَأَبُو عَاصِمٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ مُسْعَدَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ ^(٣) . وَقَالَ الْفَزَارِيُّ : عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ ^(٤) . قَالُوا : فَفِي قَوْلِهِ ﷺ : إِنَّ الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ مَعَ الْأَمْنِ صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ تَوْسِعَةٌ وَرَخِصَةٌ وَرَحْمَةٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٥) ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : أَمَّا قَوْلُهُ : ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ . فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا خَافُوا الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَسَنَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَلَيْسَتْا بِقَصْرٍ ، وَلَكِنَّهُمَا وَفَاءٌ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) في م : « عامر » . وينظر تهذيب الكمال ١٤ / ٣٢٠ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥١١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥١٢ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٢٢ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥١٧ .

أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم، عن محمد بن سيرين، قال: أنبئت أن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يخرج ما بين مكة والمدينة لا يخاف إلا الله يقصر الصلاة^(١). ومما يدل على أن رسول الله ﷺ كان يقصر وهو آمن غير خائف - قصره الصلاة في حجته؛ حجة الوداع؛ وهو يومئذ قد آمن، وهذا ما لا يجهله أحد من أهل العلم.

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا سليمان بن حرب وعارم بن الفضل، قالا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين. زاد عارم: وبينهما ستة أميال. قال: أنس: وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً؛ الحج والعمرة^(٢).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن سفيان، قال: حدثني محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة، سمعا أنس بن مالك يحدث، قال: صلينا مع

- (١) أخرجه البيهقي ١٣٥/٣ من طريق يزيد بن إبراهيم به، وأخرجه أحمد ٣٥١/٣ (١٨٥٢)، والترمذي (٥٤٧)، والنسائي (١٤٣٤) من طريق ابن سيرين به.
(٢) أخرجه البخاري (١٥٤٨، ٢٩٥١) عن سليمان بن حرب به، وأخرجه مسلم (٦٩٠)، والنسائي (٤٧٦)، وابن حبان (٢٧٤٤) من طريق حماد بن زيد به.

رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً ، وصلينا العصر بذي الحليفة ركعتين^(١) . التمهيد
 فاستدلوا بهذه الآثار على أن القصر في السفر سنة سنّها رسول الله ﷺ وليس
 بفريضة ، واحتجوا أيضاً بما حدّثنا عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر ،
 قالوا : حدّثنا قاسم ، قال : حدّثنا عبد الله بن روح ، حدّثنا عثمان بن عمر ، قال :
 أخبرنا مالك بن مغول ، عن أبي حنظلة الحذاء ، قال : قلت لابن عمر ، أصلي في
 السفر ركعتين والله يقول : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ [النساء : ١٠١] . ونحن نجد الزاد
 والمزاد ؟ فقال : كذلك سنّ رسول الله ﷺ^(٢) . فهذا ابن عمر قد صرح بأن
 القصر سنة من رسول الله لا فريضة من الله ، ولا من رسوله ، ولو فرضها رسول
 الله لقال ابن عمر : فرضها . كما قال في زكاة الفطر^(٣) ، وقد مضى في هذا
 المعنى ما فيه كفاية ، في باب ابن شهاب ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، من
 كتابنا هذا^(٤) .

وقد جاء في هذا الباب عن ابن عباس نحو ما جاء عن ابن عمر .

ذكر عبد الرزاق^(٥) ، أخبرنا ابن جريج ، قال : سأل حميد الصمريّ ابن عباس ،

(١) أخرجه أحمد ٢٠٤/٢٠ (١٢٨١٨) ، والبخارى (١٠٨٩) ، وابن حبان (٢٧٤٨) من طريق الثوري به .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥١٤ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٦٣٢) .

(٤) تقدم ص ٥١٠ - ٥٢٤ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥١٥ .

فقال : إني أسافرُ ، أفأقصرُ الصلاةَ في السفرِ أم أتمُّها ؟ ، فقال ابنُ عباسٍ : ليس بقصرِها ، ولكنه تمامُها ، وسنةُ النبي ﷺ ؛ خرج رسولُ الله ﷺ آمناً لا يخافُ إلا اللهَ ، فصلَّى اثنتين حتى رجعَ ، ثم خرج أبو بكرٍ آمناً لا يخافُ إلا اللهَ ، فصلَّى ركعتين حتى رجعَ ، ثم خرج عمرُ آمناً لا يخافُ إلا اللهَ ، فصلَّى اثنتين حتى رجعَ ، ثم فعلَ ذلك عثمانُ ثلثي إمارته أو شطرَها ، ثم صلاها أربعاً ، ثم أخذَ بها بنو أمية . قال ابنُ جريج : وبلغني أنما أوفأها عثمانُ أربعاً بمنى من أجل أن أعزايئاً نأذاه في مسجدِ الحيفِ بمنى ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ، ما زلتُ أصليها ركعتين مُدَّ رأيتُكَ عامَ أولٍ^(١) صليتها ركعتين ، فخشى عثمانُ أن يظنَّ جهالُ الناسِ أن الصلاةَ ركعتانٍ ، وإنما كان أوفأها بمنى فقط .

قال أبو عمر : قد اختلفَ في المعنى الذي من أجله أتمَّ عثمانُ الصلاةَ في سفره إلى مكةَ وبمكةَ ؛ فقال قومٌ : أخذَ بالمباحِ في ذلك ؛ إذ للمسافرِ أن يقصرَ وأن يُتِمَّ كما كان له أن يصومَ وأن يفطرَ .

ومن ذهب إلى هذا المذهبِ احتجَّ بما قدَّمنا ذكره من ظاهرِ الكتابِ والسنةِ ، وبما حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ وسعيدُ بنُ نصرٍ ، قالا : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدَّثنا ابنُ وضاحٍ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ ، قال : حدَّثنا وكيعٌ ، قال : حدَّثنا المغيرةُ بنُ زيادٍ ، عن عطائٍ ، عن عائشةَ ، أن رسولَ الله ﷺ كان يُتِمُّ في السفرِ ويقصرُ .

(١) في الأصل ، ق : « الأول » .

وأخبرنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان ، قالوا : حدثنا قاسم بن التمهيد أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا طلحة بن عمرو ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : كلُّ قد فعل رسول الله ﷺ ؛ قد صام وأفطر ، وأتم وقصر في السفر^(١) .

حدثنا أحمد بن سعيد ، حدثنا مسلمة بن قاسم ، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصبهاني ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا سليمان بن داود الطيالسي ، حدثنا حبيب بن يزيد الأنماطي ، حدثنا عمرو بن هريم ، عن جابر بن زيد ، قال : قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يُصلي ركعتين - يعني الفرائض - فلما قدم المدينة ، وفرضت عليه الصلاة أربعا وثلاثا ، صلى وترك الركعتين اللتين كان يُصليهما بمكة تمامًا للمسافر^(٢) .

فهذه عائشة قد اضطربت الآثار عنها في هذا الباب ، وإتمامها في السفر يُقضى بصحّة ما وافق معناه منها .

وروى زيد العمي ، عن أنس ، قال : كُنّا أصحاب رسول الله ﷺ نُسافر فبئس بعضنا ، ويقصر بعضنا ، ويصوم بعضنا ، ويفطر بعضنا ، ولا يعيب أحد على أحد^(٣) .

(١) تقدم ص ٥٢٠ .

(٢) الطيالسي (١٦٣٩) - ومن طريقه ابن عدى ٨٠٨/٢ . وأخرجه ابن عدى ٨٠٧/٢ من طريق حبيب بن يزيد به .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٢١ .

وقال آخرون: إنَّ عثمانَ إنما أتمَّ في السفرِ لأنَّه كان له في تلكِ المناهيلِ أهلٌ ومالٌ. وهذا موجودٌ في حديثِ رَوَاهِ عِكْرَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ الْمُؤَصِّلِيُّ^(١)، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ أبي ذُبَابٍ، عن أبيه، عن عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، أَنَّهُ صَلَّى بِأَهْلِ مِثْنَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: إِنِّي تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدَةٍ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا». فَلذَلِكَ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا.

ذَكَرَهُ الطُّحَاوِيُّ^(٢)، عن يَحْيَى بنِ عُمَانَ بنِ صَالِحٍ، عن عمرو بنِ الرَّبِيعِ بنِ طَارِقِ الْهَلَالِيِّ، وعن إِسْمَاعِيلَ بنِ حَمْدَوَيْهِ، عن الْحَمِيدِيِّ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ اللهِ^(٣) مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ. وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ قَدْ عَمِلَ لِعُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ.

وقال آخرون: إِيْتَامُهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى نَحْوِ إِيْتَامِ عَائِشَةَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا الْوُجُوهَ الَّتِي تَوَرَّكْتُ عَلَى عَائِشَةَ فِي إِيْتَامِهَا، فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ^(٤).

(١) فِي النسخ: «المرطى». والمثبت من التاريخ الكبير ٥٠/٧، والجرح والتعديل ١١/٧.

(٢) الطحاوي في شرح المشكل (٤٢٢١، ٤٢٢٢).

(٣ - ٣) فِي النسخ: «عبد الله بن عبد الرحمن». والمثبت من مصدر التخریج، وينظر تهذيب الكمال ٢١٧/١٧.

(٤) تقدم ص ٥١٩، ٥٢٠.

وذكر عبد الرزاق^(١)، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، التمهيد
قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمئتي ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر
ركعتين، ومع عثمان صدرا من خلافته، ثم صلاها أربعا.

قال ابن شهاب: بلغني أن عثمان إنما^(٢) صلاها أربعا؛ لأنه أزمع أن يقيم بعد
الحج.

قال أبو عمر: هذا وجه صحيح مجتمّع عليه فيمن نوى الإقامة أنه يلزمه
الإتمام. وقال وهيب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن
النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر صلوأ بمئتي ركعتين، وعثمان شطرا إمارته، ثم
أتمها^(٣) بعد. قال عبيد الله: فسألت ابن شهاب الزهري لم أتمها^(٤) عثمان أربعا
بمئتي؟ قال: لأنه اتخذ أموالا بالطائف، فأجمع المقام، فأتى الصلاة^(٥). أما
قوله: بالطائف. فليس بشيء؛ لأنه بلد آخر. وقال معمر، عن قتادة: إن عثمان
لما صلى أربعا بلغ ذلك ابن مسعود، فاسترجع ثم قام فصلى^(٥) أربعا، فقبل له:
استرجعت، ثم صليت أربعا؟ فقال: الخلاف شر^(٦).

(١) تقدم تخريجه ص ٥١٥.

(٢) في الأصل، م: «أيضا».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) ينظر سنن أبي داود (١٩٦٣).

(٥) سقط من: م.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٦٩) عن معمر به.

ورَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : صَلَّى عِثْمَانُ بِمَنْىَ أَرْبَعًا .

قال : فقال عبد الله : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ ،
وَمَعَ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ ، وَلَوْدِدْتُ أَنَّ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ
رَكَعَتَيْنِ مُتَقَبَّلَتَيْنِ .

قال الأعْمَشُ : فَحَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى بِهَا بَعْدَ أَرْبَعًا ، فَقِيلَ
لَهُ : عِبْتُ عَلَى عِثْمَانَ ، وَتُصَلِّيَ أَرْبَعًا ؟ قَالَ : الْخِلَافُ شَرٌّ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : صَلَّى
عِثْمَانُ . فَذَكَرَهُ ^(١) .

قال : وَحَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ أَصْحَابِهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ،
عَنْ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بِمَنْىَ ، فَلَمَّا صَلَّى عِثْمَانُ أَرْبَعًا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ ،
وَصَلَّى عُمَرُ رَكَعَتَيْنِ . قَالَ الْأَسْوَدُ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَلَا سَلَّمْتُ فِي
رَكَعَتَيْنِ ، وَجَعَلْتُ الرِّكَعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ تَنْسِيحًا ؟ قَالَ : الْخِلَافُ شَرٌّ ^(٢) .

(١) أخرجه أبو يعلى (٥١٩٤) عن زهير بن حرب به ، وأخرجه أحمد ٧٣/٦ (٣٥٩٣) ، ومسلم

(١٩/٦٩٥) ، وأبو داود (١٩٦٠) من طريق أبي معاوية به .

(٢) أخرجه أبو يعلى (٥٣٧٧) عن زهير بن حرب به .

قال أبو عمر: فهذا يدلُّك على أنَّ القَصْرَ عند ابنِ مسعودٍ ليس بفَرَضٍ، وإِنَّمَا أَنْكَرَ لِمُخَالَفَةِ عُثْمَانَ الْأَفْضَلَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ عِنْدَهُ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ، ثُمَّ رَأَى اتِّبَاعَ إِمَامِهِ فِيمَا أُبِيحَ لَهُ أَوَّلَى مِنْ إِيْتَانِ الْأَفْضَلِ فِي الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ الْأُئِمَّةِ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِيمَا لَا يَحِلُّ، وَأَمَّا فِيمَا أُبِيحَ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الْأُئِمَّةِ إِذَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الِاجْتِهَادُ، وَلَعَلَّ عُثْمَانَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اخْتِيَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ الْقَصْرَ كَانَ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ عَلَى أُمَّتِهِ، فَاخْتَارَهُ لَذَلِكَ. وَقَدْ^(١) قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا. الْحَدِيثُ^(٢).

وهذا لا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَا اخْتَارَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ، وَسَنَّهُ وَوَاضَبَ عَلَيْهِ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّا سِوَاهُ، وَمِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا حَدِيثُ سَلْمَانَ.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣)، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي لَيْلَى الْكِنْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ قَوْمٍ فِي السَّفَرِ، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالُوا لَهُ: صَلِّ بِنَا. فَقَالَ: إِنَّا لَا نَوْمُكُمْ، وَلَا نَنكِحُ نِسَاءَكُمْ^(٤). فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَصَلَّى بِهِمْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ سَلْمَانُ: مَا لَنَا وَلِلْمُرَبَّعَةِ؟ وَإِنَّمَا كَانَ يَكْفِينَا نِصْفُ الْمُرَبَّعَةِ، وَنَحْنُ إِلَى الرُّخْصَةِ أَخْرَجَ. أَلَا تَرَى أَنَّ سَلْمَانَ لَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ، بَلْ تَمَادَى مَعَ إِمَامِهِ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَحْمَدْ ذَلِكَ لَهُ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَ سَلْمَانَ رَخِصَةٌ وَسُنَّةٌ،

(١) ليس في: الأصل، م.

(٢) سيأتي في الموطأ (١٧٣٦).

(٣) عبد الرزاق (٤٢٨٣).

(٤) بعده في الأصل، م: «فأبى».

وقد تقدّم عن ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمرَ أن ذلك سنة . التمهيد

وحدّثنا قاسمُ بنُ محمّدٍ ، قال : حدّثنا خالدُ بنُ سعيدٍ ، قال : حدّثنا أحمدُ بنُ عمرو ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ سنجَرٍ ، قال : حدّثنا هشامُ بنُ عبدِ الملكِ ، قال : حدّثنا شُعْبَةُ ، عن قتادة ، عن موسى بنِ سلمة ، قال : سألتُ ابنَ عَبَّاسٍ ، قلتُ : أكونُ بمكةَ فكيفُ أصلي ؟ قال : ركعتين ؛ سنة أبي القاسمِ عليه السلام ^(١) .

فحسبك بهذا عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وفيه تصرّيحٌ أن ذلك سنة .

وذكرَ عبدُ الرزّاقِ ^(٢) عن ابنِ جريجٍ ، عن عطاءٍ ، قال : قلتُ له : فيم ^(٣) يجعلُ القَصْرُ في الخوفِ وقد آمنَ الناسُ ؟ قال : السنةُ ، قلتُ : ورخصةٌ ؟ قال : نعم . قال : وقال لي عمرو بنُ دينارٍ مثله .

قال ^(٤) : وحدّثنا ابنُ جريجٍ ، عن عطاءٍ ، قال : كان سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وعائشةُ يوفيانِ الصلاةَ في السفرِ ، ويصومانِ . قال : وسافرَ نفرٌ من أصحابِ النبي عليه السلام فأوفى سعدُ الصلاةَ وصامَ ، وقصرَ القومُ وأفطروا ، فقالوا لسعدٍ : كيف تُفطرُ ونقصُرُ الصلاةَ ، وأنت تُتِمُّها وتصومُ ؟ فقال : دونكم أمركم ، فإنني أعلمُ بشأني . قال : فلم يُحرِّمه سعدٌ عليهم ، ولم يُنْههم عنه . قال ابنُ جريجٍ :

(١) تقدم تخريجه ص ٥١٤ .

(٢) في الأصل ، ق : « ما » .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥١٧ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٢٧ .

فقلتُ لعطاءٍ : فأئى ذلك أحبُّ إليك ؟ قال : قصرُها . قال : وكلُّ ذلك قد فعله الصالحون والأخيارُ .

قال أبو عمر : حديثُ عطاءٍ هذا ، وما حكاه عن سعدٍ وعائشةَ أعرُفُ ^(١) من روايةِ جويريةَ ، عن مالكٍ ، عن الزُّهرى ، عن رجلٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ المسورِ ابنِ مخرمةَ ، أنَّ سعدَ بنَ أبى وقاصٍ ، والمسورَ بنَ مخرمةَ ، وعبدَ الرحمنِ بنَ عبدِ يغوثَ كانوا جميعاً ؛ فكان سعدٌ يقصُرُ الصلاةَ ويُفطِرُ ، وكانا يُتِمَّانِ الصلاةَ ويصومانِ ، فقليلٌ لسعدٍ فى ذلك ، فقال سعدٌ : نحنُ أعلمُ ^(٢) .

المشهورُ عن سعدٍ ما ذكره عطاءٌ ، وعلى أئى ^(٣) حالٍ كان فقيه دليلٌ على إباحةِ القصْرِ والتَّمامِ ، وعلى هذا يُخرِجُ اختلافُ الروايةِ عن سعدٍ ، كأنه كان يُتِمُّ مرَّةً ، ويقصُرُ أُخرى ، وكذلك كلُّ مَنْ رَوَى عنه مثلُ ذلك مِنَ الصحابةِ ، والله أعلمُ .

ورَوَى ابنُ وهبٍ ، عن ابنِ لَهيعةَ ، عن بُكيرِ بنِ الأشَّجِّ ، عن القاسمِ بنِ محمدٍ ، أنَّ رجلاً قال له : عَجِبْتُ مِنْ عائشةَ حينَ كانتُ تُصَلِّى أَرْبَعًا فى الشَّفَرِ ، ورسولُ اللهِ ﷺ كان يُصَلِّى ركعتينِ . فقال له القاسمُ : عليك بِسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُعَابُ ^(٤) .

(١) فى ق : «أقرب» .

(٢) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى ٤٢٠/١ من طريق جويرية به .

(٣) فى م : «أن» .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥١٧ .

وذكر عبد الرزاق^(١)، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أنها كانت تقيم في السفر.

قال^(٢): وأخبرنا الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، عن عائشة أنها كانت تقيم في السفر.

قال أبو عمر: رد الذين ذهبوا إلى أن القصر في السفر مع الأمن سنة مشنونة غير فريضة - حديث عائشة حيث قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فزيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر. فردوه بأن قالوا: قد صحح عنها أنها كانت تقيم في السفر، وهذا من فعلها يرد قولها ذلك، وإن صح قولها ذلك عنها، ولم يدخله الوهم من جهة النقل فهو على غير ظاهره وفيه معنى مضمر باطن؛ وذلك والله أعلم كأنها قالت: فأقرت صلاة السفر لمن شاء. أو نحو هذا، قالوا: ولا يجوز على عائشة أن تقر بأن القصر فرض في السفر وتخالف الفرض، هذا ما لا يجوز لمسلم أن ينسبه إليها. قالوا: وغير جائز تأويل من تأول عليها أن إتمامها كان من أجل أنها كانت أم المؤمنين، فكانت حيثما نزلت نزلت^(٣) على بيها فلم تقصر؛ لأن ذلك كان منها كأنها كانت في بيها. وهذا لا يجوز لأحد أن يعتقه؛ لأن النبي ﷺ به صارت عائشة وسائر أزواجه أمهات المؤمنين. وكان ﷺ للمؤمنين أبا رءوفاً رحيماً، وكان يقصر في أسفاره كلها؛

(١) تقدم تخريجه ص ٥٢٧.

(٢) عبد الرزاق (٤٤٦٢).

(٣) سقط من: م.

فى غَزَاوَتِهِ وَعُمَرِهِ ^(١) وَحَجَّتِهِ ﷺ . وفى قِرَاءَةِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ : (النبىُّ أَوَّلَى التَّمِيدِ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ) ^(٢) فَمِمَّا يَزِدُّ حَدِيثَ عَائِشَةَ إِتْمَامُهَا فِى أَشْفَارِهَا ، وَمِمَّا يَزِدُّهُ أَيْضًا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ الصَّلَاةَ فُرِضَتْ فِى الْحَضَرِ أَرْبَعًا ، وَفِى السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ . وَمَا رُوِيَ عَنْهَا بِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِى هَذَا الْبَابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَمَّ فِى السَّفَرِ وَقَصَرَ ، وَصَامَ وَأَفْطَرَ . وَمِمَّا يُعَارِضُهُ أَيْضًا حَدِيثُ الْقُسَيْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَضَعَ اللَّهُ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ » . وَالْوَضْعُ ^(٣) لَا يَكُونُ فِى الْأَغْلَبِ إِلَّا بِمَا قَدْ ثَبَتَ فَوْضِعَ مِنْهُ .

وفى إجماع الجمهور من الفقهاء على أنَّ المُسَافِرَ إِذَا دَخَلَ فِى صَلَاةِ الْمُقِيمِينَ فَأَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا ، فَلَوْ كَانَ فَرَضُ الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَنْتَقِلْ فَرَضُهُ إِلَى أَرْبَعٍ ، كَمَا أَنَّ الْمُقِيمَ إِذَا دَخَلَ خَلْفَ الْمُسَافِرِ لَمْ يَنْتَقِلْ فَرَضُهُ إِلَى اثْنَتَيْنِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ وَأَنْصَفَ . قَالُوا : وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَكُونَ مُخَيَّرًا ؛ إِنْ شَاءَ دَخَلَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُقِيمِ فَصَلَّى أَرْبَعًا ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى وَحْدَهُ رَكْعَتَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ مُخَيَّرًا فِى حَالِ انْفِرَادِهِ ؛ إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ أَرْبَعًا . قَالُوا : وَلَوْ كَانَ فَرَضُ الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ مَا جَازَ لَهُ تَغْيِيرُ فَرَضِهِ بِالْدُخُولِ مَعَ الْمُقِيمِ فِى صَلَاتِهِ ، وَلَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا لَوْ صَلَّى الصُّبْحُ خَلْفَ إِمَامٍ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِلَى آخِرِهَا . وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) فى ق : « عمرته » .

(٢) وهى أيضا قراءة عبد الله بن مسعود ، وهى قراءة شاذة لمخالفتها رسم المصحف . ينظر البحر المحيط ٢١٢ / ٧ .

(٣) فى الأصل ، ق : « وضع » .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حِبَانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ بَنِي قُشَيْرٍ ، عَنْ عَمِّهِ ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ - أَوْ قَالَ : يَطْعَمُ - فَقَالَ : « اذْنُ فَكُلْ » . فَقُلْتُ : إِنِّي صَائِمٌ . فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، وَعَنِ الْحَبْلَى وَالْمُرْضِعِ » ^(١) .

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّخِيرِ ، وَعَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمِرِيُّ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ الشَّخِيرِ ، فَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي يَشِيرٍ ، عَنْ هَانِئِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِ . فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ الْقُشَيْرِيِّ ^(٢) . وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ أُمَيَّةَ ، فَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . هَكَذَا حَدَّثَ بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ^(٣) .

وَرَوَاهُ أَبُو الْمَغِيرَةِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الضَّمِرِيِّ ، يَغْنَى عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ ^(٤) . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ ^(٥) .

(١) النسائي (٢٢٧٤) ، وفي الكبرى (٢٥٨٤) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢٣/١ من طريق ابن المبارك به .

(٢) أخرجه النسائي (٢٢٨٠) من طريق أبي عوانة به .

(٣) أخرجه النسائي (٢٢٦٧) من طريق الوليد به .

(٤) أخرجه الدارمي (١٧٥٣) ، والنسائي (٢٢٦٨) ، والطبراني ٣٦١/٢٢ (٩٠٧) من طريق أبي المغيرة به ، وأخرجه النسائي (٢٢٦٩) من طريق محمد بن حرب به .

(٥) أخرجه النسائي (٢٢٧١) من طريق معاوية بن سلام به .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : أخبرنا التمهيد أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا عبدة بن عبد الرحيم ، عن محمد بن شعيب ، قال : أخبرنا الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، قال : حدثني عمرو بن أمية الضمري ، قال : قدمت على عهد رسول الله ﷺ من سفر ، فقال : « انتظر الغداء أبا أمية » . فقلت : إني صائم . قال : « اذن مني حتى أخبرك عن المسافر ؛ إن الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة » ^(١) .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا ابن علية ، عن علي بن زيد ، عن أبي نضرة ، قال : مرَّ عمر بن حصين في مجلسنا ، فقال : غزوت مع رسول الله ﷺ فلم يُصلِّ إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة ، وحججت معه فلم يُصلِّ إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة ، وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة لا يُصلِّي إلا ركعتين ، ثم يقول لأهل البلد : « صلُّوا أربعا ؛ فإننا قوم سفر » . واعتَمَرْتُ معه ثلاث عُمر : لا يُصلِّي إلا ركعتين ^(٢) .

فهذا يدلُّك على أنَّ الإمامة لا تنقل فَوْضًا عن حاله ، ألا تَرَى إلى قَوْلِهِ ﷺ

(١) النسائي (٢٢٦٦) ، وفي الكبرى (٢٥٧٦) .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٥٣/٢ . وأخرجه أحمد ١٠٤/٣٣ ، ١١٠ (١٩٨٧١ ، ١٩٨٧٨) ، وأبو داود

(١٢٢٩) ، وابن خزيمة (١٦٤٣) من طريق إسماعيل به .

لِمَنْ خَلْفَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ : « صَلُّوا أَرْبَعًا ؛ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » . وكذلك قال عُمَرُ لِأَهْلِ
مَكَّةَ أَيضًا حِينَ صَلَّى بِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، وَقَالَ لَهُمْ : أَيْمُّوا صَلَاتَكُمْ ، فَإِنَّا
قَوْمٌ سَفَرٌ ^(١) .

فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ يَحْمِلُ الْمُقِيمَ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الْمُسَافِرِ عَلَى أَنْ يَجْتَزِيَ
بِرَكْعَتَيْنِ ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى السَّلَامِ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا عَلَى فَرَضِهِ ، وَكَانَ الْمُسَافِرُ إِذَا
أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْمُقِيمِ انْتَقَلَ حُكْمُهُ إِلَى حُكْمِ الْمُقِيمِ ، وَلَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا -
عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ قَصْرَ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَرَضًا لَأَضَافَ
الْمُسَافِرُ إِلَى رَكْعَتِهِ الَّتِي أَذْرَكَهَا مِنْ صَلَاةِ الْمُقِيمِ رَكْعَةً أُخْرَى ، وَاسْتَحْزَى بِذَلِكَ ،
فَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْقَصْرَ لِلْمُسَافِرِ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ
أَجْمَعُوا أَنَّهُ جَائِزٌ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُقِيمِ ؛ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ مِنْهُمْ ، وَمَنْ
اسْتَحْسَنَهُ ، كُلُّهُمْ يُجِيزُهُ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ
الْمُقِيمِ لَزِمَهُ الْإِتْمَامُ ، بَلْ قَدْ قَالَ أَكْثَرُهُمْ : إِنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ الْمُسَافِرُ خَلْفَ الْمُقِيمِ قَبْلَ
سَلَامِهِ أَنَّهُ تَلَزَّمَهُ صَلَاةُ الْمُقِيمِ ، وَعَلَيْهِ الْإِتْمَامُ ، فَلَوْ كَانَ الْقَصْرُ فَرَضًا وَاجِبًا مَا دَخَلَ
الْمُسَافِرُ مَعَ الْمُقِيمِ فِي صَلَاتِهِ ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاضِحٌ بَيِّنٌ لِمَنْ لَمْ يُعَانِدْ ، وَأُلْهِمَ
رُشْدَهُ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَعَبِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْرُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ مَسْكِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنْجَرٍ ، قَالَ :

التمهيد حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ ، قَالَا : سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَهُمَا تَمَامٌ . قَالَا : وَالْوُتْرُ فِي السَّفَرِ مِنَ السَّنَةِ ^(١) . فَهَذَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ قَالَا : إِنَّ صَلَاةَ الْمُسَافِرِ سَنَةٌ ، كَمَا قَالَا : إِنَّ الْوُتْرَ فِي السَّفَرِ مِنَ السَّنَةِ ، وَقَدْ مَضَى فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ ^(٢) ، وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلُ ذَلِكَ ^(٣) ، وَقَدْ أَشْبَعْنَا هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ ، فِي كِتَابِنَا هَذَا ^(٤) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَأَمَّا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ مَرَّةً فِي مُسَافِرٍ أَمَّ مُقِيمَيْنِ فَأَتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ جَاهِلًا ، وَمِنْهُمْ الْمُسَافِرُ وَالْمُقِيمُ ، قَالَ : أَرَى أَنْ يُعِيدُوا الصَّلَاةَ جَمِيعًا . وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : يُعِيدُ مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ ، وَمَا مَضَى وَقْتُهُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ فَيَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا نَاسِيًا لِسَفَرِهِ ، أَوْ نَاسِيًا لِإِقْصَارِهِ . أَوْ ذَاكِرًا : فَلْيُعِيدْ فِي الْوَقْتِ . وَكَذَلِكَ قَالَ سُخْنُونُ فَيَمَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ نَاسِيًا أَوْ ذَاكِرًا - وَزَاد : أَوْ جَاهِلًا - أَرْبَعًا أَنَّهُ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ : لَوْ افْتَتَحَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَأَتَمَّهُمَا أَرْبَعًا تَعَمَّدًا أَعَادَ أَبَدًا ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا سَجَدَ لِسَهْوِهِ وَأَجْرَاهُ . وَقَالَ سُخْنُونُ : بَلْ يُعِيدُ أَبَدًا لَكَثْرَةِ السَّهْوِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ :

(١) تقدم تخريجه ص ٥١٦ .

(٢) تقدم ص ٥١٣ - ٥١٦ .

(٣) تقدم ص ٥٤٥ ، ٥٥٥ .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٥١٠ - ٥٢٤ .

ليس كسهو^(١) مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ . وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ ، عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : وَمَنْ أَتَمَّ فِي السَّفَرِ أَعَادَهَا مَقْصُورَةً مَا دَامَ فِي وَقْتِهَا إِلَّا^(٢) أَنْ يَنْوِيَ مُقَامًا فَيُعِيدَهَا كَامِلَةً مَا دَامَ فِي وَقْتِهَا . قَالَ : وَلَوْ صَلَّى مُسَافِرٌ بِمُسَافِرِينَ فَسَهَا ، فَقَامَ لِيَتِمَّ ، فَلْيَجْلِسْ مَنْ وَرَاءَهُ حَتَّى يُسَلِّمُوا بِسَلَامِهِ ، وَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ : أَحْسَبُهُ أَنَّهُ أَلْزَمَ هَذَا الْإِعَادَةَ لِأَنَّهُ سُبِّحَ بِهِ فَتَمَادَى فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا عَالِمًا بِذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ سَاهِيًا فَلَا وَجْهَ لِأَمْرِهِ بِالْإِعَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُقِيمٍ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا سَاهِيًا ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ .

وَذَكَرَ ابْنُ حُوَازٍ مَنَّادًا أَنَّ مَالِكًا يَقُولُ : إِنَّ الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ مَشْنُونٌ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : فِي قَوْلِ مَالِكٍ : إِنْ مَنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ لَمْ تَلْزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ . وَقَدْ حَكَى أَبُو الْفَرَجِ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَبِي الْمُضْعَبِ ، عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ سُنَّةٌ . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ : فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِغْنَاءِ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ مَعَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمُضْعَبِ ؛ أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ لَا فَرْضٌ . قَالَ : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَذْهَبِهِ ؛ أَنَّهُ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ أَتَمَّ فِي السَّفَرِ إِلَّا فِي الْوَقْتِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : فَهَذَا أَصَحُّ مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٣) عَنْ مَالِكٍ^(٤) ، وَذَلِكَ أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ فِيهَا مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ فَكَانَا

(١) فِي ق : « كَلْ سَهْو » .

(٢) فِي م : « إِلَى » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

يقولان : إن شاء المسافر قصر ، وإن شاء أتم .

وذكر أبو سعيد القزويني^(١) المالكي أن الصحيح في مذهب مالك التخيير للمسافر في الإتمام والقصر ، كما قال الشافعي ، إلا أنه يستحب له القصر ؛ ولذلك يرى عليه الإعادة في الوقت إن أتم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا صلى المسافر أربعاً ؛ فإن كان قعد في كل ركعتين قدر التشهد فصلاته تامة ، وإن لم يكن قعد في الركعتين الأولى قدر التشهد فعليه أن يعيد .

قال أبو عمر : هذا على أصولهم في أن التشهد والسلام ليسا بواجبين ، والجلوس مقدار التشهد عندهم واجب ، وبه يخرج عندهم من الصلاة ، ولورد عليهم في ذلك موضع غير هذا . وقال حماد بن أبي سليمان : من أتم في السفر أعاد . والإعادة عنده وعند أبي حنيفة على ما قدمنا من أصولهم أبداً . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يدل على أن القصر في السفر واجب ؛ لأنه قال : الركعتان للمسافر حتم لا يصلح غيرهما^(٢) .

واختلف في هذه المسألة عن أحمد بن حنبل ؛ فقال مرة : أنا أحب العافية من هذه المسألة . وقال مرة أخرى : لا يعجبني أن يصلي أربعاً ؛ السنة ركعتان . وقد مضى القول في كثير من مسائل هذا الباب في باب ابن شهاب عن رجل من

(١) محمد بن أحمد بن الحسن بن زيد أبو سعد القزويني المالكي الفقيه ، كان يفضل على المالكيين في أيامه ، توفي سنة سبع وتسعين وثلاثمائة . التدوين في أخبار قزوين ١/ ١٧٥ .

(٢) تقدم ٥٢٥ ، ٥٤٠ .

٣٣٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ لِسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَشَدُّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ فِي السَّفَرِ ؟ [٥٤] فَقَالَ سَالِمٌ : غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الْجَيْشِ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ .

التمهيد آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا^(١) ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلْهُنَا .

الاستدكار مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : مَا أَشَدُّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ سَالِمٌ :^(٢) « غَرَبَتِ لَنَا الشَّمْسُ بِذَاتِ الْجَيْشِ » ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ^(٣) .

هذا الحديثُ عِنْدَ يَحْيَى فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا ، وَهُوَ مِنْ مَعْنَى هَذَا الْبَابِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ عِنْدَ بَعْضِ الرُّوَاةِ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعَقِيقِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْجَيْشِ ؛ فَذَكَرَ الْأَثَرُ عَنْ الْقَعْنَبِيِّ ، قَالَ : بَيْنَ الْعَقِيقِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْجَيْشِ اثْنَا عَشَرَ مِيلًا . وَذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٤) عَنِ الْقَعْنَبِيِّ ، قَالَ : ذَاتُ الْجَيْشِ عَلَى بَرِيدَيْنِ^(٥) مِنَ الْمَدِينَةِ . قَالَ ابْنُ

القبس

(١) تقدم ص ٥١٠ - ٥٣٧ .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « غَرَبَتِ الشَّمْسُ الْجَيْشِ » ، وَفِي م : « غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الْجَيْشِ » .

(٣) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٣٧٧) . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٦٥/٣ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٤) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ بْنِ سَابُورٍ أَبُو الْحَسَنِ الْبَغَوِيُّ نَزِيلُ مَكَّةَ ، جَمَعَ وَصَنَّفَ « الْمُسْنَدَ الْكَبِيرَ » ، وَأَخَذَ الْقُرَآءَاتِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ . سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٣/٣٤٨ ، وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ٤/٢٤١ .

(٥) فِي ح : « بَرِيد » . وَالْبَرِيدُ : اثْنَا عَشَرَ مِيلًا . التَّاجُ (ب ر د) ، وَيَنْظُرُ شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ ١/٤٢٢ .

ما يَجِبُ فيه قَصْرُ الصَّلَاةِ

٣٣٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو
كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا ، قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ .

وَضَّاحٌ : بَيْنَ ذَاتِ الْجَيْشِ وَبَيْنَ الْعَقِيقِ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ : سِتَّةُ اسْتَدَكَارِ
أَمْيَالٍ .

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا قَصَرَ
الصَّلَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَتَبَرَّكُ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَنْزِلُهَا لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَكَانَ يَمْتَثِلُ فَعْلَهُ بِكُلِّ مَا يُمْكِنُهُ ، وَلَمَّا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي حَجَّتِهِ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ - صَلَاةَ الْعَصْرِ - فِي حِينَ خُرُوجِهِ مِنَ
الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ، كَانَ هُوَ مَتَى خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ لَمْ يَقْصُرِ الصَّلَاةَ إِلَّا
بِذِي الْحُلَيْفَةِ .

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ^(٢) .

وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عَيْنَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ
مَيْسَرَةَ ، جَمِيعًا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩١) ، وبرواية أبي مصعب (٣٧٨) . وأخرجه الشافعي ٢٥٣/٧ ،
وعبد الرزاق (٤٣٢٤) ، والبيهقي في المعرفة (١٦٠٢) من طريق مالك به .
(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٧ .

ذَكَرَهُ وَكِيعٌ ^(١) عَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ^(٢) عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ .

قال أبو عمر : يعنى فى حجة الوداع ، وسنبت ذلك إن شاء الله .

وأما سفر ابن عمر ^(٣) فى غير الحج والعمرة ، فكان يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت المدينة .

ذكر عبد الرزاق ^(٤) وعبد الله بن وهب ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقصر الصلاة فى السفر حين يخرج من بيوت المدينة ، ويقصر إذا رجع حتى يدخل بيوتها . واللفظ لعبد الرزاق .

قال ^(٥) : وأخبرنا الثوري ، عن وقياء ^(٦) بن إياس الأسدي ، عن علي بن ربيعة الأسدي ^(٧) ، قال : خرجنا مع علي رضى الله عنه ونحن ننظر إلى الكوفة ، فصلّى ركعتين ، ثم رجعنا فصلّى ركعتين ، وهو ينظر إلى الكوفة ، فقلنا له : ألا تصلّى أربعاً ؟ قال : لا حتى ندخلها .

وروى ابن عينة وغيره ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٢ عن وكيع به .

(٢) عبد الرزاق (٤٣١٧) .

(٣ - ٣) فى ح : « إلى » .

(٤) عبد الرزاق (٤٣٢٣) .

(٥) عبد الرزاق (٤٣٢١) .

(٦) فى ح ، م : « وركاء » . وينظر الإكمال ٣٩٦/٧ .

(٧) فى النسخ : « الأسلمى » . والمثبت من مصنف عبد الرزاق ، وينظر تهذيب الكمال ٤٣١ / ٢٠ .

يزيد^(١)، قال : خرجتُ مع عليّ بن أبي طالبٍ إلى صِفِّينَ ، فلما كان بينَ الجسرِ الاستدكارِ والقنطرةِ صلّيتُ ركعتين^(٢) .

ومثلُ هذا عن عليّ من وجوهٍ شتّى^(٣) . وهو مذهبُ جماعةٍ العلماءِ إلا من شدَّ^(٤) ومن رُوِّينا ذلك عنه علقمةٌ ، و^(٥) الأسودُ ، وعمرو بنُ ميمونٍ^(٦) ، والحرثُ بنُ قيسٍ الجُعفيُّ^(٦) ، وإبراهيمُ النخعيُّ ، وعطاءٌ ، وقتادةٌ ، والزهرى^(٧) .

وهو قولُ مالكٍ ، والشافعيِّ ، وأبي حنيفةً ، والثوريِّ ، وسليمانَ بنِ

(١) كذا في النسخ ، وابن أبي شيبة ، وشرح المعاني ، والأنساب ٣٤٣/٤ ، ٣٤٤ ، وعند عبد الرزاق ، والبخارى في تاريخه ٢٨٣/٥ ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢٣٢/٥ : « زيد » ، قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ٧٩٨/١ : « عبد الرحمن بن زيد » . وقد قيل : إن اسم أبيه يزيد ، بزيادة ياء في أوله .
(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٢٢) ، وابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ ، والطحاوي في شرح المعاني ٤١٩/١ من طريق سفيان به .

(٣) بعده في ح : « في خروجه من البصرة في مسيره إلى صِفِّينَ وغيرها » .

(٤ - ٥) في ح : « وعن » .

(٥) عمرو بن ميمون الأودي المَذْحِجِي الكوفي أبو عبد الله ، أدرك الجاهلية ، وأسلم في الأيام النبوية ، ولم يلق النبي ﷺ ، وقدم الشام مع معاذ بن جبل ، ثم سكن الكوفة . توفي سنة خمس وسبعين ، وقيل غير ذلك . تهذيب الكمال ٢٢/٢٦١ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٨/٤ .

(٦) الحرث بن قيس الجعفي الكوفي العابد الفقيه ، صحب عليا ، وقلما روى ، توفي في زمن معاوية وصلّى عليه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه . تهذيب الكمال ٥/٢٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٧٥ .

(٧) بعده في ح : « في مثل ذلك » . وتنتظر هذه الآثار عند عبد الرزاق (٤٣٢٥ - ٤٣٢٩) ، وابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ ، ٤٤٦ .

الاستدكار موسى^(١)، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل^(٢)، وأهل الحديث^(٣).

قال مالك في «الموطأ»: لا يقصر الصلاة الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية، ولا يُتَمَّ حتى يدخل^(٤) أول بيوت القرية^(٥)، أو يقاربها. وهذا تحصيل مذهبه عند جمهور أصحابه.

وذكر ابن حبيب، عن مطرف وابن الماجشون عن مالك، وابن كنانة، عن مالك أيضاً، أنه قال: إذا كانت القرية مما^(٥) تُجمَعُ فيها الجمعة؛ فإنه لا يقصر الصلاة الخارج عنها حتى يجاوز ثلاثة أميال، وذلك أقصى ما تجب الجمعة فيه على من كان خارجاً من المصر، وكذلك إذا انصرف لا يزال يقصر حتى ينتهي إلى مثل ذلك من المصر.

قال أبو عمر: الذي رواه ابن القاسم وغيره عن مالك في ذلك هو ما ذكره في «الموطأ»، وهو الصحيح من مذهبه، والذي ذكره ابن عبد الحكم عنه، وهو الذي عليه جماعة السلف وجمهور الخلف.

(١) سليمان بن موسى أبو أيوب، ويقال: أبو هشام، وأبو الربيع الأموي الدمشقي الأشدق، مفتي دمشق، وفقه أهل الشام في زمانه، توفي سنة خمس - وقيل: تسع - عشرة ومائة. تهذيب الكمال ٩٢/١٢، وسير أعلام النبلاء ٤٣٣/٥.

(٢) بعده في ح، م: «وجماعة من الفقهاء».

(٣ - ٣) في ح: «وجمهور أهل العلم».

(٤ - ٤) سقط من: ح، م.

(٥) في الأصل، م: «لا».

قال أبو عمر: أما الإقامة للمسافر فلا يُحتاج فيها إلى غير النية، وأما الاستدكار السفر فمفتقر إلى العمل مع النية، وكذلك مَنْ نوى الإقامة لزمه الصوم وإتمام الصلاة في الوقت، وَمَنْ كان في الحضر ونوى السفر، لم يكن مسافراً بنيتِه حتى يعمل أقلَّ عملٍ في سفره، فإذا تاهَّب المسافر وخرج من حضره عازماً على سفره فهو مسافرٌ، وَمَنْ كان مسافراً فله أن يقصُر الصلاة ويُفطر إن شاء.

ذكر عبدُ الرزاق^(١)، عن ابنِ جريج، عن عطاء، قال: إذا خرج الرجلُ حاجاً، فلم يخرج من بيوت القرية حتى حضرت الصلاة، فإن شاء قصر.

وعن الثوري، عن داود بن أبي هند، عن أبي حزم بن أبي الأسود، أن عليّاً رضي الله عنه حين خرج من البصرة رأى خُصّاً، فقال: لولا هذا الخُصُّ لصلّينا ركعتين^(٢).

ورواه وكيع، عن الثوري مثله.

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٣)، قال: حدَّثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن عمران بن عمير، عن أبيه، قال: خرجتُ مع عبدِ الله بن مسعود إلى مكة،

(١) عبد الرزاق (٤٣٢٩).

(٢) عبد الرزاق (٤٣١٩).

(٣) ابن أبي شيبة ٤٤٦/٢.

٣٣٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رِيْمٍ ، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ .
قال يحيى : قال مالك : وذلك نحو من أربعة بُرْدٍ :

الاستدكار فقصر الصلاة بقنطرة الحيرة .

وكان علقمة ، والأسود ، وعمرو بن ميمون ، وإبراهيم النخعي ، إذا خرجوا مسافرين قصرُوا الصلاة إذا خرجوا من بيوت القرية ^(١) . وهذا كله قول مالك المعروف عنه ، وقول أبي حنيفة ، والشافعي وأصحابهما ، والثوري ، والليث بن سعيد ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وجمهور أهل العلم .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أنه ركب إلى ريم ^(٢) ، فقصر الصلاة ^(٣) . قال مالك : وذلك نحو من أربعة بُرْدٍ ^(٤) .

تحقيق :

القبس

ثبت الفرق بين صلاة السفر وصلاة الحضر في الدين قطعاً ، ولم يُذكرْ حدُّ السفر الذي يَقَعُ به الفَرْقُ لا في القرآن ولا في السنة ، وإنما كان كذلك لأنها كانت لفظةً عربيةً مُستَقَرَّةً علَّمها عند العرب الذين خاطبهم الله عزَّ وجلَّ بالقرآن ، إلا أن الإشكال وقع في ذلك بين العلماء ؛ لأن السفر له أولٌ وليس له آخرٌ في انتهائه ، لكن له آخرٌ فيما

(١) ينظر عبد الرزاق (٤٣٢٥ ، ٤٣٢٦ ، ٤٣٢٨) .

(٢) ريم : واد لمزينة قرب المدينة . معجم البلدان ٢ / ٨٨٩ .

(٣) بعده في م : « في مسيره ذلك » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٢) ، ورواية أبي مصعب (٣٧٩) . وأخرجه الشافعي ١ / ١٨٣ ، =

قال أبو عمر: خالفه عُقَيْلٌ، عن ابنِ شهابٍ، فقال: وذلك نحو ثلاثين الاستدكار ميلاً.

وكذلك رواه عبدُ الرزاق^(١)، عن مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن سالمٍ، ^(٢) أن ابنَ عمرَ سافرَ إلى رَيمٍ فقَصَرَ الصلاةَ، وهى مسيرةُ ثلاثين ميلاً.

وقال عُقَيْلٌ: حدثني ابنُ شهابٍ، عن سالمٍ، أن ^(٣) ابنَ عمرَ كان يَقْصُرُ الصلاةَ فى مسيرِهِ اليومَ التَّامَ. قال سالمٌ: وخرَجنا مع عبدِ اللهِ إلى أرضٍ له برَيمٍ، وذلك مِنَ المَدِينَةِ على نَحْوِ مِن ثلاثين ميلاً، فقَصَرَ عبدُ اللهِ الصلاةَ يومئذٍ.

يَقَعُ عليه اسمُ السَّفَرِ مِنَ الْبُرُوزِ عَنِ الْمَنْزِلِ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَنْ بَرَزَ عَنِ الدُّوْرِ لِبَعْضِ الْأُمُورِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسَافِرًا لُغَةً وَلَا شَرْعًا، وَأَنَّ مَنْ مَشَى ^(٤) مُسَافِرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّهُ مُسَافِرٌ قَطْعًا، كَمَا أَنَّا نَحْكُمُ عَلَى مَنْ مَشَى ^(٥) مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِأَنَّهُ مُسَافِرٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٦) فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَيْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا» ^(٧). وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ وَسْطُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ، ^(٨) وَعَلَيْهِ غَوْلُ مَالِكٍ ^(٩)، وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَرَوَى

= والبيهقى ١٣٦/٣ من طريق مالك به.

(١) عبد الرزاق (٤٣٠١).

(٢ - ٢) فى م: «ابن عبد الله أن عبد الله».

(٣ - ٣) سقط من: د.

(٤) سيأتى فى الموطأ (١٩٠٢).

الاستذكار

قال أبو عمر: أما رواية عبد الرزاق عن مالك فأظنهما وهما، لخلاف ما في «الموطأ» لها، وأما رواية عقيل، عن ابن شهاب، فإن لم تكن وهما؛ فيحتمل أن يكون ريم موضعاً متسبعا كالأقليم عندنا، فيكون تقدير مالك إلى آخر ذلك، وتقدير عقيل في روايته إلى أول ذلك، ومالك أعلم بنواحي بلده.

القبس

مرّة: «يومًا وليلة». ومرة: «ثلاثة أيام»^(١). لجأ إلى عبد الله بن عمر فعول على فعله، فإنه كان يقصر الصلاة إذا خرج إلى ريم، وهي أربعة بُرْد؛ لأن ابن عمر كان كثير الاقتداء بالنبي ﷺ، وتركب على هذا أنه زوى عنه في الكتب المشهورة أنه يقصر في ستة وثلاثين ميلاً، وهي تقرب من يوم وليلة؛ لأنه لم يرد بقوله: «مسيرة يوم وليلة». أن يسير النهار كله والليل كله، وإنما أراد أن يسير مسيراً يبيت فيه عن أهله ولا يُمكنه الرجوع إليهم، ولا يستبعد أن يكون مالك عثر على هذا الحديث فركب عليه ما ذكرناه، واعتبر^(٢) ما اعتبرناه؛ لأن القاضي ابن المتنب^(٣) ذكر أن مالكاً روى مائة ألف حديث، جمع منها في «موطئه» عشرة آلاف، ثم لم يزل يقرضها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالاعتبار والآثار، ويحذف حتى عادت إلى خمسمائة.

وكذلك أيضاً وقع الإشكال في مدة الإقامة، وإن عجب^(٤) فلا أعجب من قول ابن عباس مع سعة عليه: أقام رسول الله ﷺ بمكة خمسة عشر يوماً يقصر الصلاة،

(١) سيأتي في شرح الحديث (١٩٠٢) من الموطأ.

(٢) في د: «عنه».

(٣) هو عبيد الله بن المتنب، البغدادي، ويعرف بالكرائسي أيضاً، قاضي مدينة النبي ﷺ، وعداده في البغداديين، وله كتاب في مسائل الخلاف والحجة كمالك، وقيل: إنه ولي قضاء مكة. وقيل: تولى القضاء بالشام أيضاً. لم تذكر وفاته. الديباج المذهب ٤٦٠/١، وشجرة النور الزكية ص ٧٧.

(٤) في م: «أعجبت».

قال بعض شعراء أهل المدينة^(١) في ذلك:

فكم من حُرَّةٍ بَيْنَ الْمُتَّقَى إِلَى أَحَدٍ إِلَى جَنَابِ رِيَمٍ
إِلَى الرُّوحَاءِ مِنْ ثَغْرِ نَقِيٍّ عَوَارِضُهُ وَمِنْ ذَلِّ^(٢) رَخِيمٍ^(٣)

فنحن إن أقفنا خمسة عشر يوماً قَصْرُنَا ، وإن زدنا أتممنا^(٤) .

وروى : تسعة عشر يوماً^(٥) . وإقامة النبي ﷺ هذه المدة لم تكن نيته الأولى الإقامة وعزمته^(٦) ، وإنما كان متوكِّفاً^(٧) للرحيل ، مُتَشَوِّفاً إِلَى الْقُقُولِ ، والعوارض تلويه حتى تجزئ عنها ، ومن أقام على هذه الحال سنة قصر الصلاة ، ولكن ما لكارأى حديث النبي ﷺ : « يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ لَيَالٍ »^(٨) . فرغب عليه ؛ وجه التركيب أن الله حرم على المهاجرين الإقامة بمكة ؛ لأنهم تركوها لله تعالى ، فلم يجوز الرجوع فيها ، كما لا يجوز الرجوع في الصدقة ، فلما أذن النبي ﷺ لهم في ثلاثة أيام بعد قضاء الحج ، دلَّ على أن الثلاثة ليست في حكم الإقامة المحرمة ، فعول على هذا الحديث وتركه ؛ لأنه من رواية الوُحْدَانِ ، والله أعلم به . وسمعت بعض أجبـار المالكية يقول : إنما كانت الثلاثة الأيام خارجة عن حكم الإقامة ؛ لأن الله تبارك وتعالى أرجأ فيها من أنزل به العذاب ، وتيقن الخروج عن الدنيا ، فقال : « تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ »

(١ - ١) سقط من : م ، وفي الأصل : « شعر » .

والأبيات لأبي المنهال نفيلة الأشجعي ، وقيل : لعمر بن العنبر الهذلي . ينظر تاريخ المدينة لابن شبة ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ ، والأغاني ١١٧/٦ ، ١١٨ ، ومعجم البلدان ٤/٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٢) في الأصل ، م : « ذل » .

(٣) في ح ، م : « وخيم » .

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٣١) ، وابن ماجه (١٠٧٦) ، إلى قوله : يقصر الصلاة .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٣٠ ، ٥٣١ .

(٦ - ٦) سقط من : ج ، م .

(٧) توكف الخير : إذا انتظر وقوعه . النهاية ٢٢١/٥ .

(٨) تقدم تخريجه ص ٥٣٥ .

٣٣٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ ، فَقَصَّرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ .
 قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَبَيْنَ ذَاتِ النَّصْبِ وَالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ .

الاستدكار وَمِنْ عَيْنِ مُكْحَلَةِ الْمَاقِي بِلا كُحْلٍ وَمِنْ كُشْحٍ هَضِيمٍ
 وَجَنَابَاتٍ رِيمٍ رُبَّمَا كَانَتْ بَعِيدَةً الْأَقْطَارِ .

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ ، فَقَصَّرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : وَبَيْنَ ذَاتِ النَّصْبِ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ^(٣) نَافِعٍ ، عَنْ سَالِمٍ ^(٤) ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ لَهُ بِذَاتِ

القبس ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدَّ غَيْرَ مَكْذُوبٍ [هود : ٦٥] . وَأَدْخَلَ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَتَمَّ الصَّلَاةَ . إِذْ لَمْ يَجِدْ أَنْصَ مِنْهُ فِي الْغَرَضِ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى طَلَبِ الْحُجَّةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ؛ أَمَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَعَلَى طَرِيقِ التَّذَكُّرِ ، وَأَمَا مِنْهُ ، فَبِأَنَّ نَقُولَ : إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ صَحَبَ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا ، وَمِنْ الصَّحَابَةِ جَمَلَةٌ وَأَفَرَّةٌ ، وَوَعَى عُلَمَاءَ كَثِيرًا ، وَأَقْتَى بِهَذِهِ الْقَتَوَى ، وَلَا يَقْتَضِيهَا النَّظَرُ ، وَلَا يُغْطِيهَا الْقِيَاسُ ، فَكَانَتْ حُجَّةً عَلَى مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٨٠) . وأخرجه الشافعي ١/١٨٣ ، ٧/١٨٧ ، والبيهقي ٣/١٣٦ من طريق مالك به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢/٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(٣ - ٣) في النسخ : « سالم عن نافع » . والمثبت من مصدر التخريج .

٣٤٠ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يسافر إلى خيبر فيقصر الصلاة .

النَّصْبِ فَقَصَرَ ، وهى ستة عشر فرسخًا . وهذا كما قال مالك : أربعة بُرْدٍ . الاستدكار

وقال معمر : أخبرني أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقصر في مسيرة أربعة أبرْدٍ^(١) .

مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يسافر إلى خيبر فيقصر الصلاة^(٢) . رواه ابن جريج ، قال : أخبرني نافع ، أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر يطالعه ، وهو مسيرة ثلاثة قواصد^(٣) ، لم يكن يقصر فيما دونه . قلت : فكم خيبر ؟ قال : ثلاثة قواصد^(٤) .

وهذا أيضًا خلاف ما روى مالك في ذلك ، ومالك أثبت من ابن جريج في نافع إذا اختلفا ، والقول عندهم قول مالك ؛ لأن مالكا أحد الثلاثة المقدمين في حفظ حديث نافع ؛ وهم عبيد الله بن عمر ، وأيوب ، ومالك ، وأما ابن جريج فهو عندهم في نافع رابعهم . وقد اختلف عن ابن عمر في أدنى ما تقصر إليه الصلاة ، وأصح ما في ذلك عنه ما روى عنه سالم ومولاه نافع ، أنه كان لا يقصر

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٠٠) عن معمر به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٠) ، ورواية أبى مصعب (٣٨١) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٢٩٤) ، والبيهقى ١٣٦/٣ من طريق مالك به .

(٣) القواصد ، جمع قاصدة : وهى الليلة الهينة السير لا تعب فيها ولا بقاء . اللسان (ق ص د) .

(٤) سيأتى تخريجه ص ٥٨٣ .

٣٤١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ الْيَوْمَ التَّامَّ .

٣٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمَرَ الْبَرِيدَ فَلَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ .

الاستدكار إلا في مسيره اليوم التام ؛ أربعة بُرْدٍ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ الْيَوْمَ التَّامَّ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : كَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ ، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يَقْصُرُ فِي مَسِيرِهِ الْيَوْمَ التَّامَّ ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : مَسِيرَةُ الْيَوْمِ التَّامِّ بِالسَّيْرِ الْحَثِيثِ هِيَ أَرْبَعَةُ بُرْدٍ أَوْ نَحْوُهَا .

وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ الْبَرِيدَ فَلَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ^(٣) .

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٨٢) . وأخرجه البيهقي ١٣٦/٣ ، ١٣٧ من طريق مالك به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٠٠) عن ابن جريج به .

(٣) الموطأ برواية مجاهد بن الحسن (١٩٣) ، ورواية أبي مصعب (٣٨٤) . وأخرجه الشافعي ١٨٣/١ ،

وعبد الرزاق (٤٢٩٥) ، والبيهقي ١٣٧/٣ من طريق مالك به .

٣٤٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَغُسْفَانَ ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجُدَّةَ .

وهذا يردُّ ما رواه ^(١) محاربُ بنُ دثارٍ ، عن ^(٢) ابنِ عمرَ قال ^(٣) : إني لأُسَافِرُ السَّاعَةَ مِنَ النَّهَارِ فَأَقْصُرُ الصَّلَاةَ ^(٤) .

وما رواه محمدُ بنُ زَيْدٍ بنِ خُلَيْدٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ^(٥) .

وهذان الخبران من رواية أهل الكوفة ، عن ابنِ عمرَ ، فكيف يقبلُها ^(٦) عن ابنِ عمرَ مع ما ذكرنا من رواية سالمٍ ونافعٍ عنه بخلافها من حديث أهل المدينة ؟ وقد روى سفيانُ بنُ عيينةَ ، عن سعيدِ بنِ عبيدٍ ، عن عليٍّ بنِ ربيعةَ قال : سألتُ ابنَ عمرَ عن قصرِ الصَّلَاةِ ، فقال : أتعرفُ الشَّوَيْدَاءَ ؟ قلتُ : نعم . قال : فأقصُرْ إليها - وهى على مسيرة يومين من المدينة - قال : وكان ابنُ عمرَ يَقْصُرُ إليها ^(٧) .

مالكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَغُسْفَانَ ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجُدَّةَ ^(٨) .

القيس

(١ - ١) طمس وتأكل في الأصل ، وفي م : «أبو بكر بن أبي شيبة» . والمثبت من المصنف موافق للسباق .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ من طريق محارب به .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٢ من طريق محمد بن زيد به .

(٥) في م : «نقبلها» .

(٦) أخرجه ابن حزم ٥/٥ ، ٦ من طريق سعيد بن عبيد به .

(٧) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٨٣) . وأخرجه البيهقي ١٣٧/٣ من طريق مالك به .

قال يحيى : قال مالك : [٥٤٥] وذلك أربعة بُرْدٍ .

قال يحيى : قال مالك : وذلك أحب ما تُقصرُ إلى فيه الصلاة .

قال يحيى : قال مالك : لا يُقصرُ الصلاة الذي يُريدُ السَّفَرُ حتى يَخْرُجَ مِنْ بُيُوتِ الْقَرْيَةِ ، وَلَا يُتِمُّ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ بُيُوتِ الْقَرْيَةِ ، أَوْ يُقَارِبَ ذَلِكَ .

قال مالك : وذلك أربعة بُرْدٍ . قال مالك : وذلك أحب ما تُقصرُ فيه الصلاة إلى .

قال أبو عمر : هذا عن ابن عباسٍ معروفٌ مِنْ نَقْلِ الثَّقَاتِ ، متَّصِلُ الْإِسْنَادِ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ ؛ مِنْهَا مَا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ : أَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَى عَرَفَةَ أَوْ إِلَى مَنَى ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ إِلَى الطَّائِفِ أَوْ إِلَى جُدَّةَ ، وَلَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ التَّامِّ ، وَلَا تَقْصُرُ فِيمَا دُونَ الْيَوْمِ ، فَإِنْ ذَهَبْتَ إِلَى الطَّائِفِ أَوْ إِلَى جُدَّةَ ، أَوْ إِلَى قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَرْضِ فَاقْصُرْ .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١) ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، ^(٢) وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ^(٣) ، وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ ^(٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا تَقْصُرِ الصَّلَاةَ إِلَى عَرَفَةَ وَلَا بَطْنِ نَخْلَةٍ ، وَاقْصُرْ إِلَى عُشْفَانَ وَالطَّائِفِ وَجُدَّةَ ، فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى أَهْلِ أَوْ مَاشِيَةٍ فَأَتِمَّ .

(١) عبد الرزاق (٤٢٩٦) .

(٢ - ٣) سقط من : ح ، م .

والأثر عند عبد الرزاق (٤٢٩٧) .

(٣) ابن أبي شيبة ٤٤٥ / ٢ .

قال^(١) : وحدَّثنا وكيعٌ ، قال : حدَّثنا هشامُ بنُ الغازِ ، عن ربيعةَ الجُرَشِيِّ ، الاستذكار
عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ ، قال : قلتُ لابنِ عباسٍ : أقصُرُ إلى عرفةَ ؟ قال : لا .
قلتُ : أقصُرُ إلى الطائفِ أو إلى عُشْفانَ ؟ قال : نعم ، وذلك ثمانيةٌ وأربعون ميلاً .
وعقد بيده .

قال^(٢) : وحدَّثنا وكيعٌ ، قال : حدَّثنا شعبَةُ ، عن رجلٍ يقالُ له : سُبَيْلٌ . عن
أبي حَبْرَةَ ، قال : قلتُ لابنِ عباسٍ : أقصُرُ إلى الأُبُلَّةِ^(٣) ؟ قال : تذهبُ وتجيءُ في
يومٍ ؟ قال : قلتُ : نعم . قال : لا ، إلا في يومٍ مَتَّاحٍ^(٤) .

قال أبو عمر : هو سُبَيْلُ بنُ عَزْرَةَ ، كوفيٌّ ثقةٌ ، وأبو حَبْرَةَ شَيْحَةُ بنُ عبدِ
الله ، كوفيٌّ ثقةٌ .

قال أبو عمر : قولُ ابنِ عباسٍ هذا لا يُشبهُ أن يكونَ رأيًا ، ولا يكونُ مثلهُ إلا
توقيفًا ، واللهُ أعلمُ ، ولا أعلمُ عن ابنِ عباسٍ خلافًا إلا ما ذكره أبو بكرٍ^(٥) ، قال :
حدَّثنا جريزٌ ، عن منصورٍ ، عن مجاهدٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : إذا كانَ سفركَ
يومًا إلى العَتَمَةِ فلا تقصُرِ الصلاةَ ، فإن جاوزتَ ذلكَ فاقصُرْ .

(١) ابن أبي شيبة ٤٤٥/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٤٤/٢ .

(٣) في الأصل : «بله» ، وفي م : «بلد» . والأُبُلَّة : بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى . مراصد
الاطلاع ١٨/١ .

(٤) في الأصل : «متاخ» ، وفي ح : «متام» ، وفي م : «تام» . والمثبت من مصدر التخريج . ويوم
مَتَّاح : أى يوم يمتد سيره من أول النهار إلى آخره . ومَتَّحَ النهار ، إذا طال وامتد . النهاية ٢٩١ / ٤ .

قال أبو عمر: اختلف الفقهاء أئمة الفتوى بالأمصاري في مقدار ما تقصر إليه الصلاة من المسافة؛ فذهب مالك، والشافعي، وأصحابهما، والأوزاعي، والليث بن سعيد، إلى أن الصلاة لا يقصرها المسافر إلا في مسيره اليوم التام بالبغل الحسني السير. وهو قول أحمد، وإسحاق، والطبري، وقد قال بعضهم: يوماً وليلة. ومعلوم أن الليل ليس بوقت سير لمن مشى بالنهار، ولكنه تأكيد باليوم التام في أيام الصيف، أو ما كان مثله في المسافة من أيام الشتاء. وقدره مالك بأربعة بُرْد؛ ثمانية وأربعون ميلاً. قال الشافعي والطبري: ستة وأربعون ميلاً.^(١) وهو أمر متقارب^(٢). ومن قال بما وصفنا؛ من مسيره اليوم التام وتقديره، فالسلف^(٣) لهم ابن عباس وابن عمر على ما ذكرنا عنهما. وقال الكوفيون؛ سفيان الثوري، والحسن بن صالح، وشريك، وأبو حنيفة وأصحابه: لا يقصر المسافر الصلاة إلا في المسافة البعيدة المحتاجة إلى الزاد والمزاد من الأفق إلى الأفق. قال سفيان وأبو حنيفة: أقل ذلك ثلاثة أيام، لا يقصر الصلاة مسافر في أقل من ثلاثة أيام كاملة. والسلف لمن ذهب هذا المذهب عثمان بن عفان، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان.

روى سفيان بن عُيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: حدثني من سمع كتاب عثمان إلى عبد الله بن عباس يقول: بلغني أن قوماً يخرجون في جشّهم^(٣)؛ إما في تجارة وإما في جباية، فيقصرّون الصلاة، وإنه لا تقصر

(١ - ١) في ح: «وهذا أمر متفاوت».

(٢) في م: «ما قاله».

(٣) الجشّر: قوم يخرجون بدوابهم إلى المرعى، ويبيتون مكانهم ولا يأوون إلى البيوت. النهاية ١/ ٢٧٣.

الصلاة إلا في سفر بعيد أو حضرة عدو^(١).

وذكر أبو بكر^(٢)، قال : حدثنا إسماعيل ابن عُلَيْيَّةَ ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : حدثني من قرأ كتاب عثمان أو قرئ عليه : أما بعد ، فإنه بلغني أن رجالاً منكم يخرجون إلى سوادهم ؛ إما في جسر ، أو في جباية ، وإما في تجارة ، فيقصرون الصلاة ، فلا يفعلوا ؛ وإنما يقصروا الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو .

قال^(٣) : وحدَّثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ومِسْعَرٌ ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، قال : قال ابن مسعود : لا يَغُرُّكُمْ سَوَادُكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كُوفَتِكُمْ .

قال^(٤) : وحدَّثني علي بن مُشْهِرٍ ، عن الشَّيْبَانِيِّ ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود مثله ، إلا أنه قال : فإنه من مضركم .
وروى عن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر مثله^(٥) .

قال^(٦) : وحدَّثنا ابن فضيل ، عن حجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : كان أصحاب عبد الله لا يقصرون إلى واسط والمدائن وأشباههما .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٨٥) من طريق أيوب به .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٤٦/٢ .

(٣) ينظر ابن أبي شيبة ٤٤٧/٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ٤٤٤/٢ .

قال^(١): وحَدَّثنا هُشَيْمٌ، عن مغيرة، أن الحارث قال لإبراهيم: أَتَقْصُرُ الصلاةَ إلى المدائن؟ قال: إن المدائنَ لقريبٌ، ولكن إلى الأهواز.

قال^(٢): وحَدَّثنا وكيعٌ، قال: حَدَّثنا الحسنُ بنُ صالحٍ وإسرائيلُ، عن إبراهيمَ ابنِ عبدِ الأعلى، عن سويدِ بنِ غفلة^(٣)، قال: إنما تُقْصَرُ الصلاةُ في مسيرة ثلاث.

قال^(٤): وحَدَّثنا أبو الأحوص، عن عاصمٍ، عن ابنِ سيرين، قال: كانوا يقولون: السفرُ الذي تُقْصَرُ فيه الصلاةُ، الذي يُحْمَلُ فيه الزادُ والمزادُ.

وذكر عبدُ الرزاق^(٥)، قال: أَخْبَرنا معمرٌ، عن الأعمش، عن إبراهيمَ التيمي،^(٦) عن أبيه^(٧)، قال: كنتُ مع حذيفةَ بالمَدائنِ، فاستأذنتُهُ أن آتِيَ أهلي بالكوفةِ فأذن لي، وشرطَ عليَّ ألا أقْصِرَ ولا أُصَلِّيَ ركعتين حتى أرجعَ إليه.

قال^(٨): وَأَخْبَرنا الثوريُّ، عن خُصَيفٍ، عن أبي عُبيدة، عن ابنِ مسعودٍ، أنه قال: لا تَغْتَرُّوا بتجاريتكم وأجشارِكم؛ تسافرون إلى قُرَى^(٩) السَّوادِ وتقولون: إنا قومٌ سَفَرٌ. إنما المسافرُ من أَفقي إلى أَفقي.

(١) ابن أبي شيبة ٤٤٤/٢.

(٢) في ح، م: «علقة». وينظر تهذيب الكمال ٢٦٥/١٢.

(٣) ابن أبي شيبة ٤٤٦/٢.

(٤) عبد الرزاق (٤٣٠٨).

(٥ - ٥) ليس في: الأصل.

(٦) عبد الرزاق (٤٢٨٧).

(٧) في م، ومصدر التخریج: «آخر».

قال^(١) : وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : أخبرنا عبدُ الكريم ، عن ابنِ مسعودٍ الاستذكار وحذيفة ، أنهما كانا يقولان لأهل الكوفة : لا يُغرّنكم جشركم ولا سوادكم ، لا تقصّروا الصلاة إلى السّواد . قال : وبينهم وبين السّواد ثلاثون فرسخًا .

قال^(٢) : وأخبرنا ابنُ جريج ، عن نافع ، قال : أقل ما كان يقصّر فيه ابنُ عمر الصلاة إلى خيبر ، وهى مسيرة ثلاث قواصد .

قال^(٣) : وأخبرنا إسرائيل ، عن عامر بن شقيق ، قال : سألت شقيق بن سلمة ، قلت : أخرج إلى المدائن أو^(٤) وإلى واسط . قال : لا تقصّر الصلاة .

قال^(٥) : وأخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، قال : سألت إبراهيم وسعيد بن جبير : فى كم تقصّر الصلاة ؟ قالوا : فى مسيرة ثلاثة .

قال عبد الرزاق^(٦) : سمعتُ الثوري يقول : قولنا الذى نأخذ به ، ألا تقصّر الصلاة إلا فى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدًا . قلت : من أجل ما أخذت به ؟ قال : لقول النبي ﷺ : « لا تسافر امرأة فوق ثلاث إلا مع ذى محرم » .

قال أبو عمر : ليس فى هذا حجة ؛ لأنّه قد روى عن النبي ﷺ : « لا تسافر

(١) عبد الرزاق (٤٢٨٨) .

(٢) عبد الرزاق (٤٣٠٢) .

(٣) عبد الرزاق (٤٣١٠) .

(٤) فى ح ، م : « و » .

(٥) عبد الرزاق (٤٣٠٤) .

(٦) عبد الرزاق (٤٣٠٦) . والمرفوع سيأتى فى الموطأ (١٩٠٢) .

الاستدكار امرأة مسيرة ثلاث . ورؤى عنه ﷺ : « مسيرة يومين » . أو : « ليلتين » . ورؤى عنه ﷺ : « يوماً وليلة » . ورؤى عنه : « لا تسافر امرأة بريداً إلا مع ذى محرم » ^(١) . وقد تكلمنا على معانيها فى كتاب الحج ، وذكرنا كل حديث منها هناك بإسناده .

وقال الحسن البصرى ، وابن شهاب الزهرى : تقصر الصلاة فى مسيرة يومين . ذكره عبد الرزاق ^(٢) ، عن معمر ^(٣) ، عن الزهرى ، وعن الثورى ، عن يونس ، عن الحسن .

وقالت طائفة من أهل الظاهر : يقصر الصلاة كل مسافر فى كل سفر ؛ قصيراً كان أو طويلاً ولو ثلاثة أميال . وقال داود : إن سافر فى حج أو عمرة أو غزو ، قصر الصلاة فى قصير السفر وطويله . ومن حجتهم ظاهر قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [النساء : ١٠١] . ولم يحدد مقداراً من المسافة . وقد نقض داود ^(٤) من قال بقوله من أهل الظاهر أصلهم هذا ؛ لأنه عز وجل لم يقل : وإذا ضربتم فى الأرض فى حج أو عمرة . واحتج بعضهم بحديث أبى هارون العبدى ، عن أبى سعيد الخدرى ، أن النبى ﷺ كان إذا سافر فرسحاً ^(٥)

(١) ستأتى هذه الأحاديث فى شرح الحديث (١٩٠٢) من الموطأ .

(٢) عبد الرزاق (٤٣٠٦ ، ٤٣٠٩) .

(٣) فى الأصل ، م : « سفيان » . والمثبت كما فى مصدر التخريج .

(٤) ليس فى : الأصل ، م .

(٥) بعده فى الأصل ، م : « ثم نزل » .

والحديث حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ، قال : حَدَّثَنَا هَشِيمٌ ، عن أَبِي هَارُونَ ، عن أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ ^(١) .

وَأَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ اسْمُهُ عُمَارَةُ بْنُ جُوَيْنٍ ، مِنْكَرُ الْحَدِيثِ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، مَتْرُوكٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَقَدْ نَسَبَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ إِلَى الْكَذِبِ ، ^(٢) قال : كَانَ يَزْوِي ^(٣) بِالْعَدَاةِ شَيْئًا وَبِالْعَشْيِ شَيْئًا . وَقَالَ عَبَّاسٌ ^(٤) ، عَنْ ابْنِ مَعِينٍ : قَالَ : أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ كَانَتْ عِنْدَهُ صَحِيفَةٌ يَقُولُ فِيهَا : هَذِهِ صَحِيفَةُ الْوَصِيِّ ، وَكَانَ عِنْدَهُمْ لَا يُصَدَّقُ فِي حَدِيثِهِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ .

قال أبو عمر : على أن عبد الرزاق ^(٥) رواه عن هشيم ، قال : أخبرني أبو هارون العبدى ، عن أبي سعيد الخدرى قال : كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً نزل يقصر الصلاة . وهذا على ما رواه مطرف وابن الماجشون عن مالك على ما ذكرنا في أول هذا الباب .

واحتجوا بحديث محمد بن المنكدر ، وإبراهيم بن ميسرة ، عن أنس ، قال :

(١) ابن أبي شيبة ٤٤٢/٢ . وأخرجه ابن عدى ١٧٣٤/٥ من طريق هشيم به .

(٢ - ٢) فى ح : « فقال يقول » .

(٣) هو عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدورى البغدady أبو الفضل ، مولى بنى هاشم خوارزمى الأصل ، وثقة النسائى ، لازم يحيى بن معين توفى سنة إحدى وسبعين ومائتين . تهذيب الكمال ٢٤٧/١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥٢٢/١٢ .

(٤) عبد الرزاق (٤٣١٨) .

الاستذكار صليْتُ مع النبي ﷺ^(١) الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين^(٢) .
قالوا : فَمَنْ سافر في مثل هذه المسافة أو مثلها قصر الصلاة .

وهذا جهلٌ بالحديث ؛ لأن حديث أنسٍ هذا إنما هو في خروجه مع النبي ﷺ^(٣) من المدينة إلى ذي الحليفة في حجة الوداع .

ذكر البخاري^(٤) ، قال : حَدَّثَنَا سليمانُ بْنُ حربٍ ، قال : حَدَّثَنَا حمادُ بْنُ زيدٍ ، عن أيوبَ ، عن أبي قلابَةَ ، عن أنسِ بْنِ مالكٍ ، قال : صَلَّى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمِعْتُهُم يصْرُخون بهما جميعاً .

قال أبو عمر : يعنى : أَحْرَمُوا بالحجِّ والعمرة جميعاً مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ يَوْمَئِذٍ .
وذكر عبدُ الرزاق^(٥) ، قال : أَخْبَرَنَا معمرٌ ، عن أيوبَ ، عن أبي قلابَةَ ، عن أنسِ بْنِ مالكٍ ، قال : صَلَّى الظهر مع رسولِ اللَّهِ ﷺ بالمدينة أربعاً ، وصَلَّيْتُ معه العصر بذي الحليفة ركعتين ، وكان خَرَجَ مسافراً .

قال أبو عمر : هذا أولُ حديثٍ أدخله عبدُ الرزاقِ في بابِ « متى يَقْصُرُ إذا خَرَجَ مسافراً » .

(١ - ١) سقط من : ح .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٤٦ .

(٤) عبد الرزاق (٤٣١٥) .

قال^(١) : وأخبرني ابن جريج ، قال : أخبرني ابن المنكدر ، عن أنس بن الاسدكار مالك ، أنه صلى مع النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً ، ثم خرج فصلّى معه بذي الحليفة العصر ركعتين ، والنبي ﷺ يريد مكة .

فقد بان برواية ابن جريج ، عن محمد بن المنكدر ، عن أنس ، وبرواية أبي قلابة ، عن أنس ، أن قصر النبي ﷺ بذي الحليفة إنما كان في حين خروجه من المدينة مسافراً إلى مكة .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال : حدثنا سليمان بن حرب وعارم ، قالا : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، قال : صليت مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرون بهما جميعاً^(٢) .

وذكر وكيع^(٣) ، قال : حدثنا زكريا ، عن عامر الشعبي قال : كان النبي ﷺ إذا خرج مسافراً قصر الصلاة من ذي الحليفة^(٤) .

(١) عبد الرزاق (٤٣٢٠) .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٦ .

(٣) في ح : «عبد الرزاق» .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٢ عن وكيع به .

«^(١) قال أبو عمر: قد مضى في أول هذا الباب حديث ابن عمر أنه كان إذا خرج مسافراً قصر الصلاة بذى الحليفة. قال^(٢): وذكرنا الاختلاف^(٣) في الحال والموضع الذي يبدأ فيه المسافر بقصر الصلاة إذا خرج من مصره، وهذه الآثار في ذلك المعنى.

واحتج داود ومن قال بقوله من أهل الظاهر بحديث شعبة، عن يحيى بن يزيد الهنائي، قال: سألت أنس بن مالك في قصر الصلاة، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال^(٤) أو ثلاثة فراسخ - شعبة الشاك - صلى ركعتين^(٥).

وأبو يزيد يحيى بن يزيد الهنائي شيخ من أهل البصرة، ليس مثله ممن يحتمل أن يحمل هذا المعنى الذي خالف فيه جمهور الصحابة والتابعين، ولا هو أيضاً ممن يوثق في ضبط مثل هذا الأصل. وقد يحتمل أن يكون أراد ما تقدم ذكره من ابتداء قصر الصلاة إذا خرج ومشى ثلاثة أميال^(٦)، على نحو ما قاله وذهب إليه بعض أصحاب مالك^(٧)، فلم يحسن العبارة عنه.

واحتجوا أيضاً بحديث شعبة، عن يزيد بن حمير، عن حبيب بن عبيد، عن جبير بن نفير، عن ابن السنط، أن عمر صلى بذى الحليفة ركعتين، فقلت له،

(١ - ١) سقط من: ح.

(٢) في ح: «اختلاف الفقهاء».

(٣) في النسخ: «أيام». والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) أخرجه أحمد ٣٢٤/١٩ (١٢٣١٣)، ومسلم (٦٩١)، وأبو داود (١٢٠١) من طريق شعبة به.

فقال : أصنعُ كما رأيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يصنعُ .

وهذا الحديث لا حجةَ فيه ؛ لأن عمرَ إنما صنعَ ذلك وهو مسافرٌ إلى مكة ، وكذلك صنعَ رسولُ اللهِ ﷺ .

حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ ، قال : حدَّثنا محمدٌ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ ، قال : حدَّثنا عبيدُ بنُ سعيدٍ ، عن شعبةٍ ، عن يزيدَ بنِ خُميرٍ ، قال : سمعتُ حبيبَ^(١) بنَ عبيدٍ يحدثُ عن جبيرِ بنِ نُفَيْرٍ ، عن ابنِ السَّمُطِ ، قال : شهدتُ عمرَ بذي الحليفةِ وهو يريدُ مكةَ صَلَّى ركعتينِ ، فقلتُ له : لِمَ تفعلُ هذا ؟ فقال : إنما أصنعُ كما رأيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يصنعُ^(٢) .

واحتجُّوا أيضًا بما حدَّثنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدَّثنا قاسمُ ، قال : حدَّثنا محمدٌ ، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ ، قال : حدَّثنا هشيمٌ ، قال : أخبرنا جويبرٌ ، عن الضحاكِ ، عن الثَّوَالِ ، أن عليًّا خرجَ إلى التَّخْلِيَةِ^(٣) ، فصلَّى بها الظهرَ والعصرَ ركعتينِ ركعتينِ ، ثم رجعَ من يومِهِ فقال :^(٤) «أردتُ أن أعلمكم سنةً»^(٥) نبيِّكم ﷺ .

(١) في الأصل «حمير» ، وفي م : «خمير» . ينظر تهذيب الكمال ٣٨٥/٥ .

(٢) ابن أبي شيبَةَ ٤٤٥/٢ . وأخرجه أحمد ٣٢٧/١ (١٩٨) ، ومسلم (٦٩٢) ، والنسائي (١٤٣٦) من طريق شعبة به .

(٣) موضع قرب الكوفة . معجم البلدان ٧٧١/٤ .

(٤ - ٤) في الأصل : «إني أعلمكم سنةً» ، وفي م : «إني أعلمكم بسنةً» .

(٥) ابن أبي شيبَةَ ٤٤٣/٢ .

الاستدكار وهذا إسناد فيه من الضعف والوهن ما لا يخفاء به ، وجويير متروك الحديث لا يُحتج به ؛ لإجماعهم على ضعفه .

وخروج علي رضي الله عنه إلى التَّخْلِيلِ معروف أنه كان مسافراً سَفَرًا طويلاً .

فإن ذكروا ما ذكره أبو بكر بن أبي شيبة^(١) ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، عن الجُرَيْرِيِّ ، عن أَبِي الْوَرْدِ ، عن اللَّجْلَاجِ ، قال : كُنَّا نَسَافِرُ معَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَنَسِيرُ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ فَيَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ^(٢) .

فإن اللَّجْلَاجِ وأبا الْوَرْدِ مجهولان ، ولا يُعرفان في الصحابة ولا في التابعين ، واللَّجْلَاجُ قد ذُكِرَ في^(٣) الصحابة ، ولا يُعرفُ فيهم ولا في التابعين ، وليس في نقله حجة ، وأبو الْوَرْدِ أشدُّ جهالةً وأضعفُ نقلاً ، ولو صحَّ احتمال ما وصفنا قبلُ ، والله أعلم .

وكذلك ما رَوَى عن ابن مسعود أنه قَصَرَ في أربعة فراسخ^(٤) . منكرٌ غير معروف من مذهب ابن مسعود . وكذلك ما حكاه الأوزاعي ، عن أنس بن مالك ، أنه كان يَقْصُرُ الصَّلَاةَ في خمسة فراسخ^(٥) ، وذلك خمسة عشر ميلاً ، ليس بالقوي ؛ لأنه منقطع ليس يُحتج بمثله . قال الأوزاعي : وكان قَبِيصَةُ بْنُ

(١) ابن أبي شيبة ٢/٤٤٥ .

(٢) بعده في مصدر التخريج : « ويقصر » .

(٣) في الأصل ، م : « عن » .

(٤) أخرجه ابن حزم ١١/٥ .

(٥) ينظر المحلى ١٠/٥ .

صلاة المسافر ما لم يُجْمَع مُكْتًا

٣٤٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقُولُ : أَصَلَّى صَلَاةَ الْمَسَافِرِ مَا لَمْ أُجْمَعْ مُكْتًا ، وَإِنْ حَبَسَنِي ذَلِكَ اثْنَتَى عَشْرَةَ لَيْلَةً .

ذُوَيْبٍ ، وَهَانُئُ بْنُ كَثُومٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ ، يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ فِيمَا بَيْنَ الرَّمْلَةِ الْاِسْتِذْكَارِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ يَقُولُونَ : مَسِيرَةُ يَوْمٍ تَامٌ . قَالَ : وَبِهِ نَأْخُذُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هُوَ كَمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَجَمَهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّقْصِيرِ فِي أَرْبَعَةِ بُرُودٍ ، وَهُوَ مَسِيرَةُ يَوْمٍ تَامٌ بِالسَّيْرِ الْقَوِيِّ الْحَسَنِ الَّذِي لَا إِسْرَافَ فِيهِ ، وَمَنْ احْتِطَا فَلَمْ يَقْصُرْ إِلَّا فِي مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ ، فَقَدْ أَخَذَ بِالْأَوْثَقِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ مَا لَمْ يُجْمَعْ مُكْتًا

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقُولُ : أَصَلَّى صَلَاةَ الْمَسَافِرِ مَا لَمْ أُجْمَعْ مُكْتًا ، وَإِنْ حَبَسَنِي ذَلِكَ ^(١) اثْنَتَى عَشْرَةَ ^(٢) لَيْلَةً .

(١ - ١) فى : الأصل ، ح ، و سنن البيهقى الكبرى : « اثنى عشر » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٤) ، وبرواية أبى مصعب (٣٨٧) . وأخرجه البيهقى ١٥٢/٣ ، وفى الصغرى (٦٠٩) من طريق مالك به .

٣٤٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ، إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فَيُصَلِّيَهَا بِصَلَاتِهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ، إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَهَا وَرَاءَ إِمَامٍ فَيُصَلِّيَهَا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ^(١) .

قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً أن المسافر لا يلزمه التمام ما دام مسافراً، إلا أن ينوى الإقامة في مكان من سفره، ويُجمَع نيته على ذلك. واختلف أهل العلم في المدة التي إذا نوى المسافر أن يقيمها لزمه الإتمام، وسنذكر ما رَوَّوه فيه من ذلك، وما نقلوه فيه من الآثار في الباب بعد هذا إن شاء الله. ^(٢) وليس في حديث ابن عمر المتقدم في هذا الباب ذكر المقام في مكة أو غيرها. والحديث الثاني حديث نافع دل في إقامته بمكة عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. وابن عمر رجل من المهاجرين الذين افترض أنهم شهدوا البيعة التي بايعوا فيها رسول الله ﷺ على المقام معه بالمدينة، وألاً يتخذوا مكة وطناً، وأن يهجروها، ومن كانت هذه حاله فمقامه بمكة ليس بنية إقامة، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ وقول عمر بعده لأهل مكة: «أتموا صلاتكم فإننا قومٌ سَفَرٌ» ^(٣). وأما قوله: «إلا أن يصليها وراء إمام. فَرَأَى» ^(٤) القول في ذلك في بابِه بعد هذا إن شاء الله ^(٥). وقد تقدّم في الباب قبل هذا من حديث

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٦)، ورواية أبي مصعب (٣٨٨).

(٢ - ٢) سقط من: ح.

(٣) الأثر المرفوع تقدم تخريجه ص ٥٥٩، وأثر عمر سيأتي في الموطأ (٣٤٧، ٣٤٨).

(٤) هو فعل أمر من «رأى»؛ قال في اللسان: وإذا أمرت منه على الأصل قلت: اِزْء. وعلى الحذف: را. قال ابن بري: وصوابه على الحذف: رَء، لأن الأمر منه: رَزِيدًا والهمزة ساقطة منه في الاستعمال. اللسان (رأى).

صلاة المسافرين إذا أجمع مكثاً

٣٤٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةً أَرْبَعِ لَيَالٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ ، أَتَمَّ الصَّلَاةَ .
قال يحيى : قال مالك : وذلك أحب ما سمعتُ إلى .

عمران بن حصين ، أن النبي ﷺ أقام بمكة عام الفتح ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين^(١) . وقيل : تسع عشرة ليلة^(٢) . وقيل : سبع عشرة ليلة^(٣) . وقيل : خمس عشرة ليلة^(٤) . وليس لمن احتج بمقام النبي ﷺ بمكة حجة ؛ لكثرة الاختلاف والاضطراب فى ذلك ، ولأنه لم يُنقل عنه ﷺ أنه جعل شيئاً من ذلك سنة ، وقد قال لأهل مكة : « أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا سَفَرٌ » . ولم يكن رسول الله ﷺ ليقيم فى الدار التى هاجر منها^(٥) .

باب صلاة المسافرين إذا أجمع مكثاً

مالك ، عن عطاء بن عبد الله الخراساني ، أنه سمع سعيد بن المسيب قال : من أجمع إقامة أربع ليالٍ وهو مسافرٌ أتم الصلاة^(٥) . قال مالك : وذلك أحب ما

القبس

(١) تقدم تخريجه ص ٥٥٩ .

(٢) تقدم ص ٥٣٠ .

(٣) ينظر سنن البيهقي ١٥٠/٣ ، ١٥١ .

(٤ - ٤) فى ح : « لأنها ليست بدار مقام ، وربما هجم عليه ما يخرجها عنها من حيث لا يعلم ، وما يراعى الإقامة ومدتها فى موضع يمكن فيه الإقامة » .

(٥) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٨) ، وبرواية أبى مصعب (٣٨٩) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٧) ، والبيهقي ١٤٨/٣ من طريق مالك به .

قال يحيى : وسئل مالك عن صلاة الأسير ، فقال : مثل صلاة المقيم ، إلا أن يكون مسافراً .

الاستدكار سمعتُ إلى . قال : وسئل مالك عن صلاة الأسير ، فقال : مثل صلاة المقيم .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في المدة التي إذا نوى المسافر الإقامة فيها لزمه إتمام صلاته ؛ فذهب مالك إلى ما ذكره في هذا الباب ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب . وقال في « موطئه » : إنه أحب ما سمع إليه في ذلك . فدل ذلك على سماعه الاختلاف في ذلك .

وذكر ابن وهب ، عن مالك ، قال : أحسن ما سمعت ، والذي لم يزل عليه أهل العلم عندنا ، أن من أجمع إقامة أربع ليال وهو مسافر أتم الصلاة .

قال أبو عمر : وإلى هذا ذهب الشافعي ، وهو قوله وقول أصحابه ، وبه قال أبو ثور وداود . قال : وخالفه في ذلك بعض أهل الظاهر . قال الشافعي : إذا أزمع المسافر أن يقيم بموضع أربعة أيام بلياليهن أتم الصلاة ، ولا يحسب في ذلك يوم نزوله ولا يوم طغينه^(١) . وقول أبي ثور في ذلك كقول الشافعي ومالك . وقد روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين ، وعن الحسن بن صالح بن حي مثل ذلك ، على اختلاف عنهما في ذلك . وروى قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، قال : إذا أقام المسافر أربعاً صلى أربعاً .

ذكره وكيع ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب^(٢) . وهذا في معنى رواية عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب وهو عندى أثبت ما

(١) في الأصل ، م : « رحله » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ عن وكيع به .

رُوى في ذلك عن سعيد بن المسيَّب ، والله أعلم . وقد رُوى عنه في ذلك ثلاثة الاستدكار أقوالٍ أذكرها كلها في هذا الباب إن شاء الله . والحمد لله .

^(١) والحجة لمالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، ومن قال بقولهم في هذه المسألة ^(٢) حديث العلاء بن الحضرمي ، عن النبي ﷺ ، أنه جعل للمهاجر مقام ثلاثة أيام بمكة بعد قضاء نُسكِهِ ^(٣) . ومعلوم أن مكة لا يجوز لمهاجري أن يتخذها دار إقامة . فأبان رسول الله ﷺ أن ثلاثة أيام لمن نوى إقامتها حاجة ليست بإقامة يخرج فيها الذي نواها عن حكم المسافر ، وأن حكمها حكم السفر لا حكم الإقامة . فوجب بهذا أن يكون من نوى المقام أكثر من ثلاث فهو مقيم ، ومن كان مقيماً لزمه الإتمام ، ومعلوم أن أول منزلة بعد الثلاث الأربع . ويعضد هذا أيضاً ^(٤) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما بلغه أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفي فيه : « لا يتقين دينان بأرض العرب » ^(٥) . وأمر بإخراج يهود الحجاز ، لم يجعل لهم غير مقام ثلاثة أيام إذ أمر بإخراجهم ، فكانت عنده مدة الثلاثة الأيام إقامة كلا إقامة .

(١ - ١) في الأصل : « قال الشافعي وأبي ثور ومن ذلك بدنيهم في هذا » . وفي م : « قال الشافعي وأبو ثور ومن ذلك ما روى في هذا » .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٥ .

(٣) في ح : « ويشده » .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٧١٥ ، ١٧١٦) .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ^(١) الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الطُّحَاوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُزْنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ ، قَالَ : سَأَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَلَسَاءَهُ : مَاذَا سَمِعْتُمْ فِي مَقَامِ الْمُهَاجِرِ ^(٢) بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ : أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَمُكُثُ الْمُهَاجِرُ ^(٣) بَعْدَ قَضَائِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا » ^(٤) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ وَحَفْصُ ابْنِ غِيَاثٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَحْدُثُ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ » قَالَ سَفْيَانُ : « بَعْدَ نُسُكِهِ ثَلَاثًا » وَقَالَ حَفْصُ : « بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا » ^(٥) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، ثِقَّةٌ . ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، قَالَ : خَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَعْدٍ رَجُلًا ، فَقَالَ : « إِذَا مَاتَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَلَا تَدْفِنْهُ بِهَا » ^(٦) .

(١) بعده في الأصل ، م : « محمد بن » . وهو إسناد دائر .

(٢) في الأصل ، م : « المهاجرين » .

(٣) بعده في الأصل ، م : « بمكة المهاجر من » .

(٤) أخرجه الشافعي ١٨٦/١ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٣٥ .

(٦) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٥٢٩) من الموطأ .

قال : وحدَّثنا سفيانُ ، عن محمد بن قيس الأسديّ ، عن أبي بُردة^(١) قال : الاستذكار قال سعدُ بنُ أبي وقاصٍ : يا رسولَ اللهِ ، أتكرهُ أن يموتَ الرجلُ بالأرضِ التي هاجرَ منها ؟ قال : « نعم »^(٢) .

وقال سفيانُ ، وأبو حنيفةٌ ، وأصحابُهم : إذا نوى الرجلُ إقامةَ خمسِ عشرةَ ليلةً أتمَّ الصلاةَ ، وإن كان دونَ ذلك قصر . وروى مثله عن ابنِ عمرَ وسعيدِ بنِ المسيَّب .

روى وكيعٌ ،^(٣) عن عُمرَ بنِ ذرٍّ^(٤) ، عن مجاهدٍ ، قال : كان ابنُ عمرَ إذا أجمعَ على إقامةِ خمسِ عشرةَ ليلةً ؛ سرح^(٥) ظهره وصلى أربعاً^(٦) .

وروى وكيعٌ أيضاً^(٧) ، عن ابنِ أبي نجيحٍ ، عن مجاهدٍ^(٨) ، عن ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ ، أنهما قالَا : إذا قدمتَ بلدًا وأنت مسافرٌ ، وفي نفسك^(٩) أن تقيمَ خمسَ

(١ - ١) سقط من : ح ، وتآكل في الأصل ، وفي م بياض . والمثبت كما سيأتي في شرح الحديث (١٥٢٩) من الموطأ .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (١٥٢٩) من الموطأ .

(٣ - ٣) تآكل في الأصل ، وفي ح : « عن عمرو بن ذر » ، وفي م : « عن عمرو بن دينار » . والمثبت من تهذيب الكمال ٣٣٤ / ٢١ .

(٤ - ٤) سقط من : ح .

(٥) في م : « سرح » . وسرح ظهره : يعنى الدابة التى يركبها أخرجها بالغداة لترعى . ينظر اللسان (س ر ح) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ عن وكيع به .

(٧ - ٧) تآكل في الأصل ، وبياض في م .

(٨) في الأصل : « نيتك » .

الاستذكار عشرة ليلة، فأكمل الصلاة^(١).

قال الطحاوي: ولا مخالف لهما من الصحابة. قال: ولما أقام رسول الله ﷺ في حَجَّتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، ^(٢) دَلَّ عَلَى سَقُوطِ^(٣) اعتبار الأربع. وروى أبو بكر بن أبي شيبة^(٤)، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود ابن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، قال: إذا أجمع الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة.

^(٥) وهذا أيضًا حديث صحيح الإسناد عن سعيد.

وفي المسألة قول ثالث؛ قال الليث بن سعيد: إن نوى إقامة خمس عشرة فما دون قصر، وإن نوى إقامة أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة. واحتج بما رواه عن يزيد ابن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن ابن عباس، قال: أقام رسول الله ﷺ خمس عشرة ليلة يصلي ركعتين^(٥).

قال أبو عمر: هذا الحديث قد رواه الزهري عن عبيد الله كما رواه عراك. وقد ذكره أبو بكر بن أبي شيبة^(٦)، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أقام حين فتح مكة خمس عشرة يقصر الصلاة حتى

(١) عزاه الزيلعي في نصب الراية ١٨٣/٢ إلى الطحاوي.

(٢ - ٢) في الأصل: «ذكر...»، وفي م: «ذكر الإتمام على».

(٣) ابن أبي شيبة ٤٥٤/٢.

(٤ - ٤) في ح: «قال أبو عمر: هذه الرواية أصح من جهة».

(٥) أخرجه النسائي (١٤٥٢) من طريق يزيد بن أبي حبيب به.

(٦) ابن أبي شيبة ٤٥٣/٢.

قال أبو عمر : فكان الليث بن سعد يقول أنه لم يبلغه أن رسول الله ﷺ قصر^(١) في سفره أكثر من هذه المدة ، فمن زاد عليها شيئاً لزمه الإتمام . وهذا^(٢) عندي وجه^(٣) لو لم يختلف في مقامه ﷺ بمكة عام الفتح ، لكن الاختلاف في ذلك كثير جداً .

وفي المسألة قول رابع ذكره وكيع ، قال : أخبرنا قُرَّة بن خالد ، عن أبي حَكِيمَة ، قال : سألتُ سعيد بن المسيَّب ، فقال : إذا أقمت ثلاثاً فأتَمَّ الصلاة^(٤) . وفيها قول خامس ؛ قال الأوزاعي : إذا أقام المسافر ثلاثة عشر يوماً أتم ، وإن نوى أقل من ذلك قصر . وفيها قول سادس ، روى عن ابن عمر أنه قال : إذا أقام اثنتي عشرة ليلة أتم ، وإن كان دون ذلك قصر^(٥) . ومثل هذا حديث مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، أنه كان يقول : أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع مكثاً ، وإن حبسني ذلك اثني عشر ليلة^(٥) . وقد روى عن الأوزاعي أيضاً مثل ذلك .

وفيها قول سابع قاله أحمد بن حنبل وداود ، قال أحمد : روت عائشة

(١) ليس في : الأصل ، م .

(٢ - ٣) سقط من : م ، وفي الأصل : « أحمد بن وجه » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ عن وكيع به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٤٢) ، وابن المنذر (٢٢٧٨) بنحوه .

(٥) تقدم في الموطأ (٣٤٤) .

وجابر، عن النبي ﷺ، أنه قديم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة . قال أحمد : فقد أزمع رسول الله ﷺ على مقام أربعة أيام فقصر ، فمن زاد على ذلك فإنه يُتِم . وقال داود : من عزم على إقامة أربعة أيام ؛ عشرين صلاة ، قصر ، ومن عزم على مقام أكثر من ذلك أتم ؛ لأن النبي ﷺ صلى في حجته صلاة أربعة أيام وهو مقيم بمكة ، ثم خرج إلى منى ، وهو في ذلك كله يقصر . والأصل أن كل من أقام فقد لزمه الإتمام ، إلا أن يخص ذلك سنة أو إجماع ، وقد خصت ^(١) السنة ذلك المقدار ، فمن زاد عليه لزمه الإتمام .

قال أبو عمر : ليس مقام النبي ﷺ بمكة إذ دخلها لحجته بإقامة ؛ لأنها ليست له بدار إقامة ولا بملاذ ، ولما جرى أن يتخذها دار إقامة ولا وطن ، وإنما كان مقامه بمكة إلى يوم التروية كمقام ^(٢) المسافر في حاجة يقضيها في سفر منصرفاً إلى أهله ، فهو مقام من لا نية له في الإقامة ^(٣) ، ومن كان كذلك فلا خلاف أنه في حكم المسافر يقصر ، فلم ينو النبي ﷺ بمكة إقامة ، بل نوى الخروج منها إلى منى يوم التروية عاملاً في حجه حتى ينقضي وينصرف إلى المدينة .

وفيها قول ثامن روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : إذا أقام عشرة أيام أتم ^(٤) . وروى ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي ، وعن الحسين بن

(١) في الأصل : « قضت » ، وفي م : « نصت » .

(٢ - ٣) في ح : « من قال أخرج غداً أخرج بعد غد » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٣٣٣) ، وابن أبي شيبة ٤٥٥ / ٢ .

وفيها قولٌ تاسعٌ ذكره البخاري^(١) ، عن موسى بن إسماعيل ، عن أبي عوانة ، الاستذكار
عن عاصمٍ وحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : أقام رسولُ الله ﷺ تسعةَ
عشرَ يوماً يقصرُ ، فنحن إذا أقمنا تسعةَ عشرَ قصرنا ، وإن زدنا أتممنا .

هكذا ذكره البخاري ، أن مقامه بمكة حيث فتحها ﷺ كان تسعةَ عشرَ ،
وهو حديثٌ مُختلفٌ فيه ، لا يثبت فيه شيءٌ ؛ لكثرة اضطرابه .

وقد رواه حفصُ بنُ غِيَاثٍ ، عن عاصمٍ ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن
النبي ﷺ أقام سبعَ عشرةَ يقصرُ الصلاةَ . قال : وقال ابنُ عباسٍ : مَنْ أقام سبعَ
عشرةَ قصرَ الصلاةَ ، وَمَنْ أقامَ أكثرَ من ذلك أتمَّ .

هكذا ذكره أبو بكر بنُ أبي شيبة^(٢) ، قال : حَدَّثَنَا حفصُ ، عن عاصمٍ ، عن
عكرمة ، عن ابنِ عباسٍ .

وحفصُ أحفظُ من أبي عوانة ، إلا أن عَبَّادَ بنَ منصورٍ قد تابعَ أبا عوانة ،
فروى عن عكرمة ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : أقام تسعةَ عشرَ^(٣) .

وأما الزهرى ، فروى عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله ، عن ابنِ عباسٍ ، أن النبي
ﷺ أقام حيثُ فتح مكةَ خمسةَ عشرَ يقصرُ الصلاةَ ، حتى سارَ إلى حنينٍ . هكذا
رواه^(٤) ابنُ إدريسٍ ، عن ابنِ إسحاقٍ .

(١) البخاري (١٠٨٠) .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٥٤/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي ١٥٠/٣ من طريق عباد بن منصور به .

(٤ - ٤) في الأصل ، م : « ابن إسحاق عن ابن شهاب » . والحديث تقدم ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

وحدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا الثَّقَلِيُّ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ سلمةَ ، عن ابنِ إسحاقَ ، عن الزهرى ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : أقام رسولُ اللهِ ﷺ بمكةَ خمسَ عشرةَ يَحصِرُ الصلاةَ^(١) . قال أبو داودَ : رواه عَبدَةُ بنُ سليمانَ ، وسلمةُ بنُ الفضلِ ، وأحمدُ بنُ خالدٍ الوُهَيْبِيُّ ، كلُّهم عن ابنِ إسحاقَ ، عن الزهرى ، عن عبيدِ اللهِ ، لم يذكروا ابنَ عباسٍ .

قال أبو عمر : ليس فيهم من يقاسُ بابنِ إدريسَ ، وقد تابعه محمدُ بنُ سلمةَ ، وزيادةُ مثلهما مقبولةٌ . وقد روى عليُّ بنُ زيدٍ ، عن أبي نصرٍ ، عن عمرانَ بنِ حصينٍ ، قال : أقمنا مع النبي ﷺ بمكةَ حيثُ فتَحها ثمانِ عشرةَ يَصلِّي ركعتينِ ركعتينِ^(٢) .

فكيف يثبتُ مع هذا الاختلافِ مقدارُ إقامتهِ بمكةَ عامَ الفتحِ ؟ أو أىُّ حُجَّةٍ فى إقامتهِ بمكةَ وليست له بدارِ إقامةٍ ، بل هى فى حكمِ دارِ الحربِ ، أو حيثُ لا تجوزُ الإقامةُ ؟ وأما مقامه فى عمرةِ القضاءِ فلم يَختلفوا أنه كان ثلاثةَ أيامَ ، وأما إقامتهِ فى حُجَّتهِ ، فقد دَخَلَ صبيحةَ رابعةٍ من ذى الحجةِ ، وخرجَ صبيحةَ رابعةَ عشرَ ، تواترت الرواياتُ بذلك .

(١) أخرجه البيهقي ١٥١/٣ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٢٣١) . وأخرجه ابن ماجه (١٠٧٦) من طريق محمد بن سلمة به .
(٢) تقدم تخريجه ص ٥٥٩ .

صلاة المسافرين إذا كان إماماً أو كان وراء إمام

٣٤٧ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن

وفيها قولٌ عاشُرٌ ، روى عن الحسن البصري أنه قال : يصليّ المسافر ركعتين الاستذكار ركعتين أبداً ، إلا أن يقدّم مصرّاً من الأمصار^(١) . وهذا قولٌ لا أعلم أحداً قاله غيره . والله أعلم .

وفيها قولٌ حادى عشرَ قاله ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، لا أعلم أحداً قاله أيضاً غيره ؛ قال ربيعة : من أجمع إقامة يومٍ وليلةٍ أتمّ الصلاة وصام .

قال أبو عمر :^(٢) وهذا منه قياسٌ على ما تُقصرُ فيه الصلاة عنده ، ولم يبلغه فيه شيءٌ عن السلف . والله أعلم^(٣) .

وأما قوله فى هذا الباب : سئل مالك عن صلاة الأسير ، فقال : مثلُ صلاة المقيم .

قال أبو عمر : لا أعلم خلافاً بين العلماء فى ذلك ، ومحالٌ أن يصلى وهو مقيمٌ مأسوراً إلا صلاة المقيم ، فإن سافر أو سُوفِر به ، كان له حينئذٍ حكمُ المسافر . وبالله التوفيق ، وهو حسْبنا ونعم الوكيل .

باب صلاة المسافرين إذا كان إماماً أو وراء إمام

ذكر فيه مالك عن عمر بن الخطاب من طريقين ؛ أحدهما ، عن ابن

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ٤٥١ / ٢ .

(٢ - ٢) فى ح : « قال وذلك واجب عليه » .

الموطأ ، عن أبيه ، أن عمرَ بنَ الخطابِ كان إذا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى
[٥٥٥] بهم ركعتين ، ثم يقولُ : يا أهلَ مَكَّةَ ، أتمُّوا صلاتكم ، فإنَّا
قومٌ سَفَرٌ .

الاستدكار شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر^(١) . والثاني ، عن زيد بن أسلم ، عن
أبيه ، عن عمر ، أنه كان إذا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بهم ركعتين ، ثم يقولُ : يا أهلَ مَكَّةَ ،
أتمُّوا صلاتكم ؛ فإنَّا قومٌ سَفَرٌ^(٢) .

وفى هذا الحديث من الفقه^(٣) ما كان عليه المهاجرون من الاهتمام
بأمر الهجرة وحفظها ، وأن أهلَ مَكَّةَ لما أمروا بالهجرة عنها إلى النبي
ﷺ لم يتخذها أحدٌ منهم بعد ذلك دارَ إقامة ، فكان من قَدِمَ منهم إلى
الحج لا ينوي إقامة ، وكان يصلي صلاةَ المسافر حتى يخرج . وفيه أن
المسافر يؤم المقيمين ، وهذا هو المستحب عند جماعة العلماء ، لا خلاف
علمته بينهم ، في أن المسافر إذا صَلَّى بمقيمين ركعتين وسَلَّمَ قاموا فأتمُّوا
أربعاً لأنفسهم أفراداً . وأما صلاةُ المقيم بالمسافر فيأتي ذكرها بعد هذا إن
شاء الله . وفيه أن الإمام إذا سَلَّمَ في موضعٍ من الصلاة يجوز له فيه
السلام ، لم يضُرَّ المأمومين ما تكلم به إليهم بعد السلام . وفيه ما كان

القيس

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٥) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤١٩/١ ، والبغوي
في شرح السنة (١٠٢٩) من طريق مالك به .
(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢١/٤) - مخطوط ، ورواية أبي مصعب (٣٩٢ ، ١٣٦٠) .
وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤١٩/١ ، والبيهقي ١٢٦/٣ ، والبغوي في شرح السنة (١٠٣٠)
من طريق مالك به .
(٣) بعده في الأصل ، م : « على » .

٣٤٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، مِثْلَ ذَلِكَ .

عليه عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه مِنْ تَعْلِيمِ رِعِيَّتِهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ ،
وَهَذَا الَّذِي خَاطَبَ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَهْلَ مَكَّةَ مِنْ إِتِمَامِ
الصَّلَاةِ ، امْتَثَلَ فِيهِ فِعْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ صَنَعَ ذَلِكَ
بِمَكَّةَ أَيْضًا .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ :
مَرَّ بَنَا عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ فِي مَجْلِسِنَا فَقَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَحُجِجْتُ مَعَهُ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا
رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَاعْتَمَرْتُ مَعَهُ ثَلَاثَ عُمَرٍ لَا يُصَلِّي إِلَّا
رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي^(١)
عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَقُولُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ : « صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا
سَفَرٌ »^(٢) .

القبس

(١) فِي ح : « ثَمَان » ، وَفِي م : « اثْنَتَى » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ٥٥٩ .

٣٤٩ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو
كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِمَنْىَ أَرْبَعًا ، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

٣٥٠ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ صَفْوَانَ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
صَفْوَانَ ، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَقُمْنَا فَأَتَمَمْنَا .

الاستدكار

وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِمَنْىَ أَرْبَعًا ،
فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ^(١) . فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا اخْتَلَفُوا فِي الْمَسَافِرِ
يُصَلِّي وَرَاءَ مُقِيمٍ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا لَمْ يَدْرِكْ مَعَهُ رَكْعَةً تَامَةً صَلَّى
رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ رَكْعَةً بِسُجُودَيْهَا صَلَّى أَرْبَعًا . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْأَوْزَاعِيِّ .
وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ ، وَأَبَا يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدًا ، قَالُوا : يُصَلِّي صَلَاةَ مُقِيمٍ
وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الشَّهَادَةِ . قَالَ : وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .

وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَرْزُودٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ ، فِيمَنْ صَلَّى مِنَ الْمَسَافِرِينَ مَعَ الْحَضَرِيِّ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ
رُعَافٌ فَقَطَعَ صَلَاتَهُ ، قَالَ : يَنْبِئُ عَلَى صَلَاةٍ مُقِيمٍ حَتَّى يُكْمِلَ أَرْبَعًا . قِيلَ لَهُ :
فَإِنْ صَلَّى صَلَاةَ مَسَافِرٍ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَهُمْ فِي تَشْهِيدِ تِلْكَ الصَّلَاةِ
الْآخِرِ فَجَلَسَ مَعَهُمْ . قَالَ : لَا يَعْتَدُ بِمَا أَدْرَكَ مِنَ الْجُلُوسِ مَعَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ
الرَّكْعَةَ مَعَهُمْ ، وَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ صَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّى فِي بَيْتِهِ . قَالَ : وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ
فِي مَسَافِرٍ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ رَكْعَتَيْنِ ، فَسَهَا حَتَّى صَلَّى ثَلَاثًا . قَالَ : لِيُكْمِلَ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٩٩) ، وبرواية أبي مصعب (٣٩٣) . وأخرجه الشافعي ٢٤٨/٧ ،
والطحاوي في شرح المعاني ٤٢٠/١ ، والبيهقي في المعرفة (١٥٩٦ ، ١٦١٥) من طريق مالك به .

وأما الشافعي فلم يختلف قوله أن كل مسافر دخل في صلاة مقيم قبل أن يسلم المقيم منها لزمه إتمامها ، ولا يراعى إدراك الركعة ؛ لإجماعهم على أن من نوى في حين دخوله في الصلاة الإتمام لزمه ، وكذلك من دخل مع مقيم في صلاته . وحجة قول مالك أن المسافر سنته ركعتان ؛ ومن لم يدرك ركعة من الصلاة فهو في حكم من لم يدرك شيئاً منها ، والمسافر إذا لم يدرك شيئاً من صلاة المقيم صلى ركعتين بإجماع .

واختلف الفقهاء في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعة أو أكثر ، أو يدركه في التشهد فيصلّي معه ، ثم يعرض له ما يفسد صلاته من حديث أو غيره ، ماذا يقضى وماذا عليه أن يصلّي ؟ فأما مالك فقال : من أدرك من صلاة المقيم ركعة وهو مسافر لزمه الإتمام ، ومن لم يدركها فصلّته ركعتان . فعلى هذا يلزمه أن يصلّي أربعاً إذا صلى مع المقيم ركعة ثم فسدت عليه صلاته ، وإن لم يدرك معه ركعة رجع إلى أصل صلاته ركعتين . وقال الشافعي وأصحابه : يصلّي أربعاً ، فإنه قد لزمه بدخوله الإتمام في صلاة المقيم أربعاً ، ويصح له الدخول عندهم ^(١) إذا أحرم قبل أن يسلم المقيم ، ويلزمه بذلك سهو إمامه عندهم . وهو قول الحسن بن حي . وقال أبو حنيفة وأصحابه في المسافر يدخل في صلاة مقيم ثم يقطعها : يصلّي صلاة مسافر ؛ لأنه إنما يصلّي وراءه أربعاً

اتَّبَاعًا لَهُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَ مُقِيمٍ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا فَرِيضَةً رَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ مَعَ الْمُقِيمِ وَجِبَ عَلَيْهِ مَا وَجِبَ عَلَى الْمُقِيمِ ، فَلَمَّا أَفْسَدَهَا وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِتْمَامِ . وَالْآخَرُ ، أَنَّهُ لَمَّا أَفْسَدَهَا رَجَعَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الْخِيَارِ فِي الْإِتْمَامِ أَوْ التَّقْصِيرِ .

وَأَمَّا مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فِي حَضَرٍ فَذَكَرَهَا فِي سَفَرٍ ، أَوْ نَسِيَهَا فِي السَّفَرِ فَذَكَرَهَا وَهُوَ مُقِيمٌ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، حَيْثُ ذَكَرَهُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « مَوْطِئِهِ » وَذَلِكَ فِي بَابِ جَامِعِ الْوُقُوتِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا هُنَاكَ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا ، فَذَكَرْ هَلُنَا مَا لِلْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ لِيَتِمَّ فَائِدَتُهَا . قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ فَاتَتْهُ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مُقِيمًا ، قَصَرَهَا ، وَإِنْ سَافَرَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْوَقْتِ فِي الْحَضَرِ صَلَّاهَا فِي السَّفَرِ صَلَاةً مُقِيمٍ كَمَا لَزِمَتْهُ ، إِنَّمَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ عَلَى حَسَبِ مَا فَاتَهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَغُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، يُصَلِّي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا صَلَاةً حَضَرٍ . وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِيَعْدَادِ مِثْلِ قَوْلِ مَالِكٍ ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَصَرٍ إِلَى مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ ، وَهُوَ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ : مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فِي حَضَرٍ فَذَكَرَهَا فِي السَّفَرِ صَلَّاهَا سَفَرِيَّةً ، وَمَنْ نَسِيَهَا فِي السَّفَرِ وَذَكَرَهَا فِي الْحَضَرِ صَلَّاهَا حَضَرِيَّةً أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْحَيْنِ الَّذِي يَذْكُرُهَا فِيهِ ، كَمَا لَوْ ذَكَرَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ ، أَوْ ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي صَحَّةٍ وَقَدْ لَزِمَتْهُ فِي مَرَضِهِ صَلَّاهَا عَلَى حَالِهِ .

صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل، والصلاة على الدابة الموطأ

٣٥١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّيْ مَعَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي السَّفَرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ، إِلَّا مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ ، وَعَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ .

الاستذكار

وبهذا قال ابنُ عليّة ، والمدينيّ ، والطبريّ .

وذكر مالك في هذا الباب ، عن ابنِ شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أنه قال : جاءنا عبدُ الله بنُ عمرَ يعودُ عبدَ الله بنَ صفوانَ ، فصلّى لنا^(١) ركعتين ثم انصرف ، فقمنا فأتممنا^(٢) .

وهذا على ما ذكرتُ لك في هذا الباب أنه لا اختلافَ علمته فيه ، وحسبك بذلك سنة وإجماعاً وحديثاً .

باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والصلاة على الدابة

ذكر فيه مالك ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، أنه كان لا يصليّ مع صلاة الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعدها ، إلا من جوف الليل ، فإنه كان يصليّ

القيس

(١) في ح : « بنا » .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٩٤) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٣٧٣) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٢٠ / ١ ، والبيهقي ١٥٧ / ٣ من طريق مالك به .

٣٥٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةَ ابْنَ الزَّيْرِ ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ .
 قَالَ يَحْيَى : سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ ، فَقَالَ : لَا بِأَسْ
 بِذَلِكَ ؛ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَانَ يَفْعَلُ
 ذَلِكَ .

الاستذكار على الأرض وعلى راحلته حيث توجَّهت به ^(١) .

وَذَكَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزَّيْرِ ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
 أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ ^(٢) .

وَعَنْ نَافِعٍ أَيْضًا ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَرَى ابْنَهُ يَتَنَفَّلُ فِي السَّفَرِ فَلَا يَنْكِزُ عَلَيْهِ ^(٣) .
 وَهَذَا الْخَبَرُ خِلَافُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ : لَوْ تَنَفَّلْتُ فِي السَّفَرِ لَأَتَمَمْتُ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ
 عُمَرَ قَدْ احْتَجَّ لِفَعْلِهِ ذَلِكَ بِمَا نَذَرَهُ عَنْهُ بَعْدُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَهَذِهِ الْآثَارُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَخِيرٌ فِي النَّافِلَةِ وَفِي صَلَاةِ السَّنَنِ ؛
 الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ ذَلِكَ فَحَصَلَ عَلَى ثَوَابِهِ ،
 وَإِنْ شَاءَ قَصَرَ عَنْهُ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرْءَ مَخِيرٌ فِي فِعْلِ النَّافِلَةِ فِي الْحَضَرِ ، فَكَيْفَ فِي
 السَّفَرِ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَفَّلُ فِي السَّفَرِ ، وَفِيهِ الْأَسْوَةُ الْحَسَنَةُ .

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٩) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٠) . وأخرجه الشافعي ٢٤٨ / ٧ ،
 وابن المنذر في الأوسط (٢٧٨٤) ، والبيهقي ١٥٨ / ٣ من طريق مالك به .
 (٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٩٦) .
 (٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٣٩٥) .

روى الليث بن سعيد ، عن صفوان بن سليم ، عن أبي بشر ، عن البراء بن العازب ، قال : سافرت مع رسول الله ﷺ ثمانين عشرة سنة فما رأيته يتروك الركعتين قبل الظهر^(١) .

حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا بكر ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى القطان ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن سراق ، قال : سمعت ابن عمر يقول : رأيته رسول الله ﷺ لا يصلي قبلها ولا بعدها في السفر^(٢) .

وحدثنا عبد الوارث ،^(٣) حدثنا قاسم ، حدثنا محمد بن الجهم ، حدثنا جعفر بن عون^(٣) ، قال : حدثنا عيسى بن حفص الغمري ، عن أبيه ، قال : كنت مع ابن عمر في سفر^(٤) ، فصللي بنا ركعتين ، ثم انصرف إلى خشبة رجليه فاتكأ عليها ، فرأى قوما وراءه قياما ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لو كنت مسبحا لأتممت صلاتي ، يا بن أخي ، لقد صحت رسول الله ﷺ فلم يزد على ركعتين ركعتين حتى مضى ، ثم صحت أبا بكر فلم يزد على ركعتين ركعتين ، ثم صحت عمر فلم يزد على ركعتين ركعتين ، ثم صحت عثمان فلم يزد على ركعتين

(١) أخرجه أحمد ٥٤٦/٣٠ (١٨٥٨٣) ، وأبو داود (١٢٢٢) ، والترمذي (٥٥٠) ، وابن خزيمة (١٢٥٣) ، والبيهقي ١٥٨/٣ من طريق الليث به .

(٢) أخرجه أحمد ٣٠٢/٨ (٤٦٧٥) ، وابن خزيمة (١٢٥٥) ، وابن حبان (٢٧٥٣) من طريق يحيى القطان به ، وأخرجه أحمد ٥٥/٩ (٥٠١٢) ، وعبد بن حميد (٨٤٢ - منتخب) ، وابن خزيمة (١٢٥٦) من طريق ابن أبي ذئب به .

(٣ - ٣) ليس في الأصل ، م .

(٤) في الأصل ، م : «مصر» .

٣٥٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَنَقَّلُ [٥٥هـ] فِي السَّفَرِ ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ .

الاستذكار ركعتين ، ^(١) ثم قال ^(٢) : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(٣) [الأحزاب : ٢٢] .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسْرُورَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، عَنْ عَمِّهِ عِيسَى بْنِ حَفْصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : سَافَرْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ . فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا الْمَعْنَى مَحْفُوظٌ عَنْ ابْنِ عَمَرَ مِنْ وَجْهِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ آثَارٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا يَتَنَقَّلُ فِي السَّفَرِ ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا ^(٤) يَرْتَحِلُ مِنْ مَنْزِلٍ يَنْزِلُهُ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ^(٥) ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَزُونَ بِالْإِثْمِ فِي السَّفَرِ بِأَسَا كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١ - ١) ليس في الأصل ، م .

(٢) سقط من : ح . والمثبت من تهذيب الكمال .

(٣) أخرجه المزني في تهذيب الكمال ٥٩٤/٢٢ من طريق جعفر بن عون به ، وأخرجه أحمد ٩/

١٦٥ (٥١٨٥) ، والبخاري (١١٠٢) ، ومسلم (٨/٦٨٩) وأبو داود (١٢٢٣) ، وابن ماجه

(١٠٧١) ، والنسائي (١٤٥٧) من طريق عيسى بن حفص به .

(٤) سقط من النسخ . والمثبت من مصدري التخریج .

(٥) أخرجه الدارمي (٢٧٢٣) ، وأبو يعلى (٤٣١٥) ، من حديث أنس .

٣٥٤ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ
أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌُ إِلَى خَيْبَرَ .

قال يحيى : سئل مالك عن النافلة في السفر ، فقال لا بأس بذلك بالليل
والنهار ، وقد بلغني أن بعض أهل العلم كان يفعل ذلك . وفي قوله : بعض أهل
العلم . دليل على أن منهم من كان لا يتنفل في السفر ، وذلك كله على ما
وصفنا . وبالله التوفيق . وقد تقدّم في كتابنا هذا عن ابن عباس أنه كان يأمر
بالنافلة في السفر ويقول : كما يتنفل في الحضر بعد الأربع ، فكذلك يتنفل في
السفر بعد الركعتين . هذا معنى قوله دون لفظه .

مالك ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبي الحباب سعيد بن يسار ، عن
عبد الله بن عمر ، أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي وهو على حمار^(١) وهو
مُتَوَجِّهٌُ إِلَى خَيْبَرَ^(٢) .

هكذا هو في «الموطأ» عند جميع الرواة . ورواه محمد بن إبراهيم بن
قحطبة ، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس ،

القبس

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٧) ، ورواية أبي مصعب (٣٩٨) . وأخرجه أحمد ٨ / ١١٤ ،
١٧٦ / ٩ (٤٥٢٠ ، ٥٢٠٧) ، ومسلم (٣٥ / ٧٠٠) ، وأبو داود (١٢٢٦) ، والنسائي (٧٣٩) من
طريق مالك به .

قال : رأيتُ النبي ﷺ وهو مُتَوَجِّهُ إلى خيبرَ على حمارٍ يُصَلِّي على الحمارِ ،
 و^(١)يُومِيءُ إيماءً . وهذا ممَّا تَفَرَّدَ به ابنُ قُحَطْبَةَ عن الحُثَيْنِيِّ ، وهو خطأٌ لاشكُّ
 عندهم فيه ، وصوابُ إسناده ما في « الموطأ » : مالكٌ ، عن عمرو بن يحيى ، عن
 أبي الحُبَابِ ، عن ابنِ عمرَ . وهو حديثٌ انفَرَدَ بذكرِ الحمارِ فيه عمرو بنُ يحيى .
 والله أعلم .

قال أبو عمرَ : هذا في التَطَوُّعِ دونَ^(٢) الفريضةِ بإجماعٍ من العلماءِ لا تنازعَ
 بينهم في ذلك ، فأعْثَنَّا إجماعهم عن الاستدلالِ على ما وصَفْنَا ، وقد ذَكَرْنَا
 الآثارَ^(٣) الدَّالَّةَ على ذلك^(٤) في بابِ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ^(٥) من هذا الكتابِ ، وذَكَرْنَا
 هناك ما للعلماءِ^(٥) من الاتفاقِ والاختلافِ في السَّفَرِ الذي يجوزُ فيه التَطَوُّعُ على
 الدَّابَّةِ مُسْتَوْعِبًا مَبْسُوطًا ، والحمدُ لله . وقال النَّسَائِيُّ : لم يُتَابِعْ عمرو بنُ يحيى
 على قَوْلِهِ : يُصَلِّي على حمارٍ . وإنما يقولون : على راحلته .

قال أبو عمرَ : بينَ الصَّلَاةِ على الحمارِ^(٦) والصَّلَاةِ على الراحلةِ فَرْقٌ في
 التَّمَكُّنِ لا يُجْهَلُ ، والمَحْفُوظُ في حديثِ ابنِ عمرَ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي
 على راحلتهِ تَطَوُّعًا في السَّفَرِ حيثُ تَوَجَّهَتْ به . وتلا ابنُ عمرَ : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ

(١) سقط من : ص ٢٧ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل .

(٤) سيأتي ص ٦١٦ - ٦٢٤ .

(٥) بعده في م : « في هذا الباب » .

(٦) في ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « الدابة » .

٣٥٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، الموطأ
عن عبد الله بن عمر ، أن رسولَ الله ﷺ كان يصلي على راحلته

وَالْمَرْبُ فَإِنَّمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﷻ [البقرة: ١١٥] . وهذا معناه في التَّأْفَلَةِ بالسَّيَةِ إِن التمهيد
كان آمناً ، وأما الخوفُ فَتُصَلَّى الْفَرِيضَةُ عَلَى الدَّائِبَةِ ؛ لقولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَإِن خِفْتُمْ رِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] . وهذا كُلُّهُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ مِنْ فَهْمِ
الْأَمْصَارِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُ النِّسَائِيِّ : إِن عَمْرُو بْنَ يَحْيَى انْفَرَدَ بِقَوْلِهِ : عَلَى حِمَارٍ . فَإِنَّمَا ^(١)
أَرَادَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ
إِلَّا : عَلَى رَاحِلَتِهِ . وَأَمَّا غَيْرُ ابْنِ عَمْرٍ فَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، قَالَ : كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَيْنَمَا كَانَ وَجْهُهُ عَلَى الدَّائِبَةِ . رَوَاهُ مِسْعَرٌ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ
الْأَخْنَسِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٢) .

وَقَالَ الْحَسَنُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلُّونَ فِي أَسْفَارِهِمْ عَلَى
دَوَابِّهِمْ أَيْنَمَا كَانَتْ وَجُوهُهُمْ . رَوَاهُ هُشَيْمٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
الْحَسَنُ . فَذَكَرَهُ ^(٣) .

مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

القبس

(١) فِي ص ١٦ : « فَإِنَّهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١١٢٢) مِنْ طَرِيقِ مِسْعَرٍ بِهِ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٩٥/٢ ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَوْسَطِ (٢٨٠٩) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ بِهِ .

الموطأ في السفرِ حيثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ . قال عبدُ الله بنُ دينارٍ : وكان عبدُ الله بنُ عمرَ يفعلُ ذلك .

التمهيد كان يُصَلِّي على راحلته في السفرِ حيثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ . قال عبدُ الله بنُ دينارٍ : وكان عبدُ الله بنُ عمرَ يفعلُ ذلك ^(١) .

قال أبو عمر : هكذا رواه جماعة رُوَاة «الموطأ» فيما عَلِمْتُ . ورواه يحيى بنُ مسلمة بن قَعْنَبٍ ، قال : أَخْبَرَنَا مالِكٌ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يُصَلِّي على راحلته حيثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ . والصَّوَابُ ما في «الموطأ» : مالِكٌ ، عن عبدِ الله بنِ دينارٍ ، واللهُ أَعْلَمُ . وهو حديثٌ صحيحٌ من جهة الإسنادِ ، رُوِيَ عن ابنِ عمرَ من وجوهٍ ، وروى عن جابرٍ من وجوهٍ ، وروى عن أنسٍ أيضًا من وجوهٍ ، وتلقَّاهُ العلماءُ من السَّلفِ والخلفِ بالعملِ والقَبُولِ في جُمْلَتِهِ ، إِلَّا أَنَّهُم اِخْتَلَفُوا في بعضِ معانيه ، فالَّذِي أَجْمَعُوا عليه منه أَنَّهُ جائِزٌ لِكُلِّ مَنْ سافرَ سَفَرًا تُقْصَرُ فيه أو في مثله الصَّلَاةُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّطَوُّعَ على دَائِيتهِ وراحلته حيثُما تَوَجَّهَتْ بِهِ ، يُومِئُ إِيمَاءً ، يجعلُ السَّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ ، ويتَشَهَّدُ ويُسَلِّمُ وهو جالِسٌ على دَائِيتهِ وفي مَحْمِلِهِ ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ جماعةً يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَفْتَحَ الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ على دَائِيتهِ في تَطَوُّعِهِ إلى القِبْلَةِ ويُحَرِّمَ بها وهو مُسْتَقْبِلُ القِبْلَةِ ، ثم لا

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٥) ، وبرواية أبي مصعب (٣٩٩) . وأخرجه أحمد ٢٣٩/٩ (٥٣٣٤) ، ومسلم (٣٧/٧٠٠) ، والنسائي (٧٤٢ ، ٤٩١) من طريق مالك به .

يُتَالَى حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَسْتَحِبَّ ذَلِكَ ، وَقَالَ : كَمَا يَجُوزُ التَّمْهِيدُ لَهُ أَنْ يَكُونَ فِي سَائِرِ صَلَاتِهِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَكَذَلِكَ افْتِتَاحُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِنْجِرَافُ عَنِ الْقِبْلَةِ عَامِدًا وَهُوَ بِهَا عَالِمٌ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ .

وَمَنْ اسْتَحَبَّ افْتِتَاحَ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَحُجَّتُهُ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رُبْعِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْجَارُودُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ ^(١) رِكَابَهُ ^(٢) .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو ثَوْرٍ : هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ مَنْ تَنَقَّلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَسْكَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمُزْنِيُّ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ^(٣) ، حَدَّثَنَا

(١) فِي ق : « تَوَجَّهَتْ » .

(٢) أَبُو دَاوُدَ (١٢٢٥) - وَمِنْ طَرِيقِهِ الدَّارِقُطْنِيُّ ٣٩٦/١ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٧٧/٢٠ (١٣١٠٩) ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٢٣١) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ مِنْ طَرِيقِ رُبْعِيِّ بْنِ الْجَارُودِ بِهِ .

(٣) الَّذِي فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ أَنَّ الْمُزْنِيَّ تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ . يُنْظَرُ سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٤٩٢/١٢ ، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ لِلْسَّبْكِ ٩٣/٢ .

الشافعي، أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي على راحلته في السفر حيثما تَوَجَّهَتْ به^(١).

واختلف أهل العلم في المعنى الذي فيه نزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوُا فَسَمِّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. فقال ابن عمر وطائفة: نزلت هذه الآية في الصَّلَاة على الراحلة^(٢). وقيل: نزلت في قول اليهود في القبلة. وقيل: نزلت في قوم كانوا في سفر على عهد رسول الله ﷺ في ليلة ظلماء فلم يَعْرِفُوا القبلة، فاجتهدوا وصلُّوا إلى جهاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، ثم بان لهم خَطُّهُمْ، فسألوا رسول الله ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوُا فَسَمِّ وَجْهَ اللَّهِ﴾. فقال رسول الله ﷺ: «مَضَتْ صَلَاتُكُمْ»^(٣). وقول من قال: إنها نزلت في الصَّلَاة على الراحلة. قول حسن أيضاً تَعَصُّدُهُ السُّنَّةُ في ذلك.

قال أبو عمر: ليس في حديث مالك هذا عن عبد الله بن دينار تَخْصِيصُ التَّطَوُّعِ مِنْ غَيْرِهِ، وهو أمر لا خلاف فيه، فلذلك أهمل مالك ذكره. والله أعلم.

وكذلك رواه الثوري، عن عبد الله بن دينار، كما رواه مالك سواءً^(٤)، وقد

(١) الشافعي ١/٩٧.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣٧/٨ (٤٧١٤)، ومسلم (٣٣/٧٠٠، ٣٤)، والترمذي (٢٩٥٨)، والنسائي (٤٩٠).

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٣١٦)، وابن ماجه (١٠٢٠)، والترمذي (٣٤٥، ٢٩٥٧) من حديث عامر بن ربيعة.

(٤) أخرجه أحمد ١٦٧/٩ (٥١٨٩) من طريق الثوري به.

ذَكَرَ^(١) فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ جَمَاعَةُ الرُّوَاةِ أَنَّ ذَلِكَ فِي التَّطَوُّعِ دُونَ الْمَكْتُوبَةِ ، وَهُوَ أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ^(٢) لَا يَجُوزُ لِمُصَلِّي الْفَرَضِ أَنْ يَدْعَ الْقِبْلَةَ عَامِدًا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ ، رَاجِلًا^(٣) أَوْ رَاكِبًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَائِفًا شَدِيدَ الْخَوْفِ هَارِبًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَاكِبًا .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صَلَاةِ الطَّالِبِ فِي الْخَوْفِ عَلَى مَا «قَدْ ذَكَرْنَاهُ» فِي بَابِ نَافِعٍ^(٤) . وَقَالَ الْأَثَرُ : قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : يُصَلِّي الْمَرِيضُ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الدَّابَّةِ وَالرَّاحِلَةِ ؟ فَقَالَ : لَا يُصَلِّي أَحَدٌ^(٥) الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الدَّابَّةِ ؛ مَرِيضٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا فِي الطَّيْنِ وَالتَّطَوُّعِ ، كَذَلِكَ بَلَّغْنَا ، يُصَلِّي وَيُومِي . قَالَ : وَأَمَّا فِي الْخَوْفِ ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآءًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَدْ ذَكَرْنَا حَكَمَ الصَّلَاةِ فِي الطَّيْنِ فِي بَابِ يَزِيدَ^(٦) بْنِ الْهَادِي^(٧) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَرِيضِ يُصَلِّي عَلَى مَحْمِلِهِ ، فَمَرَّةً قَالَ : لَا يُصَلِّي

(١) فِي الْأَصْلِ ، ق ، ص : « ذَكَرَهُ » .

(٢) فِي ص : « أَنَّهُ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي ق : « كَانَ » .

(٤ - ٤) فِي ص : « قَدِمْنَاهُ » .

(٥) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٤٤٤) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٦) بَعْدَهُ فِي ص : « مِنْكُمْ » .

(٧) فِي ق : « زَيْد » .

(٨) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٧٠٨) مِنَ الْمَوْطَأِ .

على ظهر البعير فريضةً ، وإن اشتدَّ مرضه حتى لا يقدر أن يجلس^(١) لم يصل^(٢) إلا بالأرض . ومرة قال : إذا كان ممن لا يصلُّ بالأرض إلا إيماءً فليصلَّ على البعير بعد أن يوقف له ويستقبل القبلة . وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح ولا مريض أن يصلَّ إلى غير القبلة وهو عالمٌ بذلك في الفريضة ، إلا في الخوف الشديد خاصة .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن النبي ﷺ كان يصلُّ على ناقته في السفر حيث توجهت به في غير المكتوبة^(٣) .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد بن الجهم السمرى^(٤) ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا شعبة ، عن عبد الله بن دينار ، قال : كان عبد الله بن عمر يصلُّ على راحلته حيث

(١ - ١) في الأصل ، ق ، م : « لمرض » .

(٢) في م : « أبى » . وينظر تهذيب الكمال ٣٣٨ / ١٨ .

(٣) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٨٦٥ - مسند ابن عباس) من طريق عبد المجيد عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر .

(٤ - ٤) سقط من : ق .

(٥) في ص : « السموى » . وينظر الأنساب ٢٩٧ / ٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٣ / ١٣ .

عليه، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي على راحلته نحو المشرق، فإذا أراد أن يُصَلِّي المكتوبة، نزل فاستقبل القبلة^(١).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو صالح محبوب بن موسى الفراء، قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: بعثني رسول الله ﷺ لحاجة^(٢)، فجنث وهو يُصَلِّي على راحلته نحو المشرق يومئذ إيماء؛ السجود أخفض من الركوع. قال: فسلمت فلم يرد علي، فلما سلم قال: «ما معنى أن أزد عليك إلا أنني كنت أصلي»^(٣).

واختلف الفقهاء في المسافر سفرًا لا تُقصر في مثله الصلاة؛ هل له أن يتنفل على راحلته ودأبته أم لا؟ فقال مالك، وأصحابه، والثوري: لا يتطوع على الراحلة إلا في سفرٍ تُقصر في مثله الصلاة. وحججهم في ذلك أن الأسفار التي حكى عن رسول الله ﷺ أنه كان يتطوع فيها على راحلته كانت بما تُقصر فيها الصلاة؛ فالواجب ألا يُصَلِّي إلى غير القبلة إلا في

(١) ابن أبي شيبة ٤٩٤/٢. وأخرجه أحمد ١٧٢/٢٢، ٤٠٤ (١٤٢٧٢، ١٤٥٣٣) عن ابن عليه به.

(٢) في ص: «بحاجة».

(٣) أخرجه أحمد ٤٢٠/٢٢ (١٤٥٥٥)، وأبو داود (١٢٢٧)، والترمذي (٣٥١) من طريق سفيان الثوري به.

الحال التي وردت بها السنة لا تُتَعَدَّى. وقال الشافعي، وأبو حنيفة، التمهيد وأصحابهما، والحسن بن حي، والليث بن سعيد، وداود بن علي: يجوز التَطَوُّعُ على الراحلة خارج المِصْرِ في كلِّ سفر، وسواء كان يَمَّا تُقَصَّرُ فيه الصَّلَاةُ أو لا تُقَصَّرُ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْآثَارَ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَخْصِيصُ سَفَرٍ مِنْ سَفَرٍ، فَكُلُّ سَفَرٍ جَائِزٌ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْفَارِ بِمَا^(١) يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ. وقال أبو يوسف: يُصَلِّي فِي الْمِصْرِ عَلَى الدَّابَّةِ بِالْإِيمَاءِ؛ لِحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ فِي أَرْقَةِ الْمَدِينَةِ، يُومِيُ إِيمَاءً^(٢). وقال الطبري: يجوز لكلِّ راكبٍ وماشٍ، حاضرًا كان أو مسافرًا، أَنْ يَتَنَقَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ، وَرَاحِلَتِهِ، وَعَلَى رِجْلَيْهِ. وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ جَوَازُ التَّنَقُّلِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ. وقال الأثرم: قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الصَّلَاةُ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الْحَضَرِ؟ فَقَالَ: أَمَا فِي السَّفَرِ فَقَدْ سَمِعْنَا، وَمَا سَمِعْتُ فِي الْحَضَرِ.

وقال ابنُ القاسم: مَنْ تَنَقَّلَ فِي مَحْمِلِهِ تَنَقُّلَ جَالِسًا؛ قِيَامَهُ تَرَبُّعًا، وَيَزَوَّكِعُ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ. قال عبدُ العزيز بن أبي سلمة: وَيُزِيلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَنْثِي رِجْلَيْهِ، وَيُومِيُ^(٣) لِسُجُودِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ مَأْ

(١) فِي الْأَصْلِ، ص، م: «بِمَا».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤٩٥/٢ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بِهِ.

(٣) فِي ص: «يَدْنِي».

٣٥٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ
أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى حِمَارٍ ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى غَيْرِ
الْقِبْلَةِ ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِيمَاءً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ وَجْهَهُ عَلَى شَيْءٍ .

مُتَرَبِّعًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَكَمَ صَلَاةِ الْمَرِيضِ فِي بَابِ إِسْمَاعِيلَ ^(١) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ،
وَبِهِ التَّوْفِيقُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : ذَكَرَ مَالِكٌ حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا عَنْ أَنْسِ فَلَمْ يَقُلْ فِيهِ :
فِي أَزْقَةِ الْمَدِينَةِ . بَلْ قَالَ فِيهِ : عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : رَأَيْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ فِي السَّفَرِ
وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى حِمَارٍ ، مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِيمَاءً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَضَعَ وَجْهَهُ عَلَى شَيْءٍ ^(٢) .

وَلَمْ يَزَوِّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَحَدٌ يَقَاسُ بِمَالِكٍ ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ : فِي السَّفَرِ .
فَبَطَلَ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : فِي أَزْقَةِ الْمَدِينَةِ . يَرِيدُ الْحَضَرَ .

(١) ينظر ما تقدم ص ٣٨٠ - ٣٨٨ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٨) ، ورواية أبي مصعب (٤٠١) . وأخرجه عبد الرزاق

(٤٥٢٣) عن مالك به .

صلاة الضحى

الضُّحَى مقصورٌ : طلوعُ الشمسِ ، والضُّحَاءُ ممدودٌ : ضياؤها وإشراقها . قال الشاعر^(١) :

أعجلها أقدحى الضُّحَاءِ ضُحَى وهى تُناصي^(٢) ذوائبَ السَّلمِ^(٣)
يَصِفُ إبلاً ضرب عليها بالميسر^(٤) ضُحَى فَقَمَرها^(٥) ونحراها قبل أن تبلغ الضُّحَى .
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّيها ، وقد كان يدْعُ العملَ رفقاً بأَمته ، وله أجره ، قائم فيه .
أما أنه رُوِيَ عنه أنه صَلَّى في دار الرجل الضخم الضُّحَى^(٦) ، ورُوِيَ عنه أنه قال :
« يُضْبِخُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى كُلِّ سَلَامَى^(٧) مِنْ ابْنِ آدَمَ صَدَقَةٌ ؛ فَأَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيُهُ
عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَإِمَاطَتُهُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ، وَرُكْعَتَانِ تَجْزِيَانِ مِنْ ذَلِكَ
كُلَّهُ »^(٨) . ورُوِيَ عنه أنه صَلَّىها في حديثِ أُمِّ هَانئٍ شَكَرًا لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَحَهُ مِنْ فَتْحِ

(١) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص ١٥٧ .

(٢) في م : « تنايك عن » . وتناصى الذوائب : تجذبها . اللسان (ن ص ي) .

(٣) السلم : شجر من العضاة ، يدبغ به ، واحدته سلمة . الوسيط (س ل م) .

(٤) في م : « بالسير » .

(٥) قمرُ الرجل أقميره ، بالكسر . إذا لاعبته فغلته . التاج (ق م ر) .

(٦) سيأتي ص ٦٦٣ .

(٧) السَلَامَى : جمع سَلَامِيَّة وهى الأُثْمَلَةُ من أنامل الأصابع ، ويجمع على سَلَامِيَّات ؛ وهى التى بين كلِّ مفصلين . انظر النهاية ٣٩٦/٢ .

(٨) سيأتي تخريجه ص ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

٣٥٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ

أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَتْهُ ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ
وَاحِدٍ .

مَالِكٌ ، عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّ أُمَّ
هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ
مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : أَبُو مُرَّةَ هَذَا قِيلَ : اسْمُهُ يَزِيدُ . وَيُقَالُ : هُوَ مَوْلَى أُمَّ هَانِئٍ .
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ ^(٢) ،
وَمُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ . وَأُمَّا أُمَّ هَانِئٍ فَقَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي «الصحابة» ^(٣) بِمَا يُغْنِي
عَنْ ذِكْرِهَا هَاهُنَا .

وَذَكَرَ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ فِي أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ
أَرْبَعًا ، وَسِتًّا ، وَثَمَانِيًا ، وَأَكْثَرَ ، لَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهَا ، أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ هَانِئٍ هَذَا
فِي صَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَاةَ الضُّحَى يَشْهَدُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

مَكَّةَ ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي الضُّحَى بِالِاتِّفَاقِ لَا بِالْقَضْدِ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦١) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٢) . وأخرجه أحمد ٣٨٦/٤٥
(٢٧٣٩٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ٣٨٠/١ ، والطبراني ٤١٩/٢٤ (١٠١٨) من طريق مالك به .
(٢) سيأتي في الموطأ (٣٥٨) .
(٣) الاستيعاب ١٩٦٣/٤ .

سَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا فِي آخِرِهَا .

قال أبو عمر: وليس له فيما ذكر من ذلك حُجَّةٌ ؛ لَأَنَّهُ حَدِيثٌ مُجْمَلٌ يُفَسِّرُهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَارِقِيُّ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى » ^(١) . وَبِهِ كَانَ يُفْتَى ابْنُ عَمَرَ .

ذَكَرَ مَالِكٌ ^(٢) أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَقُولُ : صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى .

و : « مَثْنَى مَثْنَى » . يَفْتَضِي الْجُلُوسَ وَالسَّلَامَ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ اللَّيْلِ سَوَاءً ، قَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ » ^(٣) . وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ رَكْعَتَيْنِ ^(٤) ، وَأَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ^(٥) . وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةُ فَقَهَاءِ الْحِجَازِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ . وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَاجْتَنَحَ بَنحو مَا ذَكَرْنَا . وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُخَالِفُ أَحْمَدَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ وَيُضَعِّفُهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ ، وَيَذْهَبُ

(١) تقدم ص ١٧٢ ، وسيأتي ص ٦٣٠ .

(٢) تقدم في الموطأ (٢٦١) .

(٣) سيأتي في الموطأ (٣٨٩) .

(٤) سيأتي في الموطأ (٤٠١) .

(٥) أخرجه أحمد ٥٢/٢٥ - ٥٤ (١٥٧٧٢ - ١٥٧٧٥) ، والبخاري (٣٠٨٨) ، ومسلم (٧١٦)

من حديث كعب بن مالك .

مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَيَقُولُ : إِنَّ نَافِعًا وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ وَجَمَاعَةً رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ : «وَالنَّهَارِ» ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَوْلُ ^(٢) أَحْمَدَ مَعَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْحِجَازِيِّينَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَفِيهِمْ مَخْرَجُهُ ، وَكَانَ يَقُولُ بِأَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ، وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عَمَرَ لِيُخَالِفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَوْ فَهِمَ عَنْهُ ^(٣) أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ بِخِلَافِ صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي ذَلِكَ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ ، عَنْ ^(٤) عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عِمْرَانَ ^(٥) بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ ، ابْنِ الْعَمِيَاءِ ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى» ^(٦) . لَمْ يَخُصَّ لَيْلًا مِنْ نَهَارٍ ، وَلَكِنَّهُ إِسْنَادٌ مُضْطَرِبٌ ضَعِيفٌ ، لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ ؛ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ نَافِعٍ ^(٨) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) تقدم في الموطأ (٢٦٧) .

(٢) في م : « مذهب » .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٥) في م : « عبد الله » . وينظر تهذيب الكمال ٤٧٦/١٦ .

(٥) في م : « عمر أن » . وينظر تهذيب الكمال ٣٠٩/٢٢ .

(٦) ليس في : الأصل .

(٧) أخرجه أحمد ٣١٥/٣ (١٧٩٩) ، والترمذي (٣٨٥) ، والنسائي في الكبرى (٦١٥ ، ١٤٤٠) من طريق الليث به .

(٨) تقدم تخريجه ص ١٧١ .

ورَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عِيَاضٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ التَّمِيمِ مَوْلَى^(١) ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ هَانئٍ، فِي^(٢) هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الضُّحَى الثَّمَانِي رَكَعَاتٍ، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ مِنْ^(٣) كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنْهَا. وَهَذَا إِسْنَادٌ اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

قال أبو بكرٍ الأثرم: قيل لأبي عبد الله، 'يعني أحمد' بن حنبل: أليس قد روى أن رسول الله ﷺ، صلى قبل الظهر أربعاً؟ فقال: وقد روى أن النبي ﷺ صلى الضحى ثمانين رَكَعَاتٍ، أَفْتَرَاهُ لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهَا^(٥)؟ ثم^(٦) قال أبو عبد الله: هذا حديث أم هانئ، أن رسول الله ﷺ صلى الضحى ثمانين رَكَعَاتٍ، حديثٌ ثبت^(٧). قال أبو بكرٍ: روى حديث أم هانئ من وجوه لم يُذكر فيها التسليم، ثم وجدته مفسراً على ما تأوله أبو عبد الله.

حدَّثنا علي بن أحمد بن القاسم الباهلي، قال: حدَّثنا^(٨) عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عياض؛ يعني ابن عبد الله الفهري، عن مخرمة بن

(١) في النسخ: «عن». والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) سقط من: ي، م.

(٣) في الأصل، م: «في».

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) في ي، م: «فيها».

(٦) سقط من: م.

(٧) في الأصل: «ثبت».

(٨ - ٨) في ي: «سليمان». وينظر تهذيب الكمال ٢٧٧/١٦.

سليمان، عن كريب مولى^(١) ابن عباس، عن أم هانئ بنت أبي طالب، أنَّ رسول الله ﷺ صلى^(٢) الضُّحَى ثمانين ركعات، سلم من كل ركعتين^(٣).

وهذا يدل على أنَّ قوله ﷺ: «مثنى مثنى». خرج على جواب السائل عن صلاة الليل، فقيل له: «مثنى مثنى». ولو سأل عن صلاة النهار، احتمل أن يقال له كذلك أيضًا، ويدل أيضًا على أنَّ زيادة علي الأزدي عن ابن عمر^(٤) غير مدفوعة^(٥). وحشبتك بفتوى ابن عمر الذي روى الحديث، ومن روى شيئًا سلم له في تأويله؛ لأنه شهد مخرجه وفخواه.

وأما صلاة الضُّحَى، واختلاف الآثار فيها، وما للعلماء في ذلك كله، فقد تَقَصَّيناه في باب ابن شهاب، عن عروة، من كتابنا هذا^(٥)، فلا وَجْه لإعادته ههنا.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، قال: أَنبَأَنَا شُعْبَةُ، عن يعلَى بن عطاء، عن علي بن عبد الله البارقى، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»^(٦).

(١) في النسخ: «عن». والمثبت من مصادر التخریج.

(٢) بعده في ي: «يوم»، وبعده في مصادر التخریج عدا صحيح ابن خزيمة: «يوم الفتح».

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٩٠)، وابن ماجه (١٣٢٣)، وابن خزيمة (١٢٣٤) من طريق ابن وهب به.

(٤ - ٤) في الأصل: «مدفوعة»، وفي م: «غير مرفوعة».

(٥) سيأتي ص ٦٤١ - ٦٥٢.

(٦) أخرجه أبو داود (١٢٩٥) عن عمرو بن مرزوق به. وتقدم من طريق شعبة ص ١٧٢.

قال أبو عمر: روى سالم، ونافع، وعبد الله بن دينار، وأبو سلمة، التمهيد
وطاوس، وعبد الله بن شقيق^(١)، ومحمد بن سيرين، كلهم عن ابن
عمر، عن النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى^(٢)». لم يذكروا
النهار^(٣).

وروى يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان
يتطوئ بالنهار أربعاً، لا يفصل بينهما. وقد ذكرناه في باب نافع^(٤).
وهذا خلاف ما ذكر مالك أنه بلغه عنه، ومالك لا يروى إلا عن ثقة،
وبلاغاته إذا تُفقدت لم تُوجد إلا أصحاباً، فحصل ابن عمر مختلفاً عنه
في فعله، وفي حديثه المرفوع، إلا أن من^(٥) حمل المرفوع من حديثه
الذي فيه الحجة على أنه خرج على جواب السائل؛ بدليل رواية على^(٥)
الأزدى عنه - كان مذهباً حسناً، وعليه أكثر فقهاء الحجاز، وأكثر أهل
الحديث. وبالله التوفيق.

(١) في ي: «سفيان». وينظر تهذيب الكمال ٨٩/١٥.

(٢) سقط من: ي، م.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٦٨، ١٨٢، ١٨٣.

(٤) تقدم تخريجه ص ١٧٠.

(٥) سقط من: م.

٣٥٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ [٥٦] تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ . قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « مِنْ هَذِهِ ؟ » . فَقُلْتُ : أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالَ : « مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ » . فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، ثَلَاثِينَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ انصَرَفَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّیَ عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ أَجْرْتُهُ ؛ فَلَا بُنْ هُبَيْرَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ » . قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ : وَذَلِكَ ضُحَى .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ . قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ ؛ فَرُوي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي بَيْتِهَا ، وَرُوي أَنَّهَا قَالَتْ : جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ وَهُوَ يَغْتَسِلُ فِي قُبَّةٍ لَهُ ، وَابْنَتُهُ فَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ ، فَعَاجَلَتْهُ بِالْكَلَامِ قَبْلَ أَنْ يُكْمِلَ غُسْلَهُ . وَكَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلَى حَاجَتِهِ لَمْ يُكَلِّمْ وَلَا يَتَكَلَّمُ ، وَإِذَا كَانَ فِي غُسْلِهِ ^(١) أَوْ وُضُوئِهِ ^(٢) ، فَقَدْ

قال : « مَنْ هَذِهِ ؟ » . فقلتُ : أنا أُمُّ هانئِ بنتُ أبي طالبٍ . فقال : « مَرْحَبًا بِأُمِّ هانئِ » . فلما فرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قامَ فصلَّى ثمانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا أَجْرَتْهُ ، فَلَا ابْنَ هُبَيْرَةَ . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هانئِ » . قالت أُمُّ هانئِ : وذلكَ ضُحَى ^(١) .

القبس

رَوَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا يَتَكَلَّمَ ، وَحَدِيثُ أُمِّ هانئِ أَصَحُّ .

وهذا الرجلُ الذي أَجَارَتْهُ أُمُّ هانئِ ؛ قيل : إنه زوجها . وقيل : « إِنَّهُ حُمُوهَا » ^(٢) . وهو الذي ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ . وقد قيل ، كما قَدَّمْنَا : إنه هُبَيْرَةُ بْنُ أَبِي وَهْبٍ . واللهُ أَعْلَمُ .

فَقَّةٌ : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَاتِلُ ، وَلَا يَمْلِكُ الْأَمْنُ إِلَّا مَنْ مَلَكَ الْخَوْفَ . وهذا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَلْزِمُهَا الْقِتَالُ فَلَهَا أَنْ تُقَاتِلَ ، فَلَهَا ^(٣) أَنْ تُؤَمِّنَ . وهذا يَنْبَنِي عَلَى أَصْلٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَمَانَ هَلْ هُوَ وَلَايَةٌ أَمْ هُوَ عَقْدٌ يُعَقَّدُ ؟ فَعِنْدَنَا أَنَّهُ عَقْدٌ . وقال أبو حنيفةٌ : هُوَ وَلَايَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِنْفَازَ قَوْلِ الْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ ، وَتَحْجِيرَ مَا كَانَ مُبَاحًا فِي الْأَصْلِ . والعمدةُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَيَسْتَعَى بِدِمَائِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، وَيَرْذُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » ^(٤) الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٦٢) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٣) . وأخرجه أحمد ٤٧٦/٤٤ (٢٦٩٠٧) ، والدارمي (١٤٩٤ ، ٢٥٤٤) ، والبخاري (٢٨٠) ، وفي الأدب المفرد (١٠٤٥) ، ومسلم (٧٠/٣٣٦) ، ٤٩٨/١ (٨٢/٣٣٦) ، والترمذي (٢٧٣٤) ، والنسائي (٢٢٥) من طريق مالك به .

(٢ - ٢) في ج : « حموها » ، وفي م : « حموها » .

(٣) في م : « و » .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٦٣٧ .

وقد ذكرنا أبا مرة فيما سلف من كتابنا هذا^(١)، وهو الذي يُقال له: مولى أم هانئ. اسمه يزيد^(٢)، وهو، إن شاء الله، أصبح ما قيل فيه، هو مدني ثقة. وذكرنا أم هانئ في كتاب «الصحابة»^(٣) بما يُغني عن ذكرها هنا، واسمها هند، ويقال: بل اسمها فاختة.

وفي هذا الحديث صلاة الصبح، وقد مضى القول فيها مُستوعباً بما في ذلك من الأثر في باب ابن شهاب، عن عروة من هذا الكتاب^(٤)، ومضى القول أيضاً في معانٍ من هذا الحديث مُجودة^(٥) من إسناده ومثله في باب موسى بن ميسرة من هذا الكتاب^(٦).

وأما قوله: «قد أجزنا من أجزت يا أم هانئ». فقد استدلل به قوم على جواز أمان المرأة، وقالوا: جائز أمانها على كل حال. وقال آخرون: أمانها موقوف على جواز الإمام؛ فإن أجازَه جاز، وإن رده رُد. واحتج من قال هذه المقالة بأن أمان أم هانئ لو كان جائزاً على كل حال دون إذن الإمام، ما كان عليّ ليريد قتل من لا يجوز قتله؛ لأمان من يجوز أمانه. وفي قوله: «قد أجزنا من

(١) تقدم ص ٦٢٦.

(٢) في الأصل، ص ١٦، ص ١٧، ص ٢٧: «كثير». وينظر التاريخ الصغير ٢٠٨/١، وتهذيب الكمال ٢٩٠/٣٢.

(٣) الاستيعاب ١٩٦٣/٤.

(٤) سيأتي ص ٦٤١ - ٦٥٢.

(٥) في ص ١٦، م: «مجردة».

(٦) تقدم ص ٦٢٦ - ٦٣١.

أَجَزَتْ . دليلٌ على ذلك ؛ لأنه لو كان أمانُ المرأةِ غيرَ مُحتاجٍ إلى إجازةِ الإمامِ التمهيد لقال لها : مَنْ أَمَّنْتَهُ أَنْتِ أو غيرِكِ فلا سبيلَ إلى قتله ، وهو آمينٌ . ولَمَّا قال لها : « قد أَمَّنَّا مَنْ أَمَّنْتِ ، وأَجَزْنَا مَنْ أَجَزْتَ » . كان دليلًا على أن أمانَ المرأةِ موقوفٌ على إجازةِ الإمامِ . فهذه حُجَّةٌ مَنْ ذهبَ هذا المذهبُ . قالوا : وهذا هو الظاهرُ فى معنى هذا الحديثِ ، والله أعلمُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سَلِيمَانَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ^(١) ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهَا أَجَازَتْ ^(٢) رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « أَجَزْنَا مَنْ أَجَزْتَ ، وَأَمَّنَّا مَنْ أَمَّنْتَ » ^(٣) .

وأما مَنْ قال : يجوزُ أمانُ المرأةِ على كُلِّ حالٍ بإذنِ الإمامِ وبغيرِ إذنه . فَمِنْ حُجَّتِهِمْ قَوْلُهُ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ » ^(٤) ، وَهُمْ يَدَّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ . قالوا : فلما قال : « أَذْنَاهُمْ » . جاز بذلك أمانُ العبدِ ، وكانت المرأةُ الحرةُ أُخْرِىَ بذلك .

(١) فى ص ١٧ : « مولى » .

(٢) فى الأصل ، ص ١٦ ، ص ١٧ : « أجرت » .

(٣) أبو داود (٢٧٦٣) . وأخرجه النسائى فى الكبرى (٨٦٨٥) من طريق ابن وهب به .

(٤) بعده فى م : « ويجير عليهم أقصاهم » .

التمهيد واختجروا أيضًا بما حدثناه عبد الله بن محمد ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو داود ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عُيينة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : إن كانت المرأة تُتَجِيرُ على المسلمين فيجوزُ ^(١) .
ورواه الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : إن كانت المرأة تُتَجِيرُ ^(٢) على المسلمين ^(٣) .

ومن حجبتهم أيضًا ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ ، حدثنا عُبيد بن عبد الواحد البزاز ، حدثنا محبوب بن موسى ، حدثنا أبو إسحاق الفزاري ، عن أبي سعيد ، قال : أخبرنا عمرو بن مُرَّة ، عن أبي البختري ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « ذِمَّةُ المسلمين وَاجِدَةٌ ، وإن أجازت ^(٤) عليهم جارية ^(٥) فلا تخفروها ^(٦) ، فإنَّ لكلَّ غادرٍ لواءٌ يومَ القيامةِ يُعرَفُ به ^(٧) » .

- (١) أبو داود (٢٧٦٤) .
(٢) في الأصل ، ص ٢٧ ، وابن أبي شيبة : « لتأجر » ، وفي ص ١٦ ، ص ١٧ ، ومصنف عبد الرزاق : « لتأخذ » .
(٣) أخرجه الطيالسي (١٤٩٩) ، وعبد الرزاق (٩٤٣٧) ، وابن أبي شيبة ٤٥٣/١٢ ، والنسائي في الكبرى (٨٦٨٣) من طريق الأعمش به .
(٤) في ص ١٧ ، م : « جارت » ، وفي المستدرک : « جازت » .
(٥) في ص ١٦ ، م : « جائرة » ، وفي المستدرک : « جائرة » .
(٦) في ص ١٦ ، وبغية الباحث : « يحقروها » .
(٧) أخرجه الحاكم ١٤١/٢ من طريق محبوب بن موسى به ، وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٦٩- بغية) ، وأبو يعلى (٤٣٩٢) من طريق أبي إسحاق به ، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٦٢٨) من طريق أبي سعد به .

فهذه^(١) الآثار كلها تدل على جواز أمان المرأة على كل حال .

وقد اختلف العلماء أيضاً في أمان العبد؛ فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود بن علي: أمانه جائز، قاتل أو لم يُقاتل . وهو قول محمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة: أمانه غير جائز إلا أن يُقاتل . وهو قول أبي يوسف، ورؤي عن عمر معناه .

حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا محبوب بن موسى^(٢) الفراء، حدثنا أبو إسحاق^(٣) الفزاري، عن ابن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: لما كان يوم الفتح خطب رسول الله ﷺ وهو مُسْنِدٌ ظهره إلى جدار الكعبة، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «المؤمنون يد على من سيّاهم، تنكافأ دماءهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويعقد عليهم أولاهم، ويرد عليهم أقصاهم، ولا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(٤) .

ورؤي من حديث علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ مثله^(٥) .

(١) سقط من: م .

(٢ - ٣) سقط من: ص ١٦، ص ١٧، ص ٢٧ . وينظر سير أعلام النبلاء ٤٧٣/٨ .

(٣) أخرجه ابن عدى ٢٦٤٩/٧ من طريق ابن أبي أنيسة به، وأخرجه أحمد ٢٨٨/١١، ٥١٥ (٦٦٩٢، ٦٩١٧)، وأبو داود (٢٧٥١، ٤٥٣١)، وابن ماجه (٢٦٨٥) من طريق عمرو بن شعيب به .

(٤) أخرجه أحمد ٢٦٧/٢، ٢٨٥، ٢٨٦ (٩٥٩، ٩٩١، ٩٩٣)، وأبو داود (٤٥٣٠)، =

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّومَذِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلٍ ، عَنْ أُمِّ هَانئٍ ، قَالَتْ : أَتَانِي يَوْمَ الْفَتْحِ حَمَوَانِ لِي فَأَجَزْتُهُمَا ، فَجَاءَ عَلِيٌّ يُرِيدُ قَتْلَهُمَا ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّتِهِ بِالْأَبْطَحِ بِأَعْلَى مَكَّةَ . فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجَزْتُ حَمَوَيْنِ لِي ، وَإِنْ ابْنُ أُمِّي عَلِيًّا أَرَادَ قَتْلَهُمَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ ذَلِكَ لَه ، قَدْ أَجَزْنَا مَنْ أَجَزْتَ ، وَأَمْنًا مَنْ أَمَنْتَ » ^(١) .

فِي هَذَا الْخَبَرِ وَخَبَرِ مَالِكٍ قَبْلَهُ ^(٢) أَنَّ الَّذِي أَجَارْتَهُ أُمُّ هَانئٍ وَلَدُ هُبَيْرَةَ بْنِ أَبِي وَهَبٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِذٍ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مَخْزُومٍ ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاحِدًا ، وَفِي حَدِيثِ الْمَقْبُرِيِّ اثْنَانِ ^(٣) . وَهُبَيْرَةُ بْنُ أَبِي وَهَبٍ زَوْجُهَا وَوَلَدُهُ حَمَوُ لَهَا ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الَّذِي أَجَارْتَهُ يَوْمَئِذٍ وَأَرَادَ عَلِيٌّ قَتْلَهُ الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ ^(٤) ، وَكِلَاهُمَا مِنْ بَنِي

= والنسائي (٤٧٤٨ ، ٤٧٤٩) .

(١) الحميدي (٣٣١) - ومن طريقه الطبراني ٤١٦/٢٤ (١٠١٤) - وأخرجه أحمد ٣٧٨/٤٥ (٢٧٣٨٠) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والثاني (٣١٥٢) ، وابن الجارود (١٠٥٥) ، والطبراني ٤١٦/٢٤ (١٠١٤) من طريق سفيان به ، وأخرجه الطبراني ٤١٧/٢٤ (١٠١٥) من طريق ابن عجلان به .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « اثنين » .

(٤) في م : « هبيرة » . وينظر الإصابة ٧٩/٤ .

مَحْزُومٌ . وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ ، أَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ . فَمَا أَذْرَى مَا هُوَ ؛ لِأَنَّ جَعْدَةَ بْنَ هُبَيْرَةَ ابْنُهَا لَا حُمُوهَا ، وَلَمْ تُكُنْ تَحْتَاجُ إِلَى إِجَارَةِ ابْنِهَا ، وَلَا كَانَتْ مِثْلُ تِلْكَ الْمُخَاطَبَةِ تَجْرَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا عَلِيٍّ فِي ابْنِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَهْلُ النَّسَبِ فِيمَا عَلِمْتُ لَهُ هُبَيْرَةَ ابْنًا يُسَمَّى ^(١) جَعْدَةَ مِنْ غَيْرِ أُمِّ هَانئٍ ، وَلَا ذَكَرُوا لَهُ بَنِينَ مِنْ غَيْرِ أُمِّ هَانئٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَكَرَ الْبَزَّازُ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ بْنِ ثُمَيْلَةَ ^(٢) ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجِيرُ عَلَى النَّاسِ أَذْنَاهُمْ » ^(٣) .

وَرَوَى مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « يُزَفَّعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » الْحَدِيثُ ^(٤) .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ ^(٥) الْقَاضِي : الرَّجُلَانِ اللَّذَانِ أَجَارَتْهُمَا أُمُّ هَانئٍ يَوْمَ

(١) فِي م : « يَكْنَى » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ص ١٦ : « ثُمَيْلَةَ » ، وَفِي ص ١٧ ، م : « ثُمَيْلَةَ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٩٩ / ٢٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٨٦ / ١٤ (٨٧٨٠) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٧٩) ، وَابْنُ عَدَى ٢٠٨٨ / ٦ ، وَالْحَاكِمُ ١٤١ / ٢ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ ٩٤ / ٩ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرٍ بِهِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٧٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٦) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٦٥٠٥) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٥) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « شَرِيع » . وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ سُرَيْجٍ الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ ، شَيْخُ الْمَذْهَبِ وَحَامِلُ لَوَائِهِ ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْأَنْمَاطِيِّ ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : الْبَازُ الْأَشْهَبُ . سَمِعَ وَصَفَ وَحَدَّثَ ، وَبِهِ انْتَشَرَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، تَوَفَّى قَرِيبًا مِنْ عَامِ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامٍ =

التمهيد

الفتح ؛ جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْمُخْزُومِيَّةُ ، وَرَجُلٌ آخَرُ مَعَهُ ، وَكَانَا مِنَ الشُّرُذِمَةِ الَّذِينَ قَاتَلُوا خَالِدًا ، وَلَمْ يَقْبَلُوا الْأَمَانَ ، وَلَا أَلْقُوا السِّلَاحَ ، فَأَرَادَ عَلِيٌّ قَتْلَهُمَا ، فَأَجَارَتْهُمَا أُمُّ هَانِئٍ ، وَكَانَا مِنْ أَحْمَائِهَا ، فَأَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَجَارَتْ . هَكَذَا قَالَ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ ، وَأَيُّمَا ^(١) كَانَ ، فَالْحَدِيثُ إِنَّمَا سَبَقَ لِحَوَازِ جَوَارِ الْمَرْأَةِ لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ .

قال أبو عمر : وعلى جَوَازِ أَمَانِ الْمَرْأَةِ جُمُهورُ علماء المسلمين ، أجاز ذلك الإمامُ أو لم يُجِزه ، على ظَوَاهِرِ الْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ ، إِلَّا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِمَا ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ : لَا يَجُوزُ أَمَانُ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ الْإِمَامُ . فَشَدَّ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ عَنْ هَذَا الْجُمُهورِ . وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبَزَّازِ ، حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ ^(٢) بْنُ الْمُهَاجِرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ

القيس

= النبلاء ١٤ / ٢٠١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢١ .

(١) فِي م : « أَيُّمَا » .

(٢) فِي ص ٢٧ : « بَشِير » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤ / ١٧٦ .

٣٥٩ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الموطأ الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وإنّي لأُسَبِّحُهَا ، وإن كان رسولُ الله ﷺ ليدعُ العملَ وهو يُحِبُّ أن يعملَه ؛ خشيةً أن يعملَ به الناسُ فيفرضَ عليهم .

رسولُ الله ﷺ : « مَا نَقَضَ قَوْمَ الْعَهْدِ إِلَّا كَانَ الْقَتْلُ بَيْنَهُمْ ، وَلَا ظَهَرَتْ فَاحِشَةٌ التمهيد فِي قَوْمٍ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ ^(١) عَلَيْهِمُ الْمَوْتَ ، وَلَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا حَبَسَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقَطَرَ » ^(٢) .

ولا يُزوَى مرفوعاً عن النبي ﷺ هذا الحديثُ إلا عن بُريدة بهذا الإسناد . والله أعلم .

مالكٌ ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : ما سبَّح رسولُ الله ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وإنّي لأُسَبِّحُهَا ، وإن كان رسولُ الله ﷺ ليدعُ العملَ وهو يُحِبُّ أن يعملَ به ؛ خشيةً أن يعملَ به الناسُ فيفرضَ عليهم ^(٣) . أمّا قولُها ^(٤) : سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى . فمعناه ^(٤) : صَلَّى صَلَاةَ الضُّحَى .

القبس

(١) سقط من : ص ١٧ ، ص ٢٧ ، م .

(٢) البزار (٣٢٩٩ - كشف) . وأخرجه الحاكم ١٢٦/٢ ، والبيهقي ٣/٣٤٦ ، ٩/٢٣١ ، وفي الشعب (٣٣١٢) من طريق عبيد الله بن موسى به .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٠٤) . وأخرجه أحمد ٢٨٢/٤٢ (٢٥٤٥١) ، والبخاري (١١٢٨) ومسلم (٧١٨) ، وأبو داود (١٢٩٣) ، والنسائي في الكبرى (٤٨٠) من طريق مالك به .

(٤) بعده في م : « ما » .

التمهيد

قال الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتْ مِنَ الْمَرْسُوحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣]. قال
المفسرون: من المصلين. إلا أن أهل العلم لا يوقعون اسم سُبْحَةٍ إلا على النافلة
دون الفريضة؛ لقوله ﷺ: «واجعلوا صلاتكم معهم سُبْحَةً»^(١). أى: نافلة.

وفى هذا الحديث من الفقه معرفة رافة رسول الله ﷺ بأمره ورحمته بهم،
صلوات الله عليه وسلامه، كما قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ
مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ
رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وأما قول عائشة: ما سبَّح رسول الله ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قط. فهو مما قلت
لك: إن من علم السنن كثيراً^(٢) يوجد عند بعض أهل العلم دون بعض. فليس
أحد من الصحابة إلا وقد فاتته من الحديث ما أحصاه غيره، والإحاطة مُتَنَعَةٌ،
وهذا ما لا يجهله إلا من لا عناية له بالعلم، وإنما حصل المتأخرون على علم ذلك
مذ صار العلم في الكتب، لكنهم بذلك دخلت^(٣) عليهم الدواخل في
حفظهم^(٣)، فليسوا في الحفظ كالمُتَقَدِّمِينَ وإن كان قد حصل في كتب المقل
منهم علم جماعية من العلماء، والله يُنَوِّرُ بالعلم قلب من يشاء.

وقد روى عن النبي ﷺ آثار كثيرة حسان في صلاة الضُّحَى؛ منها حديث
أُمِّ هَانِئٍ وَغَيْرِهَا. فحديث أُمِّ هَانِئٍ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ سَيِّئَةٌ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِنَا

القبس

(١) تقدم تخريجه في ٥١/٢، وينظر ما سيأتى ص ٣١٩.

(٢) في م: «علما خاصا».

(٣ - ٣) في م: «حفظهم داخله».

هذا^(١) إن شاء الله . وأما غير رواية مالك ، في حديث أم هانئ ، وغير إسناده ، التمهيد
فقرأت على سعيد بن نصر ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : حدثنا جعفر بن
محمد بن شاكر ، قال : حدثنا محمد بن سابق ، قال : حدثنا إبراهيم بن طهمان ،
عن أبي الزبير ، عن عكرمة بن خالد ، عن أم هانئ بنت أبي طالب ، أنها قالت : قدم
رسول الله ﷺ في الفتح ؛ فتح مكة ، فنزل بأعلى مكة ، فصلّى ثمانى ركعات ،
فقلت : يا رسول الله ، ما هذه الصلاة ؟ قال : « صلاة الضحى »^(٢) .

« ألا ترى أن أم هانئ قد علمت من صلاة الضحى^(٣) ما^(٤) خفى على
عائشة ، وأين أم هانئ في الفقه والعلم من عائشة ؟ وبالأغلب من الأمور يُقضى ،
وعليه المدار ، وهو الأصل .

وقد روى إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي صالح ، عن أم هانئ
قالت : لما كان يوم الفتح اغتسل رسول الله ﷺ ، وصلّى ثمانى
ركعات ، فلم يره أحد صلاته بعد^(٥) . فهذه أم هانئ لم تعلم أن رسول
الله ﷺ صلاته بعد .

(١) تقدم في الموطأ (٣٥٧) .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٨١٦) ، وأبو الشيخ في جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر

(٤٩) من طريق محمد بن سابق به .

(٣ - ٣) في م : « فحفظت أم هانئ » .

(٤ - ٤) في ق ، م : « جهلت » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٩/٢ ، وأحمد ٤٤/٤٦٩ ، ٤٧٠ (٢٦٨٩٨) ، والطبراني ٤١٢/٢٤

(١٠٠٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد به .

وروى شعبة، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، قال : ما خبرنا أحد أنه رأى رسول الله ﷺ، صلى صلاة الضحى غير أم هانئ ؛ فإنها ذكرت أن رسول الله ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها، وصلى ثمانى ركعات، فلم يره أحد صلاتهن بعد^(١). وابن أبي ليلى من كبار التابعين.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا مضر بن محمد، قال : حدثنا سعيد بن حفص الحراني، قال : حدثنا موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه قال : سمعته يقول : سألت وحرصت على أحد يحدثني أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي^(٢) الضحى، فلم أجد غير أم هانئ بنت أبي طالب، حدثتني^(٣) أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوم فتح مكة، فأمر بماء فوضغ له، فاغتسل ثم صلى في بيتها ثمانى ركعات، تقول أم هانئ : لا أدري، أقيامه أطول أم ركوعه ؟ ولا أدري، أركوعه أطول أم سجوده ؟ غير أن ذلك متقارب يشبه بعضه بعضاً^(٤).

(١) أخرجه أحمد ٤٧٢/٤٤ (٢٦٩٠٠)، والبخارى (١١٠٣)، ومسلم ٤٩٧/١ (٨٠/٣٣٦)، وأبو داود (١٢٩١)، والنسائي في الكبرى (٤٨٦) من طريق شعبة به.

(٢) بعده في الأصل، م : « صلاة ».

(٣) طمس في ق، وفي م : « فإنها ذكرت ».

(٤) أخرجه أحمد ٤٧٠/٤٤، ٤٧١ (٢٦٨٩٩)، ومسلم ٤٩٨/١ (٨١/٣٣٦)، والنسائي في الكبرى (٤٨٥، ٤٨٤) من طريق الزهري به. وعند أحمد والنسائي في الموضع الثاني : عبيد الله بن عبد الله. قال أبو حاتم في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن الحارث، قال : ويقال : عبيد الله. وعبد الله أصح. الجرح والتعديل ٩١/٥.

ورَوَى سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ^(١) أَبِي أُمَيَّةَ وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى فِي إِمَارَةِ عُثْمَانَ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَفِرُونَ ، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا أَثْبَتَ لِي صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الضُّحَى إِلَّا أُمَّ هَانِئٌ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ : فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ لَأَمُرُّ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ يُسَبِّحَنَّ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [ص : ١٨] . فَهَذِهِ صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ ^(٢) .

قَوْلُ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : عَنْ أَبِيهِ . هُوَ الصَّوَابُ ، لَا مَا قَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَهَذِهِ الْآثَارُ كُلُّهَا حُجَّةٌ لِعَائِشَةَ فِي قَوْلِهَا : مَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ شَرَكَهَا فِي ^(٣) «أَنْهَا لَمْ تَعْلَمْ» ذَلِكَ . وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ سَمَّاكَ بْنُ حَرْبٍ : قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : أَكُنْتُ تُجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَثِيرًا ، كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْغَدَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَامَ . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ جَمَاعَةً ، عَنْ سَمَّاكِ ^(٤) .

(١) بعده في ق : «ابن» . وينظر تهذيب الكمال ٢٥٩/١٨ .

(٢) أخرجه الحميدى (٣٣٣) عن سفيان ، عن عبد الكريم به ، وأخرجه الحميدى (٣٣٢) ، وابن ماجه (١٣٧٩) من طريق سفيان ، عن يزيد به .

(٣ - ٣) في ق ، م : «جهل» .

(٤) أخرجه أحمد ٤٩٠/٣٤ ، ٥٢٢ (٢٠٩٦٨ ، ٢١٠٣٢) ، ومسلم (٢٨٧/٦٧٠) ، وأبو =

وأما الآثار المروية في صلاة الضحى ، فحدثنا عبد الله بن محمد ، قال :
 حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا
 قاسم ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا حماد بن
 زيد ، عن واصل ، عن يحيى بن عقييل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود ،
 عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : « يُصْبِحُ ابْنُ آدَمَ وَعَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْهُ
 صَدَقَةٌ ؛ فإِمَاطَتُهُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ، وَتَسْلِيمُهُ عَلَى مَنْ لَقِيَ صَدَقَةٌ ،
 وَأَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيُهُ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَمُجَامَعَتُهُ أَهْلَهُ صَدَقَةٌ » .
 قالوا : يا رسول الله ، أحياناً يضع شهوته فتكون له صدقة ؟ قال : « أَرَأَيْتُمْ لَوْ
 وَضَعَهَا فِي غَيْرِ حُلٍّ ، أَلَمْ يَكُنْ يَأْتُمُّ ؟ » قال : « وَرَكَعَتَا الضُّحَى »^(١) تَجْزِي
 مِنْ^(٢) ذَلِكَ كُلُّهُ »^(٣) .

قال أبو داود : وحدثنا وهب بن بقية^(٣) ، قال : حدثنا خالد ، عن واصل ،
 عن يحيى بن عقييل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود الدبيلي ، قال : بينما
 نحن عند أبي ذر . فذكر نحوه ، وفيه ذكر الصلاة ، والصوم ، والحج ،

= داود (٤٨٥٠) من طريق الثوري به .

(١ - ١) في الأصل : « تجزئان من » ، وفي م : « يجزئان عن » .

(٢) أبو داود (١٢٨٥ ، ٥٢٤٣) . وأخرجه البزار (٣٩١٧) من طريق حماد بن زيد به ، وأخرجه
 أحمد (٤٣٤/٣٥ ، ٢١٥٤٨) ، والنسائي في الكبرى (٩٠٢٨) من طريق واصل به ، وليس عند أبي
 داود ، وأحمد ، والنسائي ذكر « أبي الأسود » . وينظر تحفة الأشراف ١٦٧/٩ (١١٩٢٨) .

(٣) في الأصل : « منبه » . وينظر تهذيب الكمال ١١٥/٣١ .

والتَّسْبِيحِ، والتَّكْبِيرِ، والتَّحْمِيدِ؛ كُلُّ ذَلِكَ صَدَقَةٌ. وقال: فَعَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّهْمِيدَ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، ثُمَّ قَالَ: «يُجْزَى أَحَدُكُمْ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ الضُّحَى»^(١).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِرْتَمِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: أَوْصَانِي حَبِيبِي^(٢) بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَبَدًا؛ أَوْصَانِي بِصَلَاةِ الضُّحَى، وَبِالْوَتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ، وَبِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ^(٣).

وَقَدْ رَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَدَّادِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَرَشِيُّ بِدِمَشْقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ إِسْحَاقُ بْنُ

(١) أبو داود (١٢٨٦)، ٥٢٤٤.

(٢) في ق، م: «حبي».

(٣) النسائي (٢٤٠٣)، وفي الكبرى (٢٧١٢). وأخرجه ابن خزيمة (١٠٨٣)، ١٢٢١،

(٢١٢٢) عن علي بن حجر به، وهو في حديث علي بن حجر (٣٠٩)، وأخرجه أحمد ٤٠٧/٣٥

(٢١٥١٨) من طريق إسماعيل بن جعفر به.

التمهيد إبراهيم بن يزيد القرشي^(١)، قال : حدثنا خالد بن يزيد بن صالح بن ضبيح ، عن العلاء ، عن مكحول ، عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « يا غومي ، لا تبث إلا على وتر ، وصل ركعتي الضحى مُقيماً أو مُسافراً ، وصُمت ثلاثة أيام من كل شهر ، تستكمل الزمان كله - أو قال : الدهر كله »^(٢) .

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ مثله .

حدثنا عبد الوارث بن سُفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا محمد بن غالب ، حدثنا بكار بن محمد ، قال : أنبأنا عبد الله بن عون ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وألا أنام إلا على وتر ، وبركعتي الضحى^(٣) .

وروى هذا عن أبي هريرة من وجوه . فهذا أبو ذر ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، قد رووا عن النبي ﷺ أنه أوصاهم بركعتي الضحى ، أو صلاة الضحى . ذكر عبد الرزاق^(٤) ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء ، أن أبا هريرة قال : ثلاث لا أدعهن حتى ألقى أبا القاسم ﷺ ؛ أن آيت على وتر ، وأن أصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وصلاة الضحى .

(١) في الأصل : « الرقاشي » . وينظر تهذيب الكمال ٣٨٩/٢ .

(٢) أخرجه الخطيب في الموضح ٢٢٠/٢ من طريق مكحول به .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٥٧٣) من طريق بكار بن محمد به ، بذكر : « غسل الجمعة » .

بدلاً من : « الضحى » . وينظر علل الدارقطني ٧٢/١٠ .

(٤) عبد الرزاق (٤٨٤٩ ، ٧٨٧٦) .

قال^(١): وأخبرنا عمر بن زُرّ، قال: سمعتُ مُجاهداً يقول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعًا، وَسِتًّا، وَثَمَانِيًا. وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ. وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَمُجَاهِدٌ يُصَلِّيَانِ الضُّحَى وَبِرَّغْبَانِ فِيهَا^(٢).

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ زُبَّانَ بْنِ فَائِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رَكَعَتِي الضُّحَى، لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبْدِ الْبَحْرِ»^(٣). وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنْدهُمْ لِيِّنٌ ضَعِيفٌ، إِلَّا أَنَّ الْفَضَائِلَ يَرُوونها عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَاهَا وَلَا يَرُدُّونها.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا بَنَ آدَمَ، لَا تُعْجِزْنِي عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ»^(٤).

(١) عبد الرزاق (٤٨٥٢)، ووقع في المطبوع: «عمرو بن دينار». بدلا من: «عمر بن زُرّ». وينظر تهذيب الكمال ٥٢/١٨.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٨٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٨٧)، والبيهقي ٤٩/٣ من طريق ابن وهب به، وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر ص ٢٩٦ من طريق يحيى بن أيوب به.

(٤) أبو داود (١٢٨٩). وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ١٥١/٣ من طريق الوليد بن مسلم به، وأخرجه البخاري في تاريخه ٩٣/٨، والطبراني في مسند الشاميين (٢٩٤) من طريق سعيد به.

فهؤلاء كلهم قد عرفوا من صلاة الضحى ما ^(١) لم يعلمه غيرهم .

وأخبرنا إبراهيم بن شاكر ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان وسعيد بن حمير ^(٢) ، قالأ : حدثنا أحمد بن عبد الله ابن صالح ، قال : حدثنا عثمان بن عمر ، قال : حدثنا يونس ، عن الزهرى ، عن محمود بن الربيع ، عن عتبان بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى فى بيته شبة الضحى ، فقاموا وراءه فصلوا ^(٣) .

وهذا حديث إنما حدث به عثمان بن عمر بن فارس أو يونس بن يزيد ، على المعنى ، بتأويل تأوله ، وإنما الحديث على حسب ما رواه مالك وغيره ، عن ابن شهاب ، على ما مضى فى هذا الكتاب فى باب ابن شهاب ، عن محمود بن الربيع ^(٤) . والدليل على أنه لا يعرف فى هذا الحديث ذكر صلاة الضحى ، إنكار ابن شهاب لصلاة الضحى ، فقد كان الزهرى يفتى بحديث عائشة هذا . ويقول : إن رسول الله ﷺ لم يصل الضحى قط . قال : وإنما كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلونها بالهواجر . أو قال : بالهجير ^(٥) . ولم يكن عبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن مسعود ،

(١ - ١) فى ق ، م : « جهله » .

(٢) فى الأصل : « جبير » ، وفى م : « حمير » .

(٣) أخرجه أحمد ١٩٠/٣٩ (٢٣٧٧٣) ، وابن خزيمة (١٢٣١) ، والدارقطنى ٨٠/٢ من طريق عثمان بن عمر به .

(٤) سبأ فى الموطأ (٤١٨) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٦٢) .

وعبدُ الله بنُ عُمرَ، يُصلُّونَ الضُّحَى ولا يعرفونها^(١).

وروى القاسم بنُ عوفٍ الشَّيبانيُّ، عن زيد بنِ أرقمَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « صلاةُ الأوَّلينَ إذا رمضتِ الفصاَلُ^(٢) ».

وروى بكرٌ^(٣) الأعنقُ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال له: « يا أنسُ، وصلِّ صلاةَ الضُّحَى؛ فإنَّها صلاةُ الأوَّلينَ^(٤) ». والأوَّلُ أثبتُ.

رواه مُسَدَّدٌ، حدَّثنا يزيد بنُ زريعٍ، حدَّثنا هشامُ الدَّستوائيُّ، حدَّثنا القاسمُ ابنُ عوفٍ^(٥).

وقال طاووسٌ: أوَّلُ مَنْ صلاها الأعرابُ^(٦).

وذكرَ عبدُ الرزَّاقِ^(٧)، عن ابنِ عُيينَةَ، عن إسماعيلَ، عن الشعبيِّ قال: سمعتُ ابنَ عُمرَ يقولُ: ما صليتُ الضُّحَى منذُ أسلمتُ.

وروى معمرٌ، عن الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن أبيه قال: لقد قُتِلَ عُثمانُ وما

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤٨٧٤ - ٤٨٧٦).

(٢) رمضت الفصاَل: وهى أن تحمي الرضاء، وهى الرمل، فتترك الفصاَل من شدة حرها وإحراقها أخفافها. النهاية ٢/٢٦٤.

(٣) فى النسخ: «مطر». والمثبت من مصدر التخريج، وينظر الجرح والتعديل ٢/٣٨٥.

(٤) أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير ٩٣/٢، والأصبهاني فى التريغيب (١٢١) من طريق بكر الأعنق به.

(٥) أخرجه أبو نعيم فى المستخرج (١٦٩٦) من طريق مسدد به.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٧٢).

(٧) عبد الرزاق (٤٨٧٩).

التمهيد أخذ يُسَبِّحُهَا ، وما أحدث الناس شيئاً أحبَّ إلىَّ منها^(١) .

وهذا نحو قول عائشة : إني لأُسَبِّحُهَا^(٢) . وقولها : لو نُشِرَ لى أبواى ما تركتها .

أخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا ابن الأعرابي ، قال : حدثنا سعيد^(٣) بن نصر ، قال : حدثنا سفيان بن عُيينة ، عن ابن المنكدر ، عن ابن^(٤) رُمَيْثَةَ ، عن أمِّه قالت : دخلت على عائشة فصلت ثمانى ركعات من الضحى ، فسألتهأ أمي : أخبريني عن رسول الله ﷺ فى هذه الصلاة بشىء . قالت : ما أنا بمخبرتك عن رسول الله ﷺ فيها بشىء ، ولكن لو نُشِرَ لى أبى على أن أدعهنَّ ما تركتهنَّ^(٥) .

وقد روى عن عائشة فى صلاة الضحى حديث منكّر ، رواه معمر ، عن قتادة ، عن مُعَاذَةَ العدويّة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي صلاة الضحى أربع ركعات ، ويزيد ما شاء^(٦) . وهذا عندي غير صحيح ، وهو مردود بحديث ابن شهاب المذكور فى هذا الباب .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٦٨) عن معمر به .

(٢) فى الأصل : « لأُسَبِّحُهَا » .

(٣) فى الأصل : « سعدان » .

(٤) فى الأصل ، ق : « أبى » . وينظر الإصابة ٦٥٦/٧ .

(٥) أخرجه إسحاق بن راهويه (١٣٩٢) ، والبخارى فى التاريخ الصغير ٢٠١/١ ، والمحاملى فى

الأمالى (٩٥) من طريق سفيان به .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٥٣) عن معمر به .

٣٦٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ الْمُوطَأِ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّيُ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، ثُمَّ تَقُولُ : لَوْ نُشِيرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكَتُهُنَّ ^(١) .

جَامِعُ سُبْحَةِ الضُّحَى

٣٦١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، [٥٦هـ] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ جَدَّتهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ » . قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انصَرَفَ .

مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ جَدَّتهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعْتُهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ » . قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَنَضَحْتُهُ بِالْمَاءِ ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ ،

أَدْخَلَ مَالِكٌ رَجَمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي صَلَاتِهِ مَعَ الْيَتِيمِ فِي جَامِعِ سُبْحَةِ الضُّحَى ، وَلَيْسَ لِلضُّحَى فِيهِ ذِكْرٌ ، وَإِنَّمَا تَلَقَّفَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِيهِ : إِنَّ جَدَّتهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ صَنَعْتُهُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي وَقْتِ الْعَدَاءِ عِنْدَ تَنَاوُلِ الْعَدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ سَائِرَ أَوْقَاتِ النَّهَارِ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٠٥) . وأخرجه عبد الرزاق (٤٨٦٦) من طريق مالك به .

التمهيد والعجوز من ورائنا ، فصلّى لنا ركعتين ثم انصرف ^(١) .

هكذا رواه جماعة رُوَاة « الموطأ » ، وزاد فيه إبراهيم بن طهمان ، وعبد الله ابن عون الخزاز ^(٢) ، وموسى بن أعين : فأكل منه ، وأكلت معه ، ثم دعا بوضوء فتوضأ ، ثم قال : « قم فتوضأ ، ومِر العجوز فتوضأ » ^(٣) ، ومرو هذا اليتيم فليتوضأ ، ولأصل لكم .

قال أبو عمر : قوله في الحديث ، أن جدته مليكة . مالك يقول ، والصمير الذي في جدته ، هو عائذ على إسحاق ، وهي جدة إسحاق أم أبيه عبد الله بن أبي طلحة ، وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري ، وهي أم أنس بن مالك ، كانت تحت أبيه مالك بن النضر ، فولدت له أنس بن مالك ، والبراء بن مالك ، ثم خلف عليها أبو طلحة ، وقد ذكرنا قصتها في كتاب النساء من كتابنا في « الصحابة » ^(٤) .

وذكر عبد الرزاق ^(٥) هذا الحديث ، عن مالك ، عن إسحاق ، عن أنس ، أن جدته مليكة - يعني جدة إسحاق - دعت النبي ﷺ لطعام صنعته . وساق الحديث بمعنى ما في « الموطأ » .

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٧٨) ، وبرواية أبي مصعب (٤٠٦) . وأخرجه أحمد ٣٤٧/١٩ ، ٤٨٩ (١٢٣٤٠ ، ١٢٥٠٧) ، والبخاري (٣٨٠ ، ٨٦٠) ، والدرامي (١٣٢٤ ، ١٤١٤) ، ومسلم (٦٥٨) ، وأبو داود (٦١٢) ، والترمذي (٢٣٤) ، والنسائي (٨٠٠) من طريق مالك به .
 (٢) أخرجه الدارقطني في غرائب مالك - كما في فتح الباري ٤٩٠/١ - من طريق عبد الله بن عون به .
 (٣) في ق : « فتوضأ » ، وفي م : « فلتوضأ » .
 (٤) الاستيعاب ١٩٤٠/٤ .
 (٥) عبد الرزاق (٣٨٧٧) .

وفى هذا الحديث إجابة الدعوة إلى الطعام فى غير الوليمة ، وسيأتى القول التمهيد والآثار فى ذلك فى الحديث الذى بعد هذا ^(١) إن شاء الله . وفيه أن المرأة المتجالة ^(٢) والمرأة الصالحة ، إذا دعت إلى طعام أجيبت ، هذا إن صح أنها لم تكن بذات محرم من رسول الله ﷺ . وفى قول الله عز وجل : ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور : ٦٠] كفاية .

وفيه من الفقه أيضاً أن من حلف ألا يلبس ثوباً ولم تكن له نية ، ولا كان لكلامه بساط يعلم به مراده ، ولم يقصد إلى اللباس المعهود ، فإنه يحنث بما يتوطين ويئسطن من الثياب ؛ لأن ذلك يسمى لباساً ، ألا ترى إلى قوله : فقمْتُ إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبس .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، قال : أخبرنا الفضيل بن عياض ، عن هشام ، عن ابن سيرين قال : قلت لعبيدة : افتراش الحرير كلبيسه ؟ قال : نعم ^(٣) .

وأما نضج الحصير ، فإن إسماعيل بن إسحاق وغيره من أصحابنا كانوا يقولون : إن ذلك إنما كان لتلين الحصير لا لنجاسة فيه . والله أعلم . وقال بعض

(١) سيأتى فى شرح الحديث (١١٧٥) من الموطأ .

(٢) المتجالة : الكبيرة المسنة . ينظر النهاية ٢٨٨/١ .

(٣) أخرجه ابن حجر فى تغليق التعليق ٦٣/٥ ، ٦٤ من طريق هشام به .

التمهيد أصحابنا : إِنَّ النَّضْحَ طَهْرٌ لِمَا شُكَّ فِيهِ ؛ لِتَطْيِيبِ النَّفْسِ عَلَيْهِ .

قال أبو عمر : الأصلُ في ثوبِ المسلم ، وفي أرضه ، وفي جسمه ، الطَّهارةُ حتى يُسْتَيْقَنَ بالنَّجاسةِ ، فإذا تُيَقِّنَتْ وجِبَ غَسْلُهَا ، وكذلك الماءُ أصلُهُ أَنَّهُ محمولٌ على الطَّهارةِ حتى يُسْتَيْقَنَ حُلُولُ النَّجاسةِ فِيهِ ، ومعلومٌ أَنَّ النَّجاسةَ لَا يُطَهَّرُهَا النَّضْحُ ، وَإِنَّمَا يُطَهَّرُهَا الْغَسْلُ ، وهذا يدلُّكَ على أَنَّ الحَصِيرَ لم يُنْضَحْ لنجاسةٍ ، وقد يُسَمَّى الْغَسْلُ في بعضِ كلامِ العربِ نَضْحًا ، ومنه الحديثُ : « إِنِّي لأَعْلَمُ أَرْضًا يُقَالُ لَهَا : عُمانُ . يَنْضَحُ البحرُ بناحيتهما »^(١) الحديث . فَإِنْ كان الحَصِيرُ نَجِسًا فَإِنَّمَا أُرِيدَ بِذِكْرِ النَّضْحِ الْغَسْلُ . واللَّهُ أَعْلَمُ . ومن قال من أصحابنا : إِنَّ النَّضْحَ طَهارةٌ لِمَا شُكَّ فِيهِ . فَإِنَّمَا أَخَذَهُ من فعلِ عمرَ بنِ الخطابِ رضيَ اللهُ عنه حينَ احتَلَمَ في ثوبه ، فقال : أَغْسِلْ مِنْهُ ما رَأَيْتُ ، وأنْضَحْ ما لم أرَهُ^(٢) . ومن قال من أصحابنا : إِنَّ النَّضْحَ لا معنى له . فهو قولٌ يَشْهَدُ لَهُ النَّظَرُ والأَصُولُ بالصَّحَّةِ ، وَرَوَى عن جماعةٍ من السَّلفِ في الثَّوبِ النَّجِسِ أَنَّهُم قالوا : لا يَزِيدُهُ النَّضْحُ إِلَّا شَرًّا . وهو قولٌ صحيحٌ . وَمَنْ ذَهَبَ بحديثِ عمرَ إلى قَطْعِ الوَسْوسَةِ وخَزازَاتِ النَّفْسِ ، في نَضْحِهِ من ثوبه ما لم يَرِ فِيهِ شَيْئًا مِنَ النَّجاسةِ ، كان وجهها حسنًا صحيحًا إِنْ شاءَ اللَّهُ .

قال الأخفشُ : كُلُّ ما وَقَعَ عَلَيْكَ مِنَ الْماءِ مُفَرَّقًا فهو نَضْحٌ ، ويكونُ النَّضْحُ باليدِ وبالفمِ أيضًا . قال : وَأَمَّا النَّضْحُ بِالْحاءِ المنقوطةِ ، فكلُّ ماءٍ أتى كثيرًا مُنْهِمِرًا ،

(١) تقدم تخريجه في ٥٩٨/٣ .

(٢) تقدم في الموطأ (١١٣) .

ومنه قول الله عز وجل: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٦]. أى: التمهيد
منهمرتان بالماء الكثير.

وفى هذا الحديث أيضاً حُجَّةٌ على أبى حنيفة؛ لأنه يقول: إذا كانوا ثلاثة
وأرادوا أن يُصلُّوا جماعةً قام إمامهم وسَطَّهم ولم يتقدَّمهم. واحتجَّ بحديث ابن
مسعود^(١). وفى هذا الحديث: وصَفْتُ أنا واليتيم من ورائه، والعجوز من
ورائنا.

وقد روى عن جابر بن عبد الله قال: صَلَّى رسولُ الله ﷺ بى وبجبار بن
صخر فأقامنا خَلْفَهُ^(٢). وإن كان فى إسناده حديث جابر هذا من لا تقوم به حُجَّةٌ،
فحديث أنس من أثبت شىء، وعليه عوَّل البخارى وأبو داود فى هذا الباب.
حدَّثنى محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدَّثنا أحمد بن مطرّف، قال:
حدَّثنا سعيد بن عثمان، قال: حدَّثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي، قال: حدَّثنا
سفيان بن عيينة، قال: حدَّثنا إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، عن عمِّه أنس
ابن مالك قال: صَلَّيْتُ أنا وِيتِيمٌ كان عندنا خلفَ رسولِ الله ﷺ، وأمُّ سليم أمُّ
أنس بن مالك مِن ورائنا^(٣).

(١) سيأتى تخريجه فى الصفحة التالية.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠١٠)، وأبو داود (٦٣٤).

(٣) أخرجه أحمد ١٣٦/١٩ (١٢٠٨١)، والبخارى (٧٢٧، ٨٧١)، والنسائى (٨٦٨) من طريق
سفيان به.

وفيما أجاز لنا عبيد الله بن محمد بن أحمد بن جعفر السَّقَطِيّ ، وأخبرناه بعض أصحابنا عنه ، قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارُ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ بْنِ يَزِيدَ الْعَبْدِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، عن هَارُونَ بْنِ عَتْرَةَ الشَّيْبَانِيِّ ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عن أَبِيهِ وَعَلْقَمَةَ ، أَنَّهُمَا صَلَّيَا مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي بَيْتِهِ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ : هَكَذَا صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١) .

وهذا الحديث لا يَصِحُّ رفعه ، والصحيح عندهم فيه التَّوْقِيفُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَذَلِكَ صَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَثْبَتٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالثَّقَلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَآخَرُ ، فَإِنَّمَا يَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَهَذَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عبيد الله فيما كَتَبَ بِإِجَازَتِهِ إِلَيَّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : بَثُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بَنَاتِ الْحَارِثِ . قَالَ : فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . قَالَ : فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ أُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، فَأَخَذَ بِذَوَابِئِهِ كَانَتْ لِي - أَوْ بَرَأْسِي - فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(٢) .

(١) أخرجه النسائي (٧٩٨) من طريق هارون بن عترة به ، وأخرجه أحمد ٤١/٧ (٣٩٢٧) من طريق عبد الرحمن بن الأسود به .

(٢) أخرجه أحمد ٣/٣٤٢ (١٨٤٣) ، والبخاري (٥٩١٩) ، وأبو داود (٦١١) من طريق هشيم به .

وسندُكُر هذا الحديث من رواية مالك في بابِ مَحْرَمَةٍ بِنِ سُلَيْمَانَ^(١) إن التمهيد شاء الله .

وفيه أيضًا حُجَّةٌ على مَنْ أَبْطَلَ صَلَاةَ الْمَصْلِيِّ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ، وكان أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَالْحَمِيدِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، يَذْهَبُونَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي الْمَصْلِيِّ خَلْفَ الصَّفِّ ، فَكَانُوا يَرَوْنَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ مِنَ الرِّجَالِ ، لِحَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ^(٢) . وَلَا يَرَوْنَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا صَلَّتْ خَلْفَ الصَّفِّ شَيْئًا لِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالُوا : وَسُئِلَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَقُومَ خَلْفَ الرِّجَالِ لَا تَقُومَ مَعَهُمْ . قَالُوا : فَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ الصَّلَاةَ لِلرَّجُلِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ .

قال أبو عمر : في هذا الباب حديث موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد^(٣) الله التيمي ، عن المسعودي ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا صَفٌّ »^(٤) . وهذا لا يُعرف إلا بإسماعيل هذا . وقد استدلل الشافعي على جواز صلاة الرجل خلف الصف وحده بحديث أنس هذا ، وأردفه بحديث أبي بكره حين ركع خلف الصف وحده ، فقال له

(١) تقدم في الموطأ (٢٦٥) .

(٢) أخرجه أحمد ٥٢٤/٢٩ (١٨٠٠٠) ، وأبو داود (٦٨٢) .

(٣) في ق : « عبد » . وينظر ميزان الاعتدال ١/٢٥٣ .

(٤) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٢/٢١٢ عن المصنف .

التمهيد رسول الله ﷺ : « زادك الله حرصًا ولا تَعُدْ »^(١) . ولم يأمره بإعادة الصلاة . قال : وقوله لأبي بكره : « ولا تَعُدْ » . يعنى : لا تَعُدْ أَنْ تَتَأَخَّرَ عن الصلاة حتى تَقُوتَكَ . قال : وإذا جازَ الرُّكُوعُ للرجلِ خلفَ الصفِّ^(٢) وحده ، وأجزأ ذلك عنه ، فكذلك سائرُ صلاته ؛ لأنَّ الرُّكُوعَ رُكْنٌ من أركانها ، فإذا جازَ للمصلِّي أن يركعَ خلفَ الصفِّ^(٣) ، كان له أن يسجدَ وأن يُتِمَّ صلاته ، والله أعلم . وقد احتجَّ جماعةٌ من أصحابنا بما احتجَّ به الشافعيُّ في هذه المسألة . والذى عليه جمهورُ الفقهاء ؛ كمالك ، والشافعيُّ ، والثوريُّ ، وأبي حنيفة ، فيمن اتَّبَعَهُمْ وسلكَ سبيلَهُمْ ، إجازةُ صلاةِ المنفردِ خلفَ الصفِّ وحده ، وحديثُ وابصةَ مُضْطَرِبِ الإسنادِ لا يُثَبِّتُهُ جماعةٌ من أهلِ الحديثِ .

وفى هذا الحديثِ أيضًا ما يدلُّ على أنَّ الصَّبِيَّ إذا عقلَ الصلاةَ حضَّرها مع الجماعةِ ودخلَ معهم فى الصفِّ إذا كان يؤمُّنُ منه اللَّعْبُ والأذى ، وكان مُمَّنَ يَفْهَمُ حدودَ الصلاةِ وَيَعْقِلُهَا ، وقد روى عن عمرَ بنِ الخطابِ أنَّه كان إذا أَبْصَرَ صَبِيًّا فى الصفِّ أَخْرَجَهُ . وعن زُرِّ بنِ حُبَيْشٍ ، وأبى وائلٍ ، بمثلِ ذلك^(٤) . وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لم^(٥) يُؤْمَرَنَّ لَعِبِهِ وَلِهَوَاهُ ، أو يَكُونَ كَرِهَ له التَّقَدُّمُ فى الصفِّ ومنَعَ الشيوخَ من مَوْضِعِهِ ذلك ، والأصلُ ما ذَكَرْنَاهُ ؛

(١) سيأتي تخريجه فى شرح الحديثين (٣٩٦ ، ٣٩٧) من الموطأ .

(٢) فى الأصل ، م : « الصفوف » .

(٣) ينظر مصنف ابن أبى شيبة ٤١٣/١ .

(٤) فى الأصل ، م : « أنه لم يكن » .

لحديث هذا الباب . والله أعلم . وقد كان أحمدُ بنُ حنبلٍ يذهبُ إلى كراهة ذلك ، قال الأثرمُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَكْرَهُ أَنْ يَقُومَ ^(١) مع الناسِ في المسجدِ خلفَ الإمامِ إِلَّا مَنْ قَدْ احْتَلَمَ ، أَوْ أَنْبَتَ ، أَوْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً . فَقُلْتُ لَهُ : ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ نَحْوَهَا ؟ قَالَ : مَا أَدْرِي . قُلْتُ لَهُ : فَكَأَنَّا تَكْرَهُ مَا ^(٢) دُونَ هَذَا ^(٣) السَّنِ ؟ قَالَ : مَا أَدْرِي . فَذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ أَنَسٍ وَالْيَتِيمِ ، فَقَالَ : ذَاكَ فِي التَّطَوُّعِ .

وَإِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَامْرَأَةٌ ، قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَقَامَتِ الْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَبِهَذَا احْتَجَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي أَنَّ الْمَرْأَةَ سُنَّتُهَا أَنْ تَقُومَ خَلْفَ الرِّجَالِ ، لَا تَكُونُ مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ ، وَدَفَعَ مَا احْتَجَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ .

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ قِرَاءَةً مَنِي عَلَيْهِ ، أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْحَسَنَ بْنَ سَلَمَةَ بْنَ مُعَلَّى حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : صَلَّى بِي النَّبِيُّ ﷺ وَبِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِي ، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَنَا ^(٣) .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) في ق : « كان دون ذلك » .

(٣) النسائي (٨٠٤) ، وفي الكبرى (٨٧٩) . وأخرجه أحمد ٣٢٢/٢٠ (١٣٠١٩) ، ومسلم (٢٦٩/٦٦٠) ، وأبو داود (٦٠٩) ، والنسائي (٨٠٢) من طريق شعبة به .

وفى هذا الحديث صلاة الضحى ، ولذلك ساقه مالك رحمه الله ، وسيأتى القول فى صلاة الضحى فى باب ابن شهاب^(١) إن شاء الله .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا محمد بن عبد السلام ، حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن أنس بن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : كان رجل ضخم لا يستطيع أن يصلى مع النبى ﷺ ، فقال : إني لا أستطيع أن أصلى معك ، فلو أتيت منزلى فصليت فأقتدى بك ؟ فصنع الرجل طعاما ، ثم دعا بالنبى ﷺ ، ونصح خصيرا لهم ، فصلى النبى ﷺ ركعتين . فقال رجل من آل الجارود لأنس : أكان رسول الله ﷺ يصلى الضحى ؟ فقال : ما رأيته^(٢) صلاها إلا يومئذ^(٣) .

روى ابن عيينة ، عن الثوري ، عن ليث ، عن شهر بن حوشب ، عن أبى مالك الأشعرى ، أن النبى ﷺ كان يصف الرجال ، ثم الصبيان خلف الرجال ، ثم النساء خلف الصبيان فى الصلاة^(٤) .

(١) تقدم ص ٦٤١ - ٦٥٢ .

(٢) بعده فى م : « قط » .

(٣) أخرجه أحمد ٣٣٧/١٩ (١٢٣٢٩) عن محمد بن جعفر به ، وأخرجه أحمد ٣٣٨/١٩ (١٢٣٣٠) ، والبخارى (٦٧٠ ، ١١٧٩) ، وأبو داود (٦٥٧) من طريق شعبة به .

(٤) أخرجه أحمد ٥٤٤/٣٧ (٢٢٩١١) ، والطبرانى (٣٤٣٦) من طريق ليث به .

٣٦٢ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ الْمَوَاطِنِ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَمْرِو بْنِ
الْخَطَّابِ بِالْهَاجِرَةِ ، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ ، فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي
حِذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ تَأَخَّرْتُ فَصَفَّقْنَا وَرَاءَهُ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، الْإِسْتِذْكَارِ
عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْهَاجِرَةِ ، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ ،
فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ^(١) تَأَخَّرْتُ ، فَصَفَّقْنَا وَرَاءَهُ^(٢) .

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ مَعْرِفَةُ صَلَاةِ عَمْرِو بْنِ الضُّحَى ، وَأَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُهَا .
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ صَلَّاهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا^(٣) ، وَأَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ
مَنْ لَا يَعْرِفُهَا ، وَيَقُولُ : وَهَلْ لِلضُّحَى صَلَاةٌ ؟ وَكَانَ أَبُوهُ يَصَلِّيُهَا . وَكَذَلِكَ كَانَ
ابْنُ عَمْرِو أَيْضًا لَا يَقْنُتُ وَلَا يَعْرِفُ الْقَنُوتَ ، وَرُوي الْقَنُوتُ عَنْ عَمْرِو مِنْ وَجْهِ .
وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو أَيْضًا يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ وَتَدْنُو لِلْغُرُوبِ ، وَكَانَ
عَمْرُو يَضْرِبُ النَّاسَ بِالْذَّرَّةِ عَلَيْهَا ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ مِنْ اخْتِلَافِ مَذْهَبَيْهِمَا .

وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَامَ أَحَدٌ مَعَهُ ، فَسَنَنَتْهُ أَنْ يَقُومَ عَنْ يَمِينِهِ وَيَقْرَبَ مِنْهُ . وَهَذَا
الَّذِي فَعَلَهُ عَمْرُو مَوْجُودٌ فِي السُّنَنِ الثَّابِتَةِ الَّتِي رَوَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ . وَقَدْ صَنَعَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ مَا صَنَعَ عَمْرُو هَذَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي بَابِ صَلَاةِ

القيس

(١) يرفأ مولى عمر .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٧٦) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٧) . وأخرجه الشافعي ١٨٥/٧ ،
والطحاوي في شرح المعاني ٣٠٧/١ ، والبيهقي ٩٦/٣ من طريق مالك به .

(٣) في الأصل ، م : « يصلها » .

التشديدُ في أن يُمرَّ أحدُ بينَ يدي المصلِّي

٣٦٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلْيَدْرَأْهُ مَا

الاستدكار النَّبِيُّ ﷺ بِاللَّيْلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) .

وفيه أن العمل القليل في الصلاة لا يضُرُّها ؛ مثل المشي إلى الفرج ، والتقدم اليسير والتأخير ، إذا كان ذلك مما ينبغي عمله في الصلاة ؛ لأن السنة في الجماعة خلف الإمام كهي في أن الواحد يقوم عن يمينه ، إلا أن الاثنين مختلف فيهما ، والثلاثة فما زاد لا خلاف أن سُنتهم القيام خلف الإمام . وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم . والحمد لله .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ

القبس

بَابُ الشُّرَّةِ

فيه أحاديث كثيرة ، المَعْوَلُ منها على ثمانية أحاديث :

أحدها : حديثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ » إلى آخره ^(١) .

الثاني : حديثُ أَبِي جُهَيْمٍ ^(٢) .

(١) تقدم في الموطأ (٢٦٥) .

(٢) تقدم في الموطأ (٣٦٣) .

(٣) في ج ، م : « جهيم » . وتقدم في الموطأ (٣٦٤) .

يديه ، وليذرأه ما استطاع ، فإن أبى فليقاتله ، فإنما هو شيطان» ^(١) .
التمهيد

قيل : إن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري يُكنى أبا جعفر ، توفى سنة اثنتي عشرة ومائة ، وهو ابن سبع وسبعين سنة . وقد ذكرنا أباه في كتاب « الصحابة » ^(٢) بما يُعنى عن ذكره ههنا ، وعبد الرحمن من ثقات التابعين بالمدينة .

الثالث : حديث ابن عباس إذ جاء راكباً على الأتانِ بمنى ^(٣) .
القبس

الرابع : حديث ابن عمر : كان رسول الله ﷺ تُزَكَّرُ له الحزبة يوم العيد ، فيصلي إليها والناس يُمِرُّون من ورائها ^(٤) .

الخامس : حديث طلحة بن عبيد الله : « إذا صلى أحدكم فليجعل بين يديه مثل مؤخرَةِ الرَّحْلِ ، ولا يُتَالَى ما مرَّ وراءها » ^(٥) .

السادس : حديث سلمة بن الأكوع : كان بين مُصَلِّي رسول الله ﷺ وبين الجدارِ مَمَرٌ الشاةِ ^(٦) .

السابع : حديث أبي ذرٍّ ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الحِمَارُ ، والمرأة ، والكلب الأسود » . قلت : يا رسول الله ، ما بال الكلب الأسود ؟

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٧٣) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٨) . وأخرجه أحمد ٤٠١/١٧ ، ٤٨٤ (١١٢٩٩ ، ١١٣٩٤) ، والدارمي (١٤٥١) ، ومسلم (٢٥٨/٥٠٥) ، وأبو داود (٦٩٧) ، والنسائي (٧٥٦) من طريق مالك به .

(٢) الاستيعاب ٦٠٢/٢ .

(٣) تقدم في الموطأ (٣٦٨) .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٦٧٧ .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٦٧٨ .

(٦) في م : « المشاة » .

والحديث أخرجه البخاري (٤٩٧) ، ومسلم (٥٠٩) .

وهكذا روى هذا الحديث جماعة رُواة «الموطأ»، فيما عِلِمْتُ، وليس عندهم في هذا الحديث عن مالكٍ غيرُ هذا الإسنادِ، إلا ابنُ وهبٍ، فإنَّ عنده في ذلك عن مالكٍ، عن زيد بن أسلمٍ، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا كان أحدُكم يُصلي فلا يدعُ أحدًا يمرُّ بين يديه»^(١). هذا آخرُ هذا الحديث عنده، ولم يزوه أحدٌ عن مالكٍ بهذا الإسنادِ إلا ابنُ وهبٍ. وعند ابنِ وهبٍ أيضًا عن مالكٍ حديثُ زيد بن أسلمٍ، عن عبد الرحمن بن أبي

قال: «الكلبُ الأسودُ شيطانٌ»^(٢).

القبس

الثامن: حديثُ عائشة، وقد ذكر عندها ما يقطعُ الصلاةَ، فقالت: لبسُ ما عدتُمونا بالكلابِ، لقد رأيتُني نائمةً في قُبلةِ رسولِ الله ﷺ وهو يُصلي، فإذا سجدَ غَمَزَنِي، فَقَبِضْتُ رِجْلِي، فإذا قامَ بَسَطْتُهُمَا، والبيوتُ يومئذٍ ليس فيها مصابيحُ^(٣). الحديث.

والشُّرَّةُ مِن محاسنِ الصلاةِ ومُكَمَّلَاتِهَا، وفائدتها قَبْضُ الخواطرِ عن الانتشارِ^(٤)، وكَفُّ البصرِ عن الاشترسالِ، حتى يكونَ العبدُ مجتمعًا للمُناجاةِ التي حَضَرَهَا والتَزَمَهَا. وبه قال عامةُ الفقهاءِ.

وقال قومٌ، رأسُهم أحمدُ، بحديثِ أبي هريرة: «إذا صَلَّى أحدُكم فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ ما يَشْتُرُهُ، فإن لم يَجِدْ فَعَصَا، فإن لم يَجِدْ فَلْيَخُطْ خَطًّا». خرَّجه أبو داودَ

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢٦١١) من طريق ابن وهب به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٨٢.

(٣) تقدم في الموطأ (٢٥٦).

(٤) في م: «الإشارة».

سعيد ، عن أبيه ^(١) ، هذا المذكور في هذا الباب على حسب ما ذكرناه . وحديث التمهيد عبد الرحمن بن أبي سعيد أشهر ، وحديث عطاء بن يسار معروف أيضًا .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أذينة ، قال : حدثنا إسماعيل ابن إسحاق القاضي ، قال : حدثنا إبراهيم بن حمزة ^(٢) ، قال : حدثنا عبد العزيز

القبس

وغيره ^(٣) .

واختلفوا في صورة الخط ؛ فمنهم من قال : يكون مُتَقَوِّسًا كهيئة محاريبنا ^(٤) . ومنهم من قال : يكون طولًا .

واختلفوا ؛ فمنهم من قال : يكون من المشرق إلى المغرب . ومنهم من قال : يكون من الشمال إلى الجنوب .

وهذا الحديث لو صح لقلنا به ، إلا أنه مغلول فلا معنى للنصب فيه . قال لي أبو الوفاء علي بن عقیل ، وأبو سعيد البرداني ^(٥) ، شيخنا ^(٦) مذهب أحمد ابن حنبل : كان أحمد بن حنبل يرى أن ضعيف الأثر خير من قوى النظر . وهي وهلة لا تليق بمنصبه ؛ لأن ضعيف الأثر ^(٧) كالعدم لا يوجب حكمًا ، والنظر أصل من أصول

(١) أخرجه أبو عوانة (١٣٨٨) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٦٠/١ ، وفي شرح المشكل (٢٦١٠) من طريق ابن وهب به .

(٢) في س : « ضمرة » . وينظر سير أعلام النبلاء ٦٠/١١ ، ٦١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٧٧ .

(٤) في ج : « محاريبنا » .

(٥) هو محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسن البرداني ، أبو سعد ، الفقيه الزاهد ، من أصحاب القاضي أبي يعلى . توفي سنة ست وتسعين وأربعمائة ، ودفن في مقبرة باب حرب . ذيل طبقات الحنابلة ٩٣/١ ، ٩٤ .

(٦) في ج ، م : « شيخ » .

(٧ - ٧) سقط من : ج ، م .

ابن محمد، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أنه كان يُصَلِّي ومَرَّ^(١) بين يديه ابن لمروان، فضربه، فقال مروان: ضربت ابن أخيك! قال: ما ضربت إلا شيطاناً، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن أئبى فرّده، فإن أئبى فقاتله، فإنما هو شيطان»^(٢).

قال أبو عمر: في هذا الحديث كراهية المرور بين يدي المصلي إذا كان وحده وصلى إلى غير شتره، وكذلك حكم الإمام إذا صلى إلى غير شتره. فأما المأموم، فلا يضربه من مرّ بين يديه، كما أن الإمام والمنفرد لا يضرب أحداً منهما ما مرّ من

الشرعية، عليه عوّل السلف، ومنه قامت الأحكام، وبه فصل بين الحلال والحرام. وأما هيئة السترة فإن تكون في طول الذراع؛ لأنها بقدر الرّخل الوارد في الحديث. وأن تكون بغلظ الرّمح؛ لأن النبي ﷺ كان يصلي إليه. وقد تفتن مالك رحمه الله لهذا، فجمع بينهما حين قال: الشتره قدر الذراع في جلة الرّمح^(٣). فإذا وضعها بين يديه، فلا يجعلها قبالة وجهه؛ لحديث المقداد قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عمود أو شيء^(٤) فصمد إليه صمداً^(٥)، وإنما كان يجعله عن يمينه أو يساره^(٥).

وليجعل بينه وبين شتره من المسافة مقدار ما يحتاج لسجوده، ولا يتأخر عنها تأخراً كثيراً، ولا يتقدم إليها كثيراً حتى إذا أراد أن يسجد تأخر عنها؛ لأن ذلك عمل

(١) سقط من: ص ٤، م.

(٢) أخرجه النسائي (٤٨٧٧)، والطحاوي في شرح المعاني ٤٦١/١ من طريق عبد العزيز الدراوردي به.

(٣) المدونة ١١٣/١، وجلة الرّمح: غلظه. والحيل: ضد الدق. وينظر التاج (ج ل ل).

(٤ - ٤) في ج، م: «فصمد إليه عمداً». والصمد: القصد. التاج (ص م د).

(٥) سيأتي تخريجه ص ٦٨٠.

وراء^(١) سترته ؛ لأن^(٢) سترَةَ الإمامِ سترَةٌ لمن خلفه . وإنما قلنا : إنَّ هذا في الإمامِ التمهيد وفي المنفرد ؛ لقوله ﷺ : « إذا كان أحدُكم يُصلي » . ومعناه عند أهل العلم : يُصلي وحده . بدليل حديث ابن عباس ، وكذلك^(٣) قلنا : إنَّ المأموم ليس عليه أن يدفع من يُمز بين يديه ؛ لأنَّ ابن عباس قال : أقبلتُ راكبًا على أتانٍ ، وأنا يومئذٍ قد ناهزتُ الاحتلام ، ورسولُ الله ﷺ يُصلي بالناسِ بمنى ، فَمَرَزْتُ بين يَدَي بعضِ الصَّفِّ ، فنزلتُ ، وأرسلتُ الأتانَ تزتُع ، ودخلتُ في الصَّفِّ ، فلم يُنكِز ذلك

في الصلاة ، وقد رأيتُ بعضَ الغافلين ممن ينتصبُ للتعليمِ يفعلُ ذلك ، وهي جهالةٌ ، القبس فإذا تركها خاليةً بمقدارِ السجود ، فأراد شيءٌ أن يُمز بينه وبينها فليمنعه . كان النبي ﷺ يُصلي ، فأرادتُ شاةٌ أن تُمز^(٤) بين يديه ؛ بينه وبين السَّترَةِ ، فدارأها حتى ألصقَ بطنه بالحائط ، فَمَرَزْتُ من ورائه^(٥) . وكذلك يفعلُ بكلُّ ما يُدارئُهُ ويُدافعُهُ بعد أن يُعذِرَ إليه بالعَمَزِ والإشارة . رواه أَشْهَبُ عن مالك .

مسألة أصولية : قال النبي ﷺ : « فإنما هو شَيْطَانٌ » . وليس الآدمي شيطانًا ، ولا الشيطانُ آدميًا ، ولكنه لما أرادَ أن يفعلَ فعلَ الشيطانِ في الشُّغلِ عن الصلاة ، وقَطَعَ المَرءَ عن العبادة ، لجعل له مَثَلًا ، فكان تقديرُ الكلامِ : فإنما هو شيطانٌ شَغَلًا عن الصلاة وقَطَعًا . كما تقولُ : زيدٌ البَدْرُ حُسْنًا ، وعمرُو الأسدُ إقْدَامًا . والذي يُبيِّنُهُ ما رواه مسلمٌ عن ابنِ عمرَ في هذا الحديثِ بعينه ، قال فيه : « فإن أُنبي

(١ - ١) في م : « سترَةَ الإمامِ و » .

(٢) سقط من : ص ٤ ، س .

(٣ - ٣) سقط من : ج ، م .

(٤) في ج ، م : « ورائها » .

والحديث سيأتي تخريجه ص ٦٧٧ .

على أحد . هكذا رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ^(١) .
 ألا ترى أنه مَرَّ بَيْنَ يَدَيَّ بعضِ الصَّفِّ فلم يَدْرَأْه أحدٌ ولم يَدْفَعْه ، ولا أَتَكَرَّ عليه ؟
 وإذا كان الإمامُ و ^(٢) الْمُتَفَرِّدُ مَصْلِيًّا إلى سُتْرَةٍ ، فليس عليه أَنْ يَدْفَعَ مَنْ يَمُرُّ مِنْ وَرَاءِ
 سُتْرَتِهِ . وهذه الجملة كلها على ما ذَكَرْتُ لك لا أعلم بين أهل العلم فيها

القبس فليَقَاتِلْهُ ، فإن معه الْقَرِينَ ^(٣) . إشارة بأن صاحبه من الشياطين هو الذي قاده إلى
 هذا لِيَقْطَعَ صلاته .

وثبت عن النبي ﷺ ، أنه قال : « ما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وله شيطانٌ » . قيل له : ولا
 أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا ، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم ، فلا يأْمُرُنِي إِلَّا
 بخير » ^(٤) .

مَرَلَةٌ قَدَمٌ : إن لم يجعل سُتْرَةً جاز . فقد صَلَّى النبي ﷺ دونها ، رواه النسائي
 وأبو داود ^(٥) ، ومثله حديث ابن عباس : زَارَنَا النبي ﷺ في بادية لنا ، وكانت لنا كلبَةٌ
 وحمارة ، فَصَلَّى إلى غير سُتْرَةٍ ، وهما يَدْنُوَانِ منه لا يَتَأَخَّرَانِ ولا يُؤَخِّرُهُمَا ^(٦) .

وقد غلط بعضُ الناسِ ههنا فقالوا : إذا صَلَّى إلى غير سُتْرَةٍ ، فلا يَمُرُّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ
 بِمَقْدَارِ رَمِيَةِ السَّهْمِ ^(٧) . وقيل : بِمَقْدَارِ رَمِيَةِ حَجَرٍ . وقيل : بِمَقْدَارِ رَمِيَةِ رَمَحٍ ^(٨) . وقيل :
 بِمَقْدَارِ الْمُطَاعِنَةِ . وقيل : بِمَقْدَارِ الْمُضَارِبَةِ بالسيف . وهذا كله خَطَأٌ ، أوقعهم فيه قوله :

(١) سيأتي في الموطأ (٣٦٨) .

(٢) في م : « أو » .

(٣) مسلم (٥٠٦) .

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٥٠١) من الموطأ .

(٥) أبو داود (٢٠١٦) ، والنسائي (٧٥٧) .

(٦) تقدم تخريجه ص ٨٦ .

(٧ - ٨) في د : « وقيل بمقدار رمية رمح » . وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة : « حجر » .

اختلافًا ، والآثارُ الثابتةُ دالةٌ عليها .

وفى هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أنَّ العملَ فى الصلاة جائزٌ ، والذى يجوزُ عندَ العلماءِ منه القليلُ ، نحو قتلِ البرغوثِ ، وحكِّ الجسدِ ^(١) ، وقتلِ العَقْرَبِ بما خَفَّ من الضَّرْبِ ، ما لم تكنِ المتابعةُ والطُّولُ ، والمشى إلى الفُرجِ ^(٢) إذا كان ذلك قريبًا ، ودرءِ المارِّ بينَ يَدَيِ المُصَلِّى . وهذا كله ما لم يَكْثُرْ ، فإنَّ كَثُرَ أَفْسَدَ ، وما عَلِمْتُ أَحَدًا من العلماءِ خالفَ هذه الجملةَ ، ولا عَلِمْتُ أَحَدًا منهم جعلَ بينَ القليلِ من العملِ الجائزِ فى الصلاة وبين الكثيرِ المفسدِ لها حدًّا لا يُتجاوزُ إلا ما تَعَارَفَ الناسُ . والآثارُ المرفوعةُ فى هذا البابِ والموقوفةُ كثيرةٌ ، وقد ذكرنا من قَتَلَ

« فإن أبى فليقاتله » . فحملوه على أنواع القتالِ ، ولم يفهموا أن القتالَ هى المدافعةُ لغةً ، كان بيدٍ أو بآلةٍ . نعم ، حتى قال بعضهم : وباللسانِ . وليس بصحيحٍ ؛ لما ثبت عن النبىِّ ﷺ أنه قال فى الصائمِ : « فإن امْرؤُ قَاتَلَهُ أو شَاتَمَهُ فليَقُلْ : إني صائمٌ » ^(٣) . ففرَّقَ بينهما . وحريمُ المُصَلِّى سواءٌ وَضَعَ بينَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ أو لم يَضَعْها ، بمقدارِ ما يَسْتَقِلُّ قائمًا وراكعًا وساجدًا ، لا يَسْتَحِقُّ مِنَ الأرضِ كُلِّهَا التى هى المسجدُ العامُّ ، ولا مِنَ المسجدِ الخاصِّ ، سواها ، وسائرُ ذلك لغيره ، ولا يُقَاتِلُ إلا مَنْ أدركَ بيده إذا مَدَّها ، وما وراءَ ذلك لا يُمَدُّ إليه يَدًا ولا يَمْسِسُ إليه قَدَمًا ، فإن فعلَ أَبْطَلَ صلاته ، فإن دافعه فَتَقَدَّ ومَسَّ ، فلا يقطعُ الصلاةَ كائناً ما كان . وبه قال عامةُ العلماءِ مِنَ الصحابةِ فَمَنْ دُونَهُمْ . وللهُ ذُرٌّ مالِكٍ ، فإنه ذكرَ الأحاديثَ التى تَمْنَعُ القَطْعَ ، وعِلِمُ أن هنالك أحاديثَ سواها ، فأدخَلَ عن عليِّ بنِ أبى طالبٍ أحدٍ

(١) فى م : « الحرب » .

(٢) فى م : « القوم » .

(٣) سيأتى فى الموطأ (٦٩٦) .

التمهيد الدَّمِ وَقَتْلِ الْقَمَلِ فِي الصَّلَاةِ فِي بَابِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^(١) .

ومن العملِ في الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَا يَجُوزُ مِنْهُ فِيهَا الْقَلِيلُ وَلَا الْكَثِيرُ ؛ وَهُوَ الْأَكْلُ ، وَالشَّرْبُ ، وَالْكَلَامُ عَمْدًا فِي غَيْرِ شَأْنِ الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا بَايَنَهَا وَخَالَفَهَا ؛ مِنْ اللَّهْوِ وَالْمَعَاصِي ، وَمَا لَمْ تَرُدِّ فِيهِ إِبَاحَةٌ ؛ قَلِيلٌ ذَلِكَ كُلُّهُ وَكَثِيرُهُ غَيْرُ جَائِزٍ شَيْءٌ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ .

القبس الخلفاء أَنَّهُ قَالَ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ^(٢) . وَإِذَا عَمِلَ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ كَانَ تَرْجِيحًا لَهُ .

الثاني : قَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ : يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ ، وَالْحِمَارُ ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ^(٣) .

الثالث : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : فِي نَفْسِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ^(٤) .

الرابع : يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ خَاصَّةً^(٥) .

الخامس : وَالْمَرْأَةُ الْخَائِضُ^(٥) .

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَهْلُ الْخِلَافِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مَالَكًا رَوَى عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ ابْنِهِ ، عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ . وَمَالِكٌ أَصَحُّ رَوَايَةً مِنْ سِوَاهُ ، وَسَالِمٌ ابْنُهُ أَقْعَدُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

(١) ينظر ما تقدم في ٥٠٤/٣ ، ٥٠٥ .

(٢) تقدم في الموطأ (٣٧٠) .

(٣) تقدم تخريجه ص ٨١ .

(٤) تقدم ص ٨٢ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٨٢ .

وقوله في الحديث : «فإن أئبى فليقتلته» . فالمقاتلة هنا المدافعة ، وأظنه كلاماً خرج على التغليظ ، ولكل شيء حد . وأجمعوا أنه لا يقتل به سيف ، ولا يُخاطبه ، ولا يبلغ منه مبلغاً تُفسد به صلاته ، فيكون فعله ذلك أضرب عليه من مرور المار بين يديه ، وما أظن أحداً يبلغ بنفسه إذا جهل أو نسي فمر بين يدي مصل ، إلى أكثر من الدفع ، وفي إجماعهم على ما ذكرنا ما يبين لك المراد من الحديث . وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز ، في أكثر ظني ، ضمن رجلاً دفع آخر^(١) بين يديه وهو يصلي ، فكسر أنفه - دية ما جنى على أنفه . وفي ذلك دليل على أنه لم

وأما الحائض ، فقد روى عن ابن عباس مُسْنَدًا إلى النبي ﷺ ، أنه قال : « يَقْطَعُ الصلاة » . فذكره حتى قال : « والحائض » . وهو حديث ضعيف . ذكره أبو داود^(٢) ، والدارقطني ، وضعفاه .

وأما سائر الأقوال فقد أسقطها حديث عائشة : لَيْسَ ما عَدَلْتُمونا بالكلاب . وأقواها رواية مسلم عن أبي ذر في قوله : « الكلب الأسود شيطان » . وقد قال في ذلك علماؤنا قولاً بديعاً ؛ إن معنى قوله : « يَقْطَعُ الصلاة » . يشغل عنها ويحول دون الإقبال عليها ، ولو أراد غير ذلك لقال : يُفْسِدُ الصلاة ، أو يُعْطِلُها . فأما المرأة فَتَقْطَعُ الصلاة بفثنتيها ، وأما الحمارُ فيَقْطَعُها ببلادته ونكوصه ، فإنه إذا زجر لم يتزجر ، وإذا دُفع لم يندفع ، وأما الكلب الأسود فبثقرة النفس منه ، فإن السواد مَكْرُوهٌ عند النفس ، فإذا رأت منه لمعةً بيضاء سكنت إليها ، فإنها خلقت من نور ؛ ولذلك تشتوحش من الظلام ومن الغيم ، وجعلت جهنم سوداء كالقار ؛ ولذلك جعل علامة العذاب اسوداد الوجوه ، وجعل علامة النجاة ابيضاض الوجوه .

(١) بعده في ص ٤ ، م : « من » .

(٢) أبو داود (٧٠٣) ، وقد تقدم ص ٨٤ ، ٨٥ .

يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتْلُغَ بِهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا تَوَلَّدَ عَنِ الْمُبَاحِ فَهُوَ مَعْفُوفٌ عَنْهُ . وَقَدْ كَانَ الثَّوْرِيُّ
يَدْفَعُ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى دَفْعًا غَنِيًّا . وَذَكَرَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ : يَمُرُّ الرَّجُلُ
يَتَبَخَّرُ بَيْنَ يَدَيْ وَأَنَا أَصَلِّي فَأُدْفَعُهُ ، وَيَمُرُّ الضَّعِيفُ فَلَا أَمْنَعُهُ . وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّكَ
عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ . وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ قَالَ :
إِذَا جَازَ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي فَلَا يَرُدُّهُ . قَالَ : وَكَذَلِكَ لَا يَرُدُّهُ وَهُوَ سَاجِدٌ . وَقَالَ
أَشْهَبُ : إِذَا مَرَّ قَدَامَهُ فَلْيَرُدَّهُ بِإِشَارَةٍ ، وَلَا يَمْشِي إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَشْيَهُ إِلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ مَرُورِهِ
بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِنْ مَشَى إِلَيْهِ وَرَدَّهُ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلَاتُهُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : إِنْ كَانَ مَشْيًا كَثِيرًا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ
أَنْ يَمْنَعَهُ وَيَدْرَأَهُ مَنْعًا لَا يَشْغَلُهُ ^(١) عَنْ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ غَلَبَتْهُ ^(٢) فَلْيَدْعُهُ يَبُوءُ بِإِثْمِهِ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي مُرُورِهِ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ عَلَى الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ
عَبْدِ الرَّزَاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا
أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ :
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ » ^(٣) .

وَإِذَا لَمْ يَقْطَعِ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، فَإِنَّمَا هُوَ تَغْلِيظٌ عَلَى الْمَارِّ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِيهِ مَا

(١) فِي ص ٤ ، م : « يَشْتَغَلُ بِهِ » .

(٢) فِي م : « أَبِي عَلَيْهِ » .

(٣) أَبُو دَاوُدَ (٧١٩) . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٣٦٨/١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٧٨/٢ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ بِهِ
وَسِيَّاتِي ص ٧٠١ .

جاء . والله أعلم .

وسند كُرِّ اختِلافُ الناسِ فيما يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وما لا يَقْطَعُها في موضِعِه من كتابنا هذا إن شاء الله . والصحيحُ عندنا أنَّ الصَّلَاةَ لا يَقْطَعُها شَيْءٌ مَّا يَكُرُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي بوجهِه من الوجوه ، ولو كان خنزيراً ، وإنَّما يَقْطَعُها ما يُفسدُها من الحديث وغيره مَّا جاءَتِ الشريعةُ به .

وأما الحديثُ بأنَّ الإمامَ سُتْرَةٌ لمن خَلَفَه ، فحدَّثني محمدُ بنُ إبراهيم^(١) ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ مُطَرِّفٍ ، قال : حدَّثنا سَعِيدُ بنُ عُثْمَانَ الأعنَاقِيُّ ، قال : حدَّثنا إِسْحَاقُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الأَيْلِيُّ ، قال : حدَّثنا سَفِيانُ بنُ عِينَةَ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ ، عن ابنِ عباسٍ قال : جِئْتُ أنا والفضلُ^(٢) ونحن^(٣) على أَتَانٍ ، ورسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بعرفة ، فمررنا ببعضِ الصَّفِّ ، فنزلنا عنها ، وتركناها تَزْتَعُجُ ، ودخلنا معه في الصَّفِّ ، فلم يقلْ لنا النبي ﷺ شيئاً^(٤) .

فهذا دليلٌ على أنَّ سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لمن خَلَفَه . وأوضحُ من هذا ما حدَّثناه خَلْفُ بنِ القاسمِ ، قال : حدَّثنا سَعِيدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ السَّكَنِ ، قال : حدَّثنا الحسينُ ابنُ إِسْمَاعِيلَ المَحَامِلِيُّ ، قال : حدَّثنا سَعِيدُ بنُ محمدٍ بنِ ثَوَابٍ^(٥) الحَضْرَمِيُّ ،

(١) بعده في س : « قال : حدَّثنا إبراهيم » . وينظر بغية الملتبس ص ٥٦ ، ٢٠٧ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أحمد ٣٧٩/٣ (١٨٩١) ، ومسلم (٢٥٦/٥٠٤) ، وأبو داود (٧١٥) ، وابن ماجه (٩٤٧) ، والنسائي (٧٥١) من طريق ابن عينة به .

(٤) في ص ٤ ، م : « تراب » ، وفي س : « أيوب » . والمثبت من الثقات ٨ / ٢٧٢٢ .

قال : حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَزِيدَ الْأَرْقَطُ ، قال : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ الْغَازِ ، عن نافع ،
عن ابن عمر قال : صَلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرُ أو العَصْرَ ، فجاءَتْ
بَهْمَةٌ ^(١) لَتَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فجعلَ يَدْرُؤُهَا ، حتَّى رَأَيْتُهُ أَلْصَقَ مَنْكِبَهُ ^(٢) بالجدارِ
فمَرَّتْ خَلْفَهُ ^(٣) .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلَمْ يَكْرَهُ أَنْ تَمُرَّ خَلْفَهُ .

وهذا الحديثُ مُخَوِّلٌ فِيهِ خَلَّادٌ هَذَا ، فَرَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ الْغَازِ ، عن عمرو
ابنِ شَعِيبٍ ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ ، عن النَّبِيِّ ﷺ . وبهذا الإسنادِ ذَكَرَهُ
أَبُو دَاوُدَ ^(٤) .

وقد حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال :
حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ
ابْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قالَا
جَمِيعًا : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عن هِشَامِ بْنِ الْغَازِ ، عن عمرو بنِ شَعِيبٍ ، عن
أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ قال : أَقْبَلْنَا معَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثَنِيَّةٍ أَذَاخِرَ ^(٥) ، فَحَضَرَتْهُ
الصَّلَاةُ ^(٦) إِلَى جِدَارٍ ، فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً ، وَنَحْنُ خَلْفَهُ ، فَجاءَتْ بِبَهْمَةٍ ^(٧) لَتَمُرَّ بَيْنَ

(١) فى س : « بهيمة » . والبهمة : ولد الضأن . اللسان (ب ه م) .

(٢) فى مصدر التخریج : « بطنه » .

(٣) أخرجه الطبرانی فى مسند الشاميين (١٥٣٩) من طريق سعيد بن محمد به .

(٤) أبو داود (٧٠٨) .

(٥) ثنية أذاخر : موضع قرب مكة ، بينها وبين المدينة . التاج (ذ خ ر) .

(٦) بعده فى مصدر التخریج : « يعنى فصلی » .

(٧) فى ص ٤ ، س : « بهيمة » .

يَدِيهِ ، فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا ^(١) حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهُ بِالْجِدَارِ وَمَرَّتْ مِنْ ورائِهِ ^(٢) .

التمهيد

وكان رسول الله ﷺ يُصَلِّي إلى سُتْرَةٍ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ جِدَارٌ نَصَبَ أَمَامَهُ شَيْئًا ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ ﷺ .

وَالسُّتْرَةُ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا . رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ . قَالَ : فَمَنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ . ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ ^(٣) وَجَمِيعُهُمْ .

وَرَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهَرِ وَالْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ^(٤) تَمُرُّ مِنْ ورائِهَا الْمَرْأَةُ وَالْحَمَارُ ^(٥) .

وَصَلَّى الظُّهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَجَرَةٍ . مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ أَيْضًا ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ^(٦) .

القيس

(١) فِي س ، م : « يَدْرِئُهَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٠٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٦٨/٢) مِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/١١)

(٦٨٥٢) ، وَالتَّيْمِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (١٥٤٠) مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ بِهِ .

(٣) الْبَخَارِيُّ (٤٩٤) .

(٤) الْعَنَزَةُ : عَصَا فِي قَدْرِ نِصْفِ الرَّمْحِ فِيهَا سَنَانٌ مِثْلُ سَنَانِ الرَّمْحِ . يَنْظُرُ اللِّسَانُ (ع ن ز) .

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠/٣١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨٧٤٣) ، وَابْنُ خَالٍ (٤٩٥ ، ٤٩٩) ، وَمُسْلِمٌ (٢٥٣/٥٠٣) ،

وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٨) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ .

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٢٣ ، ١١٦١) ، وَالتَّيْمِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (٨٢٣) مِنْ طَرِيقِ

شُعْبَةَ بِهِ .

التمهيد

وأخبرني عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمد بن كثير العبدي ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن سمالك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه طلحة بن عبيد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل^(١) ، فلا يضرك من وراءك^(٢)» .

وحدثني محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا العباس بن محمد الدوري ، قال : حدثنا عبد الله ابن يزيد المقرئ ، قال : حدثنا حيوة بن شريح ، عن أبي الأسود ، عن غروة ، عن عائشة ، قالت : سئل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن شتره المصلي ؟ فقال : «مثل مؤخرة الرحل^(٣)» .

وأمر رسول الله ﷺ بالدُّنُو من الشتر . رواه سهل بن أبي حنمة قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا صلى أحدكم إلى شتره فليدُن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته» . وهو حديثٌ مُختلفٌ في إسناده ، ولكنه حديثٌ حسنٌ . ذكره النسائي ، وأبو داود ، وغيرهما^(٤) .

القيس

(١) المؤخرة ، بضم الميم وكسر الحاء وهمزة ساكنة ، ويقال بفتح الحاء مع فتح الهمزة وتشديد الحاء ومع إسكان الهمزة وتخفيف الحاء ويقال : آخرة الرحل بهمزة ممدودة وكسر الحاء فهذه أربع لغات : وهي العود الذي في آخر الرحل . صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٦/٤ ، وينظر التاج (أ خ ر) .
(٢) أبو داود (٦٨٥) . وأخرجه أحمد ١٥/٣ (١٣٩٤) ، وابن خزيمة (٨٤٣) من طريق إسرائيل به .
(٣) النسائي (٧٤٥) ، وفي الكبرى (٨٢١) . وأخرجه مسلم (٢٤٤/٥٠٠) من طريق عبد الله بن يزيد به .

(٤) أبو داود (٦٩٥) ، والنسائي (٧٤٧) .

ومقدارُ الدُّنُو من الشُّترةِ موجودٌ في حديثِ مالكٍ^(١)، عن نافعٍ، عن ابنِ التمهيد
عمرَ، عن بلالٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حينَ صَلَّى في الكعبةِ جعلَ عُمودًا عن
يسارهَ، وعُمودَينِ عن يمينهَ، وثلاثةَ أعمدةٍ وراءهَ، وكان البيتُ يومئذٍ على ستَّةِ
أعمدةٍ، وجعلَ بينه وبينَ الجدارِ نحوَ ثلاثةِ أذرعٍ. هكذا رواه ابنُ القاسمِ وجماعةٌ
عن مالكٍ. وقد ذكرنا ذلك في بابِ نافعٍ. وإلى هذا ذهبَ الشافعيُّ، وأحمدُ.
وهو قولُ عطائٍ. قال عطائٌ: أقلُّ ما يَكْفِيكَ ثلاثةُ أذرعٍ^(٢). والشافعيُّ، وأحمدُ،
يَسْتَحِبُّانِ ثلاثةَ أذرعٍ ولا يُوجِبَانِ ذلكَ. ولم يَحُدِّ مالكٌ فيه حدًّا. وكان عبدُ اللهِ
ابنُ مَغْفَلٍ يجعلُ بينه وبينَ سترتهِ ستَّةَ أذرعٍ^(٣). وقال عكرمةٌ: إذا كان بينك وبينَ
الذي يَقْطَعُ الصلاةَ قَدْفَةٌ حَجَرٍ لم يَقْطَعْ الصلاةَ^(٤). وروى سهلُ بنُ سعيدٍ
السَّاعِدِيُّ قال: كان بينَ مقامِ النَّبيِّ ﷺ وبينَ القبلةِ ممرٌ عَنَزَ.

حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ، حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ، حدَّثنا أبو داودَ، قال:
حدَّثنا القَعْنَبِيُّ والنَّفِيلِيُّ، قالَا جميعًا: حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازمٍ، قال:
حدَّثني أبي، عن سهلِ بنِ سعيدٍ السَّاعِدِيِّ قال: كان بينَ مقامِ النَّبيِّ ﷺ وبينَ
القبلةِ ممرٌ عَنَزَ^(٥).

قال أبو عمر: حديثُ مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن بلالٍ، أنَّ

(١) سيأتي في الموطأ (٩١٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٣٠٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٣٠٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٣١٠).

(٥) أبو داود (٦٩٦). وأخرجه البخاري (٤٩٦)، ومسلم (٥٠٨) من طريق عبد العزيز به.

رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع . أصح من حديث سهل بن سعيد من جهة الإسناد ، وكلاهما حسن .

وأما استقبال الشجرة^(١) والصَّمْدُ إليها ، فلا تحديد في ذلك عند العلماء ، وحسب المصلي أن تكون شترته قبالة وجهه . وقد رَوينا عن المقداد بن الأسود قال : ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى غوي ، ولا عمود ، ولا شجرة ، إلا جعله على حاجبه الأيمن ، أو الأيسر ، ولا يضمُّد له صمداً . أخرجه أبو داود^(٢) .

فهذا ما جاء من الآثار التي عول^(٣) العلماء عليها ، ولا أعلم اختلافهم في العمل بها ، ولا أنكر أحد منهم شيئاً منها ، وإن كان بعضهم قد استحسن شيئاً ، واستحسن غيره ما يقرب منه ، وذلك كله بحمد الله سواء ، أو قريب من سواء إن شاء الله .

وأما صفة الشجرة ، وقدرها في ارتفاعها وغلظها ، فقد اختلف العلماء في ذلك ؛ قال مالك : أقل ما يُجزئ في الشجرة غلظ الرُمح ، وكذلك الشوطُ والعصا ، وارتفاعها قدر عظم الذراع ، هذا أقل ما يُجزئ عنده . وهو قول الشافعي في ذلك كله . وقال الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه : أقل الشجرة قدر مؤخرة الرجل ، ويكون ارتفاعها على ظهر الأرض ذراعاً . وهو قول عطاء . وقال

(١ - ١) في ص ٤ : « والدنو إليها » ، وفي م : « الصمد لها » . والصمد : القصد والتوجه . ينظر اللسان (ص م د) .

(٢) أبو داود (٦٩٣) .

(٣) في م : « اجتمع » .

قتادة: ذراع وشبر^(١). وقال الأوزاعي: قدر مؤخرة الرجل. ولم يحد ذراعاً، التمهيد ولا عظم ذراع، ولا غير ذلك. وقال: يجرى السهم، والسوط، والسيف. يعنى فى الغلط. واختلفوا فيما يعرض ولا ينصب، وفى الخط، فكل من ذكرنا قوله أنه لا يجرى عنده أقل من عظم الذراع، أو أقل من ذراع، لا يجرى الخط، ولا أن يعرض العصا والعود فى الأرض فيصل إلى إلهما، وهم مالك، والليث، وأبو حنيفة وأصحابه، كلهم يقول: الخط ليس بشيء، وهو باطل. ولا يجوز عند واحد منهم إلا ما ذكرنا. وهو قول إبراهيم النخعي^(٢). وقال أحمد بن حنبل، وأبو ثور: إذا لم يجعل تلقاء وجهه شيئاً، ولم يجذ عصاً ينصبها، فليخط خطأ. وكذلك قال الشافعي بالعراق. وقال الأوزاعي: إذا لم ينصب له عرضه بين يديه، وصلى إليه، فإن لم يجذ خطاً خطأ. وهو قول سعيد بن جبير^(٣). قال الأوزاعي: والسوط يعرضه أحب إلى من الخط. وقال الشافعي بمصر: لا يخط^(٤) بين يديه خطأ، إلا أن يكون ذلك فى حديث ثابت فيتنع.

قال أبو عمر: احتج من ذهب إلى الخط بما أخرناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا بشر بن المفضل، قال: حدثنا إسماعيل بن أمية، قال:

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٩٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٩٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٩٧).

(٤) بعده فى ص ٤، م: «الرجل».

حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حُرَيْثٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ حُرَيْثًا ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلْيَتَّصِبْ عَصَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا ، فَلْيُخْطُ خَطًّا ، وَلَا يَضْرِبْهُ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ » ^(١) .

وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح ، وإليه ذهبوا ، ورأيت أن علي بن المديني كان يُصَحِّحُ هذا الحديث ويحتج به ، وقال أبو جعفر الطحاوي إذ ذكر هذا الحديث : أبو عمرو بن محمد بن حريث هذا مجهول ، وجدّه أيضًا مجهول ، ليس لهما ذكر في غير هذا الحديث ، ولا يحتج بمثل هذا من الحديث .

واختلف القائلون بالخط في هيئة الخط ؛ فقالت منهم طائفة : يكون عرضًا . منهم الأوزاعي . وقالت طائفة : يكون طولًا كالعصا يُقيّمها . منهم عبد الله بن داود الخزيمي ^(٢) . وقالت طائفة : يكون كاللهال والمحراب . منهم أحمد بن حنبل .

(١) أبو داود (٦٨٩) - ومن طريقه البغوي (٥٤١) - وأخرجه البيهقي ٢٧٠/٢ من طريق مسدد به ، وأخرجه ابن خزيمة (٨١٢) من طريق بشر بن المفضل به ، وأخرجه أحمد ٣٥٤/١٢ (٧٣٩٢) ، وأبو داود (٦٩٠) ، وابن ماجه (٩٤٣) من طريق إسماعيل بن أمية به .
(٢) عبد الله بن داود بن عامر بن ربيع أبو عبد الرحمن . قال أبو حاتم : كان يميل إلى الرأي ، وكان صدوقا . توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين . سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٩ .

٣٦٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْمَوْطِ
عَبِيدِ اللَّهِ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَرْسَلَهُ إِلَى
أَبِي [٥٧] جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ
الْمُصَلِّي ، فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ
الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » .
قَالَ أَبُو النَّضْرِ : لَا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، أَوْ شَهْرًا ، أَوْ سَنَةً .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ^(١) مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ زَيْدَ

التمهيد

.....

(١) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « وَاسْمُهُ سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرِ التَّيْمِيِّ ، تَيْمٌ قُرَيْشِي ،
وَكَانَ كَاتِبًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ
التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ ، وَقَدْ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، وَسَمِعَ مِنْهُ ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَالسَّائِبِ بْنِ
يَزِيدٍ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ،
قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ
عَبِيدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَرَأَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَثَرَ
سَجْدَةٍ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، فَلَمْ أَرْ هَلْهَنًا شَيْئًا . وَمَسَحَ عَبْدُ
اللَّهِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي النَّضْرِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عِيْنَةَ ، وَمُحَمَّدُ
ابْنُ إِسْحَاقَ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَنَسَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، فَقَالَ : سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ .
وَتَوَفَّى أَبُو النَّضْرِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ . وَقِيلَ : سَنَةُ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ . لِمَالِكٍ عَنْهُ فِي « الْمَوْطِ »
خَمْسَةُ عَشَرَ حَدِيثًا ؛ مِنْهَا تِسْعَةٌ مُتَّصِلَةٌ مُسْنَدَةٌ ، وَمِنْهَا حَدِيثُ ظَاهِرِهِ الْإِتِّصَالُ ، وَلَيْسَ بِمُتَّصِلٍ ،
وَسَائِرُهَا مُنْقَطِعَةٌ مَرْسَلَةٌ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : سَأَلْتُ أَبِي ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، فَقَالَ :
ثِقَةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ مَدَنِي ثِقَةٌ . وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ : سَمِعْتُ سَفْيَانَ بْنَ عِيْنَةَ عَنْ سَالِمِ أَبِي
النَّضْرِ ، فَقَالَ : ثِقَةٌ . وَكَانَ مَالِكٌ يَصِفُهُ بِالْفَضْلِ وَالْعَقْلِ وَالْعِبَادَةِ » . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٠ / ١٢٧ ،
وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٦ / ٦ .

ابن خالد الجُهني أرسله إلى أبي جُهيم^(١) يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المأز بين يدي المصلّي ، فقال أبو جُهيم : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم المأز بين يدي المصلّي ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه » . قال أبو النَّضر : لا أدري أربعين يوماً أو شهراً أو سنة^(٢) .

قال أبو عمر : أبو جُهيم هذا هو أبو جُهيم بن الحارث بن الصَّمّة الأنصاري ، وهو ابنُ أُختِ أبي بن كعب ، وقد قيل فيه : عبدُ الله بنُ جُهيم أبو جُهيم . وقد ذكرناه في « الصحابة »^(٣) بما يُغني عن ذكره ههنا ، ولم تختلف الرواة عن مالك في شيء من هذا الحديث .

وروى ابنُ عينة هذا الحديث مقلوباً عن أبي النَّضر ، عن بُسر بن سعيد^(٤) ؛ جعل في موضع زيد بن خالد أبا جُهيم ، وفي موضع أبي جُهيم زيد بن خالد ، والقول عندنا قولُ مالك ، وقد تابعه الثوري وغيره .

أخبرنا عبدُ الوارث بنُ سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بنُ أصبغ ، قال : حدَّثنا أحمد بنُ زهير ، قال : حدَّثنا أبي ، قال : حدَّثنا عبدُ الرحمن بنُ مهدي ، عن سفيان - يعني الثوري - عن سالم أبي النَّضر ، عن بُسر بن سعيد ، قال : أرسلني

(١) في ص ١٦ : « جهم » . وينظر تهذيب الكمال ٢٠٩/٣٣ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٥٧٢) ، ورواية أبي مصعب (٤٠٩) . وأخرجه أحمد ٨٣/٢٩ (١٧٥٤٠) ، والدارمي (١٤٥٧) ، والبخاري (٥١٠) ، ومسلم (٢٦١/٥٠٧) ، وأبو داود (٧٠١) ، والترمذي (٣٣٦) ، والنسائي (٧٥٥) من طريق مالك به .

(٣) الاستيعاب ٤/١٦٢٤ ، ١٦٢٥ .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٦٨٦ .

زيد بن خالد إلى أبي جهم أسأله ماذا سمع . فذكر مثل حديث مالك .
وأخبرنا قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خالد بن سعيد ، قال : حدثنا أحمد
ابن عمرو ، قال : حدثنا محمد بن سنجر ، قال : حدثنا قبيصة ، قال : حدثنا
سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، قال : أرسلني زيد بن خالد
الجهني إلى أبي جهم أسأله : ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول في الذي يمر
بين يدي المصلي ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لأن يقوم الرجل مقامه
خير له من أن يمر بين يدي المصلي » ^(١) .

ورواه وكيع ، عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن
عبد الله بن جهم ، قال : قال لي النبي ﷺ . فذكره . هكذا قال : عبد الله بن
جهم .

ذكره أبو بكر بن أبي شيبة ^(٢) ، عن وكيع . وهو وهم من وكيع ، والصحيح
في ذلك رواية مالك ومن تابعه .

وذكر ابن أبي شيبة أيضًا ، عن وكيع ، عن عبيد ^(٣) الله بن عبد الرحمن بن
مؤهب ، عن عمه ^(٤) ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم

- (١) أخرجه أبو عوانة (١٣٩٣) من طريق قبيصة به ، وأخرجه عبد الرزاق (٢٣٢٢) ، والطحاوي في
شرح المشكل (٨٦) من طريق الثوري به .
(٢) ابن أبي شيبة ٢٨٢/١ ، وفي مسنده (٥٧٤) .
(٣) في النسخ : « عبد » . والمثبت من مصدر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ٨٤/١٩ .
(٤) في ص ٢٧ : « عمر » . وينظر تهذيب الكمال ٧٩/١٩ .

أحدكم ما له في أن يمرَّ بين يدي المصلِّي معترضًا ، كان لأن يقف مائة عام خير له
التمهيد من الخطوة التي خطًا»^(١) .

وأما حديث ابن عُيينة ، فرواه الحميدى^(٢) وغيره عنه بمعنى واحد مقلوبًا كما
وصفنا ، وزاد عنه^(٣) : أو ساعة .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا
أحمد بن زهير بن حرب ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا سفيان ، عن سالم أبي
النضر ، عن بُسر^(٤) بن سعيد ، قال : أرسلني أبو جهم إلى زيد بن خالد أسأله^(٥)
ما سمع من النبي ﷺ في الذي يمرُّ بين يدي المصلِّي ؟ فقال : « لأن^(٦) يقوم أربعين
خير من أن يمرَّ بين يديه » . لا أدري سنة^(٧) ، أو شهرًا^(٧) ، أو يومًا ، أو ساعة^(٨) .
قال أحمد بن زهير : سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث ، فقال : خطأ ،
إنما هو زيد إلى أبي جهم كما روى مالك .

(١) أخرجه ابن ماجه (٩٤٦) عن ابن أبي شيبة به .

(٢) الحميدى (٨١٧) .

(٣) في ص ١٦ : « فيه » .

(٤) في م : « بشر » .

(٥) ليس في النسخ . والمثبت من مصادر التخریج .

(٦) في ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « أن » .

(٧ - ٧) سقط من : م .

(٨) أخرجه أحمد ٢٨٦/٢٨ (١٧٠٥١) ، والدارمي (١٤٥٦) ، والطحاوي في شرح المشكل (٨٤)
من طريق سفيان بن عيينة به .

قال أبو عمر: لا خلاف بين العلماء في كراهية المرور بين يدي المصلّي لكلّ أحد، ويكرهون للمصلّي أيضًا أن يدع أحدًا يمرّ بين يديه، وعليه عندهم أن يدفعه جهده، ما لم يخرج إلى حدّ من العمل يُفسد به على نفسه صلاته. وقد مضى القول في درء المصلّي من يمرّ بين يديه، والحكم في ذلك مبسوطاً في باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب^(١)، والإثم على المارّ بين يدي المصلّي فوق الإثم على الذي يدعه يمرّ بين يديه، وكلاهما عاصٍ إذا كان بالنهي عالماً، والمارّ أشدّ إثماً إذا تعمّد ذلك، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً، ومع هذا فإنه لا يقطع صلاة من مرّ بين يديه على ما قد قدّمنا ذكره في باب زيد بن أسلم، والحمد لله.

حدّثنا خلف بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن مطرّف، قال: حدّثنا محمد ابن عمر بن لبابة وأيوب بن سليمان، قالوا: حدّثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدّثنا عبد الله بن يزيد المقرئ^(٢)، حدّثنا موسى بن أيوب^(٣) الغافقي، حدّثني أبو عمران الغافقي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصي يقول: لأن يكون الرجل رماذاً يُذرّى، خير له^(٤) من أن يمرّ بين يدي رجل يصلي متعمّداً^(٥).

قال أبو عمر: قال بعض أهل العلم: إن من صلى إلى غير سُترَةٍ لم يحرم على

(١) تقدم ص ٦٧٣ - ٦٧٥ وما بعدها.

(٢) في ص ١٦، ص ٢٧: «المقبري». وينظر تهذيب الكمال ١٦/ ٣٢٠.

(٣ - ٣) في النسخ: «أيوب بن موسى». والمثبت من مصدر التخرّيج، وينظر تهذيب الكمال ٣١/ ٢٩، ٣٢.

(٤) ليس في: الأصل، ص ٢٧.

(٥) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٣٥٤/ ١ من طريق عبد الله بن يزيد به.

٣٦٥ - وحدثنى يحيى ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء
ابن يسار ، أن كعب الأحمري قال : لو يعلم المارء بين يدي المصلئ ماذا
عليه ، لكان أن يفسف به خيرأ له من أن يمر بين يديه .

التمهيد

أحد المروء بين يديه ، ولا يجوز له أن يدفع من مري بين يديه إذا صلى إلى غير ستره .
قال : وإنما المعنى فى هذا الباب لمن صلى إلى ستره . وغيره يقول : السترة وغير
الستره فى هذا الباب سواء .

الاستدكار

وأما قول كعب الأحمري : لو يعلم المارء بين يدي المصلئ ماذا عليه ، لكان أن
يفسف به خيرأ له من أن يمر بين يديه . رواه مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء
ابن يسار ، عن كعب^(١) ، فهو فى معنى حديث أبى النضر ، عن بسر بن سعيد ،
عن أبى مجهم . والمعنى فيه تعظيم الإثم ، والله أعلم بما كره^(٢) من ذلك ، فإنه لا
يقطع الصلاة شئ يمر بين يدي المصلئ ، كما ثبت عنه عليه السلام . والدليل على أنه لا
يقطع صلاة المصلئ مروء من مري بين يديه مع ما ذكرناه قبل - حديث وكيع ، عن
أسامة ابن زيد ، عن محمد بن قيس ، عن أمه ، عن أم سلمة ، قالت : كان النبئ
عليه السلام يصلى ، فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبى سلمة ، فقال بيده فرجع ،
فمرت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده هكذا فمضت ، فلما صلى رسول الله

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٧٤) ، وبرواية أبى مصعب (٤١٠) . وأخرجه عبد الرزاق
(٢٣٢٣) ، وأبو نعيم فى الحلية ٢٢/٦ من طريق مالك به .
(٢) فى الأصل ، م : « ذكره » .

٣٦٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَكْرَهُهُ ^{الموطأ} أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ النِّسَاءِ وَهْنِ يُصَلُّينَ .

٣٦٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ لَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدٍ ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ^(١) .

عَنْ النَّبِيِّ قَالَ : « هُنَّ أَغْلَبُ » ^(٢) . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُعِدْ صَلَاتَهُ ؟ وَهَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ : ^{الاستذكار} الْمَرْأَةُ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْحُجَّةَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ الْمَرْفُوعَةِ عَنْ عَائِشَةَ فِي مَوْضِعِهِ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ النِّسَاءِ وَهْنِ يُصَلُّينَ ^(٣) .

وَفَائِدَتُهُ كِرَاهَةُ ابْنِ عَمَرَ لِلْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَيْثُ تَنَالَهُ يَدُهُ ؛ لِأَنَّ صَفُوفَ النِّسَاءِ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَفُوفِ الرِّجَالِ شَيْءٌ مِنَ الْبَعِيدِ . وَلَا يَحْتَمِلُ عِنْدِي مَا ظَنَّهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كِرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ صَفُوفِ النِّسَاءِ وَهْنِ خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا فِي سِتْرَةِ الْإِمَامِ أَنَّهَا سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُصَلِّيَّ بِالِدُنُوِّ مِنْ سِتْرَتِهِ ، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي « التَّمْهِيدِ » ^(٤) .

القبس

-
- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٢) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٣٢٦) من طريق مالك به .
 (٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٣/١ ، وأحمد ١٤٣/٤٤ (٢٦٥٢٣) ، وابن ماجه (٩٤٨) ، والطبراني ٣٦٢/٢٣ (٨٥١) من طريق وكيع به .
 (٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١١) .
 (٤) تقدم تخريجه ص ٦٧٨ .

الرخصة في المرور بين يدي المصلّي

٣٦٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عبيدِ اللَّهِ ابْنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ ^(١) ،

التمهيد

القبس

(١) قال أبو عمر : « قد ذكرنا نسب عبيد الله هذا عند ذكر نسب جدّه عتبة بن مسعود ، في كتابنا في « الصحابة » . فأغنى عن ذكره ههنا . وعبيد الله هذا يكنى أبا عبد الله . كان أحد الفقهاء العشرة ، ثم السبعة الذين عليهم كانت الفتوى تدور بالمدينة ، وكان عالماً فاضلاً ، مقدّماً في الفقه ، شاعراً محسناً ، لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا فيما علمت فقية أشعر منه ، ولا شاعر أفقه منه ولا في الذين لا علم لهم غير الشعر وصناعته من يقدّم عليه فيه ، وللزبير بن بكار القاضي في أشعاره كتاب مفردٌ ، حدّثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدّثنا قاسم بن أصبغ ، حدّثنا أحمد بن زهير . حدّثنا الزبير بن بكار ، حدّثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن شهاب ، قال : سمعت من العلم شيئاً كثيراً حتى ظننت أنّي قد اكتفيت ، فلما لقيت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، فإذا ليس في يدي من العلم شيء . أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدّثنا إسماعيل بن محمد الصّفّار وأحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ، قالوا : حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدّثني أبي قال : حدّثنا يونس بن محمد ، قال : حدّثنا حمّاد بن زيد ، عن معمر ، عن الزّهرى ، قال : كان عبيد الله بن عبد الله يلفظ بابن عباس فكان يعزّه عزّاً . حدّثنا أحمد بن محمد ، حدّثنا أحمد بن الفضل ، حدّثنا محمد ابن جرير ، حدّثنا محمد بن حميد ، حدّثنا جرير ، عن مغيرة ، قال : كان عبيد الله بن عبد الله من أعلم الناس . قال مغيرة : وقال عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة : لو كان عبيد الله حيّاً ، لهان على ما أنا فيه . وحدّثنا عبد الوارث ، حدّثنا قاسم ، حدّثنا أحمد بن أبي خيثمة ، حدّثنا أحمد بن حنبل ، حدّثنا عبد الرزّاق ، عن معمر ، قال : سمعت الزّهرى يقول : أدركت أربعة بحور ، عبيد الله بن عبد الله أحدهم . وذكر الحسن بن عليّ الحلواني ، في كتاب « المعرفة » له : حدّثنا عبد الرزّاق ، عن معمر ، عن الزّهرى ، قال : كان عبيد الله بن عبد الله قد تفرّس في عمر بن عبد العزيز ، فكان يحذّثه الحديث ويقول له : أنا أحذّثك لعلّ الله ينفعك به يوماً . فلما ولي عمر الخلافة ، كان يقول : وددت أنّ لى مجلساً من عبيد الله بديّة . قال : وحدّثنا عليّ بن المدينيّ ، حدّثنا سفيان ، حدّثنا عليّ بن زيد ابن جدعان ، أنّه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : ما أصبت من عبيد الله مثل ما أصبت من جميع =

راكبا على أتانٍ ، وأنا يومئذٍ قد ناهزت الاحتلامَ ، ورسولُ الله ﷺ الموطأ

عن عبد الله بن عباسٍ ، أنه قال : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ التمهيد

القبس

= الناس ، فليت لى اليوم مجلسا منه بدية . قال : وحدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، قال : ما سمعت بحديث قط فأنشاء أن أعيه إلّا وعيته . قال : وحدثنا عبد الله بن صالح ، عن يعقوب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبيد الله مثله . وزاد : قال يعقوب : وقال عمر بن عبد العزيز : لو كان عبيد الله حيّا ، ما صدرت إلّا عن رأيه ، ولوددت أنّ علىّ يوم من عبيد الله غرما . قال ذلك في خلافته . قال : وحدثنا أحمد ابن صالح ، قال : حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : صحبت عبيد الله بن عبد الله ، فما رأيت أعرب حديثا منه . حدثنا عبد الوارث . حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا الزبير بن بكار ، وإبراهيم بن حمزة الزبيرى ، عن ابن عيينة ، قال : قيل لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة : تقول الشعر وأنت فقيه ؟ قال : هل يستطيع الذى به الصدر إلّا أن ينفث ! حدثني أحمد بن محمد وعبد الرحمن بن يحيى ، قالا : حدثنا أحمد بن سعيد ، حدثنا أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي ، حدثنا أبو عبد الرحمن القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد ، حدثنا أحمد بن سعيد الفهرى ، حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامى ، حدثنا إسماعيل بن يعقوب التميمي ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : قدمت امرأة من هذيل من ناحية مكة المدينة ، وكانت جميلة ، فخطبها جماعة من أشراف أهل المدينة ، فأبت أن تتزوج وكان معها بنى لها ، فبلغ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة امتناعها ، فعرض للقوم ، فقال :

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| أحبك حبّا لا يحبك مثله | قريب ولا فى العاشقين بعيد |
| أحبك حبّا لو شعرت ببعضه | لجدت ولم يصعب عليك شديد |
| وحبك يا أم الصبى مدلهى | شهيدى أبر بكر فنعم شهيد |
| ويعلم ما أخفى سليمان علمه | وخارجة يبدى بنا ويعيد |
| متى تسألنى عما أقول فتخبرى | فللحب عندى طارق وتليد |

وحدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا الزبير بن بكار ، حدثنا سليمان بن داود الخزومى ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن يعقوب التميمي ، عن عبد الرحمن بن =

يُصَلِّيَ لِلنَّاسِ بِمَنَى ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، فَتَزَلْتُ ، فَأَرْسَلْتُ

الْاِخْتِلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ بِمَنَى ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ

= أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : قدمت امرأة المدينة من ناحية مكة ، وكانت من هذيل ، وكانت جميلة ، فرغب الناس فيها فخطبوها ، وكادت تذهب بعقول أكثرهم ، فقال عبيد الله بن عبد الله فيها :

أَحْبَبْتُكَ حَبًّا - فذكر الأبيات سواء إلى آخرها . وزاد : فقال سعيد بن المسيب : أما - والله - لقد أمنت أن تسألنا ، وما رجوت إن سألنا أن نشهد لك بزور . قال أبو عمر : يريد أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وهؤلاء الستة هم فقهاء وقته بالمدينة ، وهو سابعهم . وذكر محمد بن خلف المعروف بوكيع ، صاحب التاريخ والأخبار ، قال : حدثنا علي ابن حرب الموصلي ، حدثنا إسماعيل بن ريان الطائي ، قال : سمعت ابن إدريس يقول : كان عراك ابن مالك ، وأبو بكر بن حزم ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، يتجالسون بالمدينة زمانًا ، ثم إن ابن حزم صار إلى الإمارة - بعده في الأغاني وولي عراك القضاء - فمرًا بعبيد الله - ولم يسلمًا ، ولم يقفا به ، وكان ضريخًا ، فأخبر بذلك ، فأنشأ يقول :

| | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| ألا أبلغا عني عراك بن مالك | ولا تدعا أن تشنيا بأبي بكر |
| لقد جعلت تبدو شواكل منكما | كأنكما بي موقران من الصخر |
| فكيف تريدان ابن ستين حجة | على ما أتى وهو ابن عشرين أو عشر |
| فمسًا تراب الأرض منها خلقتما | وفيها المعاد والمصير إلى الحشر |
| ولا تعجبا أن تؤتيا وتكلما | فما خشى الأقوام شرا من الكبير |
| لقد علقت دلؤا كما دلو حول | من القوم لا وغل المراس ولا مزر |
| فطاوعتما بي غادرا ذا معاكة | لعمري لقد أورى وما مثله يورى |
| فلولا اتقاء الله من قيل فيكما | للمتكمما لوما أحرز من الجمر |

يقال : أورى عليه صدره بالحقد . وهي أبيات أكثر من هذه ، منهم من يجعلها كلها له في =

الصفِّ ، فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانُ تَرْتَعُ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ

القبس

= أبي بكر بن حزم ، وعراك بن مالك . ومنهم من يجعل منهما أربعة أبيات أو خمسة في عمر بن عبد العزيز ، وعبد الله بن عمرو بن عثمان ، كذلك ذكرها أبو زيد عمر بن شبة ، عن إبراهيم بن المنذر : وقال : إنما أدخلت معها لاتفاق القافية ، وإنما لرجل واحد .

وقال عمر بن شبة : حدثنا إبراهيم بن المنذر ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز ، عن أبيه ، عن ابن شهاب ، قال : أتيت عبيد الله بن عبد الله يوماً ، فوجدته ينفخ وهو مغتاظ ، فقلت : مالك ؟ فقال : جئت أميركم أنفاً - يعني عمر بن عبد العزيز - فسلمت عليه ، وعلى عبد الله بن عمرو بن عثمان ، فلم يرّداً عليّ ، فقلت :

| | |
|--------------------------------|---------------------------------|
| فمستأ تراب الأرض منها خلقتما | وفيهما المعاد والمصير إلى الحشر |
| ولا تأنفا أن تؤتيا فتكلّما | فما خشى الأقوام شراً من الكبير |
| فلو شئت أن ألقى عدوّاً وطاعناً | للاقيته أو قال عندى فى السرّ |
| فإن أنا لم أمر ولم أنه عنكما | ضحكت له حتى يلج ويستشرى |

قال : فقلت له : تقول الشعر في فضلك ونسكك ؟ فقال : إنّ المصدور إذا نفث برأ . قال أبو عمر : هكذا في خبر وكيع : أبو بكر بن حزم . وهو غلط - والله أعلم . وهذه القصّة لم تكن إلّا في إمارة عمر ، لا في خلافته ، وأبو بكر المذكور في هذه الأبيات في قوله : ولا تدع أن تثنيا بأبي بكر . هو أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة . وما ذكره أيضًا عمر بن شبة في خبره ، أنّ عبيد الله مرّ بعمر وعبد الله بن عمرو بن عثمان ، فسلم عليهما . فلم يرّداً عليه محال ألا يرّداً عليه . والصحيح في ذلك ما حدثناه عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا الزبير بن بكار ، حدثنا إسماعيل ابن أبي أويس ، حدثني بكار بن محمد بن جارس ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . أنّه جاء إلى عمر بن عبد العزيز يستأذن عليه في إمرته ، قال : وكان عمر يجعله إجلالاً شديداً ، فردّه الحاجب ، وكان عنده عبد الله بن عمرو بن عثمان مختلياً به ، قال : فانصرف عبيد الله غضبان ، وكان في صلاحه ربّما قال الأبيات ، فأخبر عمر بأبياته ، فبعث أبا بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، وعراك بن مالك يعذرانه عنده ، ويقولان : إنّ =

= عمر يقسم بالله ما علم بإتيانك، ولا برّة الحاجب إياك، فقال لعمر وصاحبه:
ألا أبلغا عتّى عراك بن مالك. ولا تدعا أن تُثنيا بأبى بكر

قال أحمد بن زهير: فأخبرنا إبراهيم بن عبد الله، قال: حدّثنا ابن إدريس، قال: أنشدني
القاسم بن معن، وابن أبي الزناد - لعبيد الله بن عبد الله يعاتب رجلين مرّا به:
ألا أبلغا عتّى عراك بن مالك. ولا تدعا أن تُثنيا بأبى بكر

فذكر الأبيات - كما تقدّم نسقًا، حرفًا بحرف، وزاد:
ولو شئت أدلى فيكما غير واحد علانية أو قال عندى فى السّر
فإن أنا لم أمر ولم أنه عنكما ضحكك له حتى يلج ويستشري

قال أبو عمر: أشعاره كثيرة جدًا فى غير ما معنى، منها فى الغزل بزوجه عثمة، أظنّ أكثره بعد
طلاقه إياها، ذكر إبراهيم بن المنذر، عن عبد الملك بن الماجشون، قال: أبيات عبيد الله بن عبد الله
التي أوّلها:

لعمرى لئن شطّبت بعثمة دارها لقد كدت من وشك الفراق أليح
أروح بهم ثم أغدو بمشله ويحسب أنّى فى الثياب صحيح

قالها فى زوجة كانت له تسمى عثمة، عتب عليها فى بعض الأمر فطلقها، وله فيها أشعار
كثيرة، منها قوله:

كتمت الهوى حتى أضرب بك الكتم

ذكر الزبير بن بكار، قال: حدّثني عبد الملك بن عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون، قال:
أنشدني خالى يوسف بن الماجشون لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة:

كتمت الهوى حتى أضرب بك الكتم ولاملك أقوام ولومهم ظلم
ونمّ عليك الكاشحون وقبلهم عليك الهوى قد نمّ لو ينفع التّم

وزادك إغراء بها طول هجرها قديمًا وأبلى لحم أعظمك الهم

فأصبحت كالهندي إذ مات حسرة على إثر هند أو كمن سقى السّم

ألا من لنفس لا تموت فينقضى عنها ولا تحيا حياة لها طعم =

الموطأ

التمهيد

القبس

= تجنّبت إتيان الحبيب تأثّعا
ألا إنّ هجران الحبيب هو الإثم
فدق هجرها قد كنت تزعم أنّه
رشاءٌ ألا يازاعماً كذب الزّعم
ومن أشعاره فى عثمة :

عفت أطلال عثمة بالغميم
فأضحت وهى موحشة الرسوم
وهى أبيات ذوات عدد .
وفيهما يقول أيضاً :

تغلغل حبّ عثمة فى فؤادى
فباديه مع الخافى يسير
تغلغل حيث لم يبلغ شراب
ولا حزنٌ ولم يبلغ سرور
أكاد إذا ذكرت العهد منها
أطير لو أنّ إنساناً يطير

وهى أبيات أيضاً ذوات عدد ، أنشدها ابن أبى الزناد وغيره ، وقيل له : تقول مثل هذا ؟ فقال :

فى اللدود راحة المفنود .

وهو القائل أيضاً فى قصّة جرت بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير ، وهى أبيات ،

منها :

وما الحقّ أن تهوى فتسعف فى الذى
هويت إذا ما كان ليس بأعدل
أبى الله والأحساب أن يحمل القذى
جفون عيون بالقذى لم توكل
ومن شعره أيضاً يخاطب عمر بن عبد العزيز :

أبن لى فكن مثلى أو ابتغ صاحباً
كمثلك إتنى مبتغ صاحباً مثلى
عزيزٌ إخائى ما ينال مودتى
من الناس إلّا مسلمٌ كامل العقل
وما يلبث الإخوان أن يتفرّقوا
إذا لم يؤلف روح شكل إلى شكل

وهى أبياتٌ كثيرةٌ ، ومن قوله أيضاً يخاطب ابن شهاب :

إذا شئت أن تلقى خليلاً مصافياً
لقيت وإخوان الثّقات قلبيل

=

ومن جيّد شعره أيضاً قوله :

عَلَى أَحَدٌ^(١) .

هكذا رَوَى هذا الحديث جماعةُ رُوَاةِ «المُوطَأ» فيما عَلِمْتُ ، وقال فيه الواقدي ، عن مالك : وذلك في حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وأنا قد رَاهَقْتُ الْاِخْتِلَامَ .

وقال فيه ابنُ عِينَةَ ، عن الزهري : فلم يَقُلْ لنا النبي ﷺ شيئاً .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، قال :

=أعاذل عاجل ما أشتهى أحب إلى من الرأث
سأنفق مالى فى حقه وأوتر نفسى على الوارث
وقال عبيد الله أيضاً :

إذا كان لى سرّ فحدّثته العدا وضاق به صدرى فللناس أعذر
هو السرّ ما استودعته وكتمته وليس بسرّ حين يفشو ويظهر

حَدَّثَنَا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ قال : حَدَّثَنَا أحمد بن زهير ، قال : حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس ، عن حمزة أبي عمارة ، قال : قال عمر بن عبد العزيز لعبيد الله بن عبد الله : مالك وللشعر؟ فقال : وهل يستطيع المصدور إلّا أن ينفث؟

حَدَّثَنَا عبد الوارث ، حَدَّثَنَا قاسم ، حَدَّثَنَا أحمد بن زهير ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول : مات عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، سنة اثنتين ومائة . ويقال : سنة تسع وتسعين . قال أبو عمر : وقد قيل : سنة ثمان وتسعين . قاله الواقدي . الأغاني ٩/ ١٣٩ ، وسير أعلام النبلاء ٧٤٥/٤ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٣) . وأخرجه أحمد ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ (٣١٨٤ ، ٣١٨٥) ، والبخارى (٧٦ ، ٤٩٣) ، ومسلم (٥٠٤/٢٥٤) ، وأبو داود (٧١٥) ، والنسائي فى الكبرى (٥٨٦٤) ، وابن خزيمة (٨٣٤) من طريق مالك به .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّغْفَرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ التَّمِيمِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: جِئْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ عَرَفَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَنَحْنُ عَلَى أَتَانٍ لَنَا، فَمَرَرْنَا بِيَعُضِ الصَّفِّ فَتَزَلْنَا عَنْهَا، وَتَرَكْنَاهَا تَزْتَعُ، فَلَمْ يَقُلْ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا^(١).

وفى هذا الحديث من الفقه أن المُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَ وَرَاءَ الْإِمَامِ لَا يَضُرُّ الْمُصَلِّيَ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ عَلَى الْمَارِّ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، مِنْ حُكْمِ الشُّرْةِ، وَحُكْمِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ. وَمَضَى هُنَاكَ مِنَ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ غِنًى وَكِفَايَةٌ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلْهَنًا^(٢).

وفى هذا الحديث دليلٌ واضحٌ على أَنَّ الْإِمَامَ شُرْةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، فَلَا حَرَجَ عَلَى مَنْ مَرَّ وَرَاءَهُ بَيْنَ أَيْدِي الصُّفُوفِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِمَارَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مُرُورُهُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَرَدُّوا بِهِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحِمَارَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ. وَانْفَصَلَ مِنْهُمْ مُخَالَفُهُمْ بِأَنَّ مُرُورَ الْأَتَانِ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ هَذِهِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا. وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا بَلْفَظٍ هُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ:

(١) أخرجه أحمد ٣/٣٧٩ (١٨٩١)، ومسلم (٢٥٦/٥٠٤)، وأبو داود (٧١٥)، والنسائي

(٧٥١) من طريق سفيان به.

(٢) تقدم ص ٦٧٤ - ٦٨٢.

٣٦٩ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَ يُمِرُّ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضِ الصَّفُوفِ وَالصَّلَاةُ قَائِمَةٌ .

قال يحيى : قال مالك : وأنا أرى ذلك واسعاً إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ،

التمهيد الحِمَارُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ .

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَيُّوبَ بْنِ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزَّيَّارِ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ ، أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَتَيْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ عَلَى أَتَانِ ، فَمَرَرْنَا بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ ^(١) .

وفيه إجازة شهادة من علم الشيء صغيراً وأداه كبيراً ، وهو أمر لا خلاف فيه ، وقياسه العبد يشهد في عبوديته على ما يؤدى الشهادة فيه بعد عتقه . وكذلك الكافر والفاسق إذا أداها كل واحد منهم في حال تجوز الشهادة فيه ، وهذا كله مجتمّع عليه عند العلماء ، إلا أنهم اختلفوا في هؤلاء لو شهدوا بها فزُدَتْ لأحوالهم الناقصة ، ثم شهدوا بها في حال تمام شروط الشهادة ، على ما قد أوضحناه في موضعه من هذا الكتاب .

الاستدكار

ثم أردفه بأنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يدي بعض الصفوف والصلاة قائمة ^(٢) .

القبس

(١) أخرجه البزار (٤٩٥١) . وابن خزيمة (٨٣٩) من طريق أبي عاصم به .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٤) . وأخرجه البيهقي في المعرفة (١٠٥٥) من طريق مالك به .

وبعد أن يُحرّم الإمام ، ولم يجد المرء مدخلاً إلى المسجد إلا بين الموطأ الصفوف .

٣٧٠ - وحَدَّثني يحيى ، عن مالك ، أنه بلغه أن عليّ بن أبي طالب قال : لا يقطعُ الصلاةُ شيءٌ مما يمرُّ بين يدي المصلّي .

٣٧١ - وحَدَّثني يحيى ، عن مالك ، عن ابنِ شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، أن عبد الله بن عمر كان يقولُ : لا يقطعُ الصلاةُ شيءٌ مما يمرُّ بين يدي المصلّي .

قال مالك : وأنا أرى ذلك واسعاً إذا أُقيمت الصلاةُ ، وبعد أن يُحرّم الإمام ، الاستدكار ولم يجد المرء مدخلاً إلى المسجد إلا بين الصفوف .

وأما حديثه أنه بلغه أن عليّ بن أبي طالب قال : لا يقطعُ الصلاةُ شيءٌ مما يمرُّ بين يدي المصلّي ^(١) .

فقد حَدَّثنا أحمدُ بنُ عبد الله بن محمد بن عليّ ، قال : حَدَّثني أبي ، قال : حَدَّثنا عبدُ الله بنُ يونس ، قال : حَدَّثنا بقيّ ، قال : حَدَّثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة ، قال : حَدَّثنا عبدة بنُ سليمانَ ووكيع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عليّ وعثمان ، قالوا : لا يقطعُ الصلاةُ شيءٌ ، وادْرءُوا عنكم ما استطعتم ^(٢) .

وأما حديثه عن ابنِ شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، أنه كان يقولُ : لا يقطعُ

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٦) .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ .

الاستذكار الصلاة شئ مما يُكْرَهُ بين يدي المصلّي^(١) .

فلا خلاف عن ابن عمر في ذلك . وقد رواه عنه نافع كما رواه سالم ، ورواه عبيد الله بن عمر وأيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر^(٢) .

وذكر أبو بكر^(٣) ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، أن ابن عمر قيل له : إن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة^(٤) يقول : يقطع الصلاة الحمار والكلب . قال : لا يقطع صلاة المسلم شئ .

وابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، قال : انصرف الإمام من العصر ، فقلت : أبادر مجلس عبيد بن عمير ، فمررت بين يدي ابن عمر وأنا لا أشعر ، فقال : سبحان الله ، سبحان الله . مرتين ، وجئني على ركبته ومد يده حتى ردني^(٥) .

قال أبو عمر : هذا في معنى حديث مالك في الباب قبل هذا عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان لا يُكْرَهُ بين يدي أحد وهو يصلي ، ولا يدع أحدا يمر بين يديه .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٧٥) ، ورواية أبي مصعب (٤١٧) . وأخرجه البيهقي ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ من طريق مالك به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ ، وابن المنذر (٢٤٧٣) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٦٣/١ من طريق عبيد الله بن عمر به .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ .

(٤) عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، التابعي الكبير ، قيل : إنه رأى النبي ﷺ ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بن كعب وسمع عمر بن الخطاب ، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه ، توفي بعد سنة سبعين ، وقيل : سنة ثمان وسبعين . غاية النهاية ٤٣٩/١ ، والإصابة ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٢٣٣٧) ، وابن أبي شيبة ٢٨٤/١ من طريق عمرو بن دينار به .

قال أبو بكر^(١) : وحَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ ، عن عبدِ الكريمِ ، قال : سألتُ سعيدَ بنَ الاستذكارِ المسيبِ ، فقال : لا يقطعُ الصلاةُ إلا الحدثُ .

وحَدَّثَنَا عَبْدَةُ بنُ سليمانَ ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبيه ، كان يقولُ : لا يقطعُ الصلاةُ شَيْءٌ إلا الكُفْرُ^(٢) .

حَدَّثَنَا سعيدُ بنُ نصيرٍ ، حَدَّثَنَا قاسمُ بنُ أصبَغٍ ، حَدَّثَنَا محمدُ بنُ وضاحٍ ، حَدَّثَنَا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ ، حَدَّثَنَا أبو أسامةَ ، عن المجالدِ ، عن أبي الودَّاعِ ، عن أبي سعيدٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لا يقطعُ الصلاةُ شَيْءٌ ، وأذَرُوا ما استطعْتُمْ فإنه شيطانٌ »^(٣) .

حَدَّثَنَا عبدُ الوارثِ ، قال : حَدَّثَنَا قاسمُ بنُ أصبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا بكرُ بنُ حمادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ ، قال : حَدَّثَنَا مجالدٌ ، قال : حَدَّثَنَا أبو الودَّاعِ ، قال : مرَّ شابٌّ من قريشٍ بينَ يَدَيَّ أبي سعيدٍ الخدرى وهو يصلي فدفعه ، ثم عاد فدفعه ، ثلاثَ مراتٍ ، فلما انصرف ، قال : إن الصلاةَ لا يقطعُها شَيْءٌ ، ولكن رسولُ اللهِ ﷺ قال : « أذَرُوا ما استطعْتُمْ فإنه شيطانٌ »^(٣) .

وهذا الحديثُ يفسرُ حديثَ أبي سعيدٍ الخدرى في أولِ البابِ الذى قبلَ هذا البابِ ، واللهُ الموفقُ للصوابِ ، وهو حسْبُنَا ونعم الوكيلُ .

(١) ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ ، وتقدم تخريجه ص ٦٧٤ .

(٣) أخرجه أبو داود (٧٢٠) ، والبيهقى ٢٧٨/٢ من طريق مسدد به .

سُتْرَةُ الْمُصَلِّي فِي السَّفَرِ

٣٧٢ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو
كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا صَلَّى .

٣٧٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ
يُصَلِّي فِي الصَّحَرَاءِ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ .

بَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي فِي السَّفَرِ

ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا
صَلَّى ^(١) .

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّحَرَاءِ إِلَى غَيْرِ
سُتْرَةٍ ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَمَا الْإِسْتِتَارُ بِالرَّاحِلَةِ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَحَسَبُ الْمُصَلِّيِّ وَمَا
يَسْتَتِرُهُ مَا يَزِيدُ عَلَى عَظْمِ الذَّرَاعِ . وَأَمَا الصَّلَاةُ فِي الصَّحَرَاءِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ ،
فَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَأْمَنُ فِيهِ الْمُصَلِّيُّ أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ ،

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٨) .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤١٩) .

فإن كان على غير ذلك فلا حرج على من فعله ؛ لأن الأصل في سُترة المصلّي استحباب الاستدكار وندب إلى اتباع السنة في ذلك ، وحسبك بما مضى ، فإنه لا يقطع صلاة المصلّي شيء مما يُكْرِ بين يديه ، وإنما يقطعها ما يُفسدُها من الحدث وشبهه .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن ابن عباس ، قال : صَلَّى رسولُ الله ﷺ في فضاء ليس بين يديه شيء^(١) .

وقال أبو بكر في « المصنف »^(٢) : حدثنا معن بن عيسى ، عن خالد بن أبي بكر ، قال : رأيت القاسم وسالماً يُصليان في السفر^(٣) إلى غير سُترة .

قال^(٢) : وحدثنا شريك ، عن جابر ، قال : رأيت أبا جعفر وعامراً يُصليان إلى غير أسطوانة .

قال^(٢) : وحدثنا وكيع ، عن مهدي بن ميمون ، قال : رأيت الحسن يصلي

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٨ / ١ . وأخرجه أحمد ٤٣١ / ٣ (١٩٦٥) ، وأبو يعلى (٢٦٠١) من طريق أبي معاوية به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٨ / ١ .

(٣) كذا في النسخ ، وفي المصنف : « الصحراء » .

مسح الحصباء في الصلاة

٣٧٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِيَّ ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو إِذَا أَهْوَى لِيَسْجُدَ مَسَحَ الْحَصْبَاءَ لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ مَسْحًا خَفِيفًا .

الاستدكار في الجبَّانةِ إلى غير سُتْرَةٍ .

قال ^(١) : وَحَدَّثَنَا ابْنُ عِينَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ : رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَنْفِيَّةِ يَصَلِّي فِي مَسْجِدِ مَنْى وَالنَّاسُ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَجَاءَ قَتْنٌ مِنْ أَهْلِهِ فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ .

باب مسح الحصباء في الصلاة

ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِيَّ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو إِذَا أَهْوَى لِيَسْجُدَ مَسَحَ الْحَصْبَاءَ لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ مَسْحًا خَفِيفًا ^(٢) .

قال أبو عمر : أَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍو فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مِنَ الْفَعْلِ الْخَفِيفِ الَّذِي لَا يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ وَكَذَلِكَ لَا يَمْسُحُ جَبْهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً أَيْضًا فِي آخِرِ صَلَاتِهِ . وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرَفٍ كَثِيرَةٍ ^(٣) .

وَرَوَى ابْنُ عِينَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ

القبس

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٩/١ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٣) ، ورواية أبي مصعب (٤٢٠) . وأخرجه ابن أبي شيبة

٤١٢/٢ ، والبيهقي ٢٨٥/٢ من طريق مالك به .

(٣) سيأتي تخريجها ص ٧٠٧ - ٧٠٩ .

رُكَّانَةً، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنَ أَبِي رِيْعَةَ يَقُولُ : مَرَّ بِى أَبُو ذَرٍّ وَأَنَا أَصَلُّى ، الاسْتِذْكَارُ فَقَالَ : إِنْ الْأَرْضَ لَا تُمَسَّحُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً^(١) .

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبَى هُرَيْرَةَ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا لِلْمَصَلَّى مَسْحَ الْحَصَى إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً^(٢) . قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : مَا أُحِبُّ أَنْ لِي حُمْرَ النَّعَمِ وَأَنْى مَسَحْتُ مَكَانَ جَبِينِى مِنَ الْحَصَى ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَنِى فَأَمْسَحَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً^(٣) . وَالتَّعْمُ الْإِبْلُ وَالْحُمْرُ مِنْهَا أَرْفَعُهَا .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ ، عَنْ شُرَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ : « وَاحِدَةً ، وَلَأنْ تُمَسِكَ عَنْهَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا سَوْدُ الْحَدَقَةِ »^(٤) .

وَأَمَّا مَسْحُ الْجَبْهَةِ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَلَا تُمَسِّحُ جَبْهَتَكَ ، وَلَا تَنْفُخَ ، وَلَا تُحَرِّكِ الْحَصَى^(٥) . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أَرْبَعٌ مِنَ الْجَفَاءِ ؛ أَنْ يَصَلَّى إِلَى غَيْرِ شُتْرَةٍ ، أَوْ يَمَسِّحَ جَبْهَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ ، أَوْ يَبُولَ قَائِمًا ، أَوْ يَسْمَعَ الْمُنَادَى ثُمَّ لَا يُجِيبُهُ^(٦) . وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الرَّابِعَةَ : أَوْ يَنْفُخَ فِي سَجُودِهِ . وَلَمْ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١٢/٢ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ بِهِ .

(٢) يَنْظُرُ مُصَنِّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٤١٢/١٢ ، ٤١٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١١/٢ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١١/٢ ، ٤١٢ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ بِهِ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٠/٢ .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦١/٢ .

الاستذكار يذكر فيها الصلاة إلى غير سُترة^(١) .

وكان سعيد بن جبير ، والشَّعْبِيُّ ، والحسن البصري ، يكرهون أن يمسخ الرجل جبهته قبل أن ينصرف ، ويقولون : هو من الجفاء^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا طلق بن عثام ابن طلق ، قال : حدثنا سعيد أبو عثمان الوراق ، عن أبي صالح ، قال : دخلت على أم سلمة ، فدخل عليها ابن أخ لها فصلَّى في بيتها ركعتين ، فلما سجد نفخ التراب ، فقالت له أم سلمة : يا ابن أخي ، لا تنفخ ؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول للغلام له يقال له : يسار . ونفخ : « تَرَبَّ وجهك لله تعالى »^(٣) .

وأخبرنا عبد الله ، قال : حدثنا أحمد ، قال : حدثنا عبد الله ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، قال : أخبرنا أبو حمزة ، عن أبي صالح ، عن أم سلمة ، أنها رأت نسيباً لها ينفخ إذا أراد أن يسجد ، فقالت له : لا تنفخ ؛ فإن رسولَ الله ﷺ قال للغلام لنا يقال له : رباع : « تَرَبَّ وجهك يا رباع »^(٤) .

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٦٠/٢ ، ٦١ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٦٠/٢ ، ٦١ .

(٣) أحمد ١٩٦/٤٤ (٢٦٥٧٢) .

(٤) أحمد ٣٢٤/٤٤ (٢٦٧٤٤) . وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٥٨٩) من طريق حماد بن سلمة به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٦٥/٢ ، والترمذي (٣٨١ ، ٣٨٢) من طريق أبي حمزة به .

٣٧٥ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه بلغه الموطأ
أن أبا ذر كان يقول : مسح الحصباء مسحاً واحدة ، وتركها خير من
حُمْرِ النَّعَم .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : بلغني أن أبا ذر كان يقول : مسح التمهيد
الحصباء مسحاً واحدة ، وتركها خير من حُمْرِ النَّعَم ^(١) .

قال أبو عمر : يُريدُ الحُمْرَ مِنَ الْإِبِلِ ، وليس عندهم في ألوانِ الإبلِ أحسنُ
من الأحمر ^(٢) . وقال أهل العربية : هي هلهنا حُمْرٌ بتسكين الميم لا غير .

وحديث أبي ذر في مسح الحصباء مرفوعٌ صحيحٌ محفوظٌ .

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد بن عبد المؤمن ، حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا
أبو داود ، حدثنا مُسَدَّدٌ ، حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي الأحوص ؛ شيخ
من أهل المدينة ، أنه سمع أبا ذر يرويه عن النبي ﷺ ، قال : « إذا قام أحدكم إلى
الصلاة فإنَّ الرحمة تُواجهه ، فلا يمسح الحصى ^(٣) » .

قال أبو داود : وحدثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : حدثنا هشام ، عن يحيى ،
عن أبي سلمة ، عن مُعَيْقِبٍ ، أنَّ النبي ﷺ قال : « لا تمسح الحصى - يعني

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٢١) .

(٢) في الأصل : « الحمر » .

(٣) في ف ، ر : « الحصباء » .

والحديث عند أبي داود (٩٤٥) . وأخرجه أحمد ٢٥٩/٣٥ (٢١٣٣٠) ، وابن ماجه (١٠٢٧) ،

والترمذى (٣٧٩) من طريق ابن عيينة به .

الأرض - وأنت تُصَلِّي ، وإن كنت لا بُدَّ فاعلًا فواحدة ؛ تسوية الحَصَى ^(١) .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم وعبد العزيز بن عبد الرحمن ، قالا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ معاوية ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قال : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ ابْنُ حُرَيْثٍ ، واللفظُ له ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي الأحوص ، عن أبي ذرٍّ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحَصَى ؛ فَإِنَّ الرِّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ » ^(٢) .

قال : وأخبرنا سُويْدُ بْنُ نصير ، عن عبد الله بن المبارك ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : حَدَّثَنِي أَبُو سلمة بن عبد الرحمن ، قال : حَدَّثَنِي معيقيب ، أن النبي ﷺ قال : « إن كنت فاعلاً فمرة » ^(٣) .

وذكر عبد الرزاق ^(٤) ، قال : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ومعمّر ، عن ابن شهاب ، أن أبا الأحوص حَدَّثَهُ ، أنه سمع أبا ذرٍّ يقول : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « إذا قام أحدكم في الصلاة فَإِنَّ الرِّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ ، فلا تمسحوا الحَصَى » . اللفظُ لابن جُرَيْجٍ .

(١) في ف هنا وفيما سيأتي : « الحصباء » .

والحديث عند أبي داود (٩٤٦) . وأخرجه أبو عوانة (١٨٩٦) ، والطبراني ٣٥١/٢٠ (٨٢٦) من طريق مسلم بن إبراهيم به ، وأحمد ٢٤/٢٦٨ ، (١٥٥٠٩) ، ومسلم (٥٤٦/٤٧ ، ٤٨) من طريق هشام به .

(٢) النسائي (١١٩٠) ، وفي الكبرى (٥٣٢ ، ١١١٤) .

(٣) النسائي (١١٩١) ، وفي الكبرى (٥٣٣ ، ١١١٥) . وأخرجه ابن ماجه (١٠٢٦) ، والترمذي

(٣٨٠) ، والطحاوي في شرح المشكل (١٤٣٠) ، وابن حبان (٢٢٧٥) من طريق الأوزاعي به .

(٤) عبد الرزاق (٢٣٩٩) .

ومعمّر، عن الزهرى، عن أبى الأحوص، عن أبى ذر، عن النبى ﷺ التمهيد
مثله^(١).

قال ابن جريج: فقلتُ لعطاء: أرايت^(٢) إن مسح الحصى؟ قال: لا يُعَدُّ،
ولا يسجُد^(٣).

قال أبو عمر: السنة فى الصلاة ألا يُعْمَلَ جوارحه فى غيرها، ومسح
الحصاة ليس من الصلاة، فلا ينبغى أن يُمسَحَ ولا يعبَثَ بشيء من جسده ولا
يأخذ شيئاً ولا يضعه، فإن فعل لم تنتقض بذلك صلاته، ولا سهو عليه. ورؤينا
عن أبى ذر من طرق، أنه كان يقول: رُخِّص فى مسح الحصى مرة واحدة،
وتزكها خير من مائة ناقة سوداء الحذقة^(٤).

وذكر عبد الرزاق^(٥)، عن الثورى، عن ابن أبى ليلى، عن عيسى، عن
عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن أبى ذر، قال: سألت النبى ﷺ عن كل شيء،
حتى سألت عن مسح الحصى، فقال: «واحدة أو دغ».

وعن معمر، عن أيوب، عن نافع قال: كان ابن عمر يُسَوِّى الحصى قبل أن
يُكَبِّرَ^(٦).

(١) عبد الرزاق (٢٣٩٨).

(٢) سقط من: م.

(٣) عبد الرزاق (٢٣٩٧).

(٤) تقدم تخريجه ص ٧٠٥ مرفوعاً.

(٥) عبد الرزاق (٢٤٠٣).

(٦) أخرجه ابن المنذر فى الأوسط (١٦٢١) من طريق عبد الرزاق به.

ومالك^(١)، عن عمه أبي شهيل بن مالك، عن أبيه، عن عثمان نحو ذلك.

ومن هذا المعنى مسح الجبهة والوجه من التراب في الصلاة، فكُلُّهم^(٢) أيضًا يكرِّهه، وهو عندهم مع ذلك خفيف، ويستحبُّون ألاَّ يمسح وجهه من التراب حتى يفرغ، فإن فعل قبل أن يفرغ فلا حرج، ولا يُجبرونه، وذلك والله أعلم لما في تعفير الوجه بالأرض لله في السجود من التذلل والخضوع^(٣)، فلهذا استحَبُّوا منه ما كان في هذا المعنى، ما لم يكن تشويهاً بالوجه وإسرافاً.

أخبرنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا داود بن عمرو^(٤) الضبي، حدثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن أبي بصرة^(٥)، عن أبي ذر، قال: إذا أُقيمت الصلاة فامشوا إليها على هيتيكم^(٦)، وصلُّوا ما أدرَكْتُم، فإذا سلَّم الإمام فاقضُوا ما بقي، ولا تمسحوا التراب عن الأرض إلا مرة^(٧)، ولأنَّ أصبَرَ عنها^(٨)

(١) الموطأ (٣٧٧).

(٢) في ف، ر ١: «وكلهم»، وفي ر: «وكله»، وفي م: «فكلها».

(٣) في م: «التضرع».

(٤) في ر ١: «عمر». وينظر تهذيب الكمال ٨/ ٤٢٥.

(٥) في النسخ: «نضرة». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٧/ ٢٢٣.

(٦) في ف، ر، ر ١: «هيتيكم». والهَيْئَةُ: السكون والرفق، يقال: امش على هيتك. أي: على رسلك. النهاية ٥/ ٢٩٠.

(٧) بعده في ف، ر، ر ١: «واحدة».

(٨) في الأصل، م: «عليها».

٣٧٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، [٥٨] عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ ، فَإِذَا جَاءُوهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ قَدْ اسْتَوَتْ كَثِيرٌ .

التمهيد

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مِائَةِ نَاقَةٍ سَوْدَاءٍ الْحَدَقَةُ ^(١) .

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَكَانُوا يُشَدُّونَ فِي الْمَسْحِ لِلْحَصَى لِمَوْضِعِ الْجَبِينِ مَا لَا يُشَدُّونَ فِي مَسْحِ الْوَجْهِ مِنَ التَّرَابِ ؟ قَالَ : أَجَلٌ ^(٢) . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ .

الاستذكار

بابُ تسوية الصفوف

ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ ، فَإِذَا أَخْبَرُوهُ أَنَّ قَدْ اسْتَوَتْ كَثِيرٌ ^(٣) .

القبس

(١) أَخْرَجَهُ الطَّيَالَسِيُّ (٤٧١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٥/٢) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ بِهِ مَخْتَصَرًا ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٤٠٢) بِتَمَامِهِ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٤١٤) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ بِهِ .

(٣) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٤٢٢) . وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٤٣٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١/٢) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

٣٧٧ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، فَقَامَتِ الصَّلَاةُ وَأَنَا أَكَلُهُ فِي أَنْ يَفْرِضَ لِي ، فَلَمْ أَزَلْ أَكَلُهُ وَهُوَ يُسَوِّي الْحَصْبَاءَ بِنَعْلَيْهِ ، حَتَّى جَاءَهُ رَجَالٌ قَدْ كَانَ وَكَّلَهُمْ بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الصَّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ ، فَقَالَ لِي : اسْتَوِيَ فِي الصَّفِّ . ثُمَّ كَبَّرَ .

الاستذكار وعن عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَثْمَانَ مَعْنَاهُ ^(١) .

وفى ذلك جوازُ الكلامِ بَيْنَ الإِقَامَةِ والإِحْرَامِ ، خِلافَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ . وَأَمَّا تَسْوِيَةُ الصَّفُوفِ فِي الصَّلَاةِ ، فَالْأَثَرُ فِيهَا مُتَوَاتِرَةٌ مِنْ طَرِيقِ شَتَّى صَحَاحٍ ، كُلُّهَا ثَابِتَةٌ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ ، وَعَمَلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بِذَلِكَ بَعْدَهُ . وَهَذَا مَا لَا خِلافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ . وَأَسَانِيدُ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ فِي كُتُبِ الْمُصَنِّفِينَ ، فَلَمْ أَرِ لَذِكْرِهَا وَجْهًا .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٨) ، وبرواية أبي مصعب (٤٢٣) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٤٠٨) ، والطحاوي في المشكل ٢٩٥/١٤ ، ٢٩٦ ، والبيهقي ٢٢،٢١/٢ من طريق مالك به .

وضع اليدين إحداهما على الأخرى فى الصلاة

٣٧٨ - حدثنى يحيى ، عن مالك ، عن عبد الكريم بن أبى المخارق

مالك ، عن عبد الكريم بن أبى المخارق البصرى^(١) ، أنه قال : من كلام التمهيد

القبس وضع اليدين على الصدر فى الصلاة ، والقنوت ، وصلاة الرجل وهو حاقن

(١) قال أبو عمر : « واسم أبى المخارق طارق ، وقيل قيس هو أبو أمية البصرى ، لقيه مالك بمكة فروى عنه ، له عنه فى الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسله ، متصل من غير روايته وتستند من وجوه صحاح وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث فى ضعفه ، إلا أن منهم من يقبله فى غير الأحكام خاصة ، ولا يحتج به على حال . ومن أجل من جرحه واطرحه أبو العالية وأيوب السختياني تكلم فيه مع ورعه ثم شعبة ، والقطان وأحمد بن حنبل وعلى بن المدينى ويحيى بن معين . روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعى . روى عنه الثورى ومالك وابن عيينة وسعيد بن أبى عروة وكان مؤدب كتاب ، وكان حسن السمعة غر مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه كما غر الشافعى من إبراهيم بن أبى يحيى حذقه ونباهته فروى عنه وهو أيضا مجتمع على تحريجه وضعفه ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق حكما فى « موطئه » وإنما ذكر فيه عنه ترغيبا وقضلا ، وكذلك الشافعى لم يحتج بأبى يحيى فى حكم أفرد به . حدثنى محمد بن إبراهيم بن سعيد قال حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن أيوب ابن حبيب قال حدثنا أحمد بن عمرو البزار قال حدثنا الحسين بن مهدى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر قال قلت لأيوب كيف لم تسمع من طاوس ؟ قال أتيتُه فإذا قد اكتنفه ثقيلان ليث بن أبى سليم وعبد الكريم بن أبى المخارق فتركتُه أخبرنا أحمد بن محمد قال حدثنا أحمد بن الفضل قال حدثنا محمد بن جرير قال حدثنا محمد بن إسحاق قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا هشام بن يوسف عن معمر قال قال لى أيوب عبد الكريم أبو أمية غير ثقة فلا تحمل عنه قال فما حملت عنه شيئا وحدثنا أحمد بن محمد قال حدثنا أحمد بن الفضل قال حدثنا محمد بن جرير قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عمرو الغزى قال حدثنا الحميدى قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال قلت لأيوب : يا أبا بكر ، مالك لم تكثر عن طاوس ؟ قال جئته لأجلس إليه فوجدته بين ثقيلين ؛ عبد الكريم أبى أمية وليث بن أبى سليم فرجعت وتركتُه . حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا عبد الرحمن بن يونس قال حدثنا سفيان بن عيينة قال أول من =

البصري، أنه قال: من كلام النبوة: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت. ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة؛ يضع اليمنى على اليسرى، وتعجيل الفطر، والاستيناء بالشحور.

النبوة: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت». ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة؛ يضع اليمنى على اليسرى، وتعجيل الفطر، والاستيناء بالشحور^(١).

قال أبو عمر: أما الحديث الأول من كلام النبوة؛ فحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد^(٢) بن محمد^(٣) بن بذر، قال: حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا محمد بن خازم، عن أبي

اختلف علماؤنا في ذلك على ثلاث روايات؛ تركها في كل صلاة؛ لأنها عمل

= جالست من الناس عبد الكريم أبو أمية جالسته وأنا ابن خمس عشرة سنة وتوفي في سنة ست وعشرين ومائة قال أحمد بن زهير وسئل يحيى بن معين عن عبد الكريم بن أبي المخارق فقال هو أبو أمية ليس بشيء وقال البخاري عن علي بن المديني، عن ابن عينة قال هلك سنة سبع وعشرين ومائة وذكر العقيلي قال حدثنا داود بن محمد حدثنا حجاج بن يوسف أخبرنا عبد الرزاق قال قال لي معمر ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط إلا عبد الكريم فإنه ذكره فقال رحمه الله كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة قال وأخبرنا أحمد بن علي حدثنا عبد الواحد بن غياث قال حدثنا أبو حاتم العطار عن حماد بن زيد قال سمعت عبد الكريم أبا أمية يقول الحسن ومحمد بن سيرين ضالان قال وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا سفيان قال كان أبو أمية يجيء يوم الجمعة فيتخطى ويقول رحم الله من لم يتأذ قال عبد الله سألت أبي عن عبد الكريم بن أبي المخارق فقال ضعيف. قال أبو عمر أما الأحاديث التي ذكر عنه مالك فصحاح مشهورة جاءت من طرق ثابتة ونحن نذكر من طرقها ههنا ما حضرنا ذكره بفضل الله وعونه لا شريك له.

تهذيب الكمال ٢٥٩/١٨.

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٢٤).

(٢ - ٣) ليس في: الأصل، ص ٢٧، م. وينظر بغية الملتبس ص ١٨١.

مالِكِ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ رَبِيعٍ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ أَمْرِ^(١) النَّبِيِّ الْأُولَى ؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاَصْنَعْ مَا شِئْتَ »^(٢) .

قال أبو عمر : هذا الحديث خطأ ، ويقولون : إِنْ الْخَطَأُ فِيهِ مِنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ . وَرِوَايَةُ مَنْصُورٍ عَنْهُمْ صَوَابٌ ؛ رَوَاهَا شُعْبَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشَرِيكٌ ، وَغَيْرُهُمْ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبِيعٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ . وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُمْ غَيْرُ هَذَا الْإِسْنَادِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِرَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَيْسَ لِرَبِيعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبَابَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْبَغَوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ وَشَرِيكٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبِيعٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى ؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاَصْنَعْ مَا شِئْتَ »^(٣) .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ

وَاعْتِمَادٌ يُسْتَعْنَى عَنْهُ . فِعْلُهَا فِي النَّافِلَةِ دُونَ الْفَرِيضَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْعَمَلَ دُونَ الْفَرِيضَةِ . فِعْلُهَا فِيهِمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهَا اسْتِكَانَةٌ وَخُضُوعٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . رَوَى

(١) فِي ص ١٦ : « كَلَامِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٩٠/٣٨ (٢٣٢٥٤) ، وَابْنُ مَرْجَانٍ (٢٨٣٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ بِهِ .

(٣) الْجَعْدِيَّاتِ (٨١٩) عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ شُعْبَةَ وَحْدَهُ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ٢٣٧/١٧ (٦٥٩) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ بِهِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : « بِن » . وَيَنْظُرُ تَارِيخُ بَغْدَادِ ٩٩/٨ .

الشَّيْبَعِيُّ الْحَلَبِيُّ بِدِمَشْقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ الْمُشْتَهَلِ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(١).

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَامِعٍ الْسَّكْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٢).

قَالَ أَبُو عَمَرَ: لَمْ يَزِدِ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

مُسْلِمٌ^(٣): «أَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ».

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٩٧)، والقطيعي في زياداته على المسند ٣٤/٣٧ (٢٢٣٤٥) من طريق القعنبي به.

(٢) بعده في الأصل، م: «وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال: حدثنا ابن جامع قال: حدثنا علي بن عبد العزيز فذكره».

والحديث أخرجه الطبراني ٢٣٥/١٧ (٦٥١) عن علي بن عبد العزيز به.

(٣) مسلم (٤٠١). وسيأتي في الموطأ (٣٧٩).

محمد بن عبد السلام، قال : حدثنا محمد بن بشار، وحدثنا عبد الوارث، التمهيد
قال : حدثنا قاسم، قال : حدثنا بكر بن حماد، قال : حدثنا مسدد، قال :
حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي بن جراح، عن أبي
مسعود، عن النبي ﷺ قال : « آخِرُ مَا تَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى ؛ إِذَا
لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » ^(١).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا
أحمد بن زهير، قال : حدثنا أحمد بن يونس، قال : حدثنا زهير، قال : حدثنا
منصور، عن ربعي بن جراح، قال : حدثنا أبو مسعود عقبة بن عمرو، قال : قال
رسول الله ﷺ : « إِنَّ مَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى ؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ
فافْعَلْ مَا شِئْتَ » ^(٢).

حدثنا سعيد بن نصر، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال : حدثنا ابن
وضاح، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال : حدثنا شريك بن عبد الله، عن
منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « آخِرُ مَا كَانَ
مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فافْعَلْ مَا شِئْتَ » ^(٣).

قال أبو عمر : هذا الحديث وإن كان ورد بلفظ الأمر، فإنه وما كان مثله في

- (١) أخرجه أحمد ٣٣/٣٧ (٢٢٣٤٥) عن يحيى بن سعيد به، وأخرجه أحمد ٣٢٥/٢٨ (١٧٠٩٨)،
والطحاوي في شرح المشكل (١٥٣٣)، والطبراني ٢٣٦/١٧ (٦٥٢) من طريق الثوري به.
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨٣، ٦١٢٠) عن أحمد بن يونس به، وأخرجه الطبراني ٢٣٦/١٧
(٦٥٥) من طريق زهير به.
(٣) ابن أبي شيبة ٣٣٦/٨، ومن طريقه الطبراني ٢٣٧/١٧ (٦٥٧).

معنى الخبر ، بأن من لم يكن له حياة يخرجُزه عن محارم الله ، فسواء عليه فعلُ الصغائر وارتكاب الكبائر ، وفيه معنى التحذير والوعيد على قلة الحياة . ومن هذا المعنى حديث المغيرة بن شعبة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « من باع الخمر فليشقص الخنازير »^(١) . فليس هذا على إباحة شقص الخنازير ، ولكنه تقرير وإخبار وتوبيخ ، يقول : من استحل بيع الخمر وقد نهاه الله عن بيعها ، فمن شأنه ، ومن نظير أفعاله ، ألا يزعم أن بيع الخمر عن شقص الخنازير . ومن هذا الباب قول عمر : من وجد سعة ، واستطاع سبيلاً إلى الحج ، ولم يحج ، فليمت يهودياً أو نصرانياً^(٢) . ومن ذلك قول أبي هريرة : من وجد سعة ولم يضح^(٣) فلا يقرب مصلاناً^(٤) . ومن معنى حديث هذا الباب أخذ القائل قوله^(٥) :

إذا لم تحش عاقبة الليالي ولم تستحي فاصنع ما تشاء
فلا والله ما في العيش خَيْرٌ ولا الدنيا إذا ذهب الحياء
وقال أبو دلف العجلي^(٦) :

إذا لم تصن عِزّاً ولم تحش خالقاً وتستحي مخلوقاً فما شئت فاصنع

(١) تقدم تخريجه في ٣٣٩/٢ ، ٣٤٠ .

(٢) أخرجه البيهقي ٢٦٠/٩ .

(٣) في م : « يحج » .

(٤) أخرجه البيهقي ٢٦٠/٩ .

(٥) هو أبو تمام ، والبيتان في ديوانه ٢٩٧/٤ .

(٦) روضة العقلاء ٥٩/١ ، وبهجة المجالس ٥٩١/١ .

وقد قيل : إِنَّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ : أَفْعَلُ مَا شِئْتَ مَّا لَا تَسْتَحْيِي مِنْ فِعْلِهِ . التمهيد
أى : مَا حَلَّ لَكَ ، وَأُبَيِّحُ فِعْلُهُ ، فَلَا تَسْتَحْيِي مِنْهُ ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ ^(١) تَفْعَلَهُ ، إِذْ لَا
تَسْتَحْيِي مِنْ فِعْلِهِ . وَهَذَا تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ،
وَالْمَشْهُورُ مَخْرُجُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ وَالْفُصَحَاءِ .

وَأَمَّا وَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ ؛ ففِيهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ أَيْضًا عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَنْحٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابن زكريّا النّيسابوريّ بمصر ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابن عبد الملك القرشيّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
إبراهيم ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ :
أخبرنا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ زَائِدَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا
عاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ
الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ ^(٢) .

حَدَّثَنَا يَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ

(١) فِي ص ١٦ ، ص ٢٧ : « أَلَا » .

(٢) النسائي (١٢٦٧) ، وَفِي الْكِبَرِ (٩٦٣) . وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٢٦) ، (٩٥٧) ، وَالتَّسَائِي
(١٢٦٤) ، وَابن ماجه (٨١٠) ، (٨٦٧) مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ رَفَعِ
الْيَدَيْنِ (٦٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٦٠/٣١ (١٨٨٧٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٧) مِنْ
طَرِيقِ زَائِدَةَ بِهِ .

أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزْزِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جُحَادَةَ - قال : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، قال : كُنْتُ غُلَامًا لَا أَعْقِلُ صَلَاةَ أَبِي ، فَحَدَّثَنِي وَائِلُ بْنُ عُلْقَمَةَ ، عَنْ أَبِي وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ التَّحَفَ ، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي ثَوْبِهِ ، فَأَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ ^(١) .

هكذا قال في إسناده هذا الحديث : وَائِلُ بْنُ عُلْقَمَةَ . وَإِنَّمَا أَعْرَفُ عُلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسَدٍ ، قال : حَدَّثَنَا حَفْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرِ الْمَزُوزِيُّ ، قال : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْمِيرِ الْعَنْبَرِيِّ وَقيس ، قالا : حَدَّثَنَا عُلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ قَبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ^(٢) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التُّرْمِذِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُوسَى

(١) تقدم تخريجه في ١٥٦/٤ .

(٢) النسائي (٨٨٦) ، وفي الكبرى (٩٦١) - ومن طريقه الدارقطني ٢٨٦/١ . وأخرجه أحمد ١٤٠/٣١ (١٨٨٤٦) ، والدارقطني ٢٨٦/١ من طريق موسى بن عمير وحده به .

ابن عُمَيْرِ الْعَبْرِيُّ ، قال : حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ بْنِ حُجْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَبَضَ عَلَى شِمَالِهِ بِيَمِينِهِ ، وَرَأَيْتُ عَلْقَمَةَ يَفْعَلُهُ ^(١) .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ يُحَدِّثُ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ وَضَعَتْ شِمَالِي عَلَى يَمِينِي فِي الصَّلَاةِ ، فَأَخَذَ يَمِينِي فَوَضَعَهَا عَلَى شِمَالِي ^(٢) . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : غَيْرُ هُشَيْمٍ أَرْسَلَ هَذَا الْحَدِيثَ .

قال أبو عمر : أَرْسَلَهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ^(٣) . وَهُشَيْمٌ أَحْفَظُ مِنَ الَّذِي أَرْسَلَهُ . وَفِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَيْضًا ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ^(٤) .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ

- (١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ٩/٢٢ (١) ، وَابْنُ أَبِي نَعِيمٍ بِهِ .
 (٢) النَّسَائِيُّ (٨٨٧) ، وَفِي الْكِبَرِيِّ (٩٦٢) - وَمِنْ طَرِيقِهِ الدَّارَقُطْنِيُّ ٢٨٦/١ - وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ٦٤٨/٢
 مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٥٥) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٨١١) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ بِهِ .
 (٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى ٦٤٨/٢ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدٍ بِهِ .
 (٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٤١١/٤ - ٤١٤ .

ابن صالح ، عن زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قال : سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : صَفُّ الْقَدَمَيْنِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ مِنَ الشُّنَّةِ ^(١) .

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، قال : حَدَّثَنِي يُونُسُ ^(٢) بْنُ سَيْفٍ الْعَبْسِيُّ ^(٣) ، عن الْحَارِثِ بْنِ غُطَيْفٍ ، أَوْ غُطَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ الْكِنْدِيِّ - شَكَّ مُعَاوِيَةُ - قال : مَهْمَا رَأَيْتُ شَيْئًا فَتَسَيَّئْتُه ، فَإِنِّي لَمْ أَنْسَ أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ الِئْمَنَى عَلَى الْيُسْرَى . يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ ^(٤) .

وَذَكَرَ عَبَّاسُ الدُّورِيُّ ^(٥) هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ ، وَقَالَ : الْحَارِثُ ابْنُ غُطَيْفٍ . مِنْ غَيْرِ شَكٍّ . وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقُولُ : هُوَ الْحَارِثُ بْنُ غُطَيْفٍ .

- (١) أخرجه البيهقي ٣٠/٢ من طريق محمد بن بكر ، وهو عند أبي داود (٧٥٤) .
- (٢) في ص ٢٧ : « يوسف » . وهو مما قيل في اسمه . ينظر التاريخ الكبير ٨ / ٣٨١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ .
- (٣) كذا في النسخ ، ونسخة من التاريخ الكبير ، وفي بقية المصادر : « العنسي » . ينظر تهذيب الكمال ٣٢ / ٥١٠ .
- (٤) ابن أبي شيبة ٣٩٠/١ - ومن طريقه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٤٣٣) ، والطبراني (٣٣٩٩) .
- (٥) تاريخ ابن معين ٤٦٩/٢ .

قال أبو عمر: قد ذكرناه في «الصحابة»^(١)، وذكرنا الاختلاف فيه بما يُغنى عن ذكره ههنا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا شريك بن عبد الله، عن سمالك بن حبيب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، أنه رأى رسول الله ﷺ واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة، ورأيتُه ينصرف عن يمينه وعن شماله في الصلاة^(٢).

قال أبو عمر: هلب لقب، واسمه يزيد، وقد ذكرناه ونسبناه في كتاب «الصحابة»^(٣).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سمالك بن حبيب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ واضعاً يمينه على شماله في الصلاة^(٤).

(١) الاستيعاب ٢/٢٩٨.

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ١٩٩/٣ من طريق مسدد به مختصراً، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٩٣)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٣٦/٣٠٠، ٣٠١ (٢١٩٦٩)، وابن قانع في معجم الصحابة ١٩٩/٣، ٢٠٠، والطبراني ١٦٦/٢٢ (٤٢٦) من طريق شريك به.

(٣) الاستيعاب ٤/١٥٤٩.

(٤) ابن أبي شيبة ٣٩٠/١ - ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٩٤)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٣٦/٣٠٠ (٢١٩٦٨). وأخرجه أحمد ٣٠٦/٣٦ (٢١٩٨١) عن وكيع به.

قال : وحدَّثنا ابنُ إدريسَ ، عن عاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ ، عن أبيه ، عن وائِلِ بنِ حُجْرٍ ، قال : رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ حينَ كَبُرَ أَخَذَ شِمَالَهُ يَمِينَهُ ^(١) .

قال ^(٢) : وحدَّثنا وكيعٌ ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خَالِدٍ ، عن الأعمشِ ، عن مجاهدٍ ، عن مُوَرِّقٍ ^(٣) ، عن أبي الدُّرداءِ قال : من أخلاقِ النَّبِيِّينَ وَضَعَ اليمينَ على الشُّمَالِ في الصلاةِ .

قال أبو عمر : لم تَخْتَلِفِ الآثارُ عن النَّبِيِّ ﷺ في هذا البابِ ، ولا أَعْلَمُ عن أَحَدٍ من الصحابةِ في ذلك خِلَافًا ، إِلَّا شَيْءٌ رَوَى عن ابنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يُزِيلُ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى ^(٤) . وقد رَوَى عنه خِلَافُهُ مِمَّا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عنه ، وذلك قوله : وَضَعَ اليمينَ على الشُّمَالِ مِنَ السُّنَّةِ . وعلى هذا جمهورُ ^(٥) التَّابِعِينَ ، وأكثرُ فُقَهَاءِ المسلمينَ من أهلِ الرَّأْيِ والآثَرِ .

فأَمَّا اخْتِلَافُ الفُقَهَاءِ في هذا البابِ ؛ فَذَهَبَ مالِكٌ في روايةِ ابنِ القاسِمِ عنه ، واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ ، إلى سَدْلِ اليَدَيْنِ في الصلاةِ . قال مالِكٌ في ^(٦) وَضَعِ

(١) ابن أبي شيبة ١/ ٣٩٠ . وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٢٨) ، وابن ماجه (٨١٠) ، (٩١٢) ، والترمذي (٢٩٢) من طريق ابن إدريس به .

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ٣٩٠ .

(٣) في م : « مسروق » . وينظر تهذيب الكمال ١٦/ ٢٩ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٩١ .

(٥) بعده في ص ١٧ : « العلماء من » .

(٦) ليس في : الأصل ، م .

الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ : إِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي التَّوَافِلِ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ . قَالَ : وَتَوَكُّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ . هَذِهِ رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ . وَقَالَ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ . وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ عَنْهُ . وَقَالَ اللَّيْثُ : سَدَّلُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، إِلَّا أَنْ يُطِيلَ الْقِيَامَ فَيَغْيَا ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى .

وقال عبدُ الرزاق^(١) : رَأَيْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ يُصَلِّي فِي إِزَارٍ^(٢) وَرِدَاءٍ مُسَدَّلًا^(٣) يَدَيْهِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : مَنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ^(٤) . وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمْ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالطَّبْرِيُّ : يَضَعُ الْمُصَلِّي يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ . وَقَالُوا كُلُّهُمْ : وَذَلِكَ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : عِنْدَ الصَّدْرِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ وَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ^(٥) . وَعَنْ طَاوُسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَشُدُّهُمَا عَلَى صَدْرِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ^(٦) . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ : أَسْفَلَ الشُّرَّةِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ،

(١) عبد الرزاق (٣٣٤٦) .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، ص ١٦ : « وَاحِدٌ سَادَّلًا » ، وَفِي ص ٢٧ : « وَاحِدٌ مُسَدَّلًا » ، وَفِي مُصْنَرِ التَّخْرِيجِ : « وَرِدَاءٌ مُسَبَّلٌ يَدَيْهِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٣٤٦) .

(٤) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٧٢٨ ، ٧٢٩ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٥٩) .

والنخعي ، ولا يثبت ذلك عنهم ، وهو قول أبي مجلز^(١) . وقال أحمد بن حنبل : فوق الشرة . وهو قول سعيد بن جبيرة^(٢) . قال أحمد بن حنبل : وإن كانت تحت الشرة فلا بأس به .

قال أبو عمر : قد ذكرنا أن الصحابة لم يؤو عن أحد منهم في هذا الباب خلاف لما جاء عن النبي ﷺ فيه . وروى عن الحسن وإبراهيم أنهما كانا يؤسلان أيديهما في الصلاة^(٣) . وليس هذا بخلاف ؛ لأن الخلاف كراهية ذلك ، وقد يؤسل العالم يديه ليرى الناس أن ذلك ليس بحتم واجب .

وقد ذكر ابن أبي شيبة^(٣) ، عن جرير ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، قال : لا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة .

وذكر^(٣) عن عمر بن هارون ، عن عبد الله بن يزيد ، قال : ما رأيت سعيد بن المسيب قابضاً يمينه على شماله في الصلاة ، كان يؤسلهما . وهذا أيضاً يحتمل ما ذكرنا .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وسنن البيهقي ٢/ ٣١ ، وأثر أبي هريرة سيأتي تخريجه ص ٧٣٠ .

(٢) أخرجه البيهقي ٢/ ٣١ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٣٩١ .

وذكر^(١) عن يحيى بن سعيد، عن عبيد^(٢) الله بن العيزار، قال: كنت أطوف مع سعيد بن جبير، فرأى رجلاً يصلي واضعاً إحدى يديه على الأخرى، هذه على هذه، وهذه على هذه، فذهب ففرق بينهما ثم جاء.

وهذا يحتمل أن يكون رأى يسرى يديه على يمينه فانتزعها، على نحو ما روى عن النبي ﷺ أنه صنع به ابن مسعود^(٣). وقد روى عن سعيد بن جبير ما يصحح هذا التأويل؛ لأنه ثبت عنه أنه كان يضع يده اليمنى على اليسرى في صلاته فوق الشرة. فهذا ما روى عن بعض التابعين في هذا الباب، وليس بخلاف؛ لأنه لا يثبت عن واحد منهم كراهية، ولو ثبت ذلك ما كانت فيه حجة؛ لأن الحجة في السنة لمن اتبعها، ومن خالفها فهو محجوب بها، ولا سيما سنة لم يثبت عن واحد من الصحابة خلافها.

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٤)، عن يحيى بن سعيد القطان، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي زياد مولى آل دراج قال: ما رأيت فتيسيت، فإني لم أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كان إذا قام إلى الصلاة قال^(٥) هكذا. ووضع اليمنى على اليسرى.

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٢/١.

(٢) في م، ومصدر التخریج: «عبد». وينظر الجرح والتعديل ٣٣٠/٥.

(٣) تقدم تخریجه ص ٧٢١.

(٤) ابن أبي شيبة ٣٩١/١.

(٥) في ص ١٦: «قام». والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام

واللسان فتقول: قال بيده. أي: أخذ. وقال برجله. أي: مشى. النهاية ١٢٤/٤.

قال^(١) : وحدثنا وكيع ، قال : حدثنا عبد السلام بن شداد الجريري^(٢) أبو طالوت ، عن غزوان بن جرير الضبي ، عن أبيه قال : كان علي إذا قام في الصلاة وضع يمينه على رُسغِه ، فلا يزال كذلك حتى يزكع متى ما ركع ، إلا أن يضلح ثوبه ، أو يحك جسده .

قال^(٣) : وحدثنا أبو معاوية ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن زياد بن زَيْد^(٤) السوائي ، عن أبي جحيفة ، عن علي قال : من سنة الصلاة وضع الأيدي على الأيدي تحت الشرر .

قال^(٥) : وحدثنا عبد الأعلى ، عن المستمير بن الرئان ، عن أبي الجوزاء ، أنه كان يأمر أصحابه أن يضع أحدهم يده اليمنى على اليسرى وهو يصلي .

قال^(٦) : وحدثنا وكيع ، قال : حدثنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد ، عن عاصم الجحدري ، عن عتبة بن طهير ، عن علي في قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَر ﴾ [الكوثر : ٢] . قال : وضع اليمين على الشمال في الصلاة .

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٠ / ١ .

(٢) في ص ١٦ ، ص ٢٧ ، ومصنف ابن أبي شيبة : « الحريري » ، وفي م : « العبدى » . وهو عبد السلام ابن أبي حازم شداد العبدى الجريري . ينظر التاريخ الكبير ٦ / ٦٤ ، وتهذيب الكمال ١٨ / ٦٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٩١ / ١ .

(٤) بعده في م : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ٩ / ٤٧٣ .

ورواه حمادُ بنُ سلمة، عن عاصمِ الجَحْدَرِيِّ، عن عُقْبَةَ بنِ صُهَيْبَانَ، عن التمهيد
عليّ مثله سواءً.

ذكر الأثر، قال: حدّثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدّثنا حمادُ بنُ
سلمة، عن عاصمِ الجَحْدَرِيِّ، عن عُقْبَةَ بنِ صُهَيْبَانَ، سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾. قال: وَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ
الْتَّنْدُوَةِ^(١).

قال: وَحدّثنا العباسُ بنُ الوليد، قال: حدّثنا أبو رجاءٍ الْكَلْبِيُّ^(٢)، قال:
حدّثني عمرو بنُ مالك، عن أبي الجوزاء، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ
وَأَنْحَرْ﴾. قال: وَضَعَ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ^(٣).

وروى طَلْحَةُ بنُ عمرو، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ مِنْ
سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ وَضَعَ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ، وَتَعْجِيلَ الْفِطْرِ، وَالِاسْتِينَاءَ
بِالشُّحُورِ^(٤).

(١) في م: «السرة». والتندوة للرجل كالندى للمرأة، فمن ضم الثاء هنز، ومن فتحها لم يهمز.
ينظر النهاية ٢٢٣/١.

والأثر أخرجه البيهقي ٢٩/٢ من طريق حماد بن سلمة به.

(٢) سقط من: ص ١٧، وفي الأصل، ص ١٦، ص ٢٧: «الكلبي»، وفي م: «الكفي».
والمثبت من التاريخ الكبير ٣٠٩/٣، وينظر الأنساب ٩١/٥.

(٣) أخرجه البيهقي ٣١/٢ من طريق أبي رجاء روح بن المسيب به.

(٤) أخرجه الطيالسي (٢٧٧٦)، وعبد بن حميد (٦٢٣) من طريق طلحة بن عمرو به مرفوعاً.

وَأَكْثَرُ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ فِي وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ لَيْتَهُ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ -
أَعْنَى الْأَحَادِيثِ عَنِ التَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ - وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ آثَارًا
صَحَاحًا مَرْفُوعَةً . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو
دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَخَذَ
الْأَكْفَفُ عَلَى الْأَكْفِ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ الشُّرَّةِ ^(١) .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُضَعِّفُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِسْحَاقَ
الْكُوفِيَّ ، وَقَالَ : هُوَ يَزِيدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ عَلِيٍّ فِي أَخْذِ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى فِي
الصَّلَاةِ تَحْتَ الشُّرَّةِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ وَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى
الشَّامَالِ ، فَعَلَى كَفِّهِ ، أَوْ عَلَى الرُّشْغِ عِنْدَ الصَّدْرِ . وَكَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ ^(٢) . وَلَا وَجْهَ
لِكِرَاهِيَةِ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ أَضْلَاهَا الْإِبَاحَةُ ، وَلَمْ يَنْهَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَلَا
رَسُولُهُ ، فَلَا مَعْنَى لِمَنْ كَرِهَهُ ، هَذَا لَوْلَمْ تُرَوِّ إِبَاحَتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَيْفَ وَقَدْ
ثُبَّتَ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَا ؟ وَكَذَلِكَ لَا وَجْهَ لَتَفْرِيقِهِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ النَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ . وَلَوْ قَالَ
قَائِلٌ : إِنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِلَةِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَتَنَفَّلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) أَبُو دَاوُدَ (٧٥٨) . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٨٤/١ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ بِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٩١/١ .

في^(١) بيته ليلاً ، ولو فعل ذلك في بيته لنقل ذلك عنه أزواجه ، ولم يأتِ عنهن في التمهيد ذلك شيء ، ومعلوم أن الذين رَوَوْا عنه أنه كان يضْعُ يمينه على يساره في صلاته ، لم يكونوا ممن يبيتُ عنده ، ولا يلجُ بيته ، وإنما حكوا عنه ما رأوا منه في صلاتهم خلفه^(٢) الفرائض . والله أعلم .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الحدَّاد ، قال : حدثنا زكريَّا بن يحيى ، قال : حدثنا الحسن بن حماد سجادة ، قال : حدثنا يحيى بن يعلى ، عن أبي فزوة يزيد بن سنان ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ، ثم وضع اليمين على اليسرى^(٣) .

قال أبو عمر : يحيى بن يعلى الأسلمى وأبو فزوة ضعيفان ، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأن فيه عن سعيد بن المسيب ما يعضد قولنا عنه فيما تقدّم ، والله أعلم . فهذا تمهيد ما روى في وضع اليمين على اليسرى في الصلاة .

وأما قوله : وتُعجِّلُ الفطر والاستيناء بالشحور . فقد مضى في باب عبد الرحمن بن حزملة بعض هذا المعنى مسنداً صحيحاً^(٤) .

حدثنا خلف بن القاسم بن سهل أبو القاسم الحافظ ، قال : حدثنا أحمد بن

(١) في الأصل ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : « ففى » .

(٢) بعده فى م : « فى » .

(٣) أخرجه الترمذى (١٠٧٧) من طريق يحيى بن يعلى به .

(٤) سيأتى فى شرح الحديث (٦٤٤) .

٣٧٩ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُؤَمَّرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ . قَالَ أَبُو حَازِمٍ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمَى ذَلِكَ .

التمهيد

إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَدَّادِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى خِثَّاطُ الشَّيْخَةِ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُطَّلِبِ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْمُعَلِّمِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنَ الثُّبُوءِ ؛ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ ، وَتَأْخِيرُ الشُّحُورِ ، وَوَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ » ^(١) .

وَأَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْلَمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ الصَّبَّائِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : ثَلَاثٌ مِنَ الثُّبُوءِ ؛ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ ، وَتَأْخِيرُ الشُّحُورِ ، وَوَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ ^(٢) .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ ^(٣) ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ :

القبس

(١) ذكره البيهقي ٢٩/٢ ، وينظر التلخيص الحبير ١/٢٢٣ .

(٢) أخرجه ابن المنذر (١٢٨٧) من طريق سعيد بن منصور به ، وأخرجه الدارقطني ١/٢٨٤ ، والبيهقي ٢٩/٢ من طريق هشيم به .

(٣) قال أبو عمر : « حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَصْعَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : اسْمُ أَبِي حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ وَأَصْلُهُ فَارِسِي ، مَوْلَى لَبْنَى لَيْثٍ ، وَأُمُّهُ رُومِيَّةٌ ، وَكَانَ أَشْقَرُ أَفْزَرِ أَحْوَلٍ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ : وَسَأَلْتُ =

كان الناس يُؤَمُّون أن يَضَعَ الرجلُ يدهُ اليمَنى على ذراعِهِ اليسرى في الصلاة . التمهيد
قال أبو حازم : لا أعلمُ إلا أنه يَنْمِي ذلك ^(١) .

قال أبو عمر : يَنْمِي ذلك . يعنى : يرفعه ، يُريدُ إلى النبىِّ ﷺ ، وقد مضى
رُفِعَ هذا الحديثُ مِن طريقي شَتَّى ، ومضَى ما فيه للعلماءِ فى بابِ عبدِ الكريمِ أبى ^(٢)

= يحيى بن معين ، عن أبى حازم ، فقال : سلمة بن دينار مشهور مدنى ثقة . وسمعت يحيى بن
معين يقول : مات أبو حازم المدنى سنة أربعين ومائة ، وقيل غير ذلك . وهذا أصح ، إن شاء الله .
وذكر الحسن بن على الحلوانى قال : حدثنا مطرف ، قال : أخبرنى ابن أبى حازم ، عن أبيه ، أنه
حدث بحديث عند هشام ، وهو عامل المدينة ، وابن شهاب حاضر ، فقال ابن شهاب : ما سمعت
بهذا عن النبىِّ ﷺ . فقال أبو حازم : أكل حديث رسول الله ﷺ سمعته ؟ قال : لا . قال :
فنصفه ؟ قال : أرى ذلك . قال : فاجعل هذا فى النصف الذى لم تسمع . فقال ابن شهاب :
أصلحك الله ، والله إنه لجارى منذ كذا وكذا ، وما عرفته هكذا قط . فقال أبو حازم : أما والله لو
كنت من الأغنياء لعرفتنى منذ زمان ، ولكنى من الفقراء . هذا الخبر مختلف فيه ، وقد روى عن أبى
سهيل مع الزهرى ، وروى لغيره أيضا ، وقصة أبى حازم فى خبره الطويل عند سليمان عليها جرى
قول الزهرى فيما روى . والله أعلم . وأبو حازم القائل : ما الدنيا ؟ أما ما مضى منها فأحلام ، وأما ما
بقى فأمانى ، وأما إبليس ، والله لقد أطيع فما نفع ، ولقد عصى فما ضر . وكان أبو حازم هذا
أحد الفضلاء الحكماء العلماء الثقات الأثبات من التابعين ، وله حكم وزهديات ومواعظ ورفائق
ومقطعات يطول الكتاب بذكرها . لملك عنه فى « الموطأ » من مرفوعاته تسعة أحاديث ، فيها
واحد مرسل ، وآخر موقوف عند أكثر الرواة . تهذيب الكمال ١١ / ٢٧٢ ، وسير أعلام النبلاء
٩٦ / ٦ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٩١) ، وبرواية أبى مصعب (٤٢٦) . وأخرجه أحمد ٣٧ / ٤٩٨
(٢٢٨٤٩) ، والبخارى (٧٤٠) من طريق مالك به .

(٢) فى ص ١٦ : « ابن أبى » ، وفى ص ١٧ : « ابن » .

القنوت في الصبح

٣٨٠ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان لا يقنُتُ في شيء من الصلاة .

التمهيد أمية من هذا الكتاب^(١) ، فلا وجه لتكرير ذلك ههنا .

وقد حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَكِّي ، قال : حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مَطَرٍ^(٢) ، قال : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عن أَبِي حَازِمٍ ، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ^(٣) قال : أَمَرْنَا بِأَنْ نَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ الْيَسْرَى فِي الصَّلَاةِ .

بابُ القنوتِ في الصبح

مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان لا يقنُتُ في شيء من الصلاة^(٤) .

وأما القنوتُ ففيها للعلماء ثلاثة أقوال : أحدها : لا يُقنُتُ في الصلاة بحال . واختاره أحمد .

(١) ينظر ما تقدم ص ٧١٩ - ٧٣١ .

(٢) في م. : « مطرف » . وينظر الكامل لابن عدى ١٧٢٧/٥ ، وميزان الاعتدال ١٦٩/٣ .

(٣) في ص ١٧ : « سهل » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٢) ، وبرواية أبي مصعب (٤٢٧) . وأخرجه الشافعي ٢٤٨/٧ ، وعبد الرزاق (٤٩٥٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٥٣/١ ، والبيهقي في المعرفة (٩٥٣) من طريق مالك به .

لم يُذكر في رواية يحيى في هذا الباب غير ذلك . وفي أكثر « الموطآت » بعد الاستدكار حديث ابن عمر هذا : مالك ، عن هشام بن عروة ، أن أباه كان لا يقنُث في شيء من الصلاة ولا في الوتر ، إلا أنه كان يقنُث في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة إذا قضى قراءته ^(١) .

وعند أبي مصعب ^(٢) في باب السعي إلى الجمعة : مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن القنوت يوم الجمعة ، فقال : محدث .

القيس

الثاني : أنه يُقنُث قبل الركوع . واختاره مالك .

الثالث : أنه يُقنُث بعد الركوع . واختاره الشافعي .

وقد ثبت في « الصحيح » عن النبي ﷺ القنوت في الصباح والظهر والمغرب والعشاء ^(٣) . وثبت أن رسول ﷺ قنُث قبل الركوع ، وبعد الركوع ^(٤) ، ورأى أحمد ابن حنبل أن قنوت النبي ﷺ إنما كان لسبب فيما كان ينزل بالمسلمين ، والأحكام إذا كانت مُعلَّقة بالأسباب زالت بزوالها ، ورأى مالك والشافعي أن ذلك من كَلْب العدو ومُقارعتِه ، معني دائماً ^(٥) ، فدام القنوت بدوامه ، ونظروا أيضاً إلى أن النبي ﷺ وإن

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٢٨) . وأخرجه الشافعي ٢٤٨/٧ ، والبيهقي في المعرفة ٦٩/٢ من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٥٧) .

(٣) البخاري (٧٩٧ ، ٧٩٨) ، ومسلم (٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨) .

(٤) البخاري (١٠٠١ ، ٤٥٦٠) ، ومسلم (٢٩٨/٦٧٧ - ٣٠١) .

(٥) في ج ، م : « الدائم » .

وفى غير «الموطأ» عن طاوس وإبراهيم، قالوا: القنوت في الجمعة بدعة، وكان مكحول يكرهه^(١). وليس عن أحد من الصحابة أنه قنت في الجمعة. وذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(٢)، قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير^(٣)، قال: حدثني أبي، قال: أدركت الناس قبل عمر بن عبد العزيز يقتنون في الجمعة، فلما كان زمن عمر بن عبد العزيز ترك القنوت في الجمعة.

وقد مضى كثير من هذا المعنى في باب القيام في رمضان.

وأما القنوت في صلاة الصبح فاختلفت الآثار المسندة في ذلك، وكذلك اختلف فيه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم؛ فزوى عنهم القنوت وترك القنوت في الفجر، وكذلك اختلف

كان ثبت عنه القنوت في الصلوات، فالذى استمر عليه عمله القنوت في الصبح، فقصره علماؤنا على ما استمر عليه. ولما قنت النبي ﷺ قبل الركوع وبعده، اختار عمر فعله قبل الركوع^(٤)؛ لما كان أصلح للأمة، وأرفق بهم في إدراكهم الركعة^(٥). واختلف قول مالك في سجود السهو لمن تركه، فلم يذخل في ترجمة «الموطأ» فيه إلا رواية نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان لا يقنت في الصلاة؛ تنبيهًا على أنه خفيف لا يلزم في أصله فعلاً، ولا يشرع له سجود مجبراً.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٧/٢.

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٧/٢، ١٣٨.

(٣) في ح، م: «كثير». وينظر تهذيب الكمال ٢٤٧/٣١.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٥٩).

(٥) في ج، م: «بعده».

عنهم فى القنوت قبل الركوع وبعده .

وقد أكثر فى ذلك المصنفون ؛ ابن أبى شيبة وغيره^(١) ، والأكثر عن عمر بن الخطاب ، أنه كان يقنئ فى الصبح ، روى ذلك عنه من وجوه متصلة صحاح .
وأما ابن عمر فكان لا يقنئ ، لم يختلف عنه فى ذلك .

وروى سفيان بن عيينة ، عن ابن أبى نجيح ، قال : قلت لمجاهد : صحبت ابن عمر إلى المدينة ، فهل رأيته يقنئ ؟ قال : لا . قال : ولقيت سالم بن عبد الله ، فقلت له : «أكان ابن عمر^(٢) يقنئ ؟ قال : لا ، إنما هو شىء أحدثه الناس^(٣) .

وسفيان ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، أن عمر بن الخطاب كان يقنئ فى الصبح .

وسفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقنئ فى الصبح هلها بمكة^(٤) .

وسفيان ، عن مُخَارِق ، أنه حدثه عن طارق ، قال : صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح فقنئ^(٥) .

(١) ينظر مصنف ابن أبى شيبة ٣٠٨/٢ - ٣١٣ ، والأوسط لابن المنذر ٢٠٨/٥ - ٢١٠ ، وسنن البيهقي ٢٠٢/٢ - ٢٠٥ .

(٢ - ٢) كذا فى النسخ ، وفى مصدرى التخرىج : «هل كان عمر بن الخطاب» .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٥٥) عن ابن عينة به ، مقتصرًا على شطره الثانى .

(٤) أخرجه البيهقي ٢٠٣/٢ من طريق سفيان به .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٧٩) ، والبيهقي ٢٠٣/٢ من طريق سفيان به .

الاستدكار

وقال سفيان : قلت لابن طاووس : ما كان أبوك يقول في القنوت ؟ قال :
كان يقول : القنوت طاعة لله . وكان لا يراه ^(١) .

قال أبو عمر : وكان الشعبي لا يرى القنوت . وسئل ابن شبرمة عنه ، فقال :
الصلاة كلها قنوت . قال : فقلت له : أليس قد قنت علي يدعو على رجال ؟
فقال : إنما هلكتم حين دعا بعضكم على بعض . ذكره ابن عينة ، عن ابن
شبرمة .

وأما الفقهاء الذين دارت عليهم الفتيا في الأمصار فكان مالك ، وابن أبي
ليلى ، والحسن بن حي ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وداود ، يزؤون القنوت في
الفجر . قال الشافعي وأحمد : بعد ^(٢) الركوع . وقال مالك : قبل الركوع . وقد
رؤي عنه أنه خير في ذلك قبل الركوع وبعده . وقال ابن شبرمة ، وأبو حنيفة
وأصحابه ، والثوري في رواية ، والليث بن سعيد : لا قنوت في الفجر . وقال أبو
حنيفة ، ومحمد : إن صلى خلف من يقنت سكت . وهو قول الثوري في رواية .
وقال أبو يوسف : يقنت ويتبع الإمام . وقد قال الشافعي : إن احتاج ^(٣) الإمام
عند ^(٤) نائية تنزل بالمسلمين قنت في الصلاة كلها ؛ لحديث أبي هريرة وغيره في
قنوت رسول الله ﷺ شهرا يدعو على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ^(٥) ، ونحو

القبس

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٧٩/٤ من طريق سفيان به .

(٢) في ح : « قبل » .

(٣) في الأصل : « اجتاج » .

(٤) ليس في : الأصل .

(٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٥٦٤) من الموطأ .

ذلك من الآثار .

وذكر ابن أبي شيبة^(١)، قال : سمعت وكيعاً^(٢) يقول : سمعت سفيان^(٣) يقول : من قنت فحسن ، ومن لم يقنّ فحسن ، ومن قنت ؛ فإنما القنوت على الإمام وليس على من وراءه قنوت .

حدثنا سعيد ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحميد ، قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال : « اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة »^(٤) ، اللهم اشدّ وطأتك على مُضَرّ ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف^(٥) .

حدثنا محمد بن عبد الله ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أبو خليفة^(٦) ، قال : سمعت مسدداً يقول : كان يحيى بن سعيد يقول : يجب الدعاء

(١) ابن أبي شيبة ٣١٢/٢ .

(٢) في ح : « عبيد » .

(٣) في ح : « عثمان » .

(٤) سقط من : ح .

(٥) الحميدى (٩٣٩) . وأخرجه أحمد ٢٠٢/١٢ ، (٧٢٦٠) ، والبخارى (٦٢٠٠) ، ومسلم

(٦٧٥) عقب (٢٩٤) ، والنسائي (١٠٧٢) وابن ماجه (١٢٤٤) ، من طريق سفيان به .

(٦ - ٦) في الأصل ، م : « أبو حنيفة » ، وفي ح : « محمد بن حنيفة » . وأبو خليفة هو الفضل بن

الحباب ، ينظر ما تقدم في ٥٦٥/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧/١٤ .

الاستدكار إذا وغلّت الجيوشُ في بلادِ العدوِّ . يعنى القنوت . قال : وكذلك كانت الأئمةُ تفعلُ . قال : وكان مسدّدٌ يجهزُ بالقنوتِ . قال أبو خليفة^(١) : والدليلُ على ذلك حديثُ أبي الشعثاءِ ، أنه سألَ ابنَ عمرَ عن القنوتِ ، فقال : ما شهدتُ ولا رأيتُ^(٢) . ووجهُ ذلك أن عبدَ الله بنَ عمرَ كان لا يتخلفُ عن جيشٍ ولا سريةٍ أيامَ أبي بكرٍ وأيامَ عمرَ ، فكان لا يشهدُ القنوتَ لذلك . قال أبو خليفة^(٣) : والعملُ عندنا على ذلك . وهو قولُ مالكٍ فى القنوتِ : إنما هو دعاءٌ ، فإذا شاء وإن شاء تركَ .

واختلف الفقهاءُ فيما يُقنَتُ به^(٤) من الدعاءِ ؛ فقال الكوفيون ، ومالكٌ : ليس فى القنوتِ دعاءٌ موقتٌ . ولكنهم يستحبُّون ألا يُقنَتَ إلا بقولهم : اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرُك ، ونؤمِّنُ بك ، ونخضعُ لك ، ونخلعُ ونتركُ مَنْ يكفرُك ، اللهم إياك نعبدُ ، ولك نصلى ونسجُدُ ، وإليك نسعى ونحفدُ ، نرجو رحمتك ، ونخشى^(٥) عذابك الجِدَّ ، إن عذابك بالكافرينِ مُلْحِقٌ . وهذا يسمُّيه العراقيون السورتين ، ويرون أنها فى مصحفِ أبي بن كعبٍ^(٦) . وقال الحسنُ بنُ حنبلٍ ، والشافعى ، وإسحاقُ بنُ راهويه : يقنَتُ بـ : اللهم اهْدِنى فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وعافِنى فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وتولَّنِى فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، اللهم قِنِى شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، وبارِكْ لى فيما أعطَيْتَ ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِى^(٧) ولا يُقْضَى عليك ، وإنه لا يَدُلُّ مَنْ والَيْتَ ، تَبَارَكَ رَبُّنَا وتَعَالَيْتَ . وهذا يزويه الحسنُ بنُ عليٍّ من طرقٍ ثابتةٍ ، أن رسولَ الله

(١) فى النسخ : « حنيفة » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٥٤) ، وابن أبى شيبة ٣٠٩/٢ من طريق أبى الشعثاء به بنحوه .

(٣) فى ح : « نخاف » .

(٤) أخرجه أبو عبيد فى الفضائل ص ١٩٠ .

(٥) بعده فى ح ، م : « بالحق » .

النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجة

٣٨١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ [٥٨٥] بَنَ الْأَرْقَمِ كَانَ يُؤْمُ أَصْحَابَهُ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا ،
فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
« إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ » .

ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الدُّعَاءَ يَقْنُتُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ^(١) . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ : مَنْ لَمْ يَسْتَذْكَرِ
يَقْنُتْ بِالسُّورَتَيْنِ فَلَا تُصَلِّ خَلْفَهُ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا خَطَأٌ يُنْتِزَعُ ، وَخِلَافٌ لِلْجُمْهُورِ وَالْأَصُولِ .

مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْأَرْقَمِ كَانَ التَّمْهِيدُ
يُؤْمُ أَصْحَابَهُ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ
الصَّلَاةِ » ^(٢) .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ ، فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْلِيلِهِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ الْقَبْسُ
قَالَ : عَلَّاهُ عَدَمُ الْخُشُوعِ مَعَهُ ^(٣) ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى أَفْعَالِ الصَّلَاةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ :
عَلَّاهُ أَنَّهُ انْصَبَّ لِلْخُرُوجِ ، فَإِذَا حَقَّقَهُ فَكَأَنَّهُ قَدْ حَبَسَهُ فِي ثَوْبِهِ . وَأَغْفَلُوا عِلَّةَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٤٥/٣ (١٧١٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٢٥) .

(٢) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (٥١٤) . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ ٣٣/٥ ، وَالنَّسَائِيُّ (٨٥١) ،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَشْكَلِ (١٩٩٤) ، وَابْنُ حِبَانَ (٢٠٧١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

قد ذكرنا عبد الله بن الأرقم في كتابنا في «الصَّحَابَةِ»^(١) بما يُغْنِي عن ذكره ههنا .

ولم يُخْتَلَفْ عن مالك في إسناده هذا الحديث ولفظه ، واختلف فيه عن هشام ابن عروة ، فرواه مالك ، كما ترى ، وتابعه زهير بن معاوية^(٢) ، وسفيان بن عيينة^(٣) ، وحفص بن غياث^(٤) ، ومحمد بن إسحاق ، وشجاع بن الوليد ، وحماد بن زيد ، ووكيع ، وأبو معاوية^(٥) ، والمفضل بن فضالة ، ومحمد بن كُنَاسة ، كلهم رواه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الأرقم ، كما رواه مالك .

ورواه وهيب بن خالد ، وأنس بن عياض ، وشُعَيْب بن إسحاق ، عن هشام

ثلاثة ، وهو أنه إذا حَقَّنَه فكأنه قد نَقَضَ طهارته ، فيكون مُصَلِّيًا بغير وضوء ، وهذا إذا أَخْرَقَه^(٦) وحَرَقَه^(٧) . فأما إذا كان يسيرًا فلا اعتبار به ، وقد رتبنا التفريع على هذه الوجوه الثلاثة في كتب المسائل ، فليُطَلَب^(٨) فيها .

(١) الاستيعاب ٣/ ٨٦٥ .

(٢) أخرجه أبو داود (٨٨) من طريق زهير به .

(٣) أخرجه الحميدي (٨٧٢) ، وابن ماجه (٦١٦) ، وابن خزيمة (٩٣٢) من طريق سفيان بن عيينة به .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٢٢/٢ عن حفص بن غياث به .

(٥) أخرجه الترمذي (١٤٢) ، والطحاوي في شرح المشكل (١٩٩٦) من طريق أبي معاوية به .

(٦) أَخْرَقَه : أدهشه وشغله . ينظر التاج (خ ز ق) .

(٧) في ج : «جرقه» ، وفي م : «حرقه» . وحرقه : عصره وضغطه وشده ، فاعل بمعنى مفعول . ينظر التاج (ح ز ق) .

(٨) في ج ، م : «فليُنظر» .

ابن عروة، عن أبيه، عن رجلٍ حدّثه، عن عبد الله بن الأرقم. فأدخل هؤلاء بين التمهيد
عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً. ذكر ذلك أبو داود^(١).

ورواه أيوب بن موسى، عن هشام، عن أبيه، أنه سمعه من عبد الله بن الأرقم. فالله أعلم.

ذكر عبد الرزاق^(٢)، قال: أخبرنا ابن جريج، عن أيوب بن موسى، عن هشام بن عروة، عن عروة، قال: خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهرى، فأقام الصلاة ثم قال: صلوا. وذهب لحاجته فلما رجع قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط».

فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه في هذا الحديث متصلة، وابن جريج وأيوب بن موسى ثقتان حافظان.

حدّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا أحمد بن سعيد الجمال، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن كناسة، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، عن النبي ﷺ قال: «إذا حضرت الرجل الصلاة وأراد الخلاء، بدأ بالخلاء»^(٣).

(١) أبو داود عقب الحديث (٨٨). وأخرجه البخارى فى تاريخه ٣٢/٥، والطحاوى فى شرح المشكل (١٩٩٧) من طريق وهيب به، وأخرجه البخارى فى تاريخه ٣٣/٥ من طريق أنس بن عياض به.
(٢) عبد الرزاق (١٧٦١).
(٣) أخرجه الدارمى (١٤٦٧)، والبيهقى ٧٢/٣ من طريق محمد بن كناسة به.

وحدثنا عبد الوارث، قال : حدثنا قاسم، قال : حدثنا بكر بن حماد، قال : حدثنا مسدد، قال : حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، أنه كان يسافر، فكان يؤذن لأصحابه ويؤمهم، فتؤب بالصلاة يوماً فقال : ليؤمكم أحدكم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا أراد أحدكم أن يأتي الخلاء وأقيمت الصلاة، فليبدأ بالخلاء »^(١).

وحدثنا عبد الوارث، قال : حدثنا قاسم، قال : حدثنا أحمد بن زهير، قال : حدثنا أبي، قال : حدثنا وكيع، قال : حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، قال : قال رسول الله ﷺ . فذكر نحوه .

ورواه أبو الأسود، عن عروة، عن عبد الله بن الأرقم . ذكره ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود .

في هذا الحديث من الفقه ألا يصلي أحد وهو حاقن . واختلف الفقهاء فيمن صلى وهو حاقن ؛ فقال ابن القاسم، عن مالك : إذا شغله ذلك فصلي كذلك، فإني أحب أن يعيد في الوقت وبعده . وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وعبيد الله بن الحسن : يُكره أن يصلي وهو حاقن، وصلاته جائزة مع ذلك إن لم يتزك شيئاً من فرضها . وقال الثوري : إذا خاف أن يسبقه البول قدم رجلاً وانصرف . وقال

(١) أخرجه ابن خزيمة (٩٣٢، ١٦٥٢) من طريق حماد بن زيد به .

الطحاوي : لا يَخْتَلِفُونَ أَنَّهُ لَوْ شَغَلَ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا لَمْ تُسْتَحَبَّ لَهُ التَّهْمِيدُ
الإِعَادَةُ ، كَذَلِكَ إِذَا شَغَلَهُ الْبَوْلُ .

قال أبو عمر : أَحْسَنُ شَيْءٍ رُويَ مُسْنَدًا فِي هَذَا الْبَابِ ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْأَرْقَمِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ فَقَدْ مَضَى ، وَأَمَّا حَدِيثُ
عَائِشَةَ ، فَأَحْسَنُ أَصَانِيدِهِ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
بَكْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ،
وَمُسَدَّدٌ ، الْمُغَنَّى ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ أَبِي حَزْرَةَ^(١) ، قَالَ :
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي بَكْرِ - أَخُو الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ :
كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ فَجِئَ بِطَعَامِهَا ، فَقَامَ الْقَاسِمُ يَصَلِّي ، فَقَالَتْ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصَلِّي أَحَدٌ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يَدَافِعُهُ
الْأَخْبَثَانِ »^(٢) . وَهَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ .

وَأَمَّا مَا رَوَى مَالِكٌ^(٣) ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ ؛ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ » . فَلَا أَصْلَ لَهُ فِي
حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ الْإِسْنَادِ .

قال أبو عمر : قَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ وَلَمْ

(١) فِي م : « حَزْرَةُ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٦١ / ٣٢ .

(٢) أَبُو دَاوُدَ (٨٩) ، وَأَحْمَدُ ٤٠ / ١٩٥ ، ٣١٨ (٢٤١٦٦ ، ٢٤٢٧٠) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ

(٩٣٣) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

التمهيد

يترك من فرائضها شيئاً أن صلاته مجزئة عنه ، فكذلك إذا صلاها حاقناً فأكمل صلاته ، وفي هذا دليل على أن التَّهَيُّ عن الصلاة بحضرة الطعام من أجل خوف اشتغال بال المصلي بالطعام عن الصلاة وتركه إقامتها على حدودها ، فإذا أقامها على حدودها خرج من المعنى المخوف عليه ، وأجزأته صلاته لذلك .

وقد روى يزيد بن شريح الحضرمي ، عن أبي حنيفة المؤدِّن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يحلُّ للمؤمن أن يصلي وهو حاقنٌ جدًّا » . رواه ثور ابن يزيد الشامي ، عن يزيد بن شريح ^(١) .

ورواه حبيب بن صالح ، عن يزيد بن شريح ، عن أبي حنيفة المؤدِّن ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ ^(٢) . ومثله هذا الخبر لا تقوم به حجة عند أهل العلم بالحديث ، ولو صحَّ كان معناه أنه إذا كان حاقناً جدًّا لم يتهيأ له إكمال صلاته على وجهها . والله أعلم .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : من استطاع منكم فلا يصلي وهو موجَّح ^(٣) من خلأ أو بول . وهذا والله أعلم يدلُّ على الاستحباب . وروى عنه أيضاً أنه قال : لا يدافعن أحدكم الخبث في الصلاة . ذكره ابن المبارك ، أخبرنا عمران بن حدير ، عن نصر بن عاصم ، عن عمر بن الخطاب .

القبس

(١) أخرجه أبو داود (٩١) ، والبيهقي ١٢٩/٣ من طريق ثور بن يزيد به .

(٢) أخرجه أحمد ٩٦/٣٧ (٢٢٤١٥) ، وأبو داود (٩٠) ، وابن ماجه (٦١٩) ، (٩٢٣) ، والترمذي (٣٥٧) من طريق حبيب بن صالح به .

(٣) في الأصل : « موجح » ، وفي م : « موجع » . وموجع يوجع ويوجع ويوجع : وقد أوجه بوله ، إذا كظه وضيق عليه ، والموجع : الذي يمسك الشيء ويمنعه . النهاية ١٥٥ / ٥ .

والخبز الأول عن عمر ذكره أيضًا ابن المبارك ، عن حيوة بن شريح ، عن التمهيد
جعفر بن ربيعة ، عن عبد الله بن رافع الحضرمي المصري ، عن عمرو بن معد
يكرّب سمع عمر يقول^(١) .

وذكر مالك^(٢) ، عن زيد بن أسلم ، أن عمر بن الخطاب قال : لا يُصلّي
أحدكم وهو ضام بين وركبيه .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال :
حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ، قال : حدثنا نعيم ، قال : حدثنا ابن
المبارك ، قال : أخبرنا هشام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : لأن أصلي وهو
في ناحية من ثوبي ، أحب إلي من أن أصلي وأنا أدافعه^(٣) .

فهؤلاء كرهوا الصلاة للحاقن ، وجاءت فيه رخصة عن إبراهيم النخعي ،
وطاوس اليماني .

ذكر ابن المبارك ، عن الثوري ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن إبراهيم ، قال :
لا بأس به ما لم يُعجلك^(٤) .

وعن سفيان ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاوس ، قال : إننا لتضربه صرًا ،
وإننا لتضغطه^(٥) .

(١) ليس في الأصل .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٨٢) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥٨) عن هشام بن حسان به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٦٥) عن الثوري به .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٦٤) عن الثوري به .

٣٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَهُوَ ضَامٌّ بَيْنَ وَرِكَيْهِ .

قال أبو عمر: الذي نقول به: إنه لا ينبغي لأحد أن يفعله، فإن فعل وسلمت له صلاته، أجزأت عنه، وبشما صنع.

وفى قوله في هذا الحديث وغيره: «إذا أراد أحدكم الغائط». ما يذكرك على هروب العرب من الفحش والقذع، ودناءة القول وفسولته، ومجانبتهم للخنا كله، فلماذا قالوا لموضع الغائط: الخلاء، والمذهب والخروج، والكنيف، والحش، والمرحاض. وكل ذلك كناية وفراغ عن التصريح في ذلك.

مالك، عن زيد بن أسلم، أن عمر بن الخطاب، قال: لا يصلي أحدكم وهو ضام بين رجليه^(١).

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن، إذا كان حقنه ذلك يشغله عن إقامة شيء من فروض صلاته وإن قل. واختلفوا فيمن صلى وهو حاقن إلا أنه أكمل صلاته؛ فقال مالك فيما روى ابن القاسم عنه: إذا شغله ذلك فصلي كذلك، فإني أحب أن يعيد في الوقت بعده. وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وعبيد الله بن الحسن: يكره أن يصلي وهو حاقن، وصلاته جائزة مع ذلك، إن لم يترك شيئاً من فروضها. وقال الثوري: إذا خاف أن يسبقه البول، قدم رجلاً وانصرف.

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٥١٥).

قال أبو عمر: في هذا الباب حديث حسن أيضاً قد ذكرناه بإسناده في الاستذكار «التمهيد»^(١)، وهو حديث عائشة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان». يعني البول والغائط. وقد أجمعوا أنه لو صلى بحضرة الطعام، فأكمل صلاته ولم يترك من فرائضها شيئاً، أن صلاته مجزئة عنه، وكذلك إذا صلى حاقناً فأكمل صلاته. وفي هذا دليل على أن^(٢) النهي عن الصلاة بحضرة الطعام، إنما هو لئلاً^(٣) يشتغل قلب المصلي بالطعام، فيسهو عن صلاته ولا يقيمها بما يجب عليه فيها، وكذلك الحاقن، وإن كنا نكره لكل حاقن أن يبدأ بصلاته في حالته تلك، فإن فعل وسلمت صلاته، أجزأت عنه، وبئسما صنع، والمرء أعلم بنفسه، فليست أحوال الناس في ذلك سواء، ولا الشيخ في ذلك كالشاب. والله أعلم.

وقد روى من حديث الشاميين في هذا الباب حديث لا حجة فيه؛ لضعف إسناده، منهم من يجعله عن أبي هريرة، ومنهم من يجعله عن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يحل لمؤمن أن يصلي وهو حاقن جداً». وقد ذكرناه بإسناده في «التمهيد»^(٤). وروى عن عمر فيه كراهية^(٥). وعن علي مثل ذلك. وعن ابن عباس أنه قال: لأن أصلي وهو في ناحية من ثوبى أحب إلي^(٦). وعن

(١) تقدم تخريجه ص ٧٤٥.

(٢ - ٢) ليس في النسخ. والمثبت كما تقدم ص ٧٤٦.

(٣) في الأصل: «لأن».

(٤) تقدم تخريجه ص ٧٤٦.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٦٢)، وابن أبي شيبة ٤٢٢/٢.

(٦) تقدم تخريجه ص ٧٤٧.

الاستذكار عبد الله بن عمرو مثله . وعن سعيد بن جبيرة بمعناه^(١) . وعن نافع مولى ابن عمر كراهيته . وعن عكرمة مثله^(٢) . كل أولئك يكرهون للحاقين الصلاة . ورؤى عن المشور بن مخزومة فيه رخصة . وعن طاووس أنه قال : إنا لنضربه صرًا ، ونضغظه ضغطًا^(٣) . وعن إبراهيم النخعي ، أنه قال : لا بأس به ما لم يُعجله عن الركوع والسجود^(٤) . وعن أبي جعفر محمد بن علي ، وعطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، أنهم قالوا : لا بأس أن يصلي وهو حاقن^(٥) .

وذكر أبو بكر^(٦) ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن واصل ، قال : قلت لعطاء : أجد العصر من البول وتحضر الصلاة ، أفأصلي وأنا أجدّه ؟ قال : نعم ، إذا كنت ترى أنك تحبسه حتى تصلي .

تم بحمد الله ومنه الجزء الخامس

ويتلوه الجزء السادس ،

وأوله : انتظار الصلاة والمشى إليها

(١) ينظر ابن أبي شيبة ٤٢٢/٢ .

(٢) ينظر ابن أبي شيبة ٤٢٣/٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٤٧ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٢٤/٢ .

فهرس موضوعات الجزء الخامس

- الترغيب فى الصلاة فى رمضان ٥
- ٢٤٧- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ صلى فى المسجد ذات ليلة ... ٥، ٦
- ٢٤٨- حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ كان يرغب فى قيام رمضان ١٧، ٢٨
- ما جاء فى قيام رمضان ٣٤
- ٢٤٩- أثر عبد الرحمن بن عبد القارى أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب فى رمضان ٣٤، ٣٥
- فن أصولى ٣٤
- ٢٥٠- أثر عمر بن الخطاب أنه أمر أبى بن كعب وتميم الدارى أن يقوموا للناس بإحدى عشر ركعة ٣٨
- ٢٥١- أثر يزيد بن رومان أنه قال : كان الناس يقومون فى زمان عمر ٤٤
- تقدير : ليس لصلاة رمضان ولا غيرها تعدد ٤٤
- ٢٥٢- أثر الأعرج : ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة فى رمضان .. ٥١
- ٢٥٣- أثر أبى بكر أنه كان يقول : كنا ننصرف فى رمضان ٥٩
- ٢٥٤- أثر ذكوان أبى عمرو - عبد عائشة - أنه كان يقوم يقرأ لها فى رمضان ٦٠
- ما جاء فى صلاة الليل ٦١
- تتميم ٦٣
- شريعة : إن الله تبارك وتعالى منزه عن الحركة ٦٤
- ٢٥٥- حديث رسول الله ﷺ : ما من امرئ تكون له صلاة بليل ... ٦٧، ٦٨
- حديث غلبة النوم عن حزب الليل ٦٧

- ٢٥٦- حديث عائشة : كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ٨٠
- ٢٥٧- حديث رسول الله ﷺ : إذا نعس أحدكم في صلاته فليرقد ... ١٠٢، ١٠٣
- ٢٥٨- حديث رسول الله ﷺ أنه سمع امرأة من الليل تصلى ١٠٥
- ٢٥٩- أثر عمر بن الخطاب أنه كان يصلى من الليل ما شاء ١١٢، ١١٣
- ٢٦٠- بلاغ مالك أن سعيد بن المسيب كان يقول : يكره النوم قبل
العشاء ١١٤
- ٢٦١- بلاغ مالك أن عبد الله بن عمر كان يقول : صلاة الليل والنهار
مشنى مشنى ١١٨
- صلاة النبي في الوتر ١٢٢
- ٢٦٢- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلى من الليل إحدى
عشرة ركعة ١٢٤
- ٢٦٣- حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة كيف كان صلاة رسول الله ﷺ ... ١٣٢
- ٢٦٤- حديث عائشة : كان رسول الله ﷺ يصلى بالليل ثلاث عشرة
ركعة ١٣٩
- ٢٦٥- أثر عبد الله بن عباس أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي ١٤١ - ١٤٣
- ٢٦٦- أثر زيد بن خالد الجهني أنه قال : لأرْمَقن الليلة صلاة رسول الله ﷺ
..... ١٥٨
- الأمر بالوتر ١٦٣
- ٢٦٧- حديث عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن
صلاة الليل ١٦٣، ١٦٤
- تميم: الوتر عبادة موقته ١٦٣
- غريبة : قال الشافعي : يوتر الإنسان بواحدة ١٦٥
- ٢٦٨- حديث رسول الله ﷺ : خمس صلوات كتبهن الله ... ١٨٦، ١٨٧
- ٢٦٩- أثر سعيد بن يسار أنه قال: كنت أسير مع عبد الله بن عمر ٢٠٢، ٢٠٣

- ٢٧٠- أثر سعيد بن المسيب أنه قال : كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر ٢٠٦
- ٢٧١- بلاغ مالك أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر عن الوتر ٢٠٨
- ٢٧٢- بلاغ مالك عن عائشة أنها كانت تقول : من خشي أن ينام حتى يصبح فليوتر ٢٠٨، ٢٠٩
- ٢٧٣- أثر نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان بمكة والسماء مغيمة ٢٠٩
- ٢٧٤- أثر عبد الله بن عمر أنه كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر ٢١٢
- ٢٧٥- أثر سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بعد العتمة بواحدة ٢١٤
- ٢٧٦- أثر عبد الله بن عمر أنه كان يقول : صلاة المغرب وتر صلاة النهار ٢١٥، ٢١٦
- الوتر بعد الفجر ٢١٧
- ٢٧٧- أثر عبد الله بن عباس أنه رقد ثم استيقظ ٢١٧
- ٢٧٨- بلاغ مالك أن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت والقاسم ابن محمد وعبد الله بن عامر بن ربيعة قد أوتروا بعد الفجر ٢١٧
- ٢٧٩- أثر عبد الله بن مسعود أنه قال : ما أبالي لو أقيمت صلاة الصبح وأنا أوتر ٢١٧
- ٢٨٠- أثر عبادة بن الصامت أنه كان يؤم قوماً فخرج يوماً إلى الصبح ٢١٨
- ٢٨١- أثر عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال : إنني لأوتر وأنا أسمع الإقامة ٢١٨
- ٢٨٢- أثر القاسم بن محمد أنه قال : إنني لأوتر بعد الفجر ٢١٨
- ما جاء في ركعتي الفجر ٢٢٢
- ٢٨٣- حديث حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا سكت المؤذن عن الأذان لصلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة ٢٢٢
- ٢٨٤- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يخفف ركعتي الفجر ٢٢٥

- ٢٨٥- حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال :
 «أصلتان معاً» ٢٣٤
- ٢٨٦، ٢٨٧- أثر عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد أنهما فاتتهما
 ركعتا الفجر فقضاهما بعد أن طلعت الشمس ٢٤٤
- ٢٤٥- فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ٢٤٥
- ٢٨٨- حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : «صلاة الجماعة تفضل
 صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» ٢٤٧
- ٢٨٩- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «صلاة الجماعة أفضل
 من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً» ٢٥٠
- ٢٩٠- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «والذى نفسى بيده لقد
 هممت أن أمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها...» ... ٢٥٤،
 ٢٥٥
- نكتة أصولية: كان النبي ﷺ يقضى باجتهاده ٢٥٦
- فائدة فقهية: عجبت للعلماء حيث عينوا فى اليمين بالله وتركوا سائر
 الأيمان ٢٥٦، ٢٥٧
- ٢٩١- أثر زيد بن ثابت أنه قال : أفضل الصلاة صلاتكم فى بيوتكم إلا صلاة
 المكتوبة ٢٦٤
- ما جاء فى العتمة ٢٦٦
- ٢٩٢- حديث سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : «بيننا وبين
 المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونها» ٢٦٦، ٢٦٧
- ٢٩٣- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «بينما رجل يمشى
 بطريق إذ وجد غص شوك..» ٢٧٠
- نكتة أصولية: غفر الله للذى وجد غص شوك على الطريق فنزعه كما غفر
 للبغى التى سقت الكلب ٢٧٠

- فصل فى الشهداء ٢٧٧
- ٢٩٤- أثر عمر أنه قال: لأن أشهد صلاة الصبح فى الجماعة أحب إلى من
أن أقوم ليلة ٢٨٢
- ٢٩٥- أثر عثمان بن عفان أنه قال : من شهد العشاء فكأنما قام نصف ليلة
ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة ٢٨٣
- إعادة الصلاة مع الإمام ٢٨٧
- ٢٩٦- حديث محجن أنه كان فى مجلس مع رسول الله ﷺ ، فأذن
بالصلاة فقام رسول الله فصلّى ثم رجع ومحجن فى مجلسه ٢٨٧
- ٢٩٧- أثر نافع أن رجلاً سأل ابن عمر فقال : إني أصلى فى بيتى ثم أدرك
الصلاة مع الإمام أفأصلى معه ؟ ٣٢٢
- ٢٩٨- أثر يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل ابن المسيب فقال : إني أصلى
فى بيتى ثم أتى المسجد فأجد الإمام يصلى ، أفأصلى معه ؟ ٣٢٦
- ٢٩٩- أثر عفيف بن عمرو السهمى عن رجل من بنى أسد ، أنه سأل
أبا أيوب الأنصارى فقال : إني أصلى فى بيتى ثم أتى المسجد
فأجد الإمام يصلى ، أفأصلى معه ؟ ٣٣٠
- ٣٠٠- أثر ابن عمر أنه كان يقول : من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما
مع الإمام ، فلا يعد لهما ٣٣٢
- العمل فى صلاة الجماعة
- ٣٠١- حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلى أحدكم
بالناس فليخفف...» ٣٣٢
- ٣٠٢- أثر نافع أنه قال : قمت وراء عبد الله بن عمر فى صلاة من
الصلوات ، وليس معه أحد غيرى ، فخالف عبد الله بيده ، فجعلنى
حذاءه عن يمينه ٣٤٣
- ٣٠٣- أثر يحيى بن سعيد أن رجلاً كان يؤم الناس بالعقيق ، فأرسل إليه

عمر بن عبد العزيز فنهاه ٣٤٤

صلاة الإمام وهو جالس

٣٠٤- حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ركب فرسًا فصرع ... ٣٤٧

٣٠٥- حديث عائشة رضی الله عنها أنها قالت : صلى رسول الله ﷺ

وهو شاك ، فصلى جالسًا ٣٦٥

٣٠٦- حديث هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ خرج في مرضه ،

فاستأخر له أبو بكر وهو قائم يصلى بالناس ٣٦٥ ، ٣٦٦

٣٧٧- فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

٣٠٧- حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال :

« صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته » ٣٧٧

تنبيه على وهم : قال النبي ﷺ فإذا كبر فكبروا ٢٧٩

٣٠٨- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال :

« صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم » ٣٨٨

٣٩٤- ما جاء في صلاة القاعد في النافلة

٣٠٩- حديث حفصة أنها قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في

سبحته قاعدًا قط ٣٩٤ ، ٣٩٥

٣١٠- حديث عائشة أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلى صلاة الليل

قاعدًا قط ٣٩٩ ، ٤٠٠

٣١١- حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلى جالسًا ٤٠١

٣١٢- بلاغ مالك عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب أنهما كانا

يصليان النافلة وهما محتبان ٤٠٢

٤٠٣- الصلاة الوسطى

٣١٣- أثر أبي يونس مولى عائشة أنه قال : أمرتني عائشة أن أكتب

لها مصحفًا ٤٠٧

- ٣١٤- أثر عمرو بن رافع أنه قال : كنت أكتب مصحفًا لحفصة ٤٢٥
- ٣١٥- أثر ابن يربوع الخزومي أنه قال : سمعت زيد بن ثابت يقول :
- ٤٢٦..... الصلاة الوسطى صلاة الظهر
- ٣١٦- أثر علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا يقولان : الصلاة
- ٤٢٦..... الوسطى صلاة الصبح
- ٤٣٣..... الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
- ٣١٧- حديث عمر بن أبي سلمة أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي في
- ٤٣٣..... ثوب واحد
- ٣١٨- حديث أبي هريرة أن سائلا سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في
- ٤٣٦..... ثوب واحد
- ٣١٩- أثر أبي هريرة أنه سئل : هل يصلي الرجل في ثوب واحد ٤٥٢، ٤٥٣
- ٣٢٠- بلاغ مالك عن جابر أنه كان يصلي في الثوب الواحد ٤٥٣
- ٣٢١- أثر محمد بن عمرو بن حزم أنه كان يصلي في الثوب الواحد ... ٤٥٣
- ٣٢٢- بلاغ مالك عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : من لم يجد ثوبين
- ٤٥٤..... فليصل في ثوب واحد
- ٤٥٦..... الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار
- ٣٢٣- بلاغ مالك عن عائشة أنها كانت تصلي في الدرع والخمار ٤٥٦
- ٣٢٤- أثر أم سلمة زوج النبي أنها سئلت ماذا تصلي فيه المرأة ٤٥٧
- ٣٢٥- أثر عبيد الله بن الأسود الخولاني أن ميمونة كانت تصلي في
- ٤٥٨..... الدرع والخمار
- ٣٢٦- أثر عروة أن امرأة استفتته فقالت : إن المنطق يشق علي ٤٦١
- ٤٦٣..... الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
- ٣٢٧- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر
- ٤٦٥..... والعصر

- ٣٢٨- حديث معاذ بن جبل أنهم خرجوا مع الرسول ﷺ عام تبوك
فكان ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ٤٧٣، ٤٧٤
- ٣٢٩- حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به
السير يجمع بين المغرب والعشاء ٤٨٦
- ٣٣٠- حديث عبد الله بن عباس أنه قال : صلى رسول الله ﷺ
الظهر والعصر جمعًا ٤٨٦
- ٣٣١- أثر عبد الله بن عمر أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب
والعشاء فى المطر جمع معهم ٤٩٨
- ٣٣٢- أثر ابن شهاب أنه سأل سالم : هل يجمع بين الظهر والعصر
فى السفر؟ ٤٩٨
- ٣٣٣- بلاغ مالك عن على بن حسين أنه كان يقول : كان رسول الله
ﷺ إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر ٥٠٤
- قصر الصلاة فى السفر ٥٠٥
- ٣٣٤- حديث عبد الله بن عمر أنه سئل : إنا نجد صلاة الخوف وصلاة
الحضر فى القرآن ٥٠٥، ٥٠٦
- ٣٣٥- حديث عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ٥٣٧
- ٣٣٦- أثر يحيى بن سعيد أنه قال لسالم ما أشد ما رأيت وأباك آخر
المغرب فى السفر ٥٦٤
- ما يجب فيه قصر الصلاة ٥٦٥
- ٣٣٧- أثر عبد الله بن عمر أنه كان إذا خرج جائعًا أو معتمرًا قصر ٥٦٥
- ٣٣٨- أثر سالم بن عبد الله عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة ٥٧٠
- ٣٣٩- أثر سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات
النصب فقصر ٥٧٤
- ٣٤٠- أثر ابن عمر أنه كان يسافر إلى خير فيقصر الصلاة ٥٧٥

- ٣٤١- أثر عبد الله بن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة اليوم التام ... ٥٧٦
- ٣٤٢- أثر نافع أنه كان يسافر مع عبد الله بن عمر البريد فلا يقصر الصلاة ٥٧٦
- ٣٤٣- بلاغ مالك عن عبد الله بن عباس أنه كان يقصر الصلاة في مثل ما بين مكة والطائف ٣٤٣
- ٥٩١- صلاة المسافر ما لم يجمع مكثًا ٥٩١
- ٣٤٤- أثر سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول : أصلى صلاة المسافر ما لم أجمع مكثًا ٥٩١
- ٣٤٥- أثر نافع أن ابن عمر أقام بمكة عشر ليالٍ يقصر الصلاة ٥٩٢
- ٥٩٣- صلاة المسافر إذا أجمع مكثًا ٥٩٣
- ٣٤٦- أثر عطاء الخراساني أنه سمع سعيد بن المسيب قال : من أجمع إقامة أربع ٥٩٣
- ٦٠٣- صلاة المسافر إذا كان إمامًا أو كان وراء إمام ٦٠٣
- ٣٤٧ ، ٣٤٨- أثر عمر بن الخطاب أنه كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ٦٠٣ - ٦٠٥
- ٣٤٩- أثر نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الإمام بمئى أربعًا ... ٦٠٦
- ٣٥٠- أثر عبد الله بن عمر أنه جاء يعود صفوان بن عبد الله فصلى لهم ركعتين ثم انصرف ، فأتوا ٦٠٦
- ٦٠٩- صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل ، والصلاة على الدابة ٦٠٩
- ٣٥١- أثر نافع عن عبد الله بن عمر أنه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئًا ٦٠٩
- ٣٥٢- بلاغ مالك أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر ٦١٠
- ٣٥٣- بلاغ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عبيد الله بن

- عبد الله يتنفل في السفر ٦١٢
- ٣٥٤- حديث عبد الله بن عمر أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ
- يصلى على حمار ٦١٣
- ٣٥٥- حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلى على
- راحلته ٦١٥ ، ٦١٦
- ٣٥٦- أثر يحيى بن سعيد أنه قال : رأيت أنس بن مالك في السفر
- وهو يصلى على حمار ٦٢٤
- ٦٢٥ صلاة الضحى
- ٣٥٧- حديث أم هانئ أن رسول الله ﷺ صلى يوم الفتح ثمان ركعات
- ملتحقاً في ثوب واحد ٦٢٦
- ٣٥٨- حديث أم هانئ ، أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح
- فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره بثوب ٦٣٢
- فقّه: اختلاف الناس في أمان المرأة ٦٣٣
- ٣٥٩- حديث عائشة أنها قالت : ما رأيت رسول الله يصلى سُبحَةً
- الضحى قط ٦٤١
- ٣٦٠- حديث عائشة أنها كانت تصلّى الضحى ثمان ركعات ٦٥٣
- ٦٥٣ جامع سُبحَةِ الضحى
- ٣٦١- حديث أنس بن مالك ، أن جدته مُليكة دعت رسول الله ل طعام ٦٥٣
- أدخل مالك حديث أنس في صلاته مع اليتيم في جامع سُبحَةِ الضحى ٦٥٣
- ٣٦٢- أثر عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال : دخلت على
- عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ٦٦٣
- التشديد في أن يُمرَّ أحدٌ بين يدي المصلّى ٦٦٤
- ٣٦٣- حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله ﷺ
- قال : «إذا كان أحدكم..» ٦٦٤

بابُ الشُّرَةِ ٦٦٤

-مسألة أصولية: قال النبي ﷺ: «فإنما هو شيطان». وليس الآدمي

شيطاناً ٦٦٩

-مَزَلَّةٌ قدم: إن لم يجعل سترة جاز ٦٧٠

٣٦٤-حديث أبي الجهم أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم المار بين

يدى المصلى ماذا عليه لكان يقف أربعين» ٦٨٣

٣٦٥-أثر كعب الأحبار فى المار بين يدى المصلّى ٦٨٨

٣٦٦-بلاغ مالك أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يمر بين أيدي النساء ٦٨٩

٣٦٧-أثر نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يمر بين يدي أحدي ٦٨٩

الرخصة فى المرور بين يدي المصلى ٦٩٠

٣٦٨-أثر عبد الله بن عباس فى الترخيص بالمرور بين يدي الصف ٦٩٠-٦٩٣

٣٦٩-بلاغ مالك أن سعد بن أبي وقاص كان يمر بين يدي بعض

الصفوف ٦٩٨

٣٧٠-بلاغ مالك أن على بن أبي طالب قال: لا يقطع الصلاة شيء .. ٦٩٩

٣٧١-أثر عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لا يقطع الصلاة شيء ٦٩٩

سترة المصلى فى السفر ٧٠٢

٣٧٢-بلاغ مالك أن عبد الله بن عمر كان يستتر براجلته إذا صلى ٧٠٢

٣٧٣-أثر هشام بن عروة أن أباه كان يصلى فى الصحراء إلى غير سترة ٧٠٢

مسح الحصباء فى الصلاة ٧٠٤

٣٧٤-أثر أبي جعفر القارئ أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى

ليسجد مسح الحصباء ٧٠٤

٣٧٥-بلاغ مالك أن أبا ذر كان يقول: مسح الحصباء مسحة واحدة ٧٠٧

ما جاء فى تسوية الصفوف ٧١١

٣٧٦-أثر نافع أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف ٧١١، ٧١٢

- وضع اليدين إحداهما على الأخرى فى الصلاة ٧١٣
- ٣٧٨- حديث عبد الكريم بن أبى المخارق البصرى أنه قال : من كلام النبوة: « إذا لم تستحى فافعل ما شئت » ٧١٣، ٧١٤
- وضع اليدين على الصدر فى الصلاة، والقنوت ، وصلاة الرجل وهو حاقن اختلّف ٧١٣، ٧١٤
- ٣٧٩- أثر سهل بن سعد الساعدى أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة ٧٣٢
- القنوت فى الصبح ٧٣٤
- ٣٨٠- أثر نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقنُتُ فى شىء من الصلاة .. ٧٣٤
- النهى عن الصلاة والإنسان يريد حاجة ٧٤١
- ٣٨١- حديث عبد الله بن الأرقم أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة » ٧٤١